

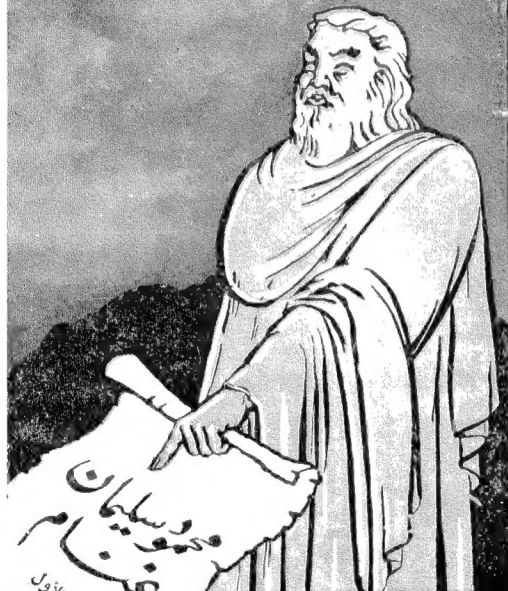
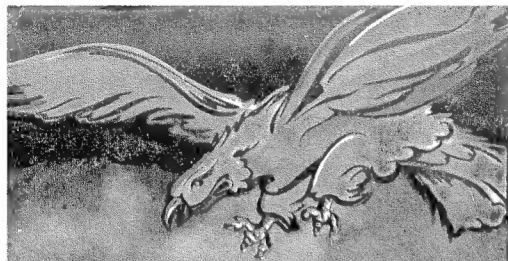
الحكمة الشجرة

كتاب شاعري

أعدّه
المالك كبره

صدر عن:

مكتب شؤون
الحكمة الشجرة



الجزء الأول

مخطوطة إرمنية لمؤلف جليل الحكمة الشجرة

وزارة الأرشاد والقوى
مصلحة الاستعلامات

محاکمات الثورة

إعداد
كمال عبت الحميم دكره
رئيس مكتب مشون محكمة الثورة

المطبعة الرسمية
لمحاضر جلسات محكمة الثورة

الكتاب السادس

صدر عن :

مكتب مشون محكمة الثورة
القاهرة: ٦٨ شارع قصر العيني ت ٢٤٥٣٤

فلسفة محاکمات الثورة

الحياة الدنيا سلسلة متصلة من التجارب بعضها حلو وبعضها مر ولا بد لكل أمة في سبيل تطورها من أن تمر بهذه التجارب وأن تتعرض لكثير من الاختبارات حتى يسمق عودها وتعمق جذورها فتقوى على مواجهة الأحداث وتسير قلما مع عجلة التقدم لتحقيق الأهداف المثالية التي تسنمها مكانا مرموقا في ثبت الحضارة ٠٠٠ وكلما زادت تجارب الأمة وانكوت بالقوارع التي تهز كيائها هزاعيفا كلما استيقظ وعيها وقويت شوكتها وصلبت قناتها واشتلت مناعتها وتجددت حيويتها ٠٠ والتاريخ يكشف لنا عن أن أعظم الأمم حضارة هي التي صقلتها المحن وصهرتها الأحداث ٠٠ وما من عيب أن تتعرض الأمم في مسرى حياتها الى بعض الخطوب وان تمتحن وهي تجسد في مسالك الحياة ببعض الادواء التي تصدأ لها مرآة جنانها وتنشلم بسببها حلة ظلماتها فتستسلم بعض الوقت الى العادين عليها المستغلين لاموالها واقواتها ، وتخضع في مصائرنا لشهوات حفة من النفعيين الذين يسلطون عليها العسف والظلم وياكلون أموالها بالباطل ويعرضون أمجادها وصنائعها للسخرية بسوء تصرفاتهم وتحكيمهم الهوى والغرض وانما العيب أن تستنيم الأمة لهذه الأحداث أبدا وان تسترخى فلا يهب من بين صفوفها صفوة من أولى النخوة وأصحاب العزائم يدقون ناقوس الخطر ويقودون الوطن الى طريق الهداية والرشاد ويعملون في حزم

وحسم على تخليص الوطن من الادران التي حاقت به وعلى تنقية
جوهره من العُثْب الذي اصابه .

ومصر كغيرها من امم الارض قد ابتليت في العهد الماضي
بادواء اجتماعية خطيرة وتسلط على مصيرها ملك جاهج
الشهوات جعل عقله هواه واحاط نفسه بفئة ضالة مضلة
اسفت في كل شيء وعرضت كرامة البلاد للمهانة واتجرت
في اقوات الشعب في غير وازع من دين ولا عاصم من خلق حتى
طم البلاد وعم الفساد واصبحت الحياة مريرة قاسية وانقلب
ناموس الخلق واصبح محك التقدم الزلفى والرشوة والفساد،
وسكنت مصر في ظاهرها بعض الوقت لهذا العسف الذي سامها
ايام ملك ظالم وحاشية فاسدة ولكنها كانت تغل في باطنها
وتأبى أن يقر هذا الظلم فيها الى أن قىض الله لها اولئك الفتية
من شباب الجيش الاحرار فخلصوها من هذا الاسار الذي اقلق
روحها وغل يدها واركسها في درك السافلين .

وكان لابد لهذه المظالم التي اصابت مصر من أن يمتد حبلها
ليشعر الشعب انها تأخذ بخناقها وتكتم انفاسه ، وكان لابد له
من هذه القارعة ليفيق من غشيته وليهب مطالباً بالتطهر
وليصهر معدنه ويؤول معلق بجوهره من خبث حتى اذا هب الفتية
الاطهار ينادون بحرية الشعب استجاب لهم من فوره والتف
بوعى سليم من تجاربه وفطرته حول لوائهم ومكن لهم في غير
ضحايا ولا دماء مسفوكة من الغلاص من أس الفساد ورأس
الظغيان بضربة واحدة انهار بعدها عرش الفساد وخلصت البلاد
من هذا الاضطبوط الذي امتص دماها وعيث بمقدساتها .

على ان الامة اتى تمر بهله المحن ولا تستفيد لنفسها ولشعبها
عظمت تجنّبها في مستقبل ايامها العشرات امة غير جديرة بالبقاء
فالشعوب من طبعها سرعة النسيان وما لم ينطبع في اذهانهم
هول ما اصابهم من كوارث وما تعرضوا له من عيب وما لم يكشف

لهم فى صراحة وقوة عن اساليب القرصنة ووسائل الاستغلال
والابتزاز التى كانوا هم ضحاياها الاول والمتلظين بنارها وما
لم ييسط امامهم فى وضوح دور كل رجل من الدين الهتهم
القوة ورايتهم الفساد وكيف استغل كل منهم ثقة الشعب
لتحقيق اهدافه ومطامعه الشخصية وكيف اثرى هؤلاء على
حساب رجل انشاع اذى لم يكن يجد مايسب به رفق ، لا يلبث
الزمن ان يرخى سدول انسيان على هذه الجرائم وينسى الشعب
البريء مع الايام ماحاق به من محن وآلام ، فيصرفه المفسلون
كيف يشاؤون ومن ثم كان من الضرورى لهذه الثورة البيضاء
ان تبصر الشعب باعدائه وان تحفر فى أعماقه ذكرى ما أصابه
على ايدي هؤلاء المستغلين فكانت آية الثورة الكبرى تلك
المحاكمات التاريخية التى كشفت عن صفات العهد المافى
السوداء وعن سوءاته وعسفه وظلمه وابتزازه لاموال الناس
بالباطل تلك الصور التى اهتز لها ضمير المجتمع ورسبت
آثارها فى اعماق النفس المصرية الابدية ليتوارثها الخلف عن
السلف وتبقى ذكراها الدائمة المبررة فى نفوس الابناء فلا تقوم
لامثال هؤلاء المفسلين قائمة بعد ذلك ، ان تذكير المجنى عليهم
دائما بمظالم انجاة واستعادة صور انعسف البشعة حية فى
اذهانهم ستملا نفوسهم بالآثم وسيرسب هذا الالم فى وجدانهم
ويتحرك فى عقولهم الباطنة كلما تداعت هذه الصور او
استثيرت هذه المعانى ، ومثل هذه الآثار الدفينة كفيلا ان تصمم
الشعب من الزل وان تنبهه الى مواطن الخطر وان تبصره
وتهديه الى الطريق القويم المؤدى به الى الحياة المطهرة المبراة
من ادران الاطماع المادية والنزعات الاجرامية والميول الفردية ،
هذه ناحية من النواحي الفلسفية التى تعقبها الثورة بهذه
المحاكمات التاريخية ، وثم ناحية اخرى هى تسجيل اسباب
الفساد ووسائل الانغراء التى كان يلجأ اليها هؤلاء المفسدون

ليقرأ ابنائنا قصص هذه المحنة المثيرة التي قصمت ظهر الوطن
وعوقت تقدمه وحالت بينه وبين ما ينشده من تقدم فيجدوا
فيها عظة وعبرة ودرساً ينفعهم مع الأيام ويوجههم نحو الرقي
ونحو العمل المثمر لاسعاد البشرية وتحقيق المساواة والعدالة
الاجتماعية بين افراد الوطن الواحد مما يعين على التكافل
الاجتماعي والاتحاد الوثيق اللذين هما علة النجاح لكل شعب
طموح الى المجد والحرية •

وفي الحق لقد احسنت الثورة الى الوطن والشعب ببسطها
هذه الصفائف المخزية واحسن الدين اخلوا انفسهم بنشر هذه
الصفحات الدقيقة لسجل المحاكمات الى التاريخ ، والتاريخ
درس وعبرة لمن ألقى السمع وهو شهيد •

حسن أنور حبيب

يوليه سنة ١٩٥٤



قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي يسجل كلمته للتاريخ في
سجل محاكمات الثورة والى جانبه الاستاذ كمال كيره رئيس
مكتب شئون محكمة الثورة .



البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق والاستاذ عبد الرحمن صالح
مثلا الادعاء فى قضية سليمان غنام •

حكمة البومة



الأمسية الحادية عشرة



ان في ذلك لذكرى
لمن كان له قلب أو ألقى
السمع وهو شهيد



الاستاذ سليمان غنام يستمع الى رئيس المحكمة وهو يقرأ
الادعاءات المقامة عليه •

مخضر

الجلسة السادسة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا في الساعة العاشرة والسدقيقة الثانية عشرة صباحا بمقر قيادة الثورة في الجزيرة يوم الاحد ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ الموافق (٩ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشي أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .
وبحضور البكباشي ابراهيم سامى جاد الحق المدعى والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

عل اثر النطق بالحكم فى القضية المتهم فيها كريم ثابت غادر قاعة المحكمة .

ثم قلمت القضية رقم ١١ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .
(حضر المتهم محمود سليمان غنام ومعه محاميه الدكتور محمد صلاح الدين)

الرئيس - المدعى : المتهم موجود ؟

البكباشي ابراهيم سامى جاد الحق (المدعى العام) - أيوه يا غندم موجود . وقد أعلن بتهمة جديدة في صباح

اليوم . وعلى هذا الاساس أصبح الادعاء الثانى مكونا من
خمس فقرات .

الرئيس - المتهم محمود سليمان غنام .

المتهم - أيوه يا فندم .

الرئيس - الادعاءات المقامة على المتهم :

الادعاء الاول : «أتى أفعالا ضد سلامة الوطن وذلك
أنه فى غضون عام ١٩٥٣ اشترك فعلا فى نشاط جماعة
سرية ذات مبادئ هدامة ترمى بوسانلها غير المشروعة
الى مناهضة النظام الحاضر والاسس التى قامت عليها
الثورة » .

فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم - غير مذنب . وهذا غير صحيح اطلاقا ، ولم اشترك
فى أى جماعة سياسية على الاطلاق ، ولا فى أى جماعة
لها نشاط سرى .

الرئيس - هذا يقوله الدفاع وقت المرافعة .

المتهم - ده كلام يقوله على الهامش .

الرئيس - الادعاء الثانى : «أتى أفعالا ساعدت على افسساد
الحكم والحياة السياسية واستغل نفوذه استغلالا لم
يرع فيه مصالح الوطن اثناء توليه مهام وظيفة عامة
فى الدولة وذلك أنه :

اولا : فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا
للاقتصاد الوطنى استغل نفوذه لتحصل السيدة عزيزة
الوكيل على ميزة قانونية ، بأن يسر لها شراء ارض
حكومية بمنطقة مريوط بطريق الفس والتدليس ، وصرح
لها بأن تستاجر القطع ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، بالمنطقة
الثالثة من الارض المذكورة ومساحتها ٣٠٠ فدان بطريق
الممارسة توطئة لشرائها تلك القطع ، طبقا لقرار مجلس
الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ، مغالفا بذلك

الاصول التى جرى عليها العمل بمصلحة الاملاك الاميرية
والتي تجيز التاجير بالممارسة الا بالنسبة للاراضى
الزراعية التى لا تزيد مساحة كل قطعة منها على العشرين
فدانا ، وبذلك مهد لها السبيل لان تزيد مساحة
ما اشترته الى ٦٠٠ فدان »

فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم - غير مذنب ، وهذا أيضا غير صحيح ، ولم تتقدم
لى السيدة عزيزة الوكيل باى طلب ، ولم اصرح لها اطلاقا
باى شيء من هذا النوع .

الرئيس - ثانيا : من الادعاء الثانى :

« وفى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا
للاقتصاد الوطنى استغل نفوذه ليحصل الاستاذ عبد
الحالق بدوى على ميزة غير قانونية ، بان يسر له شراء
ارض حكومية بزمام طهواى مركز اشمون منوفية ،
واضفى عليه صفة ليست له بان اعتبره مستاجرا لتلك
الارض ، تحايلا منه لاتمام صفقة البيع بالممارسة ، طبقا
لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ ،
وبشن بغس هو ٣٠٠ جنيه للفدان برغم تقدم من يرغب
فى الشراء بسعر اكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد » .
فهل انت مذنب أو غير مذنب ؟

المتهم - وهذا أيضا غير صحيح . وأنا لم اخلع
اية صفة على هذا القاضى الى هو عبدالحالق بدوى لانه كان
مستاجرا من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٥٠ .

الرئيس - ثالثا : من الادعاء الثانى :

« بوصفه وزيرا للتجارة والصناعة ادلى فى مجلس
الشيوخ ببيان كاذب بسوء قصد ، وفى ظروف مريبة ،
أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص بشروط استغلال
شركة الملح والتعدين الاهلية لمناحلات المكس وجليم

ومندس وما جاورها ، فاشاد بكلمة تلك الشركة ،
ونزاهة قصدها ، وقدرتها على القيام بالتزاماتها على
غير الحقيقة ، اذ كان تحت يده وقت ذاك تقارير
المختصين بوزارة التجارة والصناعة ، وكلها تدحض
ما جاهر به في المجلس ، وتدمغ الشركة المذكورة بعدم
الكفاية ، وعدم النزاهة ، وكانت نتيجة بيانه هذا ان
اعتمد مشروع القانون سالف الذكر » .

هل انت مذنب او غير مذنب ؟

المتهم - غير مذنب . وهذا البيان الذي ألقته في مجلس
النواب أو مجلس الشيوخ كان صحيحا من أوله الى
آخره . وقد أيدت أحكام القضاء ما أدليت به من بيانات
في هذا المجلس ، وهذا الادعاء انما هو مستخرج أوصى
به الاستاذ محيي الدين عابدين بسبب الخصومة القائمة
بينى وبينه ، ورفعت على أساسها دعوى أمام مجلس
الدولة ...

الرئيس - أنا بذكر الادعاء عليك أن تقرر اذا سئلت انت مذنب
أو غير مذنب أن ترد بأنك مذنب أو غير مذنب بس .

المتهم - دى كلمة تفسيرية بأشرح فيها أننى غير مذنب .

الرئيس - رابعا : من الادعاء الثانى :

« فى شهر فبراير سنة ١٩٥٠ بوصفه وزيرا مسؤولا
ادلى أمام مجلس النواب باسم الحكومة ببيان كاذب بسوء
نية ، أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص برفع تكاليف
اليدت - المحروسة - من مليون جنيه الى ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠
جنيه فقرر أن العقد قد أبرم مع الشركة وفقا لشروط
فتح الاعتماد ، وأن الاصلاح قد بنى فيه فعلا ، وهذا
غير الحقيقة ، اذ لم يتم التعاقد الا فى ٢١ مارس
سنة ١٩٥٠ ولم يشرع فى الاصلاح الا فى أول ابريل
سنة ١٩٥٠ ، وبذلك ضل المجلس ووضعه أمام الامر
الواقع على غير الواقع » .

هل انت مذنب او غير مذنب ؟

المتهم - غير مذنب • وده وفقا لقرار المحكمة والتفاصيل
بعدين •

الرئيس - خامسا : من الادعاء الثانى :

« وفى ٤ يونيو سنة ١٩٥١ بوصفه وزيرا للتجارة
والصناعة أثناء بحث مشروع القانون الخاص باعانة
شركة الخطوط المصرية للطيران الجوى (سعيبة) ادلى
امام مجلس الشيوخ ببيان غير جدى ، تضمن تعهده
بعدم صرف الاعانة التى كان مزعما منحها للشركة
المذكورة ، وقدرها ١٠٠.٠٠٠ جنيه الا بعد أن تسوى
ديونها مع دائئها ، وترتب على هذا التعهد الصورى أن
صودق على مشروع القانون ثم تم الصرف للشركة دون
أن يتحقق ذلك الشرط الاساسى ، وبهذا ضلل المجلس
وغرر باعضائه ، وتسبب فى انفاق ذلك المبلغ الطائل
من الخزانة العامة مماالة منه للملك السابق ورضوخا
لرغباته الجامحة دون ما مقتضى او دافع وطنى » •
اهل انت مذنب او غير مذنب ؟

المتهم - غير مذنب • وأقرر أن لا الملك السابق أو السراى كنت
أعرف أحدا منهم أبدا ، ولا كانت لى صلة بهم بالمرة •

الدكتور محمد صلاح الدين (الدفاع) - أنا حاضر مع المتهم
لاكون محاميه وذلك للعلم •
الرئيس - المدعى •

البكباشى إبراهيم سامى - اننا لا نرغب فى استدعاء شهود
عند نظر هذه الادعاءات ، ونكتفى بالمستندات والملفات
المودعة لدينا •

الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) - فيما يتعلق
بالادعاء الاول ما زلنا كما نحن دائما نطلب أن يكون نظره
فى جلسة سرية وجلسة سرية مطلقة للصالح العام •
الرئيس - الدفاع •

الدكتور محمد صلاح الدين - فيما يتعلق بالادعاء الاول اذا رأت المحكمة - والامر مرجعه اليها أولا وأخيرا - أن ينظر هذا الادعاء في جلسة سرية مطلقة ، فالامر متروك للمحكمة ، ولكنني كذلك فيما يتعلق بالادعاء الاول أرجو من حضراتكم أن تمكنوني من الدفاع عن المدعى عليه من الناحية العامة ، ولكي نتمكن من ذلك لا بد لنا من أن نستشهد بشهود ، ومن أن نتقدم ببعض الطلبات ، ولن أسمح لنفسي أن أقول : ما هي هذه الطلبات الآن ؟ احتفاظا بالسرية التي يطلبها الادعاء • وسأحتفظ لنفسي بأن أقدم هذه الطلبات حينما تقررون بدء الجلسة السرية ، وليس معنى هذا أن يستمر حضوري في الجلسة السرية • بل ان كل ما أريده هو أن أمكن من أن أقدم اليكم الطلبات والاوراق التي نحتاجها لهذا الدفاع العام ، الذي تفضلت المحكمة في قضية سابقة فأباح لي أن أدلي به ، أما فيما يتعلق بالادعاءات الأخرى ، فأننا لا ندرى شيئا عنها ، ولا عن الوثائق والملفات والمستندات التي يستند عليها الادعاء • ولكننا نفترض أن تقدم جميع هذه الوثائق وهذه الملفات ، وهذه المستندات • أي جميع ما يمس الموضوع ، سواء فيما يتعلق بما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء ، أو بما يمس الموضوع من وجهة نظر الدفاع • ولعلكم تحرصون على كل ما يمس الموضوع من وجهة نظر الدفاع أكثر مما تحرصون على ما يمس الموضوع من وجهة نظر الادعاء فالدفاع كما تعلمون حق مقدس ، أما الادعاء فله ميزة على الدفاع ، اذ هو يعرف ما قدمنا به ، في حين اننا نحن في تجهيل تام ؟ فأننا لم نطلع على شيء مطلقا ، ولا أدرى ما هي الاوراق التي يمكن أن تكون الثيابة قد قدمتها أو ضمتها • لذلك فأننا افترض أن تضم جميع الاوراق ، والامر مرجعه الى المحكمة • وربما أتقدم ببعض طلبات

أخرى ، ولذلك أرجو من المحكمة أن تأمر بإجابتها .
وفيما يتعلق بالادعاء الاول قد أسلفت اننى أحفظ
لنفسى ببعض الطلبات .

المتهم - دى جلسة تحضيرية .
الدكتور صلاح الدين - هو يقصد أنه يقول أن دى من ناحية
التحضير .

الرئيس - خلى الدفاع هو اللي يتكلم . وإذا ما كنتش عاوز
الدفاع يتكلم خليه يتنحى وتبقى انت تدافع عن
نفسك .

المتهم - لا يا فندم .

الدكتور صلاح الدين - اسكت انت يا غنام ماتقاطعنيش وخيليني
اتكلم . أما فيما يتعلق بالجزء الاول من الادعاء الثانى
وهو الخاص باستغلال نفوذه لتحصل السيدة عزيزة
الوكيل . الخ ما جاء فى هذا الادعاء ، فانا نفترض أن
يكون هناك ملف للموضوع كامل . ونفترض كذلك أن
يقدم ملف لجنة التطهير أو التنظيم التى حققت هذا
الموضوع .

البكباشى ابراهيم سامى - الملفات دى موجودة كلها .
الدكتور صلاح الدين - الحمد لله . كذلك نطلب أن نسمع
السيد السعيد السبع الذى كان مديرا لمصلحة الاملاك
الاميرية . ونرجو فيما يتعلق بالملفات التى ضمت أو
التى يمكن أن تضم أن يراعى بوجه خاص شكوى العمدة
الذى كان واضعا اليد على هذه الأرض ، واسمه محمد
جابر الله وشركائه . وكذلك قرار النيابة بشأن هذا
التحقيق ، وهو الذى بنى عليه المدعى عليه تصرفه .

الرئيس - موجودة ؟

البكباشى ابراهيم سامى - موجودة يا فندم .
الدكتور صلاح الدين - وكذلك مذكرة مفتش املاك مربوط

رقم ٣ المرفوعة في ٢٣/١٠/٥٠ والتي تقرر فيها صراحة
ان محمد جاب الله كان يضع يده على القطع من ١ - ٦
منذ سنة ١٩٤٨ وكذلك الدعوى المرفوعة من مصلحة
الاملاك في نوفمبر سنة ١٩٥٠ والتي شطبت في
١٩٥١/٤/١٠ .

البكباشي ابراهيم سامي - موجودة برضه .

الدكتور صلاح الدين - وكذلك الملف رقم ٤٨٥ / ٢٤/١٦/٥ /
والملف رقم ٢٥١ - ١/٤٢ .

البكباشي ابراهيم سامي - ده خاص بآيه ؟

الدكتور صلاح الدين - ده برضه من ضمن ملفات الموضوع .
الرئيس - موضوع آيه ؟

المتهم - احنا بنتكلم في الادعاء الاول ، وفي الاوراق المتناثرة
عندي ، أنا لقيت فيها اشارة الى هذه الملفات ، ونحن
نقول هذا من باب الاحتياط .

الدكتور صلاح الدين - وهناك أيضا شاهدان آخران ، قد
يستدعي الامر الاستشهاد بهما ، وهما الأستاذ فؤاد
جابر رئيس لجنة التطهير ، والأستاذ محمد محمود
اسماعيل رئيس نيابة بالنقض ، كان عضوا في لجنة
التطهير وكمات الأستاذ حامد خضر اللي كان عضوا ثالثا
في اللجنة لأن الاستشهاد بهؤلاء خاص بواقعة أساسية
في الادعاء ، ودي مسألة مهمة لأنها تنفي أن هناك صلة
بين الأستاذ غنام والسيدة عزيزة ، احنا عاوزين نثبت
أن مايفش صلة بالمرّة لتصرف غنام مع السيدة عزيزة
الوكيل ، بل لعل ما قيل في لجنة التطهير ينفي هذا
من ناحية السيدة عزيزة الوكيل ، ويعتبر تحاملا من
غنام عليها .

أما فيما يتعلق بالجزء الثاني من الادعاء الثاني - وهو
الخاص باستغلال نفوذه ليحصل للاستاذ عبد الغالقي

بلوى على ميزة غير قانونية - فاننا نعترض بطبيعة الحال ، ان ملف الموضوع ده مضموم ، وكذلك ملف لجنة التطهير الذى تناول هذا الموضوع ...

الاستاذ عبد الرحمن صالح - موجود .

الدكتور صلاح الدين - وهناك قضية جنحة مباشرة كانت رفعت امام محكمة امبابة رقمها ٥٣٤١ سنة ١٩٤٦ من عهد الفتاح عامر الزمر ضد محمد البيلي مأمور مركز امبابة وقتئذ وضد وزير الداخلية . وكان القاضى فى هذه القضية الاستاذ عبد الخالق بلوى والغرض من الاستشهاد بهذه القضية هو اثبات انه مافيش اى علاقة بين غنام والاستاذ بلوى ، اللهم الا أن تكون علاقة عدم اتفاق .

البكباشى ابراهيم سامى - اثير هذا الموضوع امام لجنة التطهير .

الدكتور صلاح الدين - مادام الامر كذلك فمن باب أولى احنا سبق اننا رأينا أن لجنة التطهير رأت أن له صلة بموضوع الادعاء ، من أجل هذا فهناك ما يشير الى ذلك فى تحقيقات لجنة التطهير ، ويبقى احنا محقين فى طلبنا ضم هذه القضية .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - ان هذا الموضوع اثير امام اللجنة ولعل هذا الطلب يستشف منه أن حكما أصدره الاستاذ عبد الخالق بلوى كقاضى سيكون محل اعتبار فى مدى علاقة المتهم به . والقاضى وهو يحكم لاي شخص كان له او عليه لايمكن ان يدور فى خاطره ان هناك علاقة ، سواء اكانت ايجابية او سلبية ، والراى الاعلى لحضراتكم . ورأى أن ضم هذه القضية لايمكن أن نوافق عليه لان محك كرامة القاضى وهو يحكم لايصح أن تكون محل مناقشة ، سواء احكم لغنام او عليه . ان القاضى ليس خصما لاحد ، فان تبين أن هناك علاقة من اى نوع وجب

عليه قانونا أن يتنحى • أما وقد حكم فليست هناك أى
علاقة وليس هناك إذن أى داع لهذا الطلب •

المتهم - أنا غاوز أقول •••

الرئيس - يعنى أنت غاوز تنحى الدفاع وتتكلم أنت ؟

المتهم - أدونى عذرى الوقت كان ضيقا ••• اعذروا الاستاذ
صلاح لان الوقت كان أمامه ضيقا •

الدكتور صلاح الدين - فى الواقع أنا محتاج بعض الوقت
للمعانة •• ولذلك أطلب أن تسمحوا لى ببعض الوقت
للاستعداد •

الرئيس - الطريقة المتبعة أن المتهم يهمس فى إذن الدفاع بما
يريد أن يقول مش يتكلم هو •

المتهم - أريد أن أبدي شيئا من تفاصيل الدفاع لأن حضرة
الزميل المحترم كان الوقت ضيقا عليه • وحتى فترة
الثلاثة أيام ضيقة عليه ، وأنا ما أقدرش أهمس فى ودنه
بكل حاجة • اعذرونى دنا محام وما أقدرش أسكت ••
وكنت أريد أن أوضح هذا الظرف • كنت غاوز أبين إيه
سبب طلب ضم هذه اللجنة المباشرة اذا سمحت المحكمة
وذلك أن عبد الفتاح الزهر وهو المدعى المدنى كان رفع
قضية - وهو يبقى ابن شقيقتى ، ومن هيئة حزبية غير
الوفد - رفع القضية على مأمور المركز ، لأنه اعتقل ابن
ابن أختى ووضع فى المركز ٦٣ يوما ، بالرغم من أن
الحاكم العسكري أحمد ماهر رفض الاذن • وكذلك
النقراشى ، وبالرغم من هذا ظل ابن ابن أختى سجيننا
ومعتقلا فى سجن المركز ، لما تبينت لى هذه الظروف
وجدت أحمد ماهر والنقراشى رفضا الموافقة على الاعتقال
رفعت لجنة مباشرة ضده ، ولما كانت القضية بتنظر
أمام حضرة القاضى المتهم بانى حابيته وأعطيته عشرة
فدادين ، كان حضرة القاضى يبجلش مع المأمور ، وكانوا

بيضحكوا بصفه ظاهرة : فانا اخذت على خاطري ، ثم صدر الحكم خطأ . وأؤكد لبحضراتكم ومحكمة النقض بينت أن هذا الحكم لا يمكن أن يصدر من شخص فى سنة أولى . وأنا أريد أن أبين هذه الظروف للمحكمة .

الدكتور صلاح الدين - دى حماسة المتهم للدفاع عن نفسه .

المتهم - دى مش حماسة ولا حاجة .

الرئيس - ما تقاطعش الدفاع .

الدكتور صلاح الدين - انا بالاضافة الى حماسة المتهم أرجو من المحكمة أن تقدر أن المتهم معذور فى هذه الحماسة . وأقصر كلامى فى الرد على كلمة النيابة على الناحية القانونية . هذا حكم ابتدائى ، والحكم الابتدائى دائما يكون موضع هجوم من جانب أصحاب الشأن ، ودى مسأله مسلم بها عندى فى القانون . فالحكم يستأنف وإمام محكمة الاستئناف يناقش الموضوع من الناحية القانونية ، والموضوعية . وفى بعض الاحيان يكون الهجوم عنيفا الى حد أن عبد العزيز فهمى - وهذه مسأله معروفة فى تاريخنا القضائى - كان فيه حكم أصدره قاضى محكمة عابدين وعمل عليه عبد العزيز فهمى . استئنفا هاجم بيه هذا الحكم ، وهو استئناف مشهور ، وكاد أن يتعدى الحكم الى القاضى . واحنا عاوزين نوضح المركز أمامكم ، وإن شاء الله لن نتعدى هذا الى الهجوم على القاضى . الحكم يستأنف وبعد ذلك فيه نقض . وهذا الحكم أيده الاستئناف ، وبعدين راح لمحكمة النقض مرتين ، مرة من ناحية الشكل ، ومرة من ناحية الموضوع . ومحكمة النقض نقضت هذا الحكم ، واحنا عارفين حدودنا وإذا ضم هذا الحكم حنتكلم فى هذه الحدود فقط ، وأنا أطمئن زميلى الاستاذ عبد الرحمن صالح الى أننى حريص كل الحرص على كرامة القضاء .

المتهم - فعلا أنا مسلم مع حضرة المدعى ..
الرئيس - وبعبدين معاك هو انت حتفضل تتكلم كده مش انت
اول واحد نحاكمه . سكون تام هنا ما دام فيه دفاع
قائم بالامر ..

المتهم - حاضر .
الرئيس - او تقوم انت بالدفاع عن نفسك والمحامي
يتنحى .

المتهم - لا .
الدكتور صلاح الدين - فيما يتعلق برضه بالاوراق التي تطلب
ضمها في الجزء الثاني من الادعاء الثاني منشورات لمصلحة
الاموال المقررة الخاصة بأراضي الجزائر ، وطريقة تأجيرها
وشروط تسليمها لمصلحة الاملاك وهذه تبين الوضع
الذى يجرى عليه العمل فى مصلحة الاملاك . علشان
نشوف هل احنا خالفنا الاصول القانونية ؟ وهل خاينا
هذا القاضى الذى لا يمكن أن تكون بيننا وبينه علاقة ،
اللهم الا علاقة عدم الاتفاق فى اضييق الحدود ؟

وكذلك نريد الاستشهاد بالاستاذ السعيد محمد
السبع مدير مصلحة الاملاك السابق والسيد خشيش ،
وكان أيضا مدير مصلحة الاملاك الاميرية ، وهو الآن على
ما اعتقد وكيل وزارة المالية فى الجزء الثالث من الادعاء
الثاني وهو الخاص بشركة الملح والتعدين الاهلية .
وهذا موضوع واسع المدى خالص ، أرجو أن يتسع
صدر المحكمة لما نطلبه من وثائق ومستندات متعلقة
بهذا الموضوع ، وهو من الموضوعات الخطيرة الموجهة
للمتهم ، والتي لاتنهض على قدميها الا حينما تضم
الاوراق التي سأتشرف بطلب ضمها ، نحن نفترض ان
ملف الموضوع يكون كاملا ، وكذلك الحال فيما يتعلق
بملف لجنة التطهير . وهذا الموضوع كما سمعتم من

المدعى عليه له علاقة بالأستاذ محيي الدين عابدين وكيل وزارة التجارة والصناعة . علاقة ثابتة لا يمكن انكارها لأنها تدرجت الى اطوار ، وأحب أن أقول أن محيي الدين عابدين بالنسبة الى يعتبر كآخ أصغر تربطني به أحسن الصلات ، ولكن أنا في مركز أشعر أن على واجباً نحو المدعى عليه قبل أى شخص آخر . محيي الدين ده أنا باعتبره فى مكان أخى الصغير وعلى أى حال فأنا أيضاً أهد المحكمة والادعاء بأننى سألتزم الحدود الضرورية لبيان موضوع الادعاء . ونحن فى هذا الصدد لا نقصد تشهيراً بأحد ، أو طعناً فى أحد . وإنما نقصد الدفاع عن أنفسنا . ولذلك فسنطلب ضم ملف خدمة محيي الدين عابدين حتى نتبين العلاقة بين الأستاذ محيي الدين عابدين نفسه وبين سليمان غنام الذى كان وزيراً للتجارة والصناعة . ولا شك أن مثل هذه العلاقة مع كل التطورات التى دخلت فيها القضية ، يبقى طلب الملف داخلاً فى صميم الموضوع . كذلك أرجو ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة الخاصة بموضوع تعاقد الحكومة مع شركة الملح والتعدين الأهلية . وكذلك ثلاث قضايا رفعتها شركة الملح والتعدين أمام محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة خاصة بعلاقتها مع الحكومة . قضية منها طلبت فيها هذه الشركة وقف تنفيذ وإلغاء القرار الإدارى الصادر بامتناع وزير التجارة من توقيع عقد امتياز الشركة . والقضية الثانية رفعت بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإلغاء التعاقد مع الشركة . والقضية الثالثة بوقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر من مجلس الوزراء الذى مر بجلسة ١٩٥٢/٣/١١ برفع يد الشركة ، واستلام العملية واستصدار قانون بإلغاء القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ ، وأجراء مزايدة جديدة لاستغلال هذا المرفق . وهناك قضايا رفعت على الشركة ، سواء

أمام القضاء المدني أو القضاء الجنائي ودى لها أهمية كبيرة . في هذه القضية . لأن الطعن جأى على الشركة من ناحية سوء حالتها ، ومخالفتها لقوانين التسعيرة . وهناك قضية رفعت في هذا الشأن وصدرت فيها أحكام ، هي القضية رقم ١٣٢٤ لسنة ١٩٥٢ محكمة اسكندرية للأمور المستعجلة وقد صدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٥٢/٦/٩ وهي مرفوعة من الأستاذ نجيب أنطون ضد وزير التجارة والصناعة وآخرين . كذلك قضية النائب العام رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢ ضد ياقوت صالح وقد صدر الحكم فيها من محكمة القاهرة العسكرية بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢ وياقوت صالح ده مدير فرع الشركة وقد قدم للمحاكمة بتهمة مخالفة التسعيرة . والرأى القائل أن الشركة غير صالحة لأن تستمر في عملها كصاحبة الترام استغلال الملح والتعدين هو رأى مخيب الدين عابدين وكان يستند في ذلك على أن الشركة تخالف قوانين التسعيرة . وهذا حكم صادر بالبراءة ، وهناك أحكام أخرى صادرة بالبراءة من محكمة الاسكندرية .

الحكم الأول : أهميته انه يتناول المبدأ . وبمعد ذلك كان الدفاع يستند على ما رآه المحكمة لكى يقدم دفاعه في جميع القضايا الأخرى المشابهة لهذه القضية والتي صدرت فيها كلها أحكام بالبراءة مثل جنج عسكرية المطارين ..

البكباشى إبراهيم سامى - انت عاوز ملفات القضايا دى والأ بتضرب مثل ؟

الدكتور صلاح الدين - أنا عاوز ملفات القضايا دى لاني ارجو ان يكون تحت يد المحكمة أغلب هذه القضايا التي رفعت على الشركة باعتبارها انها قد خالفت قانون التسعيرة . لذلك اطلب من حضراتكم ضم الملفات الآتية :

جنح عسكرية العطارين رقم ١٠٨، ١٠١ سنة ١٩٥٢ .
 مستعجلة اسكندرية رقم ٤٢٦ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧
 سنة ١٩٥٢ و ٢٠ سنة ١٩٥١ ، ١١٤ سنة ١٩٥٢ ،
 ٢٢٨ سنة ١٩٥٢ ، ١٧٧ سنة ١٩٥٢ ، ٢٤٦
 سنة ١٩٥٢ ، ٤٩ سنة ١٩٥٢ ، ٩٧ سنة ١٩٥٢ كما
 نطلب أن نستشهد في هذه القضية بالاستاذ محمد
 حسن يوسف الذي كان الأستاذ محيي الدين عابدين
 شكى اليه ضد وزير التجارة والصناعة اذ ذاك كما
 نطلب أن نستشهد بالاستاذ صليب سامي الذي كان
 وزيرا للتجارة والصناعة في وقت من الاوقات .
 اما الادعاء الرابع او الجزء الرابع ...

الرئيس - تقصد رابعا من الادعاء الثاني ؟
 الدكتور صلاح الدين - ايوه . اما فيما يتعلق بالملفات التي
 طلبت ضمها ، الخاصة بشركة الملح أرجو أن تكون مستوفاة
 وهذه هي ارقامها .

٧٢ - ٢٩/٢٥ ، ١١٤ - ١٦٢٥/٢/٨ - ١٣٢ -
 ٨٧/٩٨ ج ٢ .
 ١٣٢ - ٨/٨/٩ - فرعى ٢١٥٤ ، ٨٤ - ٢/١٩٠ ،
 ١٧٥/٤١/٦٠٠ ، ٦٠٠ - ١٨٣١/٢ - ١١٤ - ٣/٨ فرعى
 ٦١٢ ، ٧/٧٩/٢٣٣ فرعى .

وكذلك اطلب ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة
 بمجلس الشيوخ الخاصة بتعاقد الحكومة مع شركة
 التعدين ، وقد سبق لها أن قدمت هذا الطلب وكذلك ملف
 لجنة التطهير والدوسيهات التي كانت مرفقة به .

وفيما يتعلق بالفقرة رابعا من الادعاء الثاني ، فانا
 نفترض أن يكون ملف الموضوع مضموما ، وكذلك الحال
 فيما يتعلق بملف لجنة التطهير ، وكذلك نطلب
 الاستشهاد بالاستاذ عبد المجيد عبد الحق . اما فيما

يتعلق بالادعاء الذى قدم صباح اليوم فارجو ان تعذرنا المحكمة اذا ما احتفظنا بحقنا فى بحثه ونرى ما يقتضيه الدفاع عن المتهم ، لكى نتقدم بطلبنا للمحكمة فى الوقت المناسب وبطبيعة الحال فنحن حريصون على سرعة العمل امام المحكمة ، ولن نتسبب فى تعطيل اعمال المحكمة ، وبالطبع نحن نفترض ان يكون ملف الموضوع مطروحا ، واذا كان حصل تحقيقات امام اللجان المختلفة فتضم هذه التحقيقات ايضا . واحب ان اقول فى هذا الصدد ان سليمان غنام لم يسأل مطلقا عن هذا الموضوع فى أى وقت من الاوقات . ولكنى من باب الاحتياط اطلب هذه الطلبات ثم احتفظ لنفسى بما قد ارى تقديمه للمحكمة من طلبات اخرى فى هذا الموضوع .

الواقع ان هذه القضية ضخمة جدا فيما يتعلق بكل هذه الادعاءات . فهى فى الواقع تتضمن ستة ادعاءات ، الادعاء الثانى منها يحتوى على خمسة اجزله الى جانب الادعاء الاول . اى ان الادعاءات المقامة على المتهم عددها ستة . لذلك ارجو ان تمنحنا المحكمة المهلة القصوى التى اباح القانون ان يمنحها للدفاع .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - كلمة صغيرة فيما يتعلق بالطلبات بوجه عام .

جميع الملفات التى اوردها الدفاع امام حضراتكم غامضة ، ولا نعرف ما هو موضوعها . وهل هذه القضايا التى يطلب ضمها هى مرفوعة امام القضاء العادى ام هى مرفوعة امام القضاء الادارى . وارجو ان يقول الدفاع ماذا تم فى القضايا الثلاث التى رفعت امام مجلس الدولة .

الدكتور صلاح الدين - لقد فصل فيها .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - لقد فصل فيها بالرفض .

الدكتور صلاح الدين - قد يكون الفصل فى مصلحتى وقد يكون لمصلحتك .

الأستاذ عبد الرحمن صالح - الأستاذ غنام يعرفها
ويعرف انه فصل فيها بالرفض ، وطلبات وقف التنفيذ
دى قضايا فصل فيها بالرفض . وفيما يتعلق بالشق
الأول من الادعاء الثانى فقد طلب الدفاع الاستشهاد
بالأستاذ السعيد السبع ومحمد جاب الله والأستاذ
حشيش . ومن حسن حظنا أن الأول والثالث مسئولان
عن هذه الصفقة أى انهما ضالعان مع المتهم . فيما هو
منسوب اليه ، واستشهاد متهم بمتهم آخر لا يجدى
ولا يجوز ، لأن الاثنين متهمان بتهمة واحدة ، وهما
بصدد تقديمهما الى محكمة الغدر ، وكذلك فيما يتعلق
بغزاد جابر ومحمد محمود اسماعيل وحامد خضر
فانهم كانوا اعضاء لجنة التطهير وقد ادلوا براهم فى ذلك
الوقت . ورايهم واضح صريح وليس هناك أى داع
ولا أى مبرر لسؤالهم ، لاداعى لان نسال محققا فيما
حققه .

أما فيما يتعلق بطلب الدفاع ضم ملف خدمة
الأستاذ محيى الدين عابدين فانا مش فاهم علاقته ايه
بالادعاء ، اللهم الا اذا أريد التشهير بهذا الموضوع .
ونحن نستند الى مستندات رسمية ، سواء كانت من
مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب أو أوراق مصلحة
من وزارة التجارة والصناعة . وعلى ذلك فليس هناك
أى داع لضم ملف وكيل وزارة فى مثل هذه الدعوى ،
علشان تشهروا به وتطعنوا فيه زى ما انتم عاوزين
— مع التسليم جدلا بأنه هو الذى حرك الأوراق —
فهل كان على حق أو كان على غير حق هذا هو ما سيبحث
أمام المحكمة . أما فيما يتعلق بالطلبات المدينة التى
طلبت وغير محددة بياناتها ، ومش عارفين مطلوبة
علشان ايه ، المسألة مش كثرة طلب ضم أوراق .
خصوصا ان بعضها فى الاسكندرية ، نحن نستند الى

قرار مجلس الوزراء الى قضت محكمة القضاء الادارى
بوقف تنفيذة . كذلك الاستاذ عبد المجيد عبد الحق
مطلوب الاستشهاد به فيما يتعلق بالشئق
الرابع من الادعاء الثانى ونحن لم نأخذ المتهم الا باقواله
هو .

الرئيس - المدعى - عاوز تقول حاجة ؟

البكباشى ابراهيم سامى - لا .

الرئيس - الدفاع .

الدكتور صلاح الدين - فى اول كلامى انا قلت ان النيابة لها
ميزة علينا ، هى أنها تعرف كل حاجة مقدمة . ونحن
لا نزال فى غموض الآن ولذلك التمسنا ما التمسناه .

الرئيس - دي حاجات مش جديدة على المتهم .

الدكتور صلاح الدين - نعم هى صحيح مش جديدة ، وهو
اللى ابرشدنى الى كل هذه الطلبات وكل هذه الاوراق
اللى طلبت ضمها . ففيما يتعلق بالملف الخاص بالاستاذ
محى الدين عابدين . . الرميل يقول اننا نقصد
التشهير ، وعلم الله اننا لا نقصد التشهير بأحد مطلقا ،
ولكن فى جميع القضايا الجنائية - وهذه قضية جنائية -
فى مسائل محددة لا شك ان الدافع له اهمية كبيرة
جدا سواء كان الدافع للمدعى عليه او الشاهد يشهد
عليه ، كل هذا له اهمية كبيرة جدا فى القضية . فى هذه
الحدود ، وفى حدود الدافع الذى دفع الاستاذ محى
الدين عابدين الخصومة بينه وبين الاستاذ سليمان غنام
الذى كان وزيرا للتجارة والصناعة ، والذى ادى فى
النهاية الى هذه القضية المرفوعة على سليمان غنام
ولا اظن ان أحدا يقول ان هذا ليس له علاقة بالموضوع .
صحيح المسألة مش مسألة اوراق ، ولكن دائما الدوافع
اللى خلف الأوزاق يكون لها تقديرها وتكون لها اهميتها ،
ونحن لذلك نتمسك بهذا الطلب .

كذلك الحال فيما يتعلق بأعضاء لجنة التطهير ، يقول الزميل أنهم ليسوا إلا محققين . وفي تاريخنا القضائي كثيرا ما استدعى المحققون لكي يسمعو ، ونحن نريد أن نسمعهم وأن نستشهد بهم في وقائع محددة ، ثبت أن سليمان غنام لم يكن له أى صلة بالسيدة عزيزة الوكيل . طيب دى كانت تملئ تنقم على سليمان غنام وتقول انه هو الذى خرب بيتها . فاذا طلبنا تحقيق هذه الواقعة ذات الصلة الوثيقة بالقضية استدعى محققون وأجريت مناقشة معهم ، وفي الحدود التى تخضع لرقابة المحكمة الى نعرف كيف نلتزمها احتراماً لكل من يقتضى المقام احترامه . كذلك الحال فيما يتعلق بالأستاذ عبد المجيد عبد الحق . نحن نستشهد بالأستاذ عبد المجيد عبد الحق لأن له فى محضر الجلسة الذى أشار إليه الادعاء ، والذى تضمن الكلمة التى ألقاها محمود سليمان غنام فى هذه الجلسة ٠٠٠ له كلام سابق على كلام سليمان غنام وينطبق على كلام غنام ، لأنه عضو فى لجنة المالية التى كان تقريرها معروضا أمام المجلس ، وأنه يشهد على وقائع جرت أمام اللجنة المالية ، وكان معارضا لهذا المشروع المقدم للمجلس وهو مشروع رفع اعتماد اليخت (مخروسة) ، فالبيانات التى أدليت أمام المجلس بعد ذلك هى التى اقنعتنا وجعلته يقرر العبارة السابقة لعبارة سليمان غنام ، وسليمان غنام لم يكن فى هذه المسألة وزيرا للمالية أو وزيرا للحربية ، بل كان بالصادفة الشخص الوحيد من هيئة الوزارة الذى كان قاعد فى الجلسة ، ودى مسألة سآشرحها فى المرافعة بوضوح . ولما لم يكن هناك أحد من هيئة الوزارة غيره ، فقد سآله رئيس المجلس فى أمر معين واضطر أن يجيب ، ولكنه استند فى إجابته على ما سمعه من تقرير اللجنة ، ومن معارضة أحد المعارضين ، ومن كلام عبد المجيد عبد الحق

الذى هو احد اعضاء اللجنة المالية ، والذي كان معارضا للمشروع ، ثم بعد ذلك وافق على المشروع ، فلما نجيب عبد المجيد عبد الحق علشان نستشهد به على هذه الواقعة ونبرز كل مادار فى هذه الجلسة بالذات وفى اللجنة المالية ، نبقي احنا نكون فى حدود حقنا ، ومن أجل هذا أنا مصر على طلب الاوراق والمستندات واستدعاء الشهود الذين تشرفت بذكر اسمائهم على حضراتكم . كما اطلب من هيئة المحكمة الموقرة منحى مهلة كافية من الوقت .

الرئيس - تختلى المحكمة للمداولة فى طلب الدفاع .

(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة صباحا)

ثم أعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة ٢٣ صباحا) .

الرئيس - قررت المحكمة ما يأتى :

١ - بالنسبة للادعاء الاول ، نظره فى جلسة سرية

بحضور المتهم فقط دون المدعى والمدعى

٢ - بالنسبة للادعاء الثانى :

اولا :-

١ - سماع شهادة محمد جاب الله والترخيص

للدفاع باستدعائه .

ب - ضم ملف الموضوع الخاص بالتهمة .

ج - ضم التحقيق الادارى الخاص بمحمد

جاب الله .

د - ضم مذكرة مفتش املاك مريوط .

ثانيا :-

١ - ضم ملف موضوع هذه التهمة .

ب - ضم ملف لجنة التطهير .

ج - منشورات مصلحة الاموال المقررة الخاصة
باستئجار الاراضى .

ثالثا : -

ا - ضم ملف الموضوع الخاص بشركة الملح
والتعدين الاهلية .

ب - ضم محاضر لجنة التجارة والصناعة عن
عقد الحكومة مع الشركة .

رابعا : -

ا - ضم الموضوع الخاص باصلاح اليخت
(محروسة) .

ب - الترخيص للدفاع باعلان الاستاذ عبد المجيد
عبد الحق شاهدا .

خامسا -

ا - ضم الملف الخاص بشركة سعيدة .

٣ - تأجيل نظر القضية في الساعة العاشرة من صباح
يوم الثلاثاء ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ .
ولترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة
٣٥ صباحا) .

محضر

الجلسة السابعة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا بمقر قيادة الثورة في الجزيرة يوم
الثلاثاء ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١١ صفر
سنة ١٣٧٣) الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا .
المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة
بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (٧ محرم سنة ١٣٧٣)
بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف
البغدادى عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشى
أنور السادات وقائد الأسراب حسن ابراهيم عضوى
مجلس قيادة الثورة .

ويحضور البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق المسمى
والأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى
مكتب التحقيق والادعاء .

استؤنف نظر القضية المتهم فيها السيد محمود
سليمان غنام .

الرئيس - باسم الله وباسم الثورة نفتح الجلسة . . . المدعى .
البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق (المدعى العام) - المتهم موجود
والشاهد محمد جاب الله موجود .

الدكتور صلاح الدين - لو سمح لى سيادة الرئيس فيما يتعلق
بالشاهد جاب الله الى احنا طالبين الاستشهاد بيه هو

فؤاد جابر مش **محمد جاب الله** . واظن ان الكلام كان صريحاني هذا . لكن انا ما اعرفش يمكن تكون المحكمة التباس عليها الامر ، وما فيش ما يمنع من اننا نستمع الى اى شاهد - بس احب اقول : انه لا يمكن ان يعتبر هذا الشاهد هو شاهد الدفاع .

الرئيس - فؤاد جابر ده كان رئيس لجنة التطهير وانتم اللى طلبتم سماع شهادة **محمد جاب الله** .

الدكتور صلاح الدين - انا اقول اننا طلبنا **فؤاد جابر** لتأدية الشهادة ولكن يمكن يكون حصل التباس بين الاسمين .

الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) - من بين الشهود اللى طلب الدفاع سماعهم كانوا **سعيد السبع** و**محمد حشيش** و**محمد جاب الله** .

الدكتور صلاح الدين - على اى حال انا حيت اصحح الواقعة ، ولكن لو اردتم حضراتكم سماع اقواله فالامر متروك لكم سواء اكان هذا الشاهد هو شاهد النيابة او شاهدنا ، وكل ما فى الامر هو اننى اردت ان اضع الامور فى نصابها الصحيح ، ولكن على ما اذكر احنا طلبنا سماع شهادة **فؤاد جابر** ولم نطلب **محمد جاب الله** لتأدية الشهادة ولكن على اى حال يمكن الذاكرة تخون وانا متأسف لسوء الفهم اللى حصل .

الرئيس - المتحضر موجود عندك ؟

البكباشي ابراهيم سامى - ايوه يا فندم موجود وبه اسم **جاب الله** و**فؤاد جابر** وغيرهم .

الرئيس - احنا كنا ثلاثة وكاتبين اسم **محمد جاب الله** بين الشهود اللى طلبهم امال احنا جينا اسمه منين وعوض اليمين كاتب اسمه عنده .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - للادعاء كلمة فهو يرجو تصحيح خطأ وقع فى الجلسة الماضية . لدى الاطلاع على محضر

جلسة ١٨ الجارى لفت نظرى وجود خطأ كتابى ارى من واجبى كممثل الادعاء ان اصححه . لقد ثبت فى سياق عبارتى التى اعترضت فيها على الدفاع اننى مسست الاستاذ احمد حشيش وكيل الوزارة : **والواقع ان هناك لبساً وقع فيه من كتب ووقعت فيه من بعده الصحف . فالاستاذ احمد حشيش ليس هو الشخص الذى عنيته . ولم يكن هو الشخص المقصود فى اعتراضى . ولم يتر فى خلدى قط ان تؤول اشارتى اليه . فالموضوع الذى دار الجدل فيه فيما بينى وبين الدفاع لم يكن لوكيل المالية دخل فيه فيما كان من تصرفات من قريب او من بعيد ما يمس النزاهة . ولذلك ارجو صادقاً ان يكون فى بيانى هذا الكفاية لازالة كل لبس ، ووضع الامور فى نصابها احقاقاً للحق .**

الرئيس - المحكمة كانت قررت فى الجلسة الماضية نظر الادعاء الاول فى جلسة سرية . وسينظر هذا الادعاء بعد نظر الادعاء الثانى . والان نبدأ فى نظر الادعاء الثانى .

» فى شهر اكتوبر سنة ١٩٥٠ بوصفه وزير الاقتصاد الوطنى استغل نفوذه لتحصل السيلة عزيزة الوكيل على ميزة غير قانونية بان يسر لها شراء ارض حكومية من منطقة مريوط بطريق الغش والتدليس ، وصرح لها بان تستاجر القطع رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقة الثالثة من الارض المذكورة ومساحتها ٣٠٠ فدان بطريق الممارسة توطئة لشرائها تلك القطع طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ مخالفاً بذلك الاصول التى جرى عليها العمل بمصلحة الاملاك الاميرية ، والتى لاتجيز التاجير بالممارسة الا بالنسبة للأراضي الزراعية ، التى لاتزيد مساحة كل قطعة منها على العشرين فداناً ، وبذلك مهد لها السبيل لان تزيد مساحة ما اشترته الى ٦٠٠ فدان» ٠٠٠ المدعى .

البكباشى ابراهيم سامى - الشاهد موجود .

(حضر الشاهد محمد عبد الله جاب الله) .

الرئيس - اسمك ايه ؟

الشاهد - محمد عبد الله جاب الله .

الرئيس - قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم اقول الحق

ولا غير الحق والله على ما اقول شهيد .

(أقسم اليمين)

البكباشى ابراهيم سامى - ما هى معلوماتك بخصوص بيع

أراضى مريوط ؟

الرئيس - يعنى عاوزينك تقول لنا ايه الذى تعرفه عن الذى تم

فى بيع الاراضى بتاعت مريوط .

الشاهد - انا سئلت فى ذلك ٤ مرات فى لجنة التطهير ، وانا

معنديش حاجة ثانية غير الذى قلته امام اللجنة دى .

الرئيس - احنا عاوزين نسالك من جديد يعنى عاوزينك تقول

لنا الحكاية من اولها لآخرها .

الشاهد - طيب من سبع أو ثمانى أو عشر سنين كنت باشتغل

ناظر فى مزرعة الشيخ . . . مزرعة البوصى التى حوالى الملاحه .

وكنت باعمل تجربة زراعية فى أراضى الحكومة . فزرعت

يجى فدان أو اثنين أو ثلاثة . ومن سنة ١٩٤٤ جه

مشروع اسكندرية ، وعمل حدا فاصلا بين أراضى الملاحه

وبعضها حته طلعت سمبوكسه وانقطعت الميه وشفت

الزراعة نشفت فى الأرض .

الرئيس - الحكومة ما كنتتش بتحاسبك على ايجار الأرض ؟

الشاهد - من أول سنة ١٩٤٤ ما كانتتش بتحاسبنى وفى

سنة ١٩٤٦ كنت بازرع فدان هنا ونصف فدان هناك .

فحصرت الأرض يجى عشرة اتناشر فدان وأصبحت

من وقتها بادفع ايجار وفضلت ازرع من سنة ١٩٤٨

١٢ أو ١٥ فداناً .

الرئيس - كنت بتدفع ايجار قد ايه ؟

الشاهد - كنت بادفع ايجار للفدان ١٢ جنيه .

الرئيس - كانت بتطلع محصول كويس ؟

الشاهد - كنت بازرع برسيم جته تطلع وجته ما تطلعش .

وأصل الأرض سبخ . وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها زى

مائتين فدان وكسور ، ولكن اللى كنت واضع يدى عليه

كان حوالى ٦٠٠ فدان .

الرئيس - يعنى كنت بتدفع ايجار ٢٠٠ فدان وانت فعلا واضع

يدك على ٦٠٠ فدان ؟

الشاهد - ايوه . كنت واضع يدى على ٦٠٠ فدان . ولكن

اللجنة ماكانتش بتقيس الا المزروع بس . وفى سنة ١٩٤٩

زرعت فيها ٢٠٠ فدان وكسور . جت مصلحة الاملاك

وجه حسن الخولى والسبع بك وكانت حاوذة تشيلنى

خالص . وجابت الجرارات بتاعتها وقطعت الميه . وهدت

المصارف والملايات اللى انا عاملها وصارف عليها فلوس .

وبعدين الدنيا شت فزرعت على مية الشتاء قد خمس

او بست فدادين شعير وربنا بارك فيهم . وبعدين المديرية

كسبتلى وقالت : اخنا يجب نقيس الأرض ، فقاستها

على حساب سنة ١٩٥٠ فدفعت ايجارها سنة ١٩٥٠ .

وفى سنة ١٩٥١ جه خليل الجزار وعزيرة اوكيل .

الرئيس - مين الجزار ده ؟

الشاهد - انا ما اعرفهمش . ولكن اتعرفت عليهم صدفة لما

اتقابلنا عند الدكتور النقيب فى المواساة .

الرئيس - يعنى عرفتهم صدفة والا حد عرفك بيهم ؟

الشاهد - ما فيش غير الدكتور النقيب وكنا قاعدين فى المواساة

وكنت باشكى له الموضوع فعرضوا انهم يتوسطوا فى

الموضوع علشان يخلصوه .

الرئيس - يعنى يتوسطوا فى الموضوع علشان يخلصوه فى مقابل

ايه وعلشان ايه ؟

الشاهد - انا قلت كفاية ١٠٠ او ٢٠٠ فدان . كفاية قوى على
الغلبة الى زى حالاتنا .

الرئيس - اتفقتم ان ثمن التخليص ده يكون ايه ؟

الشاهد - ما اعرفش اقول لك الحق .

الرئيس - يعنى يخلصوها لك كده الله فى الله ؟

الشاهد - يخلصوها لى علشان آخذ الارض الى تنوبنى
بالممارسة .

الرئيس - يعنى دلوقت الدكتور النقيب وانت كنتم فين ؟

الشاهد - كنا فى المستشفى .

الرئيس - وبعدين بتقول ان دول جم بالصدفة وانت كنت
بتشكى له من الحالة ...

الشاهد - وقلت انهم يخلصوا لى الحكاية دى ويخسوا شركة
مصرية .

الرئيس - واساس الشركة دى كان ايه ؟

الشاهد - يعنى همه ياخذوا النصف وانا آخذ النصف .

الرئيس - الدكتور النقيب كان موجودا ؟

الشاهد - ايوه شوية . وبعد يومين من مقابلتى فى المواساة .

خليل الجزار شيع لى العربية بتاعته وركبت انا و خليل

الجزار وعريزة وواحد تانى ورخنا شغنا الارض وبعدها

بكام يوم والا اسبوع انا مش فاكر بعث لى مرة ثانية وقال

لى : اذا كنت عاوز نخلص لك الشغلة هم عاوزين ياخذوا

الارض المزروعة فى الحنة الفلانية . النقيب هو الذى قال لى

اذا كنت عاوز تخلص الشغلة دى فهمه عاوزين ياخذوا

الحنة الفلانية . فقلت له : زى بعضه مادام يخلصونا

وكفاية على مائة فدان او مائتين .

الرئيس - هما كانوا عاوزين ياخذوا قد ايه ؟

الشاهد - حوالى ٤٠٠ فدان . وبعد كده ما صلحوش حاجة

ولا دفعوش ثمن الارض ولا شىء ابدا .

الرئيس - يعنى انت مش هاوز نصينك ؟
الشاهد - دول اخدوا كل شيء . وبعد كده غيروا الاسماء
وكتبوها على الفلاحين الشراقة اللى كانوا بيشتغلوا ،
وبعد كده جوى تانى وقالوا تعال اجر ، قلت لهم انا مش
عاوز اؤجر .

الرئيس - تاجر من مين ؟
الشاهد - هم قالوا كتبتنا حناجر من المصلحة . وهم عملوا
كونتراتات ومضوا عليها ومافضلش غيرى أنا ، قلت : أنا
مش ماجر ، يا تثبتوا لى وضع اليد يا أما أنا مش ماجر .
فقالوا لى : انت حتمعلنا والا ايه ؟ ده احنا حنخلصها
لك ، يالله نمضى العقد بتلات سنين وناخد الأرض
بالممارسة ، فقلت : زى بعضه .

الرئيس - انهشت انت من الحكاية دى ؟
الشاهد - أيوه . وبعدين رحت أنا دفعت التامين .
الرئيس - كده على طول تروح تدفع التامين مش كان لازم
تطمئن الأول وتعرف ايه الطريقة ؟
الشاهد - ما هم قالوا انهم حيخلصوها لى بالواسطة .
الرئيس - واسطة مين ؟
الشاهد - بواسطة الوزراء .
الرئيس - وزراء مين ؟
الشاهد - أهم وزراء ويس .
الرئيس - مش كان لازم تسأل ؟

الشاهد - اظن كان فى الملة دى حامد زكى او غيره والا مش
عارف مين ، لكن يظهر انه كان حامد زكى . خدت بال
سعادتك . بعد كده بعد ما كان بالممارسة عملوا بالمزاد
يوم ٢٣ ، ٢٤ فى شهر ديسمبر مش فاكرو سنة ١٩٥١
والا ٥٢ جت العالم كلها ، حاجة لخبطة أوى ولا حول
ولا قوة الا بالله ، بتقول فى النشرة انه مايجوزش البيع لغير

أهالى الجزيرة ، وما بصينا الا ولاقينا الجزار جايب معاه
خاله من الشراقوه والجماعة الدكاترة بتوع المواساة
والمرى جايبين الشنط مليانة فلوس .

الرئيس - والدكاترة بتوع المواساة دول كانوا جايين لوحدهم
والا النقيب هو اللي جابهم ؟

الشاهد - النقيب ما جابهومش ، دول هم اللي سمعوا ، وجم
كلهم عملوا وده بقى منمر على الحتة دى ، وده منمر على اخته
دى . والدكاترة أخذوا الأرض كلتها وال ٧٠٠ فدان
صفصفت وما فصلش منها الا ١٢٠ فدان اللي كانوا
معايا ، وبعدين قالوا : اشتر . قلت لهم : ازاي أنا
اشترى الفدان بـ ٢٠٠ - ٣٠٠ وأنا اللي مصلح الأرض
وصارف عليها .

الرئيس - وهم اشتروا ؟

الشاهد - اشتروا ودفعوا فلوس وبنوا بيوت .

الرئيس - ومن هم الشراقوه اللي كانوا جايين معاهم ؟

الشاهد - دول ناس من سمغراط ..

الرئيس - من بلدهم يعنى ؟

الشاهد - أيوه .

الرئيس - قرايب والا معرفة ؟

الشاهد - أنا ما أعرفش دول يمكن من رجالتهم .

البكباشى ابراهيم سامى - ماهى علاقتك بالدكتور النقيب ؟

الشاهد - كنت مستأجر من أرضه وفى ربح ملكه .

الرئيس - وهو مشترى فى الحتة دى ؟

الشاهد - هو كان مآجر وما كانش واضح ايده ، هو كان مآجر
٤ فدان .

البكباشى ابراهيم سامى - آمال ازاي أجر من غير وضع اليد ؟

الشاهد - أنا عارف بياه .

الرئيس - آمال مين اللي عارف مش أنت العمدة ؟

الشاهد - عمدة ايه • والله ده أنا من نهار ما نزلت العمودية وأنا في عذاب .

الرئيس - الأرض دى مش كانت في أيديك وانت اللى بتزرعها ؟
الشاهد - أنا كنت بازرع الأرض ، والناس كلها كانت بتزرع الأرض
وبتاخذها بخمسة وبعشرة جنيه الفدان ودول عملوها
بالكراد العلنى . دول خربوا بيت العالم كله .

الرئيس - والإعلان كان على أساس ان أهالى المنطقة هم اللى
يشترؤا بس ؟

الشاهد - هم عملوا شهادات وقالوا انه ما يصحش ان يكون
فيها الا الناس اللى هم مزارعين من كفر الدوار بس فانا
قلت لغاية كده وبس . بتوع كفسر الدوار أنا عارفهم
بالنفر فرد حسن الخولى وقال لى : امضى . قلت له :

لا يا أخى هم دول مش مزارعين كفر الدوار . هو انت
تجيب لى الترحيلة اللى بتشتغل وتقول لى دول من كفر
الدوار . قال : لا يا أخى امضى . قلت : يعنى امضى تحت
مسئوليتك • يعنى عاوزنى أروح في ستين داهية ؟

الرئيس - وانت راجل عمدة وتفهم كل حاجة ، ازاى يقول لك
امضى وتمضى ؟

الشاهد - كان فيه ضغط • وأنا أفهم كل حاجة ولكن أنا مش
فاضى ، ومش بس كده • ده الجزاير ومأمور المركز •

البكباشى ابراهيم سامى - وانت غريزة ؟

الشاهد - لا . دى ما كانتش تيجى في اللجنة .

الرئيس - المأمور كان بيضغط عليك ؟

الشاهد - أيوه . والنعمان أنا كنت حاتضارب معاه ، اسمع لى ،
أنا ما استحملشى أى سلطة • أنا فقير صحيح ولكن أنا
غنى النفس والحمد لله •

الرئيس - لكن اللى أخذوا الأرض ما كانوا من أهل المنطقة ؟
الشاهد - لا • ما كانوا من أهل المنطقة . ولا واحد منهم •

وانا قلت في اللجنة كده . وقلت : ان الشهادات المضية
زور . قالوا : ده انت ماضي عليها . قلت : اه ودي شهادات
مش صحيحة وانا ماضي على زور .

الدكتور صلاح الدين - انا عاوز استوضح النقطة الاخيرة اللي
قلتها وهي انهم ضغطوا عليك لغاية ما وقعت امام المحقق
فى لجنة التطهير ، ايه اللي انت وقعت عليه ؟

الشاهد - الشهادات الادارية بتاعت الاشخاص المشتريين .
الدكتور صلاح الدين - كانوا مشتريين بالمزاد والا بالممارسة ؟
الشاهد - لا . بالمزاد العلني .

الدكتور صلاح الدين - كان في سنة كام الكلام ده يعنى الواقعة
بتاعت الضغط ؟

الشاهد - كان في سنة ١٩٥٢ .

الدكتور صلاح الدين - كويس اول ما قابلت الجزائر عند النقيب
كانت سنة ايه ؟

الشاهد - سنة ١٩٥١ .

الدكتور صلاح الدين - في شهر ايه ؟

الشاهد - مش متذكر .

الدكتور صلاح الدين - يعنى في النص الاول او النص الاخير
من السنة ؟

الشاهد - ده انا متذكر كل حاجة .

الدكتور صلاح الدين - طيب اذا كنت متذكر كل حاجة رد
بقى على سؤالى وقل لنا الكلام ده كان امتى ؟

الشاهد - ما تطول بالك على شوية . الايجارة الزراعية - خد
بالك - بتتاجر من نوفمبر ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ اخرها يعنى
من نوفمبر سنة ١٩٥١ لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ .

الدكتور صلاح الدين - يبقى الشهر اللي جالك فيه الجزائر
اول ما قابلت الجزائر كان امتى ؟ . كان في شهر نوفمبر ؟

الشاهد - أنا مش متذكر - واحنا هنسا حلفنا اليمين وانا
حاقول الحكاية بالمفتشر .

الرئيس - ايه معنى التأكيد على التاريخ ؟

الدكتور صلاح الدين - الواقع ان غشام مالوش دعوة خالص،
والتاريخ الى أنا بأسأل عليه له أهمية كبرى في تأكيد
ذلك .

الرئيس - دى حاجة فات عليها سنتين وبالطبع الشاهد
ما يقدرش يفتكر التاريخ بالضبط . يعنى أنا لما أقول
للدفاع حاجة من سنتين هل تعلق بذهنك المسائل دى ؟
الدكتور صلاح الدين - بالتاكيد دى حاجات مهمة ومسألة
التاريخ الى أنا بدقق فيها دى مسألة حيوية وتعلق
بموضوع أعنى به . .

الشاهد - أنا ما جيتش سيرة غنام . . . أنا ما عرفوش ولاشفته .
الدكتور صلاح الدين - لما تبقى حاجة حيوية بالنسبة للأرض
وبالنسبة لحضرة العميدة يبقى أنا أرجح ان اتذكر
وأسأله على واقعة مهمة ، لأن فى الورق التاريخ مجهل
كل التجهيل وهذا دليل على براءة غنام .

الرئيس - الشاهد ما كانتش يصرف انه فى يوم من الأيام راح
يبجى أمام محكمة الثورة كشاهد . ولنا ما كانتش
الحكاية دى مهمة فى نظره علشان يحفظ التواريخ . لأن
ما كانتش متصور ان المسألة راح تنقلب . كان متصور
ان الدنيا راح تفضل زى ما هى .

الشاهد - أنا كنت فاكّر ان ربنا راح يظهر الحقيقة لأن ربنا
ما يرضاش بالظلم ده .

البكباشى ابراهيم سامى - أنا راح افكر . . المقابلة دى كانت
قبل الايجار والا بعده ؟

الشاهد - فى الحال على طول . . أنا كنت واضع اليد وكنت
بادفع للمديرية ايجار زراعة خفية مش لصلحة الاملاك . .

وبعدين المفتش والناسظر والمهندس جوى لغاية بيتى
علشان امضى .

الرئيس - بدى أسالك سؤال واحد . . لما قابلت الجزار
والسيدة عزيزة عند النقيب وتمت الاجراءات على الأرض
الى راح تأخذها بالممارسة كان فات قد ايه عليها ؟ كان
فات شهر واثنين وثلاثة ؟

الشاهد - أنا كنت واضح يدى من ٤ او ٥ سنين وكنت ادفع
ايجار زراعى خفية . . .

الرئيس - طيب ويوم المقابلة بهم فى المستشفى كان فات قد ايه؟
الشاهد - ده كان بعد شهرين أو ثلاثة . . هم أجبروا
سنة ١٩٥١ .

الدكتور صلاح الدين - انت كنت بتقول ان المقابلة مع الجزار
كانت سنة ١٩٥٠

الشاهد - سنة ١٩٥٠ أنا كنت مؤجرها خفية .

الدكتور صلاح الدين - أنا عاوز افهم المقابلة كانت سنة ١٩٥٠
أو سنة ١٩٥١ ؟

الشاهد - كانت سنة ١٩٥٠ فى نوفمبر على ما اذكر . . كانت
فى آخرها يعنى فى الثالث . . .

الرئيس - والايجار كان كام ؟

الشاهد - ايجار الخفية كان ١٢ ، ١٥ صاغ . مش متذكر . .
وأنا لما أجرت من مصلحة الأملاك أنا مارضيتش امضى
على الكنتراطات يا تحددوا لى وضع اليد يا أنا مش ماضى .

الأستاذ عبد الرحمن صالح - طيب وعزيزة الوكيل أجرت
الأرض من مصلحة الأملاك بالممارسة ؟

الشاهد - أبوه .

الأستاذ عبد الرحمن صالح - امتى ؟

الشاهد - سنة ١٩٥١ .

الأستاذ عبد الرحمن صالح - وضعت يدها امتى ؟

الشاهد - وضعت يدها بالايجار .. انما وضع يد ما فيش
وقبل كده ما اتفتشش على حاجة .

البكباشي ابراهيم سامي - وانت قابلتها قبل الايجار والا بعده؟
الشاهد - انا قابلتها قبل الايجار .. الايجار انهو ، قبل الايجار
الآخراني بتاع سنة ١٩٥١-١٩٥٢-١٩٥٣ .

الدكتور صلاح الدين - هل تذكر قبلها بقدايه ؟
الشاهد - شهرين او ثلاثة .

الدكتور صلاح الدين - انت لك شركاء في عملية وضع اليد
واستأجروها خفية ؟
الشاهد - ايوه فيه .

الدكتور صلاح الدين - طيب عددهم كام ؟

الشاهد - ١٧ و ١٨ و ١٠ يعني محمد جاب الله وشركاؤه .

الدكتور صلاح الدين - هما شركاؤه دول اللي انا احب أسأل
عليهم . دول يقوامين ؟

الشاهد - عشرين واحد احط .. خمسين واحد احط .. احط
زي ما انت هاوز .

الرئيس - شركاؤه معنى ليمتد .

الدكتور صلاح الدين - والشركاء دول كان فيهم الجزار وعزيرة؟
الشاهد - انا حالف اليمين وراح اتكلم بصراحة زيادة عن
اللزوم ؛ حتى انا كنت عيان بسبب الأرض لغاية دلوقت .
ولكن اهو ربنا ظهر الحقيقة دلوقت .

الرئيس - طيب قول بقى بصراحة .

الشاهد - الصراحة بقى ان احنا عملنا عقد ضوري عند النقيب
بينى وبين عزيرة والجزار ...

الدكتور صلاح الدين - وتاريخ العقد الضوري كان امتي ؟
الشاهد - اهو عندكم .

الدكتور صلاح الدين - أه العقد الضوري مهم جدا يجوز انك
تذكر تاريخه .

الرئيس - والعقد الصوري ده مضيته كده ؟ .. هم عملوه
امتى ؟ يعنى عملوه من تاريخ سابق يعنى من ١٢ سنة
فانت ؟

الشاهد - انا عارف . اهو من سنة ١٩٤٦ ثابت رسمى فى
القوائم بتوع الحكومة . وانا اللي كنت واضع اليد وهم
اعتبروا نفسهم معايا من سنة ١٩٤٦ .

الرئيس - وايه السبب اللي خلاهم كتبوا ؟

الشاهد - علشان يخلصوا لنا الدور .

الرئيس - ايه الدور ده ؟ انا مش فاهم ايه الفايده اللي راح
تعود عليهم لما يكون عقد الإيجار صوري .

الشاهد - اهم راح ياخدوا ٢٠٠ او ٣٠٠ فدان بالممارسة وانا
يبونى شوية .

الرئيس - على اساس انهم بقى لهم كذا سنة ويطلعوا من المولد
بلا حمص ؟

الشاهد - آه ، وانا اطلع من المولد بلا حمص ، انا عمدة من
سنة ١٩٣٩ ونازل عمدة غصب عنى .

الرئيس - طيب وانت كنت بتمضى عميانى كده من غير ماتتحقق
وتشوف ايه الحكاية ؟

الشاهد - ما هو كان على عهدتهم .

الدكتور صلاح الدين - واول ماوضعوا اليد ...

الشاهد - دول ماوضعوش اليد ابدا ... دول كانوا عاملين
عقد صوري .

الدكتور صلاح الدين - ماوضعوش اليد ابدا ؟

الشاهد - ابدا يابوى .

الدكتور صلاح الدين - يعنى اللي بياجر الارض علشان يزرعها
مش لازم يضع يده عليها ؟

الشاهد - اصل الإيجارات دى أشكال فايجار الاراضى البور
شكل ، وياجار الارض الخفية شكل .

الدكتور صلاح الدين - يعنى هم وضعوا اليد عليها والا لا ؟
الشاهد - لا •

الرئيس - المسألة دى عاوزة توضيح شوية ، ففرق لنا بين
وضع اليد وبين الاستئجار ... المحكمة عاوزة تعرف
الفرق بين الاثنين •

الدكتور صلاح الدين - وضع اليد عبارة عن مسألة واقعية
يعنى واحد واضح وحاطط ايده على الاطيان وعمل كل
حاجة ... الصور المختلفة لوضع اليد هي أن الأرض مش
بتاعتهم لكن هم واضعين يدهم عليها دى حاجة واقعية ،
بعد كده ممكن يستأجروها ويبقى هنا فيه استئجار
ووضع يد ... أنا لما وجهت السؤال قد يكون وضع يد
بالمعنى الواقعى ، وقد يكون مستأجرا وفى الغالب قد يكون
وضع اليد مقترنا باستئجار الاطيان • يعنى جايز أنه
هو يزرعها أو يأجرها لواحد تانى ، يعنى يبقى واضح يده
عليها ، بينما يؤجرها لشخص آخر ... المسألة فيها
ارتباط بالنتيجة النهائية ... جايز بعد خمس سنين يؤدى
هذا الى تملك الأرض ... ووضع اليد من غير أى سند
لمدة خمس عشرة سنة يؤدى الى تملك الأرض برضه
تبقى الاسئلة على ضوء ما قصدت لها علاقة بوقائع الدعوى
علشان هو وضع يده على ٦٠٠ فدان علشان ايه هو وضع
يده ... علشان يملكها عن طريق الايجار ووضع
اليد أو يملكو بمجرد وضع اليد ؟ كل هذا يدخل فى
الدعوى •

الرئيس - طيب قول لنا بصراحة بقى • (موجها كلامه للشاهد) •

الشاهد - كل العالم مش بس أنا ... الاصول المتبعة أن
الملكيات الكبيرة دى كلها اتخذت بوضع اليد • اللي
عنده ١٥٠٠٠ فدان ده جابهم منين ؟ يعنى هو اتولد
ولقى أبوه فايتهم له ؟ ... دى الأرض بتاعت الملاحه اللي

عندنا فيها ييجي فوق ٢٠٠٠٠ فدان • قلت ياواد
اوضع ايدك انت كمان علشان تبقى غنى ...

الدكتور صلاح الدين - طيب قول لنا ...

الرئيس - ماتقطعش جبل تفكيره •

الشاهد - أى والنبي اعمل معروف أنا دماغى بيروح منى ••
وبعدين ده الفلاحين حالتهم زى الزيت ، وانا اللي
باشتغل بنفسى وكان عندى ٥٠ فدان ملك فى الرمل جنب
المنتزه ، والملاك اتعندت ودخلونى فى قضية ونزعوا منى
الارض •• •

الرئيس - يعنى الارض راحت ؟

الشاهد - لا دى لسه ماراحتش وانا مااعرفش محاكم ولا حاجة
وهم عاوزين ياخدوها بالمزاد العلنى فى المحكمة • دول
الجماعة المحامين ربنا يخليهم ناس كويسين قوى •

فانا رحى لواحد منهم اسمه محمد عبد السلام
فى الاسكندرية لما دخلت عنده قال لى : انت جاي لى بعد
مالالارض راحت ؟ وبعدين راح عمل لى طريقة اوقف بها
بيع الارض ... وبعدين جاني واحد قلت له : تشتري
الارض ؟ قال لى : بكام ؟ قلت زى ماتقول • قال لى بمية
وعشرة • قلت له : انا عاوز ابيعها كلها خذها والله يربحك
بها والارض اتباعت وربنا سهل ... وانا قلت - لما
الخمسسين فدان راحوا - ياواد انزل وخذ شوية اراضى
من اراضى الحكومة انت والجماعة الفلاحين ... ده أنا
باساعد الفلاحين بفلوسى •• جت الحكاية ما لحقتش
ومصلحة الاملاك والمفتش اتعندنى والسبع وكراره من
قبلها ، وده كان أصله مدير • اتعندوا كل دول معايا ولما
وقعت مع الجماعة دول ...

الرئيس - ومين الجماعة دول • ؟

الشاهد - اللى فى الارض •

الرئيس - مين يعنى ؟

الشاهد - خليل الجزار وعزيزة الوكيل ٠٠٠ قلت لهم ياعم خلاص ٠٠ خالصوني من شغلة الارض دى ٠ قالوا : طيب والشغلة كانت كلها واسطة ٠ وجم شبقوا معايا على الارض ، وقالوا : نقدر نخلص لك الموضوع فى نظير اننا نأخذ حقة الارض المزروعة دى ٠ فقلت طيب ادفعوا لى تمويض ٠٠ الفدان بيكلف ٢٠ أو ٧٠ جنيها ادفعوا لى ٢٠ جنيها وقلت ربنا موجود وجابوا حسن الخولى المفتش واسطة علشان يضيعنى انا وعمل لهم عقد ايجار ٠

الرئيس - حسن الخولى مفتش فى المصلحة ؟

الشاهد - مفتش املاك مربوط اسألوا حتى عزت عبد الوهاب وعزت ده هو الراجل الطيب الوحيد فى المصلحة اسألوه عن محمد جاب الله وقلولوا له انت ماقلتش نشوف الارض والسبع بك اتعند معايا ولم الارض للجماعة دول اللى هما عزيزة وشركاها ٠ فقلت زى بعضه احنا حنموت بلاش فضيحة ٠

الرئيس - يعنى القاضى ومفتش الاملاك والسبع ماكانوش بيحصلوا بالحق ؟

الشاهد - أبدا حتى هاتهم لى قدامى ٠ دول حتى أذونى - وربنا مطلع - لا مؤاخذه أنا دماغى بتروح منى ساعة مايتيجى سيرة الارض ٠

الرئيس - تعجب تقعد ؟

الشاهد - لامتشكر خلىنى كده واقف أحسن ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح - لما رحى للدكتور النقيب وقلت له : عاوزك تحل لى المشكلة دى ٠ ليه اختار عزيزة الوكيل والجزار ؟

الشاهد - أنا ماعرفش ٠

الاستاذ عبد الرحمن صالح - وبعدين ما عرفتس ليه اختار لك
دول بالذات ؟

الشاهد - يعنى هى تايهة •

الرئيس - هى تايهة علينا •

الشاهد - ما انتم عارفين كل حاجة •

الرئيس - معلش قول •

الشاهد - ما انتم عارفين ان عزيزة تبقى اخت زينب وكان
النحاس هو رئيس الوزارة فعملوها بالمزاد علشان يغطوا
موقفهم ، وانا باتكلم ايه بصراحة ومش حاخبي حاجة •

الرئيس - وانت حالف اليمين فلازم تقول كل حاجة •

الشاهد - مصلحة الاملاك اهي بتصلح الارض ، وأراضيهما
مفيهاش اى حاجة • وانا زارع برسيم وطماطم ودره مش
يصح اننى آخذ مكافأة ؟

الدكتور صلاح الدين - فى كلامك الاخير قلت ان حسن الغولى
عمل لهم عقد ايجار • امتى ؟

الشاهد - أيوه وده كان فى سنة ١٩٥١ وانتهى فى سنة
١٩٥٣ وياريتنى كنت جيت العقد معايا •

الدكتور صلاح الدين - يعنى قبل السنة الزراعية او بعدها ؟

الشاهد - كان فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ وتمشى ٥٢،٥١ •

الدكتور صلاح الدين - ده كان قبل السنة الزراعية او بعدها ؟

الشاهد - احنا فى ايه دلوقت ؟

الرئيس - احنا فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ •

الشاهد - ايه الشهر الللى يهل يبقى اول الايجار عندنا حسين
نوفمبر •

الرئيس - نوفمبر سنة ١٩٥٠ •

الدكتور صلاح الدين - لما اشتروا الارض اشتروها بكام ؟

الشاهد - مين هم ؟

الرئيس - الجزائر وعزيزة الوكيل .

الدكتور صلاح الدين - الجماعة دول لما اشتروا الارض اللى انت بتقول عليها اللى همم الجزائر وعزيزة الوكيل ورسيت عليهم فى المزااد تعرف اشتروها بكام ؟

الشاهد - ياسيدى انا باقول لك انا كنت حاضر فى الجلسة خد بالك منى . يوم ماجم فى الجلسة . واحنا كلتننا فى الارض والارض دى تبع عموديتى . وهما انتدبوا واحد تانى اسمه زكى افندى ويبقى نسيبى .

الرئيس - علشان يحضر محلك ؟

الشاهد - أيوه ولو أن الارض تبعى الا انى واضع يدي وبعدين فتحوا الجلسة منمرة ١ لغاية ٦ ولغاية آخر النمرة بتاعتي ١٧، ١٨ مافيش حد اتكلم .

الرئيس - يعنى الدكاترة استندوقوا وما رضوش يتكلموا ؟

الشاهد - أيوه استندوقوا واستفتحوا فى غيرها . والارض بعضها كان متقدر له ٢٧٠ جنيها للفدان وبعضها كان متقدر له ١٧٠ جنيها للفدان . فحصلت الارض الاولانية ٢٨٠ جنيها ، ٢٩٠ جنيها للفدان . والارض الثانية حصلت ٢٣٠، ٢٣٠ جنيها للفدان . والارض دى اخدها الجزائر والدكاترة ومفيش اسمى خالص .

الرئيس - يعنى جاب ناس تانيه وادالهم فلوس علشان يدفعوها ؟

الشاهد - مافيش فلوس احنا كنا نوكل استاذ يدفع عنا انا عشرة فدادين وغيرى عشرة فدادين ورسيت الارض على الجماعة الدكاترة .

الدكتور صلاح الدين - الارض اللى بتقول انهم زايدوا فيها هى اللى بتقول انها بور ؟

الشاهد - آه . وبعد كده عملوا مزااد آخر يوم ١٢ يناير .

الرئيس - سنة كام ؟

الشاهد - اظن سنة ١٩٥٣ مش متذكر قوي • اهو هي يناير
وبس • وبعدين فضل الـ ١٢٠ فدان جه واحد قبل
الجلسة وقال للمأمور العملة مش عاوز يشتري لازم
مامعاش فلوس • وقعد يتوشوش مع المأمور فانا قلت له انا
ماعنديش سر ، انتة جاي تشتري منى الارض دى مش
بتاعتى • فقال لى : دول حينقلوا الجلسة هي مصر ،
فقلت له : ازاى وهى الارض حتنقل مصر مش عيب انك
تقول خد لك قرشين ، هو انا نصاب يبقى يقلد حد
يهوب ناحية الارض •

الرئيس - وهى صحيح انتقلت الجلسة مصر ؟

الشاهد - ايدا • والارض اتباعت كلها وما فضلش غير المائة
وعشرين فدان •

الدكتور صلاح الدين - الارض اللي زايدوا فيها هى الارض
اللى وصفتها بأنها بور ؟

الشاهد - هما أخذوا من أرض زى ١٠٠ فدان مزروعين
وخدوهم بـ ٢٨٠ جنيه رسيوا على الجماعة بتوع الجزر •
الرئيس - ماحدش نافسهم فيها ؟

الشاهد - مافيش حد •

الدكتور صلاح الدين - الارض دى تساوى كام دلوقت •

الشاهد - ماقدرش أتمن • دى متساويش ٢٧٠ جنيهها ولكن
جنب الارض السبخ تساوى ٢٧٠ جنيهها •

الرئيس - افرض انهم اشتروها بالف جنيه المحكمة مايهماش
ده وانما يهملها الطريقة اللي اتبعت •

الدكتور صلاح الدين - مين كانوا شركاءك لغاية سنة ١٩٥٠
لغاية ماتقرر اعطائك الارض بالايجار ؟

الشاهد - ماعرفش دلوقت وفيه ناس منهم ماتوا •

الدكتور صلاح الدين - الى أن تقرر اعطاؤك الارض بالايجار
هل كان فيهم الجزار او عزيزة الوكيل ؟

الشاهد - لا . وانا قلت الكلام ده قبل كده .

الرئيس - هما عملوا عقد صورى ؟

الدكتور صلاح الدين - اللى يهمنى هو هل كان لهم اسم
فى مصلحة الاملاك ؟ وفى أى وقت من الاوقات ؟

الشاهد - دول ماكانش عندهم ولا فدان ، وانا اللى دخلتهم
معانا فى مصلحة الاملاك ، علشان يبقوا شركائى
ويخلصوا لى الشغل .

الدكتور صلاح الدين - هل سبق أن حققت مصلحة الاملاك
معك علشان انت اعتديت على اراضى الحكومة ، او
استوليت عليها ؟

الشاهد - هما كانوا عاوزين المفتش والناظر وانخولى انى أمضى
عقد . فانا قلت لهم مش ممكن أمضى عقد الا اذائتوالى
وضع اليد . وبعدين عزت بك المفتش قال لى : روح مصر
لكراوة بك وكان مدتها المدير . . .

الرئيس - وبعدين ؟

الشاهد - وتنينتى جاي مصر . وانا مااعرفش مصر ولا اعرفش
مصلحة الاملاك فين ، وكان عندنا ابراهيم وشميد اللى
مناسب صدقي باشا ولى صلة به . فشورت على التليفون
وقلت له : انا عاوزك . فقال لى : تعال لى القهوة فرحت
له وقابلته على القهوة واخذنى على مصلحة الاملاك وسابنى
لانه كان عنده شغل . شوية وجّه عزت بك ودخلنى
لكراوة وقال لى : انت عاوز ايه . فقلت له : والله انا جاي
اقابل حضرة المدير . وهم بيقولوا انه راجل طيب . فقال :
انا مش طيب . فقلت له : انا كمان مش جاي علشان
أشحت منك . اتاريه كان بعث جواب لربوط قال فيه :
«حيث ان ده واضح يسه من عشر سنين مش ضرورى دفع

التعويض واجروا له الارض الـ ٣٠٠ فدان ، والتفتيش كان مخبي الجواب علشان مانطلمش عليه • قال لي : طيب روح • قلت : انا مش عاوز حاجة • وبعدين عزت بك مسك في وطلع الدوسيه ، فقلت له : ازاي تؤذونا مش حرام عليكم ، انت مش قلت كلمة شرف • انت مش قلت نشف الارض ، وأنا فشف الارض من الرز ، وهو كان أد كده • قال لي : طيب روح يا عمدة ده **كرارة بك راجل طيب** ، وقال لي : انا حنبت لك مندوب فقلت له : على شرط متسيبوش مندوب يبجي راكب في اتومبيل ده أنا حاضر له حمارة علشان يركبها ويلف بيها ويشوف الارض أنا صلحتها وصرفت عليها ازاي • دي مصلحة الاملاك بتجيب ٢٠ و ٣٠ مستخدم علشان يصلحوا الارض ولا طلعتش زمرة بامية لحد دلوقتى ، واذا كان صحيح يمضى لك العقد على وضع اليد امضى • **الدكتور صلاح الدين - الـ ٣٠٠ فدان** اللي قال لك عليهم **كرارة بك** وقت ما قابلته ، كانت قطعها نمرها كام ؟ **الشاهد - النمر** كانت ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ٨ مكرر ودى كانت وضع يد •

الدكتور صلاح الدين - وكرارة بك عرض عليك دول ؟

الشاهد - عرض على ٣٠٠ فدان •

الدكتور صلاح الدين - انت قلت من واحد لغاية تسعة فايه النمر بتوعهم ؟

الشاهد - انا ما اعرفش بآه •

الرئيس - وتفتكر أن ده له دخل بالواقعة اللي احنا بنحققها ؟

الدكتور صلاح الدين - ده في صميم الموضوع ، لان النمر اللي عرضها **كرارة** في سنة ١٩٤٩ هي ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ والواقع ان تأشيرة غنام كانت بتقول يعطي للعمدة بايجار : القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، وهى التى عرضها **كرارة** في سنة ١٩٤٩ •

الرئيس - قال لك ٣٠٠ فدان وبس ؟

الشاهد - أيوه .

الرئيس - متذكر والا لا اذا كان حدد القطع ؟

الدكتور صلاح الدين - انا حافرك من واقع الدوسيه .

الشاهد - ماتقول من الدوسيه .

الرئيس - انت متذكر والا لا ؟

الشاهد - متذكر ١ ، ٢ ، ٣ ، قال : أجروا له دول . قمت قلت :

دول ازاى . ازاى اسيب المزروع وآخذ السبخ ، وقلت

لا ماسييش ٤ و ٥ الى انا زارعهم ، واتعكسنا ودخلنا

فى قضية مع مصلحة الاملاك . ولما دخلت انا

والجزار والسيدة عزيزة قالوا : اشطب القضية واحنا

نخلص الشغلة . فرحت للمحكمة - وأقول صراحة والله

العظيم هذا حصل والجزار قال الى كده هو والسيدة عزيزة

ومفتش الاملاك ، فانا رحى ادم القاضى وقلت له : احنا

اصطلحنا خلاص . اتأبى محامى مصلحة الاملاك كان طالب

شطب الدعوى فحملتنى مصلحة الاملاك بالمصاريف ، فقلت

انا مش دافع ولا قرش .

الرئيس - وحصل ايه ؟

الشاهد - حصل انهم شطبوها ودفعوا المصاريف من معاهم

وانا طلعت بره .

الدكتور صلاح الدين - القضية الى تصالحتم فيها كان مين

الى رفعها عليك ؟

الشاهد - مصلحة الاملاك .

الرئيس - بس الجزار والسيدة عزيزة هم الى قالوا بس

اصطلحوا واحنا نخلص لك الشغلة دى .

الدكتور صلاح الدين - بعد مقابلة كرايه بك قلت انه حييعت

لك مفتش ، علشان ايه ؟

الشاهد - علشان انا متحكم على ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر وانا كنت عاوز الارض دى • فهم عاكسونى وكانوا يقطعوا لى اليه وهدموا المصارف •

الدكتور صلاح الدين - نتيجة المهمة بتاع المفتش اللى بعته كراوه بك ، هل بعد ماخلص مهمته هو عرض عليك نفس العرض ؟

الشاهد - ماعرض على شىء وانا كنت عاوز أخلص •

الدكتور صلاح الدين - آمال المفتش جه علشان ايه

الشاهد - هو كان عاوز يدبنى القطع ٣،٢،١ •

الدكتور صلاح الدين - لما كراوه بك عرض عليك ٣،٢،١ يبقى مفيش لزوم انه بيعت لك حد ويعقق فى اللى عرضه عليك ؟

الشاهد - انا قلت له لا • هو كان عاوز يدبنى ٣،٢،١ فانا قلت له : لا • انا عاوز ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر لانى انا زارعهم ، ده اللى

انا قلته لكراوه بك فقال : طيب المفتش حيشوف •

الدكتور صلاح الدين - حيشوف ايه ؟

الشاهد - حيشوف أن الارض مزروعة • وحيشوف القطع اللى هى ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر •

الدكتور صلاح الدين - ولما جه وجدها مزروعة ؟

الشاهد - أيوه •

الدكتور صلاح الدين - وبعد كده ماعرضش عليك أكثر من ١ ٤ ، ٣ ، ٢ ؟

الشاهد - هو عرض على ٤،٣،٢،١ •

الدكتور صلاح الدين - وبعد كده ؟

الشاهد - انا قلت لكراوة بك انا ماسبش ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر لانى كنت زارع الارض فيهم ، فجّه المفتش وشيع رجالته وشافوا أن الارض مزروعة قطن وخضار ، وانا اللى

صارف عليها ، وازاي بقى ماتدونيش الارض دى ؟
ولكن اقول لكم الحق : ده انا راجل عمده واخاف على
الارض وما حبش الشوشرة •

الدكتور صلاح الدين - طيب انت تعرف حسن الخولى ؟

الشاهد - ياسلام ده انا اعرفه بالثلث •

الدكتور صلاح الدين - وعزت عبد الوهاب ؟

الشاهد - برضه اعرفه ده راجل طيب •

الدكتور صلاح الدين - هل لهم علاقة بمصلحة الاملاك ؟

الشاهد - واحد منهم مفتش مصلحة مريوط والثانى مدير
الاقليم •

الدكتور صلاح الدين - دول بيقولوا فى تقريرهم فيما قرره
حسن الخولى •••

الرئيس - وايه دخل الشاهد فيما قرره حسن الخولى ؟

الشاهد - حسن الخولى ده هو المفتش

الرئيس - هذه المسألة تترك للمحكمة وتقديرها •

الدكتور صلاح الدين - هم بيقولوا انهم حصروا عليك بواسطة
لجنة البيع بمصلحة الاملاك سنة ١٩٤٨ •

الشاهد - ايوه الله ينصر دينك ده انا كنت ناسيها ، وده كان
بواسطة على الفتى السرسى •

الدكتور صلاح الدين - قل لنا الحكاية دى ؟

الشاهد - فى سنة ١٩٤٨ جه جنلى الفتى عريان وعلى السرسى

عضو مجلس رشيد • قالوا كل واحد واضع يده على

أراضى الحكومة جيبعوها له بالممارسة ، وكان العالم

كله فى كوم اشو وكفر الدوار كل واحد واضع ايده

على حقة أرض لكن الارض المزروعة هى اللى كانوا

بيقبسوها • قاسوا لى ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان مش متذكر ،

وتانى أو ثالث يوم انتظرتهم ولحد النهارده ماجوش •

ايه المانع ؟ سمعنا انه كان فيه واحد وزير عاوز ياخذ

الارض دى اللى هي ٢٠٠٠ فدان .

الرئيس - من هو الوزير ده ؟

الشاهد - ده وزير والله ماعرفه ، فلغاية دلوقتى وقف البيع
ايه تانى ؟

الدكتور صلاح الدين - مافهمتش انا هل حصروا عليك الارض
بالايجار ؟

الشاهد - ده كان سنة ١٩٤٦ .

الدكتور صلاح الدين - يعنى مش من سنة ١٩٤٨ .

الشاهد - سنة ١٩٤٨ كانوا بيقبسوها لى علشان الشراء .

الدكتور صلاح الدين - وصلت كام ؟

الشاهد - وصلت لغاية سنة ١٩٤٨ انا مش عارف كام فدان .

الدكتور صلاح الدين - احنا نرجو من المحكمة إنها تعسذنا
شوية . احنا تعبانيين .

الشاهد - والله ماتعبان الا انا .

الدكتور صلاح الدين - يعنى كانت اقرب لـ ٢٠٠ فدان او
٣٠٠ فدان ؟

الشاهد - انا ماعرفش .

الدكتور صلاح الدين - القطع دى كانت سنة ١٩٤٨ ؟

الشاهد - القطع كانت ٤,٣,٢,١ وشوية من ٨,٥ مكرر .

الدكتور صلاح الدين - القطع دول يطلعوا كام فدان .

الشاهد - يطلعوا حوالى ٣٠٠ فدان .

الدكتور صلاح الدين - ايوه كده اهو انا عاوز الجق وبس .

الرئيس - والقطع ٨ , ٥ مكرر يطلعوا اد ايه ؟

الشاهد - انقطعة نمرة ٥ تطلع ٦٥ فدان .

الرئيس - والقطعة ٨ مكرر تطلع أد ايه ؟ وهى خمسة كلها بتنزرع ؟

الشاهد - خمسة كلها بتنزرع واربعة تطلع حوالى ٥٥ فدان
٣،٢،١ تطلع ١٢٠ فداناً و٨ مكرر فيها ٦٠ فداناً بينزروعوا .
الدكتور صلاح الدين - معنى المساحة بتاعت ٣،٢،١ - ١٢٠ فداناً
والمساحة بتاعت ٤ تطلع ٥٥ فداناً يبقى مجموع ٤،٣،٢،١
يبقى ١٧٥ فداناً

الرئيس - معنى الدفاع عاوز يقول ان ٤،٣،٢،١ أقل من ٢٠٠
فدان ؟ انا مش فاهم ايه علاقة ده بالموضوع . المحكمة
مش بتنظر للموضوع من ناحية المساحة وانما هى بتنظر
من ناحية المبدأ ، والحاجات اللى بيتعرض لها الدفاع
دلوقتى خارجة عن نطاق الغرض الحقيقى .

الدكتور صلاح الدين - الادعاء بيقول: ان غنام تعتمد أن يعطى
لعزيزة الوكيل مايمكنها فى النهاية من انها تشتري ٦٠٠
فدان وانا علشان كده باناقش على أساس الادعاء .

الرئيس - الادعاء بيقول ان ٤،٣،٢،١ حوالى ٣٠٠ فدان ، وانه
بعد كده يسر لها أن يصل ماتملكها الى ٦٠٠ فدان ،
واحنا على أى حال بتنظر فى مسألة المبدأ .

الدكتور صلاح الدين - أشكر للمحكمة أن سبقتنى فى تصحيح
ماورد فى ادعاء النيابة انا شاكر للمحكمة هذا وما ورد
فى ادعاء النيابة هو هذا .

الرئيس - أقل من ٢٠٠ فدان أو غيره مايمناش ويستوى
عندنا انه يكون ١٠ فدادين أو ٣٠٠ فدان ، كل ده مضیعة
لوقت المحكمة والحديث عن المساحة مضیعة للوقت .

الدكتور صلاح الدين - قبل مايتضح لى هذا الايضاح من
المحكمة ، انا مش عارف غير أن المحكمة بتنظر فى ادعاء
النيابة .

الرئيس - هل سليمان غنام يسر لهم والا لا ؟ هذا هو المهم •
الدكتور صلاح الدين - انا مش عارف المحكمة بتؤاخذنى على
ايه ؟ الادعاء بيؤاخذنى على ٣٠٠ فدان •
الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) - الادعاء
يؤاخذ على الاجراءات الملتوية التى اتخذت فى هذا
الشأن •

الدكتور صلاح الدين - عقد الايجار الى عرضته عليك المصلحة
علشان تستاجر بعد سنة ١٩٥٠ ، هل قبلته او رفضت
أن توقع عليه فى الاول ؟

الشاهد - انا رفضت خالص •
الدكتور صلاح الدين - علشان ايه ؟
الشاهد - علشان وضع اليد •
الدكتور صلاح الدين - قبلت امتى توقعه ؟
الشاهد - انا ما قبلتش •

الدكتور صلاح الدين - عرض عليك امتى ؟
الشاهد - عرض على وقت ماجه خليل الجزار والسيدة عزيزة
وانا قلت لهم ازاى تضحكوا على وانا مصلحها من عرقى
وصارف عليها ١٢٠٠٠ وبازرع وباشتغل باينى ؟ انا
قلت مش عاوز ارض وكفاية اللي عندى • قالوا لى : لازم
تيجى تمضيه بكره • فقلت : انا معايش ولا قرشى •
وبعدين حتموا رأيهم علشان يخلصوا الحكاية •

الرئيس - ومضيت ؟
الشاهد - ابوه والله العظيم والله العظيم رحى وجبت
٢١٠ جنيهات • دفعتمهم تأمين الصبح •
الدكتور صلاح الدين - دفعتمهم تأمين ليه ؟
الشاهد - لايجار القطع ١ ، ٢ ، ٣ •
الدكتور صلاح الدين - معنى وقمت عقد ايجار ؟

الشاهد - أيوه •

الدكتور صلاح الدين - امتي ؟

الشاهد - من سنة ١٩٥١ ، ٥٢ ، ١٩٥٣ •

الدفاع - آمال رفضت امتي ؟

الشاهد - ده كان سنة ١٩٤٩ •

الدكتور صلاح الدين - عندما توسط جماعة خليل الجزار

ووقعت العقد هل وقعته قبلها والا بعدها ؟

الشاهد - انا وقعت سنة ١٩٥١ •

الرئيس - انت وقعت العقد في نوفمبر سنة ١٩٥٠ والا

سنة ١٩٥١ ؟

الشاهد - في نوفمبر سنة ١٩٥٠ •

الرئيس - وعقد الايجار ينتهي امتي ؟

الشاهد - في أكتوبر سنة ١٩٥٣ •

الرئيس - يعني تنتهي بعد أد ايه ؟

الشاهد - بعد سنتين •

الدكتور صلاح الدين - والسبب في هذه الاسئلة هو انه ظل

ممتنعا عن توقيع العقد ، ويرمى في النهاية الى الامتلاك

أما لما يوقع العقد يبقى انقلب الوضع ، يبقى أصبح

مستأجر ويدفع ايجار للحكومة وملكية الحكومة في هذه

الحالة ثابتة لاشك فيها وهو امتنع عن توقيع العقد مدة

وهذا كله خاص بموضوع سليمان غنام •

الرئيس - هو امتنع أد ايه ؟ يعني سنة ؟

الدكتور صلاح الدين - نحن نريد أن نسأله في هذا قبل أن

نقول له من واقع الدوسيه •

الشاهد - في سنة ١٩٤٩ كنت مؤجر من مصلحة الاملاك

وبعدين هم حاشونا وكتبوا للمديرية وقالوا حيث أن

فلان ده مستولى على الارض فى زمام مربوط يصح
ياجر مننا .

الرئيس - الكلام ده كان فى سنة ١٩٤٩ ، يعنى انت امتنعت
عن توقيع عقد الايجار سنة ١٩٤٩ لمصلحة الاملاك .

الشاهد - أيوه وسنة ١٩٤٩ هم جابوا الجرارات والانفسار
وهدوا المصارف والملايات ، وبالطبع ده زعلنى منهم ،
وقلت سيبيهم منهم لله ، وربنا سبحانه وتعالى مش بيسيب
حد ولا بيظلمش حد . ففى السنة دى نزل مطر وقعد
شهرين فانا زرعت من الارض ٥٥ فدان شعير ومصلحة
الاملاك ما امكنهاش تزرع واتومبيلها انفرس وحسن الخولى
لما قال لكراره بك عن الحكاية دى قال له وانتم كنتم فين
وليه مازرعتوش زيه ؟

الرئيس - وقعت امتى عقد الايجار ؟

الشاهد - فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس - والعقد كان ينتهى امتى ، وهل وقعته فى نوفمبر
سنة ١٩٥٠ والا فى سنة ١٩٥١ .

الشاهد - كان من نوفمبر سنة ١٩٥٠ لغاية اكتوبر سنة ١٩٥٣ .
الدكتور صلاح الدين - انا فاهم ماترمى اليه المحكمة ، لكن
سؤالى لايتعلق بهذا . انا سؤالى ان هذا العقد اللى يبدأ
فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ . . .

سؤالى كما اوضحته للمحكمة كان خاصا
بابتداء الايجار سنة ١٩٥٠ ، وهو بيقول انه
أخذ ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ لكن هذا ليس سؤالى .
سؤالى هو : وقع العقد بتاع الثلاث سنين امتى ؟ هو لم
يوقعه قبل سنة ١٩٥١ . انا أريد أن أعرف التاريخ اللى
وقع فيه هذا العقد بتاع خليل الجزار .

الشاهد - ياريتنى كنت جيت العقد معايا . والا يعنى أروح
واكتب لكم . والا أخلى سعادة المدير يكلم المحكمة ، يعنى
هو انا عقلى دفتر ؟

الرئيس - يعنى مانتش فاكركه ؟
الاستاذ عبد الرحمن صالح - انت وقعت العقد لمدة ٣ سنين
فهل وقعته قبل ابتداء المدة او بعد ابتدائها ؟
الشاهد - أنا ما وقعتش على العقد بتاتا انا كنت بأجر خفية من
المديرية ، ولما جت المديرية بتاعت مريوط عملنا العقد من
نوفمبر سنة ١٩٥٠ وينتهى فى اكتوبر سنة ١٩٥٣ .
الاستاذ عبد الرحمن صالح - هل وقعته قبيل نوفمبر
سنة ١٩٥٠ او بعدها ؟ يعنى قبل ماتبدأ مدة الايجار ؟
الشاهد - أيوه .

الرئيس - يعنى قبل ماتبدأ الدورة الزراعية ؟
الشاهد - دلوقت انا مأجر .
الرئيس - الايجارة تبدأ فى نوفمبر ؟
الشاهد - حصل اننا وقعنا فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ .
الدكتور صلاح الدين - واذا كان ثبت فى الاوراق انك وقعت فى
يناير سنة ١٩٥١ فهل تستطيع أن تفكر انك مامضتش
فى نوفمبر سنة ١٩٥٠ . خذ بالك العادة حاجة واللى
حصل حاجة تانية . السؤال بتاعى منصب على اللى
حصل .

الشاهد - العادة كده .
الدكتور صلاح الدين - هل انت متشكك ؟
الشاهد - أيوه متشكك .
الدكتور صلاح الدين - ثابت فى مكاتبات المصلحة انه وقع
العقد فى يناير سنة ١٩٥١ .

الشاهد - طيب ماهى هى . ماهى المدة ٣ سنين .
الدكتور صلاح الدين - هل وقعت اقرارا باسمك وباسم
شركائك وصدق عليه فى مركز البوليس ؟ هل فيه
اقرار موقع منك وباسم شركائك وصدق عليه فى مركز
بوليس كفر الدوار ؟

الشاهد - علشان ايه يعنى ؟ ايه الاقرار ده مش تقرأه لى .

الدكتور صلاح الدين - اقرار خاص بك وبشركائك • هل وقعت الاقرار ده ؟

الرئيس - اقرار انك مثلا انت وفلان وفلان وفلان شركاء •
الشاهد - يمكن عملوها من بره بره •

الرئيس - هل انت وقعت مثل هذا الاقرار وقلت فيه انه شركاءك يبقوا فلان وفلان وفلان ؟

الشاهد - انا مش متذكر الواقعة دى • والله هم كانوا عملوا محضر صحيح لما حبوا يشتكوا المفتش • وانا ما عرّفتش حاجة ابدا بعد كده •

الدكتور صلاح الدين - انا باجتهد انى افكر •
الرئيس - كان سنة كام الكلام ده ؟

الدكتور صلاح الدين - لو سمحت المحكمة ارجو أن يجيب الشاهد على سؤالى أولا • الاقرار ده خاص بانك توضح أسماء شركائك ومقدار الارض اللى كل شريك وضع منهم اليد أو حيضع اليد عليها • انت عمدة وتعرف أن فيه اقرارات ويصلق عليها فى المركز وانا اقول لك أسماء الشركاء

الشاهد - قول انا بدى أعرف الاسماء دى •

الدكتور صلاح الدين - محمد جاب الله ومحمد حسين خلف ومحمد مراد حامد وعبد اللطيف الشيخ وعزيزة الوكيل حرم خليل الجزار •

الشاهد - أيوه انت فكرتني ده واحد راح بدالى ومضى بالنيابة عنى • راحوا فى المركز وجابوا واحد وعمل الشغلانة دى اللى انت فكرتني بها ده انا بادور عليها الله ينصر دينك •

الرئيس - ومين اللى عمل الشغلة دى ؟

الشاهد - حسن الخولى •

الرئيس - علشان خاطر مين ؟

الشاهد - علشان عزيزة • دى حاجات بتبان لوحدها •

الرئيس - هل معاكم الصورة الاصلية علشان نقدر نشوف
التزوير ؟

الدكتور صلاح الدين - مش معنا لان الصورة الاصلية في الملف .
البكباشي ابراهيم سامي - الشهادات الادارية الشاهد بيقر
انها صورية .

الدكتور صلاح الدين - علشان نرشد اخواننا ممثلي الادعاء
اقول لهم ان دى موجودة في ملف مجلس الدولة رقم ٨
ملف مريوط .

البكباشي ابراهيم سامي - المحكمة رفضت طلب ضم هذا الملف .
الرئيس - نبتعت نجيبه علشان نشوف حكاية التزوير .
ونشوف الشخص المزور .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - ملفات مجلس اتدونة وملفات
مصلحة الاملاك كانت موجودة تحت يد المتهم .

الدكتور صلاح الدين - طيب انت تعرف تكتب وتقرأ ؟
الشاهد - امال ازاي أبقي عمدة وما اعرفش اقرا واكتب .
انت راجل طيب . اسمع ياسيدنا الافندي انا مش راضي
ارد عليك . امال ده لابس اسخمي به ايه (مشيرا الى
الطربوش) .

الدكتور صلاح الدين - ماتزعلش .
الشاهد - لا أبدا ده انا باستحمل كثير ماهم برضه سألوني
السؤال ده في لجنة التطهير .

الدكتور صلاح الدين - علشان ماتزعلش أنا قصدي اني أسألك
سؤال تاني بعد كده انت بتقول انهم زوروا .

الرئيس - زوروا ازاي هو انت كنت موجود اثناء التزوير ؟
الشاهد - لا ده واحد من خفراء مصلحة الاملاك قال لي : ان
واحد جاب الورقة الفلانية وازاي انت مضيت عليها ،
قلت له : امتي . قال لي : امبارح وفيها اسمك . فقلت له
ومين اللي بعثها . قال لي : المفتش وما اعرفش ايه الورقة
دى ، والراجل ده كان بيشتغل خولى ومات عندنا في

العزبة • وانا كنت عاوزه ادور على النورقة دي، وهو فكرني
النهاده بيها وبالي قال لي عليها الله يرحمه باه •
الدكتور صلاح الدين - يعني فيها امضاء لو كان مزور تعرف
انهم زوروه ؟

الشاهد - اذا وجدت امضائي تبقى مزورة •
الدكتور صلاح الدين - الاقرار ده فيه توضيح لاسماء شركائك
ووضع يد كل واحد منهم ، وهذا الاقرار صدق عليه مركز
كفر الدوار ، وبلغك ان واحد قال لك انت وقعت ، هو
يقول في روايته ان واحد من الخولة من مصلحة الاملاك
قال لك انت وقعت •

الرئيس - انت وقعت الاقرار وبتقول فيه ان عريزة الوكيل
احدى شركائك ؟

الشاهد - انورقة انلي انكيت كانت واحنا في المواساة والدكتور
النقيب و خليل الجزار كتبوا اقرارا باننا شركاء من سنة
١٩٤٦ ، ادى الحكاية • وغير كده مافيش ، وفي لجنة
التطهير لما سالوني قالوا لي : هناك اقرار مسجل في
الشهر العقاردي اما غير هذا مافيش •

الدكتور صلاح الدين - دنوقتي بتقول ان الجزار والنقيب هم
اللي عرضوه عليك في المستشفى •

الرئيس - وعريزة الوكيل كانت موجودة ؟
الشاهد - لا •

الدكتور صلاح الدين - ده بقى كان في اول مقابلتك مع الجزار
والا بعدين ؟

الشاهد - كان التاريخ سنة ١٩٤٦ او سنة ١٩٤٧ •

الرئيس - لما تقابلتم في المستشفى كتبتم الشهادة دي ؟

الشاهد - بعدها باسبوع او اثنين •

الدكتور صلاح الدين - هذا الاقرار هل وقعت عليه والا لا ؟

الشاهد - أنا وقعت على ده •• ده عقد ايجار • ده غلب ده •

الدكتور صلاح الدين - الغلب ده هو اللي احنا فيه •

الشاهد - ده ربنا تسه حيوريكم •

الدكتور صلاح الدين - الله يسامحك •

الشاهد - انا مش باقول عليك •

الدكتور صلاح الدين - طيب ماهو انا باتكلم عن موكلى •

الشاهد - موكلك مالوش دعوة غنم لأخد أرض ولا له اسم
عندنا •

الدكتور صلاح الدين - الاقرار اللي قالوا ان عليه امضاءك •••

الرئيس - الدفاع عاوز يضيع وقت ، هو قال ان واحد قال له

هذا الكلام ، هما هدف الدفاع اذن ؟ هو معترف انهم

خلوه يوقع ويقول ان عزيمة الوكيل شريكة لى فى سنة

١٩٤٦ • وقال انه وقع فى مستشفى المواساة ان عزيمة شريكته

مش انت معترف بانك وقعت على حاجة تنص على ان

عزيمة الوكيل شريكة معاك سنة ١٩٤٦ •

الشاهد - أيوه •

الدكتور صلاح الدين - الامر الثانى اللي صدق عليه فى المركز

واللى هو بيقول ملوش دعوة به أنا وجدته فى الورق ،

فانا عاوز أسأله هل هذا توقيعك والا لا ؟

الرئيس - علشان تثبت ايه ؟

الإستاذ عبد الرحمن صالح - من وجهة نظر الادعاء جميع

التوقيعات سواء أكانت من الشاهد أم من غيره فنحن

نسلم بان جميعها غير مطعون فيها من جانبنا • لان

اجراءاتنا ومطاعنا انما هى على الصورية •

الرئيس - انا مش فاهم ايه لازمة كل الكلام ده احنا بنكرر

الحاجة ثلاث أو أربع مرات بقى لنا ساعة ونص فى

حلقة مفرغة •

الدكتور صلاح الدين - لان الاجابة غير واضحة ، وتستدعى

ذلك • والفرض من هذا هو تحديد موعد توقيع عقد

الايجار • وهذا له كل الصلة بالقضية •

الرئيس - انت متذكر •

الشاهد - أنا ممكن أجيب عقد الايجار بكره .
الرئيس - نحن سنعود الى كل هذه التواريخ .
الدكتور صلاح الدين - النيابة حسمت هذا الموضوع وهذا
الموقف .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - أساس الادعاء هو صورية جميع
هذه الاجراءات . ونحن نسلم جدلا بالوقائع المعروضة .
ولكن الذى يهمنا هو صورية الاجراءات .

الرئيس - الدفاع عاوز حاجة ثانية ؟
الدكتور صلاح الدين - لا متشكر .
الرئيس - طيب خلاص انتهت الشهادة .
(وعلى اثر ذلك انتهت شهادة الشاهد)

الرئيس - والآن نترفع الجلسة للاستراحة .
(رفعت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة
الاربعين صباحا) .
(اعلنت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة
العاشرة بعد الظهر) .

الرئيس - المدعى : الشاهد الثانى موجود ؟
البكباشى ابراهيم سامى - ما جاش ، وبمراجعة الملفات المقدمة
وجدنا ان له اقوالا فى محضر لجنة التطهير . وهذه
الاقوال تفنيينا . ولذا فنحن نكتفى باقواله فى محضر لجنة
التطهير .

الدكتور صلاح الدين - يهمنى ان اطلع على ما اثبت من شهادة
هذا الشاهد فى محضر جلسة اليوم .

ولست اريد أن أعطل الاجراءات . ولكنى أرجو أن
أحتفظ بالرد على ما يمكن أن يقال فى هذا الجزء بصد
الاطلاع على المحضر . واذا رأت النيابة أن تؤجل مرافعتها

الى حين مرافعتي فلها ذلك ، أما اذا رأت أن تدل بمرافعتها
في الجزء الاخير فلتدل هي به ، أما فيما يتعلق بمرافعتي
فاني أرجو أن تأذنوا لي أن أؤجلها في هذا الجزء الى ما بعد
الاطلاع على محضر جلسة اليوم .

الرئيس - وهو كذلك .

الدكتور صلاح الدين - شكرا .

الرئيس - المدعى .

البكباشي ابراهيم سامي جاد الحق (المدعي العام) .

بسم الله الرحمن الرحيم

قضاة الشعب :

امامكم متهم له طابعة الخاص سواء من ناحية تكوينه
السياسي أو من ناحية الادعاءات المقامة عليه . فهو شخص
مهنته الاصلية المحاماة ويا حبذا لو كان قد استمر مكبا
عليها عاملا في ميدانها الكريم . ولكنه تنكب هذا الطريق
القوم ، واحترف السياسة ، وجعلها مهنته الاصلية ،
واطرح ماهيات له نفسه ، فأصبحت المحاماة نافلة في
عرفه ، والسياسة هي الاساس ، بل هي الكل في الكل
في حياته .

والسياسة في ذاتها لها أهدافها الكريمة اذا ما روعيت
قواعدها التي وضعتها سلاطينها . ولها أهدافها غير
الكريمة اذا ما استغلها محترفوها استغلالا سيئا
معينا .

وفي هذا المحيط الاخير كان المتهم . وظل الى الآن
فجعل من امتهانه السياسة سبيلا الى الوصول الى غاياته
الذاتية وأهوائه الشخصية . غير هياب ولا وجل بل
غير عابى بالمعقبات ايا كانت . لأنه عاش في عهد
انغمس ساسته في أوزار لا حد لها ولا غرو فسار في
القافلة قافلة محترفي السياسة يكد ولكن لنفسه ولنفسه

فقط • وليس للوطن في شرعته حق قبله • بل جعل من الوطن ومصالح الوطن مطية ذلولا يصل بها الى مبتدأه وليكن ما يكون •

فالمتهم أمامكم • شخص تجرد من الوطنية • وقتلته الانانية • وانبرى يسابق الزمن للفوز بمقامه الذاتية •

هو شخص أثبت عليه نفسه وهي أمانة بالسوء • الا أن يصل في الظلام ولو أدت فعلته الى الفوضى وانها النظام •

قضاة الشعب :

بهذه العبادة المختصرة • اقدم لكم المتهم واى متهم • هو محمود سليمان غنام •

أقدمه بهذه الادعاءات المطروحة عليكم ، ولا يغرن عن البال أن ما حوته هذه الادعاءات من وقائع إنما هو من قبيل المثال مما ارتكب فليست على سبيل الحصر • لأن المتهم حياته السياسية لا سيما في تلك الفترات التي ولى فيها مناصب عامة ، كلها مليئة بالجرائم والمخالفات الصارخة من كل النواحي •

ونوضح ذلك في ايجاز غير مخل • نقول : ان مصلحة الاملاك تملك حوالى ٢٠٠٠ فدان في المنطقة الثالثة بجهة مريوط فتعرض لها بعض الافراد في زراعة ١٧ فداناً في الجزء الغربى من هذه المنطقة •

واضطرت المصلحة الى رفع الدعوى رقم ١٩٥٠/٢٥ لطردهم من الارض التي يزرعون فيها :

وكان محور الادعاء المؤدى للنزاع عمدة الامراء محمد جاب الله • اذ كان يطمح في سلب هذه الاراضى ووضع يده على ما يمكن انتفاعه منها •

وعلى اثر رفع الدعوى عليه وعلى غيره من المتعرضين

لجأ الى طريقة خسيصة ، وهى التى كانت سائدة فى ذلك
العهد البائد البغيض ، فسارع الى الدكتور احمد
النقيب .

وكان الدكتور النقيب على ثقة تامة بأنه سوف ينجح
فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها . فلا القانون
يؤاخره ولا لوائح مصلحة الاملاك تسعفه فى نصره عمليا
فانتقل الاصيل والعميل الى الخطوة التالية . وعرف
الدكتور النقيب العمدة بخيل الجزار عدل الرئيس
السابق مصطفى النحاس . وحرمة عزيزة الوكيل شقيقة
زينب الوكيل حرم الرئيس السابق اللذين تعاهدا
وتعهدا له بالعمل على الحصول على الأرض التى يرغب
فى الاستيلاء عليها ، ثم بيعها اليه فى المستقبل بالممارسة
.. وذلك فى مقابل اشتراكهما معا - أى العمدة والسيدة
عزيزة - فى الادعاء بوضع اليد تمكينا لها من الاستيلاء
على جزء من الأرض لأنها بالايجار أولا من مصلحة
الاملاك ليتم لها الشراء بعد ذلك بالممارسة ليمشى الحال
مع ما تقضى به اللوائح فى مصلحة الاملاك .

وتنفذا لهذا الاتفاق غير الكريم . تمت الصلقة بين
المدنسين على أن يكون نصيب العمدة فيها ١٢٠ فدانا .
وعلى أن يختص الزوج والزوجة بالباقي ، أى بما تنزل
لهما عنه مصلحة الاملاك زيادة عن هذا القدر .

تم هذا الاتفاق كما ذكرنا - مظهرا لا مخبرا - كاية
عملية قانونية تجرى بين متعاقدين وفقا للاسول
المرعية . وكان مخبرا لا مظهرا على أساس من الغش
والتدليس والزور الفاضح ، والهدف الاول والاخير هو
اقتناص اراضى الدولة اعتمادا منهم على أنهم الأصهار
والمحاسبين . هم الحاكمون ، وهم المسيطرون ، كلمتهم
نافذة ولو على ضلال . واتفاقهم مبرم ولو على اغتيال ،

وليكن حكم القانون ما يكون فليس لحكم عليهم
سبيل .

ماذا تم بعد ذلك ؟ سعى خليل الجزار والسيدة
عزيزة الوكيل - والوزارة وزارتهما - لدى مصلحة
الاملاك ولدى وزير الاقتصاد - الذى هو المتهم - فمنحهما
بلا وجه حق تصريحاً منه باستئجار القطع ٤٦٣،٢٤١
من المنطقة الثالثة التى تبلغ مساحتها حوالى ٣٠٠ فدان .
وكان ذلك بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٠ دون أية مفاوضات
أو صعوبات ، مع أن العمدة أحد أفراد العصابة كان قد
توجه قبل ذلك الى المصلحة يرجوها فى الحاح انهاء
النزاع بينه وبينها على أن تصرح له وللمتعرضين
باستئجار جزء من هذه الارض . فبادت جهوده بالفشل .
وما أن أيقنت السيدة عزيزة الوكيل أن سبيلها الى وزارة
الاقتصاد هين . وان طلباتها جميعاً مجابة بادنى مجهود ،
وان الوزير غنام فى قبضة يدها توجهت متى تشاء . .
حتى تقدمت الى مصلحة الاملاك وقد كشفت عن نفسها
بتظلم جديد موقع عليه منها ذكرت فيه انها وشركاؤها
يضعون يدهم على مقدار ٦٠٠ فدان من اراضى الحكومة
فى منطقة مريوط . وان المصلحة عرضت عليهم استئجار
جزء من الاطيان فى مقابل النزول عن الادعاء بوضع اليد
من جانبهم ، وان المصلحة صرحت لهم باستئجار ٣٠٠
فدان وهو اقل حقوقهم . فاجابتها المصلحة الى ما طلبت
فورا ورفعت المساحة الى ٦٠٠ فدان !

ولم تكتف السيدة عزيزة عبد الواحد الوكيل بما
امتلت به جعبتها نهياً رسمياً . وبما قدم لها المتهم من
اسلاب من مال الامة ، بل وثبت وثبة اخرى فى جرة
نادرة . فتقدمت من جديد تطالب بشراء هذه الارض أى
ال ٦٠٠ فدان ، وأرادت أو أريد لها بعبارة أفصح أن
يكون البيع مسائراً للنظم القائمة . وانتهى تفكير

المتآمرين الى استئجار الارض بأسماء افراد العائلة والاقارب والأصهار والأذناب ، على أن يستأجر كل فرد جزءا يتجاوز العشرة الفدنة ، حتى يتمكن من شراء الاراضى بالممارسة مستقبلا . اذ لو استأجرت هي بنفسها جميع هذه الاطيان باسمها - وهى التى اختصت بها فى الاتفاق الكريه - لما تمكنت من شرائها بالممارسة . وبذلك تسهل العملية ويسهل الأمر على الوزير المتهم ليتخذ فى شأنه القرار المناسب أو القرار المطلوب .

ففى ٥٠/١١/١٩ قدمت لمصلحة الاملاك الامبرية اقرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء . قالت أنهم شركاؤها فى وضع اليد ، والمطلع على ذلك الاقرار العجيب يرى فيه الاعجب . فقد جمعت القصر والصفار من عائلات الجزار والوكيل وشركس والسلحدار وورستم والنقيب وذكى زهران .

هؤلاء هم العصابة وأبناء العصابة وأصهار العصابة وأذناب العصابة تربطهم صلة الدم فتوثق بينهم علاقة السلب والنهب .

قوت بهذا الاجراء الخسيس عين المتهم ، وسهلت مأموريته . فلما برز الاعتراض بأن هؤلاء جميعا لم يباشروا أى عمل فى هذه الاطيان ، تفتق ذهنها وذهن من تأمر معها . عن خيلة جديدة هى أن يحتل الاتباع والخدم محل هؤلاء بما فيهم القصر والصفار والفاية تبرر الوسيلة .

فكان هذا التصرف الصورى من جانبها تحت سمع المتهم وبصره - بل لا أعنو السواقع اذا قلت أنه كان بتوجيهه وارشاده - كان هذا التصرف أخطر ما فى الموضوع . غش وتدليس وتزوير .

وفى النهاية وصلت الى مبتغاها ورسا المزاد المحلى على هؤلاء وأصبحت هى المالكة للارض يعد أن مهد لها

المتهم السبيل الى مقصدها • وذلك لها كافة الصعوبات
القائمة ، فنداس القوانين واطرح اللوائح واغفل
الاجراءات •

قضاة الشعب :

هذا هو ما اقترفه المتهم • وهذا هو كتابه ، وهو
كتاب أسود الصفحات :

١ - ضرب بمذكرات مصلحة الاملاك - المصلحة
صاحبة الولاية والاختصاص - عرض الحائط ، فخرق
القوانين في سبيل ارضاء هذه العصابة الضالة والتي
عالت في الارض فسادا •

٢ - والملفات المودعة تحت ايديكم تنطق بفساد
الخطوات التي اتخذت حتى تمت الصفقة التي فاحت
وانحتها الكريهة حتى زكمت الانوف •

والمتهم قد أخذ بالرأى المعارض لرأى المختصين في
مصلحة الاملاك ، مستغلا نفوذه ، معتمدا على سطوته
وسلطانه ، يؤيدهم في هذه المطالب الصارخة ، فلم
يرع الضمير ولم يؤد الواجب • بل عمد الى ارضاء
زعمائه ورغبة زمرة الاثمين مفتصبي الحقوق ، الذين
لم يترددوا في الالتجاء الى الطرق غير المشروعة ، سواء
بالصورية أو الغش والتدليس والتزوير • ليصلوا الى
مبتغاهم •

٣ - وليس هناك ابلغ ولا افظح في الدلالة مما
سطرته لجنة التطهير عند بحثها موضوع التعدي على
اراضى الحكومة في مريوط • اذ قررت ان الاجراءات
التي اتخذت كانت بالغة الخطورة • وتكشف عن رغبة
غير كريمة في الاستيلاء على املاك الدولة بالتحايل على
مخالفة النظم القائمة بغرض الجاه واستغلال النفوذ ••
واستجابة المتهم السيد غنام لمثل هذه الرغبات العابثة ،
وبمثل هذه الاساليب الملتوية مما كان ينبغى عليه أن

يناهض هذه الروح الانتهازية ، ويدرا عن نفسه وعن اداته هذه التصرفات .

فتصرفات المتهم على هذا النحو تعتبر ضربا من ضرب اساءة استعمال السلطة ، وخروجا عن القاية المشروعة من التصرف ، والتي تفرضها المصلحة العامة ، وتعتبر خدمة لاشخاص ، ومحاباة صارخة لدوى الخطوة والنفوذ ، كالسيدة عزيزة الوكيل .

٤ - كما ان قسم الراى مجتمعا قد قرر صراحة ان جميع هذه التصرفات كانت صورية . وقد شابهها التحايل والتزوير ، وان للحكومة الحق فى ابطال هذه التصرفات الشائنة .

قضاة الشعب :

نتقل بعد ذلك الى واقعة شركة الملح والتعدين ، فملخصها أن المتهم عند ما كان وزيرا للتجارة والصناعة فى شهر يناير سنة ١٩٥١ ، أدلى فى مجلس الشيوخ ببيان كاذب ، وبسوء قصد ، وفى ظروف مريبة أثناء مناقشة مشروع القانون الخاص بالترخيص لوزير التجارة والصناعة بمنح شركة الملح والتعدين الاهلية حق استغلال ملاحات المكس وبلبيس وعليس وما جاورها ، وذلك لاستخراج ملح الطعام لمدة عشرين عاما ، مع جواز تجديدها لمدة خمس سنوات أخرى . وقد كانت الشركة قبل تقديم مشروع القانون مكلفة من قبل الوزارة باستغلال هذه الملاحات بالقرار الوزارى رقم ٥٠٢ لسنة ١٩٤٨ ولمدة عام ثم صدر قرار آخر برقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٩ بتكليف هذه الشركة بالاستمرار فى استغلال هذه الملاحات لحين تاريخ العمل بالقانون المزمع اصداره فى شأن الترخيص للحكومة بالتعاقد مع الشركة .

وعلى اثر تنفيذ الشركة لشروط العطاءات اتضح للادارة العامة للشركات أن هذه الشركة عملت منذ

استغلالها للملاحظات الى عدم التقيد بشروط ، فمن حيث السعر الجبرى للملح بالرغم من تعهدا في عطاها بالبيع بالسعر الرسمى الذى اعتبرته الوزارة شرطا للاستغلال اساسيا كانت تبيع للمشتريين باكثر من هذا السعر بطريقة احتيالية ، كما عمدت الى خلق سوق سوداء للملح بتفضيل بعض التجار على غيرهم فادى ذلك الى عدم انتظام التوريد وتوفيره للجمهور فى جميع أنحاء البلاد متعلقة فى ذلك بشتى المعاذير غير المقبولة وتحت سمع المتهم وبصره ، وقد غُض الطرف عنها •

وواضح من الملفات المعروضة أن الادارة العامة للشركات قد قامت بالتفتيش على الشركة عدة مرات • وقدمت تقارير ومذكرات فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وفى ١٥/١/١٩٥١ • وأشارت بصفة أصلية وباسهاب الى مخالفات الشركة لشروط الاستغلال • وانتهت فى هذا كله الى اقتراح رفع يد الشركة عن الاستغلال ، لعدم أمانتها وعدم كفايتها • وفعلا كانت الشركة غير آمنة فى تصرفاتها • فبجانبه البيع باكثر من السعر الجبرى • وخلق سوق سوداء للملح • عمدت الى مخالفة شروط الاستغلال ، واختلقت على نوع الملح المقدم ولجأت الى الاحتكار حتى تتحكم فى الجمهور ، كما عمدت الى اخفاء مستنداتا ودفاترها عن المراقبين تهربا من اداء الضرائب ، وأنشأت دفاتر صورية ، وأصبح مركزها المالى مزعزع الأركان •

وبالرغم من ذلك كله تقدمت الوزارة فى عهد المتهم - وهو عهد بغيش - بمشروع قانون الى البرلمان للترخيص لهذه الشركة بالاستغلال بدلا من التكليف السابق صدوره • ووافق الوزير على هذه الصفقة المريبة • وعندما طرح المشروع على مجلس الشيوخ للنظر فى اعتماده فى جلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٥١

- وأحب أن أشير الى ان ادارة الشركات كانت قد قدمت تقريرها الأخير في ١٥ يناير أى قبل عرض الموضوع على المجلس بأسبوعين كاملين ، والمخالفات ماثلة في الاذهان وفصائح الشركة قائمة واضحة - حدث أن طلب أحد الشيوخ من المتهم ايداع تقارير الادارة العامة للشركات للوقوف على ما بها من مخالفات • ولكن الوزير احتج بشدة وفي جراحة لا يأتيها غيره على هذا الطلب • فقد أراد أن يتلافى وقوعه في الحرج الذي سيواجهه اذا ما نشرت هذه التقارير •

وتصدى المتهم للرد على المستجوب بحدّة •
وقرر - كما جاء في مضبطة مجلس الشيوخ - « بأن الحكومة قد راقبت هذه الشركة ، كما تراقب أى شركة مؤسسة وقائمة بالاستغلال فعلا • كما تبين لنا وتبين لي بصفة خاصة عند ما فاجأت هذه الشركة وأجبرت تحقيقا دقيقا ان العمل فيها جار على وجه مرض • لا محل معه للشك في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ، وان أمر التكليف منفذ تمام التنفيذ طبقا لما وضع من شروط» ••• وأخذ يدافع عن وجهة نظره أو بالأحرى أخذ يدافع عن الشركة كأنه محاميها • وبالرغم من مخالفاتها الخطيرة ، حتى نجح في اقناع المجلس برفض طلب ايداع التقارير وانتقل المجلس الى مناقشة مشروع القانون ، وانتهى بالموافقة عليه وصدر القانون رقم ٤ يوليو سنة ١٩٥١

وبذا انتصر الوزير الكاذب المفضل على خصومه الشرفاء • وبذا انتصر الباطل على الحق •
أندرون ياسادة ماذا تم في أمر هذا القانون وماذا كان مال هذه الشركة ؟

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ مارس ١٩٥٣ أى في هذا العهد على مذكرة وزارة التجارة

والصناعة والتي تستند على المذكرات التي أخفاها المتهم
من قبل .

وأمام حضراتكم :

١ - تقارير الادارة العامة للشركات التي تنادى
بفساد الشركة .

٢ - مناقشة مشروع القانون أمام مجلس الشيوخ
والتصريح الحماسي للمتهم .

٣ - رأى مجلس البوالة فى استغلال الشركة
والشوائب التي دانت عليها وسوء قصد المتهم
فى هذا التصرف .

٤ - قرار مجلس الوزراء برفع يد الشركة عن
الاستغلال والمذكرة المرفوعة من وزارة التجارة
والصناعة فى هذا الشأن .

وبذلك أسدل الستار فى هذا العهد على فضيحة من
فضائح ذلك العهد البغيض .

كما كشف الستار عن احدى مغامرات المتهم لحسابه
الخاص على حساب المصلحة العامة . ولم يتسورع عن
الكذب والفش ليفيد الشركة ويستفيد .
قضاة الشعب :

هكذا كان الفساد ، وهكذا عم واستشرى ، فامتد
الى الشئون الاقتصادية واناخ بكلكله على الاداة الحكومية
بادوات مدمرة هى وزراء ذلك العهد ثم تطاول حتى غزا
الهيئة التشريعية .

والمتهم فى غيه غارق ، وضميره فى سبات عميق ،
ولن يكون غير ذلك . ولا عجب .

فشعاره كل شيء لى وليس للوطن شيء .
(وعند ذلك بدأ الاستاذ عبد الرحمن صالح المدعى
العام دفاعه) .

**الاستاذ عبد الرحمن صالح (وكيل النائب العام) -
قضاة الشعب :**

استمعت الآن معكم الى بيان زميلي وهو يقدم المتهم
فى عباراته المختصرة الشاملة التي حددت كل شيء . .
والتي لم تجعل لى محلا لان أزيد عليها . وقد أنهاها
بان الادعاءات التي قدم بها المتهم أمام حضراتكم ان هى
الا أمثلة ، وهذا صحيح . وذلك هو الباقي الذي تركه لى
لأدخل منه لأروى أو لاسرد لا على سبيل الحصر أيضا ،
ولكن على سبيل المثال لمخالفات المتهم . لم نتقدم بهذا
لحضراتكم لأن ما تقدمنا به فيه الكفاية كل الكفاية ،
وحرصا على الوقت .

الواقع أن محكمة الثورة ونحن نتقدم اليها بالمتهم
انما نقدمه بأمثلة من أفعاله ، فان اطمأنت المحكمة الى
سلامة هذه الادعاءات كفانا ذلك ، لأنه لا يمكن أن نرد
الاتهامات بعد الاتهامات والنتيجة واحدة . لم نقدم
المتهم - يا حضرات القضاة - بما حوته مذكرة الصاغ
محمود أمين حافظ ولعل المتهم لا يجهله بل يذكره
جيذا .

الدكتور صلاح الدين - لى كلمة بسيطة . الكلمة العامة التي
سمعناها من ممثل الادعاء الآن قال فيها أن هذه التهم
الموجهة الى المتهم انما توجه على سبيل التمثيل لا على
سبيل الحصر - كويس لغاية كده - ونستطيع أن نرد
على هذه الكلمة العامة بكلمة عامة مثلها . أما أن تقدم
اتهامات أخرى . . .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - لا نقدم اتهامات .
الدكتور صلاح الدين - أما ان تقدم اتهامات أخرى من غير
تحديد ، ومن غير أن يطلب من المحكمة أن نرد عليها .
أنا لم أستعد الا فيما قدم من اتهامات ، فلن أستطيع
أن أجارى الادعاء فى الرد على هذه الاتهامات الأخرى ،

التي يوردها من غير أن يقدمها الى المحكمة . فهذا
اخلال بحق الدفاع وهذا ما أرجو الا تسمح به المحكمة .
كلام عام يمكن أن يرد عليه بكلام عام من مثله . أما
وقائع محددة فلا يمكن الرد عليها . أنا لغاية دلوقتي
مراجع ٩٣ دوسيتها لكي استعد في التهم الخمس التي
وجهت لسليمان غنام .

الرئيس - الادعاء يذكر بعض الامثلة ، والامر في ذلك متروك
للمحكمة فان رأت أن تأخذ ببعضها فسوف تمنح
الدفاع فرصة للاستعداد .

الدكتور صلاح الدين - أنا مستعد بالنسبة للتهم المسجوعة
للمتهم فعلا ، الادعاء يذكر هذا على سبيل التمثيل وليس
كلاما عاما يمكن أن يرد عليه بكلام عام .

الرئيس - على أي حال المحكمة حتوّن المسألة .

الدكتور صلاح الدين - ان المحكمة تزن كل شيء .

الرئيس - اذا قررت المحكمة الاخذ باحدى هذه التهم فسوف
نعطيك فرصة لتستعد للدفاع عن هذه التهم
الجديدة .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - ان الادعاء مستعد أن يجعل من هذه
الامثلة عشر تهم جديدة وانما نحن لم نرد ذلك تخفيفا
على المتهم .

الرئيس - خليها امثلة .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - خليها امثلة تخفيفا على
المتهم .

أقول . . لم نقدمه لحضراتكم بما حوته وطفحت به
مذكرة الصاغ محمود أمين حافظ ، ذلك الذي شرد ،
ذلك الذي قضى عليه ظلام العهد البائد بالا يستقر ، لانه
أبت عليه نفسه أن يجارى في التلاعب . كان ضابطا
بمباحث التموين في قسم الازيكية ، وقد تقدم من بده

تشكيل هذه المحكمة ، وردد هذا في مذكرته الاخيرة لنا ، فقال عن وقائع في منتهى الخطورة ، ولكن أردنا أن نعرضها على حضراتكم على سبيل المثال برضه . وهذا الكلام كان في سنة ١٩٤٣ . ما هي أصل المسألة مش بتاعت سنة ٥٠ بس بل فيه واقعة قبل كده في سنة ١٩٤٣ . كان حافظ ضابط مباحث في قسم الازبكية - وهي منطقة كلها تجارية ومخازن تجار - ضبط مخزن وكان وزير التموين وقتئذ الاستاذ أحمد حمزة قد ادلى ببيان قال فيه « ان من يضبط مواد تموينية مخزونة يأخذ مكافأة ٢٥٪ من قيمتها » . فاجتهد هذا الضابط سواء اكان الدافع ماديا او وطنيا سيان . « وضبط مخزن خمور ضخيم هو مخزن الكورسال . وكانت الحكاية لها قيمة وعمل محضر ، ووزير التموين اخطر بهذا الاجراء واذا بوزير التجارة - وكان المتهم - يصدر أمرا بسحب المحضر وحفظه . ولم يعثر له على أثر لغاية اليوم ، بينما الاشخاص الذين تناولوا هذا المحضر احياء . وسلم هذا المخزن وكان يحوى بضائع قيمتها ١٥٠٠٠٠ جنيه لاصحابه » ، وكان حصل سوء تفاهم كما قال الشاهد بين الوزيرين حمزة وغنام بشأن هذا الاجراء المريب ، وضرب مثلا اخر . وقال « انه ضبط ميشلان بتاع الكوتش - والرخصة بتاعته بتوع كل أنواع الكاوتش ميشلان واصناف أخرى - ضبط وهو يخزن بمائة الف جنيه خمرة كان شأنها في ذلك الحين شان الأولى . وفسروا كلمة الكاوتش واصناف أخرى على انها تشمل خمور وكل صنف في التجارة . هذا هو تفسير المتهم . وبناء عليه سلمت البضاعة لاصحابها » . ومثل اخر « ان سيدناوى ضبط وهو يبيع النمر والاقمشة الشعبية في السوق السوداء وعلى ذلك يعمل له محضر ، ثم يتدخل فيه المتهم ومن

هو اكبر منه - والقصد رئيس الوزراء فيعمل على سحب
المحضر وينتهي كل شيء » . هذا كلام نحن نقوله الآن
لان الشاهد كان موجودا ، وكان يمكن أن نقدم للمتهم
ادعاء مستقلا . ولقد أثار الشاهد أن يتقدم بمذكرته
فى هذه الايام ، وأنا أعرضها على حضراتكم من نوع
الأمثلة برضه .

الدكتور صلاح الدين - وهل الاخ مثل الادعاء تحقق من هذا
الذى قدم اليه ؟

الرئيس - ان المحكمة لن تأخذ بهذه الامثلة .

الدكتور صلاح الدين - أنا شاكر جدا للمحكمة والف
شكر .

المتهم - أقسم بربى أنى لا أعلم عن هذا شيئا . حرام والله
حرام .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - أنا . . .

الرئيس - ادخل فى الادعاءات .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - شركة صباغى البيضاء يمكن أن
يقدم بشأنها عشرون ادعاء .

الرئيس - فوت .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - الشق الثانى من الادعاء الثانى
وبكل أسف يدخل فيه أحد زملائنا وهو الاستاذ عبد
الغالى بدوى ، وأنا سنركز كلامى بغية الاختصار ،
علشان يظهر ان كلامى ثقيل . . .

الدكتور صلاح الدين - لا أبدا .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - فيما يتعلق بهذا الادعاء أقول
أن مضمونه أن المتهم بصفته وزيرا للاقتصاد الوطنى
استغل نفوذه ليحصل الاستاذ عبد الغالى بدوى على
ميزة غير قانونية بأن يسر له شراء أرض حكومية بزماء
طهواى مركز أشمون منوفية واضفى عليه صفة ليست

له بأن اعتبره مستاجرا لتلك الأرض تحايلا منه لالتزام صفقة البيع بالممارسة طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٤٧ وبثمن بخس هو ٣٠٠ جنيه للفدان ورغم تقدم من يرغب في الشراء بسعر أكبر هو ٤٠٠ جنيه للفدان الواحد . وفسر هذا الادعاء باختصار وبساطة والاستاذ عبد الخالق بدوى - وهذا أليم على نفسى - زميل لى وهو الآن وكيل نيابة أول سوهاج . وقد كان قاضيا وقتئذ وتربطه بالاستاذ محمود شوقى سكرتير عام مجلس الوزراء سابقا علاقة نسب . لأن الاستاذ عبد القوى شقيق الاستاذ بدوى عديل الاستاذ محمود شوقى . وتربطه علاقته قرابة من ناحية أخرى ، من ناحية صهر الاستاذ عبد الخالق بدوى . وكما سمعتم من زميلى المدعى العام كيف تكون المصاهرة وأثرها ومداها والى أى حيد تفتنى اجراءاتها .

الرئيس - دى فى الشطر الثانى من الادعاء الثانى .
 الاستاذ عبد الرحمن صالح - الاستاذ عبد الخالق بدوى له أرض فى ناحية طهواى منوفية . وهى أرض جزائر ومش عاوز أقول أكثر من كده . وكان بيأجرها فى الأول بثمن بخس . ثم أتى شخص آخر وبلاش أذكر اسمه وبعد ٨ جنيهات للفدان وصلها لثلاثين جنيها ونصف وبعده لمدة ثلاث سنين . ولكن من ناحية أخرى الاستاذ عبد الخالق بدوى اعتبر هذا اجترأ على سلطانه ، أو بالأحرى على سلطان أخيه على الأقل . . . فسمى حتى ألقى هذا التعاقد . لآى سبب ؟ لا ندوى .
 الراجل احتج وقالوا لعبد الخالق انت علشان عبد الخالق له مصرف فهو يريد أن يشتري الأرض بالممارسة على حسب القاعدة المتبعة ، والتي قيلت فى الشق الأول من الادعاء الثانى .

الرجل اشتكى وثار : يا مصلحة الاملاك، يا مصلحة
الاموال المقررة ، يا هيصة مافيش فايده ، لان التصحيح
كان لابد أن يصل الى الاستاذ بدوى ، انا عاوز اشترى
هذه الارض وكانت قدرت بالممارسة فى سنة ١٩٤٠
الفدان بمبلغ ٢٤٠ ، وأنا عاوز اشتريها بـ ٢٤٠ جنيها
كما قدرتها اللجنة فى سنة ١٩٣٩ . فالرجل قال :
وعبد الخالق بدوى مش مستأجر ؟ ازاى هذا ؟ قالوا لا .
عبد الخالق بدوى نقدر نجيبه من ناحية ثانية . نجعله
زارع خفية وبعدين نسوى الحكاية . لاننا احنا عندنا
تفسير للزراعة الخفية . ولكن شروطها وطبيعتها ،
واوضاعها سار عليها مجلس الدولة وقسم الرأى .
عبد الخالق بدوى هو المستأجر ، عاوز ياخذ ما يقدرش
لانهم أربعة عشر فدانا . فقالوا طيب ناخذ ١٠ أفدنة
بكام بـ ٢٤٠ جنيها ، فالرجل قال : لا يا جماعة أنا
أخذها بـ ٤٠٠ جنيه ، واجتمعت اللجنة وهذه أول مرة
أراها فى مثل هذه الاحوال - الظاهر ، لان الرجل كان
جامد وواحد دفع ٣٠٠ جنيه تأميننا وواحد دفع ٢٠٠
جنيه تأميننا ، علشان يخشوا المزايدة - وعملوا اللجنة
وانتهى الأمر بأن عبد الخالق يأخذها بالممارسة . والوزير
نفسه وهو المتهم رأس هذه اللجنة وانتهى لها الأمر بعد
الاتفاق مع عبد الخالق ذرا للرماد فى الآعين أن يرفع
السعر الى ٣٠٠ جنيه للفدان وأخذها يا عبد الخالق الله
يبارك لك . الرجل قال : طيب الباقي انا مستعد أخذه
باربعمئة جنيه للفدان . فقالوا له : بس راح منها
فدانين ثلاثة فى المنافع العامة . تاخذ الباقي ؟ قال :
ايوه . وأخذه باربعمئة جنيه للفدان ، ولكن الرد
العجيب - يا حضرات القضاة - أنهم قالوا له مش حبيص
لك . لماذا ؟ لأن الثمن بخس . والاجراءات الملتوية التي
اتخذت لتمكين عبد الخالق بدوى من أن ياخذ من أرض

الحكومة بـ ٣٠٠ جنيه للفدان تبقى صح في عرفهم ٠٠
والاجراءات الصحيحة لراجل عاوز يدفع ٤٠٠ جنيهه
تبقى غلط ويقولوا له : لا ٠ ده اللي بيسموه الرأس تحت
والرجلين فوق ، الوضع مقلوب وأنا أشرح كيف حدث
هذا وسببنا ما انتهت اليه التحقيقات ٠ وكانت النيابة
العمومية بصدد تقديم المتهم والأستاذ عبد الخالق بدوى
الى محكمة الفدر ٠ وانى حسب امر تشكيل المحكمة
سحبناها لتكون تحت أنظار حضراتكم وبلاش اقول كلام
اكثر من كله ٠

الجزء الرابع من الادعاء الثانى وهذا امره هين وأود
قبل أن أتطرق الى شرحه أن أقول : ان الحياة النيابية
شجعت فى الدساتير ليكون من البرلمان رقابة على الهيئة
التنفيذية ، ولتحديد مسئولية الوزراء قبل البرلمان الذى
يضم ممثل الشعب ٠ هل تحقق هذا ؟ هذه هى النظرية
نشوف تطبيقها عمليا ومدى هذه الرقابة ومدى اهتمام
الوزراء بالبرلمان ومدى رقابة هذا البرلمان على الوزراء
فى ملف تحقيق الدعوى الخاصة باليخت المحروسة يبين
موقف المتهم فى صفحة ٩٩ - ١٠٢ على لسانه ولم نأخذه
الا بالقواله ٠ هو كان فتح اعتماد بمبلغ مليون جنيه
لاصلاح اليخت المحروسة فى الوزارة التى سبقت وزارة
النحاس فجاءت هذه الوزارة ورفعت الاعتماد الى
١٠٠٠ ر. ١٣٢٠ جنيه وطرح هذا الأمر على اللجنة المالية
ثم على مجلس النواب ٠ وأود أن أقول هذا بملء فمى
انه لم يكن للحكومة فى تلك الجلسة الا ممثل واحد ٠ أى
اهتمام للوزراء بالبرلمان ؟ والى أى حد وصل الاستهتار
بممثل الأمة ؟ ممثل واحد للحكومة هو المتهم باقراره هو
طرح هذا الأمر وكان يتعلق بالحريية والاقتصاد ، فدارت
فيه مناقشة اعتراض من بعض الأعضاء ، أو استفسار
عما تم فى أمر الاعتماد السابق ٠ وقال : لقد فتح

الاعتماد بشرط . فهل تم التعاقد ؟ وهل بدئ التعاقد ؟
فانبرى المتهم - لأنه لم يكن هناك غيره وهو ممثل
الحكومة - انبرى ووقف وقال : « اقول لكم أن التعاقد
تم والعمل قد بدئ فيه فعلا » . في حين أن الواقع من
الأوراق غير كده ومش عاوز أتكلم لأن الأوراق رسمية
وثابتة وبرر المتهم موقفه بعذر هو أقبح من الذنب .
ما هو عذره ؟ هو وزير مسئول في وقت كانت تبحث
فيه مسائل مالية خطيرة . وفي مسائل حساسة قال :
« أنا لم يكن غيرى في البرلمان ، واننى ممثل الحكومة ،
وفوجئت من رئيس المجلس بهذا التساؤل ، فقلت
جوابى ارتكانا على اقوال الأستاذ عبد المجيد عبد الحق
لأنه سبقنى للإدلاء بهذه البيانات » . هل هذا يعفيك
من المسؤولية ؟ الا يدل هذا الموقف على استهتارك
بالمسؤولية الوزارية ؟ . . . وهل هذه حجة
لك أو عليك ؟ أنت واقف تجيب في موضوع
حاسم ينتهى الامر فيه الى قرار . تقول مبدأ الكلام وتحجج
بهذه الحجة . « أنا مش مختص خالص . اسكت لما
يجبى الوزير المختص او لما اجيب لكم البيانات » . لكن
تقول وتحجج بمثل هذه الحجة دى تبقى حجة غير مقبولة
من جانبى ومن جانب كل مصرى .

حضرات القضاة :

هذه هى التهمة محددة محصورة لا تسأل المتهم الا
على أنه بوصفه ممثلا للحكومة أدلى بمثل هذا البيان ،
ولقد بينت لحضراتكم الى أى مدى كان اهتمام الحكومة
بالبرلمان وبمصالح هذه الأمة .

الفقرة الخامسة من الادعاء الثانى : أحب أن أقول فى
الادعاء الى فات أن اللازمة فى القضايا التى تعسر
على حضراتكم أنه كلما كان الأمر متعلقا بالملك السابق من
قريب أو بعيد سارع كل وزير وكل مسئول - وهذا هو

أساس الفساد - سارع كل منهم الى مرضاة الملك باى طريق وبأى شكل . مين ما يقولش كلمة تقفل الباب ويفوت المشروع . الموضوع كان متعلقا برفع تكاليف اصلاح اليخت المحروسة وكان الكل يتسابق لارضاء مولاه وسيدته . وهذه لازمة اتعد فيها الجميع فى ذلك العهد .

وأنا أعتقد أنه لو لم يكن هذا الضعف لما كانت تلك الاجابة .

وفيما يتعلق بخامسا من الادعاء الثانى - وهو الادعاء الخاص باعانة شركة سعيدة - فهذا الامر غريب برضه ويدعوننا لان نتساءل . أولا سعيدة دى ايه ؟ دى كانت سعيدة حقا لأنها كانت منسطة كل رعاية ومحل بحث وتدقيق وطبقة ومجلسة من هؤلاء ، لان برضه العامل والمحرك والدافع موجود فيها . وأنا لا أريد أن ادخل فى التفاصيل ، ولكن عاوز أقول أن من ضمن أسسهم ، « حسب الظاهر » ٣٦٠٠ باسم الدكتور حافظ عفيفى ، و ٣٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين و ١٧٥٠ باسم محمد ظاهر و ١٠٠ سهم باسم محمد نجيب سالم . انما تعاملوا بقى ندخل فى التفاصيل وندخل فى الاقرارات الموجودة فى الورق المخفى ، نجد أن ٢٤٠٠ سهم مكتتب فيها باسم الدكتور حافظ عفيفى تخص الملك السابق . لا يعلمها الا اولو الامر والعاملون ببواطن الامور فى ذلك الوقت ، ١٠٠ سهم مكتتب باسم محمد نجيب سالم ، تخص الملك السابق و ٩٠٠ سهم باسم حافظ عفيفى تخص الاميرة فوزية و ٩٠٠ سهم تخص الاميرة فوقية و ١٠٠ سهم باسم الهامى حسين تخص نازلى و ٥٠٠ سهم باسم الهامى حسين تخص فوقية . هذه هى السلة ، فاذا تبين أن الدافع موجود ومصالحة الملك وأسرة الملك السابق موجودة يبقى ندخل فى هذا الادعاء . أولا

الوزارة سارعت قبل عرض هذا المشروع وصرفت مبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه قبل موافقة البرلمان - وهذا خارج عن نطاق الادعاء - وهذه مخالفة دستورية خطيرة أن يدفع من مال الدولة ٣٠ر٠٠٠ جنيه قبل أن يعرض امر ذلك في مشروع قانون على البرلمان - كما ورد ذلك في تقرير لجنة التطهير . نعطيا ٣٠ر٠٠٠ جنيه وبمدين نلحقها علشان الطيارات ما تقفش وتخش في ١٠٠ر٠٠٠ جنيه ونشبك فيها شركة مصر للطيران مع شركة سعيدة . ان شركات الطيران لا بد أن تصان . محدش قال حاجة انها شركة سعيدة اللي كان عليها نصف مليون جنيه ديون نعطيا اعانة ١٠٠ ألف جنيه ازاى ؟ مع أن التقارير بتقول ان الجماعة بتوع الشركة دول جماعة بيتفسحوا ويباخذوا الفلوس يتمتعوا بها لمصلحتهم مش للمصلحة العامة . مش لازم تعملوا لها شروط ؟ عملوا لها ١٤ شرطاً يهمنى فى هذه الشروط الشرط الحادى عشر : لأنه أساس هذا الموضوع . وزارة التجارة والصناعة فى عهد المتهم عملت هذه الشروط ، عملت هذه الشروط فى صرف الاعانة ، على أساس ان تتعهد الشركة بالقيام بمساع جديدة لتخليص ديونها ، وان تعمل الشركة للتخلص من الديون التى تدفع عنها الشركة فائدة مرتفعة بمجرد تقرير او استلام الاعانة . ولما عرض الموضوع فى مجلس الشيوخ الاستاذ ابراهيم بيومي مذكور والاستاذ أحمد عثمان حمزاوى قالوا يا جماعة أنتم عرضتم حالة الشركة بهذا الشكل المخيف ، وللمهم كانوا يعلمون ما وراء الكواليس أو ما وراء الستار .

وعبد الوهاب طلعت قال : هل ستسوى هذه الديون قبل منح هذه الاعانة - سؤال فى محله - ثم عقيب الاستاذ حمزاوى وقال : هل معنى هذا أن الحكومة لن تعطى الشركة الاعانة قبل تسوية ديونها ؟ وهذا هو الوضع

السليم ، ومحل الاعتراض فى هذه النقطة واضح .
ولكن المتهم انبرى وقال : « نعم » - نعم أمام المجلس -
« واتعهد بالعمل على تسوية الديون قبل منح الاعانة » .
ومفיש تفسير ولا ايضاح أقنع من ذلك . وقال : « وقد
وضعت شروطا بلغت ١٤ شرطا وقد اشير اليها فى
تقرير اللجنة ولكن يصعب على تسوية الديون قبل منح الشركة
الاعانة » . فقال الدكتور مذكور : « اذا كان معالى الوزير
متفقا معنا على وجوب تسوية الديون قبل منح الاعانة ،
فهل لديه مانع من اضافة فقرة تنص على هذا فى
القانون ؟ » لقد كان من اليسير ومن السهل ويكون من
محاسنه ومحل فخره اذ يجيب مثل هذا الطلب، تصحيحا
لهذا الامر . لان هناك طرفا آخر خارجا عن سلطة
الحكومة ، ولا نملك بشأنه شيئا الا بسلطه او تشريع .
لان هذا الامر لا يتعلق بعمل تنفيذى بحث . ولان هناك
طرفا آخر اجنبيا خارجا عن سلطة الحكومة ولا نملك فى
شأنه شيئا ، اللهم الا بسلطة التشريع . وهنا رد حضرة
صاحب المعالى المتهم وقال : « اظن لا داعى لوضع النص
على هذا لانى تعهلت تحت رقابتكم البرلمانية بتنفيذه ،
وانا مسئول امامكم عن ذلك » . هل هناك صراحة اكثر
من ذلك ؟ لقد اعترض المتهم على اقتراح الدكتور مذكور
ان يكون هناك نص فى صلب القانون . وتعهد من جديد
فهل نفذ هذا التعهد ؟ كلا لليوم لم ينفذ وانتهت الشركة
وصرف المبلغ كما هو واضح فى الأوراق بشكل آلى سريع
جدا وراحت الفلوس ٣٠.٠٠٠ جنيه او ٧٠.٠٠٠ جنيه ،
هذا هو مناط الادعاء .

فلم تكن مفترين وانما اخذنا المتهم بما قال وبما
قال فقط وبما نسبته اليه الأوراق . والآن لقد عرفت
السر ، وقد قلنا لكم فى غاية الاختصار . والآن مع
احتفاظ الادعاء بطبيعة الحال بحقه فى التعقيب

على كل ما سيثيره الدفاع في جميع الادعاءات ، فاني اختتم كلمتي ختاماً مؤكداً :
 وهي أن المتهم وقد استمعتم الى الادعاءات التي أقيمت عليه ، وعرض من أجلها على حضراتكم - الادعاء الثاني بفقراته الخمس بالإضافة الى الادعاء الأول - ابى الا أن يكون كذلك لأنه رغم هذه السنوات القديمة التي كان رجال الثورة وقادتها قد اطرحوها ولو الى حين او تفاضوا عنها او اظهروا اللين من ناحية مرتكبها على أن يعودوا الى رشدهم ، او ينزوا على الأقل فيتركوا المجال للصالح . ولكنه تحرك من جديد - وهو محل الادعاء الأول - فحركنا له القديم أي أنه الذي حرك الادعاء على نفسه بنفسه وما ظلمناه . ولكنه ظلم نفسه « أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أم من يمشى سويا على صراط مستقيم » •

الدكتور صلاح الدين - الآن الساعة الواحدة والنصف والمرافعة ستكون طويلة • وفيما يتعلق بالشطر الأول من الادعاء الثاني ، تفضلت المحكمة فأجابتنى الى ما طلبته من افساح الوقت لي • وأنا أريد أن أطلع على محضر جلسة اليوم • وريثما يتم هذا الاطلاع فانا أترك ما قاله الادعاء معلقا على صحيفة المتهم الناصعة ، الى أن أبدأ دفاعي وموعدنا الصبح اذا شئتم ، اليس الصبح بقريب ؟ ••

الرئيس - لحظة واحدة لو سمحت •

(مداولة قصيرة بين هيئة المحكمة) •

الرئيس - قررت المحكمة سماع مرافعة الدفاع الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس • والآن تحب المحكمة أن تستجوب المتهم وتستفسر منه عن بعض النقاط •
 الدكتور صلاح الدين - تحت أمرك يافندم •

الرئيس - تقدر تبين للمحكمة كيف بدأت حياتك السياسية ؟
المتهم - بدأت حياتي السياسية وأنا طالب في السنة الاولى من
الدراسة الابتدائية ، بمعنى أنى مش كنت باحترف
السياسة وانما تصادف ...

الرئيس - احنا نقصد حياتك السياسية وانت راجل مش نقول
لنا عن تاريخ حياتك بالتفصيل من الاول خالص .

المتهم - دى كلمة عابرة . انا اتربيت فى مدرسة مصطفى كامل
وسمعت الدستور وسمعت الوطنية فيظهر انى تشبعت
بهذه المبادئ ، فكنت وقت سعد زغلول وزملائه - لما
راحوا دار المندوب السامي - كنت أنا تلميذا فى السنة
الرابعة الاعدادية (الثانوية) .

الرئيس - وتشبعت بالدستور وبروح الدستور .
المتهم - أيوه وتشبعت أيضا بالوطنية . ثم قامت الحركة الوطنية
سنة ١٩١٩ فاشتركت فيها ...

الرئيس - لما تشبعت بروح الدستور كنت بتحافظ عليه؟
المتهم - أيوه يا أفندم .

الرئيس - حتى فى حياتك السياسية وانت وزير ؟
المتهم - كنت باحافظ عليه كل المحافظة .

الرئيس - هل الدستور نص أن الوزير يجي امام ممثل الامة
ويأبى اليهم بيانات لم يدرسها ولا يعرف صحتها
من خطاها ؟

المتهم - أقرر لحضراتكم اننى لم أدل ببيان كاذب اطلاقا ، ولم
أدل ببيان غير صحيح .

الرئيس - وبالنسبة للمحروسة ؟

المتهم - انا قلت فى التحقيق انا كنت الوحيد صحيح . يعنى
انا كنت الوزير الموجود مصادفة ...

الرئيس - وهل الدستور روحه ..

المتهم - أنا مش مسئول شخصيا .

الرئيس - هل الدستور ينص أنهم الجائز أن مجلس الوزراء لا يمثل أمام ممثل الامة؟ أمال مجلس النواب يجتمع ليه؟

المتهم - يكفى ان واحدا من الوزراء يمثل الحكومة .

الرئيس - والباقيين فين أمال ؟

المتهم - بيكونوا فى مجلس الشيوخ أو عندهم اجتماع لجنة .

الرئيس - وحيدر كان موجودا فى مجلس الشيوخ ؟

المتهم - حيدر ايه . لا .

الرئيس - هو مش كان وزير الدفاع ؟

المتهم - لا . ده كان وزير الدفاع مصطفى نصرت .

الرئيس - طيب مش هو الوزير المسئول عن المحروسة ؟

المتهم - أيوه ، والحكاية جت مصادفة ووجدت نفسى انا الوحيد فى مجلس النواب .

الرئيس - لما انت مش مختص ليه ما طلبتش التأجيل بدل ما تدلى بإجابة غير صحيحة ؟

المتهم - انا سأبين أن اجابتي صحيحة ، أنا مش جاوبت على

السؤال . لكن اللى حصل ان اللى أثار هذا الموضوع

قال : «هل بنى» فى الإصلاح» ؟ فسارع الاستاذ عبد

المجيد عبد الحق وقال : «ان المسألة مسألة فرق عملة

واحنا بصدد اعتماد فرق عملة بس ومن حيث مبدأ

الاعتماد ده كان تقرر من قبل كله فى مجلس النواب

فى عهد السعديين سنة ١٩٤٩» .

يبقى المبدأ مفروغا منه . فسأل الرئيس وعبد المجيد

عبد الحق رد عليه وقال : «وقد بنىء فى الإصلاح فعلاء» .

الرئيس - هو كان فى هذا الوقت نائبا ؟

المتهم - أيوه ولكنه كان عضوا في لجنة الشئون المالية التي من اختصاصها ان تبحث هذه الاعتمادات ، وان تستدعي الوزير المختص ، وممثل الحكومة المختص من كبار موظفي الدولة . يعنى مش ضرورى الوزير ، يكفى وكيل الوزارة أو مدير عام المصلحة المختص . فانا استنتجت انه : أولا دار البحث فيه فى مجلس الوزراء ، وان عبد المجيد عبد الحق كان نائبا وعضوا فى اللجنة المالية . فلا بد أن مندوب الحكومة كان حاضرا وسئل هذا السؤال ، وعزز هذا الايضاح . وعلى هذا الاساس أدلى هو بإجابته بأن الاصلاح بديء فعلا . وبعد كده انا اتكلمت وجايز يكون رئيس المجلس سألنى وقال : احنا عاوزين رأى الحكومة .

الرئيس - هو الرئيس اللي وجه السؤال ؟ وهل كان فى جلسة مجلس الشيوخ فى نفس اليوم ؟

المتهم - انا مش فاكّر ، لان دى حاجة بقى لها سنين .

الرئيس - طيب ابقوا ابحثوا لنا المسألة دى .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - حاضر .

المتهم - بعد هذا . الحكاية دى اصلا من اختصاص وزير المالية لانه هو اللي بيبحث الاعتمادات المالية . ووزير الحربية ايضا مختص بذلك لان العملية دى واقعة فى وزارته ، وانا بنيت ردى على سببين جوهريين ، السبب الاول : ان المسألة سبق ان اعتمدت سنة ١٩٤٩ لغاية سنة ١٩٥٠ من غير مايكونوا بدأوا فى الاصلاح ، والسبب الثانى : كان عبد المجيد عبد الحق اتكلم فى المجلس وقال : انه بديء فعلا فى الاصلاح .

الرئيس - ولكن الواقع انه ماكانش بديء فى الاصلاح .

المتهم - الذى تبين لنا - وهذا ماسيبينه الدكتور محمد صلاح الدين - ان الاصلاح قد شرع فيه فعلا .

الرئيس - كان بدىء فيه ؟

المتهم - انا قلت انه شرع فيه وعبد المجيد عبد الحق قال :
انه بدىء فيه . وانا قلت شرع . وفيه فرق
بسيط بين الاثنين .

الرئيس - ايه الفرق اللى بينهم ؟

المتهم - البده انا نجيب المركب ونخل فيها ونصلحها . أما
الشروع فيختلف عن ذلك . ولقد تبين من استجواب
جلال علوبة - وهو المختص وكان حاضرا فى لجنة الشئون
المالية بمجلس النواب - انه أثبت أن المركب كانت
راحت قبل كده فعلاالى ايطاليا ، يعنى شرعى اصلها أى
انها فى طريقها الى الاصلاح .

الرئيس - طيب وانتم ماكتبوش تعرفوا ان الميزانية كان فيها
عجز ١٦ مليون جنيه ؟

المتهم - انا مش مسئول عن النقطة دى .

الرئيس - انت كنت وزيرا فى هذه الوزارة وطبعا تبقى انت
مسئولا فى هذه الوزارة .

المتهم - هذه المسألة لها وجهة نظر دستورية ، فالوزير مسئول
مسئولية تضامنية عن الوزارة فى السياسة العليا ، انما
كل وزير فى همه وفى أعماله فى الوزارة بتاعته يعنى هو
مسئول عنها شخصيا .

الرئيس - عاوز استفسر . عندنا مركب بتاعت الملك السابق
اللى هى المحروسة - هو عاوز - يستصلحها . قدر
لها مليون جنيه من ايام وزارة سابقة ، ولم يكن قد بدىء
فى التنفيذ . وبعد ذلك جت وزارة الوفد . هذا الاجراء
يعنى خطأ او صواب ؟ هل دوستموه لانه كان من وزارة
سابقة ؟

المتهم - احنا جينا امام الامر الواقع ، والمشروع ده كان صدر
به قانون .

الرئيس - مش تقدروا تلفوا القانون ؟

المتهم - يصح .

الرئيس - كنتم تعرفوا ان فيه عجزا فى الميزانية يقدر بحوالى ١٦ مليون جنيه ؟ انا باتكلم عن مجلس الوزراء : هل

فكر فى هذا الموضوع ؟

المتهم - لما يكون هذا الموضوع قد عرض على مجلس الوزراء فاحنا جينا فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٠ .

الرئيس - وكنتم مستعجلين على ايه بالنسبة للاصلاح ؟ وليه لم تطلبوا تاجيل نظر هذا الموضوع ؟

المتهم - فى مجلس الوزراء والا فى مجلس النواب ؟

الرئيس - فى مجلس النواب عرض موضوع زيادة الاعتماد لاستصلاح اليمخت واثتم مادرسنوش الموضوع زى ما بتقول دلوقتى ، هليه ما طلبش التاجيل ؟

المتهم - انا ارتكنت على كلام عبد المجيد عبد الحق باعتباره عضوا فى اللجنة المالية ، والمفروض انه لابد استسمع لمدوب الحكومة اثناء مناقشة المشروع فى اللجنة .

لائد اسرار حسن ابراهيم (عضو اليسار) - يعنى عبد المجيد عبد الحق مسئول ؟

الرئيس - ربنا عرفوه بالمقل . لما اشوف مركب قديمة مطلوب اعتماد مبلغ مليون جنيه ، وبسعين ٣٢٠ الف جنيه لاستصلاحها اقوم افكر فى الموضوع .

المتهم - ابـ ٣٢٠ الف جنيه دول فرق العملة .

الرئيس - الخزانة تتكلف اد ايه ؟

المتهم - مليون و٣٢٠ الف جنيه .

الرئيس - يستصلحوا مركب بمليون و٣٢٠ الف جنيه علشان يركبها واحد ؟

المتهم - أؤكد لكم انى ما عرضت التفاصيل .

البيكباشى ابراهيم سامى - امال اتصدت لها ليه ؟

الرئيس - انت راجل وزير المفروض انك تعترض .

المتهم - كوزير فى مجلس الوزراء ايوه .

الرئيس - لما عرض عليك المشروع ده اللى يتكلف مليون و ٣٢٠ ألف جنيه ما كنتوش عارفين ان فيه عجز ادايه فى الميزانية ؟
ثم ده اعتماد اعتمدته الوزارة اللى قبلكم ، وانتم ناس اصحاب اغلبيه ومستولين من الشعب اخليه ما عارضتوش انتم عندهم اغلبيه والا لا ؟ تقدرؤا تقفؤا وتغالفؤا رغبات الملك ؟

المتهم - ايوه تقدر نقف وسبق وقفنا ...

الرئيس - وليه ما وقفتش فى الموضوع ده ؟

المتهم - انا والله مش فاكر ظروفها . جاز اتناقشنا فيه وجاز اكون اعترضت والله اعلم .

الرئيس - اذا كانت المسألة دى اثيرت فى مجلس الوزراء ، وانت اعترضت تبقى عارف حقيقة الامر ، وتقدر تدافع عن هذا فى مجلس النواب بحماس لو كان الامر بحث فى مجلس الوزراء . يعنى ماتدليش ببيانات فى مجلس النواب الا اذا كنت عارف الحقيقة .

المتهم - ارجعوا للمذكرة التفسيرية للاعتماد .

الرئيس - ربما المسألة اثيرت فى مجلس الوزراء والموضوع ده يتناول مبلغا ضخما زى ده لاصلاح مركب لافائدة منها .
المفروض انهم يدرسوا . ويدرسوا الموضوع بتفاصيله فاذا كانوا درسوا الموضوع فى مجلس الوزراء بتفاصيله لما رحت مجلس النواب لازم تكون عارفه . لكن اجابتك فى مجلس النواب كانت تخالف هذا .

المتهم - الاعتماد صدر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ وبعد كده

اتغير سعر الجنيه الى هو فرق العملة .

الرئيس - انا مسلم بهذا . انا مسلم بفرق العملة . انما بس

الخزانة اللى فيها عجز ١٦ مليون جنيه ازاى مع هذا

افكر انى اصلح مركب علشان واحد يتفصح بيها وتدفعوا

فى نظير كده مليون و٣٢٠ ألف جنيه . انتم كوزراء

مستولين مافكرتوش فى الحكاية دى

المتهم - كوزير مسئول فى البرلمان انفذ ولو كان ده ضدرايى .

الرئيس - هل درس هذا الموضوع ؟

المتهم - الموضوع درس وقال لنا وزير المالية الاستاذ زكى عبد

المتعال : ان فيه خبراء عاينوا المركب وقالوا ان الاصلاح

أوفر من شراء مركب جديدة .

الرئيس - ياسلام . الاصلاح احسن من شراء مركب جديدة .

خصوصا اذا كان الاصلاح بينصرف عليه مليون و٣٢٠

ألف جنيه .

المتهم - ده رأى وزير من الوزراء .

الرئيس - طيب والمركب دى كانت بتستخدم فى ايه ؟

المتهم - انا أعرف أن المحروسة دى من أملاك الدولة .

الرئيس - طيب وكانت بتستخدم فى ايه ؟

المتهم - انا اعتقادی انها كانت بتستخدم فى اغراض عامة .

الرئيس - يعنى كانت بتنقل ركاب ؟

المتهم - جازى يكون فيه خدمات والتفاصيل دى ماعرفهاش

انا أعرف انها بتقوم بخدمة عامة وانا اصارحكم بالحقيقة .

الرئيس - وياه هى الخدمة العامة ؟ يعنى عاوز تقول انها بتخدم

فى الموانى ؟

المتهم - حقيقة لا اعرف .

الرئيس - طيب نفرض انها بتقوم بخدمة عامة فى الموانى ؟
تقوموا تصرفوا عليها مليون و ٣٢٠ ألف جنيه ؟

المتهم - يبقى معنى ذلك انى انا احمل مسئولية غيرى اومسئولية
أحد الوزراء أو مسئولية مجلس الوزراء كله .

الرئيس - انا بناقشك مناقشة مواطن لمواطن بلاش انت كنت
وزير ، وبلاش نتكلم فى المسئولية ، **الحالة المالية بتاع
البلد بالشكل الفلانى وكان فيها عجز ١٦ مليون جنيه .**
المتهم - انا لم أكن أعرف ان الميزانية فيها عجز ، لان الميزانية
ماكانتش أعدت بعد .

الرئيس - نفرض ان مفيش عجز وأن حالة الميزانية مفيش
أحسن من كلمه ، وان حالتنا المالية معدن ، والاحتياطى مالى
الخزائن والاشيا رضا تيجوا تصالحوها مركب مركاب
علشان يستعملها فرد واحد عنده بدل المركب مركاب
ومركاب .

المتهم - أقسم بالله العظيم انا مااعرف الحكاية دى .
الرئيس - انتم لما بتقعدوا فى مجلس الوزراء بتناقشوا المسائل
اللى بتعرض عليكم والا لا ؟

المتهم - طبعا ، ولكن اللى خلانى مش متذكر الوقائع انى لما
رجعت للمذكرة الايضاحية اللى رفعها وزير المالية
وكى عبد المتعال بعد أن اثبرت الحكاية دى وجدت أن
المذكرة مقتضبة ، وما وجدتش فيها أكثر من اشارة
لفرق العملة .

الرئيس - انا باتكلم من الناحية المنطقية ، دولة تتحمل هذه
النفقات ، الغرض من استخدام هذا المركب هو ايه ؟ هل
سيعود ذلك على البلد بفائدة ؟ الملك اذا كان عاوزه يصلح المركب
هل فيه مركب ثانية يمكن أن تؤدى الغرض . كل الحاجات
دى يجب انها تكون هى بالكلم وتناقشوها .

المتهم - طبعاً بتناقض ولكن من الجائز ان وجهات النظر
تختلف ويمكن انا لي رأى وزميل لي له رأى ثانى ، وبعد
كده يؤخذ الرأى فى مجلس الوزراء بالاغلبية ، وده اللى يصبح
رأينا جميعاً •

الرئيس - راجل عنده بدل المركب عدة مراكب •

المتهم - افرضوا انى ما كنتش موافق على اصلاح اليخت
المحروسة وقلت وايديت رأى هذا ، وحصل كثير فى
مجلس الوزراء وهذا شاهد اللى هو **صلاح الدين**
ويستطيع ان يقسم اليمين ويقول لكم عن اللى كان
بيحصل •

الرئيس - انا عاوز احكمك فى هذا الموضوع • الملك عنده
بدل هذا المركب عدة مراكب اخرى • مطلوب لاصلاح
المحروسة اعتماد ٣٢٠ ألف جنيهه فوق
المليون جنيه • هل الميزانية تحتل هذا العبه ام لا ؟
دى مركب حيركها فرد واحد ولازم يكون قى بالنا انه
عنده بدل المركب دى مراكب غيرها •

المتهم - اذا كنت انا عرفت هذه التفاصيل ...

الرئيس - دى مسألة مش عاوزه تفاصيل ومعروفة فهل كنت
تعرض ؟ وليه انت ما اعترضتش ؟

الدكتور صلاح الدين - أتزر وزارة وزر اخرى ؟

الرئيس - والحكاية دى مشيت ازاي ؟

المتهم - الحكاية كانت فى فبراير والاعتماد جه لمجلس النواب
فى ذلك الوقت ، ومن الجائز ان الموضوع ده يكون جه
فى يناير ، ولكن على أى حال انا مش متذكر التفاصيل •

الرئيس - المسائل اللى زى دى كانت بتدرس والا لا ؟

المتهم - كانت بتدرس وكنا بنقعد ٤ او ٥ ساعات واذكر ان
وزير المالىة فى ذلك الوقت **الدكتور زكى عبد المتعال**

قال لنا ان فيه خبراء جم وعايينوا المركب وقالوا : ان
الاصلاح احسن من شراء مركب جديدة • الجائز اننى
اعترضت على هذا الاجراء • مش فاكّر يمكن اعترضت •
الرئيس - ولكن انتم عارفين انكم حاتصلحوا اليخت ، لنفرض
أن الملك حيسستعملوا فى نزهاته ، وهو عنده بدل المركب
مراكب أخرى ، فهل كنتم مقتنعين ؟

المتهم - نفرض أن مجلس الوزراء أخطأ تقوم المحكمة تسألنى
أنا وتؤاخذنى ؟

الرئيس - انا بدى اشوف الاوضاع كانت ماشية ازاى علشان
انت كنت ...

المتهم - من ضمن الشلة ، ده الخطأ جايز على كل فرد . ده حتى
الانبياء أنفسهم بعضهم أخطأ وعوتبوا فى ذلك •

الرئيس - نحن لانتكلم عن الخطأ ، بل نبحث فى طريقة
التصرف • عاودين نعرف هل المسائل كانت بتدريس
بروح المصلحة العامة والا بروح المصلحة الشخصية •

المتهم - أوكد لحضراتكم اننا فى بعض المسائل ماكناش بنناقشها
فى جلسة واحدة أو جلستين بل كنا ناخذ فى دراستها
جلسات وجلسات •

الرئيس - كنتم بتناقشوا مثلا وتقولوا اننا لو ماعملناش
لفاروق يقوم يحصل بيننا وبينه تصادم •

الدكتور صلاح الدين - جايز كنا بنفكر فى هذا •

الرئيس - فنقوم نرضيه ونمشى له هذا الطلب •

الدكتور صلاح الدين - جايز •

الرئيس - يعنى الاغلبية اللى مسنودة من الشعب ملهاش
اعتبار ؟

الدكتور صلاح الدين - المتهم يحاسب عن عمله هو •

الرئيس - انا باتكلم فى هذه النقطة لان المحكمة تحب تستوضح
فى بعض حاجات علشان تشوف المتهم كان وضعه ايه .

المتهم - وهل انا احمل مسئولية تصرف ١٦ وزير ؟

الرئيس - ده من باب الاستثناس بس .

المتهم - اعملوا معروف انا حالتى النفسية تعبانى وانتم برضه
مقدرينها .

الرئيس - طيب وليه كنت موافق تقعد فى هذه الوزارة ؟

المتهم - القسم بالله العظيم انى دخلت الوزارة فى سنة ١٩٤٢
وسنة ١٩٥٠ كنت مرغما ، وكان ذلك رغم انفى ، وانا

استشهد بمقالة كتبها مصطفى امين فى ذلك الوقت ، انا

لما دخلت وكيل وزارة الداخلية رحى بالدموع . وكان

النحاس كل ما يعرض على ويلج انا ارفض وبعد خمس

مرات قال لى : دى رغبة جلالة الملك والمرسوم خلاص

اتمضى ، فلما قال الكلام ده دخلت على صلاح الدين

ورحى مستلقى على الكنبه وبكى وقلت : يا باشا اتركنى

فى مكتبى وانا مش عاوز الا المحاماة وعضوية مجلس

النواب كخدمة عامة . خمس مرات دخلت عليه وانا ابكى

وهذه مقالة مصطفى امين كان كتبها فى ذلك الوقت .

وانا لما دخلت سنة ١٩٤٢ اذا بى لما عينت وزيرا لم اسكت

وكانت روحى فى المعارضة ظاهرة . ولما قدم استجواب

ضد اعتقال على ماهر وكان مقدما من عبد السلام الشاذلى

كان فيه عشرين طلب للكلام ، فانا اخيرا طلبت الكلمة

فاذا برئيس المجلس يستدعينى وقال : انت حاتكلم

اول واحد وكان فاكر اننى سأتؤيد الوزارة فى تصرفها

بشان اعتقال على ماهر ، واذا بالمجلس يدهش اذ وجدنى

أعارض فى اعتقال على ماهر . انا احب المعارضة ويظهر

ان هذا هو اللى جاب لى التعب . انا احب المعارضة

البريئة . من سنة ١٩٣٧ وانا وعبد الحميد عبد الحق

في المعارضة • وقد نجحت وعارضت الملك في استجابات عديدة لما راح سد الشارع التي يطل على ميدان عابدين، وهذه البيوت التي جنب السراي ، وتصرف في بركة الصيد التي في الفيوم • كل ده اثرته في مجلس النواب ولما جمعتني الصدفة في الاعتقال مع كريم ثابت قال لي : ان الملك كان معارضا في تعيينك وزيرا ، فقلت له : ياويته ماكان وافق على تعييني •

الرئيس - وهل انت كنت بتعارضى رأى مجلس الوزراء وما كنتش موافق على الاوضاع دى ؟

المتهم - فى بعض الاحيان لما كنت فى الوزارة كنت باعارض داخل المجلس ، ولكن انا كنت بابقى اقلية ، واضطر اننى اروح أدافع فى مجلس النواب •

الرئيس - يعنى انت ماكنتش موافق على ائلى ماشى ؟

المتهم - يصح بس مش كله •

الرئيس - ولما عرضت مسألة المحروسة فى مجلس النواب كان عدد النواب التي كانوا حاضرين كام ؟

الدكتور صلاح الدين - يعنى النسبة القانونية للحضور كانت أد ايه ؟ الاغلبية المطلقة يعنى النصف زائد واحد •

الرئيس - مفيش حد اتكلم غير عبد المجيد عبد الحق ؟

المتهم - ابراهيم شكرى قال : « بالرغم من أن المحروسة لها اعتبارات وطنية وتاريخية فانى ارى انه بدل تصليحها نجيب مركب ثانية » •

الرئيس - ودى تضعوها فى المتحف مثلا • هو يعنى لما اقول بدل مانصلحها نجيب واحدة جديدة هى دى تبقى معارضة؟

أمال مجلس النواب التي هو ممثل الاغلبية كان بيعمل ايه؟

المتهم - الصور ساعات تمشى خطأ ، وساعات تبقى مضبوطة •

الرئيس - يعنى بالنسبة للمحروسة كانت خطأ ؟
المتهم - انا مش شايف ان الملك ده شخصيا يستحق حتى
فلوكة ، والله على ما اقول شهيد •

عضو اليسار - النهارده بس بتقول الكلام ده •
المتهم - انا قلت هذا •

عضو اليسار - اللي قلته ثابت وهو انه بديء فى الاصلاح •
المتهم - كلام الادعاء عاوز شيء من الدقة ، واحسنا حانصحه
لما نيجى لوقت المرافعة ، بيهذه المناسبة حضرة المدعى
الاستاذ عبد الرحمن صالح اللي هو تولى الادعاء بتاع
المحروسة - وانا احتكم الى ضما ئركم - ينسب الى ويقول:
قرر غنام ان الحكومة قررت وتعاقبت على العقد فى حدود
الاعتماد • مع ان هذا ما حصلش منى وكل ما قلته انه
فضلا عن الاعتبارات الوطنية والتاريخية التى ذكرها
ابراهيم شكرى فقد شرع فى الاصلاح فعلا ، وانا ارجو
أن الوضع يكون مفهوما وحضراتكم تعرفون أن البلد
كلها من اولها لآخرها من جميع النواحي ، وجميع
الفروع الملك افسدها وظلمت هيئات كثيرة •

الرئيس - عاوز تقول ان سلطان الملك وجبروته هو الذى خل
مجلس النواب يوافق على هذا ؟ وهو الذى خل مجلس
الوزراء يوافق على هذا ؟

المتهم - هذه سياسة عليا يعرفها اللي بيتصلوا بالملك •

الرئيس - ومجلس النواب ما عارضش ليه ؟

المتهم - عارف مجلس النواب بييجى يعمل ايه ؟

الرئيس - كان يقدر والا لا ؟

المتهم - يقدر •

الرئيس - وصاحب اغلبيه والا لا ؟

المتهم - أيوه •

الدكتور صلاح الدين - انالم أكن أردأن أدخل فى هذا الموضوع لان هذا الموضوع يدخل فى السياسة العليا وهذا موضوع يطول أمره . وانا حرصا على مصلحة المتهم كان يقتضينى الامر أنى أترافع على أساس : ولا تزر وازرة وزر أخرى . انا أدافع عن عثمان فى حدود ما يقتضيه الدفاع عن المدعى عليه وفى حدود هذه التهم التى وجهت اليه . ولكن بطبيعة الحال المحكمة لها وضع خاص وضع المحكمة الخاص يجعلها تنظر الى المتهم - كما قال رئيس المحكمة - على ضوء الحالة العامة التى كانت موجودة . وانا حين أترافع ربما مسست هذه الناحية بما فيه مصلحة المتهم ، بالمقدار الذى يثار فى هذه الجلسة .

الرئيس - هل انت بتترافع دلوقتى ؟

الدكتور صلاح الدين - لا ولكن أرجو أن يسمح لى بأربع أو خمس جمل ونحن نكتفى بهذا . فهل تأذن لى المحكمة بهذا ؟

الرئيس - أتفضل .

الدكتور صلاح الدين - يصح أن الاغلبية التى عرفت دائما باصطدامها بالملك السابق رأت ان اصطدامها بالملك السابق كان يؤدى الى الاعداء على الحياة البرلمانية ، فسدت من هذه الناحية ، حتى لا يصح أن يقال : ان البلد كان فيها حياة برلمانية وأغلبية مهما تكن هذه الاغلبية يكن حكمنا عليها الآن ومهما يكن قولكم عليها .

الرئيس - احنا ما بنقولش حاجة . احنا بس بنسأل كان فيه أغلبية والا لا ؟

الدكتور صلاح الدين - هذه الاغلبية مجموع مدة حكمها فى الحياة الدستورية كلها لم تتجاوز ٧ سنوات ، والباقي من سنة ١٩٢٤ الى ١٩٥٠ كانت الاقلية هى التى تحكم هذا البلد ، وبهذا فسدت الحياة الدستورية .

سياسة عليا ، ومن الجائز اننا نرى ان المصلحة
الدستورية فى تثبيت اقدام الدستور •

الرئيس - هذه هى السياسة التى افسلت الدستور •
الدكتور صلاح الدين - وقد وقفت الاغلبية باستمرار فى وجه
الملك وكان يؤدى الى مجيء اقلية فى الحكم مما قلب
الامور البرلمانية •

الرئيس - علشان احمى الدستور اليوم اخضع ويبقى مفيش
وقاية للدستور فى نفس الوقت ؟

الدكتور صلاح الدين - جازى اساس مش اخضع • فيه مسائل
قد يهون امرها ولكن لازم اعلو بمصلحة الوطن •

الرئيس - تثبيت قواعد الدستور معناه انه يبقى يحضر وزير
واحد فى مجلس النواب ؟

الدكتور صلاح الدين - يمكن يكون للوزراء الآخرين مشاغل
أخرى •

الرئيس - أهم من انهم يأتوا امام ممثلى الامة • هل هذه روح
الدستور ؟

الدكتور صلاح الدين - يحصل كثير جدا فى جميع المجالس
النيابية فى البلاد الاخرى الا يحضر امام المجلس الا وزير
واحد ممثلا للحكومة ، وليس هذا بدعا فى مصر ، بل انه
يجد فى انجلترا أن ينعقد البرلمان بأربعين عضوا •

الرئيس - والوزير الواحد ده الممثل للحكومة ، هل يقدر يجيب
على أسئلة الاعضاء المختلفة من تجارة وزراعة وصحة الـ ٥٠٠ •

الدكتور صلاح الدين - على حسب مايجرى فى الجلسة •
الرئيس - يعنى كان مكلف •

الدكتور صلاح الدين - يصادف أن بعض الوزراء يبيجوا فى
اول الجلسة ويردوا على أسئلة النواب ويكون عندهم
عمل فينصرفوا •

الرئيس - وهذه الاسئلة كانت موجهة من جلسات سابقة ؟
المتهم - بعض الوزراء يجيبوا على هذه الاسئلة وبعد ذلك يكون عند بعضهم استجواب فى مجلس الشيوخ أو عنده لجنة فى الوزارة أو موعد آخر يقوم ينصرف .

الرئيس - دى لها أولوية على حضور جلسات البرلمان ؟
المتهم - الخطأ كان جاى من ان اللجنة المالية أو مجلس النواب لما يخطر الوزير اللى عنده حاجة يقوم الوزير اللى عنده مشغولية ينتدب أحد الموظفين المختصين ، وده يجب أن يكون من كبار الموظفين بحكم الدستور، علشان المسائل الاساسية الخاصة بالوزارة يبقوا موجودين . ويساعدوا الوزير الموجود على الرد ، والظروف هى اللى أوجدتنى أن أكون أنا الوزير الوحيد فى المجلس ، وأبقى امام امر واقع فارد . وحصل كثيرا أننى أفضل لوحدى فى المجلس وأكون مرتبطا بمواعيد ماقدرش أوفيهسا . وأفضل فى المجلس لغاية الساعة ١٢ أو واحدة بالليل نتيجة اننى أواظب وأؤدى مهمتى كما يرضاه مسميرى .

الرئيس - كان من حقا أن تطلب التأجيل للإجابة على هذا السؤال والا لا ؟

المتهم - يصح ، وكلمة شرع دى لها قيمتها وكلمة لها ما يبررها فى أوراق التحقيق كما سيبين لحضراتكم زميلى الدكتور صلاح - مش زميلى دلوقت لا قدر الله - إنما أخى .

الدكتور صلاح الدين - ليه أنا زميلك برضه .

المتهم - سيبين فى المرافعة أخى صلاح كيف شاء سوء الحظ أن أكون فى هذا الموقف ، وكيف ظلمتنى الصدفه . وعلشان كده أنا جزعت لما افكرت أن المحكمة حتحملنى مسئولية هذا التصرف كله ، مع ان أنا ماليش شأن فيه بالمره .

الرئيس - شركة سعيطة لها نفس الموضوع .

المتهم - فيما يتعلق بالادعاء الموجه الى في هذا الصدد فهو غير صحيح وانا لما اتعهدت هذا التعهد كنت صادقا فيسه ونفذته .

الرئيس - طيب هل الشركة سددت ديونها ؟
المتهم - يخيل الى أن ضيق الوقت برضه لم يمكن حضرات ممثلي الادعاء - ولهم العذر - من مراجعة هذه الدوسيهات كلها والجلسة كانت يوم ٤ يونيه وجات لى المضبطة يوم ٦ يونيه .

الرئيس - برضه كنت الوزير الوحيد فى هذه الجلسة ؟
المتهم - مش فاكتر .

الرئيس - وليه ماردش وزير الحربية ؟
المتهم - انا كنت الوزير المختص ، والاعانة كانت خاصة بسنة ١٩٤٩ ومقررة سنة ١٩٤٩ قبل مانيجى واحنسا اللى نفذناها ، وبعد ما انصرفت دى وزارة الحربية قالت : دول عاوزين اعانة جديدة لسنة ١٩٥٠ وقدرها ١٠٢٠٠٠٠ وكسور لشركة سعيدة ، فأشرت على الورق وقلت يرسل كتاب لوزارة الحربية بأننا اصبح لاشان لنا بهذا الموضوع . خصوصا وان مصلحة الطيران المدنى تابعة لوزارة الحربية . وهى التى تستطيع أن تتولى تقدير هذه الاعانة وهى أولى بأن تتصرف فى هذه الناحية ، وان كانت الوزارة فى حاجة الى معونة ادارة الشركات بوزارة التجارة والصناعة فى مراجعة حسابات الشركة فلا مانع لدينا ، تصوروا أن الاستاذ عبد الرحمن الساوى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٠ وقبل ان نخرج من الوزارة بأسبوع أو بعشرة أيام كتب جوابا من صفحتين يقول فيه : انتم ياوزارة التجارة اللى مسؤولين ، وانكم انتم اللى طلبتم الاعانة .

الرئيس - طيب ليه تكلمت فى مجلس النواب ؟

المتهم - لم يكن الاختصاص قد تغير ، وهذا الوضع أنا أردت أن أصححه لما جئت لى المضبطة بتاعت ٤ يونيه التى تعهدت فيها هذا التعهد أشرت عليها وقلت : «سعادة الوكيل عبد الله بك أباطه : أرجو تنفيذ هذا التعهد الذى تعهدت به فى ألا يصرف هذا المبلغ الا بسدد الديون » • وبعد ذلك ايه اللى حصل ؟ اللى حصل ان هذا الجواب أرسل للاستاذ محيى الدين عابدين بادارة الشركات •

الرئيس - هل نظر مجلس الوزراء موضوع الاعانة ؟
المتهم - أيوه •

الرئيس - طيب والاعانة قدرت على اساس ايه ؟
المتهم - هذه الشركة كانت شركة مستولى عليها الطلاينة ، ولما اللجنة المشكلة اجتمعت وكانت مكونة من الاستاذ عبد اللطيف موسى ووزير التجارة والصناعة والمالية حضروا قلنا : نطلب مندوبا من الشركة ، فجه الاستاذ محمد طاهر -وعلم الله - وهذا ثابت فى الملفات اننى أمام محمد طاهر قلت له : ان هذه الشركة يجب الغاؤها ، أو أن تحل أو أن تنضم وتندمج فى شركة مصر للطيران • لان العمل كان بايظ فيها جدا ، وانا اردت أن أفرق بين عهدين : العهد الاجنبى واللى كان فيه الطلاينة مستولين على الشركة ، وبين العهد المصرى •

الرئيس - هل اشترطتم طرد الطلاينة ؟

المتهم - نعم اشترطنا تمصير الشركة •

الرئيس - وخرجوا ؟

المتهم - أيوه خرجوا •

الرئيس - خرجوا امتى ؟

المتهم - خرجوا فى وقتها •

الاستاذ عبد الرحمن صالح - الجماعة الطلائنة تركوا اسمهم
للملك السابق وعائلته •

الرئيس - يعنى خرجوا بعد الشركة ما خسرت رأس مالهم
ودفعوا لها الاعانة ، وهى ١٠٠ ألف جنيه وكانت الشركة
غير قائمة ؟

المتهم - الشركة كانت قائمة ولكنها كانت بايظة •

كانت بتؤدى مهمتها ولكنها كانت بتتعثر وماشيه
بصعوبة • وبهذه المناسبة اذكر انى كان عندى قضية
فى طرابلس الغرب ، ولما حببت أرجع لمصر وجدت طيارة
من طيارات شركة سعيدة ، بينما الطيارات الاخرى
علشان استئناها لازم انتظر أسبوع • فأخذت الطيارة وكانت
متعبة جدا وقلت : الكلام ده لمحمد طاهر •

الرئيس - المائة ألف جنيه قدروا على أساس ايه ؟

المتهم - على أساس تقارير حسابية عملتها ادارة الشركات ،
بشرط أن الشركة تنتقل الى حياة مصرية صميمة •

الرئيس - والمبلغ ده كان بيصرف فى التشغيل ؟

المتهم - كان المبلغ ده بيصرف فى تجديد بعض الطيارات اللى
كانوا بيعجبوها من ايطاليا ، وكانوا يشتروا عدد الغيار
ويرجعوها تانى ، وواحد مثلا له ورشة وهو موظف طليانى
فى الشركة يقوم يصلح فى الورشة بتاعته ، وبعدين
يحاسب الشركة على كيفه • كل هذه العيوب اعتقد
أن مجلس النواب لما أثار هذا الموضوع ما وجدش
الا تقرير محمد سليمان غنام اللى اتكلم عنها •

الرئيس - وهل هذه العيوب ذكرت فى مجلس النواب ؟

المتهم - أنا اللى اعترفت بهذه العيوب • ولما طلبت اللجنة المالية
الملف بعت لهم الملف • وكان فيه بعض آراء أنه ما يصحش
فقلت لهم : لازم اظهر النواب على الحقائق • وكانت

مرافعة الاستاذ توفيق خُشبة النائب السعدى المعارضة
كلها مستقاة من هذا الملف . وقال : اننى أظهرت العيوب
وانه يجب ان نفرق بين عهدين : عهد الطلاينة ، وعهد
مصرى جديد .

الرئيس - يعنى انت لما وافقت على هذا الاعتماد وضعت طبعا
الضمانات الكفيلة بحسن سير الشركة ؟

المتهم - انا عملت شروط اللى بيقول عليها المدعى انها مكونة
من ١٤ شرطا ، وجمعت مجلس الادارة وجبتهم وقلت لهم
على التفاصيل واخذنا عليهم تعهدا .

الرئيس - ممكن نكتب ضمانات ولكن المهم هو التنفيذ . امال
الشركة كسبت الكبوات بتاعتها التنظيف دى ازاي ؟
المتهم - هذه الكبوات حظوظ ده الواحد يبقى ملهى وتجيله
حاجة تكسره .

الرئيس - قدرت الاعانة امتى ؟

المتهم - فى سنة ١٩٤٩ ونفذت فى سنة ١٩٥٠ .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - وصرف المبلغ فى يولييه سنة ١٩٥٠ .

المتهم - صرف مبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه فى اول سنة ١٩٥٠ ومبلغ
٧٠ر٠٠٠ صرف فى يوليو سنة ١٩٥١ . شوفوا حضراتكم
هذه المسألة انا أرسلت على المضبطة اللى فيها التعهد
اخطاروا الى وكيل الوزارة انه ينفذ التمهيد اللى أدليت به
أمام المجلس فأرسله بدوره الى ادارة الشركات برئاسة
الاستاذ محيى الدين عابدين اللى هو خصم لى . وانا
لازم أقول الوقائع اللى حصلت ، انا علمت من الجرايد أن
هناك تحقيقا من السنة اللى فاتت عن شركة سعيدة وانا
معتقل فى المدرسة الثانوية العسكرية ، شفت فى
الدوسيه أن الاستاذ عبد الله أباطه والاستاذ محيى الدين
عابدين سثلا حتى بدون توجيه يمين عن هذا الموضوع .
فقالا : اننا فوجئنا بأن الشركة أرسلت لنا جوابا لادارة

الشركات وقالت يا ادارة الشركات احنا صرفنا المبلغ من مصلحة الطيران المدني ، وازاى ده يتنفذ • والشركة كانت فى هذه الناحية حسب ماتبين من الاوراق كانت قد ارسلت تقول : احنا مش حنصرف المبلغ الا لما الوزير ينفذ التعهد • فانا جمعت الدائنين فى الاسكندرية وكانوا حوالى ١٢ دائنا بعضهم تنازل وبعضهم كبنك مصر قال : انا لازم أرجع لمجلس الادارة علشان أخذ رايه •

الرئيس - ولية الحكومة تتدخل فى هذا الشأن ؟

المتهم - لاني انا اللي تعهدت فلازم افى بتعهدى •

الرئيس - وانت كنت بتعمل ده لجميع الشركات ؟

المتهم - فى غيرها كثير ، واحنا بتتدخل احيانا فى منازعات لفضها ، فمثلا شركة الملح لما وجدت ان اعضاء مجلس الادارة متنازعون فيما بينهم فى الصحف جمعتهم ، وكان السبب فى هذا اننى أخشى أن يؤثر هذا على سير العمل فى الشركة ، فى حين أن الملح سلعة تموينية هامة •

الرئيس - يعنى بتتدخلوا علشان الفس منازعات مش علشان تسوية ديون ؟

المتهم - انا تعهدت بتسوية الديون ، وبعدين الاستاذ محيى الدين عابدين ، وفيه بينى وبينه خصومة •• وانا احب احفظ لنفسى الحق فى أن أبينها لان هذا مصدر •••

الرئيس - المحكمة لا يهمها الا الوقائع ، ولا يهمها شخص

مقدمها •

المتهم - انا شاكر جدا على كل هذا الكلام • ولما سئل الاستاذ محيى الدين عابدين ازاى ما اتصلتوش بمصلحة الطيران المدني علشان ما يصرفوش الا بعد تسوية الديون بناء على تأشيرة على المضبطة فقال : انا افكرت أنه تصريح جدى ، وده كان بس علشان يفرى الشيوخ والنواب بالموافقة •

الرئيس - ومحبي الدين عابدين كان هو الذي يعتمد المبلغ والا لازم موافقة الوزير ؟

المتهم - كان يجب عليه ان يرسل لمصلحة الطيران المدني ويقول لها ماتصرفوش الا لما أقول لكم ، لما الوزير ينفذ التعهد بتاعه علشان يبرر الموقف ده لما سئل كمتهم في ١٨ ابريل سنة ١٩٥٣ في هذه الحالة قال : أنا فاكر ان الوزير أدلى بتمهده في مجلس الشيوخ ، وبناء على هذا تبقي كل الوزارات عارفة هذا • ومفروض فيها انها تنفذ هذا بناء على هذا الوعد • ويقول في التحقيق : انا أرسلت واحد موظف الى غنام علشان يباشر التنفيذ بنفسه ومع ذلك نفذنا وسوينا الديون قبل الشركة ماتصفي •

الرئيس - ننتقل بعد هذا الى الكلام عن شركة الملح والتعدين، علشان يصدر القانون انت أدليت ببيان أمام مجلس الشيوخ ؟

المتهم - الحكومة في سنة ١٩٤٩ ...

الرئيس - انا لسه ماكملتش •

المتهم - طيب اتفضل يافندم ... انا متأسف •

الرئيس - بالقول : علشان يصدر القانون انت أدليت ببيان في مجلس الشيوخ واحد الشيوخ طلب تقارير ادارة الشركات علشان يطلع عليها فماجبتلوش ، فهل عرضت كل الحاجات دى على مجلس الشيوخ ؟

المتهم - انا لم أخف شيئا اطلاقا عن مجلس الشيوخ ، مما وجه من انتقاداته عن الشركة ، والمضابط لما ترجعوا لها حثجوا ثابت فيها هذا • والموضوع باختصار أن الحكومة كانت أعلنت عن مناقصة • وهنا كلمة مناقصة غريبة شوية لان بالنسبة للملاحه بورسعيد يسموها مزايده ، وهذه المناقصة عينت ثمن الملح بـ ١٩٠ قرشا ، وهو

السعر الجارى فى الوقت ده وعلى أساسه تقدمت الشركة
سنة ١٩٤٩ •

الرئيس - انا بأسأل سؤال ، انا مش عاوز تسرد لى تاريخ
شامل للشركة • انت تقدمت بكل ماطلب يعنى التقارير
أودعت بعد ماقلت البيان بتاعك الشامل أمام مجلس
الشيوخ •

المتهم - تقدمت بها ولم أخفها •
الاستاذ عبد الرحمن صالح - ثابت فى المضبطة ان التقارير
لم تودع •

الرئيس - تقارير ادارة الشركات ؟
الجبكباشى ابراهيم سامى - لقد طلب من المتهم ايداع التقارير
المطلوبة ولكنه رفض •

المتهم - ادارة الشركات كانت قد تقدمت الى بمذكرة وقالت :
ان هذه الشركة تبيع الملح باكثر من التسعيرة ، وتمتنع
عن البيع بالسعر الرسمى ، وانما فيما يختص بهذه
المذكرة فانا اشترت •••

الرئيس - وفى نفس الوقت كانت بتخط الملح فى اشولة قديمة •
المتهم - الحاجات دى أنا قلتها فى مجلس الشيوخ •
الرئيس - اشرحها باختصار •

المتهم - اول ماجيت أنا فى الوزارة كانت بتجبنى شكاوى
مجهولة بهذا المعنى ، وكان بيكتب فى الصحف فى
جريدتنا وفى جريدة الاهرام ، وفى غيرهما بأسماء زى
محمد عبد العزيز وعلى عمر الخ وبعدين أنا أبعت للمصحف
لرؤساء التحرير أقول لهم من فضلكم هاتوا لى أصحاب هذه
الشكاوى علشان استمع اليهم ما حدش جاني • وكانت بتجبنى
من مصلحة التلغرافات برقيات بعناوين مجهولة ، ولم يكن
الاستدلال على اصحابها • وبعدين لما تجمعت هذه

الشكاوى كلها أردت أن أتحقق بنفسى من صحة هذه الشكاوى فاتصلت بالمرحوم الدكتور السيد عبد الواحد مدير السكة الحديد وقتئذ ، وقلت له : عندك عربيات ملح علشان أنا عاوز أشوفها ، وأتحقق من صحة بعض الشكاوى ؟ فاتصل بى فى نفس اليوم بعد نص ساعة وقال لى : بالصدفة فيه عربية جاهزة فى محطة بولاق الدكرور . فكلفت واحدا من الموظفين هو الدكتور برسوم وقلت له : هات لى واحد موظف من الدمغ والموازين وواحد تانى من مصلحة الكمياء ، وفجأة انتقلنا الى محطة بولاق الدكرور - كل هذا قلته فى المضبطة - ورحنا فوجدنا العربيات ، ومعاي الموظفين ، ومعانا الموازين وعايئت بنفسى فوجدت أن الشوالات جديدة ، ولما وزنت وجدت أن الشوال اللي مفروض أن وزنه ١٠٠ كيلو طلع ١٠٣ فقلت : يمكن العربية دى تكون صدفه ، فكشفنا على عشر عربيات فوجدتها كلها مضبوطة . فقلت لهم : حرروا محضرا بهذا . ولم أكتف بهذا بل أرسلت منشورا دوريا الى مكاتب السجل التجارى فى جميع انحاء القطر بمفاجأة شونة الملح . وقلت لهم اذا أسفر التفتيش عن وجود نقص فى الاوزان اعملوا مخالفة وقدموا صاحبها للنيابة .

الرئيس - يعنى كانت ادارة الشركات بتقدم بيانات خاطئة ؟
المتهم - هذا له أساسه . فقد ثبت أن بعض الشكاوى كانت على حق . وانا قلت فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ أن بعض الشكاوى كانت على حق . انما الخلاف اللي حصل بينى وبين محبى الدين عابدين كان على مسألة قانونية بديهية . هو رفع لى التقرير بناء على المخالفات التموينية التى اركببتها الشركة وقال : لازم تلغى العقد بتاع امتيازها . فانا قلت لا وهذه النقطة لها أهمية كبيرة

جدا فى هذا الموضوع - لان فيه منافسين للشركة ، فقلت
انا لا استطيع ان القى الامتياز بناء على شكاوى لم يفصل
فيها القضاء • وانما صرحت ردا على سؤال من الاستاذ
محمد عبد السلام جابر فى الاسكندرية - وهو أحد
منافسى الشركة - قلت : لما تيجى لى أحكام قضائية
نهائية يصح انى أنظر وقتها فى الغاء العقد •

الرئيس - انا بأسأل أسئلة محددة وانت مابتسيبش حاجة
للدفاع • هو الدفاع مش حيتناول النقط دى ؟

الدكتور صلاح الدين - اعملوا معروف سيبوا لى حاجة •

الرئيس - مجلس الشيوخ طلب ايداع التقارير فهل انت
أودعتها بناء على هذا الطلب ؟

المتهم - انا لم أخف أى تقرير •

البكباشى ابراهيم سامى - المتهم هو الذى رد وقال : « احنا
ما عندناش وقت » واهى المضبطة فى ايدى تشهد على ذلك •
الدكتور صلاح الدين - انا فى نيتى أن أقرأها كلها فى مرافعتى
إذا سمحت لى المحكمة •

المتهم - انا لم أخف أى تقرير • والدليل على ذلك أن الدكتور
ابراهيم بيومى مدكور عند ماسئل فى لجنة التطهير :
ايد هذا وقال : انا اقتنعت بكلام الوزير ولما وجدت أن
الوزير بحث الموضوع اقتنعت بهذا • وعندما سألته
رئيس لجنة التطهير هل الوزير ضالع فى الشركة ؟
قال « أظلم نفسى وأظلم الوزير اذا قلت شيئا من هذا »
انما المفهوم اننى لم اخف شيئا اطلاقا والنظرية ... ،
الرئيس - لو سمحت لحظة •

المتهم - النظرية هى اننى لا يصح لى الغاء الامتياز الا بعد
صدور حكم القضاء • وهذه الاحكام لما راحت المحكمة
طلعت براءة ، فضلا عن ذلك فهم أخذوا على اننى حولت

المخالفات على وزارة التموين ، ولكنى مافعلت ذلك الا
لأنها هى المختصة ، وبها توجد مراقبة الاسعار .

الرئيس - اتفضل استريح .

التهنئة - متشكر جدا .

الرئيس - والآن لترفع الجلسة على أن تعود الى الانعقاد فى
الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس ٢٢ أكتوبر
سنة ١٩٥٣ .

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة
عشرة)

محضر

الجلسة الثامنة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا في الساعة العاشرة والنصف بمقر قيادة الثورة
في الجزيرة يوم الخميس ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق
١٢ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ
١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء
على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي
عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشي أنور السادات
وقائد الأسراب حسن إبراهيم عضوي مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشي إبراهيم سامي جاد الحق المسمى
والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوي مكتب
التحقيق والادعاء .

((بعد أن قدمت القضية رقم ١٢ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣
المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب في الساعة العاشرة
وعشر دقائق وصدر قرار المحكمة بتأجيلها الى جلسة أخرى
... استأنفت المحكمة نظر القضية رقم ١١ محكمة الثورة
المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام وقد حضر معه محاميه
الدكتور محمد صلاح الدين)) .

الرئيس - المدمى ... المتهم موجود ؟
البكباشي إبراهيم سامي - أيوه يا أفندم موجود .

الرئيس - امال فين الدفاع بتامك ؟

المتهم - جاى حالا يا افندم .

(حضر الدكتور محمد صلاح الدين محامى المتهم)

الاستاذ عبد الرحمن صالح - المحكمة كلفتنا من الجلسة الماضية

باحضار مضبطة مجلس الشيوخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٠ ،

وقد احضرناها فعلا ، وتبين منها ان « ٧ من حضرات

الوزراء كانوا موجودين بالجلسة ، وكان المتهم موجودا في

مجلس الشيوخ وبعدين انصرف الى مجلس النواب بعد

ان اجاب على سؤال كان موجه الى مجلس الشيوخ) .

الرئيس - سؤال آخر قبل ان يبدأ الدفاع دفاعه عن المتهم .

احب ان اسال المتهم : هل تذكر بعد كام شهر من حكم

الوزارة الوفدية كانت موافقة مجلس النواب على رفع

الاعتماد بمبلغ ٣٢٠ الف جنيه الخاص بالحروسة ؟

المتهم - الوزارة الوفدية جت في ينساير ، وعلى ما اتذكر في

١٣ يناير سنة ١٩٥٠ . وفي ٦ فبراير كان اول ما قدم

في مجلس النواب ، ولكن امتى نظر في جلسة مجلس

الوزراء فده مش متذكره . ولكن ده ثابت في المذكرة

بتاعت مجلس الوزراء الملحقه بالمضبطة ، وانا فاكر ان ده

حصل في اواخر يناير ، وعلى اى حال الحاجات ثابتة في

الاوراق وفي ٦ فبراير دى الجلسة الى انا تكلمت فيها

ومجلس الوزراء لازم يكون وافق قبل كده . وهذا ثابت

في مذكرة وزير المالية الى يقول : « وافق مجلس الوزراء

على هذه المذكرة بتاريخ كذا وده نقدر نرجع اليه » .

الرئيس - المدعى . . . انا قلت لك جيب لنا البيانات دى انت

جيتها ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح - ايوه يا افندم . ومجلس الوزراء

كانت موافقته على رفع الاعتماد في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ .

الرئيس - معنى وافق على الاعتماد في التاريخ ده ؟

الأستاذ عبد الرحمن صالح - أيوه وبعدين أجل الموضوع
لجلسة ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ لاستيفاء بعض البيانات .

المتهم - دى راحت فى مجلس النواب ونظرت فى ٦ فبراير
سنة ١٩٥٠ يعنى وردت لمجلس النواب قبل كده .

الدكتور صلاح الدين - على اى حال الفرق بسيط .

المتهم - دى نظرت فى أول جلسة فى ٦ فبراير . واحنا ما كانش
بقالنا الا حوالى اسبوعين . وبعدين مجلس الشيوخ
نظرها وأنا ما كنتش موجود .

الرئيس - أنا عاوز أخرج من الموضوع بانى امرف قد ايه كان
اهتمام الوزارة بالأمر .

المتهم - فيه حاجة ثانية بدى اقولها ...

الرئيس - تفكر انها مهمة ؟

المتهم - أيوه بس لو سمحتم لى اتكلم ، فيه تصحيح وشوية
كلام صغيرين فى المحضر السابق كان سيادة الرئيس
سألنى عما اذا كان الطلابية فى شركة سعيدة فضلو الغاية
دلوقت . وأنا أحب أقول : ان القانون بيع وبيع ويجوز عند
تمصير الشركة بقاء نسبة ٢٥ ٪ من الاجانب بعد التمصير .
فيمكن فصل منهم شوية . فيه نقطة ثانية وهى اننى
كنت قلت فى كلامى بالنسبة للنائب ابراهيم شكرى انه
قال : بدل ما نصلح المركب نجيب مركب جديدة .
والواقع انه قال : نجيب مراكب حربية وده بس انصاف
للحق والله .

الرئيس - يعنى وطنى ؟

المتهم - أيوه .

الدكتور صلاح الدين - قضية الشعب - قضية الثورة :

كان بودى ان ابدا على الفور فى التحدث فى الموضوع
ولكن الادعاء من ناحيته أبى الا أن يبدأ مرافعته بأن يقدم
اليكم المتهم . وقد قدمه أسوأ تقديم ، ووصفه بأشنع

الصفات ، فهو أكرم ويرتكب أخس الجرائم ، وهو مزيف مزور وهو يسعى الى الثراء من كل سبيل . وقال انه انما يسوق هذا على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر . وقال عنه : انه من محترفي السياسة . وقد تدارك الادعاء فقال : ان السياسة كثيرا ما تكون طيبة نافعة نبيلة ، وقد أحسن الادعاء اذ تدارك هذا التدارك . ولكنني أزيد على هذا الذي قاله متداركا به عباراته العامة ان احتراف السياسة نفسه قد يكون عملا نافعا نبلا ، وان الاحتراف والسياسة امران متلازمان لا يفرقان ، وتأبى هذه الحياة الدنيا الا ان تكون هناك سياسة ، وان يكون هناك ساسة . وهؤلاء الساسة دائما من المحترفين وليست الصحافة - وهي من أشرف المهن وأنفعها - الا حرفة من حرف السياسة . وليست الوزارة - وقد كان محمود سليمان غنام وزيرا - الا حرفة من حرف السياسة ، لأن الحرفة معناها ان يعمل الانسان في عمل من الاعمال متخصص فيه . والوزراء يتخصصون في السياسة ، ولا عمل لهم بمقتضى الدستور الا السياسة . ولكن هناك فارقا بين الساسة : فهناك ساسة يستحقون هذه الأوصاف التي وجهها الادعاء للمتهم . وهناك ساسة لا يستحقون الا الحمد والتكريم والثناء . وليس هذا الرجل الا من الطائفة الثانية . وحاشا أن يكون من الطائفة الاولى . لقد نشأ نشأة وطنية . تعلم أول ما تعلم في مدرسة مصطفى كامل شعورا من عائلته - وهي عائلة وطنية قديمة ثابتة القدم في ميدان الوطنية - بأنه يجب أن ينشأ هذا الطفل نشأة وطنية ، فلما انتهى من دراسته الابتدائية التحق كذلك بمدرسة وطنية أخرى هي المدرسة الاعدادية التي كان يشرف عليها رجال الحزب الوطني ، والتي كانت بمثابة جامعة حرة بين المدارس الثانوية ، والتي كان من بين المدرسين

فيها عباس العقاد والملازمي . والتي كان يشرف عليها الشيخ الجاويش رحمة الله عليه من ناحية الحرب الوطني . ولم يكدر غنام يفادر هذه المدرسة حتى شبت ثورة سنة ١٩١٩ . ومهما قيل في هذه الثورة ومهما حدث بعد ذلك فيجب هنا أن نحدد تاريخ سنة ١٩٢٤ فاصلا اذا اردنا مثل هذا التحديد من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٤ - اقول : لم يكن هناك من مجال الا للجهاد والتضحية لكل من اراد ان يقتحم ميدان السياسة . وقد اراد غنام لانه كان شابا متوثبا متحمسا ان يقتحم هذا الميدان . وكان اول ما اقتحمه في سنة ١٩١٩ ، وكان غنام من بين اعضاء لجنة الطلبة وتعلمون حضراتكم جميعا ان لجنة الطلبة لم تكن معرضة الا لكل تضحية ولكل خطر شديد . لقد كنت انكر هذا الرجل الذي اعرفه منذ أكثر من ثلاثين سنة عندما سمعت النيابة تأتي فتصفه بهذه الاوصاف . لا . لا - يا حضرات القضاة ويا قضاة الشعب ويا افضة الثورة - ليس هذا غنام ! ليس هذا غنام الذي كان يعرض صدره لرصاص المظاهرات الانجليزية ! وليس هو الذي تعرض للخطر يوم خرجت النساء لكي يحمي هذه المظاهرة النسائية ، وكان من جراء ذلك ان اعتقل وكان هذا أول اعتقال له . انه غنام الذي اعتقل واتهم في قضية السردار وما ادراكم ما عاناه هذا الرجل وما كان يتعرض له المتهمون في هذه القضية . وتخرج غنام في مدرسة الحقوق في سنة ١٩٢٤ . وقف وقته ووقف جهده للدفاع عن القضية الوطنية من ناحية معنى الدستور ، والمبادئ الدستورية السليمة الصحيحة التي تعملون لها حضراتكم . ومقالاته في هذا الشأن لا يحصرها العدد . وغنام كما ترون اذن لا يزال ناصع البياض منذ نشأته حتى اليوم . فلما أبرمت معاهدة ١٩٣٦ - ودعوني ابرج معكم الى اليوم لاني قد لاحظت ان زميلي ممثل الادعاء

يدون على ما أقول - واحسبني لا أخطيء الظن فهو يريد أن يقول ولكن قد تغير غنام . لا . لم يتغير غنام حتى هذه اللحظة . وسأتبع الأدوار دورا دورا ، ثم انتقل بعد ذلك الى موضوع القضية نفسها والى موضوع هذه الادعاءات التى تنظر فى هذه الجلسة العلنية ، وسنثبت لكم بالأدلة القاطعة ان هذا الرجل لا يزال منذ اليوم الأول كريما شريفا ، صفحته ناصعة البياض . بعد ذلك أقول لما أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى أبرمتها الأحزاب كلها وكان الوفد هو العامل الأول فيها ، لما قدمت هذه المعاهدة الى البرلمان نجد غنام يسبق البرلمان لينير له السبيل ، فيأبى الا أن يضع الحسنات فى ناحية ، ثم يضع السيئات فى الناحية الأخرى ، ويهاجم هذه المعاهدة التى يرتبط بها حزبه . يمكن يقال : ان غنام حابى ده علشان ده قريب النحاسى او عمل الشىء الفلانى للشخص الفلانى علشان انه قريب محمود شوقى ، وعلشان كده غنام جامل قرايب النحاس . لا . بل انه فى أخطر الأمور لم يجامل النحاس او اى انسان آخر . لان الامر مرتبط بناحية وطنية . وقد ألف كتابا عن المعاهدة المصرية الانجليزية . وفى هذا الكتاب الى الفه حول المعاهدة المصرية الانجليزية قال : « ان هذه المعاهدة الأبدية لا يمكن ان تكون متفقة مع استقلال البلاد » . بل واكثر من ذلك ، وهذا ما يشرح صدرى أن أقول لكم فقال : « ان البلاد يجب أن تتربص أول فرصة سانحة لكى تلغى هذه المعاهدة » . ومهد لهذا من الناحية الدولية بأن قال : « ان هذا ممكن عند تغير الظروف » . لقد قال غنام هذا والذى يشهد على ذلك هو زميله وزير الخارجية فى الوزارة التى ألغت المعاهدة . وانى أشهد أمام حضراتكم ان غنام كان أسبق الى طلب إلغاء هذه المعاهدة ، بل كان ينادى بهذا الراى فى اليوم الذى أبرمت فيه معاهدة

سنة ١٩٣٦ . ولكن ... لعله تغير بعد ذلك ، ولعله مد
يده بالباطل طالبا الثراء !! لا ... يا حضرات القضاة .
ان محمود سليمان غنام محام ...

الرئيس - وهل كان فيه كثيرون أمثال الاتهم ضد هذه المحالفة؟
الدكتور صلاح الدين - كان فيه معارضة . ولكن البسند كان
مجما على توقيع المعاهدة ...

الرئيس - بالرغم من انها مخالفة ابدية ؟
الدكتور صلاح الدين - لقد قال غنام : انه مع تغير الظروف
تقوم نلفى المعاهدة . ولقد استند المعارضون على فكرة
غنام وعلى كتاب غنام . وعلق فكرى اباطلة فى مجلة المصور
فقال : « ان محمود سليمان غنام رمى المعاهدة بسهام
من نار » .

الرئيس - الكلام ده كان بعد ابرام المعاهدة ، مش كده ؟
الدكتور صلاح الدين - ايوه .
الرئيس - والكتاب ده نشر امتى ؟
التهتم - نشر فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وقلت : ان هذه
خطوة فى سبيل الاستقلال .
الدكتور صلاح الدين - احنا مستعدين لان نقدم الكتاب ده كله
اذا اردتم .
الرئيس - مفيش مانع .

(وهنا سلم الدفاع الكتاب الى سيادة رئيس المحكمة)

الدكتور صلاح الدين - ان محمود سليمان غنام وصل الى
محترف للسياسة . وقد اعترفت النيابة معنا ان له
مهنة هى المحاماة ، ومهنة المحاماة هذه حينما تقبل على
الحامى لا تعادلها مهنة من حيث الثراء التى تتهمنا النيابة
باننا نسعى وراءه ، ولما صدر قانون « من اين لك هذا »
وقدمت الاقرارات ، تقدم محمود سليمان غنام باقرار
مفصل الى آخر مليم : والى آخر سهم ، وأشار فيه الى

كل جزئية من الجزئيات دى اشتريتها منين الخ ...
وأخيرا وصله خطاب من اللجنة المختصة بفحص
الاقترارات ، بتقول له فيه ان الاقرار حفظ في رئاسة
مجلس الوزراء بمعرفة اللجنة المختصة ، والذي يهمنى
حين اشير الى هذه النقطة ان غنام فى سنة ١٩٤٩
- واحنا جايين لكم اشهاد البنك - لم يكن وزيراً فى ذلك
الوقت ، ولم تكن الوزارة وفدية . اقول : ان غنام قد
ورد للبنك حوالى ١٥ ألف جنيه ، قليل منها مما ورثه
ونماه عن والده من الأرض التى ورثها ، واكثرها وهو
الثلاثة ارباع من دخله فى المحاماة . يعنى المحامى الى
يربح ١٢ ألف جنيه من المحاماة ما يخشش الوزارة
الا تحت واحد من فرضين : فرض منهما انه مكره .
واشهد ويشهد الله انه فى كل مرة دخل فيها غنام الوزارة
او تولى الوظائف العمومية كان غنام فيها مكرهاً - مكرهاً
بهذا المعنى . لان الوزارة بالنسبة لامثاله تضحية فى
تضحية فى تضحية . فى سنة ١٩٤٢ اول ما دخل
الوظائف . لما عين وكيل الوزارة الداخلية ، دخل وزارة
الداخلية والدموع فى عينيه . ويشاء الله أن واحداً من
خصوم غنام يكتب مقالا فى جريدة الاهرام فى ذلك الوقت
يصف فيه هذه الواقعة فيقول ... حينما دعى لى
يتولى متضامنا مع الحزب الذى ينتمى اليه منذ اللحظة
الاولى منصباً من المناصب الكبرى - وكاتب المقال ده
هو الاستاذ مصطفى أمين - يقول كاتب المقال بعد ان
قدم غنام ببضع كلمات : « لم اتعود ان احبى الوزراء
حينما يتعاون مناصبهم ، بل انى لا اجيد التهنة مثلاً
اجيد العزاء ، ولكنى مضطر ان اخرج على عادتى اليوم
من اجل رجل ضحى بمصلحته الشخصية فى سبيل
مصلحة الدولة . ولقد عرض الرئيس مصطفى
النحاس منصب وكيل وزارة الداخلية على محمود

سليمان غنام ثلاث مرات ، واعتذر غنام ثلاث مرات ، وفي المرة الرابعة قال النحاس : أن من حقه تجنب الكفافات» . وبهذا الشكل وعلى هذا النحو قبل غنام المنصب وهو يبكي ، وغير غنام قد يقبل مثل هذا المنصب ، قد يقبل أن يكون سكرتيرا علما أو مديرا عاما أو غير ذلك من المناصب ، ولكن غنام كان ناجحا في عمله . لقد كان نجما ساطعا في مجلس النواب . وكان نجما ساطعا في المحاماة . وكان رجلا في ادوار حياته منذ كان طالبا ، ومنذ كان عضوا في لجنة الطلبة سنة ١٩١٩ ، لقد كان رجلا في كل ادوار حياته . . ثم يقول كاتب المقال : « ولست اعرف هل انتهى غنام أو أعزبه . ولكنني اعد التعمين انتصارا للشباب ، وخسارة لمحمود سليمان غنام لأنه خسر بهذا التعمين خمسة امثال مرتبه الجسدي كوكيل لوزارة الداخلية » . المسألة لم تكن بين غنام وبين نفسه . ده غنام كان وصل في المحاماة الى مركز يعرفه كل واحد . . عرفه هذا الصحفي فقال : إنه خسر وضحي بخمسة امثال ما كان يكسبه في المحاماة بتعيينه وكيل للداخلية . الرئيس - ندخل باه في الادعاءات وكفاية سرد تاريخه من الابتدائية لغاية الآن .

الدكتور صلاح الدين - حاضر . سادخل في الادعاءات وسأكون عند حسن ظنكم في كل ما طلبتم . . الادعاء الاول الخاص باراضي مريوط :

الرئيس - تلخص القسم الاول من الادعاء الثاني . الدكتور صلاح الدين - ايوه . طابع كل هذه الادعاءات التي تضمنها الادعاء الثاني . او طابع كل هذه الاقسام التي تضمنها الادعاء الثاني . انها جميعا بدأت قبل عرضها على غنام بأزمان طويلة ، وهذا الادعاء لا يشد عن هذه القاعدة . وخصلة اخرى تجمع بين هذه الاقسام في الادعاء الثاني ، وهو ان غنام تصرف فيها التصرف الذي

يرفع الراس . فلو اردنا انصافا لما كان هذا الرجل يحاكم على هذه التهم ، ولكن كان يشنى عليه ويقدر ويكرم من أجل تصرفاته هذه .

خلاصة الادعاء الاول :

ان **جواب الله** الى نزل علينا في هذه القاعة من السماء . والى تشرفت في اول الجلسة الماضية بان قلت لكم عليه انه ليس شاهدي استدل من اقواله هو في هذه الجلسة ، ومن اقواله في محضر لجنة التطهير ومن ملفات القضية على قول يرفع رأس غنام . **جواب الله** هذا واضح يده على أطيان في مريوط من ١٤ سنة ، وهو تملئ في التحقيق يقول من عشر سنين . يعنى هو مفهوم دلوقتى انه واضح يده من ١٤ سنة . وثابت ثبوتا قاطعا في الملفات انه يقول : انه واضح يده من ١٠ سنين حتى سنة ١٩٥٠ .

الرئيس - يقصد من يوم ما وضع ايده لغاية ما راحت منه .
الدكتور صلاح الدين - في الملفات وقتها كان من عشر سنين .
الرئيس - اظن لسه واضح اليد لغاية النهاردة على الأرض ؟
الدكتور صلاح الدين - اظن .

الرئيس - هو كان يقصد من عشر سنين انه كان واضح اليد لغاية ما أخذت منه .

الدكتور صلاح الدين - هو يقصد انه كان واضح اليد من عشر سنين . من أجل هذا أقول واضح اليد له ؟ واضح اليد لكى يصل الى النهاية ، الى تملك الأرض دون أن يدفع فيها شيئا ، واقواله امامكم واقواله في الأوراق صريحة وناقطة بهذا ، **جواب الله** ده غلب مصلحة الاملاك الاميرية ، وفي كل يوم يضع يده على أرض جديدة حتى أن تفتيش مريوط ارسل عدة خطابات وشكاوى لمصلحة الاملاك يقول فيها : ان **جواب الله** وضع يده على أرض جديدة ،

وهو مستمر على هذا لانه قال : انا عاوز املك كام فدان
بوضع اليد . يعنى كان عاوز ٦٠٠ فدان .

الرئيس - كان عاوز من كده انه يتشبه بالجماعة الكبار . فهو
شافهم بيضعوا أيديهم على الأرض فعاوز يعمل زيهم .
الدكتور صلاح الدين - سأقول هذا فى كلامى وانا لا أقصد من
كلامى هذا مهاجمة جاب الله أبدا . انا عاوز أوريكم ان
تصرف هذا الرجل أدى الى وقف هذه الحالة . والذي
قضى عليها هو محمود غنام نفسه .

الرئيس - عاوزك تفسر لى غنام قضى عليها ازاى . انا اعرف انه
يقضى عليها للمصلحة العامة مش لآى مصلحة غيرها .
الدكتور صلاح الدين - طبعا للمصلحة العامة فقط . الوضع
القانونى ايه فيما يتعلق بوضع اليد . الوضع القانونى
لحسن الحظ المحكمه ادركت اهمية هذه النقطة فسالتنى .
ولكن السؤال كان محصورا او محدودا . قلت فيما
قلت : ان وضع اليد يمكن ان يؤدى الى التملك بمرور
خمس سنوات اذا كان هناك سند صحيح . او بمرور
خمس عشرة سنة اذا لم يكن هناك أى سند على الاطلاق .
ولكن هناك قواعد أخرى ، وهذه القواعد التى وضعتها
الحكومة يعنى وضعتها مصلحة الأملاك ، لكى تحت الناس
على استصلاح اراضى الحكومة البور . لان مصلحة
الأملاك لا تستطيع ان تستصلح هذه الملايين من الأفدنة ،
لان مصر عبارة عن رقعة زراعية محصورة على ضفتى
النيل . وبقية مساحتها صحراء . فلا يمكن لمصلحة
الأملاك استصلاح هذه الاراضى الا بتشجيع الاهالى على
التملك بطريقة وضع اليد . وهذا هو ما اعتمد عليه
جاب الله . ولكن هناك أكثر من هذا . هناك القانون المدنى ،
وهو صريح فى اعطاء سند التملك لجاب الله او لامثال
جاب الله ، سواء فى ذلك القانون المدنى القديم او القانون
المدنى الجديد .

ففى الفصل الرابع من القانون المدنى القديم الخاص بالتملك ووضع اليد ، تنص المادة ٥٦ فيه على «**الاموال التى ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضع يد عليها**» . والاموال هنا جاءت مطلقة ، معنى تنطبق على المنقول كما تنطبق على العقار . فالمال اما عقار واما منقول . والاموال التى ليس لها مالك تعتبر ملكا لأول واضع يد عليها .

والمادة ٥٧ تنص على «**الاراضى غير المزروعة المملوكة شرعا للميرى ٥٥**» وهذه العبارة عاوزه شوية تفسير دقيق ، أرجو ان أوفق فى شرحها للمحكمة. فغير المزروعة على أحد وجهين : وهى ان كل أرض غير مزروعة تبقى مملوكة شرعا للميرى ، ولكن هناك وجها آخر وهو اقرب الى الصواب . أرض غير المزروعة تكون ايضا مملوكة شرعا للميرى . ولكن الحكومة عندها الدليل على أنها تملك هذا الذى تنطبق عليه هذه المادة . فلا يجوز وضع اليد عليها الا باذن الحكومة ، ويكون اخذها بصفة ابداعية تطبيقا للقواعد . لان الروح التى كانت سائدة هى روح الابعاديات والاقطاعات «**وانما كل من زرع أرضا من أرض الحكومة يملكها بوضع اليد**» هذه هى الحاجة التى عرفها جاب الله ، والتى كان من أجلها رفض فى كل وقت رغم مساعي مصلحة الاملاك - كتابة عقد . حتى جاء غنام وأخرج جاب الله واضطره فى النهاية الى توقيع العقد . وهذا العقد هو الذى حمى أرض الحكومة . وانما «**كل من زرع أرضا من اراضى الحكومة او بنى عليها او غرس فيها غراسا يصير مالكا لتلك الأرض ملكا تاما**» لسه بقه فيه استدراك . ولكن هيهات أن ينطبق هذا الاستدراك على جاب الله . لأن جاب الله عارف القانون ، وحريص على أن يكون واضعا يته وبضعا متضللا لا يمكن أن يأتى على هذا الاستدراك . فتقول المادة «**ولكنه**»

يسقط حقه فيها بعدم استعماله لها مدة خمس سنوات،
وفي ظرف الخمس عشرة سنة التالية لوضع اليد عليها).
يعنى ايه ؟ يعنى واضع اليد اصبح مالكا على طول ، ولكن
اذا اهلل اى قطعة من هذه الأرض التى وضع يده عليها
اصبح مالكا بمقتضى وضع اليد . واذا اهللها - مش اذا
اهلها سنة أو سنتين أو اربع سنوات - لا خمس
سنوات مش متفرقة بل متوالية .

والقانون المدنى الجديد اوضحها بما لا يمكن أن يترك
مجالا للشك . لما يهلها خمس سنوات متوالية يعنى
ايه .؟ يعنى لما يهلها اربع سنوات وبعدين فى السنة
الخامسة يتشارك الموقف ويزرعها من جديد يبقى خلاص
تبدا خمس سنوات اخرى . كل خمس سنوات مش
مطلوب منه الا انه يروح فى السنة الرابعة أو النصف
الثانى من السنة الخامسة ويتعهدا من جديد ، وبهذا
يكون مشى تبع المادة ما بتنص بالضبط . ما فيش أكثر
من كده تسهيل بقه ؟ وعلى العموم اشكر المحكمة علشان
قالت لى اتكلم فى المبدأ . وانا دلوقت باتكلم فى المبدأ ،
كنت اقول : ان الادعاء بجنى على غنّام ، لانه يقول انه
اعطى لعزيزة الوكيل ٥٥ فدانا لحسابها وذلك تمهيدا لان
تملك ٦٠٠ فدان . كل هذا يدخل فى تقديركم ولا شك
انى كمحام اكون مخطئا لو لم اتعرض لهذه الناحية .
ولكن المحكمة قالت لى : تكلم فى المبدأ . وانا الان ساتكلم
فى المبدأ وساتكلم فى الصورة .

ان الملفات لا تخلو من الصورة . انا لا اريد ان اتهم
احدا اذا كان هناك اتهام معلق على رأس احد فهو وشائه
يدافع عن نفسه كما يشاء . ولكنى اذافع عن هذا الرجل
الشريف . وماوز اقول لكم لى لا تتصوروا انى باخرج
عن الموضوع ان غنّام عمل فى وزارة الاقتصاد فترة
بسيطة ومحكمة . فكان وزيرا لها بين يوليو سنة ١٩٥٠

١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ . وساقرا من مرافعة اخواني
ممثلى الادعاء انفسهما لكى اثبت براءة المتهم . ولكى
اثبت لهما انها يتكلمان عن عهد آخر . وعن امر آخر
لا شأن لهذا الرجل به . هذه هى كل القضية تلخصها
فى كلمتين مؤقتا ، وبعد ذلك نقيم الدليل ، لكى لا تأخذوا
كلامى قضية مسلحة .

أولا : أقدم المرسوم الخاص بتعديل الوزارة فى
١١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ الذى اسند الوزارة الى غير
غنام ...

الرئيس - من يوليو الى نوفمبر يعنى اربعة اشهر . واظن دى
مدة كفاية قوى لواحد عاوذ يتصرف اى تصرف .
الدكتور صلاح الدين - نحن الآن نحاسب على ما جرى بعد
ذلك . يعنى نحاسب على تصرفات غيرنا . أنا اولاحاقول
كلامى مستندا الى كلام النيابة . فعلا حصلت تصرفات
وهذه التصرفات التى تسندها النيابة الى غنام ، هى
التصرفات التى حصلت فى نوفمبر ، او بعد نوفمبر
سنة ١٩٥٠ .

البكباشى ابراهيم سامى - على العموم احنا حنعلق بعدين .
الدكتور صلاح الدين - ترجع للقانون المدنى الجديد . القانون
المدنى الجديد عدل بعض مواد فى القانون المدنى القديم .
الرئيس - التعديل ده حصل بتاريخ كام ؟

الدكتور صلاح الدين - التعديل حصل بتاريخ ١٥ اكتوبر
سنة ١٩٤٩ وهذا هو التاريخ الذى نفذ فيه القانون المدنى
الجديد . ولغاية ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ كان جاب الله
يعامل تحت احكام القانون المدنى القديم . والقانون
الجديد لا يختلف عن القديم الا فى انه اصلح بعض
العبارات التى فيها لبس او غموض .

المادة ٨٧٤ فيها ثلاث فقرات : الاولى الاراضى غير

المزروعة التي لا مالك لها يكون ملكا للدولة . نحن قلنا :
هناك الاموال ولكن هنا قال : الأراضي غير المزروعة التي
لا مالك لها ، اخرج الأرض غير المزروعة مما ينطبق عليها
نص الاموال ، واعتبر أن كل أرض غير مزروعة تعتبر
ملكاً للدولة .

الرئيس - فيه برضه في الاول الأرض غير المزروعة للميرى .
الدكتور صلاح الدين - تشرفت بأن أفسر نصا للمحكمة فيه
خلاف في تفسيره . والنص الآخر يقول « الأرض غير
المزروعة المملوكة شرعا للميرى » يعنى بمجرد أن اشترط
شرطان .

الرئيس - فسرتة بأن فيه ما يثبت للحكومة انها مالكة فعلا .
بخرائط أو خلافها ، دى تبقى أميرى . والثانية انه لما
يثبت انها ملك للحكومة تعتبر ملكا أميريا برضه .

الدكتور صلاح الدين - تعتبر ملكا أميريا ولكن مباحة للناس .
هنا حسم الامر أولا « الأرض غير المزروعة التي لا مالك
لها تكون ملكا للدولة » ثانيا (لا يجوز تملكها الا بترخيص
من الدولة) ثالثا : « الا اذا زرع رسميا أرضا غير
مزروعة أو غرسها أو بنى عليها تملكها في الحال » وضع
اليد أو بنى أو غرس أو زرع أو تملك في الحال .
هناك ما كانش ييقول في الحال وهنا يقول تملك في الحال .
ولكن يفقد ملكيتها في حالة عدم استعمالها مدة خمس
سنوات متوالية خلال الخمس عشرة سنة التالية
للتملك . خمس سنوات متوالية . يعنى لو أهمل سنة
أو سنتين أو ثلاث سنوات أو أربع سنوات وبعد كده
زرع ولو شجرتين يبقى خلاص .

الرئيس - الفقرة الأولى قبل الأخيرة هي التي يصحح بها
متملكا للأرض ما دام يزرع فيها . جاب الله كان يزرع
الأرض في القطع ٨٠٥٤٤٣٠٢٤١ مكرر ويصد كده

اختطفوها منه . فيبقى طبقا للقانون أصبح مالكا لها
ونزعتها منه يبقى مخالفة للقانون .

الدكتور صلاح الدين - لا .

الرئيس - ازاي قدرتم تتحرروا ؟

الدكتور صلاح الدين - انا باتكلم دلوقت عما يخص غنام فقط .

الرئيس - والحكومة . مش فيه خطأ من ناحيتها ؟

الدكتور صلاح الدين - انا لا اجيب عن هذا ، لاني حريص
فى الدفاع عن غنام فى هذا الاتهام . . . ماقدرش أقول

. . . انا كمحام لا تسمح ذمتى مطلقا ان اجيب على

مسائل غير منظورة امامكم وغير مسئول عنها .

الرئيس - انت كمحام . . راجل عنده قطعة ارض وزرعها

طبقا للقانون . . جت الحكومة ونزعت منه الارض

وعرضتها فى مزاد ، مش تبقى مخالفة للقانون ؟

الدكتور صلاح الدين - لا .

الرئيس - ازاي وابقى مالك للأرض ؟

الدكتور صلاح الدين - ده جاب الله بفضل محمود غنام أخرج

غنام ووضع حدا لمطامع جاب الله ، فوقع على عقد

الايجار ، وأصبح معترفا بأن الأرض مملوكة للحكومة .

الرئيس - هل صدر تعديل فى القانون بانه من الممكن زرع هذه

الأرض التى أصبحت ملكا للأفراد بعد ما قاموا بزراعتها ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه فيه تعديل . صدر قرار من

مجلس الوزراء بهذا . وكما قلت لحضراتكم ان جاب الله

بفضل غنام أخرج غنام ووضع حدا لمطامع جاب الله

لأن جاب الله بعد ما كان يتخلص من توقيع عقد الايجار

وقمه ، وبعد ما وقع أصبح معترفا ان هذه القطع مملوكة

للحكومة .

الرئيس - الفتوى دى من الذى عملها هو تعديل فى القانون ؟

الدكتور صلاح الدين - مش تعديل في القانون . وانما تعديل
الواقع فيما يتعلق بأنه اضطر أنه يستأجر في النهاية
بعد أن تهرب من الإيجار عشر سنوات .

الرئيس - أنا كنت أعرف أن القانون يعطيني هذا الحق بأنني
أملك الأرض ما دمت زارعا لها .

الدكتور صلاح الدين - هو إلى خلاه يمضي أياه ؟ إلى خلاه
يمضي أن الحكومة رفعت دعوى ..

الرئيس - مستند إلى أياه في رفع الدعوى إذا كان القانون
يعطى له هذا الحق ؟

الدكتور صلاح الدين - مستند إلى سوء نيته .

الرئيس - هو القصد من القانون مش تشجيع الناس أنهم
يزرعوا ، ويستصلحوا الأراضي البور ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه .

الرئيس - فالرجل راح لقي حنة أرض وزرعها وبقت ملكا له .
أيه إلى خلى الحكومة بعد كده تنكرت لهذا الإتجاه ،
وهذه الروح الموجودة في القانون ؟

الدكتور صلاح الدين - تنكرت للمصلحة العامة فيما يتعلق
بعدم الممارسة والبيع .

الرئيس - أنا عندي قانون . وأعرف أن روح القانون عملت
علشان زراعة الأرض البور . والرجل راح نفذ هذا
القانون .

الدكتور صلاح الدين - أسقط حقه .

الرئيس - يعني استغلوا جهل الرجل .

الدكتور صلاح الدين - فرق بين أمرين . أمر يبقى بموافقة
الحكومة ، وأمر آخر يتعلق بأن الحكومة تدلك على ما ترمى
إليه ، وأنا حاقول لسه كل إلى سيادتك عاوزه .

الرئيس - أنا راجل بقيت مالك لهذه الأرض إلى زرعتهها طبقا
للنانون أياه إلى يدفعني أتى أروح أاجر ؟

الدكتور صلاح الدين - الحالة الاولى فيه نزاع على كل حال
بينه وبين الحكومة . . .

الرئيس - النزاع ابتدا امتى ؟

الدكتور صلاح الدين - من اول ما وضع ايده .

الرئيس - بالرغم من وجود هذا القانون ؟

الدكتور صلاح الدين - حصلت مناوشة بينه وبين الحكومة .

وتحقيقات النيابة الى حتجيلكم دلوقت تدل على هذه

المناوشة . هو مركزه كويس من الناحية القانونية ،

ولكن لما يدخل في نزاع مع الحكومة جائز جدا ان الحكومة

تثبت انه ما كانش واضح يده فعلا على بعض هذه

القطع . هو طريقته انه يزرع في حثت متفرقة . فزرع

ال ٦٠ فدانا . وجائز جدا ان علشان القطع مساحتها

كبيرة بالشكل ده تكون موضع نزاع جدى بينه وبين

الحكومة .

الرئيس - هذا على الارض غير المزروعة ، ولكن هنا ينص على

انه يصبح مالكا للأرض فورا بعد زراعتها . يعنى حتى

لما يعطوا له خمس سنين يستمر في زراعتها او استغلالها .

فالراجل كان بقى له مدة .

الدكتور صلاح الدين - الوقائع بتاعت وضع اليد قد تكون موضع

أخذ ورد ، وموضع نزاع بينه وبين الحكومة .

الرئيس - هذه أقواله لما راح لمفتش الأملاك الأميرية قال : أنا

عاوز القطع ٨٠٥٤٣٠٢٤١ مكرر ، وكان مفتش مربوط

موجودا معه ومعترفا بأن هذه المنطقة الراجل ده يزرعها .

فعلا . ازاي ما دام القانون اعطاه هذا الحق عاوزين

تخرجوه منها ؟

الدكتور صلاح الدين - انتم تسألونى سؤالاً اضع نفسى فيه .

موضع جاب الله . ليه قبل انه يخرج ؟

الرئيس - أنا راجل مالك الأرض دى اضطريت اتى أوجرها .

يعنى لازم فيه ناس لهم سلطان ، عاوزين ياخذوا الارض
دى زى ما ورد فى اقوال جاب الله . يعنى هى لفة .
الدكتور صلاح الدين - انا باتكلم عن غنام وباسر موقف
العمدة .

الرئيس - يعنى لو ما كانش مضى فقد الايجار كان محدش
قدر يخرج منه من الأرض ؟

الدكتور صلاح الدين - ايوه ...

الرئيس - يعنى هو مغفل علشان مضى العقد ؟

الدكتور صلاح الدين - ايوه . المسألة لما تبقى جد الحكومة
تجب تدافع عن حقها .

الرئيس - هو مش فيه قانون ؟

الدكتور صلاح الدين - ايوه .

الرئيس - طبقا للقانون تبقى من حقه هو مش من حق الحكومة .

الدكتور صلاح الدين - القانون حاجة وتطبيق ...

الرئيس - يعنى القانون جبر على ورق ؟

الدكتور صلاح الدين - القانون حاجة وتطبيق القانون حاجة

ثانية ، ففيما يتعلق بالنزاع اللي بين جاب الله والحكومة

القانون صريح . ولكن فيما يتعلق بتطبيقه على الواقع

حيثبقى فيه نزاع ، وحتيجي مصلحة الاملاك وتقول له :

لا . انت لا تضع يديك على النحتة دى ولا النحتة دى ...

الرئيس - هو فعلا وضع يده عليها وزرعها باعتراف الناس

الرسميين .

الدكتور صلاح الدين - اعتراف الناس الرسميين انه باستمرار

بيعتدى على املاك الحكومة .

الرئيس - يعنى هم اعتبروا تصرفه هذا اعتداء .. هو فيه

قانون ينص على انه اعتدى .. يبقى اعتداء ازاي ده ؟

المتهم - ارجو من هيئة المحكمة أن تسمح لى بكلمة .

الدكتور صلاح الدين - المتهم يرجو من هيئة المحكمة أن تسمح له بأن يبين وجهة نظره .

الرئيس - اتفضل .

المتهم - عاوز أقول لسيادتكم : ان اللى جارى عليه العمل فى مصلحة الاملاك وفى القانون المدنى القديم أو فى الجديد، انهم يسجلوا فى دفاترهم . يعنى مثلاً سكة صحراء اسكندرية يقولوا شرفى السكة داخل فى الزمام ويبقى القرب خارج الزمام . وقد نظم مجلس الوزراء التأجير بالممارسة ووضع اليد بقرارات منه عديدة . وأنا لاحظت لما جيت ان كل واحد عاوز ارض يرخص له ، وده كان من سنة ١٩٤٢ حتى سنة ١٩٥٠ فقلت : ان دى فوضى . وقلت : لازم نعمل لجنة علشان تنظيم المسألة دى . وفعلًا كان فيه لجنة فيها الأستاذ وصفي أباطة مستشار الدولة علشان التنظيم الداخلى لمصلحة الاملاك . يعنى **قرارات مجلس الوزراء من سنة ١٩٤٢ عبارة عن فوضى .** فانا قلت : لازم نضع حدا لهذه الفوضى بعمل مشروع قانون . **والأستاذ وصفي أباطة** عمل المشروع ، وكان المشروع فى طريقه . يعنى اللى يحكم اراضى مربوط قرارات مجلس الوزراء ، وتجدون ان أحكام مجلس الدولة كلها مستندة الى هذه القرارات .

والكلام الى قاله **الأستاذ صلاح الدين** ينصب على الصحارى . وأنا هايز أقول : ان اللى يحكم هذا الموضوع قرارات مجلس الوزراء مش القانون المدنى على اطلاقه . والقانون المدنى طويل قوى . والذى اذكره ان القانون المدنى الجديد ذكر الأرض اللى هى خارج الزمام ، وعلشان ترتاحوا استدعوا مدير مصلحة الاملاك واسألوه .

الرئيس - يعنى فيه ناس راحوا للراجل ده وضفطوا عليه أو اقنعوه ؟

الدكتور صلاح الدين - أنا استأذنت المحكمة في أن تعطى له الكلمة ، لكي لا يظن أنني قصرت في حقه .

الرئيس - ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة

الثلاثين) .

(أعيدت الجلسة الساعة ١١:٥٥) .

الدكتور صلاح الدين - لكي نبدأ من حيث انتهينا ، لا أراى مختلفا مع سيادة الرئيس في أن القانون المدني هو القانون العام الذي يطبق رغم كل شيء كما قال سيادة الرئيس . غير أن هناك قرارات من وزارة المالية أو بناء على قرارات من مجلس الوزراء علشان يرسموا خط سير لمصلحة الأملاك . وقد يتعارض خط السير هذا مع نص من نصوص القانون . وكثيرا ما يقاضى الأشخاص الحكومة أمام المحاكم . هناك قضايا مرفوعة أمام مجلس الدولة في هذا الموضوع بالذات . والمسائل القانونية دائما تختل الجدل من ناحية تفسير القانون . وكثيرا ما يكون هناك جدل جدى من ناحية الوقائع . وهذه هي التي تهمنى . أنا فاهم سؤال سيادة الرئيس وأنا بادافع عن غنام . فإذا كانت هناك تصرفات أخرى يبقى أصحابها يدافعوا عن أنفسهم . نحن نتكلم في الصورية . النيابة تقول : أن تصرفات غنام كانت صورية . ومهمتى هنا أن أبين لحضراتكم أن لغاية ما تصرف غنام لا يمكن أن يكون هناك شبهة الصورية . جاب الله وضع يده بالتدريج على حسب دعواه هو على ٦٠٠ فدان . وهذه دعوى مبالغ فيها يعنى مهما تصورنا لا نتصور أنه وضع يده وضعا جديا على ٦٠٠ فدان ، وتقدر الحكومة تنازع من هذه الناحية . لذلك هو بيسايس الحكومة ، وأنا شخصيا مقتنع - وقد تلوث الأوراق - أن اللى عاوزه

جواب الله انه يفوت أكثر وقت ممكن ، علشان في النهاية
يتملك الأرض بوضع اليد ، وبعدين لما الأمر يدخل في
سين وجيم قال بصراحة : أنا عاوز اتملك بوضع اليد .
وقال هنا حكاية التفاتيش والناس الي تملكوا ١٥ ألف
فدان . والذي قاله هنا قاله في لجان أخرى ، وهذا
الكلام ما يمكنش يقوله الراجل لمصلحة الأملاك ، انما له
سياسة ثانية معاها ، وهو انه يسياسها حتى يمكنه
تملك الأرض بعد ١٥ سنة بوضع اليد ، ويبقى خلاص
ما فيش حاجة يمكن أن تكون موضع اعتراض على ملكيته .
وده يفسر أن هناك تيارات مختلفة قد تبدو أمام
حضراتكم . **جواب الله** هذا عرضت عليه القطع ٤٣٤٢٤١
قبل ما يكون لغنام أى صلة بوزارة الاقتصاد الوطنى
وهذا ثابت في الأوراق ثبوتاً قاطعاً . وحضراتكم شفتم
من الأسئلة التى وجهتها للشاهد - وأحب أن أعتذر لكم
لو كنت طولت فيها شسوية - ولكن ثابت وقاطع من
الأوراق ، ويمكن استخلاص الوقائع اللى ما بيرضائش
يقولها لأول وهلة . وأنا عارف انها موجودة فى الأوراق،
واقطعة فى هذه الدعوى ، ومؤيدة للبراءة الكاملة ، بل
وتدمو الى التقدير والثناء على غنام . وذلك انه عرض
عليه بالفعل القطع ٤٣٤٢٤١ . ولكن ؟ ما رضى شيعترف
بيها أمامكم ، والأوراق صريحة فى أن هذا عرض عليه فى
عهد كرامة ، وانه عرض عليه نمرة ٤ أيضاً ، فى محضر
لجنة التطهير ص ٧٨ أقوال **جواب الله** اللى ما رضى شيعترف
يقولها هنا قالها هناك (عرض على كبار الموظفين بالمصلحة
تأجير ال ٣٠٠ فدان وهى القطع ٣٤٢٤١) وهذا اعتراف
منه بأنه مش بس عرض عليه ٣٤٢٤١ اللى تبلغ ١٢٠
فداناً ولكن ٤٣٤٢٤١ اللى تبلغ ١٧٦ فداناً قال : إنهم
عرضوا عليه ٣٠٠ فدان فرفض لأنه يريد التملك ، اما
بوضع اليد أو عن طريق بيعها له بالممارسة . هذا كلام

جواب الله . وهذا هو ما أرمى اليه ، وهذا هو تصرف مصلحة الأملاك قبل أن تكون لغنام أى صلة بهـلـه المصلحة . مش بس أقوال **جواب الله** بل يتضح من أقوال **حسن الخولى مدير الإصلاح بالمصلحة** قال : فرفعنا شكواه وتظلمه ثانية . ولما ترجعوا سيادتكم للأوراق ترون أنها سياسة مرسومة . وهو يطالب مصلحة الأملاك وله الحق . فانا لا انحامل على الرجل . بل على العكس فى هذه القضية . بل سترون من كلامى فى الادعاء الثانى أو الشق الثانى من الادعاء الثانى أن **القاضى بدوى** له الحق فى أن يتمسك بوضع اليد تمسكا فى النهاية يؤدى الى الملكية ، لأن هذا هو نص القانون ، وحكمة التشريع ظاهرة . فالقانون قال : أن الذى يصلح الأرض يمتلكها . وانا لا أطمئن عليه ، بل أبرر موقفه ، ولكن من الناحية الثانية لما المسألة يبقى فيها نزاع من ناحية الوقائع . هذه يستحيل أن تفصل فيها . ونحن موجودون هنا مهما كان كلام **جواب الله** . هو يقول انه زرع ال ٦٠٠ فدان وانا أقول ما يمكنش ، وده يفتح الباب لحسن تصرف الادارة المختصة ، ومش تصرف الوزير المختص . أقوال **حسن الخولى** هو يقول فرفعت شكواه وتظلمه ثانية ، فردت المصلحة بأن هذا الرجل ما دام يتظلم فلا مانع من اعطائه القطع ٣،٢٠١ التى كان يزرع فيها ومسطحها ١٢٠ فدانا . وعرضت على العمدة اجابة المصلحة فرفض ، وأصر على طلب ال ٦٠٠ فدان وقال : اذا لم توافقوا على اعطائى ال ٢٥٠ فدان ...

الرئيس - عاوز يبقى غنى ؟

الدكتور صلاح الدين - ايوه . ولذلك قال على الأقل : اعطونى القطعة نمرة ٤ ، ومساحتها ٥٥ ، وهو قال ٦٠ علاوة على ١٢٠ فدانا فقلت له : روح قابل المدير ، فذهب العمدة الى مصر وقابل كرامة بك ، وكرامة بك طلع قبل

غنام على المعاش . وعن غنام ما قابله ولا حظ وشه في وشه . ودى إجراءات عادية تصرفت فيها المصلحة من بدرى ، وكل تصرفها مطرد على حسب ما يجرى عليه العمل في مصلحة الاملاك . فجه غنام لقي الشفلة منتهية نهاية تامة . بعد ذلك أرسل مدير مصلحة الاملاك أحد المهندسين للتحقيق في اعطاء العمدة نمرة ٤ ، لانه ربما يتعارض مع عملية الاصلاح اللى بتقوم بيها المصلحة ، ودى مسألة تهمنى . يعنى شوفوا حضراتكم فيه عملية اصلاح بتقوم بها المصلحة . والعمدة مكوش على الارض عاوز يضع يده على الارض كلها ، وده يمكن يتعارض مع عملية الاصلاح ، ويهم المصلحة انها لم تسلم على الاقل فى حاجة هو واضح يده عليها حقيقة . ويستطرد حسن الخولى في شهادته فيقول : وعقب ذلك جور خطابه المصلحة بما يفيد التأجير للقطع ٤٣٤٢٤١ ، للعمدة ومساحة هذه القطع ١٨٠ فداناً . مقب هذا ، يعنى على طول ، اى فى عهد كرامة اللى عمر غنام ما شافه اى فى سنة ١٩٤٩ - قبل غنام ، وقبل الوزارة اللى ينتمى اليها غنام . هذا فيما يتعلق بان المسألة كانت منتهية بالشكل اللى تصرف فيه غنام . فيبقى ايه اللى دخل خليل الجزار وعزيزة الوكيل ؟ دول جم بعدين . وانا متمشى مع المحكمة فيما يتعلق بالاسئلة التى وجهت الى وانا اترافع من غنام على اساس نظرية « ولا تزر وازرة وزر اخرى » . وأحصر كلامى فى هذه الحدود . ايه الاجراءات بتاعت مصلحة الاملاك ضد جاب الله وهل هى اجراءات صورية ؟ يقولوا لنا صورية . أيوه صورية ، وأصل عمل لجنة الايجارات صورى . جاب الله عمدة ، ودايما الحكومة يبقى لها نفوذ على العمدة ، فكلموه بالحسنى . والحسنى مانفتش مع جاب الله . والحكومة متمسكة بخطتها الى النهاية فاشتكوا الى الجهات الادارية مرة واثنين وثلاثا ،

وعملت تحقيقات من الجهات الادارية مرة واثنين وثلاثة وهذه التحقيقات في عهد سليمان غنام تبقى صورية ايه
بقي ؟ تحقيقات من الجهات الادارية بناء على شكوى من
الحكومة ، وترفع هذه التحقيقات الى النيابة العمومية ،
وتتصرف النيابة فيها بالحفظ تأييدا لوجهة نظر جاب الله
ازاي صورية ؟ حا أقول لكم بس تواريخ التحقيقات .
الرئيس - الشكاوى لما كانت بتروح من مصلحة الاملاك كانت
بتعرض على الوزير ؟

الدكتور صلاح الدين - لا أبدا .

الرئيس - مصلحة الاملاك ما كانتش قادرة تفسر حق الرجل
ده ، علشان تحلها بدل ما تشكى للجهات الادارية ؟
الدكتور صلاح الدين - مصلحة الاملاك من ناحيتها تعتبر ان
هذا الرجل معتد على حقوقها .

الرئيس - أنا كمواطن لما ابض كل يوم والثاني الاقى النيابة جاية
تحقق معايا ، طبعا ما فيش شك ان ده ضغط ففسر
مباشر ، يعنى عاوزين يطفشوني .
الدكتور صلاح الدين - هو بينازعها .

الرئيس - مصلحة الاملاك يجب تبص في الشكوى هل له حق
أو لا .

الدكتور صلاح الدين - ده ماعرض على الوزير . انما الذي أقوله
ان المسألة ما هياش صورية ، وانما دي مسألة جدية .

الرئيس - النيابة حفظت هذه الشكاوى ؟

الدكتور صلاح الدين - دي ماعرضتش على الوزير ، وهذا
الموقف قديم من أول جاب الله ما وضع يده على الأرض .

الرئيس - أفهم انها كانت ترفع قضية عليه .

الدكتور صلاح الدين - رفعت في النهاية .

الرئيس - انما النيابة حفظت التحقيقات .

الدكتور صلاح الدين - حفظت ، ومن مصلحة غنام انها حفظت ،
فقد كان هذا الحفظ في ١٦/٤/١٩٥٠ اي قبل غنام .

الرئيس - معنى في عهد الوزارة الوفدية ؟
الدكتور صلاح الدين - ماليش دعوى أنا الى يعنى انها مش
في عهد غنام .

الرئيس - آخر شكوى والا اول شكوى ؟
الدكتور صلاح الدين - علشان أريح الرئيس احنا لسه جايين
للتواريح بتاعت عزيزة الوكيل و خليل الجزار ولسه
ما بدأش أى ذكر عنهما .

الرئيس - معنى ما كانوا لسه دخلوا في الموضوع ؟
الدكتور صلاح الدين - زى ما قلت عندما قدمت للكلام في هذا
الشان ان مهمتى هي اثبات عدم صورية الاجراءات التي
انتهت بتأشيرة سليمان غنام ، أما بعد ذلك فلا شأن لنا .

الرئيس - مش جاب الله مضى مقد الايجار في نوفمبر سنة ١٩٥٠ ؟
الدكتور صلاح الدين - لا في يناير سنة ١٩٥٠ .

البكباشي ابراهيم سامي - هو مضاها في نوفمبر سنة ١٩٥٠ .
الدكتور صلاح الدين - هو يقول كده . وبتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠
محضر نمرة ١٦ احوال ادى التحقيق الاول والتحقيق
الثاني ، لانه في هذه الاثناء وضع يده على حقة جديدة
ثانية .

الرئيس - الشكوى مقدمة من مين ؟
الدكتور صلاح الدين - من مصلحة الاملاك .

الرئيس - معنى مش من افراد .
الدكتور صلاح الدين - ايوه ومقدمة ضد جاب الله ، لان
المصلحة لها مصلحة متعارضة مع وضع اليد . وهذا
يؤدي الى نزاع ، والواقع انه مهما تكن نصوص القانون ،
فان الوقائع قد تؤدي الى نزاع . والتحقيق الاول كان
بتاريخ ١٦/٤/١٩٥٠ والثاني في ١٩/٤/١٩٥٠ والثالث في
٢٤/٤/١٩٥٠ ، والمسألة تدور حول تحقيق وضع اليد
وبعدين النيابة تتصرف في الموضوع . وتصرفت النيابة

في الموضوع بالحفظ اداريا ليه ؟ لان القانون صريح خصوصا من ناحية الشكوى الجنائية . يرفع دعوى مدنية زى ما هو عاوز . ولقد ثبت في هذه التحقيقات بالنسبة للأرض ان جاب الله وشركاءه عارفون حقوقهم كويس ، فهم يقولون مش احنا اللي نعتدى على مصلحة الأملاك ، انما مصلحة الأملاك هي اللي بتعتدى علينا . وكل هذا قبل غنم ماييجى . عند التحقيق واحد منهم اسمه حسن غلاب يقول : أنا هنا بقوة القانون وما أخرجش من هنا الا بقوة القانون . ناس شطار فاهمين حقوقهم كويس . واذكر هنا كلمة «ويسبير» عندما قال : «نحن هنا بقوة الشعب وإن نخرج إلا بأمر الشعب » . ناس شطار يعرفوا يسوسوا أمورهم علشان يملكوا الأرض . كلام صريح يبين لكم ان الحالة جدية مش صورية ولجنة التطهير في مقدمة تقريرها قدمت للموضوع تقدما صريحا يكاد يكون صورة طبق الأصل من هذا الذى تشرفت بمرضه على حضراتكم . ولجنة التطهير المفروض أنها تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله . فقد قالت : لقد وجهت المصلحة عند بدء اصلاح هذه المنطقة بادعاءات بوضع يد الغير تمهيدا لتملكهم حسب نصوص القانون المدنى . ووفقا لقرارات مجلس الوزراء الخاصة بإباحة التملك بمضى المدة أو قرارات مجلس الوزراء التى أشار إليها غنم ، التى قلت لحضراتكم : أنها لا تؤثر فى حكم القانون ، لأن هذا تنظيم داخلى فى مصلحة الأملاك ، والقانون المدنى على كل حال هو الذى يجب أن تسود أحكامه . فالمسألة تبقى موضع نزاع وتروح مجلس الدولة ، وله قرارات تنظم وتفسر وضع اليد والزراعة الخفية وما الى ذلك . معجده جاب الله رجل له عزبة كبيرة ، وهى التى قال عنها لحضراتكم : أنه باعها علشان ينفق منها على الإصلاح . وهو راجل له نفوذ،

ويؤازره العرب الضاربون في هذه المنطقة . ولكي تعرفوا مقدار ما هناك من خلط - علشان تعرفوا ان ما فيشن حاجة اسمها صورية - لجنة التطهير تقول وصفا للموقف « **ولقد قامت المصلحة باخطار النيابة ومخابرة وزارة الداخلية وإدارة قضايا الحكومة لمنع هذا التعرض** » . ووجهة نظر المصلحة ٥٥٠ وبعد هذا تقرر لجنة التطهير وتصف كيف بدى الاعتداء أو كيف بدى وضع اليد ، بلاش نسميه اعتداء وبلاش مانحكمش بين الزاجل وبين المصلحة علشان نكون صادقين . كيف تطور وضع اليد وكيف أصبح سافرا في سنة ١٩٤٩ ٥٥ فين الصورية اذن ٥٥ ثم محاولة رجال المصلحة تلافى الأمر لتجنيب المعتدين في مساحة ٨٣ فداناً ٥٥ وهذه تفسر حاجة قتلها لكم ، وهى أن **جاء الله** ما زرعش الارض كلها ، وانما وضع رؤوس كبارى . حاطط كوبرى فى كل حته ، والكوبرى ده مكتفى به فى المنطقة ، علشان يطلع عين المصلحة ولا هى قادرة تطلعه .

الرئيس - يعنى واضح أسفين ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه ده أحسن تعبير . واضح أسافين فى كل حته . فقامت المصلحة فكرت فى تجنيب ٨٣ فداناً ، وهذا يفسر ماحاوله رجال المصلحة فى موقفهم . كانوا يطمعون فى مساحة أكبر وتطور الادعاء بوضع اليد ٥٥ الاول ما كانش سافر وفى سنة ١٩٤٩ أصبح سافراً . الاول ماكانش تطور الى هذا الحد وانما تطور أخيراً الى التمسك بوضع يدهم على ٦٠٠ فدان ، فرقعت المصلحة دعوى طرد على **جاء الله** ، وفى الوقت ده ما كانش غنাম له أى علاقة بوزارة الاقتصاد . ولكن من ناحية أخرى مصلحة الأملاك فى هذه الظروف لها مشاريع استصلاح تقوم يعنى لما تدافعش عن نفسها ؟

دافعت عن نفسها بالطريقة الى قتلها لحضراتكم ، ولكن
الخلاصة النهائية هي أنها عرضت عليه في عهد كرامة
سنة ١٩٤٩ أنها تؤجر له القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

انما المذكرة التي رفعت لغنام لما غنام جه في المدة
القصيرة دى فى وزارة الاقتصاد الوطنى وتاريخها
٢٣/١٠/١٩٥٠ والتواريخ دى تهمنى قوى تاشيرة غنام
تاريخها ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ يعنى الموضوع ده الى
تصرف فيه غنام وهو وزير اقتصاد ، لا يمكن أن يكون
قد تصرف فيه غنام الا بين هذين التاريخين ، وبعد
هذين التاريخين المذكرة دى عرضت للنزاع ، وكانت
موجودة فى الدوسيه ، ومرفوعة من مفتش مربوط الى
الوزير يشرح له فيها محل النزاع الى قتلته لحضراتكم .
الدوسيه ده كان رقم ٣٣ وغنام أدى تاشيرة . ويتضح
من هذه المذكرة أنه قال فيها : أنه لا مانع من تأجير
القطع رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالمنطقة التالية الشرقية
الى محمد افندى جاب الله وشركاه . النيابة تخالفنا فى
هذه وتقول أنتم خالفتم القانون .

الرئيس - وعزيزة وقتها كانت ظهرت كشريكة ؟

الدكتور صلاح الدين - لسه . وطول عمر الراجل ده لسه
شركاء من يوم ما وضع أيده ، واستجد عليه كمان
شركاء بعد كده . والشركاء دول ما يهمنواش اننا
نحدد لهم لحضراتكم من ناحيتنا ليه . لأن عزيزة الوكيل
ما كانش لها أى اسم فى الدوسيه ، ولا أى ذكر فى
مصلحة الأملاك ، ولا أى تدخل فى الموضوع قبل تاريخ
١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠

الرئيس - هل دخلت شريكة من سنة ١٩٤٦ ؟

الدكتور صلاح الدين - ده فى العقد الصورى الى عملوه
بعدين . وأرجو التفريق والا تزر وزارة وزر أخرى .
بقول أن دول عملوه بينهم وبين بعض فى العقد الصورى

الى حرر . أنا الى يهمنى مين هم الشركاء بتسوع
جواب الله فى عرف مصلحة الاملاك ؟ ملفات مصلحة
الاملاك فى عرف الواقع والحقيقة - لغاية غنم ما طلع
من وزارة الاقتصاد أو نفذ منها بجلده - ده نمرة
واحد . نمرة اثنين أن النيابة بتقول لنا أن تصرف غنم
هذا التصرف السليم ده مخالف للقانون . ليه . ١٠٠ ؟
لان القانون بيقول : مايتأجرش بالممارسة الا عشرين
فدانا وانت أديته القطع ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ الى مساحتها
١٧٦ فدانا ، ده كلام كويس لو كان **جواب** الله لوحده
لكن دا هو وشركاؤه ، داحنا لو أخذنا بأقوال **جواب** الله
هو قال ان شركاءه ١٠ .

الرئيس - هو قال ١٠ ويقدر يحط خمسين غيرهم .
الدكتور صلاح الدين - لا أبدا أنا عشرة تكفينى ، لأن ال ١٧٦
فدان على عشرة يطلع كل واحد منهم بسبعة عشر
فدانا .

الرئيس - ومصلحة الاملاك كانت تصرف من هم شركاؤه
بالاسم ، والا كانت كده عايمة ؟

الدكتور صلاح الدين - كانت معروفة .

الرئيس - معروفة صوري والا رسمى ؟

الدكتور صلاح الدين - لا - معروفة رسمى .

الرئيس - اذا ماكنتش فيه علاقة بينهم وبين المصلحة ازاى
تعرفهم ؟

الدكتور صلاح الدين - ده كان باستمرار بينه وبين مصلحة
الاملاك أخذ ورد ، وباستمرار تحقيق فى وضع اليد ،
ويظهر له الشركاء .

الرئيس - فيه أوراق رسمية ثبتت الشركاء ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه . واحد منهم هو **حسين شلاب**
الى قلت لحضراتكم أنه قال فى التحقيق : أنا هنا بقوة

القانون ، وما أخرجش الا بقوة القانون ، وده يعتبر
من الشركاء •

الرئيس - اذا كانت الاسماء دى موجودة فعلا فى مصلحة
الاملاك ، ازاي خلیل الجزاء وعزیزة الوکیل دخلوا كده
وقالوا : أنهم شركاء من سنة ١٩٤٦ ؟

الدكتور صلاح الدين - برضه ده ما لناش دعوى بيه •
الرئيس - هل فيه مستندات رسمية تبين الشركاء ؟ ويبقى
ازاي دخلت عزیزة الوکیل شریكة صوریة ، وعملت عقد
من سنة ١٩٤٦ . أنا مش فاهم الوضع ده •

الدكتور صلاح الدين - ولا أنا كمان أفهمه •
المتهم - ولا أنا كمان أفهمه أو أبقي مسؤولا عنه ، لاني
ما عملتوش ، والى بمعنى هو اللى عمله •

الرئيس - عاوزين نعرف اسماء الشركاء دول • هى مصلحة
الاملاك ما فيش فيها ورقة رسمية تثبت الاسماء
دى ؟ •

الدكتور صلاح الدين - الاسماء ثابتة فى الأوراق ، وغنام
عند ما عرض عليه الموضوع كان فى الأوراق الاسماء
ثابتة ، وهى : محمود جاب الله وحامد عبد الله ، وتيسير
جاب الله ، ومتولى جاب الله ، وزينب السيد ، وحسين
غلاب •

الرئيس - الكلام ده فى التحقيق والا فى أوراق رسمية ؟ فيه
نزاع بين مصلحة الاملاك وبين جاب الله وشركائه ،
فهل فيه ما يثبت اسماء الشركاء فى مصلحة الاملاك ؟
الدكتور صلاح الدين - الاسماء موجودة فى الملفات وباقى
الاسماء هى :

عبد الله - ومحمد مراد حامد - وزينب محمد الزبى
وآخرون •

الرئيس - هل كانت من بينهم عزیزة الوکیل ؟

الدكتور صلاح الدين - لا ٠٠ لغاية ما عرض الامر على غنام .
يعنى لغاية ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .

الرئيس - طيب لما دخلت عـزيزة الوكيل و خليل الجـزار
كشركاء من سنة ١٩٤٦ ابلغوا مصلحة الاملاك ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه .

الرئيس - من سنة ١٩٤٦ ؟

الدكتور صلاح الدين - هم أول ما تقدموا تقدموا لمصلحة الاملاك في
١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وادعوا انهم من زمان شركاء
من سنة ١٩٤٦ .

الرئيس - ادعوا لمصلحة الاملاك انهم كانوا شركاء من سنة
١٩٤٦ ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه .

الرئيس - والمصلحة ما اعترضتش على هذا ، وسألت ازاي
جت الشركة ؟ ده ثابت ان الشركاء هم فلان وفلان
وفلان ، دول نفسهم ما تكلموش وقالوا ازاي أنتم
جبتوا ده ما فيش ما يثبت أنكم شركاء ؟

الدكتور صلاح الدين - أنا لما أدرس القضية أدرسها لغاية
المتهم وبس . بقى أنا ما أعرفش أرد على السؤال ده لأن
دراستي مقصورة على ما يخص موكلي فقط . وعلشان
أرد على السؤال ده لازم ٠٠٠

الرئيس - علشان أدافع عن المتهم المفروض في كمحام أني
لازم أفهم الصورة كلها ، مش تكون من ناحية المتهم
وبس .

الدكتور صلاح الدين - أكون مقصرا في واجبي اذا لم أنظر
في المسألة من ناحية موكلي . بس هو أنتم اديتوني
شهر علشان أبحث وأدرس كل النواحي . دول ٧٢
دوسيه هم دول شوية ؟

الرئيس - المفروض أنك تدرس كل حاجة ، والمتهم كمان

عازف كل أدوار هذه القضية • والمسألة مش مسألة جديدة عليه ، وهو حافظ الدوسيهات : • وقد قدم لجنة التطهير ومستول • • يعنى هو مفروض فيه أنه مستعد من زمن • حاجة ثانية أنتم قاعدين طول النهار مع بعض •

الدكتور صلاح الدين - صحيح قاعدين طول النهار مع بعض لكن قاعدين فين • • داحنا قاعدين في وسبب ٧٢ دوسيه •

الرئيس - قبل ما نطلع على الدوسيهات طلبت ضم أوراق ، والمفروض أن المتهم مستعد زى ما باقول من زمان •
الدكتور صلاح الدين - أيوه مستعد من أول ما سئل •
المتهم - أنا سئلت كشاهد أثناء اعتقالى فى المدرسة الثانوية العسكرية ، ثم استدعيت مرة أخرى أمام نيابة الغدر • ولما وجدت حضرة المحقق لم يحلفنى اليمين قلت : أنا ممتنع عن الإجابة • وقلت : أن ده مش تهرب منى ، وإنما ده هو الوضع القانونى •

الدكتور صلاح الدين - أنا قلت أن أول ما جت سيرة للجزاير وعزيزة الوكيل فى مصلحة الأملاك كانت فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قبل كده ما كانش فيه حاجة أبدا لكن قد يقال أن ده إلى ثابت فى الورق ، ولكن الحقيقة فيه حاجة قبل كده • انتم سمعتم جاب الله لما سئل كان له كلام قاطع وصريح فى هذا • قال الاول : انه فى سنة ١٩٥١ وده كلام له مدلوله ، لأن الجواب الاول فى الواقع يبقى أقرب الى الصحة ، لأن الحاجة طازه وهو أول ما يحاول الجواب ودى مسألة يمكن تكون نفسية ، يعنى من العوامل النفسية التى أوحى بالإجابة هى أن التاريخ أقرب الى سنة ١٩٥١ منه الى سنة ١٩٥٠ • وهو قرر فى الاول وقال سنة ١٩٥١ وبعدين لخبط بين ثلاث مسائل : مسأله بداية السنة الزراعية ، وبعدين

مسألة توقيعه. على العقد فى يناير بعد غنام ماطلع من
وزارة الاقتصاد ، وهذا ثابت فى الأوراق . وبعد
السؤال الى أنا بأسأله وهو امتى قابل خليل الجزار
عند النقيب ؟ لخط بين كل المسائل دى ، ولكنه رغم
كل هذه اللخطة ما تعداش كلامه نوفمبر سنة ١٩٥٠
وحضراتكم شهود على هذا . وأنه مسك فى نوفمبر وأنا
يكفينى هذا .

الرئيس - ده بالنسبة لعقد الايجار .

الدكتور صلاح الدين - لا . ده مش بالنسبة لعقد الايجار
.. ده بالنسبة لمقابلته مع الجزار عند النقيب .

الرئيس - هو قال قبلها بأسبوعين ثلاثة .

الدكتور صلاح الدين - قبل توقيع العقد بأسبوعين ثلاثة دى
تجيبنا لبعده نوفمبر ، فهو لم يوقع فى نوفمبر والورق
يقول فى يناير .

الرئيس - هما دخلوا شركاء امتى ؟

الدكتور صلاح الدين - مش عارفين .

الرئيس - ظاهر أنهم دخلوا فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ،
يعنى تمت اتصالات قبل ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وان
الراجل وافق أنهم يدخلوا شركاء معاه ، يعنى مثلاً فى
أكتوبر .

الدكتور صلاح الدين - ده ما يقااش بقى فى أوائل نوفمبر
سنة ١٩٥٠ ، وعلى أى حال كل شك يفسر لمصلحة المتهم
ليه أنا أقف الموقف ده ، فيه قاعدة من القواعد الاساسية
بتقول أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته ، وان كل شك
يفسر لمصلحة المتهم ، وان البيئة على من ادعى .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - نحن معك ، ونحن مستعملون
للالابات بالدليل القاطع ، وأنا متفق مع الدفاع على هذه
القاعدة .

الدكتور صلاح الدين - أنتم لغاية دلوقت لم تقطعوا ، وأنا الذي سأقطع لكم • أنا أقول أن البيئة على من ادعى ، وأنا أعرف إلى ماذا يرمى زميلي • وأنا سأقول لكم ، وسأفكركم بهذا بعد أن يتكلم زميلي بما يريد أن يتكلم فيه • ليس في الأوراق أي شيء يمكن أن يقطع بتاريخه مقابل الجزاء مع النقيب مع العملة ، ليس في الأوراق أي شيء من هذا وأنا يكفي هذا الموقف السلبي • والآن أنتقل إلى الموقف الإيجابي •

الرئيس - **عزيزة الوكيل و خليل الجزائر** دخلوا شركاء باعتراف الدفاع في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ • والرجل إلى زرع يطمئن إليهم وإلى شركتهم في أرض قعد يستغلها عشر سنين لا بد أن تكون مضت مدة حتى أنه يعرفهم ويدخلهم شركاء معاه •

الدكتور صلاح الدين - لا ••••• له ؟ بدليل أنه راح للنقيب بقوله دور لي على ناس يخلصوا لي الشغلة دي ، وظاهر عند العملة انه مقتنع أن **عزيزة الوكيل و خليل الجزائر** ، دول هم إلى حياخلصوا الشغلة • وعشان كده هو على طول عمل الاتفاق • وإلى أستنتجه - وهذا يمكن يكون أقرب ما يكون إلى التصور - أن بعد ما قابل الجماعة إلى حياخلصوا الشغلة ، يبقى بعدها على طول أن الجماعة دول يحرسوا على أنهم يقيّدوا أسماءهم في مصلحة الاملاك ، وكل ده بعد تأشيرة غنام •

الرئيس - يوم ١٩ نوفمبر قابلهم وفي ذلك اليوم دخلهم شركاء •

الدكتور صلاح الدين - جازين يكون قبلها بنومين •

الرئيس - هما اتقابلوا في الاسكندرية أول مرة ••• وطبعنا اتفقوا إزاي حايكونوا شركاء • واتفقوا على المقابل حايكون إيه • يعني أنا لو قابلت واحد وقال لي تعال حل لي

المشكلة دى ، حاحلها كده على طول مش لازم اسأل
المختصين • يبقى لابد انهم رجعوا لناس فنيين ، علشان
يحددوا لهم نصيبهم • فالحكاية دى تاخذ قد ايه ؟
الدكتور صلاح الدين - ده كله بعد تأشيرة غنام •
الرئيس - همه يعنى سافروا على مصر جرى • انا بدى أعرف
الحكاية دى تاخذ قد ايه ، خصوصا انهم كانوا فى
اسكندرية •

الدكتور صلاح الدين - الحكاية دى تاخذ يومين ٠٠٠ ثلاثة
٠٠٠ أربعة ٠٠٠ هى مصر فين ؟
الرئيس - تفكر يعنى جازي اتصلوا بالتليفون ؟
الدكتور صلاح الدين - لا • انا لما اهتم بحاجة أروح جاى على
مصر •

الرئيس - ومش لازم أعاين الأرض ٠٠٠ والمعينة دى اللى
عملوها قبل الاتفاق تاخذ أد ايه ؟
البكباشى ابراهيم سامى - الشاهد قال : انهم راحوا عاينوا
الأرض •

الرئيس - طيب تاخذ قد ايه المعينة دى •
الدكتور صلاح الدين - تاخذ لها يومين •
الرئيس - طبعا اذا كنت تعتبر أن المسألة ماشية بسرعة الدرة ،
يعنى خليل الجزاى اهتم بهذا الموضوع لدرجة انه أصبح
بيجرى ورا محمد جاب الله ، وكان ماشيا بسرعة الدرة ،
وبعدين الجزاى بعث له عربيته •

الدكتور صلاح الدين - دى المرة الاولى الى شافوها فيها •
الأرض •

الرئيس - وفيه مرة ثانية أرسله علشان يمضى أنهم شركاء ،
فهو اتكسف وراح يمضى ، كل ده طبعا أخذ مدة ، مش
أقل من أسبوعين ثلاثة •

الدكتور صلاح الدين - لا • أنا أتصور أن الحكاية دى تتم

فى خمسة أيام اذا حصل اهتمام بهذا الموضوع ، واذا كانت الامور تستدعى الاستعجال ، واذا كان التصوير هو انهم جماعة متكالبون على تحقيق مصلحة ، وان العمدة كان يبيحث عن الى يخلص له الموضوع وأنا - عاوزكوا تاخذوا بالكلم من كلمة : يخلصوا لى دى ، لأنها تحمل معنى الاستعجال . يبقى كل ده يقتضى الاستعجال . . . وكل الحاجات يمكن تحصل فى خمسة أيام ، فليسه نفترض الافتراضات دى ؟ لازم نقدم البينة . . . دى لما يبقى عندنا فرضين . . . أنه يقدر يخلصها فى ثلاثة أيام . . .

الرئيس - تأشيرة المتهم كانت امتى ؟
الدكتور صلاح الدين - فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٠ .
الرئيس - يعنى دخلوا شركاء فى ١٩ نوفمبر ؟
المتهم - العمدة بينكر .

الرئيس - هو اعترف بهذا وبيقول ان واحد جاله من المركز وقال له : أنت مضيت ؟ فقال : لا ، ولما أثيرت المسألة واتكلمنا فى الأقرار قال : انه حصل انهم دخلوا شركاء .
المتهم - احنا راضين بالأقرار .

الدكتور صلاح الدين - أنا أقدر المدة بيومين زى ما قلت . . . الصورة الى قدامنا ان واحد عاوز يخلص الحكاية ، وتبين ان فيه ناس متكالبين علشان يخشوا معاه شركاء . يبقى المفروض أن الاجراءات دى تجرى بمنتهى السرعة :
الرئيس - مش لازم أروح مصلحة الأملاك ، وأستفسر عن الأرض ومين هم الشركاء . والطريقة ازاى الى حتمشى عليها ؟ . .

الدكتور صلاح الدين - العقد الصورى يحل ده كله فى كشطة واحدة .
الرئيس - دى مشكلة عاوزة واحد يفسرها . وازاى يحلها . .

بقى محمد الجزار الى يحلها ؟ لازم يكون فيه واحد مختص •

الدكتور صلاح الدين - ده فرض جدى • أنا التواريخ الى قدامى ١٩ نوفمبر و ٢٩ أكتوبر •
الرئيس - يعنى عشرين يوم ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه • وهناك فى الأوراق طلب مقدم من عزيزة الوكيل الى مصلحة الأملاك • وهذا الطلب مقدم فى ١٩ يناير سنة ٢٩٥١ • وده غسير حكاية حصر الاسماء •

الرئيس - قعدوا شهرين فى ده ••• يعنى قعدوا شهرين لغاية ما قدم الطلب • فليه المرة دى ما استعجلوش ، وعملوه فى يوم أو يومين أو ثلاثة ؟

الدكتور صلاح الدين - يمكن كانوا مستنيين تغييرات فى وزارة الاقتصاد • ويمكن الوزير ده حنبلى • وهناك كلام كثير جدا فى التحقيق ان عزيزة كانت بتشتكى من تصرف غنام • ويمكن دول كانوا مستنيين تغيير وزارى •

الرئيس - انت قلت يمكن كانوا مستنيين تفسير فى وزارة الاقتصاد ، تقصد ايه بكده ؟

الدكتور صلاح الدين - ده كلام جدى •

الرئيس - طيب وليه غنام اتشال من وزارة الاقتصاد ؟

المتهم - أنا كنت وزيرا للتجارة والصناعة، وكنت مندوبا لوزارة الاقتصاد ، والحكاية من الاول أن الاستاذ محمد الوكيل كان هو الوزير لهذه الوزارة • ثم حصل تغيير وزارى ونقل لوزارة المواصلات فندبت أنا بقرار من مجلس الوزراء لوزارة الاقتصاد ، وقعت أربعة أشهر من ٢١ يوليو لغاية ١٠ نوفمبر ، حيث عين الدكتور حامد زكى ، ورجعت أنا لوزارتى •

الرئيس - وحامد زكى اتعين من بره ؟

المتهم - هو كان وزير دولة ، والعادة جرت أن الوزير من دول
يتبعين أولا وزير دولة ، وبعد كده بشوية ينقل الى وزارة
من الوزارات .

الرئيس - هل أنت حسيت أنك انتقلت علشان أنك وزير
حنبل ؟

المتهم - لا . وأقول لكم بصريح العبارة : ان السيدة عزيزة
الوكيل لم تتقدم الى باى طلب فى الأوراق ، ولا يوجد فى
الأوراق أى طلبه مقدم منها الى مع أنها تقدمت بعد ذلك
بطلب الى حامد زكى ، تتظلم فيه من قرارى الذى أصدرته
وذلك بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٠ .

الرئيس - القرار ده كان بتاريخ امتى ؟

المتهم - ٢٩ أكتوبر وهذا الموضوع لا أعرف عنه شيئا
اطلاقا .

الرئيس - والقرار ده كان ايه .

المتهم - كان بناء على التحقيقات الادارية فى الأوراق التى
قدمت الى ، والتى تثبت قطعا أن محمد جاب الله وضع
يده على عدة قطع هى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٨ مكرر
الخ . . . ومفتش مريوط قال : ده واضح يده على ٦
قطع ، فانا بحثت الموضوع وقلت نعطى له بحيث لا
نخرج عن حدود الواضع يده فعلا ، نعطى له بالايجار
١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ لان ده له حق فى استئجارها ، ولما
وجدت وضع اليد فى نمرة ٥ مش صريح ووجدت نمرة
٨ مكرر فيها ما يثبت أن محمد جاب الله واضح يده عليها
قلت لهم : أضيقوا ٨ مكرر على القطع الاربع الأولى .

الرئيس - طبعا له هو وشركاؤه ؟

المتهم - أيوه والله العظيم ما كانش قدامى أبدا اسم عزيزة
الوكيل .

الرئيس - الكلام ده كان فى أكتوبر ؟

المتهم - نعم والمذكرة بتاعت تفتيش مريوط كانت بتاريخ ٢٣ أكتوبر ، وجايز الورق جالي بتاريخ ٢٤ أو ٢٥ أكتوبر . وأنا بتيت فيها يوم ٢٩ أكتوبر ، يعنى من ٢٤ الى ٢٩ أكتوبر . ولذلك أنا اطلب من الادعاء ان يثبت لى فى الفترة ما بين ٢٤ أكتوبر و ٢٩ أكتوبر حصلت مقابلات أو أنى تأثرت بهذه المقابلات ، وتأثرت بعزيزة الوكيل وأنا أجزم أمام ربي وضميرى أنني تصرفت فى حدود القانون باعتراف مصلحة الاملاك لى جميع الأوراق والمذكرات . أنا أقسم أمام ربي وضميرى أنني برى .

الرئيس - جايز تكون فيه افعال يتمسك بها الادعاء .

المتهم - اذا كان فيه طلب صريح من عزيزة الوكيل للاحامد زكى يبقى ايه المانع أنها لا تقسمة لى ، وسيثبت لكم زميلى كل حاجة ، وان التاريخ يحدد مقابلة النقيب ، ومحمد جاب الله ان هذا التاريخ لم يجىء الا على لسان الادعاء .

الرئيس - ليتفضل الدفاع .

الدكتور صلاح الدين - ساواصل كلامى من حيث انتهى موكلى . وقد أشار موكلى الى مرافعة الادعاء ، ومرافعة الادعاء تحدد تاريخ مقابلة الجزار وعزيزة ومحمد جاب الله أقول : ان مرافعة الادعاء تحدد التاريخ على حسب مافهمه الادعاء ولقد قال الادعاء فى مرافعته ما يأتى بالحرف الواحد : وأحمد الله ان كانت مرافعته مكتوبة حرصا منه على دقة ما يقدمه الى المحكمة وأنا أشكر له هذه الدقة ، اذ يمكن لو كانت جت على لسان زميلنا الأستاذ عبد الرحمن صالح يمكن كنا تشاكلنا ، وكنا نقول : يا ترى بتوع الاختزال كتبوها ؟ يا ترى كتبوها والا لا ، ولكن الحمد لله أن المرافعة بتاعت الادعاء كانت مكتوبة . وهذا هو ما قاله بالحرف الواحد : « وما أن ايقنت السيدة عزيزة الوكيل أن سبيلها الى وزارة الاقتصاد هين ، وان طلباتها جميعا مجابة بادنى مجهود ،

وان الوزير غنام فى قبضة يدها توجهه متى تشاء
- وغنام ده احط تحت خط - توجهه متى تشاء حتى
تقدمت الى مصلحة الاملاك ، وقد كشفت عن نفسها
بتظلم جديد موقع عليه منها ، ذكرت فيه انها وشركاها
يضعون يدهم على مقدار ٦٠٠ فدان من اراضى الحكومة
فى منطقة مريوط ٠٠٠ الخ ٠٠٠ »
ثم علق الادعاء على ذلك بأن قال: ان غنام حابى عزيزة
الوكيل .

الرئيس - الشكوى دى كانت فى أكتوبر ؟

المتهم - كانت فى ١٩ نوفمبر .

الرئيس - يعنى كنت اتخليت عن الوزارة ؟

المتهم - أرجو أن تلاحظوا نقطة وهى أن يوم ٢٠ السابق على
مرسوم تغيير الوزارة كان يوم جمعة ، وهو يوم عطلة .
ويوم ٩ كان يوم خميس .

الدكتور صلاح الدين - عال ٠٠٠ احنا كسبنا يومين كمان ،
احنا غادرنا الوزارة يوم ١١ ، وسيادة الرئيس لقطها
وسألنى سؤالاً من واقع مراعاة النيابة نحدد تاريخ
المقابلة الأولى بين جاب الله وبين عزيزة و خليل الجزائر .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - اذا كان الدفاع سيتمسك بهذا
التاريخ كأساس لتحديد مقابلة جاب الله وعزيزة و خليل
الجزائر عند النقيب رغم ما فى التحقيقات ٠٠٠

الرئيس - هذا متروك تقديره للمحكمة ، وللظروف المختلفة .

الدكتور صلاح الدين - ايه الى فى التحقيقات ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح - أهى أمام حضرتك يا استاذ .

الرئيس - أترك هذه المسألة للمحكمة تقدرها .

الدكتور صلاح الدين - هذه مسألة استراتيجية . وانتم أدرى
الناس بها . لا يمكن أن أترافع الا على أساس كلام
النيابة . الا أن النيابة لا تأخذ بكل ما ورد فى التحقيقات

والذى أستنتجه من ذلك أن النيابة أهدرت ما لا تريد أن تقول من الكلام الوارد فى التحقيقات ، وقالت كلاما على نقيضه • فهى لم تطمئن الى الكلام الوارد فى التحقيقات وأنا الذى افترضه • وأظن أبقي مقصرا اذا كنت أفترض ان النيابة أخذت بهذا الكلام •

الرئيس - أحسن نعدى النقطة دى ونخش فى الموضوع •
الدكتور صلاح الدين - خلاص ••• كلام النيابة بالحرف الواحد ••• قال المدعى : « وعلى أثر رفع الدعوى عليه على مين ؟ على العمدة ، وعلى غيره من المتعرضين لجسا الى طريقة خسيصة ، هى التى كانت سائدة ، فسارع الى الدكتور أحمد النقيب - الذى تربطه به صلة - وطلب اليه مساعدته • استنادا الى ما كان له من سلطان واضح فى ذلك الحين ، طلب اليه مساعدته فى النزاع الذى نشأ بينه وبين مصلحة الأملاك ، كان الدكتور النقيب على ثقة تامة بأنه سوف ينجح فى فض النزاع بالطريقة التى لجأ اليها ، فلا القانون يؤازره ، ولا لوائح مصلحة الأملاك تسفله فى نصر عميله ، فانتقل الاصيل والعميل الى الخطوة التالية ، وعرف الدكتور النقيب العمدة بخليل الجزار وعزيزة الوكيل ، وخليل الجزار هو عدل الرئيس السابق مصطفى النحاس ، وعزيزة الوكيل هى شقيقة زينب الوكيل حريم الرئيس السابق ، اللذين تعاهدا وتعهدا له باتعمل على الحصول على الأرض التى يرغب فى الاستيلاء عليها ، ثم يبيعها اليه فى المستقبل بالممارسة ، وذلك فى مقابل اشتراكهما معا - أى العمدة والسيدة عزيزة الوكيل - فى الادعاء بوضع اليد ، هذه أول مقابلة حصلت بين العمدة وبين هؤلاء ••• »

الرئيس - المحكمة تبين لها أن هذه المقابلة لم تكن أول مقابلة ، بل أنه قبل ١٩ نوفمبر كان فيه مقابلات • والمحكمة لها الحرية فى ان تأخذ بأقوال النيابة أو أقوال الدفاع •

الدكتور صلاح الدين - على أى حال أنا بأشرح للمحكمة

الموضوع ، لاني مش عارف ايه اللي بيدور في خلدها .

الرئيس - المدعى يقول ان هذه أول مقابلة يعنى بعد يناير سنة ١٩٥١ وهذا عكس ما هو ظاهر للمحكمة .

الدكتور صلاح الدين - تبقى المقابلات دى مش معنا احنا .

ولم يتقدم أى دليل أو أى شبهة ، وانا كنت أكتفى

بالموقف السلبي لفاية ماتقدم اليه أى شبهة ، واذا لم

تقدم حاجة فمعنى هذا أن النيابة ترى أنها ليست جديرة

بالتقديم . ومعنى هذا أنها بحثت عن نواح أخرى لأن

الذى أمامها غير جدير بالتقديم وأنا لا أريد الاطالة في

هذا الصدد ، ولكن كنت أريد أن أقول : أنه من واقع

كلام النيابة نطلع ليناير مش لنوفمبر بعد رفع الدعوى

على العملة ، والنيابة لما تصور الأمور كان الكلام الأخير

تحت نظرهما اللي على هذا الوجه . . ولكنى استقطت هذا

أما وجهة نظري فواضحة وأرجو مرة أخرى أن أوضح

للمحكمة اني أترافع عن غنام على أساس نظرية ، ولا تزد

واحدة وزد أخرى .

الرئيس - احنا لسه في : أولا من الادعاء الثاني .

الدكتور صلاح الدين - سيادة الرئيس ان رفع الدعوى في ٩

نوفمبر سنة ١٩٥٠ يعنى كلام النيابة برضه له أساس

و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ هذا يؤيد كل ما قلته في

الجلسة من أن هذه أول مقابلة بين عزيزة الوكيل و خليل

الجزار وبين جاب الله . . وفقا لما تقوله النيابة يبقى

الكلام ده معقولا ومقبولا ، وغنام ما قعدش في الوزارة الا

يوما أو بعض يوم .

المتهم - ويبقى زى سيادة الرئيس ما قال قبل ١٩ نوفمبر

سنة ١٩٥٠ .

الدكتور صلاح الدين - يعنى المقابلة حصلت قبل تظلم عزيزة

بعشرة أيام ودى هي الى حددت وقربت نظريتي . عندما كنا نتناقش فى هذا الموضوع ، وبنقول الجماعة مستعجلين ، وعاوزين يخلصوا الشغلة . وسيادة الرئيس قال : فى قد ايه اختلافنا ؟ أنا أقول : فى أيام ، وسيادة الرئيس قال : دى تمتد الى أسابيع ، دى فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ قبل ١٩ نوفمبر أول ماجت سيرة لعزيزة فى الأوراق بعشرة أيام . واحنا قبل كده كمان بعشرة أيام . واستطردت النيابة بعد ذلك تقول : فى ١٩/١١/٥٠ قدمت السيدة عزيزة الوكيل اقرارا مكتوبا ذكرت فيه أسماء قالت : أنهم شركاؤها فى وضع اليد . والمطلع على هذا الأقرار العجيب ، فقد جمعت القصر والصغار من عائلات الوكيل والجزار وشركس والسلحدار وروستم والنقيب وزكى زهران .

الرئيس - محمد جاب الله أعلن بالدعوى فى ٩ نوفمبر ، والا الدعوى أقيمت عليه فى ٩ نوفمبر ؟

المتهم - وصلته الدعوى يوم ٩ نوفمبر والدوسيه موجود .

الرئيس - مصلحة الاملاك كانت شرعت فى هذا قبل كده ؟

المتهم - ربما الإعلان وصله فى هذا التاريخ . والادعاء حدد المقابلة ، وقال على أثر رفع الدعوى بعد ما قال تاريخ ١٩ نوفمبر يعنى بعد ما قال كده قال : أنهم جولى وأنا خلصت لهم الحكاية فى ٢٩ نوفمبر .

الدكتور صلاح الدين - الوزير الى خلص الحكاية مش غنام . وأنتم سمعتم العملة وهو يشهد ، وشهادته ما كانتش أول شهادة . . الشاهد قال . .

الرئيس - هو قال انه ما شغشى غنام ، وكان يشوف عزيزة .

المتهم - وقال لسيادتكم أن الوزير كان حامد زكى .

الرئيس - الدكتور صلاح الدين يقعد والمتهم يتراجع .

الدكتور صلاح الدين - أنا أرجو أن تحميني المحكمة من
المتهم .

المتهم - خلاص أنا سكت .

الدكتور صلاح الدين - أنا أذكر إيه الى اتقال ، وأذكر كم بكلمة
قاسية قالها جاب الله ، قال : تستاهلوا الى يجرى
عليكوا ... » فقلت له : « الله يسامحك » : وأنا قرأت
ما دار فى الجلسة ، وما سجلته ثلاث جرائد صباحية ،
فلم أجد لهذه العبارة أثرا ، وكاتب الجلسة له عذره اذ لا
يمكن أن يكتب كل كلمة بالحرف مما يدور فى
الجلسة .

الرئيس - هناك المختزلون أيضا وهم يسجلون كل ما يدور فى
الجلسة بالحرف الواحد بدقة .

الدكتور صلاح الدين - بالطبع الاختزال هو اقرب ما يمكن
لتسجيل كل ما يدور بالجلسة . ولكنى لم أتمكن من
الاطلاع على المحضر الذى سجله المختزلون . قال هذا
المساعد : أنتم تستاهلوا الى يجرى عليكم . فقلت
له : الله يسامحك . فقال لى أنت مالك انت راجل
طيب . فقلت له : طيب ما انا باتكلم بالنيابة عن موكل
فقال لى : وغنام دا رآخر ماله هو ده اخد ايه هو خد
حاجة ... ده مالوش اسم عندنا بالمرة ولا له ارض
عندنا .

وما دام الامر كذلك وما دام الراجل ده عمره
ما جاب سيرة غنام ...

الرئيس - أنا متذكر هذا .

الدكتور صلاح الدين - الحمد لله وكمان قبلها قال اسم حامد
زكى صراحة . خلاصة دفاعى يا حضرات القضاة ...

الرئيس - الخلاصة دى نعملها احنا بأنفسنا احنا الى رايعين
نلخصها لانفسنا . ويمكن أنت تنتقل الى الفقرة الثانية
من الادعاء الثانى .

الدكتور صلاح الدين - وهو كذلك .
الرئيس - والآن ترفع الجلسة للاستراحة ، على أن يبدأ الدفاع
مرافعته في القسم الثاني من الادعاء الثاني .

(رفعت الجلسة في الساعة الواحدة بعد الظهر)

(وأعيدت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة

الخامسة والعشرين بعد الظهر)

الاستاذ عبد الرحمن صالح - انصافا لكاتب الجلسة أنا راجعت
المحضر بتاعه ، ووجدته كاتباً على قدر ما يستطيع ، ولكنه
طبيعى هو ما يقدرش يحصل بتويع الاختزال ، ولكنه
كتب على قدر استطاعته ، لما سئل الشاهد : تصرف
راحوا ملين من الوزراء ، وكان السؤال من سيادة
الرئيس فقال : أنه كان في المدة دى الوزير حامد زكى
(ص ٤) وبعدين فى (ص ٦) وهنا الدفاع قال : دى
مسألة حيوية بالنسبة لغنام . فقال الشاهد : غنام
لا شفته ولا أعرفه .

الرئيس - احنا متفقين .

الدكتور صلاح الدين - لو سمحت لى المحكمة دقيقة واحدة
قبل الانتقال الى الادعاء الثانى كى يطمئن ضميرى لانى
مش عاوز أترك حاجة أبدا . فيما يتعلق بنقطة عقند
الايجار الى وقعه العملة ، أنا قلت : ان ده حصل فى
يناير وهذا صحيح . ولكن سيادة الرئيس رجس الى
كلام جاب الله ، وهو يؤخذ منه أنه نوفمبر . والاوراق
قاطعة بأن هذا كان فى يناير . لأن الفئة الايجارية لم
تكن قد حددت فى تأشيرة غنام ، واقتضى الامر الكتابة
الى التفتيش ، وبطبيعة الحال العقد لا يوقع عليه الا بعد
أن تحدد الفئة الايجارية . أخذت المسألة مكاتبات من
ضمنها جواب فى ١٢/٤/١٩٥٠ بشأن تجديد الفئة
الايجارية . يبقى يعنى العقد وقع بعد ذلك ، وهو

التاريخ الثابت فى الأوراق وهو يناير • مسألة أخيرة
وهى النقطة التى تركتها من غير أن أستوفيتها ، وهى
الخاصة بأننا خالفنا القوانين بأن أجرنا لواحد • ده
ثابت فى الأوراق أن الشركاء عشرة • وهو الذى قال - أى
العمدة - فى بعض أقواله أمام لجنة التطهير : أنهم
عشرون • وهناك أيضا ما يستفيد منه غنام بشكل
قاطع ، وهو أن الذى فهمته بالفعل أن الموظفين يتسرع
مصلحة الاملاك يتصرفوا فى حدود القانون • وطبيعى
لما الوزير بياشر ، بياشر تأشيرة عامة ، ولكن عمل
الموظفين بعد هذا ان ينفذوا طبقا للقانون • وبالفعل
كتبوا خطابين ...

الرئيس - هل مصلحة الاملاك متبعة طريقة أنها تؤجر بالشركة
يعنى بالجملة ؟ ...

يعنى القانون بيقول ٢٠ فدانا • يعنى مش مجرد
تحديد المساحة بالنسبة لكل واحد •

الدكتور صلاح الدين - مصلحة الاملاك تركت البيع على حسب
وضع يد كل واحد • ومع ذلك استوفت استيفاء تاما
من حيث هذه النقطة كل الاجراءات فى حدود القانون ،
بحيث لا تزيد المساحة ...

الرئيس - عقد الأيجار لازم ينص فيه على القطع • يعنى
تحديد القطعة ومساحتها •

الدكتور صلاح الدين - كل هذه الاجراءات استوفتها مصلحة
الاملاك ، وحرصت فى استيفائها على حساب ما هو ظاهر
فى الأوراق ، على أن تكون فى حدود القانون ، بحيث
لا تزيد الكمية المؤجرة الى أى واحد عن ٢٠ فدانا •

أقول لسيادتكم بالنص (من المدير العام الى تفتيش
مربوط فى ١٢/٤/١٩٥٠) وهذا يؤيد أن العقد جبه
بعد كده • على أن يلاحظ لدى تحرير العقد أن كل عقد

يجب الا تزيد المساحة الواردة به على عشرين فدانا وفقا
للتعليمات - وحتى دى وجدوا أنها يمكن تفتح باب.
مخالفة - وكل واحد جاز ييجى يعمل أكثر من عقد ،
ويعطوا له بذلك عشرين فدانا ، فلحقوها فى
٩٥٠/١٢/١٣ وقالوا (على أن يراعى لدى تحرير العقد
ان كل عقد يجب أن لا تزيد المساحة الواردة به على
٢٠ فدانا للشخص الواحد •

الرئيس - يعنى ذلك ان كله فيه عدة عقود • محمد جاب الله
الى كان بينه وبين المصلحة ٢٠ فدانا •

الدكتور صلاح الدين - ده قبل ما يكتب العقد ومحمد جاب الله
فيما يخصه قبل ٢٠ فدانا •

الرئيس - هل فيه صورة عقد موجودة ؟

البكباشى ابراهيم سامى - موجودة يا فندم •

الدكتور صلاح الدين - الادعاء الثانى الخاص بالقاضى
عبد الخالق بدوى فيه شبهة ، وهى العبارة التى وردت
على لسان الادعاء ، وهى أن القاضى عبد الخالق بدوى
تربطه علاقة نسب بمحمود شوقى • وده يبقى ابن أخت
الرئيس السابق مصطفى النحاس • يبقى كل الاجراءات
اللى حصلت معمولة علشان غنام يحابى القاضى عبد
الخالق بدوى • يعنى تأثر بهذه العلاقة التى تربطه
بمحمود شوقى • هذه هى الشبهة التى أرادت النيابة
أن تقدم المتهم بها • والعلاقة بين غنام وبدوى كانت
على عكس هذا • ولا يمكن معها أن يتصور أن غنام
يحابى هذا القاضى • لأن محمود شوقى يبقى ابن أخت
النحاس ولكن العلاقة بين غنام وبدوى تتخذ فى واقعة
أخرى • ففى وقت من الاوقات قبض مأمور إمبابة على
عبد الفتاح الزمر ، وهو ابن أخت غنام • وظل معتقلا
ستين يوما رغم عدم صدور أمر باعتقاله من المحاكم

العسكري . فقبض عليه مأمور مركز امبابة ، ووضعه في السجن بدون وجه حق . مع أنه رجع الى الحاكم العسكري مرة بعد أخرى ، وبعد أن تغير الحاكم العسكري كان في الاول الدكتور احمد ماهر . وبعدين المرحوم النقراشي ، المأمور أراد أن يستأذنه في القبض على عبد الفتاح الزهر ، فلم يأذن الحاكم العسكري . ورغم هذا قبض عليه ، ثم تغير الحاكم العسكري وجاء المرحوم النقراشي فأراد أن يستصدر منه أمرا بحبس الزهر فلم يوافق . ومع ذلك قبض عليه وقعه ٦٠ يوما في السجن . فرفع غنام قضية أمام محكمة امبابة برئاسة عبد الخالق بلوي ، وخرج من القضية برأى معين لم يخفه . قال أمامكم وأمام لجنة التطهير وأمام عبد الخالق هو أن هذا القاضي لا يعرف ما يعرفه طالب سنة أولى حقوق ، وأنه يجهل القانون .

الرئيس - يجب أن تراعي حرمة هذا الشخص بكفاز ذي قضية ، والرجل بكفاز نظر إليها ، ووجهة النظر بتختلف .

الدكتور صلاح الدين - بلاش الرأي الى كونه . ونعود به أمام لجنة التطهير . قال : ان غنام طلبه في هذه الصفة ، واتهم غنام بأنه إنما تصرف هذا التصرف الفاضل لمصلحة القاضي بلوي ، لأنه كان فيه قضية أمام محكمة امبابة وكان ابن أخته في القضية ، وأنا الى حكمت .

الرئيس - ليه ؟ هو اشتراها بكام ؟
الدكتور صلاح الدين - بمبلغ ٣٠٠ جنيه للفدان .
الرئيس - وكان فيه ناس غاويين يشتروها ب ٤٠٠ جنيه .

الدكتور صلاح الدين - أنا جاي اخيه . بلوي هو الى واضح اليد ، ويزرع ، لازم تشوف سلسلة الشرفات التي

صدرت من غنام ، تاريخ الموضوع يرجع الى سنة ١٩٣٧ .

المرّة دى بلوى هو الى وضع اليد ، وهو الى بيصلح الأرض ، وهو الى يزرع ، وثابت هذا فى الاوراق .

الرئيس - الأرض مستصلحة برضه ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه . وهو الى بيصلحها والأرض راحت له علشان هو الى بيصلحها .

الرئيس - ما كانتش تحتاج لرى دائم ؟

الدكتور صلاح الدين - أبدا علشان أسهل على حضراتكم اذا أردتم الرجوع ارجعوا الى أقوال واحد من موظفى مصلحة الاملاك هو محمد مصطفى حلمى مدير ادارة البيع بالمصلحة ، وكلامه فى لجنة التطهير فى الصفحة الأولى . يقول : أنه من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٠ . . .

الرئيس - كان وضعه ايه وقت اجراء الصفقة دى ؟

الدكتور صلاح الدين - كان مدير ادارة البيع فى وقتها ، وقال : أنه فى هذه الفترة القاضى كان مستأجرا خمسة أفدنة وكسور . ومن سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٤٣ كان يستأجر ستة أفدنة معمورة و ٣٤ وكسور فساد أى سبخا . ومن سنة ١٩٤٣ الى ١٩٤٦ تجدد هذا الأيجار عن ١٣ فداناً قربوا من ال ١٤ الى كان الكلام على أنهم يباعوا ولم يبيع له الا ١٠ ، منها ٦ أفدنة معمورة ، ٦ مستصلحت من الأرض الفساد . ثم تجدد الأيجار فى سنة ١٩٤٧ عن نفس المقدار الى هو ١٣ فدان ، الى هو استمر واضح اليد عليها ، وهنا فيه واقعة مهمة جدا هى الى سال عنها سيادة الرئيس . ثم طرحت الأرض للإيجار فى المزاد بعد زيادة فدانين يبقى الكل خمسة عشر فداناً عن مدة سنتين فى سنة ١٩٤٩ وده المزاد الاول . وفى المزاد الاول لم يتقدم مزايدين ، فاستمر القاضى بلوى واضح أيده وما قبض مزايده ،

ثم طرحت أيضا في المزاد عن ثلاث سنوات في ٢٧
نوفمبر سنة ١٩٤٩ ورسا مزاد الايجار على الشيخ
الشاذلي الى عمل دوشه في هذه القضية . والمزاد رسا
عليه ب ٣٠ جنيه و ٥٠٠ مليم سنة ١٩٤٩ ولكنه لم
يضع يده .

الرئيس - الاراضى المستصلحة ب ٣٠ جنيها ؟
الدكتور صلاح الدين - أيوه الكلام ده كان سنة ١٩٤٠ .
ودلوقت غنام فكرنى بحكاية حصلت بين القاضى من
ناحية ، وبين الشيخ الشاذلي من ناحية ثانية . لا مؤاخذه
أصل الواحد عقله مش دفتر . رسا المزاد على الشيخ
الشاذلي ، ولكنه لم يكتب له عقد ، ولم يضع يده على
الأرض ، لأن ده قاض عارف حقوقه . وهو واضح اليد
وأبى الا يستمر واضعا اليد ، واعتبر كل تصرف غير
هذا تعريض له فى وضع يده .

الرئيس - مين اللى وضع ايده الشاذلي والا بنوى ؟
الدكتور صلاح الدين - بنوى . والشاذلي ما وضعش
ايده .

الرئيس - أنت بتقول أن المزاد رسا على الشيخ الشاذلي ،
وما وضعش ايده . .

الدكتور صلاح الدين - أيوه .

الرئيس - يعنى عقد الايجار اللى بين مصلحة الاملاك وبين
الشاذلي لم ينفذ .

الدكتور صلاح الدين - لم يكتب عقد ولا الشاذلي وضع
ايده .

الرئيس - طيب ايه الاجراءات اللى اتبعتها المصلحة ؟
الدكتور صلاح الدين - النيابة تدخلت وقضت للقاضى ،
وفصلت لمصلحة القاضى بعدم التعرض له . ما دام أنه
هو واضح اليد ، والفئة الايجارية كانت ١٦ جنيها ،

ووصلها الشيخ الشاذلي الى ٣٠ر٥ جنيه - وكان ذلك في ١٨/١١/١٩٤٩ - جينا سنة ١٩٥٠ حشرت الأرض خفية على القاضي . وهي عبارة عن اصطلاح يعرفونه في مصلحة الاملاك ، وتفسرها تثبيت لوضع اليد تمهيدا للبيع بالممارسة . ولذلك يقولوا : حشرت الأرض خفيه .

الرئيس - ازاي اذا كان وصل ايجارها الى ٣٠ر٥ جنيه ازاي تحصر خفية والأرض الثانية يؤجروها ب ١٢ الي هي بتاعت جاب الله .

الدكتور صلاح الدين - همه عرضوا الامر على قسم الراى فى ٢٠/٢/١٩٥٠ فاشار « بحصر الاطيان باسم واضع اليد التعللى الذى يقوم بزراعة الارض واستغلالها وربطها بالايجار عليه » . وكل هذا قبل أن يكون غنام وزيراً للاقتصاد ، والأرض دى قبل ما ييجى غنام بيعت بالفعل للقاضى بلوى بسعر ٢٤٠ جنيها للفدان . كيف تم هذا ؟

الرئيس - ازاي تبقى مباعه له وازاي يؤجرها ؟
الدكتور صلاح الدين - تقصد قبل ما ييجى غنام والا بعد ما جه ؟

الرئيس - أنا أقصد بعد فبراير سنة ١٩٥٠ .
الدكتور صلاح الدين - فى يناير سنة ١٩٥٠ طلبت مصلحة الاموال المقررة من مصلحة الاملاك الاميزية التصرف فى الأرض حسب شروط وقيود بيع الاملاك الميرى . أصل فيه أرض يحبوا همه يزرعوها بنفسهم . وأراضى ثانية يحبوا همه يتخلصوا منها . فكتبت مصلحة الاموال المقررة الى مصلحة الاملاك الاميرية علشان يتخلصوا منها تقول « مع مراعاة حقوق الأولوية » أى حقوق وضع اليد ، يعنى حقوق وضع اليد ، يعنى مفياهاشير الأولوية فى التاريخ الطويل العريض الى شرحته لحضراتكم .

الرئيس - ودى طبعا للمصلحة العامة ؟

الدكتور صلاح الدين - طبيعى ، وبالفعل عرضت لجنة البيع على الاستاذ بنوى بيع هذه الاطيان بالممارسة على أساس ٢٤٠ جنيها للفدان ، ال ٢٤٠ جنيها قدرت ازاى ؟ قدرت بواسطة لجنة تسمى لجنة التقدير العليا ، او اللجنة العليا للتقدير . وهذه اللجنة فى هذا الوقت كان يرأسها رجل مشهود له بالكفاءة والنمة ، وهو المهندس عبد الرحمن على ، وكان مدير الاموال المقررة أو الاملاك مش متأكد . وكان ذلك فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وتم البيع فعلا الى عبد الخالق بنوى ودفع مقدم الثمن ٠٠ بيعت الأرض فعلا الى عبد الخالق بنوى ، وقبل البيع وتحدد الثمن ٣٠٠٠٠ جنيه ، وكان البيع على أساس ١٤ فداناً ، يعنى الثمن للقطعة كلها . ودفع بالفعل المبلغ الذى اعتبر بالفعل الجزء المعجل من الثمن وهو ٨٣٢ جنيها و ٢٩٤ مليما .

الرئيس - فى شهر ايه حصل ده ؟

الدكتور صلاح الدين - فى شهر يناير سنة ١٩٥٠ .

الرئيس - طبيب وفى فبراير حصل ايه ؟ ده حصل فتوى من مجلس الدولة .

المتهم - أنا عارف غرض سيادة الرئيس . وأنا فاهم مناسبتة فلو سمح لي سيادة الرئيس أتكلم : الايجار تم لعبد الخالق فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بالفتة الى زود بها الشيخ الشاذلى . وكيل الوزارة قال علشان ما نفوتش مدة الزراعة بعد أن كتب العقد اتخذت المصلحة اجراءات بيع لعبد الخالق بنوى فى ٣٠/١/١٩٥٠ ، وقالوا له : تعال ادفع مجمل الثمن . بعد كده الشيخ على الشاذلى أرسل شكوى يقول فيها : ازاى أنا مستاجر . ده أنا صاحب حق ؟

الرئيس - يعنى بيدعى أنه مستاجر وهو مش كده ؟

المتهم - نعم . خطأ أو صبح ، أنا على أى حال مكنتش موجود . لما رسا المزاد ولما تحرر له العقد أعتبر أن هذا يخول له الحق ، بعد أن عرف أن عبد الخالق بدوى دفع له معجل الثمن ، والعقد ماشى ، فى طريقه النهائى . لذلك أرسل شكاوى وتظلمات ، بعد كده المصلحة بعثت لمجلس الدولة وقالت للمجلس : الموضوع كذا وكذا ، فقال مجلس الدولة : لا يبقى العقد الى يمشى هو الى تعمل فى ٢٠ فبراير ، يعنى فتوى مجلس الدولة جت بمناسبة شكوى جديدة أرسلها الشيخ على الشاذلى .

الرئيس - يعنى ما حصلش تأجير ثانى ؟

المتهم - لا وبعدين استمروا فى اجراءات البيع ، والشيخ على الشاذلى ده واجل عمره ١٠٠ سنة وفوق ال ١٠٠ سنة .

الدكتور صلاح الدين - أترك لى أنا مهمة الكلام من الناحية القانونية . لما رجل تقول له الحكومة أنا بعث لك ، وهو وافق أنه يشتري يبقى ده عقد ابتدائى ، وفى هذه الحالة لا يسمح لأحد الطرفين أن يرجع فى هذا العقد ، وإن أى الطرفين يستطيع أن يرفع دعوى صحة التعاقد وهذه الدعوى ليست الا اجراء شكليا . ولا تدخل الملكية الا بعد التسجيل . يبقى القانون عمل هذه الطريقة ، وهو يرفع دعوى صحة التعاقد . ويقول هذا هو التعاقد بتاعى ، وأنا وقعت دليلا على أنى تعاقدت ، ثم يثبت هذا التعاقد ، ويأخذ حكما من المحكمة ويسجله وبالفعل عبد الخالق بدوى رفع دعوى صحة تعاقد على ال ١٤ فدانا ، وبالثمن الموجود هنا وهو ٢٤٠ جنيه للفدان . بعد ذلك أتى غنام فى وزارة الاقتصاد فى يولية سنة ١٩٥٠ ، ولما جه غنام فى وزارة الاقتصاد وجد الشكوى مستمرة من ناحية الشيخ الشاذلى ، وكانت الشكاوى بترسل رأسا لغنام . شوفوا كيف

تصرف غنام في هذه الشكاوى ، وهل كان لسه متأثرا
من القاضي أو أنه كان يبدق ؟ ... الله أعلم بما في
الصدور . وما هي سلسلة تصرفاته . أول ماجت له
أول شكوى من الشيخ الشاذلي أثر بوقف اجراءات
البيع وطلب عرض الأوراق عليه في أقرب وقت .
الرئيس - هل يصح قانونا أن يوقف البيع ، وفيه عقسد
ابتدائي ؟

الدكتور صلاح الدين - على الأقل هو لا يعرف هذه الواقعة ،
ولكن لهذا السؤال أهميته من الناحية القانونية التي
تكلمنا فيها . مصلحة الأمل لا تتصرف تصرفا نهائيا ،
وهذا عقد بيع ابتدائي .

الرئيس - وأصبح ملزما للطرفين .
الدكتور صلاح الدين - وبالطبع لا تصرف قبل تأشيرة الوزير
الجديد .

المتهم - لا ده غير ملزم ؟
الرئيس - الدفاع قال أنه ملزم للطرفين ، يعني أنت عاوز
تقول أنه غير ملزم ؟

المتهم - أنا عاوز أقول أنه ملزم من ناحية المشتري .
الرئيس - لكن الدفاع قال أنه ملزم للطرفين .

الدكتور صلاح الدين - أيوه يبقى ملزم للطرفين ده عقد بيع
ابتدائي . الظاهر يا غنام أنت نسيت القانون ،
والحقيقة احنا نعذره . ده المتهم لا يستطيع أن يدافع
عن نفسه ده أنا لو كنت مطرح غنام كنت جازز أقول
الكلام اللي بيقوله . وبعدين جابوا الأوراق لغنام ومعها
مذكرة لمصلحة القاضي ، فأشر غنام تأشيرة بوقف
اجراءات البيع وقال « وعرض الأوراق علينا في أقرب
فرصة » جابوا له الملفات بتاعت الموضوع ومذكرة في
هذا الموضوع بالذات ، فوجد أن هذه المذكرة تؤيد حق

القاضي . فاشتر غنم وقال العبارة الآتية « وتبحث هذه الشكوى بمعرفة لجنة البيع » وطلب معلومات مصلحة الاموال في هذا الشأن ، فأوضحت ان هذه الاطيان تم حصرها خفية عن سنة ١٩٥٠ زراعية باسم عبد الخالق بدوى بمسطح ١٣ فداناً عن سنة ١٩٥٠ و ٢١ قيراط و ٢ سهم بفية ٣٠ جنيهاً للفدان ، وغير مؤجرة للشاكي على الشاذلي يعنى ببسدد كل خانة على الشاذلي وان عبد الخالق بدوى هو الى واضع اليد « تاشيرة ثانية من غنم في ٤ اغسطس سنة ١٩٥٠ » .

الرئيس - لما قدمت له هذه المذكرة ايه الاجراءات الى اتبعها ؟

الدكتور صلاح الدين - قال غنم « المهم هو اثبات وضع اليد فعلا لا التاجير فقد يكون التاجير مفتعلا ، وكذلك ارجو ندب مفتش ، مشهود له بالدقة لمعاينة هذه الاراضي جميعها ، وتحقيق وضع اليد الفعل ، وموافاتي بنتيجة هذا التحقيق ذاته » ، فراحوا ورجعوا لغنم بالمذكرة بعد ان عملت معاينتان من ثلاثة اشخاص لان حضرته الى هو غنم حنبلي شويتين . فأرسل مهندس الاملاك ومفتش الاملاك بمديرية المنوفية ، ومراقب البيع ، وقاموا بالمعاينة ، وكتبوا المذكرة التي يؤخذ منها « انه بمعاينة الاطيان اتضح ان الزارع فيها هو حضرة الاستاذ عبد الخالق بدوى ، وقد حصرت باسمه خليفة وهذا للعلم » . فمافيش بعد كده تدقيق ولا تحقيق . ومع ذلك فقد أشر غنم بأنه « ياسف ان يقرر قصور المعاينة وعدم دقتها ، وطلب ندب احد القانونيين المناديين من المصلحة ، ومعهم بعض المختصين من غير موظفي المنوفية » . يعنى مافيش تحقيق ولا دقة أكثر من كده .

الرئيس - طيب وجه التقصير كان ايه ؟

الدكتور صلاح الدين - هو عاوز وضع يد تفصيل ، واحنا متهمين بمحاباة القاضى ، فلما يؤشر تأشيرة زى دى يصح أننا نقول عليه يصح أنه بيضطهد القاضى مش بيحاييه •

الرئيس - طيب مش لسه فيه مراحل ثانية ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه •

الرئيس - طيب امال ايه وجه التقصير ؟

الدكتور صلاح الدين - عدم وجود قانونى فى المعاينة • فهو كان عاوز يعرف منين بنوى تلقى وضع اليد وفى المدة دى اللجنة كانت تكونت من رؤساء المصلحة ، وراحت انتقلت ودقت وسألت عن الشاغل لدرجة أن الشاغل ، وهو أكبر مشاكس امتنع عن الانتقال ، أو الأدلاء باى بيان • ويؤخذ من الاطلاع على المحضر الذى حررته اللجنة ، والمودع فى الملف المرفوع الى مدير المصلحة • إن الشاغل وهو نائب العمدة فى الوقت ذاك وأخو القاضى بالنيابة عنه كانا فى انتظار اللجنة ، وانها طلبت من الطرفين الانتقال معها الى أرض الجزيرة لأجراء المعاينة فى حضورهما ولسماع أقوالهما وملاحظتهما ، وإن هذا الشاغل امتنع بادى الأمر عن الانتقال معها ، أو الأدلاء باى بيان ، وأنه بعد المناقشة قبل أن ينتقل معها • وعند ما انتقلت الى الأطيان موضوع النزاع ، طلبت الى الشاغل بصفته نائب العمدة أن يحضر زراع هذه الأطيان • فيقول لهم : لا فائدة من استحضارهم لأنه يعتقد أنهم سينكرون ذلك ...

الرئيس - وبيعتقد ليه كده ؟

الدكتور صلاح الدين - لأن الواقع غير كده ، وانهم واضعون اليد ، وبمدين رفعت اللجنة تقريرها الى غنصام ، وجاء فى التقرير على لسان الشيخ الشاغل أننى جاوزت المائة ، ورجل طاعن فى السن ، وإن عبد الخالق بنوى

هو الزارع الحقيقي للأرض هو ومزارعوه . واني
والاستاذ عبد الخالق قريبان ، فوالدته عمه والذي ،
ولكن نظرا لحصول فصل منه ماس بي خاص بتاجيرو
أرض أخرى ، فانا أريد أن أشاغبه واخرج الأرض من
البيع بالممارسة للمزاد . وانا مستعد أن يكون ثمن
الفدان ١٠٠٠ جنيه بدلا من ٢٤٠ ، ذى الفائدة فى هذه
الحالة عايدة على الحكومة .

عرض كل هذا على غنام ، ولكنه اشر على الاوراق .
وكنت انتظر أن تكون هذه الخطوة هى نهاية المطاف ولكن هناك
تأشيرة أخرى ، فقد اشر على الاوراق بطلب الاجتماع
بمدير المصلحة وأعضاء اللجنة وحدد موعدا لبحث
الموضوع من الناحية القانونية ، ولاستيفاء أوراق منها
محضر حجز ادارى .

الرئيس - المسألة الى تهم المحكمة ان الأرض بيعت لعبد
الخالق بدوى ب ٣٠٠ جنيه فى حين ان تقدم غيره
ب ٤٠٠ جنيه .

الدكتور صلاح الدين - ذى حاجة غير الأرض ذى وده سافسره
فى حينه .

الرئيس - المحكمة لا يهمها مساحة الأرض ولكن يهمها
المبدأ .

الدكتور صلاح الدين - عاوز أبين أن غنام طبق القانون
وحاقول لكم كلمتين : مصلحة الاموال بتسلم الاراضى
لمصلحة الاملاك فاذا انقضت ست سنوات من هذا
التاريخ يمكن بيع ٢٠ فداناً لو اضع اليد . واذا مضى
أكثر من سنة بس لا يمكن أن يباع لو اضع اليد أكثر
من عشرة أفدنة . وقد تبين أن بدوى ممن يقعون تحت
البند الثانى . الثمن كان ٢٤٠ جنيهها للفدان ، واللجنة
كان تركت لمدير المصلحة أن يحدد الثمن .

الرئيس - الراجل واضح ايدو ، وفيه عقد بينه وبين المصلحة بمبلغ ٢٤٠ ، فازاى يزيد الثمن ؟

الدكتور صلاح الدين - القاضى غلطان ، ولم يتمسك بحقوقه ولما المصلحة جت تحدد الثمن قالوا ٢٤٠ جنبها للفدان ورأى تانى قال ٢٥٠ جنبها ، ومدير الاملاك قال ٣٠٠ جنبه ، وغنام وافق على ال ٣٠٠ جنبه .

الرئيس - ده ثمن أساسى للمزاد والا ايه ؟

الدكتور صلاح الدين - ده بالممارسة . والثمن حدد ب ٣٠٠ جنبه لعشرة أفدنة . ونسيت أن أقول : أنه فى أثناء العمل اللجنة حرصت على ان الشاكى يكون موجودا ، وكمكان المشكو فيه . وأثناء وجودهم أخذت اللجنة عليهم تعهدات أن القاضى يأخذ ١٠ أفدنة ، والباقى فدانين وكسور ، عرض فى المزاد ورسا المزاد بمبلغ ١٢٠٠ جنبه للمساحة المذكورة ، وكان ذلك بعد خروج غنام من الوزارة .

الرئيس - وعملية المزاد دى تمت ازاى ؟

الدكتور صلاح الدين - أنا ما شفتهاش ومتهمنيش ، لأن المزاد تم بعد خروج موكل .

الرئيس - نعود لمحمد جاب الله وضعه كان زى وضع هذا الشخص .

الدكتور صلاح الدين - أنا مالى ومال محمد جاب الله ١١ .

الرئيس - ده شخص مواطن وده شخص مواطن .

الدكتور صلاح الدين - غنام أعطى لجاب الله هو وشركاه ١٧٥ فدان .

الرئيس - انت أعطيته صحيح ؟ (موجهها كلامه للمتهم)

المتهم - أيوه يا أفندم والتأشيرة كانت صريحة .

الرئيس - عملت لجنة وحددت ثمن الأرض ؟

المتهم - ده جاب الله حالته حالة إيجار . وأطيان مربوط أطيان

ضعيفة • وأطيان بدوى جزائر والشروط بتختلف •
 وأنا حرصت بالنسبة لبندوى على تطبيق قرارات مجلس
 الوزراء ، والغضسل فى ذلك الى اللجنة • ومسألة
 جاب الله كانت تأجير مش بيع ، وأنا لقيت فى الأوراق
 بعد خروجى من الوزارة أن فيه اقرارا بين محمد
 جاب الله وشركائه والسيدة عزيزة الوكيل ، تاريخه
 ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ • وبعد كده عزيزة الوكيل
 قدمت طلبا بتوزيع ٥٥ فدانا على أسماء العائلات التى
 ذكرتها • واقسم بالله العظيم انى مااعرف حاجة عن
 هذا ولا علم لى به • ولو كانت عزيزة الوكيل تقدمت
 لى ••••

الرئيس - طيب افترض لو كنت أنت الوزير المختص ، وتقدمت
 لك كنت تعمل ايه ؟

المتهم - ماكنتش أوافقها •

الرئيس - ليه ؟ •

المتهم - أولا : لأن اسم عزيزة الوكيل ليس أمامى بين شركاء
 جاب الله ولا المستأجرين • ولما الوزير يعمل كده يبقى
 يساعد على الصورية ومحمد جاب الله قال لكم على
 العقد الصورى ، وهذا العقد ما لوش اثر بالمرة فى
 الأوراق ، ولجنة التطهير طلبت من الجواز العقد فقال
 لها : انه فقد منه • فازاى بقه أنا اسأل عن هذا ،
 والنيابة تقول : ان غنام كان فى قبضة عزيزة الوكيل
 ده السعيد السبع جانى وقال لى : بلاش تدى جاب الله
 نمرة ٨ مكرر فأنا وافقت •

الدكتور صلاح الدين - نرجع لموضوع بدوى وده اللى لا يمكن
 أن يتسرب الشك اليه ، ويؤيدنى فى ذلك حكم موظف
 انجليزى فى مصلحة الاملاك اسمه (المستر هولكن)
 وكان من ضمن الناس اللى راحوا يحققوا شكوى العمدة
 أو نائب العمدة •

الرئيس - وده موظف فى الاملاك ازاى ؟

الكتهم - ده كان مراقبا •

الرئيس - جنسيته مصرى ؟

الكتهم - وقتها كان ...

الدكتور صلاح الدين - ده كان الكلام ده سنة ١٩٥٠ • وهو

الانجليزى الوحيد فى المصلحة وراح واجبرى

معاهدة ...

الرئيس - معاهدة ١٠٠ •

الدكتور صلاح الدين - مادام انجليزيا (ضاحكا) •

الرئيس - هو راح يجرى معاينة مش معاهدة (ضاحكا) •

الدكتور صلاح الدين - والله دى كلمة من غير قصد ، جت

بس لما جبنا سيرة الانجليز وهو اجرى المعاينة ، واثبت

فيها عدم جدية شكوى الشاذل •

تقرير (المستر هولدن) قال ايه بقه ؟ قال : انه

بمناسبة ما لاحظناه من كثرة الشكاوى ، وما تناول

موضوع التاجير من كثرة الأخذ والرد نوجه النظر الى

ما ياتى :

أولا : التصحيح على رأى واحد فى الموضوع ، وعلم

تقرير هذا الرأى كلما تقدم شخص بشكوى منه كما

حدث فى هذه السنة • يعنى مش كل ما ييجى الشيوخ

على الشاذل عاوز يضر القاضى ، ويدفعه أكثر مما قضت

القوانين بأن يدفعه تقوم نسمع الكلام ده ونغير

الرأى • واستكمل هذا بأن يدوى واضع اليد واستصلح

والقاعدة العامة تشجيع الاستصلاح ، ومن أجل هذا

جت مسألة البيع بالممارسة ، فلما المصلحة تبيع لبلوى

بشمن ٣٠٠ جنيه ، يكون عملها فى محله • لأنه هو الى

صرف على الأطباء وأصلحها ، وده بيكون مقابل تشجيع

عام ولكل واحد جه واستصلح الأرض •

الرئيس - احنا فلاحين وعارفين •

الدكتور صلاح الدين - يبقى غنام غير مسئول عن ذلك والدنيا
ماهاش سايبية وفيه مجلس دولة • قلو أن تصرفاته في
هذه القضية كانت موضع ريبة ، أو أنه قال بلاش بيع
له كان مجلس الدولة يلغى القرار • أو يحمل الحكومة
تعويضات • يعنى يأخذ منا تعويضا ، وأبقى أنا
الخاسر •

الرئيس - قررت المحكمة نظر باقى الادعاء فى جلسة يسوم
السبت ١٩٥٣/١٠/٢٤ فى الساعة العاشرة صباحا •
(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة
الخامسة والاربعين بعد الظهر) •

خاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .
وبعد :

فهذه قضية الفساد الحزبي ، والرشوة ، واستغلال النفوذ ، قمناها ولم نستطع أن ننتهي منها في هذا الكتاب ، وليس ذلك الا لان فساد الحزبيين في تلك السنين الماضية ، زاد واستشرى حتى ضاقت به الكتب ، وقد راينا في تلك القضية كيف كان وزير مسئول يعجز عن ان يقول : لا . وكان عجزه هذا سببا في ضياع اموال الدولة ، وتركيزه في ايدي حفنة من الاصهار والاتسباء ، والمحيطين برجال حزبه ، وان كانت تلك القضية تعتبر أولى قضايا الفساد الحزبي ، والتي سيستغرق نشرها كتابين كاملين ، فسيمر بنا غيرها مما سيستوعب كتابا لا نستطيع ان نقرأها الآن .

وفي كتابنا القادم سيرى المواطنون كيف وصل التفصيل الحزبي بذلك الوزير السابق الى ذلك ما كان يتمناه له أي مواطن ، خاصة وأنه ينتمى قبل حزبيته الى مهنة العمالة واسرة القضاء ، وسيرى المواطنون أيضا كيف عجز هذا الرجل عن أن يقول : لا . وهو وزير بيده السلطان ، في الوقت الذي كان يقولها عالية وهو خال من السلطان ، يزاول مهنة شريفة - مهنة المحاماة - وكأنه به وقد ازداد سلطانا فقد ما اكسبته المحاماة من جراءة في الحق ، ونزاهة في القصد .

يولية ١٩٥٤ .

تنبیه

● یسر مکتب شئون محكمة الثورة ان يؤكد ان كل مواطن سيحصل على « مجموعة محاكمات الثورة » سيتمنح مع كل ستة كتب منها - ای مع الكتاب القادم - غلافاً جليدياً مكتوباً بهاء الذهب ، ليحتفظ بها فيه كمجلد تاريخي نادر ، وكذلك سيتمنح ملحقاً به موجز لكل ما مر من تلك المحاكمات ، فضلاً عن بيان كامل لشخصيات المتهمين ، به أدق المعلومات التي لم يتيسر لكثير الاحاطة بها ، وكذا فهرس شامل للمجلد الاول من هذا السجل .

● كل مواطن لم يتيسر له الحصول على نسخة من الكتاب الاول او الثاني او الثالث او الرابع من تلك المجموعة ، يمكنه الحصول عليها من مقر مکتب شئون محكمة الثورة بنفسه ، او بواسطة خطاب مرفق به اذن بريد ، او طوابع بوستة بقيمة المطلوب ، علماً بان ثمن النسخة لا يزال ثمانية قروش .

● بادر باقتناء مجموعة كاملة من هذا السجل ، قبل ان يتضاعف ثمنها بعد الانتهاء من المجلد الاول .

اتصل بمكتب شئون محكمة الثورة ٦٨ شارع قصر العيني
تليفون ٢٤٥٣٤ .

أيها القارىء:

اطلب من الباعة مع الكتاب السادس
الغلاف الجلدى المذهب ولا تدفع ثمنآله،
فهو حق من حقوقك .

الحكايات لشجرة



صدر عن:

مكتب شؤون
الحكمة الشجرة

الخطبة الربية لماضيه حسان حكمة الشجرة

وزارة الأرشاد القومي

مصلحة الاستعلامات

محاکمات الثورة

إعداد
كمال عبد الحميد كبره
رئيس مكتب شؤون محكمة الثورة

المطبعة الرسمية
لمحاضر جلسات محكمة الثورة

الكتاب السادس

صدر عن :

مكتب شؤون محكمة الثورة
القاهرة : ٦٨ شارع قصر امينى ت ٤٥٣٤

فلسفة محاکمات الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ
اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ، وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ
يَرْمِ بِهِ بَرِيثًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا)

صدق الله العظيم



كان سليمان غنام يقف ليدفع عن نفسه الاتهام.





التهنئة سليمان غنام أثناء الاستراحة يتشاور مع محامييه وفي عينيه علامات
الحسرة والضعف.



٠٠ سليمان غنام يقول : انا لا احب ان اتميل وحتى مسئولية الوزارة كلها .

محضر الجلسة التاسعة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا في الساعة العاشرة. والدقيقة العاشرة صباحا
بمقر قيادة الثورة في الجزيرة يوم السبت ٢٤ أكتوبر سنة
١٩٥٣ (الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦
سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على
المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي
عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشي انور السادات
وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة .

وبحضور البكباشي ابراهيم سامي جاد الحق المدعى والاستاذ
عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق
والادعاء .

استؤنف نظر القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس - باسم الله وباسم الثورة تفتتح الجلسة التاسعة
عشرة من جلسات محكمة الثورة. . .
الدفاع :

لنبدا الآن في نظر الجزء الثالث من الادعاء الثاني .
الدكتور صلاح الدين - نعم لنبدا في الجزء الثالث من الادعاء
الثاني :

لعل هذا الجزء أوضح من سابقه تدليلا على ان هذا الرجل لم يكن يتصرف في أى شأن من الشئون التي يعهد بها اليه الا على أساس من النعمة والضمير والمصلحة العامة . ويشترك هذا الجزء مع الجزأين السابقين فى ان المسألة ترجع الى تاريخ سابق عما وجدته نحن فى وزارة التجارة والصناعة . اذ ترجع المسألة الى سنة ١٩٤٧ حيث انتهى التزام شركة الملح والصودا فيما يتعلق بملاحات المكس ، واضطرت الحكومة اذ ذاك ان تكلف الشركة بالاستمرار فى تشغيل هذه الملاحات سنة أخرى ، اذ لم تكن قد امتدعت بعد فيمن يحل محل الشركة فى هذا العمل ، وفى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ، طرحت أمر هذه الملاحات فى مناقصة عامة بعد ان انتهى العام أو قبل ان ينتهى العام ، وذلك استعدادا لهذا الانتهاء ، فكما سبق لى أن ذكرت : فقد كلفت شركة الملاحات فى تشغيل هذه الملاحات سنة أخرى .

ولقد تقدم فى هذه المناقصة شركتان ، شركة الملح والتعدين التى هى محور هذا الجزء من الادعاء ، وشركة أخرى هى فى الواقع ثلاث شركات ، وهذه الشركة تسمى الشركة المالية والصناعية ، وهى تشتمل على : الشركة المالية والصناعية وعلى شركتين أخريين ، احدهما الشركة الاولى التى كان لها الامتياز وهى شركة الملح والصودا ، وشركة أخرى هى شركة ملاحات بورسعيد ، وشركة الملح والصودا شركة انجليزية ، وشركة ملاحات بورسعيد شركة يقلب فيها الصالح الفرنسى والصالح الايطالى ، حتى مصرت بعد ذلك فى سنة ١٩٥٢ ولقد كان عطاء شركة الملح والتعدين التى هى محور هذا الجزء من الادعاء أفضل العطاءات . قبلت جميع الشروط التى وضعتها الحكومة ، فى حين ان الشركة الاخرى او الشركات

الثلاث بتعبير أدق ، لم تقبل هذه الشروط كما وضعتها الحكومة . كذلك الحال فيما يتعلق بالاتاة . فقد قبلت أن تدفعها للحكومة . يعنى كان موقفها افضل من الشركة الاخرى ، وكذلك الحال فيما يتعلق بسعر الملح الذى يباع للجمهور على مختلف انواعه ، فقد كان السعر الذى حددته هذه الشركة اقل من السعر الذى حددته الشركة الثانية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كان هذا السعر الذى حددته الشركة ، افضل من السعر الذى كان محددًا فى التسعير الجبرى . فرسا المزاد على هذه الشركة لكل هذه الاعتبارات ، ولكن حين يرسو المزاد لاينتهى الا من عند هذا الحد ، بل يجب بعد ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة ، لكى تعطى هذه الشركة الالتزام بمقتضى القانون ، فلا بد اذن من تقديم الامر الى البرلمان وتقديم الامر الى البرلمان - كما لا يخفى على حضراتكم يحتاج الى وقت ، وقد يقصر أو يطول هذا الوقت ، وكثيرا ما يطول هذا الوقت ، وكل ذلك كان فى سنة ١٩٤٨ ، فرئى أن تكلف الشركة بالرغم من عدم صدور القانون بالالتزام حتى لاتتعطل المصلحة ، وحتى يستمر استخراج الملح . اقول : رئى أن تكلف هذه الشركة بتشغيل الملاحات ريثما تتم الاجراءات . وبالفعل صدر لها هذا التكليف فى سنة ١٩٤٨ ، واستمر التكليف عاما ثم بعد ذلك جدد هذا التكليف عن هذه الملاحات ذاتها سنة أخرى ، وأقف هنا قليلا لكى استنتج واعرض على عدالتكم انه لم يكد يفهم أن تكلف الشركة بهذا التكليف ثم بعد ذلك يجدد هذا التكليف الا اذا كانت الشركة قد أثبتت بالفعل ، وبخاصة بعد مرور العام الاول انها شركة صالحة تستطيع أن تقدم بالعمل ، والا لما كان هناك معنى على الاطلاق لان يجدد لها أمر التشغيل عاما آخر بعد أن انتهى العام الاول الذى يعتبر هنا فى حكم التجربة .

ولم يقف الامر عند هذا الحد - وقد كانت هناك ملاحظات أخرى تدعى ميني وبليس وبلغيم - هذه الملاحظات ، كلفت هذه الشركة ايضا فى سنة ١٩٤٩ بعد التجربة الاولى التى أثبتت الشركة فيها انها قادرة على العمل أقول : كلفت هذه الشركة بأن تنهض وان تشغل هذه الملاحظات الجديدة . ثم بعد ذلك غرض الامر على البرلمان ، وأقره مجلس النواب فى سنة ١٩٤٩ ، واقرار مجلس النواب للقانون بعد ذلك ، يجب ان يؤخذ منه ويستدل منه أيضا أنه قد ثبت لمجلس النواب أن الشركة قادرة على أن تبدأ عملها وأن تستمر فيه ، لانه قد ثبت بالتجربة انها صالحة للاستمرار فى العمل .

فى سنة ١٩٤٩ وفى سنة ١٩٥٠ عرض الامر على مجلس الشيوخ وهنا وحين يعرض الامر على مجلس الشيوخ - كما لا يخفى على عدالتكم بطبيعة الحال - يمر أولا باللجنة المختصة ، وهذه اللجنة هي لجنة التجارة والصناعة ، ثم ينتهى الامر من هذه اللجنة المختصة ، ويقدم الى جلسات المجلس . فلننظر اذن كيف جرى الامر فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، وكيف كان على الاخص موقف هذا الرجل فى هذه اللجنة ، فالموقف واضح فى جميع الجلسات ، ولا يمكن أن يؤخذ منه أى شبهة يمكن أن توجه الى هذا الرجل ، بل بالعكس ان كان هناك ما يمكن ان يقال فى حق هذا الرجل ، فلن يكون هناك الا كل ما يشرقه ، ويثبت انه رجل مدقق ذو ذمة وذو ضمير ، وأنه ما كان يبحث الا عن وجه المصلحة العامة

وفى اللجنة ، عرض الامر اول ما عرض فى جلسة ١٩٤٩/٧/١٩ . وكان لسه تغمم ماجاش فى الوزارة ، ولا كانش فى الحزب الذى ينتهى اليه ، ولا كانش

الحزب حتى قد تولى الحكم ، ولما عرض هذا الامر على اللجنة فى جلسة ١٩/٧/١٩٤٩ ، رأت اللجنة تأجيل الجلسة الى ٢/٨/١٩٤٩ ، ثم أحيل الامر بعد ذلك ، وهنا أرجو أن ألفت النظر الى سلسلة هذه التأجيلات ، لان الوضع يتلخص فى انه عندما جاء هذا الموضوع الى المجلس ، كان وضع جماعة يريذون رغم مرور عامين على تقديم الامر الى مجلس الشيوخ أن يؤجلوا وأن يؤجلوا الى الما نهاية ، ولهم فى ذلك مصلحة وقد أرادوا أن يكون هذا الرجل - وكان وزيراً وقتئذ - مطية هذه المصلحة ، فأبى عليهم هذا .

الرئيس - يقدر الدفاع يفسر لنا القرض من التأجيل كان ايه ؟
الدكتور صلاح الدين - أيوه الموضوع ده أجل فى جلسة ١٩/٧/١٩٤٩ وده وضع يكاد يكون طبيعياً ، لان الموضوع لسه فى أدوار البحث الأولى وبعدين أجل فى جلسة ٢/٨/١٩٤٩ وبعدين حصلت فترة الانتخابات - ويجب أن يكون هذا أيضاً واضحاً - فعندما تكون هناك فترة انتخابات ما بيكنش هناك مجلس نواب . ولذلك بتتوقف جلسات مجلس الشيوخ ، وبعد الانتخابات ، أعيد بحث الامر فى لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ فى ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ ، وكانت اللجنة برئاسة الاستاذ صليب سامى ، والاستاذ صليب سامى هو رئيس لجنة التجارة والصناعة فى مجلس الشيوخ منذ وقت طويل ويكاد يكون رئيسها دائماً ، لانه رجل له صلة بوزارة التجارة والصناعة ، فقد تولى امرها مرات قبل غنام وبعد غنام . وانا هنا أريد أن أوضح موقف الاستاذ صليب سامى .

عقدت هذه اللجنة برئاسة صليب سامى ، وكان هناك مندوبون من قسبل وزارة التجارة والصناعة

وزير التجارة والصناعة موكل ما كانش بيحضر
اللجنة بنفسه ، علشان نفترض انه له أغراض
كما يريد أن يقول زميلنا ممثل الادعاء . لانه
إذا كان هناك مسألة تهم موكل ، ويريد أن يتبناها كان
يبقى حريصا على أن يحضر اجتماعات اللجنة بنفسه ،
ولكنه لم يحضر الا جلسة واحدة .

الرئيس - أول مرة نظر فيها طلب الشركة كان في ١٩٤٨/٩/٧ .
الدكتور صلاح الدين - كان في سنة ١٩٤٩ .
الرئيس - طيب وأجل أد ايه ؟

الدكتور صلاح الدين - نظر الموضوع في اللجنة اللي بيقال أن
غنام دافع فيها عن الشركة .

الرئيس - قبل الانتخابات أجل الموضوع سنة مش كده ؟
الدكتور صلاح الدين - قبل الانتخابات أجل الموضوع فترة
قليلة .

الرئيس - طيب وكان امتى أول مرة نظر فيها هذا الموضوع
في اللجنة ؟

الدكتور صلاح الدين - في ١٩٤٩/٧/١٩ يعني في اول النصف
الثاني من سنة ١٩٤٩ ، واللجنة اللي نظر فيها الموضوع
ده - وموكل كان له كلام فيها - كانت في يناير سنة
١٩٥١ . وبعدين عرض الموضوع في جلسة ٦ فبراير ،
وزى مايقول لحضراتكم : فضل الموضوع يؤجل من جلسة
الى جلسة الى جلسة ، وكان دائما يحضر مندوبون
من وزارة التجارة والصناعة ، وماكانش غنام بيحضر وكان
في الجلسة أحد مندوبي وزارة التجارة والصناعة واسمه
الاستاذ الدفراوى وهو اللي طلب تأجيل البحث ، وكان
الكلام ده في عهد غنام ، والموظف ده بطبيعة الحال
لايستطيع أن يطلب التأجيل الا اذا كانت عنده تعليمات

من غنام . ومن هذا يتبين لحضراتكم ان هذا الرجل
ماكانش بيخفى شيء ، لا عن مجلس الشيوخ ولا عن
اللجنة ، يعنى الرجل ده ماكانش بيخفى شيء على الاطلاق
قلت لحضراتكم أن **الدفراوي** هو الى طلب التأجيل .
تعرفوا ليه ؟ لبحث ماقد يرد للوزارة من شكاوى بسبب
مخالفة شروط الاستغلال . الوزارة هي اللي بتطلب
التأجيل ، وهي اللي بتعطل عمل اللجنة ، وهي
اللي بتبدي السبب ، وهو انه فيه شكاوى كثيرة ضد
الشركة والوزارة تريد أن تتحقق منها . فأجلت الجلسة
ليوم ١٩٥٠/٣/٦ ، ولما اجتمعت ، وكانت برضه
برئاسة **صليب سامي** أشار الرئيس الى ما قيل فى الجلسة
السابقة عن الشكاوى . وقال : انه اجاب **الدفراوي** الى
طلب التأجيل لبحثها ثم قال «ولكنى اعتقد أن هذه
الشكاوى - سواء اكانت من التجار ام من المستهلكين -
لا علاقة لها بموضوع **التعادل**» ده كلام **صليب سامي** رئيس
اللجنة ، وهو حجة من أكبر حجج القانون فى هذا البلد
ومن ناحية أخرى ، فقد كان مستشارا ملكيا ، اذن فهو
يدري كل ما يقول ، ويدرى أين تقف حدود المسائل التي
تعطل الموافقة على التزام الشركة ، ويدرى أين حدود
المسائل الاخرى التي وان اعتبرت مخالفات عملهاش
دعوة بعقد الشركة . **دى عبادة عن مخالفات تموينية** .
يعنى زى دكان يبييع لهذه الشركة ، أو فرع من الفروع
أو مكتب من المكاتب التابعة للشركة . وحررت له
مخالفات تموينية علشان يبييع بأكتر من السعر المحدد
فى التسعيرة ، أو ممتنع عن البيع بقاتا ، أو ممتنع عن
البيع بالسعر المحدد فى التسعيرة أو ان الجوال جديد
والا قديم ، وتأثير هذا على السعر . كل المسائل دى
نسميها مخالفات تموينية ، والمخالفات التموينية دى
حابين لحضراتكم موقف غنام منها كان ايه . . . نرجع

مرجعنا لكلام صليب سامي ٠٠ يقول : ولكنى اعتقد أن هذه الشكاوى - سواء كانت من التجار أم من المستهلكين - لا علاقة لها بموضوع التعاقد ، وإنما علاقتها بوزارة التموين ٠ فلها أن تضع الاجراءات اللازمة ، حتى تمنع أسباب هذه الشكاوى ٠ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فالمشروع تقدم الى مجلس النواب فأقره ، ثم أحيل اليها فرأت اللجنة - بفضل تدقيقها - أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان : أحدهما خاص بالنقاوة ٠٠ وكان فى الأول الالتزام ماش على ماهو عليه ، ولكن اللجنة رأت أن تلزم الشركة أيضا بشروط أخرى ، وفى هذه الحالة تضطر وزارة التجارة والصناعة الى أن تأخذ موافقة الشركة ٠ فاذا ما وافقتش الشركة فلا حق لوزارة التجارة والصناعة فى ذلك ولا للجنة ، ولكن التصرف يبقى للبرلمان نفسه ، فاما انه يقر الالتزام أو لا يقره ٠ ولكن الشركة برضه وافقت على هذه الشروط الجديدة ٠ بعد كده ارجع لكلام صليب سامي ٠٠٠٠ يقول : « فرأت اللجنة بفضل تدقيقها أن يضاف الى شروط التعاقد شرطان أحدهما خاص بالنقاوة ، ولانيهما خاص بالنعومة ، وعلى ذلك تأجل البحث ريثما يصل اليها رد الشركة ، وقد قبلت الشركة ما طلب منها ، وكان المفروض بعد قبول الشركة أن تقر وتنهى التعاقد فى أول جلسة ، اذ لا اعتراض عليه » انتهى الكلام ده بيقال؟ فى ٦ مارس سنة ١٩٥٠ ، يعنى قبل الهنا بسنة ، احنا فى يناير وفبراير سنة ١٩٥١ ٠ وصليب سامي بيقول الكلام ده فى ٦/٣/١٩٥٠ ٠ كان بيقول : انه كان المفروض بعد قبول الشركة لهذين الشرطين اللذين اشترطتهما لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ٠٠ يقول : « كان المفروض بعد قبول الشركة أن تقر وأن يتم التعاقد فى أول جلسة ، اذ لا اعتراض عليه » ولكن حضرة مدير المناجم طلب التأجيل ٠ يعنى الوزارة

هى التى طلبت التأجيل ٠٠٠ ايه التى حصل بعد كده ؟
لدى حصل ان الجبالى قال : «لقد كلفنى معالى الوزير ان
اطلب من حضراتكم تأجيل البحث مدة اخرى حتى يستطيع
هى اثباتها دراسة الموضوع دراسة كاملة» ٠٠ اهو ده
عيبه! عيب غنام انه كل ما يجيله موضوع يموت به بحثا وتديقا
الى ان يقتنع به ٠٠٠ وهنا الرئيس - رئيس اللجنة
يعنى - ابتدا يعارض الوزارة فى طلب التأجيل ، وعضو
من الاعضاء كما ان اعتبر انه ليس للوزارة ان تطلب
التأجيل . وقال ان ده شغل اللجنة ، مش شغل الوزارة ،
واذا ارادت الوزارة ان تبحث وتصدق فى المشروع ،
تبقى تسجبه احسن . وهنا أرجع بحضراتكم الى ما قاله
صليب سامى رئيس اللجنة : « اذا راي حضرات
الاعضاء اعطاء فرصة اخرى لمعالى الوزير ، فلا مانع عندى
ولقد كان من رايى ان تنتهى اليوم» وهنا قال أحد
حضرات أعضاء اللجنة : «وهل من حق الوزير ان يطلب
التأجيل ، فرد عليه الرئيس قائلا : « هذا امر اللجنة ،
وانما للوزير الحق فى سحب المشروع وليس من شك فى
انه لا يملك التحكم فى اللجنة ، ولكن اذا اجبناه الى طلبه
فيكون ذلك من باب المجاملة واللوق » وهنا قال السيد
اللوزى : «كنا نود ان تبين الحكومة وجوه اعتراضها
حتى تستبين الامور» فرد الجبالى وقال : «ان معالى الوزير
يقصد من التأجيل الدراسة» فرد عليه حضرة العضو
قائلا : « الواقع ان التأجيل المتكرر يسىء سمعة الحكومة ،
فرد رئيس اللجنة وقال : « ومن شأنه ايضا ان يضعف
الثقة بها» . وهنا تدخل فى المناقشة واحد من اصحاب
المصالح الاخرى ، وهو عضو فى اللجنة ولم يمتنع عن أن
يشترك فى هذه المناقشات ، وان يوجه هذه المناقشات
لما فيه مصلحة الشركة الاخرى ، وهى شركة ملاحات
بورسنعيد التى سبق لنا اننا قلنا عنها : ان الصالح

الغالب فيها هو المصالح الإيطالي ، والمصالح الفرنسي الى
 أن مصرت . وأرجو هنا أن تلاحظوا حضراتكم أن هذه
 اللجنة مصرية ، واحنا بندق معاها كل هذه التدقيقات
 وستتبينون حضراتكم من كل هذا انه ماكانش فيه حاجة
 أبدا يمكن ان تؤخذ على غنام ازاء قيامه بواجبه كمصري،
 فهو لم يعطل مصالح هذه الشركة . وستتبينون حضراتكم
 أن المدة الطويلة التي مرت على هذا النحو وعلى ماسياتي
 من نحو هذا ، كان له أثر سىء جدا فى أن تقوم الشركة
 بالتزاماتها ، تلك المدة الطويلة التى تسبب فيها أمثال
 هذا الرجل ، - واقصد هنا عضو اللجنة - الذى كانت له
 مصلحة معينة فى أن يعاكس هذه الشركة لحساب الشركة
 الإيطالية الفرنسية ، وامثاله بعض موظفى الوزارة وانا
 هنا عند حسن ظنكم ، فلن اتعدى حدودى ولن أتكلم الا
 بالقدر الذى يتعلق بالقضية فقط . هذا التعميل هو
 الذى اوقع الشركة بعد ذلك فى الحرج ، مش فى وقت
 غنام بل فى سنة ١٩٥٢ ، وما قالته النيابة بشأن ماقدم
 الى مجلس الوزراء فى العهد المبارك الحالى والذى بنسأه
 عليه قرر مجلس الوزراء رفع يد الشركة . وقد رفعت
 قضية الى مجلس الدولة ، واحنا على أى حال لا شأن لنا
 بها على الاطلاق ، اذ انعمن المفهوم أن ينتهى الامر بنا فى
 فبراير سنة ١٩٥١ . ثم بعد ذلك تجد أمور وأمور
 وأمور . . . هذه الامور تنتهى بمجلس الوزراء فى عهدكم
 البسميد الى أن يتصرف هذا التصرف . . يبقى انا دخل
 ايه باه ٩٩ . . أحمد عطا الله تكلم علشان يؤيد الحكومة
 لابن الحكومة كانت طالبة التأجيل ، وهو عاوز يعطل .
 فيقول : «من حق الحكومة أن تقول اريد أن أدبس
 الموضوع ، لا سيما وان العطاء عمل فى ظروف لم يستتب فيها
 الراى السليم فى استغلال الملاحات ، وكلنا ارى أن توافق
 اللجنة على طلب الحكومة » . . . وانتوى الامر بان

قبل التأجيل ، وتحدد في هذه المرة لعقد الاجتماع ثلاثة اسابيع ، واعتبرت الثلاثة أسابيع كافية لان ينتهي الموظفون من بحثها وعندئذ قال الرئيس في ذلك «تكلمت مع الوزير» ٠٠ (وكان قام كلمه بالتليفون) «وهو يرجو اللجنة قبول آخر تأجيل، وانتهيت معه على ثلاثة أسابيع» وفي جلسة ١٥/٤/١٩٥٠ - وبرضه اللجنة كانت برئاسة صليب سامي - الرئيس شرح الوقائع وقال : انه لم ترد لنا نتيجة بحث الشكاوى ثم قال : «وفي هذه الاثناء قابلت معالي وزير التجارة والصناعة ، فأخبرني بأنه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد الشركة قائمة بالعمل على احسن وجه، مش اول مرة قالها في البرلمان علشان يخدع الاعضاء ، بل ده كان في اول بحث اللجنة التي تستطيع أن تطلب من الوزارة اقامة الدليل على هذا ٠٠٠ ما كانش الكلام ده معيه في الجلسة علشان بعدها يقال : انه أدلى ببيان كاذب عن سوء قصد لتضليل الشيوخ ، حتى يجعلهم يوافقون على القانون ٠٠ لا ٠٠ وانما حصل هذا في أثناء بحث اللجنة في المرة الأولى ٠٠ هو يقول الكلام ده بناء على انه يحقق بنفسه كما تفعلون انتم ٠٠ دول الجماعة اللي بيقعدوا في مكاتبهم ويحكموا على الامور دول لهم حكم ، ولكن سليمان غنام راح مكتب الشركة وحقق ثم انتقل الى محطة بولاق الدكرور انتقالا مفاجئا ، وده كان أول انتقال ويمكن ده البعض يقول انه ما كانش مفاجئ ٠٠ ولكن الانتقال الثاني لا يمكن التشكيك في انه كان مفاجئا . عمل ايه ؟ ده مسك التليفون وطلب الله يرحمه مدير السكة الحديد الدكتور سيد عبد الواحد وقال له أنا عاوز آجي افتش ، وحالا تدوروا لى على عربة أو قطار من قطارات الملح اللي بتشحن فيها شركة الملح والتعدين الملح ، علشان آجي افتشها . وطبعا غنام ما كانش عارف

سيد محمد الواحد حيوديه فين ٠٠٠ ياترى بولاق الدكتور ٠٠٠
ياترى بنتها ٠٠ ياترى اسكندرية ٠٠ وطبيعى القطر ده
متنقل ٠ وبعدين بعد البحث ، المرحوم سيد عبد الواحد
وجد ان القطار موجود فى بولاق الدكتور ، فقال لغنام :
ان القطار موجود فى بولاق الدكتور ٠ فراح غنام
واخذ معاه أكثر من ثلاثة موظفين من موظفى الوزارة ،
وكلهم من المختصين ، ولحد كيمارى علشان يشوف
درجة الصفاء والنعومة ، وواحد وزان علشان يتحقق
من الوزن ، وواحد علشان يشوف الخيش ٠
راح غنام ومعاه الموظفين دول وقاجاوا بضاعة
الشركة فى محطة بولاق الدكتور ٠ وبعد كده كله راح
فتش على الملاحات ، وفتش على الشركة وكان مصحوبا
بوكيل الوزارة مصطفى ماهر ومدير المناجم الدكتور
الدفراوى والدكتور برسوم ، كان غنام مصحوبا بهؤلاء
فى المرة الاولى وفى المرة الثانية ، فهذا الرجل مش
بيخفى حاجة ابدا بل انه بيعمل علشان يبحث عن الحقيقة
ودلوقتى يرجع مرجوعنا الى اللى كنا بنقوله من كلام
اللجنة ، واحب أقول لحضراتكم ٠ انه من أهم مايعرض
عليكم كلام صليب سامى اللى هو رئيس اللجنة ٠ يقول
«فى هذه الاثناء قابلت معالى وزير التجارة والصناعة فاخبرنى
بانه انتقل الى الملاحات بالاسكندرية بنفسه ، ووجد
الشركة قائمة بالعمل على أحسن وجه ، وعاين الشئون
والتعبية والشوالات ، فوجدنا على أتم ما يكون ، ثم عاين
التخزين ، فوجده يكفى الاستهلاك المحلى كفاية تامة ،
وبنا على ذلك فان معاليه لايعارض هذا المشروع وانه يقر
الاتفاقية» ٠٠ ثم بعد هذا ، فى الجلسة التالية فى
١٧/٤/١٩٥٠ جه غنام وحضر اجتماع هذه اللجنة ، وهى
اللجنة الوحيدة التى حضرها هذا الرجل الذى يقال
عنه : انه له أغراض ، فاذا كان صحيح له أغراض ماكانش

حضر اجتماع اللجنة دى بس ، بل كان حضر من أول الاجتماعات لآخرها . وأحب أقول لحضراتكم هنا : ان اللجنة لما تبجي تكتب تقريرها ففي الغالب بيكون لتقريرها ده أكبر الاثر فى توجيه المجلس ، لان اللجنة بيبقى ممثل فيها جميع الأحزاب ، والشئ اللى بيمر فى اللجنة سهل بيروح المجلس بيبقى من أسهل ما يكون أنه يمر فيه . وهذا هو الحال فيما يتعلق بهذا الموضوع فيما عدا بعض الأشخاص اللى لهم نواح أخرى ، ولهم مصالح أخرى ، وپروحو يشوشروا على الموضوع ، وهنا أحب أقول لكم : ان اللى كان يشوشر على الموضوع كان وكان وكان . بلاش الموظفين . . . واحد اسمه « نسيم رومانو » وده كان موظفا عند الشركة ، ومختصا بمسائل الخيش ، وطرده الشركة من خدمتها ، واثان كانا فى وقت من الاوقات عضوين فى مجلس ادارة الشركة ، بل كانا عضوى مجلس الادارة المنتدبين ، وهذان الاثنان قررت الجمعية العمومية بعد ذلك بناء على خلاف وقع بينهما وبين رئيس الشركة وأعضاء مجلس الادارة الآخرين انهما يعزلان . فلما عزلا وقفنا للشركة بالمصاد ، وآخرين كانوا بيطمعوا فى ان الشركة تعطيه كميات من الملح لاقبل لها بها لكى يحتكروا الملح فى البلاد ، وبعد كده انا جاى لكم فى الاحكام اللى صدرت لمصلحة الشركة ، وبرئت الشركة من كل مانسب لها ، وما قال عنها هؤلاء وهؤلاء ، ومن بينهم هؤلاء الذين طالبوا الشركة بهذا الطلب الذى أسلفت الإشارة اليه ، فلما لم تجبهم الشركة الى ما طلبوا كانوا من أكثر المتحاملين على الشركة ، فراحوا يحاربوها . راح هؤلاء يحاربوها وكذلك فعلت شركة الملح والصودا الانجليزية وشركة بوسعيد الفرنسية . . . راح يحاربها كل هؤلاء الموترين لان كان لهم مصلحة فى هذا ، فالشركة دى فوتت عليهم هذه

المصلحة ... بعد كده نرجع تانى للجنة ... جه غنام
 فى هذه الجلسة . وهنا يقول الرئيس تمهيدا لتقديم غنام :
 « لقد ذكرت فى الجلسة السابقة ماصرح به معالى وزير
 التجارة عن نتيجة دراسته وتحقيقه الشكاوى التى قدمت
 ضد الشركة ، وهنا قال غنام : « يجب ان نفرق بين هذه
 الشكاوى وحق الالتزام ، اذ ان حق الالتزام امر ينفصل
 عن الشكاوى » يعنى هو لم يهمل الشكاوى .. وبعدين
 يقول : وقد حققت هذه الشكاوى بنفسى لا سيما
 ما يختص منها بمسألة الشوالات ، اذ قالوا عنها انها قديمة
 وتقدم للجماهير على اعتبار انها جديدة ، وقد تحريت الامر
 وفاجأت عربات السكة الحديد التى يشحن فيها الملح ،
 والتى تقصد الوجه القبلى . كما وافقنى موظفان من
 الوزاة لانه قليل ايضا ان هناك نقصا فى الوزن ، ولكنى
 وجبت الشوالات جديدة ، كما ان الوزن لم يكن به نقص
 وقد حرر محضر بذلك ، كما ارسلت الى مراقبة الاسعار
 بالوجه القبلى بمراقبة هذا الامر ... » شوفوا باه ده .
 لم يكتف بأنه تحقق مرتين .. مرة بالاسكندرية ومرة فى
 بولاق الدكرور ... لا .. بل يقول : « كما ارسلت الى
 مراقبة الاسعار بالوجه القبلى بمراقبة هذا الامر ، وقد
 اتضح ان بعض هذه الشكاوى كان على حق » . اتضح
 ده امتى ومن مين ؟! اتضح هذا من تحقيق مراقبة
 الاسعار ... حتى الحاجة الى قال عليها غنام لم تكن
 على حق ، وانا اقول كلام على مسئوليتى وانا كنت طلبت
 ضم قضايا فى هذا الصدد ، وما زال الوقت متسعا
 امام المحكمة ، علشان تجيب كل القضايا دى ، التى اقول
 باعلى صوتى : انه لم يحكم فى اى قضية منها ضد الشركة .
 غنام امامه التحقيق الادارى بتاع المصلحة بتاعته ...
 هو بيقول لهم ان الشكاوى دى كانت على حق .. فأين
 هو اذن الذى يخفى معلومات عن اللجنة او عن المجلس .

انا حاقول لكم الكلام الخاص بمجلس النواب ، وبعدني
 حاقول لكم الكلام الخاص بمجلس الشيوخ ، ومنه
 حتعرفوا اذا كان غنام فى اى وقت من الاوقات اخفى حاجة
 او انه كان كاذبا او متعمدا ذلك علشان يضلل الشيوخ
 والا لا . وحتعرفوا ان غنام ماكانش كده انما غيره هو
 اللى كان كده . . . الواقع ان مماكنا نشكو منه فى العهود
 الماضية انه ييجى الوزير لاسباب حزبية فينقض ماابرمه
 الوزير السابق . . . ولما جه غنام كان عنده من الرجولة
 والتجرد من الحزبية ماجعله مضرب الامثال . . . وهنا انتقل
 الى عطا الله ، هذا الذى سبق ان اشرت اليه وده كان من
 اكبر الوفديين . . . كان رئيس لجنة الوفد فى بورسعيد
 وابن شيخ قديم من اكثر الناس اتصالا بالحزب الذى
 كان منتميا اليه ، وهو الذى اصبح بعد ابيه عمدة الوفد
 وشيخا فى مجلس الشيوخ منذ زمن طويل .

**الرئيس - انتم كنتم بتسموا الواحد من دول عمدة الوفد ،
 وعملة السعديين ؟**

الدكتور صلاح الدين - انا اقصد يعنى عماد الناحية . . . يعنى
 اللى كان بيعتمد عليه الحزب بالمعنى اللغوى مش بالمعنى
 الادارى . عطا الله ده جه لغنام واراد ان يضغط عليه
 لدرجة انه راح واشتكاه للنحاس باشا ، واستخدم هذا
 السلاح وقال له : الشغل ده كان فى عهد السعديين .
 فلم يسمع منه هذا الكلام ايضا ، لانه لايريد ان يبحث
 الا عن المصلحة . . . ويقول غنام بعد ذلك : « وقد اتضح
 ان بعض هذه الشكاوى كان على حق ، ولكن هذا لاشان
 له بابطال عقد الالتزام ، اما مسألة الاسعار فان مخالفتها
 يحققها القضاء ، كما اننى انتقلت الى ملاحدة الكس
 وتفقدت الحالة هناك ، وجدت ان هناك تيارات غريبة،
 اذ تصلنى خطابات غفل من الامضاء ، وبعضها متشابه

يعطن مرسلوها في بعض حضرات الشيوخ أو الموظفين .
 كما ان الجرائد تتعرض لهذا الموضوع ممن لهم مصلحة
 خاصة ، لكن الوزارة لا غرض لها الا تحقيق المصلحة العامة .
 كانت تكتب مقالات طويلة عريضة في الجرائد ، كانت
 هذه المقالات ليست الا اعلانا مدفوعا ثمنه من خصوم
 الشركة . وكانت الشركة تجيب مقالة هي كمان ترد بها
 على المقالات التي كانت بتنكتب ضدها . وهذا هو ماسماه
 غنام تيارات مختلفة حار بينها ، فترك الامر كله بين
 ينس اللجنة والبرلمان . ان غنام يقول « كما ان الجرائد
 تتعرض لهذا الموضوع » فهل بعد هذا يقول ان غنام
 كان يخفي شيئا ؟ ازاى ده ا ده كان يقول التي فيه
 الكفاية . ده يقول : « كما ان الجرائد تتعرض لهذا
 الموضوع ممن لهم صلة خاصة ، ولكن الوزارة لا غرض لها
 الا تحقيق المصلحة العامة ، وانا من جهتي انفي كل ما يقال
 عن حضرات الشيوخ والموظفين » . . . شوفوا حضراتكم
 كرامة هذا الرجل ال ليت غنام يعامل كما يعامل هو
 غيره من الناس ، تيجي له حاجات كتير غفل من التوقيع
 ولكنه مش عاوز يتهم أحد فيقول : « وانا من جهتي انفي
 كل ما يقال عن حضرات الشيوخ أو الموظفين ، لاني درست
 هذا الموضوع فلم يتبين لي ان احدا من حضرات الموظفين
 له غرض خاص ، كما اني اري ان المسألة تحتاج الى
 اصلاح شامل ولذلك رايت ان نعيد النظر في قانون
 المناجم وتعديله ، وفلا شكلت لجنة ، واستعرضنا المسألة
 واقتنعنا من دراستها بعد عدة جلسات . . » ولم يقف عند
 هذه المسألة فحسب ، بل وصل الى الاساس فيقول :
 « كما اني علمت ان شبه حملة قد وجهت الى احد حضرات
 الموظفين الذين شهدوا اجتماع لجنة التجارة بالجلس ،
 وقد تأملت لهذا ونريد ان نسير على تقليد برلمانى ، ارجو
 ان تقرونى عليه ، وهو يجب ألا يهمل راي الشركات او

المصالح المتعارضة عند بحث الموضوع « لقد رأى ألا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة .. فماذا يقال بعد ذلك ؟ ليس معنى هذا إلا ان أكون أميناً فى أداء واجبى . مفيش أكثر من كده تدقيق .. هو يقول اذا كان فيه مصالح متعارضة ، اسمعوا رأى الاثنين ، واذا كان الشركة لها مصلحة وتريد أن تحقق مصلحة أو غرضاً غير مشروع ، فهذه تحتفظوا فيها الى أن تأخذوا رأى . مفيش بعد كده تدقيق فى الدنيا .. شوفوا حضراتكم هو بيقول للجنة ايه ، بيقول ايه فى الجلسة الوحيدة الى حضرها ولم يحضرها قبلها ولا بعدها .. يقول : «نريد ان نسير على تقليد برلمانى ، ارجو ان تقررونى عليه، وهو يجب ألا يهمل رأى الشركات أو المصالح المتعارضة عند بحث الموضوع . وما هذا الا لاكون أميناً فى أداء واجبى ولا شك فى انه اذا كان هناك مصلحة معينة لشركة فانى اتحفظ فى ابداء رأى هذه الشركة المعارضة ، ثم لحضراتكم بعد ذلك أن تقرروا الغاء شـوفوا حضراتكم هو لم يبدأ بقوله ابقاء بل بدأ وقال : الغاء أو بقاء هذا الالتزام . وانا أعرض على حضراتكم نتيجة هذه الدراسة ، ولا أتمسك برأى خاص ، ولحضراتكم الرأى الاعلى وبعيد قليل غادر غنام اللجنة وروح ، وتركهم يتناقشون مع بعضهم ، بعد أن أعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله وقد لاحظتم حضراتكم كيف أنهى كلامه مع الاعضاء وكيف انه قال : والرأى لكم ، ولكم فى النهاية الرأى الاعلى لحضراتكم . ويكرر هذا مثنى وثلاثاً .

انتقل بعد هذا الى جلسة ٢٢ مايو علشان نكمل سلسلة هذه الجلسات وكانت برضه برئاسة صليب سامى . كل المناقشات اصبحت -بعد ما بين غنام كل ماعنده -

أقول: أصبحت كل المناقشات عبارة عن مناقشات موضوعية
فى موضوع الالتزام وبعدين راح الموضوع الى مجلس
الشيوخ ... يعنى خلص من اللجنة وراح لمجلس الشيوخ
هذا هو موقف غنام فى اللجنة ، وقبل ما آجى لموقف موكل
فى مجلس الشيوخ عاوز أقول : ايه الى حصل فى اللجنة ؟
اللجنة كانت نتيجة بحثها انها وافقت على الموضوع ماعدا
ثلاثة ... واحد مالوش دعوة بالموضوع هو الاستاذ
عبد السلام محمود • واثنين كانوا من شركة بورسعيد
هما : احمد عطا الله واصلان قطاوى ، وهما ايضا من
اعضاء مجلس ادارة شركة بورسعيد ، وهى شركة منافسة
اما بقية اللجنة فقد وافقت على المشروع •

الرئيس - وليه ماتنحوش من الاصل عن نظر الموضوع ؟
الدكتور صلاح الدين - ماتنحوش وكان يجب عليهم انهم
يتنحوا •

الرئيس - وليه ما طلبتوش منهم بلدوق ان يتنحوا ليه ؟ هو مفيش
لائحة داخلية تنص على ذلك ؟

الدكتور صلاح الدين - فيه لائحة داخلية ولكن مفياش نص
بالشكل ده • واللى بيقترض انه اذا كان لواحد مصلحة،
فهو اذا اشترك فى المناقشة يشترك فيها ولو أن له مصلحة،
ولكن المفروض أن يكون عنده ذمة وضمير ، دلوقتى احنا
فى لجنة بتضع المستور ، تيجى نقطة زى دى لا يمكن اننا
نفصل فيها فصلا قاطعا ...

الرئيس - المفروض ان اللائحة الداخلية معموله علشان تنظم
المبدأ •

الدكتور صلاح الدين - لا • مفيش ما يشير اليه سيادة الرئيس •
المتهم - دول عملوها للمحامين
الدكتور صلاح الدين - أيوه علشان ما يخلش قضية وييجي
يتزاف فيها فى المجلس •

الرئيس - يظهر أن اللائحة فيها ش تنظيم لهذا •

الدكتور صلاح الدين - أكاد أقطع بأني لا أعرف أن في أي دستور من الدساتير ولا في أي لائحة داخلية من اللوائح ما يذهب إليه سيادة الرئيس من تدقيق إلى هذا الحد •
والسبب يمكن يكون واضحاً ، وهو أن الدستور ينظم العمل والادوات بتاعته ، وهي مجلسان : مجلس الشيوخ ومجلس النواب • • والدستور لا يفترض - وهو ينظم هذا العمل - أن دول ناس ما عندهم شئ ذمة •

الرئيس - أهى أخلاق بلدنا كده • وده اللي كان ملموس فكان يجب أن نراعى ذلك في الدستور •

الدكتور صلاح الدين - هذه مناقشة مبدئية ، وسيادة الرئيس يعنى دائماً بالمبادئ فلما سألتني قلت له ما كان يجزى عليه الامر ، فإذا رأى سيادته أن بلدنا له هذا الوضع الخاص فليكن هذا ، وليراع هذا عند وضع الدستور الجديد •

الرئيس - اللي باقوله هو على أساس الوقائع الملموسة •
الدكتور صلاح الدين - علشان ناخذ بالحاجات دى يحتاج الامر إلى وقت • ويتطلب الامر قيام ثورة علشان • • •
الرئيس - يعنى الحاجات دى لم تكن ملموسة إلا بعد قيام الثورة •

الدكتور صلاح الدين - كان يبقى فيه اصلاح ، ولكن ماكانش بيكون اصلاح راديكالى ، فمثلاً حكاية المحامين ماكنش موجودة في الاول ، وبعدين عملت • على أى حال المسألة بتأخذ وقت •

الرئيس - الاستاذ غنم كان وزيراً في الوزارة ، ودخل اللجنة وشاف ناس كانوا أعضاء في مجلس ادارة الشركة وبينظر في موضوع يهم هذه الشركة ، كان لازم يفكر

فى هذه الغلطة • النهارده عضوين ، بكره يمكن يبقوا
خمس مش كان لازم تفكر فى الموضوع ده ؟

الدكتور صلاح الدين - فاتنى أن الامر لا يمكن أن يقتصر على
اللائحة الداخلية لأن حرمان أحد الاعضاء سواء من حضور
بعض اجتماعات اللجان ، أو حرمانه من أن يلى بصوته
كل الحاجات دى تقتضى تعديلا فى الدستور نفسه مش
فى اللائحة الداخلية • وهذا من الناحية الشرعية أو من
الناحية القانونية • وبعد كده حصل فى مجلس النواب
بجلسة ١٧/٤/١٩٥٠ أن وجه الى غنام سؤال من النائب
المحترم محمد سالم جبر (هل صحيح انه قدمت للوزارة
شكاوى من جميع موزعى الملح بالقطر المصرى ضد شركة
الملح بالاسكندرية ذكروا فيها وقائع لمخالفات خطيرة ؟
واذا كان الامر كذلك فما الذى اتخذته الوزارة من
الاجراءات قبل هذه الشركة ؟ الا يرى معالى الوزير
- وده كلام النائب محمد سالم جبر - انه من المصلحة
العامة اعادة النظر فى امر التكيلف الخاص بملاحة المكس
بالاسكندرية ؟ » وهكذا تبينون حضراتكم من هذا السؤال
ان السائل سأل وأشار الى المخالفات • واستنتج الوجهة
التي يريد أن يصل اليها ، فقال الوزير : قمت بنفسى
بتفتيش مفاجئ على الملح المشحون من الشركة الفرعية
بواسطة السكة الحديد ، والموجود بمحطة بولاق الدكرور
وكان معى فى هذا التفتيش أحد حضرات مفتشى الموازين
وحضرة مدير المعمل الكيماوى ، وغيرهما من الموظفين
الفنيين للتحقق من نظافة الملح ، وحالة الاشولة وصحة
وزنها • قمت بزيارة منطقة الاستغلال بالاسكندرية ، ومعى
حضرات موظفى الوزارة الفنيين للاطلاع على عملية
الاستخراج والشحن وكلفت حضرة مفتش الاسعار بمكتب
السجل التجارى ، واحبب ان اقول لحضراتكم فى هذا

الصدق : ان مكاتب السجل التجارى تكاد تكون موجودة
فى كل بلد من بلاد القطر ، ويقول غنام فى رده على سؤال
النائب محمد سالم جبر : انه لم يكتف بمفتش الاسعار ،
بل كلف ايضا مكاتب السجل التجارى فى كل أنحاء
القطر بالتفتيش على شئون الملح بجميع جهات القطر
من حيث توزيع الملح وتعبئته وبيعه . وهذا مانسميه
بالمخالفات التموينية . ثم يقول غنام . . . وقد اثبتت
نتيجة تلك المعاينات وهذا التفتيش فى محاضر ، وما زالت
الاجراءات مستمرة لتحقيق الوقائع الواردة فيها .
ولاشك ان مخالفة ثبتت وقوعها تبلغ فوراً الى النيابة
- كما حصل بالفعل - لاتخاذ مايلزم نحوها . واذا
ماصدرت احكام قضائية نهائية بالادانة ضد المسئولين
عن ادارة شركة التعدين ، فسوف ينظر فى مدى تأثير
هذه الاحكام ، سواء بالنسبة لامر التكاليف الصادر للشركة
أو بالنسبة لمشروع التعاقد المقدم للبرلمان عن هذا
الاستغلال ، وتجرى اللازم قانوناً حسب الاحوال .

وهنا قال محمد سالم جبر : « ان امر التكاليف هذا
معروض على لجنة التجارة والصناعة بمجلس الشيوخ ، بعد
ان اقره مجلس النواب السابق لصالح شركة الملح
والتعدين الاهلية بالاسكندرية ، فهلا يرى معى معالى
الوزير ان العدالة والمصلحة تقتضيان بوقف نظر هذا
المشروع ، حتى يتم بحث تلك الشكاوى الخطيرة ، والتي
منها ان هذه الشركة تخصص ٥ ٪ من ارباحها لاعطائها
للموظفين فى حين ان شركة بورسعيد تعطى ٣٠ ٪ ،
فرد الوزير وقال : لقد حضرت اجتماعات لجنة التجارة
والصناعة بمجلس الشيوخ اليوم أثناء بحثها هذا
المشروع واقره هنا كما قررت هناك : انه يجب الفصل
بين الشكاوى التى تقدم بها بعض الموظفين والمنافسين
وبين المشروع المنظور الآن بمجلس الشيوخ ، اذ لا يوجد

مطلقا ما يبرر تعطيل المشروع حتى الانتهاء من بحث هذه الشكاوى التي ثبت ان بعضها صحيح والبعض الآخر غير صحيح وستتخذ الوزارة الاجراءات القانونية بخصوص الشكاوى التي ثبتت صحتها بمجرد الانتهاء منها» . . هذا هو موقف الرجل - هذا الرجل المسكين - فى مجلس النواب . بقى موقفه فى مجلس الشيوخ وقبل هذه الجلسة وقبل أن تبدأ بما جرى من نقاش فى مجلس الشيوخ ، أحب أن أقول لحضراتكم مسألة لها أكبر الأثر فى أنكم تحكمون على هذه المناقشات . المسألة دى ايه ؟ المسألة كانت انتهت من اللجنة وراحت المجلس ، فلما راحت المجلس ، المعارضين اللى لهم غرض فى نفوسهم أرادوا أن يعطلوا قالوا ايه ؟ قالوا : نطلب رد التقرير الى اللجنة ، هو كان فيه طريقة هى انه اذا طلب رد التقرير وقبل مقرر اللجنة والمجلس، يعنى وافقوا على أن يرد التقرير الى اللجنة فان التقرير يرد اليها اول مرة المقرر قال طيب وغنام وافق على أن يرد التقرير الى اللجنة ، لان دى كانت اول مرة له بعد ما بحثت اللجنة المشروع فرد التقرير الى اللجنة التعطيل الاول اخذ نحو ستة أشهر - والتعطيل الثانى اخذ نحو خمسة أشهر . فراححت اللجنة وبحثت ورجعت مرة ثانية الى مجلس الشيوخ وفى المرة الثانية قالوا نطلب اعادة التقرير مرة أخرى الى اللجنة ليه ؟ لان عندنا بيانات وملاحظات نريد أن ندى بها . طيب وافقوا على هذا ، يروح التقرير للمرة الثانية مردودا الى اللجنة . تعرفوا الملاحظات والبيانات الجديدة كانت ايه ؟ لا ملاحظات ولا بيانات ولا أى شىء جديد إنما كانت طريقة للتعطيل، واعادة الامر للجنة وثابت هذا فى تقرير اللجنة . فهم لما قالوا مرة ثانية : ان التقرير يعاد للجنة لابتداء ملاحظات وبيانات جديدة، قالت اللجنة فى تقريرها اللى رفعتة للمجلس

ونظرا لعدم تقديم أى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على هذا المشروع، رأت اللجنة الموافقة بالإجماع على تقديم تقريرها الأول فى الملة دى ، حتى اللى كانوا يعطلوا قالوا : نقدم التقرير •

تعرفوا حضراتكم فى هذه الجلسة رؤى إعادة الموضوع الى لجنة التجارة والصناعة للمرة الثالثة ، ولا يمكن اطلاقا اظن لما ييجى الوزير بعد كل هذا وبعد أن اطمأن ضميره وبعد أن أعطى كل فرصة سواء فى الوزارة أو فى اللجنة وبعد أن مر على المسألة أكثر من سنتين ، وبعد أن أعيد التقرير مرة فمرة أراد اعادته للمرة الثالثة بيجى الوزير ويعارض فى هذا لا يمكن أن يقول احد انه يعمل لمصلحة الشركة •

أنا فى مجلس الشيوخ- وأستطيعكم أن أطيل شوية لكى أريح ضميركم الى مالا نهاية - هناك رجل تفتخر به حياتنا البرلمانية • شخص ليس له دعوة بهذا كله هو الدكتور ابراهيم مذكور • الدكتور ابراهيم مذكور كان معارضا للوزارة - وللمعارضة حكمها - وهو كمعارض تكلم فى هذه الجلسة ، وقد أشرت فى أولى مرافعتى أنه كان هناك أغراض • ولما قلت اسماها قلت ووصفت أصحاب هذه الاسماء • واخشى هنا - وأنا أشير الى الدكتور ابراهيم بيومى مذكور - أن يتسرب الى الذهن ان ابراهيم مذكور صاحب غرض • لا هو رجل برلمانى من طراز عظيم ونزيه ، ومن أكثر الناس تدقيقا واطهر الناس يدا • وهو من الناس الذين لا يصيبهم أى رشاش وهو من الذين يتعاونون تعاوننا صادقا مع العهد الحاضر • ابراهيم بيومى مذكور هذا هو الذى دارت المناقشة بينه وبين عثمان ، وسامر على قدر الامكان على كل مقاله مذكور وكل مقاله عثمان • وايضا كلام الاثنين ان همه

مختصين اكثر من باقى المجلس كله . وانصافا للحق
عاوز أقول لكم كل حاجة يمكن أن يكون لها أهمية ...
والاثنان هما : المقرر وهو الرجل الذى ينوب عن اللجنة
فى الشرح العام بالمجلس والاستاذ صليب سامى رئيس
اللجنة فهما يتناوبان هذه المهمة .

فكلام الدكتور مدكوود : اوجو من حضراتكم الموافقة
على رد التقرير الى اللجنة للأسباب الآتية : « أقول
لحضراتكم ان هذه كانت ثالث مرة يرد فيها التقرير ،

وفيما يتعلق بموضوع الامتياز الخاص بالشركة منذ
سنة ١٩٤٩ ، ومضى هناك على أمر تكليف هذه الشركة
عامان أو أكثر ، وفى تقديرى أن أمر التكليف فرصة
وفرة لا بأس بها توضع تحت رقابة الحكومة واشرافها ،
وفى ضوء التجربة التى تمر بها ويمكن أن تحكم الحكومة
قبل أن تتقدم للبرلمان حكما أبدته التجربة . هذا ماقلته

أن الشركة جربت بالفعل مرة واثنين ، وكانت نتيجة
التجربة انهم قالوها . فهو يقرر هذا الكلام بنفس هذا
المعنى اذ قال : « قمنا ب رقابة الحكومة واشرافها فى ضوء
التجربة التى تمر بها ويمكن أن تحكم الحكومة قبل أن
تتقدم للبرلمان حكما واضحا أبدته التجربة وكشفت عنه

والذى حدث هو ان مشروع هذا القانون تقدم سنة ١٩٤٩
ونحن الآن فى سنة ١٩٥٢ الى نزاع فى ادارة الحكومة
فهي تشرف على امثال هذه الشركة وفى تقديرى أن هذا
الاشراف شرط اساسى لمنح الامتياز . وبدانا نعرف ماذا
اسفرت عنه هذه التجربة وماذا كشفت عنه مصلحة
المعاجز من جانب ، وادارة الشركات من جانب آخر .

فالمستقرضت تقرير اللجنة اليوم ولم أجر شيئا من ناحيته
كلام ابراهيم مدكوود ذو حدين فهو يقول : قل لى التجربة
اية ؟ ولكن فيه حاجة ثانية وهو يشير أن المسألة بقى لها

أكثر من سنتين في المجلس ، وهذا يستدعي حتماً التأجيل ، مما استدعى إعادة التقدير الى اللجنة للمرة الثالثة - فهو يطلب من الحكومة أن تقول له : الإدارات المختصة عملت ايه ، وحدد الإدارات المختصة بإدارتين : **إدارة المناجم والمحاجر ، وإدارة الشركات** . ومن هنا أحدد لحضراتكم اختصاص كل إدارة من هاتين الإدارتين فيما يتعلق بمراقبة أعمال هذه الشركة . أما اختصاص مصلحة المناجم والمحاجر فهو اختصاص عام وتجدون حضراتكم التقارير الخاصة بهذه الشركة ، وتقرير اللجنة في مجلس الشيوخ ومشروع العقد . وحين ترجعون لكل هذه التقارير تخرجون بنتيجة واحدة لاشك فيها ، وهي **أن الأصل في الالتزام هي مصلحة المناجم والمحاجر ، والعلاقة المنصوص عليها في العقود بين مصلحة المناجم والمحاجر وبين الشركة الثانية** ، لها اختصاص صحيح ولكنه محدود بأمرين : الأمر الأول انهم يشوفوا الاتاة المستحقة للحكومة ، مسألة حسابية ، مسألة لا ينتهى أمرها . ليه ؟ لان الحسابات موجودة ، والحسابات طبعاً تأخذ وقتاً طويلاً . وأمر النزاع يقتضى وجود خبراء علشان يشوفوا الدفاتر . ويعملوا حسابها مرة واثنين وثلاثا الحسابات دى أرسلت لإدارة الشركات للاختصاص أولاً وثانياً لمراقبة تنفيذ قانون الشركات الخاص بالنسبة للموظفين والعمال المصريين الى جميع موظفى الشركة فيه قانون شركات يقول ٧٥ / ٠٠٠ الخ وطبعاً الى جانب هذا مادام هذا حق لكل مصرى ، يبقى من باب أولى حق لآى إدارة من إدارات الحكومة . وان من رأى مخالفة للقانون عليه أن يبلغ عليها ، وهذا مبدأ من المبادئ المسلم بها عند جميع الناس ، يعنى اذا رأى مخالفة من الذى تودى بحكمة الجنايات أو الجنح أو المخالفات يبلغ عنها ، فطبعى أن يقبل ايضاً من إدارة الشركات ولو أن مالهاش اختصاص ،

والاختصاص ده يبقى اختصاص مصلحة المناجم والمحاجر
 واختصاص مصلحة التموين أصلا وراح لمصلحة التموين
 من بدري من قبل الجلسة دي بزمان ، كان صحيح في
 وزارة التجارة والصناعة انما ماكانش في عهد غنم
 اختصاصي التجارة ، ولكن اختصاص التموين ، ومع ذلك
 يقبل غنم من ادارة الشركات كل كلام في هذا ، ولكن
 المخالفات هذه الى حققت مرة واثنين وثلاثا ، قدمت الى
 النيابة ، والنيابة رفعت امرها الى القضاء ، وان غنم
 صرح أكثر من مرة في كل ناحية من نواحي العمل ،
 سواء أمام اللجان ، أو أمام مجلس النواب ، أو أمام مجلس
 الشيوخ أن هناك مخالفات ، وان هذه المخالفات ثبتت على
 الشركة ، وان بعضها أحيل على القضاء . يبقى بعد كده
 متجيش ادارة الشركات وتقول لازم تتقدم للبرلمان ،
 بالعكس . لو كانت من غنم كنت أشك في ادارة الشركات
 والتقرير لاشئ فيه . أقولها وكررهما ولا أحب أن
 استعمل الفاظا بالمثل . أقولها وكررهما لم يكن هناك
 ماهو منسوب للشركة الا مخالفات تموينية ، وتعذرني
 المحكمة اذ أقرر هنا أن كل هذه المخالفات حكم فيها
 بالبراءة . ويسمح لي سيادة الرئيس أن أقول له : ان
 محكمة عابدين قالت : أن كل هذه الشكاوى كيدية من
 جماعة لهم مصالح يريدون الاضرار بالشركة ، واظن مفيش
 في الدنيا بعد كده .

ود غنم على ابراهيم مذكور يقول له ايه ؟ يقول
 له : ان فيه نواحي عاوزين نتبينها ، أية ناحية يقصدها
 حضرة الشيخ المحترم ؟ يعني هو حاسس بناحية
 وستجدون أن غنم يريد الايضاح عن كل شئ . يقول
 له : نعمل استجواب ؟ يقول أهلا اعملوا استجواب .
 يقول له فيه كلام . . . يقول له لازم تقول لنا الكلام عن

مين : . . . غنام مش الشخص الذى يخفى حاجة ابدا . حتى من الناحية النفسية لما واحد يقول حاجة . يقوم يحلق عليه ولكن لما يبجنى واحد يتحداه وابراهيم مدكور بالفعل تحداه ، قال له ، حاجات محرجة . وغنام لم يهرب من هذا ، ولما طلب ان تعاد للجنة قال له غنام : اذا كان عندك حاجة قلها هنا .

الرئيس - قلت حضرتك انها لما تروح للجنة من الممكن انها تطبخ بسهولة . تطبخ ازاى ؟

الدكتور صلاح الدين : نسبيا .

الرئيس - قلت قبل كده : مادام تدرس فى اللجنة تمر غالبا فى المجلس .

الدكتور صلاح الدين - سيدى الرئيس بيعصرنى قوى وانا سعيد بكمه . والكلام اقصد به مدلولات ومش ضرورى يطبخ اذا كانت المسألة عاوزه طبخ يروح طبعا للجنة ثانى ، ويمكن ماينجحوش فى طبخه . غنام قال : «واية ناحية يقصدها حضرة الشيخ المحترم» قال مدكور : «شركة من الشركات اعطيت آخر تكليف ، وقامت بعملها هى خاضعة لاشراف وزارة التجارة والصناعة من ناحية عملها وخاضعة لمصلحة المناجم والحاجر ، وخاضعة ايضا لادارة الشركات » قال هذا وهو نفس الكلام الذى قاله اولا .

وفى الواقع مدكور فسر بنفسه بنفسه ، اذ فسر الماء بعد الجهد بالماء اذ قال : « ولاشك ان اى تعاقب مع اية هيئة امر خطير ، وفى هذا يجب ان نفيد من التجارب قبل الارتباط بالعقد الاول واود ان ارى على ضوء دراسة اللجنة ان اشرف هذه الجهات - سواء فى ذلك مصلحة المناجم او ادارة الشركات وادارة الشركات بوجه خاص - لها شان فى هذا الموضوع » بالعكس - يا حضرات القضاة - الى له شان فى هذا الموضوع هى مصلحة المناجم والحاجر

أدى هذا الى أن شروط التماقد وأوامر التكليف قد احترمت ولو لم تحترم ، وهذا عسير . علينا أن نتقدم الى الخطوة النهائية . «بناء على ذلك نطلب رد التقرير الى اللجنة لكي توضح لنا نتيجة التجربة التي قمتم برضه الختام بتاع كلامه طلب رد التقرير الى اللجنة للمرة الثالثة .

وقال غنام «اعتقد انه لا محل اطلاقا لاعادة هذا التقرير الى اللجنة ، لان هذا التقرير بالذات أعيد عدة مرات الى اللجنة ، ولم تتقدم أى اعتراضات أو ملاحظات جديدة على مشروع هذا القانون ، اما ما يشيره حضرة الشيخ المحترم ابراهيم بيومي مذكور بأن هناك فرقا بين أمر التكليف وإدارة الشركة لان أمر التكليف يكون تحت إشراف الحكومة ، وسواء الشركة تدار بأمر تكليف أو تدار بدون أمر تكليف ، فان رقابة الحكومة موجودة في الحالين ، ويظهر انه قد تسرب الى ذهن حضرة الشيخ المحترم أن الحكومة هي التي تدير هذا المرفق عندما يكون هناك أمر تكليف، والحقيقة أن الحكومة تشرف فقط ، كما هو الشأن في أى شركة . أن عقد استغلال أى مرفق قد انتهى سنة ١٩٤٧ وقد سبق أن ناسا عقدوا هذا الامتياز على أن تؤول جميع هذه الشركات الى الحكومة بمجرد انتهاء امتيازها .»

الرئيس - انب حثراً المضبطة كلها والا ايه ؟
الدكتور صلاح الدين - اذا كان على قرابة المضبطة كلها ،
حنأخذ وقت لغاية بكره ، فانا استأذنكم فى قراءة بعض فقرات .

الرئيس - اذا كان الامر يهمك احنا مستعدين نسمع ؟
الدكتور صلاح الدين - دى نقطة مهمة قوى .
الرئيس - السيد غنام ممكن انه يفسر اكثر لانه حافظ الموضوع كويس .

الدكتور صلاح الدين - أنا أقدر أفسر أحسن منه •

«إذا كان ثمة ملاحظات • فقد سبق أن عهسدت الى مكاتب التسجيل التجارى ، وجميع البلاد لاجراء تحقيق فى الشكاوى التى ترد الى الوزارة فتبين صحة بعضها من بعض،وقد احيل الصحيح منها الى النيابة العامة » هذه هى الاولى،والثانية يقول غنام انه مستعد لأن يرد فى هذه الجلسة على جميع ما يطلب منه فى الجلسة من بيانات واستيضاحات • فما الذى يطلبه حضرة الشيخ المحترم مذكور ؟ والثالثة « اذا كان عندك أسماء قلها لنا واذا كان عندك شكوى فى أى انسان قل لنا : اسمه ايه واذا كنت عاوز تعمل استجواب الحكومة يهملها ذلك ، لأن الاستجواب يوضح الامر كله على نور، فنحن ليس لدينا مانع فيه » ايه اللى خرج به الدكتور مذكور نفسه فى كل هذا • قال غنام كذلك : «تفضل بالاطلاع على كل مايريد الاطلاع عليه قبل أن يطلب تحديد البيانات التى يطلبها والوزارة على استعداد لاجابة طلبه» هذه قاطعة يعنى حتى اذا كان عاوز بيانات أو تقارير بس يقول لى ••• خلصنا من هذا •

عاوز أوضح حاجة بسيطة فيما يتعلق بحق الدكتور مذكور نفسه اذا كان يريد أن يتحرى الامر • اللجنة تبيح لكل عضو من أعضاء البرلمان أنه يحضر فى أى لجنة ولو لم يكن عضوا فى هذه اللجنة • يعنى كان يقدر الدكتور مذكور يحضر لجنة التجارة والصناعة بس لما يحضر مايتكلمش ، ولا يؤخذش صوته ، ولكن اللائحة احتاطت لهذا وقالت : اذا كان لاي عضو مش من اللجنة أى اقتراحات يبقى فى الحسالة دى يكتب اقتراحاته وملاحظاته ، ويبعتها لرئيس اللجنة ، وفى هذه الحالة يتمكن من أن يشترك فى المناقشة ، ولكن لا يكون له

صوت . هذا فيما يتعلق بحق ابراهيم المذكور . فى
المادة ١٥٨ مسألة الوقت تنص : على كل لجنة أن تقدم
تقريراً فى ظرف شهر من مدة العمل البرلمانى عن كل
موضوع . يحيله المجلس اليها مالم يحدد المجلس أو اللجنة
ميعاداً آخر ، فإذا مضى الميعاد ولم يقدم التقرير فلرئيس
المجلس أن يطلب من رئيس اللجنة بيان سبب التأخير
وتحديد المدة اللازمة لانتهاج عملها . وسيعرض الامر
على رئيس المجلس لمنح المدة ، فإذا لم يقدم التقرير فى
الموضوع كان للرئيس أن يعرض الامر على المجلس
ويتخذ بشأنه مايراه « . نحن نأخذ على العمل البرلمانى
أكبر المآخذ بأنه يعطل الاعمال . فلما تبقى المسألة
فحصت كل هذا الفحص ويراد إعادة التقرير الى اللجنة
ثالث مرة يبقى غنم مذنباً ؟

الرئيس - ارجو الاختصار .

الدكتور صلاح الدين - أنا قربت اخلص . . . بعد ذلك أقول
لكم عن أمر القضايا التى حفظ فيها الموضوع ابراهيم
المذكور اظن اذا كان هناك من يستطيع أن يحكم على جو
الجلسة وان يكون رأياً فى التيارات المختلفة الموجودة
فى جو الجلسة ، رأياً صائباً لاسيما ولا بد من رأى هؤلاء
اللى لهم مصلحة هنا . لا رأى هذا المسكين الذى كل ما عمله
اى حاجة - مع انه يبدق فى كل حاجة - يبقى موضع اتهام .
نشوف الراى الذى خرج به المذكور فى صفحة ٩٢ من المحضر
انه لم يستمد أى بيانات من أى موظف بإدارة الشركات أو
مصلحة المناجم . وهنا يقول لنا التقرير بتاع نوفمبر
والتقرير بتاع يناير ، وسبق أن قلت وأكرر ثانية :
أن هذين التقريرين ليس فيهما أى شىء أبداً الا مغالطات
تموينية ، وفيه مغالطات كثيرة أخرى جاءت بعد ذلك

فى سنة ١٩٥٢ • مالناش دعوة بها ، فىه الحسابات المتعلقة بالانارة مالهاش دعوة بالالتزام حتى يثبت منها أى شىء ، والتهريب جه بعد كده تهريب الاموال الى الخارج لم يكن هناك أى شىء منظور أمام غنام •

وبياناتى هذه التى اشرت اليها كانت تدور حول نقطتين رئيسيتين : **اولاهما** عملية التوزيع الى هى المخالفات التموينية التى قلنا عنها ، وما لوحظ عليها من بعض الاهدال **والثانية** النظر حول خلاف داخلى بين اعضاء مجلس ادارة هذه الشركة طيب هو ماله ومال كل ده ؟! ومع ذلك يابى هذا الرجل - كما حصل فى حكاية شركة سعيدة - يابى سواء له دعوة او مالوش دعوة ، وهو وزير لوزارة التجارة والصناعة مهمته أن يحبى التجارة والصناعة ، يابى الا أن يدرس عمل الشركات ، فجميع اعضاء مجلس ادارة الشركة لمجرد أن قيل **لغنام** ان هناك خلافا نشب بينهم أراد أن يسوى هذا الخلاف الذى بينهم • الخلاف كان فى أوله لم يصل بعد الى ما وصل اليه من رفع دعوى بعضهم على بعض ، فجمعهم غنام فى الوزارة ووصل الى أن يزيل هذا الخلاف بينهم وبين بعض ، ولا يبغي من هذا الا أن الشركة مرفق عام تقوم بعمل ملح الطعام ، وعاوز الادارة تبقى كويسة •

وشركة الورق لما حصل خلاف بين اعضائها بعضهم البعض من أجل المصلحة أراد غنام أن يوفق بينهم جميعا • وفى شركة الاسفنج أيضا وصل الامر بين اعضائها الى القضاء •

الرئيس - هذا خارج عن موضوعنا خالص •

الدكتور صلاح الدين - عاوز أبين أن طبيعة رغبة غنام التوفيق بين اعضاء الشركات كلها •

الرئيس - دى مسألة خارجة عن الموضوع •

الدكتور صلاح الدين - استطرد من هذا الى أنه فى سنة ١٩٤٧ الى غنام جرح فيها بكل شناعة ، ونسبت اليه كل جريمة وفيه محكمة من المحاكم مطروح عليها نزاع الاسفنج عاوزه تدور على حارس ، فالمحكمة من تلقاء نفسها لما عرفت عن هذا الرجل انه نزيه اختارته من غير ما هو يتقدم لها ، وتقول فى حيثياتها : حيث أن المحكمة ترشح للحراسة محمود سليمان غنام استرعت فى ذلك ماياتى اولا اهمية المشروع الذى هو مشروع مصرى ومرفق عام من مرافق الدولة ، والمصلحة تقضى بأن يتعهد الموضوع من بدايته يد أمينة نزيهة مجربة ، حتى لا يتعرض المشروع للفشل » كان هذا الكلام سنة ١٩٤٧ وبعد ذلك من ضمن الاسباب أن المدعى عليهم الثلاثة رشحوه لانه اولا : منزله عن الغرض • ثانيا : مقدرته واستطاعته • ثالثا : مقدرته على الرعاية • رابعا : المصلحة العامة • وخامسا : ماتبين للمحكمة من انه كان رسول السلام بين جميع الحوصوم •

الرئيس - كفاية الصفات الحميدة دى كلها •

المتهم - ربنا أعلم •

الدكتور صلاح الدين - فاتنى أن اذكر من كلام هادكوو وأشير الى هاتين النقطتين • فبالرجوع الى مضبطة مجلس الشيوخ فى ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ يبدو منها هذا • ويشهد أيضا أن وزير التجارة حينذاك أشار الى هاتين النقطتين اذ قال : « أن بياناتى كانت معتمدة على محدود السماع ولم أعتقد أن أعرض موضوعاتى الى المجلس الا بعد أن يكون لدى مستندات رسمية تؤيدها ، وخصوصا أن الامر يتعلق بشركة حرة خارجة عن المجلس ، لا ينصب امرها على المسئولية الوزارية وحدها ، وطلبت فى نفس الجلسة تأجيل الموضوع الى أن تعرض تقارير المختصين

في هذا الموضوع على لجنة التجارة والصناعة كي تتأكد من حال الشركة التي يراد منحها حق الاستغلال . ولكن المجلس لم يأخذ بوجهة نظري » ثم يقول : « لم يكن لدى أدلة قاطعة في موضوع ما لاسيما أن الأمور المالية في هذا تخرج الإنسان . ولأن المنافسة في السوق اتحرة فقد تعرض أحيانا الى اشاعات لا يصح أن يقف الإنسان عندها، اشاعة الحساب هذا الى أن معلومات الصحافة أو ما يمكن أن يتلقف عن طريق أو من آخر ، لاتبيح لي عند توجيه المسؤولية على أي حال أن اتهم » ثم يقول: «أرى وأجبا على أيضا أن أؤكد أن الملاحظات التي اشرت انبها في مجلس الشيوخ لم تكن تمس الموظفين مطلقا» ويقصد طبعاً الموظفين ، ومن باب أولى رئيسهم وهو الوزير «بدليل اني قلت في الجلسة نفسها أن الامر لا ينصب على المسؤولية الوزارية إنما ينصب على شركة أريد منحها حق الاستغلال ويجب أن نتأكد من حال هذه الشركة » .

سؤال صريح : هل ترون أن في اجابة الوزير على سؤالكم ما أبدىتموه من ملاحظات ما يستشف منها أنه كان محاميا للشركة أو ضالعا معها ؟ هنا نسمع رد مدكور على هذا السؤال «اظلم نفسي واطلم الوزير معي أن أثبت شيئا من ذلك ، وكل انذى دفعني الى المعارضة في الموضوع هو مطالبتي باستيفاء البحث ، والوزير نفسه في الجلسة تعرض للنقطين اللتين أثرتهما ، وهما موضوع التوزيع والخلاف الداخلي في مجلس الادارة وقرر علاجهما معا بل سلم في الجلسة نفسها بأن نقضا في التوزيع قد تداركه ، وأنه قام شخصا بعملية تفتيشية على محطة بولاق الدكرور ، واطمأن الى الامر ، وأنه قرر أيضا أنه جمع بين أعضاء مجلس الادارة وأنه لاحظ بعض مخالفات مالية طفيفة ، هي محل

بحث ، وإزاء هذا لم يكن أمامي إلا أن اسقط الظن كما
قدمت ، ولم أكن أطلب إلا الاستيفاء مزودا أى دليل قاطع
استطيع أن أواجه الموقف به ، ونفس تسليم الوزير
بالنقط التي أثيرتها ، وتقريره للوقائع جعلتني أطمئن إلى
أن مآثرته كان له أساس ، وأنه علاج بالعقل ،، يعني
النتيجة التي طلع بها مذكور أن تقرير غنام للوقائع
جعلته يطمئن إلى أن مآثره كان له أساس ، وأنه علاج
بالعقل غنام لم يوقع العقد ليه ؟ لأنه منتظر حكم المحكمة
في القضايا التي رفعت .

الرئيس - الادعاء لم يقل أنه وقع العقد . الادعاء مبنى على
نقطة واحدة الدفاع لم يتناولها وهي أن المتهم أمام مجلس
الشيوخ أشاد بكفاءة تلك الشركة ونزها ونوه بقدرتها
على الالتزام على غير الحقيقة . إذ كانت تحت يده وقتئذ
تقارير المختصين .

البكباشي إبراهيم سامي - التقارير أه .

الدكتور صلاح الدين - كل التقارير الموجودة التي تحت يده
ليس فيها إلا مخالفات تموينية .

البكباشي إبراهيم سامي - لا . فيها مخالفات من كل ناحية .
كلام مذكور التي قاله الدفاع مأكملوش . لازم يكمل
الكلام كله لأنه عمل بالضبط زي : لا تقربوا الصلاة ،
ووقف ما كملش .

الدكتور صلاح الدين - أنا كنت حاقراً كل كلام مذكور ولكن
سيادة الرئيس طلب مني أن الخص .

الرئيس - طيب ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة في الساعة العادية عشرة والدقيقة

الخامسة والأربعين)

(أعيدت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة

العاشرة) •

الرئيس - قبل ما يبدأ الدفاع أحب أن أوجه نظره الى أنه يركز

بقدر الإمكان •

الدكتور صلاح الدين - عند حسن ظنكم •

المسألة الاخيرة التي كنا نتكلم فيها هي حكاية التقرير
اللى بيقولوا ان غنام أخفاه عن المجلس ، وانه في المجلس
أشاد بالشركة • وهذا هو الكلام الذى قاله ، علشان
نشوف اذا كان يستحق الوصف ده والا لا • رجائي
من عدالتكم أن ترجعوا الى المضبطة ، وقد تلوت عليكم
أقوال الدكتور مذكور الذى دارت المناقشة بينه وبين
غنام والشعور اللى خرج به مذكور من هذه المناقشة
وهو ما عبر عنه بهذا الكلام الذى تلوته على حضراتكم من
محضر لجنة التطهير ، والسؤال الصريح الذى وجه الى
مذكور «انت شعرت أن الوزير يبدافع عن الشركة. هو
محامي الشركة» فقال: «أظلم نفسي وأظلم الوزير .. الخ»
هذا هو الشعور اللى طلع به الرجل اللى بيناقش ، وهو
الخصم الحقيقى فى هذه المناقشة التى جرت ، وأقصد
من هذه الخصومة النزال البرلمانى ، مش خصومة
شخصية •

أما أن التقارير التى كانت تحت يد غنام تحتوى على
أشياء أخرى غير المخالفات التموينية ، فهذا ما نقطع
بعكسه ليه ؟ لان فيما يتعلق بالحسابات انا لأخفى
شيئا، ففما يتعلق بالحسابات هي من اختصاص ادارة
الشركات أصلا ، وقلت لكم: ان فيه حسابات ، والحسابات
دى لغاية سنة ١٩٥٢ ألفت لجنة أخرى علشان تراجع
هذه الحسابات ، فلا يمكن أن هناك حسابات تراجعها
ادارة الشركات ، وغنام يوقف القانون المستصدر من مجلس

الشيوخ لغاية ماتنتهى هذه الحسابات • مسألة طال
شرحها ، ولا تنتهى ولا تؤثر على القول •

الحكاية الثانية التى كانت فى التقرير هى **الخلاف**
بين **اعضاء الشركة** وتكلمت هنا عن الخلاف بين اعضاء
الشركة وقلت لكم : ان **غنام** صرح بوجود هذا الخلاف
فى لجنة التجارة والصناعة ، كذلك فى مجلسى البرلمان
لم يخف ان خلافا حدث • واخيرا ماعدا ذلك مخالفات
تموينية ، اقول لكم عليها ولا أعرف وانا باطلع قدرت
اطلع عليها كلها والا لا ، فالذى اطلعت عليه ، ان تقرير
الادارة المقدم فى ١٥ يناير فى المسائل الآتية : بيع الملح
بأكثر من التسعيرة التى ارتبطت بها الشركة ، هل
هذه مخالفة تموينية والا لا ؟ بيع الملح الناعم هل
هذا تموينى والا لا ؟ تعاقد الشركة بتوريد اشولة هل
هذا تموينى كذلك والا لا ؟ تأخير الشركة فى ارسال
طلبات التجار هل هذا تموينى أيضا والا لا ؟ كمان
الأرباح الى أخذتها الشركة من الخيش دى كمان تموينية .
ليه ؟ لانهم يقولوا ان الخيش المستعمل قديم جدا ، يعنى
كل حاجة من دول تموينية مفيش شك فيما عدا الحسابات
وغنام لم يخف شيئا مطلقا .

الرئيس - مش خلصنا من (ثالثا) ، والا ايه ؟

الدكتور صلاح الدين - ناقص كلمتين حاقولهم فى دقيقتين •
فى كلام غنام مع همدكوو بيقول له : وارجو أن تتفضل
ببيان ماتريد الاطلاع عليه ، قبل أن يطلب ايداع الملف
والوزارة على استعداد لاجابة طلبك ، لذلك خرج همدكوو
من الجلسة بالشعور الذى طرح على حضراتكم • يبقى
ناقص ايه ؟ ناقص ان كل المخالفات التموينية حكم
فيها بالبراءة •

الرئيس - عاوزين نمر القضايا •

الدكتور صلاح الدين - جنح عسكرية العطارين نمرة ١٠١
لسنة ١٠٢ و ١٠٢ لسنة ٥٢ العطارين ، ومستمعجلة
اسكندرية ٤٢٦ لسنة ٥٢ و ٩٧ لسنة ٥٢ و ٢٠ لسنة
٥٢ و ١١٤ لسنة ٩٥٢ .

البكباشي ابراهيم سامي - الاسكندرية برضه ؟
الدكتور صلاح الدين - أيوه و ٢٢٨ لسنة ٥٢ غ ، ١٢٨٠ لسنة
٥٢ و ٢٤٦ لسنة ١٩٥٢ و ٩٧ و ٥٢ لسنة ٥٢ وقضية الحراسة
التي رفعت بعد ذلك في سنة ٥٢ المتعلقة بما كان بين
الشركة من خلاف حكم فيها ايضا . وحكم فيها لمصلحة
الشركة وهنا في مصر حكم صادر من محكمة عابدين
اكفى به لانه عمل مبدأ عدم تحايل في البيع بأكثر من
التسعييرة وحكم محكمة عابدين في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٣
ونمرة القضية ٧١ لسنة ٥٢ . هذا فيما يتعلق بمسدم
الاخفاء عن البرلمان ولكن تقرير ادارة الشركات أخذ من
هذا الرجل كل عناية وحوله أولا على الادارة المختصة .
الرئيس - المحكمة فاهمة روح المتهم .

الدكتور صلاح الدين - هذا التقرير بالذات احواله الى ادارة
المناجم ، وادارة المناجم أخذت رأى الادارة القانونية التي
هى بمثابة المستشار القانوني ، وتسفى بإدارة التشريع
وادارة التشريع أشرت الى أن كل هذا ينتهى ويعرض
بعد أسبوع .

الرئيس - المحكمة مكثفة بكل هذا .
الدكتور صلاح الدين - فيه حاجة من حقى أن أقولها . انا كنت
أشرت الى القضايا المرفوعة الى مجلس الوزراء . وزميلنا
الاستاذ عبد الرحمن صالح قال لى : غنام يعرف ايه اللي
تم . وانا سألت غنام عن اللي تم فقال لى : انا رفضت .
انا لا أحب أن أجادل فى شئ مش مالى ايدى منه ١٠٠٪
فقلت له : طيب مع ذلك أرجو ضم هذه القضايا فاذا

كانت حفظت استخرج منها ماينفعك واذا لم تحفظ انا
استخرج منها ماينفعنى . فلم تحفظ . وكل هـذه
القرارات رفعت الى مجلس الدولة . عظيم جدا أنه يبقى
عندنا نظام رفع دعوى ضد الحكومة الى ناحية يمكن أن
يشتكى الناس اليها . وهى مجلس الدولة . وعظيم من
العهد الحاضر انه اذا كان لم يقض فى هذا فى مجلس
الوزراء . ولو انه تألف من بعض رجال مجلس قيادة
الثورة . ان يوافق مع ذلك على الالتجاء الى مجلس الدولة
ضد أحكام مجلس الوزراء . وهذا ليس أحسن من هذا
فى توخى العدالة . فهناك قضايا ، وقضايا أخرى سبق
أن أملت أرقامها . هذه القضايا التى حصل بشأنها
فى مجلس الدولة أن قضيتين أبعدتا وواحدة مرفوضة .
لان بعض الدوائر تنحت ، ولا تزال هذه القضايا منظورة
أمام مجلس الدولة ، سواء فيما يتعلق بوقف التنفيذ ،
أو فيما يتعلق بإلغاء القرار . والنمرة أقولها لكم
١٩١ سنة ٧ قضائية ، أما الاثنتان اللتان أبعدتا
٨ سنة ٧ قضائية والجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

الرئيس — انتقل على : رابعا ، بقه .

الدكتور صلاح الدين — الجزء الرابع .

الرئيس — بس ركز فى : رابعا وخامسا ، من فضلك .

الدكتور صلاح الدين — أنا برضه حارركز فى الرد على السؤال
العام الذى تفضل به سيادة الرئيس عند استجوابه لثنام
لقد سأل سيادة الرئيس عن موضوع حضور الوزراء
جلسات البرلمان ، وهل كان هناك إهمال فى حضور
هذه الجلسات ؟ وبعدين طلب الرئيس من المدعى أن
يتحقق ما اذا كانت هناك جلسة لمجلس الشيوخ فى نفس
اليوم . ولقد تبين من السؤال ان مجلس الشيوخ كان
منعقدا ، وحضره ثمانية من الوزراء .

الرئيس - اذا كنت سألت هذا السؤال فلانى حيث تفهم
الأوضاع كانت ماشية ازلى ، ولكن دى مش داخلية فى
موضوع الادعاء ، وانما تفيد فى تفهم الروح التى كانت
تسير بها المسائل •

الدكتور صلاح الدين - بلاش اذن نتكلم عن الميزانية وتحضيرها
وموعدها ، لأن سيادة الرئيس يطلب : ان ندخل فى
صميم الادعاء •

الرئيس - الادعاء هو ان غنام أدلى بتصريح قال فيه : ان الاصلاح
قد بدى فيه فعلا ، وهذا غير الحقيقة •

الدكتور صلاح الدين - هذا الكلام يكاد ينص على ما قاله الادعاء
أكثر مما ينصب على كلام غنام • لقد قرأ الادعاء مقاله
غنام وقال : انه يقول فيه أن العقد قد أبرم • واذا رجعنا
الى هذه العبارة وجدنا أن هذه العبارة لا وجود لها •
وأدى مضبوطة ١٣ هجراير سنة ١٩٥٠ وفيها كلام غنام •

الرئيس - هو كان سنة ٥١ ولا سنة ٥٠ ؟

الدكتور صلاح الدين - لا ده كان سنة ١٩٥٠ • وأدى كلام
غنام ، فهو يقول فضلا عن الاعتبارات الوطنية والتاريخية
التي أشار اليها حضرة النائب المحترم الاستاذ ابراهيم
شكري فان هناك خبراء انجليز قد عاينوا المحروسة ،
وهذه الشركات الانجليزية وان لم ترض بالدخول فى
المنافسة الا ان خبراء انجليز قد عاينوا المحروسة ، هذا
عدا خبير ايطالى من البحرية الايطالية فحص هو ايضا •

وهذا فحصها فى مالطه ، ودى ماجبتهاش النيابة ، لان
ما فيش فيها حاجة • ونص عبارة الاصلاح : بدى فيه
فعلا ماهياش موجودة ، وكل الذى قيل : هو ان خبراء
بحثوا الموضوع ، وقد شرع فى الاصلاح فعلا ما فيش
كلمة غير كده ، يبقى ماجاء مما ورد فى الادعاء مالناش
دعوة بيه ، لانه مش موجود فى كلام غنام • فقد قال الادعاء

انه تعتمد ان يقولها ، وقالها كذبا ليضلل المجلس ، وان
 الوزير قال هذا علشان مصلحة الملك السابق . ونعمان
 لما دافع كان موجودا في المجلس باعتبار انه الوزير
 الوحيد الذي بقى في المجلس ممثلا للحكومة ، وجه
 السؤال من رئيس المجلس الى الاستاذ عبد المجيد عبد
 الحق ، ولكن اظن ان اجابة الاستاذ عبد المجيد عبد الحق
 ماتعفيس مندوب الحكومة من انه يجاوب ، وهو ايضا
 قد اجاب بما لا يخرج عن اجابة عبد المجيد عبد الحق .
 وبما يتفق مع الواقع الثابت في الملفات . بناء على شهادة
 ناس كدول لا يمكن ان تنطبق الى اقوالهم الشبهات او
 الشكوك . فتمام حضر جلسات مجلس الوزراء الى بحث
 فيها الموضوع قبل ما يقره مجلس الوزراء ، ويذهب الى
 البرلمان لان الموضوع كما تعرفون حضراتكم قبل ان ياتى
 الى مجلس الوزراء تبخته لجنة المالية بوزارة المالية بناء
 على مذكرة ترفعها الوزارة المختصة ، وهى هنا وزارة
 الحربية والبحرية ، ثم يرسل بعد موافقة اللجنة المالية
 عليه الى مجلس الوزراء ، والموضوع فى الواقع يرجع الى
 سنة ١٩٤٩ كما هو ثابت فى اقوال جلال علوبة ، حيث
 فحصها خبراء انجليز عندما سحبت فى القنال ، والخص
 اقواله بكل اختصار . فهو يقول : فى سنة ١٩٤٧ انتدب
 بالفعل جماعة طلابية علشان يشوفوا المحروسة ، ويكتبوا
 تقريراً عنها . وده فى اقوال جلال علوبة امام لجنة
 التطهير ، وثابت فى مجازر لجنة التطهير ص ١٨ ، ومنها
 يتبين ان فكرة اصلاح اليخت ترجع الى سنة ٤٦ واتجهت
 النية فى سنة ١٩٤٧ الى اسناد العملية الى الشركة
 الإيطالية . ولقد كتب الديوان الى الوزارة فى اوائل سنة
 ٤٨ ، ولكن الوزارة رفضت فى عهد النقراشى . واعاد
 الديوان الكتابة فى هذا الشأن ، فوافق الوزير فى
 اوائل سنة ١٩٤٩ ، ولكن البرلمان اشترط شرطين : ان

تتم موافقة مجلس الوزراء على الاصلاح وان تذلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء العالميين ، على ان يكون مفهوما انه لايرجع الى مجلس النواب ، بل الى مجلس الوزراء . اذن كان الموضوع قد انتهى ، ولاشأن للبرلمان به ، ولكن انخفاض سعر العملة أدى الى حدوث فرق فى الاعتماد المفتوح مما تطلب العودة الى البرلمان لطلب اعتماد بهذا الفرق . بعد هذا مهما كان الموقف ، فالاعتماد كان قد انتهى أمره ، والشرطان اللذان اشترطهما البرلمان هما : أن يفحص الخبراء اليخت بقصد المقارنة بين أمرين : الاصلاح أو شراء مركب جديدة . فالمطلوب هو بحث هل الأحسن انهم يشترون يختا جديدا أو يصلحوا ؟ أدى الغرض من الخبراء ، وان يكون الصرف على أساس تقرير الخبراء الجدد مرهونا بموافقة من مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء كان مفوضا من البرلمان فى سنة ١٩٤٩ انه يبت فى الحكاية دى بالقبول ، وانتهت المسألة ، وماكانتش تحتاج الى رجوع للبرلمان تانى . ولكن لسوء الحظ انخفضت العملة ، وانخفض سعر الجنيه المصرى ، وقدم الاعتماد بطلب رفع تكاليف الاصلاح من مليون الى مليون و٣٢٠ ألف جنيه . وبالبحت وجد أن المذكرة قد رفعت فى عهد الوزارة السابقة على وزارة الوفد . وانها بتوقيع وزير المالية فى ذلك الوقت وهو الاستاذ عبد الشافى عبد المتعال . وأرسلت من وزارة المالية الى مجلس الوزراء بالفعل ، ولكن الوزارة سقطت قبل اقرار الاعتماد . وقد جرت العادة على أن الوزارة اذا سقطت ترد المذكرات ثانيا الى اللجنة المالية فتعيد النظر فيها من جديد ، وتقدمها الى مجلس الوزراء من جديد ، وليس هذا فى الواقع الا اجراء شكليا . وأقرتها اللجنة المالية من جديد ، وارسلتها الى مجلس الوزراء ، وكان وزير المالية فى الوزارة الوفدية فى ذلك الوقت هو

الاستاذ زكي عبد المتعال • وبالرجوع الى المذكرة نجد انه لم يذكر فيه شيء سوى فرق العملة • نيجي للكلمة الدقيقة التي قالها غنام وهي : انه شرع في الاصلاح فعلا فنجد ان الاصلاح شرع فيه من بدرى ، من اكتوبر ، وعل حسب كلام جلال علوبه انه حصل فى اكتوبر سنة ١٩٤٩ ما يعتبر شروع فى الاصلاح فعلا ! ازاى جلال علوبه يقول : « ان ماكانش فيه فائدة ، وانه كان واضحا ان الملك مصمم ، وان نيته اتجهت من اللحظة الاولى علوانه يدى الشركة الايطالية «اورلندو» وان الملك رآى ان الوقت ضاع بين الاخذ والرد والمكاتبات بين الشركات • فاعطى امره بسفر اليخت الى ايطاليا » • هو احنا جايين ندافع عن الملك السابق وسوء تصرفه واستبداده وطفيفانه ؟ ان كل هذا معروف ، ومجمل ما يقال فى هذا الصدد هو تحصيل حاصل • وانتم تعرفون هذا خيرا منا • وهل معنى هذا ان يحمل غنام مسئولية فساد الملك السابق ؟ يستمر جلال علوبه فى اقواله فيقول : « ان الملك مصر على ان تعطى عملية اصلاح اليخت للشركة الايطالية «اورلندو» وانه لهذا لم تتدخل الشركات الانجليزية فى الموضوع ، لانها عارفة ان مفيش فايدة » •

الرئيس - هو الملك كان عنده حرية التصرف فى التعاقد مع اى شركة على كيفة ؟

الدكتور صلاح الدين - لا طبعاً ، ولكن انا حاورى سيادة الرئيس ايه الى عمله ، وان كنت انا سأحاول انشى مع رغبة سيادة الرئيس فى أن أحصر كلامى فى الموضوع لا هو ملوش حرية التعاقد ، ولما شاف ان الحكاية اخذت أخذ ورد وواحد فيقول : ان فيه شروطا وضعتها البرلمان - ولقد ذكرت لحضراتكم ان البرلمان وضع شرطين بتوع الخبراء وان الصرف يكون حسب تقريرهم - اعطى امره

اليخت بالسفر الى ايطاليا . وفي هذا يقول جلال علوبة :
«ورغبة الملك اتجهت منذ اللحظة الاولى الى الشركة
الاطالية «اورلندو» ولما رأى الملك ان الوقت قد ضاع
بين الاخذ والرد والمكاتبات بين الشركات ، اعطى امره
بسفر اليخت الى ايطاليا ، على أن تتم موافقة مجلس الوزراء
وتدلل الصعوبات القائمة من ناحية الخبراء العالميين ،
كما امرنى الملك ان استسعى أحد الخبراء الايطاليين
لمعينة اليخت المحروسة ، ودراسة مشروع الشركة وفعلا
أول ماوصل اليخت الى المياه الايطالية اتصلت بالسلطات
البحرية لتعيين من يرون ، وندبوا فعلا كبير مهندسيهم
سويحمل رتبة أمير البحار - وقد وافق هذا الخبير على
مشروع الشركة . وكان من المقطوع به كامر الملك السابق
ان هذه الشركة هي التى ستقوم بعملية الاصلاح . وظلت
المحروسة فى ايطاليا فى مكانها هذا (حوض الشركة) من
١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٩ الى أول ابريل سنة ١٩٥٠ »
ولا تعجبوا من هذا فان الذى يؤيده هو أن جلال علوبة
يقول : « ما دام الملك مصرا . وما دام عرف ان امر
الاصلاح سيسند اليها . »

الرئيس - والحكومة الدستورية كانت فى ؟

الدكتور صلاح الدين - والله ماكناش موجودين . ولكن كان فيه
حكومة دستورية برضه سنة ١٩٤٩ .

الرئيس - ماكتوش لسه انتم جيتم ؟

الدكتور صلاح الدين - ايوه وده الجواب ، وده الحد الفاصل
وسيادة الرئيس يعلم - وهو سيد العارفين- كيف كان
الجيش يستخدم فى وقت من الاوقات ضد الحركة
الوطنية ، وقد كان الجيش فى يد جماعة تعلموا على يد
الانجليز ، وكانوا يوجهون الجيش ضد الحركة الوطنية .
وفى كل مناسبة من المناسبات التى كانت تلى فيها

الحكم الوزارة الوفدية كانت تصطلم بالملك السابق ، ولم تكن تخرج من الحكم الا مقالة فى كل مرة من المرات حتى بلغ عدد مرات اقالتها خمسا . ثم بعد ذلك فى آخر مرة جاءت فيها الحكم أرادت أن تجرب تجربة ، وهى سياسة المهادنة مع هذا الملك الطاغية ، وكانت تهدف فى ذلك الى غرضين : الاول انه ربما أمكنها التخفيف من طغيانه . ولعلكم تذكرون ما كان يقال عن الوفد ، وعن أن النحاس رفع علما على بيته عاوز يعمل رأسه برأس الملك وان النحاس قاعد امام الملك ومربع ايديه ، وان النحاس عاوز الجمهورية كما سبق أن اتهم سعد زغلول بأنه يطمح فى عرش مصر .

الرئيس - انا عاوز اتصور الوقائع على حقيقتها . حكومة الوفد موجودة بحكم الاغلبية ، وتقدم لها طلب بزيادة اعتماد الخروسة ، وكان لسه العقد ماوقعش وفيه زيادة ٣٢٠ ألف جنيه فرق عملة . ماكانتش تستطيع أن تعترض وتلقى القانون ؟

الدكتور صلاح الدين - كانت تستطيع .

الرئيس - ولكن ماحصلش .

الدكتور صلاح الدين - ايوه ماحصلش

الرئيس - ليه ؟

الدكتور صلاح الدين - ربما للسياسة الجديدة التى رأت انتهاجها ، وخصوصا أن الموضوع كان بت فيه من عهد برلمان سابق ووزارة سابقة والذى كان معروضا عليهم هو اعتماد لفرق العملة .

الرئيس - لو حصل هذا كان يقبل الملك الوزارة علشان ماوافقتش على اعتماد اصلاح اليخت .

الدكتور صلاح الدين - لا . ليه ؟ هو مش عبيط . هو ينتظر

ويستنى لها على حاجة ، بعد ان يقوم بتسوية العلاقات ،
والجو من ناحية المعارضة والبرلمان .

الرئيس - هل معنى هذه المهادنة اننا نوافق له على كل حاجة
ونساعده على كل حاجة ولو كانت ضد المصلحة ؟

الدكتور صلاح الدين - انا اقول : انها جايز ماجتس ، وده
فرض جدلى . وانت بتسألنى وانا بأارد ، وان كان هذا
لاصلة له بموضوع الادعاء .

الرئيس - طيب ندخل فى موضوع الادعاء .

الدكتور صلاح الدين - آن لى أن استنتج أكثر من هذا من هذه
الاقوال . آن لى أن استنتج أن الاصلاح بدى فيه فعلا .
فمش معقول أن الملك السابق مصر على الشركة «أورلاندو» وانه
بعث اليخت الى ايطاليا ، وان يوافق الخبير على مشروع
الشركة وما يكونش العمل قد بدى بالفعل . ويتضح
هذا من أقوال جلال علوبة . وأدى كلامه فى محضر لجنة
التطهير المرة دى فى ص ٢٥ . سئل : هل كان الملك
عندما امرك بتسفير اليخت الى ايطاليا ، هل كان مفهوما
أن تسلم اليخت الى الشركة لتقوم بالاصلاح بمجرد
«وصولك؟» ، وجه هذا السؤال اليه فأجاب هذه المسرة
بحرص شوية ، ولكن برضه برغم احتياطه فان الجواب
فيه مايدل دلالة قاطعة صريحة على ان الاصلاح ابتدا
فهو يجيب قائلا : «كان المفروض أن امر الملك بسفر
اليخت الى ايطاليا لاجرا لوزارة ووضعها امام الامر
الواقع ، حتى توافقي على اعطاء شركة «أورلاندو» وعملية
الاصلاح . وقد تم للملك ماشاء ، ولم انفذ تعليمات
من الملك السابق بشأن تسليم اليخت للشركة ، وانا من
نفسى اعطيت تعليمات بعدم تسليم اليخت للشركة الا
لمجرد الفحص الظاهرى ؟ ومش مفروض ابدا أن العمل
يببتدى الا بالفحص الظاهرى .»

الرئيس - الناس اللي حيفحصوا ييفحصوا يمكن علشان
حياخدوا العملية ، ولكن العقد ماكانش أبرم .

الدكتور صلاح الدين - العقد ماقلتوش ، لاني ماليش دعوة بيه
وانا عاوز أرجوكم اننا نحصر الكلام في الادعاء .
فالنياحة لاتقول ان غنام قال ان العقد أبرم ، ولكن هي
تقول ان غنام قال : « شرع في التنفيذ فعلا » ، ولكن
لم تأت سيرة العقد وهل شرع في الاصلاح من غير
تعاقد .

الرئيس - هي الحكومة مش ملزمة تتحقق من هذا ؟

الدكتور صلاح الدين - طبعا ولكن غنام سئل هل شرع في
التنفيذ أولا ؟ فقال : شرع في التنفيذ فعلا . وهذا مسلم
به من اول لحظة . ولكن فيما يتعلق بأن الحكومة من
الاول كان عليها أن تدرس الموضوع وتشوف هل العقد
أمضى أو لا . فهل يحمل موكل مسئولية هذا العمل
كله ؟ وهل يحمل مسئولية مجلس الوزراء وحده
ومسئولية البرلمان بمجلسيه ؟ لقد رفعت مذكره من
اللجنة المالية الى وزير المالية عبد الشافي عبد المتعال
قبل الوزارة الوفدية . وقدمت الى مجلس الوزراء باعتماد
مبلغ ٣٥٠ ألف جنيه من تكاليف عملية قدرها مليون
جنيه وذلك للسنة الاولى . ثم بعد هذا جدد وصرف
بعد اشتراط البرلمان ، عرض الامر على خبراء عالميين
جدد ، وان يكون الصرف على أساس تقرير لجنة الخبراء
الجدد مرهونا بموافقة مجلس الوزراء . وخلص مجلس
الوزراء وانتهى من أن الشروط اللي علق بها البرلمان
الصرف مراعاة ، والحكاية كانت خالصة وجاهزة ،
والمذكرة بتاعت رفع المبلغ وزيادته بمقدار ٣٢٠ ألف جنيه
انكتبت قبل الوزارة الوفدية . واللى كتبها عبد الشافي
عبد المتعال . ثم أميدت اللجنة المالية واعادتها الى زكى

عبد المنعالي ، ورفعها الى مجلس الوزراء . ثم المذكرة وافق عليها المجلس بعد ما انتهت اليه في حدود ان ده فرق عملة ، لان العملة كانت خفضت . أما المسألة السياسية فدى تتعلق بالوضع السياسى الذى كان موجودا . والذى أريد أن أقوله : ان غنام لم يقل أن العقد أبرم . وكل ما قاله هو أن الاصلاح شرع فيه فعلا . لى أن أتصور أن علوية وقد كان قائدا للبحرية ، يخفف العبارة فهو يقول : ان البخت سلم للشركة للفحص الظاهرى ، والفحص الظاهرى ليس فى الواقع الا شروعا أو ابتداء فى التنفيذ ، هناك رجل عظيم زى ماقلنا على الدكتور ابراهيم مدكور وهو رجل يستطيع أن يواجه الملك ص ٥٣ من محضر لجنة التطهير التى سئل أمامها الأستاذ حسين فهمى ، وقد كان كما قلت من الناس الذين يقولون للملك السابق لا ، وهو من الناس العظام الذين يستمعين بهم العهد الحالى ، وحصلت بعد ذلك فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وكان حوالى ٢٠ سبتمبر وعلى وجه التحديد يوم حريق الدخيرة بالقلعة . وكان يومها اجتماع لمجلس الوزراء فى المساء ، أخبرنى وزير الحربية الفريق محمد حيدران المحروسة تسافر الليلة الى ايطاليا بأمر الملك لتنفيذ عملية الاصلاح ، فخلوته من بدء التنفيذ قبل استيفاء كل الشروط الواردة فى قانون الميزانية .

الرجل عمل اللى عليه ولكن هل كان تحذير حسين فهمى يوقف الملك عن تنفيذ أغراضه

عبد المجيد عبد الحق له كلام صريح . وهو الرجل الذى حضر جلسة اللجنة المالية التى بحث فيها هذا الأمر ومنها يتبين بشكل قاطع انه كان مفهوما ان بدء الاصلاح كان قطعيا لاشبهه فيه . وكلام عبد المجيد عبد الحق الذى قاله فى الجلسة هو الذى تلاه كلام غنام الذى يؤاخذ عليه ، وكلام عبد المجيد عبد الحق له أهمية لانه

رد على رئيس المجلس وتلاه غنام ، فقال عبارة «وشرع في الإصلاح فعلا» . هو يبحكى حكاية فى الاول يقول فيها: «انه فى مناسبة من المناسبات حضرت حفلة من حفلات الجيش المصرى ، وجلس فى مكان فيه منصة عالية يجلس عليها بعض القباط العظام . ثم حضر الى ضابط برتبة لواء ودعانى الى الجلوس الى هذه المنصة بناء على طلب حيدر باشا . فذهبت وافردوا لى مكانا بجوار حيدر باشا ، وفى أثناء الحديث قال لى : الملك غضبان منك جدا عشان اعتراضك على المسائل اللى الملك عاوزها . فقلت مسائل انه ؟ مسألة المحروسة مثلا ؟ فقال : ايوه . وأنا افهمت الملك انك من المخلصين . فافهمته ان اخلاصى هو اللى يدعونى الى الاعتراض . وان كل شخص مخلص لازم يرشد الى مافيه الخير ، وخصوصا ان هذه الاعمال مضره بالعرش ضررا بليغا . وفيه اشاعات بان هذه المسائل تدخلها رشوة لبعض رجال الحاشية» . ثم يقول الرجل بعد هذا : انه راي ان الفريق محمد حيدر - ونقولها انصافا للحق - متمعضا من تصرفات رجال الحاشية لانهم ييساعونوا الملك السابق على انه يعمل اللى على كيفة » . ثم يقول : « انه بعد الاجتماع الثانى يتبين من اقوال مندوب البحرية - وهو جلال علوبه - ان التعاقد اللى عقد على الإصلاح فى سنة ١٩٤٩ نص على ان تكاليف الإصلاح ترتفع بنسبة ارتفاع المواد فى السوق العالمية وان الكلام فى التكاليف او فى التعاقد نفسه عن الإصلاح انتهى أمره حيث تم التعاقد فعلا ، وبذلك لم نجد مفر من الموافقة على الاعتماد ، لانه كان قد دفع مليون جنيه كما فهمنا . وان اليغث فى المرحلة الأخيرة من اصلاحه، ولا بد من تنفيذ العقد .

فبو يعتبر اذن ان هناك تعاقد فعلا وذلك كما سمع من اقوال مندوب البحرية .

الرئيس - وهو الملك كان يمتلك المحروسة ؟

الدكتور صلاح الدين - انا عارف .

الرئيس - والله احنا عاوزين نبيعه .

الدكتور صلاح الدين - يبقى احسن .

الرئيس - مايجى يشتريه بالاموال اللى هربها للخارج ؟

الدكتور صلاح الدين - يفهم من هذه الاقوال ان التعاقد تم من سنة ١٩٤٩ ، وبعدين حدث فيه ارتفاع فى السوق العالمية وسقوط سعر الجنيه انتج الفرق ، فطلب اعتماد الـ ٣٢٠ الف جنيه ، ومندوب الملك السابق أو مندوب الوزارة الحاضر امام اللجنة قال هذا . ولذلك قال **عبد المجيد عبد الحق** مامعناه انتم مجانين تعارضوا . لقد انتهى الكلام فى التكاليف أوفى التعاقد على الاصلاح . لقد انتهى امره وكل مايبعث هو اعتماد فرق العملة ، ولا مفر من الموافقة على الاعتماد ، لانه قد دفع مليون جنيه ، كما فهمت ان اليخت فى المرحلة الاخيرة من اصلاحه ، ولا بد من تنفيذ العقد . فبعد كده قالوا له : مين اللى قال لك ؟ فقال لهم : المندوب ، وكان مندوب البحرية وثابت فى الاوراق انه **جلال علوبه** .

الرئيس - **عبد المجيد عبد الحق** عضو فى اللجنة المالية مايقدرش يعرف من المندوب كان امتى التعاقد وبدأ الاصلاح امتى ؟

الدكتور صلاح الدين - سالوه فاجاب بماقلت سابقا ، واللجنة عادة تأخذ كلام المندوب قضية مسلم بها ، ولا يتشككوش فى أقوال مندوب الحكومة ، والا يعتبر انه زور فى اوراق رسمية .

حضرات القضاة :

لقد طلبنا الاطلاع على محاضر لجنة الشئون المالية بمجلس النواب للاطلاع على ما قيل فى هذا الشأن ، وانا

كنت عضوا في لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ ، وكانت
بتعمل لها محاضر مستوفاة ، وكذلك لجنة المالية بمجلس
الشيوخ تسير على هذا الوضع بالذات . وجرت العادة على
أن تكون لها محاضر مفصلة تشمل جميع المناقشات ، وإذا
بنا نجد محضر لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب ليس
فيه سوى أن الأمر عرض على اللجنة ، فقررت اللجنة
الشيء الفلاني لأنه متعلق بانخفاض سعر العملة وبعدين
المحقق راح - وله الحق - وسأل سكرتير عمام مجلس
النواب اسمعني ليه محاضر لجنة المالية بمجلس الشيوخ
تختلف عن محاضر لجنة الشؤون المالية بالمجلس ؟ ولماذا
تختلف المحاضر في المجلسين ؟ وإذا كانت هذه القاعدة
تتبع في اللجان الأخرى أفليس من الواجب جفط محاضر
مفصلة للجنة الشؤون المالية وهي أهمها ؟ قلت لحضراتكم
اننى كنت بلجنة الخارجية بمجلس الشيوخ ، واذكر أن
محاضرها كان يكتب فيها كل كلمة بالتفصيل ، وهذا
يفسر أن الأمور كانت ماشية ازاي . ومع ذلك فلن أكثر من
الاستشهاد بكلام عبد المجيد عبد الحق ، واعتقد انه قد
يقال : انه يريد أن يجامل غنام ، ولكن ايه الرأي فى كلام
حيلو ؟

الرئيس - ما تدخلش الاعتقادات فى الموضوع ، الوزارة السابقة
اعتمدت مليون جنيه . . .

الدكتور صلاح الدين - ان ما قاله جلال علوبة وما قاله الاستاذ
عبد المجيد يؤيده أمران : أولا سفر اليخت لاطاليا ،
واستحضار الخبر الايطالى . يبقى فيه تنفيذ والا لا .
علوبة يقول : للفحص الظاهرى . ولكن كان هناك بالفعل
تنفيذ . مما يتضح من أقوال الاستاذ عبد المجيد عبد الحق
ومن كلمة الفريق محمد حيدر عندما يقول : « أن الملك
السابق قال ابعتوا المحرسة ايطاليا علشان تصلح »

واللى يعرف الملك السابق ويفهم روحه بقدر يتصور الحقيقة خصوصا وان علوبه يقول : « كان المفروض أن أمر الملك بسفر اليخت الى إيطاليا لأحراج الوزارة ووضعها أمام الأمر الواقع » . ويبقى كلمة غنام اذن كلمة حق .

وليس هذا فقط بل انها تحصيل حاصل . ولا يمكن أن تكون عبارة غنام القصيرة هذه هي الى رجحت كفة على كفة ، وهي التى حملت المجلس على انه يوافق على هذا الاعتماد . لقد وافق المجلس عليه بالاجماع ، دى مسألة منتبهة من زمان ، واللجنة المالية موافقة باجماع الآراء والتقرير يفهم منه ان المجلس حيوافق ، لان المسألة مسألة فرق عملة . **ثانيا** : المجلس لما عرض عليه الامر وافق بالاجماع فلم تكن الموافقة بالاغلبية النسبية ولم تكن الموافقة بأغلبية ١٠٠ ضد ٩٨ مثلا حتى يقال ان كلام غنام أقنع اثنين أو ثلاثة . لا ده كانت الموافقة بالاجماع حتى **ابراهيم شكرى** الى كان معارضا ما عرفش انصافا للحق ، هل كان حاضرا عملية التصويت أو لا . المهم ان الموافقة كانت بالاجماع ولكن - **يا حضرات القضاة** - هل كان مجلس النواب هو وحده المنفرد بالامر ؟ ده كان فيه مجلس شيوخ ولم يثبت على موكل انه تكلم فى مجلس الشيوخ باجماع الحاضرين ، ماعدا الاستاذ **عبد السلام الشاذلى** ، ومجلس الشيوخ كان فيه معارضة قوية ضد الحكومة القائمة . وكان فيه كل إقطاب المعارضة المتنازين وهم الذين قدموا بعد ذلك المعارضة العظيمة التى ينتقدون فيها الاوضاع للملك السابق . يظهر - **يا حضرات القضاة** - ان البرلمان اعتبر أن الحكاية خلصت من سنة ١٩٤٩ .

انتهيت من الشطر الرابع من الادعاء الثانى .

الرئيسى : ننتقل الى الفقرة : خامسا من الادعاء الثانى الخاصة

بشركة سعيطة .

الدكتور صلاح الدين - حاضر واظن انا كنت مختصرا في كلامي .

الرئيس - كويس اتفضل .

الدكتور صلاح الدين - برضه باختصار موضوع اعانة شركة

سعيدة مرضت على غنام مرتين ، مرة في اللجنة التي شكلت

لبحث الموضوع ومرة في الدور الثاني للموضوع وتتصل

بكلمة قالها في مجلس الشيوخ ردا على زميلنا **الدكتور**

ابراهيم مدكور . فقد سألته سؤالا ورد عليه فيما يتعلق

بالاعانة . فهل الى عمله غنام فيه اخلالا في حق المصلحة

العليا واخلاا في حق السلطة العليا للبرلمان الخ كما

ورد في الادعاء؟ مسألة اعانة شركة سعيدة لم تمر بسهولة

بل عملت لها لجنة ، واللجنة عملت لجنة فرعية ، وكانت

اللجنة الكبيرة مكونة منه رئيسا ، ومن الاستاذ **عبد الله**

اباظه وكيل الوزارة ، و**محمي الدين عابدين** مدير ادارة

الشركات ، ومدير مصلحة الطيران المدني اعضاء .

الرئيس - ايه دخل وزارة التجارة في مسألة من اختصاص

مصلحة الطيران المدني ؟

الدكتور صلاح الدين - كان بيعتبر ان دى شركة وادارة الشركات

تابعة لمصلحة الطيران المدني .

الرئيس - اعانة شركات الطيران مسألة تخص مصلحة الطيران

المدني منطقيا .

المتهم - يظهر ان ده كان موضع خلاف ، وبعد كده اُغيبـد

الاختصاص لمصلحة الطيران المدني ، ولدرجة اننى قلت

كده لعبد الله **اباظه** ، وانا قلت كده في تأشيرتي ان هذا

الموضوع من اختصاص مصلحة الطيران المدني ، ووزارة

التجارة على اتم استعداد ان تكلف ادارة الشركات بمراجعة

الحسابات ، ودفاتر الشركة . وانا قلت هذا لان اذا كانت

ناحية مراجعة الحسابات هي التي جابت لنا الاختصاص ،

فاحنا مستعدين للمعاونة كلما طلب الينا ذلك .

الرئيس - اللجنة التي قدرت المائة ألف جنيه كانت من وزارة التجارة ؟

الدكتور صلاح الدين - كانت مشتركة مع مصلحة الطيران المدني .

المتهم - ده كان في أوائل سنة ١٩٤٩ .

الرئيس - احنا عاوزين نعرف مين التي قدر الاعانة ؟

المتهم - الاعانة قدرت في مصلحة الطيران . مصلحة الطيران المدني هي التي حددت ووافقت على اعانة المائة ألف جنيه في سنة ١٩٤٩ ، وبعدين رفعت الورق الى وزير الحربية وهذه حولته الى ادارة الشركات ، وكانت تابعة في الاصل لوزارة المالية وبعدين تصادف ان ادارة الشركات نقلت في سنة ١٩٤٩ الى وزارة التجارة والصناعة بقي لو كانت بقيت تابعة لوزارة المالية ، ماكانش يبقى لى دعوة بالمرة ، وكانت تبقى من اختصاص وزير المالية . وكفى الله المؤمنين القتال . وكان مكتوب لمجلس الوزراء قبل مادخل الوزارة وكل المذكرات دي اتكتبت قبل عهدي وبعدين اتحررت في مدني . وبعد ماانتهت اعانة سنة ١٩٤٩ وصرفت طلبوا منى عمل اعانة سنة ١٩٥٠ . فقلت ماصدقنا خلصنا من اعانة ١٩٤٩ وكتبت لنا مصلحة الطيران المدني تطلب تقرير اعانة ١٠٢٢٠٠ جنيه للشركة ، فانا اشرت وقلت لا . وقلت لحضرة وكيل الوزارة : ارجو أن تكتب أن ده مش اختصاصنا ، وانه اختصاص مصلحة الطيران المدني . وقول لهم قدروا المبلغ فعلا وشوفوه واحنا مستعدين نعاونكم في الحسابات والمراجعة . فرد عبد الرحمن الساوى وكيل وزارة الحربية وقال : لا . جريا على ماتم في اعانة سنة ١٩٤٩ انتم المختصين . فأشرت وقلت : انا مصمم وبعدين انا خرجت من الوزارة .

الدكتور صلاح الدين - يعنى كان من رأيه أن يعود الامر الى الادارة المختصة ، وأن يقوم على أساس التعاون بين الوزارة ولذلك عرض مساعدة ادارة الشركات فى مراجعة الحسابات شكلت لجنة اذن لفحص موضوع الاعانة . وهذه اللجنة مشتركة بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة الحربية ، ولكن كان يرأسها **غنام** . وكانت الشركة ممثلة فى هذه اللجنة المشتركة . ثم عملت لجنة فرعية يرأسها **محيى الدين عابدين** مدير ادارة الشركات وحضرت الموضوع وبحثت الامر واعادته الى اللجنة الرئيسية ، واجتمعت هذه وقررت الاعانة . وكلام الوزير فى محضر هذه اللجنة يفهم منه انه حمل على الشركة وعلى الخدمة فى خطوطها . وانها أسوأ الشركات . ولكنه مع هذا يجب أن يعتبر أن هذا عهد مضى ، وأنه يفرق بين عهدين : بين عهد مضى ، وبين عهد جديد يرمى حقيقة الى الإصلاح ، وإلى تحسين حال الشركة . وأنه اذا كانت الحكومة تقرر الاعانة للشركة ، فانما تقررها على هذا الاساس ، وعلى هذا الاساس وحده . ثم بعد هذا أخذت اللجنة تنظر فى مذكرة اللجنة الفرعية . ووضعت ١٤ شرطاً مثل شروط «ويلسن» الاربعة عشر . حتى تكون الشركة مقيدة بها وما اعلنش فيما يتعلق بالاعانة الاولى التى دفعت أن نتصور وهى دفعة لتمشية الشركة مايمكنش أن تنتظر أن الاربعة عشر شرطاً حينفذوا كلهم مرة واحدة ، وان كان تنفيذ هذه الشروط والاشراف عليه من اختصاص وزير الحربية والبحرية - ولعله يدهشكم أنه فى هذا المحضر نجد **غنام** يثنى أطيب الثناء على ادارة الشركات ، وعلى مديرها وموظفيه ، على تقريرها القيم والدقة التى توختها فى اعدادها ، ودراسة جميع الامور فى الشركة لاعداد هذا التقرير . رجل منصف لا يبقى الا الانصاف ، هو تقديره من أجل هذه الشروط الاربعة

عشر • ثم يذهب الموضوع الى وزارة المالية فتختصر من هذه الشروط ، ولا توافق الا على ستة منها • وترى أن بقية الشروط الاربعة عشر داخلية فيها ، ودى مسألة ملناش دعوة بيها . كما راحت وزارة المالية ببقية الشروط الـ ١٤ بكل اختصار ٦ شروط ، ولكن لما راحت البرلمان تمسكت اللجنة المالية بشروط غنام الاربعة عشر ، والى يهمنى من هذه الشروط كلها الشرط الخاص بتسوية الديون علشان فيه فرق كبير بين تسوية الديون وسدادها ويظهر أن النيابة بتقدمنا علشان ماسدناش ، ولكن احنا تمهدنا بالتسوية ومش بس سوينا الديون ، ولكن دفعنا الديون حتى على أسوأ فرض ممكن دفعنا الديون •

الرئيس - هم الى دفعوا ؟

الدكتور صلاح الدين - طبعا الشركة هي الى دفعت بناء على الاجتماع الى عمله غنام فى اسكندرية وفقا للتعهد الذى تمهد غنام الذى قرره فى مجلس الشيوخ •

الرئيس - كان القرار على أساس انها تسوى الديون فى الاول قبل أن تأخذ الاعانة •••

الدكتور صلاح الدين - هي أخذت الاعانة من مصلحة الطيران وعلى أى حال الشركة جمدت الاعانه •

الرئيس - الوزير عمل تمهدا • ازاي تأخذ الشركة قبل تنفيذه ؟

الدكتور صلاح الدين - على أى حال الشركة لم تتصرف فى الاعانة وانما جمدها وثابت هذا فى الملفات • صحيح خدوها ولكنها جمدت •

الرئيس - ايه المناسبة أنهم ياخلوها ؟

الدكتور صلاح الدين - الى دفعت مصلحة الطيران المسدنى مش وزارة التجارة • ولقد قال محيى الدين عابدين وعبد الله أباطة وحمزة عليش عند ما سئلوا فى هذا أن هذه

غلطة مصلحة الطيران المدنى ، وانها كان يجب ان تنتظر حتى نرى ان شرط البرلمان قد نفذ قبل ما تصرف للشركة خصوصا وان هناك تعهدا من الوزير بأنه أولا يسوى الديون التى للدائنين قبل الشركة ، فكان عليها ان توقف الصرف حتى ترى هل سويت الديون أو لا . ولكن الشركة مع ذلك كانت عند حسن الظن بها ، وجمدت المبلغ الى ان تسوى الديون ، والتى انتهت فعلا بسداد الديون فيما يتعلق بال ٧٠ ألف جنيه ، وهو الشرط الوارد فى الشروط الأربعة عشر *

الرئيس - مصلحة الطيران هى الى دفعت ؟

الدكتور صلاح الدين - أيوه ومش وزارة التجارة . ولعل مما يدل على سلامة موقف موكلى انه لا يتردد رغم هذه الشروط ان يعطى مزيدا من الضمانات اذا ما طلب اليه ذلك . فهو يتعهد بان تقوم الشركة بمساع جديدة لدى الدائنين لتسوية ديونها . وأن تتخلص من الديون التى تدفع ثمنها فائدة مرتفعة ، وذلك بمجرد تقرير واستلام الاعانة . لا تكفى هذه الشروط الأربعة عشر التى وضعت مع التدقيق الشديد فى ادارة الشركات تلك الشروط التى دقت لجنة المالية مع وزارة المالية واعادتها من جديد . وبالرغم من هذه الشروط وهى أنه بعد ما ندفع لك يا شركة مش مقيدىك الا بالأربعة عشر شرطا دول ، ومش مفروض أنهم مرة واحدة حيثنفذوا ، نحن لا نقيدك يا شركة الا بانك تعملى عملا جديا على تسوية الديون . يقوم غنام يتطوع بأكثر من هذا ، ويقيد نفسه بأن ده مايدفعش الا بعد تسوية الديون . ولست أريد أن اقرأ المضبطة لكىلا أثقل على حضراتكم . فهى أمامكم ، ولا بد أنكم ستطلعون عليها . ومنها يتبين أنه قال : انه سيعمل على تسوية الديون . والعمل على تسوية الديون شىء ،

وتسويتها شيء آخر • ومن الجائز ما يوفقش ، والعبرة
بالنتيجة وقديما قال الشاعر :

على المرء أن يسعى إلى الخير جهده

وليس على المرء نجاح المطالب

ومش ضروري أنه ينجح تمام النجاح •

الرئيس - دفعوا الديون من ال ١٠٠ ألف جنيه ؟

الدكتور صلاح الدين - لا • دفعوها من ال ٧٠ ألف •

الرئيس - الغرض أنهم سددوا من الاعانة •

الدكتور صلاح الدين - شرط البرلمان مسدده •

الرئيس - مش كان المفروض أنها تأخذ الاعانة تمشي بها نفسها

وتأجل سداد الديون لبعد كده من الإيراد بعد ما تمشي

أو تأخذ الاعانة علشان تسد الديون •

الدكتور صلاح الدين - هو كله من بعضه لأن أنا لما أخذ الاعانة

وأسدد بها الديون • الإيرادات تمشي الشركة والحكاية

من بعضها • واحنا فضلنا حاجة عن حاجة ، وتسوية

الديون مفضلة قانونا عن كل شيء ، ولها الأسبقية في

كل الشرائع إلى حد أن الشريعة الإسلامية تضعها في المرتبة

الأولى • ولا يستطيع الوارث أن يمس التركة قبل سداد

الدين • ولا تنفذ الوصية قبل سداد الدين لأن دول

أجانب •

الرئيس - أنا أقصد أن من أرباحها تقدر تسدد الديون بتاعتها

على مر السنين أن تحققت أرباح لأن الإدارة السيئة كانت

لا تزال موجودة •

الدكتور صلاح الدين - أنا ردي كان إن ده قرار البرلمان •

الرئيس - هل مجلس النواب حقيقة كما يقول الدفاع قراره

صريح بدفع الاعانة للشركة على أساس تسوية الديون ؟

وهل فيه ما يثبت هذا ؟

الدكتور صلاح الدين - المضبطة موجودة وفيها الشروط •

الرئيس - احنا علوزين القرار •

الدكتور صلاح الدين - مفيش قرار •

الرئيس - يعنى هما مش موافقين على قرارات اللجنة ؟

الدكتور صلاح الدين - فيه قرار عام بالموافقة على قرارات

اللجنة • وهذا يختلف عن اللى تطوع به غنام زيادة على هذه الشروط • فهو تطوع هذا التطوع الذى نؤاخذه عليه ان الشرط الوارد فى التقرير هو أن على الشركة أن تسعى جدياً لتسوية ديونها مع دائئتها • ولم يكن غنام مسؤولاً عن هذا ، ولكنه تطوع ويسأل اذا لم يكن قد نفذ تطوعه وهو قد نفذ كما بينت لحضراتكم ، ثم هو لم يصرف وان مصلحة الطيران هى التى صرفت دون انتظار لتنفيذ تطوع الوزير ومع ذلك فقد كانت الشركة عند حسن ظنه ، والشركة ما تصرفتش تصرف يضره ، فهى قد جمعت المبلغ وعقد اجتماع فى الاسكندرية مع دائئى الشركة • وقبل كده علشان تشوفوا التدقيق الى أى حد جاب مضبطة مجلس الشيوخ ، وأشر تحت تعهده وقال : « الى حضرة الوكيل... اناتعهدت بكذا امام مجلس الشيوخ وارجو أن تقول لادارة الشركات أن تلاحظ تنفيذ هذا التعهد • وتيجوا الرئاسة علشان اجتمع معاهم علشان تنفيذ هذا الشرط » • وراحت للاستاذ عبد الله ابازة ودى اجراءات تثبت أن ما يمكنش أن عمله يكون غير جدى ، والا لما بادر الى هذا العمل • ولما الشركة صرفت الاعانة من مصلحة الطيران المدنى جمعت الاعانة واتصلت بعد هذا بالوزارة وقالت : ان الابواب الآتية عندى ملحة وملجنة • وده فيه الرد على كلام سيادة الرئيس • دى حالة ملحة وملجنة غير الديون ، وذلك أن الشركة فى خطابها بتاريخ ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٠ قالت : ان الحالة الملجنة هى كبت وكيت وأنه يلزمنى ٨٠٠٠ جنيه ماهيات وأجور الموظفين والعمال عن شهر يوليه

سنة ١٩٥٠ اظن مفيش حاجة ملجئة فى الدنيا اكتر من
كده • العمال اللى بياكلوا شهر بشهر • ثم ده دين
مستحق ، وله الاولوية على الديون الاخرى ، لانه يعتبر
دين نفقة ، وهو اكتر الديون الحاحا ، وهو يدخل فى
نطاق التصريح اللى قاله الوزير فى مجلس الشيوخ •
ولا يمكن أن نقول لهم استنوا لما نعمل اجتماع للديانة •
ولذلك سمح بصرف هذا المبلغ • ثم عقد اجتماع الديانة
فى ٩ اغسطس ، وفيه مذكرة هى دليل الحاسم فى هذه
القضية • لجنة التطهير لما تناولت الموضوع ، وأبادر
هنا فأقول : ان الاستاذ غنم عمره ما سئل أمامها كمتهم
وانما سئل فيها على أساس انه شاهد • أرسلت لجنة
التطهير تطلب بيانا عما تم فى هذه المسألة فأرسلت
اليها ادارة الشركات مذكرة بامضاء معين العربى، وملخص
هذه المذكرة أن الوزير سوى الديون ، وأن الديون دفعت
بالفعل فيما عدا الـ ٨ آلاف التى دفعت من قبل ، كما
قلت لحضراتكم لأنها تعتبر دين نفقة ، وخلاصة المذكرة
وبلاش اقرأها وأنا هنا كما قلت : فرق بين سداد
الديون والتسوية وفرق كبير جدا بين الاثنين • فان
التسوية فى اصطلاح القانون هى أن واحدا يفلس ، فيجب
يصفى حالته مع الدائنين • وكل واحد يأخذ جزءا من
أصل دينه ، ولا يمكن أن يعتبر هذا سدادا للدين ، ومن
المستحيل أن نقول : ان الشركة سددت سدادا تماما
الدين الذى عليها ، لأن عليها ٢٥٠ ألف جنيه • فكل
ما وعد به غنم طبقا لتعهدة فى البرلمان انه سيعمل على
تسويتها ، وهو سعى لهذا بصرف النظر عن النتيجة
وجايه المذكرة الدائنين تحت ا ، ب ، ج ، الخ فنظارة
الملك السابق كانت تدین الشركة - ودى حاجة غريبة -
قبلت تأجيل سداد الشركة لديونها حتى تتحسن حالتها
المالية • وبنك مصر أفاد مندوب البنك بأنه ليس لديه

اية نية لتخفيض الدين . ان البنك يعتبر ماله من ديون قبل الشركة ديون انقاذية لان الشركة لجأت الى الاقتراض من البنك لتواجه ما عليها من ديون مستحقة . ولقد طلب معالي الوزير من مندوب البنك تأجيل موعد سداد ديونه . فقبل حضرته مبدأ التأجيل ولسكنه أفاد بأنه لا يمكنه تحديد مدى هذا التأجيل الا بعد عرض الأمر على مجلس ادارة البنك ، ووعده حضرته باخطار الوزارة بما يتم عليه الاتفاق . **الشركة المصرية الهندسية للطيران** قبلت مبدأ تخفيض الدين في مقابل أن تدفع الشركة جزءا مما عليها فورا ، وأن تدفع الباقي في بحر سنة من تاريخه . شركة شل قبلت تخفيض دينها على الشركة شركة سوكوني فاكوم قبلت مبدأ تأجيل سداد الديون ، وكذلك شركة مصر للتأمين وشركة اعمالات الشرق الاوسط قبلت ان تخفض جزءا من دينها في مقابل دفع جزء منه في الحال . وكل هذه تسويات . نيجي للشركات الأجنبية علشان نشوف جتعمل ايه في هذا . كل دى تسوية ولكن من حسن الحظ مش بس مجرد تسوية مبلغ ال ٧٠ ألف جنيهه التي تؤاخذنا النيابة الآن على أننا مسئولون ، احنا مش مسئولين لأن الى دفع غيرنا ، وان عبد الله اباطة ومجيب الدين عابدين وحزمة عيسى كلهم كلامهم واضح، على أن ذلك المبلغ ضخم ودفع كل ملين فيه وسدد الدين ٨٠ آلاف جنيهه وخلصنا منها نشوف غيرها والشيكات اللى دفعت بها الشركة هذه الديون . . .

الرئيس - هل يمكن نأخذ الكشف ده ؟
الدكتور صلاح الدين - مافيش مانع ، ده موجود عندهم زيه . جمعت هذه المبالغ ووجدتها تنقص ١٢ ألف جنيهه تقريبا عن مجموع ال ٧٠ ألف جنيهه وال ١٢ ألف جنيهه تم فيها ايه ؟ لم تدفعها مصلحة الطيران لأن قبل

ما تدفع مصلحة الطيران دفعت ١٠٢ ألف جنيه بشيكات
محددة معينة أمامكم فى هذا التقرير الى الدائنين .

الرئيس - يعنى أخذوا السبعين ألف وزعوه على الدائنين ،
معنى كده أن الحكومة هى الى سددت الدين .
الدكتور صلاح الدين - هى اعانتها .

بعد كده فيه راجل ما حدش يقدر يتهمه وهو عمل
ماهر دفع لها ٤٠ ألف جنيه واندفع المبلغ ده بطريقة
أسرع من طريقة دفع مبلغ ال ٧٠ ألف الى كان فيها
تدقيق وخوطة .

يبقى أنا خلصت من الشطر الخامس من الادعاء الثانى
بس عاوز أقول لكم ، أنه هو لم يعمل كلى هذا علشان
يفتنى . فيه كلام كثير جدا نشر فى الجرائد وتشنيعات
كثيرة جدا شنع بها على غنام . ففى وقت من الأوقات أشيع أنه
أخذ مليون جنيه من شركة البترول ، شوفوا الى أى حد
بتوصل التشنيعات .

الرئيس - يعنى حطهم تحت البلاطه ؟

الدكتور صلاح الدين - مفيش أى مصلحة مادية من هذه
التصرفات كلها التى رأيتم مبلغ تدقيقه فيها فبين المصلحة
المادية اذا كان غنام مديونا بخمسة آلاف جنيه ووصلوا
الى ستة الاف واضطر أخيرا الى أن يبيع فدائين أو ثلاثة
من أملاكه لأنه كان معتقلا مدة . والمكتب ما كانش
بيشتغل . وله ابن بيتعلم فى لندن أحوج ما يكون
لمعاونته بيكتب خطابات تمزق القلب ، ويساله هل هو
الى أخذ المليون جنيه صحيح ؟ هذا النرجل لو كان
استقر فى المحاماة - وهو يلام على هذا دائما - كان بقى
من الاثرياء ، تصوروا أنه كان يكسب من مكتبه أدابه .

ده في سنة ١٩٤٩ بس كسب من مكتبه كمحام ١٢ الف جنيه مكسب حلال . وبعدين دخل الوزارة ودخل في السياسة ، والسياسة ظلمها لا تجهلونه ، والاشاعات التي تشكون منها كما شكنا كل من كانوا قبلكم لا تجهلونها أيضا . أنا لا أريد أن الجأ الى عواطفكم ، فما قلته عاطفيا في دقيقتين ، قلت أمامه واقعا ساعات طويلة .

لى فيما يتعلق بالادعاء الأول رجاء عادل أرجو قبل خلوتكم أن تمكثوني من أن أقول كلمتين فيه .

الرئيس - احنا عطوفين على المتهم أكثر من الدفاع ، وبهنا أن المتهم يكون بريئا فنبرئه .

الدكتور صلاح الدين - لا أقرب ولا أحسن من هذه الكلمة التي قيلت عن لسان سيادة الرئيس ، وهي انه « يهمة أن كل من يقدم الى محكمة الثورة يطلع برئ » ولذا أنا متنازل عن طلبى فى الكلام بعد ذلك .

الرئيس - ترفع الجلسة للاستراحة ربع ساعة .

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة

والثلاثين)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر)

الرئيس - المدعى .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - كان الادعاء - يحضرات القضاة -

قد استسمحكم عند ما شرحنا على قدر الحال الادعاءات

المقامة على المتهم أن يعقب على مايقوله الدفاع . وقد

تفضلتم فاستجبتم لهذا الطلب مشكورين ، وانى اذاعقب

على ماقاله الدفاع سوف لاأطيل ، وسوف أثبت لحضراتكم

صدق الحكمة الخالدة ، وهى أن خير الكلام ما قل ودل .

وانا فى هذا الزمن القصير الضيق سوف أدلل ببيانات

سوف ينهار امامها دفاع استمر جلستين ، وسوف

لاأكون فى دفاعى الا مرتكنا على وقائع ثابتة فى الاوراق

وسوف لأرد على ما قيل فى خارج نطاق الادعاء ، اذ لا قيمة له فى نظرى فقد تكلم الدفاع عن ماضى المتهم المجيد ، وهناك اشخاص حوكموا أمام حضراتكم وأدينوا ، وكان لهم ماضى لا يقل عن ماضى المتهم . ان أماننا وقائع ثابتة محددة ، والماضى لا يشفع مع مثل هذه المخالفات الخطيرة المعروضة عليكم .

القسم الاول من الادعاء الثانى - نحن لم نكن هازلين - **يا حضرات القضاة -** عندما دونا صيغة الاتهام عليه بالوصف الموجود فى صحيفة الادعاء - نحن لم نقل أن محمد جاب الله - وقد سمعتموه حضراتكم - يفصل موقفه الخريب ، يفصل موقفه من مصلحة الاملاك هو وشركاؤه كاملا ، ونحن لم نقل أن أعمالهم كانت صورية . ولكن قلنا الصورية بدأت من وقت أن تدخلت عزيزة الوكيل ومعها جاب الله . ولقد عرفتم كيف أنهم لما اتفقوا بعد مقابلتهم عند النقيب كيف راحت الشركة لسنة ١٩٤٦ . ورجعوها لوره كل الاوراق التى قدموها مطروحة من جانبنا ولا معول عليها . وانما نؤاخذ بما جاء على لسان ذوى الشأن فى تحقیقات النيابة فى التطهير ولننظر أولا ماذا قال خليل الجزار زوج السيدة عزيزة الوكيل فى ص ١٠٤ وقد كان يمثل السيدة عزيزة الوكيل ويحضر معها فى الاجتماع مع جاب الله تلك الاجتماعات التى تلاها الدور موضوع الادعاء : شوفوا اللي قاله فى صفحة ١٠٤ بعد ما تكلم وقال « احنا مستاجرین من قديم مع محمد جاب الله » . قال : « فى سنة ١٩٥٠ اشير علينا ان نحدد موقلنا قبل الحكومة ، لكى نعرف الى ماذا ينتهى الامر فى هذه الارض فقابلت غنام وتحدثت معه فى هذا الموضوع ، وافهمته ان السيدة حرمى والدكتور النقيب وآخرين معاهم واضعين يدهم على الارض فى تلك المنطقة ، فاجابنى بان البيع غير ميسور وان الطريقة

العملية هي الاستئجار تمهيدا للبيع بالممارسة .
 الصورية هنا هي التأجير لامكان البيع لهم بالممارسة
 وكيف يكون التيسير الا بالتوجيه . وانت وجهته الى ان
 يستأجر وليس هذا كلام الجزاء وحده ، ولكن شوفوا كلام
 عزيزة الوكيل في ص ١٢٢ قالت ايه : «أشير علينا
 جميعا حسم هذه المنازعات ان نتصل بالوزير المختص وعرض
 الامر عليه ليشير علينا بما يراه ، فقابلت الوزير وكان
 غنام ، ووضعت له الموضوع ، ووعد بدراسة الورق ،
 وافهمنى بانى وان كنت صاحبة حق حسب الثابت من
 الأوراق الا انه لمركزكم يحسن ان تأخذوا الارض بالايجار
 كسائر الناس ، ويكون لكم مالهم من حق في الشراء
 بالممارسة» وبعد هذا يقال : انه ليست هناك صورية .
 وانه ليس هناك توجيه من الوزير لهم اثنان لم يكن لهما
 دخل الا بعد ان اتفقا مع محمد جاب الله بعد تعرفه بهم
 بواسطة الدكتور النقيب بلاش دى ٠٠٠ نرجع لكلام
 المتهم نفسه ، هو يقول في ص ٣٠٢ عندما سئل :
 هل لم يتردد عليك خليل الجزاء وعزيزة الوكيل بشأن
 هذا النزاع ؟ فيرد بأنه يذكر انه جاءه في وزارة التجارة
 والصناعة ، وتكلم معه في شأن شىء من هذا القبيل .
 فسئل : ماذا فهمت من صفة خليل الجزاء ؟ فقال :
 أنا فهمت انه كان شريكا للعمدة ولكن في تأشيرتى على
 ما ذكر لم اشر الى اسماء أى كان معاه شركاء ، والشركاء
 كانوا هم الذين وردوا في الكشف . فهل كنت تعلم
 الاسماء الواردة في الكشف او لم تكن تعلم ؟ كلا الامرين
 يدينك ياسيدى بصفتك وزيرا . فهل كنت تعرف ان
 عزيزة الوكيل وباقي افراد العائلة قد زج بهم ، مما أدى
 الى النتيجة التي قال عنها جاب الله لحضراتكم . بعد
 كده المسألة مش محتاجة لتطويل . هذا اقرار امر من ٣ اطراف
 من اصحاب المصلحة ، وأظن يكفي هذا . المتهم سأل

سيادة الرئيس ماذا يكون موقفك لو تقدمت اليك السيدة
عزيزة الوكيل بهذا الطلب ؟ فقال : كنت أرفض فوراً
أى أنه مسلم بأن الموقف لم يكن سليماً . اظن بقة مش
حنتكم أكثر من كده ، الكلام عن التواريخ والتمسك
بها ، واخطأت فيها النيابة وما اخطأتش . أنا اتكلم وأقول :
العبرة بالواقع والتوجيه كان ظاهراً . وكما وعدت لن
أشق على حضراتكم . أرض **عبد الخالق بدوى** : قال الدفاع
ان عبد الخالق بدوى كان مستأجراً ، ثم قال : انه واضع
اليده ، واحب بس أقول : ان الحالة دى لها ثلاث حالات
وهى الايجار ، والزراعة الخفية ، ووضع اليد . ووضع
اليده لا يدفع ايجاراً ، والايجار اذا كنت مستأجراً فقد
أكون واضع يدي ، وقد أكون زارع خفية ، والموضوع هو
أن **عبد الخالق بدوى** - والعبرة فى الموضوع بالايجار
كما يقول ديوان المحاسبة ، مش العبرة بوضع اليد ، أو
الزراعة الخفية ، واعتبار أن الزراعة الخفية تساوى
الايجار ، وهذا هو التحايل الذى أدى الى هذا التصرف
المريب - **فالاستاذ عبد الخالق بدوى لم يكن مستأجراً**
وقت أن عرضت عليه الأرض للبيع بالممارسة ، والدفاع
هنا قال : ان المتهم كلن دقيقاً وشكل اللجنة بعد اللجنة
لانه حنبلى ، ولكنى أقول : ان المتهم كان دقيقاً ، وشكل
اللجنة بعد اللجنة لهدم تقرير «مستر هولدن» الموظف
الانجليزى . **مستر «هولدن»** الذى ذكر طرفاً من تقريره واغفل
كمن يقول «ويل للمصلين» ويسكت عن بقية الآية وهى
«الذين هم عن صلاتهم ساهون» لازم يقول بقيت التقرير مش
ياخذ حته ، ويسيب حته . **مستر «هولدن»** قام بتحقيق
مسألة وضع اليد ، وكتب تقريراً أشار فيه الى مايدعيه
كل فريق بأنه هو واضع اليد وقال : انه يعتقد ان زراع
هذه الاطيان هم فلاحو **عبد الخالق بدوى** ، ولكنه لم يتمكن
من الوصول الى معرفة واضع اليد ، وانتهى الى نتيجة

ومى ان عبد الخالق بنوى هو الذى زارع الارض . والواقع ان الذى كان مأجر الارض زى ماقلت لكم هو على الشاذلى ورسيت عليه بثلاثين جنيها ونصف ، ولكنهم انقضوا عقد الإيجار، وادوها لعبد الخالق بنوى وهذا الانقضاء لم يكونوا على حق فيه ، والعبرة بالإيجار كما يقول ديوان المحاسبة فأنتم أعطيت حق الشراء بالممارسة مما انتهى به الى أخذ هذه الارض ، وهو كان يزرع خفية والزراعة الخفية خلاف الإيجار ولذلك كان يجب أن تقوم المزايدة مادامت قد انقضت عنه صفة الإيجار فى الجزء الذى أخذه بالممارسة على أساس تقدير سنة ١٩٤٩ بثلاثمائة جنيه، هما عاوزين يستندوا الى تقدير سنة ١٩٤٩ ، فى حين ان هذه الارض فى منطقة تختلف الاسعار للاطيان حسب سعر السوق كل عام ، بدليل انه عرض فى الجزء الباقي منها ٤٠٠ جنيه للفدان ، فقل ان هذا ثمن بخس - ٤٠٠ جنيهه ثمن بخس وثلاثمائة جنيه كفاية - وبهذه المناسبة اذكر ردا على مقاله الدفاع انه لم يكن من يتقدم للمزايدة سوى على الشاذلى اقول : انه ورد اليها كتاب من بركات ومضان ابراهيم يقول فيه : انه دخل فى المزايدة .

الدكتور صلاح الدين - هذه واقعة انا قلت عليها وقلت انه وكيل عن على الشاذلى .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - هو يقول فى كتابه ان دخل المزايدة مستقلا . وقد دخل فى المزايدة عن على الشاذلى ابنه محمد على الشاذلى وواحد اسمه عبد الرازق العبادى وواحد اسمه أبو طيره .

الرئيس - القسم الثالث من الادعاء الثانى .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - حاضر يافندم . القسم الثالث هو الخاص بشركة الملح والتعدين الاهلية وكل ما قيل فى هذا الموضوع سواء اكان على لسان الدفاع أو المتهم خارج عن

الموضوع . احنا بنقول كانت هناك تقارير خطيرة ضد الشركة ، ومع ذلك فانك كنت فى موقف المدافع عن الشركة ، وامام المجلس كنت محرجا . كنت قدمت هذه التقارير وسببت المجلس يتصرف ، هذه التقارير تكررت ، وكلها بنفس الصورة حتى انتهت فى هذا العهد برفع يد الشركة . لما تنشأ حالة جديدة أدت الى رفع يد الشركة فى سنة ١٩٥٣ ، وانما ظلت تلك التقارير مستمرة الى أن وصلت الى مجلس الوزراء أخيرا وفصل فيها بهذا القرار الحكيم . لنا أن نتساءل هل كانت هذه التقارير موجودة أمام المجلس ، وهل اذا كانت موجودة أمامه ، هل كانت النتيجة انتهت الى ما انتهت اليه؟ الرئيس - ممكن نعرف التقارير بس أرجو عدم التطويل .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - هي ثلاثة تقارير .

قائد الأسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) - من مصلحة المناجم والمحاجر ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح - واحد منها من مصلحة المناجم والمحاجر . والاثنان الباقيان من ادارة الشركات والتقارير الاول مفصل وانتهى الى أن استغلال المرفق لا يتم طبقا للشروط المقدمة ، خصوصا وان الشركات مقتنعة بأنها تخالف هذه الشروط ، ولذلك لا يمكن لهذا اتمام اجراءات التعاقد معها ، علاوة على انه يبرر الفناء أمر التكليف ، وهذا التقرير تاريخه ١٥ يناير أى قبل الموضوع بخمسة عشر يوما .

الرئيس - هذه التقارير من ادارة الشركات ومصلحة المناجم ؟
الاستاذ عبد الرحمن صالح - اثنان من ادارة الشركات وواحد من مصلحة المناجم .

الدكتور صلاح الدين - ممكن نشوفها ؟

الاستاذ عبد الرحمن صالح - كانت في الملف .

الدكتور صلاح الدين - نشوفه تانى *

الاستاذ عبد الرحمن صالح - يقول الدفاع : أن الوزير قام وفاجأ الشركة ، وردى على ذلك ماورد فى تحقیقات نیابة التطهير فقد جاء على لسان أحد أعضاء مجلس ادارة الشركة قال : عندما سئل عن الوزير عمل زیارة مفاجئة ، ان زیارة الاسكندرية لم تكن مفاجئة ، اما زیارة بولاق الدكرور فقد كانت هناك صلة بین الشركة والوزير عن طریق احد المحامين لن اذكر اسمه ، وانه لما وودت على الوزير شكاوى عديدة اشار على الشركة بشحن شحنة معينة * فلم يكن اذن التفتيش مفاجئا ، ولكنها كانت مدبرة ، ودبرت هذه الشحنة واتفق عليها * وانا ما باجيبش حاجة من عندى * ثم قال حاجات كثيرة أخرى انا عندى شكاوى كثيرة ، ومعاشر بتحرر للشركة ، وانا اذا تكرر هذا وكان عندى نية التحقيق الجدى ، كنت أقدر أتبع هذه التقارير ، وأرد عليها ، واشوف الاجراءات التي تتخذ * أنا ليه اضع نفسى فى هذا الموقف ، وأخذ على عاتقى ان هذه التقارير صحيحة ، فى حين ان تقارير المختصين عكس ذلك ؟ الشخص الوحيد اللى كان دائم الاشارة بالشركة كان كبير مفتشى مصلحة المناجم * ويكفى أن القول : انه مقدم امام المحكمة العسكرية العليا بتهمة الرشوة * يقال بعد هذا : ان التقارير كانت كلها عن مخالفات تموينية * وأرد على هذا بأن أقول : انها كانت تشمل مخالفات ضرائبية ومسألة الانتاج الخ .

ثم فى الجلسة يتمسك الدفاع بأقوال الشيخ المحترم ابراهيم بيومى مدكور وهو يقول : لما لقيت مافيش فائدة انا رفضت الموافقة وهامى أقواله من مضبطة المجلس :

« حضرات الشيوخ المحترمين انا اعارض فى مشروع هذا

القانون من حيث المبدأ ، لان التجربة اثبتت ان الشركة لم تقم في فترة التكاليف الدليل على انها صالحة للقيام بهذه المهمة » ورغم كل ما قاله الدكتور مذكور فهو عضو شيوخ فالوزير يرد عليه ويقول : « ما فيش عندي غير اللي قلته » يعنى تصدقنى ما تصدقنيش انت حر . ويعرض الامر على المجلس طبعاً . والاعلانية هي الاعلانية ، وانتهى الامر .

فيما يتعلق بالجزء الخاص بالحروسة من الادعاء نعود فنقول : ان الامر في هذا الادعاء هين بين ، وهو احسب جينا كلام من عندنا لهذا الادعاء رفع هذا الشك من الادعاء الثاني قال حاجة من بره . نحن لم نخرج على ما قاله غنام نحن على حق حين نقول : انه قال ان الاصلاح بديء فيه فعلا و احب اتكلم في الحنة دى قبل ما أخش في موضوع الادعاء فاذا كنا سنأخذ بنظرية ان المهندس لما يفحص اليخت يبقى ده شروع في اصلاح اليخت . يبقى اليخت شرع في اصلاحه من وقت ان عوينت المحروسة في بحيره التمساح . اى من سنة ١٩٤٥ . فقد راحت لها لجنة وعايبتها ، وهي لجنة من رجال الاسطول الانجليزى ، فاذا كنا حنعتبر ان المعاينة الظاهرية شروع في اصلاح يبقى شرع في اصلاحه من ذلك التاريخ ، اى في سنة ١٩٤٥ . او حتى شرع في اصلاحه سنة ١٩٤٨ لما عوين في الماطة . ندخل بعد هذا في صميم الموضوع نحن لاناخذ الكتهم الا باقواله الثابتة من التحقيق ، ان مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٠ بعد تشكيل الوزارة باثني عشر يوما وافق على مبدأ الاصلاح مع زيادة الاعتماد وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٠ وافق على تكليف الشركة الايطالية أورلاندو بالقيام بعملية الاصلاح بطريق الممارسة وكان غنام عضوا في مجلس الوزراء يعنى كان موجودا

فى الجلستين اللتين فحص فيهما الموضوع فى جلسة ٢٥ يناير ، التى نظر فيها زيادة الاعتماد وفى جلسة ٨ فبراير التى أسندت فيها العملية الى الشركة الإيطالية .
يعنى التعاقد لم يتم الا بعد ذلك ، وان كان الدفاع يريد أن يقول غير هذا ، أى انه يعلم أن التعاقد تم على غير الشروط التى اشترطها .
وتاريخ التعاقد لاحق على تاريخ الجلسة . ان كان يعلم هذا فلا عذر ، وان لم يكن يعلم فكان عليه ان يطلب تأجيل الجلسة لانه لا يمكنه الاجابة على السؤال . ولكن ماعذر المتهم عندما يسأل فيجب ويشارك فى المناقشة وهو يقول : اقطع بانه وقت اجابته لم تكن فى ذاكرته كل هذه التفاصيل ، وليس فى ذهنه عنها شئ ، هذا تحليل لموقفه . وهل هذا من وزير ؟ نحن نحاسبك عن موقف دستورى وقفته فى مجلس النواب ، كان عليك ان تطلب التأجيل اذا لم تكن متأكدا من الاجابة . هو مقر بانه لم يكن فى ذاكرته أى بيانات ، ولكنه يعود فيدلك بعد هذا على انه لم يكن بجانب الصواب فى موقفه . هذا هو موقفك فى ذلك وهذه هى المضبطة ماترو حش كده وتروح كده . هو يقول : لقد اجبت اجابة عابرة نيابة عن الوزير المختص ، ولم اكن دارس الموضوع ، ولكنى اجبت على أساس احتمال أن اللجنة المالية درست الموضوع .
فاذا قال الأستاذ عبد المجيد عبدالحق : ان الاصلاح بديء فيه ، يقوم ويقول هو ان الاصلاح بديء فيه . وهذا هو ما نحاسبك عليه ، وهذا هو الموقف الذى نأخذم عليه كوزير وهو ان يكون اهتمامه بالمجلس بهذا الشكل ، وشعوره بالمسؤولية الوزارية هو هذا . هذه هى المواقف التى أدت الى فساد الحكم ، والى اننا لم نسمع ان برلمانا أسقط وزارة او عارض رغباتها .

شركة سعيبة برضه موقفك منها محدد ونرجع الى

أقولك نعيدها عليك • لقد وعدت ان الاعانة لاتصرف الا بعد تسوية الديون ، لماذا اذا كان موقفك سليما رفضت ان تضمن هذا التعهد فى صلب القانون ، ولكنك رفضت وقلت انا مسؤول ••• ايه الحكمة ؟ علشان مايتعطش الاعتماد مش فاهم ايه معنى عدم وضعه فى القانون ؟ لو كنت وضعته فى القانون كنت خليت من المسؤولية • ولما تيجى للتسوية اللي بيقول انه عملها فهو بيقول باعترافه بعضهم قالوا لاناقص ولا أوجل ، ان التسوية معناها ان يبت فى أمر الدين بشكل قاطع ، وهنا أحب ان استدرك نقطة قد فاتتني لسرعة العرض الذى أعرضه على حضراتكم ، ودى خاصة بما ورد فى تقرير لجنة التطهير، فقد جاء فيه « وتصرفات الوزراء الثلاثة لوزارة الاقتصاد على النحو المتقدم تعتبر ضربا من ضروب اساءة استعمال السلطة ، وانها تصرفات ضارة بالمصلحة العامة لانها لم تملها المصلحة العامة وانما املتها روح الخدمة لاشخاص من ذوى الحظوظ كالسيئة عزيزة الوكيل وغيرها •

الرئيس - ده تقرير ايه ؟

الاستاذ عبدالرجمن صالح - تقرير لجنة التطهير • وقد ورد فيه « يتضح مما تقدم أن وزراء الاقتصاد الثلاثة الاستاذ محمد محمد الوكيل والاستاذ محمود سليمان غنام والدكتور حامد زكى ••• وخصوصا محمود سليمان غنام حيث أمر بتأجير ٣٠٠ فدان بالممارسة للسيئة عزيزة الوكيل » وده تقرير موجود ونحن لم نكن هازلين فى مسألة الادعاء ويكفينى ماقلت بعرضه على حضراتكم بهذا الاختصار ، وقد قطعت على نفسى عهدا ان أهدم فى نصف ساعة ماأقامه الدفاع فى جلستين وقد هدم فيما أعتقد •

الرئيس - فيه لسه حاجة ؟

البكباشي إبراهيم سامي - حاشوف يافندم • اعتقد ليس لي إلا كلمة أخيرة أقولها لحضراتكم أن التعبير الذي يقولونه «اذل الحرص أعناق الرجال» الحرص على النفوذ واستغلاله استغلالا سيئا ، الحرص على ممالأة ذوي السلطان ، ومن يلوذون بالسلطان ، وأخيراً الحرص على الشراء ولو على حساب الوطن ومصالحته العليا •

الكرامة ياسيدي الرئيس عند الكريم حياء لاشك في ذلك في عرف التاريخ الخالد ، وعزة النفس لا يتردد الكريم في التمسك بها ، ولو أدى به موقفه إلى الجحيم ذلك ما كنا نبحث عنه في الماضي • وصدق قول الشاعر :

لا تسقني ماء الحياة بذلة بل فاسقني بالعز كأس الخنظل
ماء الحياة بذلة كجهنسم وجهنم في العز أطيب منزل

قضاة الشعب :

هذا ما طرحناه عليكم من أمر هذا المتهم ، فاقضوا لهذا الوطن فأنتم قادرون مقدرين فحكمكم أنتم - قضاة الشعب - حكم الله بل أمر الله ، والله غالب على أمره ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون •

الرئيس - متشكرين •

الدكتور صلاح الدين - لي رجاء انتم لم تروا مني أي اتجاه إلى أن أعطلكم ، وكنت عند حسن ظنكم دائماً وإن كنت قد أطلت عليكم ، فاقنعنا مني بأن واجبي نحو غنام يقتضي هذه الاطالة ، ولكنني ترافعت اليوم أكثر من أربع ساعات ومضطر لأن أترافع من جديد بعد هذا الاتجاه الجديد •
ففيما يتعلق بالشطر الأول من الادعاء الثاني لم تكن النيابة قد استندت على شيء من هذه الأقوال مطلقاً • وأنا دارسها ، ولكنني لا أقدر الآن على أن أرد عليها ، فاطلب من سيادتكم أن تمهلوني حتى غد ، وسوف لا أطيل عليكم

أكثر من ساعة من الزمن • فزميلي ممثل الادعاء تكلم نصف ساعة فلا أقل من أن أرد عليه في ساعة • وأرجو أن تقدروا مركزى كمدافع عن المتهم •

هذا رجاء رجل يعتمد على عدل المحكمة فى أن تمكنه من أن يؤدى واجبه ، وانا فى المرة الاولى تركت مرافعة زميلنا ممثل الادعاء معلقة على رقبة المتهم حتى اليوم التالى وابتدأت فى مرافعتى • وهذه المرة اترك مرافعته معلقة على رقبته • ولذا أرجو أن تمكنونى من الكلام غدا •

الرئيس - المدعى ماجابش حاجة من عنده ، بل من الدوسيهات وانت ترافعت مافيه الكفاية ، واقتكر ان المحكمة كانت واسعة الصدر •

الدكتور صلاح الدين - سأترافع فى كلام مختصر ، وأرجو أن تكون مرافعتى وانا فى حالة طيبة ، لانى تعبت اليوم •

الرئيس - المدعى ماجابش حاجة من عنده •
المتهم - انا ما عنديش مانع أرد عليه •

الرئيس - مفيش مانع المتهم يرد فى ربع ساعة ، المحكمة عاوزه تصل الى الحقيقة ، سواء المتهم دافع عن نفسه ، أو انت دافعت عنه الحكاية واحدة •

الدكتور صلاح الدين - لذلك أنا كنت عاوز أعاون المحكمة، وانا فى حالة أحسن ، لكى أعاون معاونة جدية من وجهة نظر الدفاع ، لان اخواننا بيعاونوا معاونة جدية من وجهة نظر الادعاء •

الرئيس - خلاص مافيش مانع المتهم يتكلم •

المتهم - انا لايسعنى الا أن أقدم لحضراتكم جميعا جزيل الشكر على انكم تريدون أن تصلوا الى الحقيقة ، ولا يسعنى الا أن أرجو الله أن يوفقكم ، ويهديكم الصبر • مسألة عزيزة
الوكيل ...

الرئيس - بس باختصار من فضلك .

المتهم - المسألة دى احنا عارفين اللى قيل فى الجزء الخاص
بلجنة التطهير . ولكن نحن كنا مقيدين امام مرافعة
الادعاء ، الحكاية اللى ماكانتش معروفة اللى هى موعد
مقابلة عزيزة الوكيل لجاب الله فى مستشفى الدكتور
النقيب ، هذه كانت تايبة ، وحضراتكم وسيادة الرئيس
بالذات استطاع انه يحدد التاريخ وهو قبل ١٩ نوفمبر
وانا متفق ، وأيدت سيادة الرئيس فى هذا ، وهو
ماسأيينه لحضراتكم من واقع الكلام الذى اشار اليه
حضره المدعى ، ونقلنا عن أقوال خليل الجزار وعزيزة
الوكيل وغنام . **خليل الجزار** اول ماسئل سئل فى
٧ أغسطس سنة ١٩٥٢ قال: أنا قابلت غنام وكان وقتها
وزير الاقتصاد . انا موافق على هذا . يقول ايه . . .
قال : انا رحى قلت له : ان السيدة حرمى والدكتور
النقيب معاها يضعون يدهم على الارض . هو عاوز يقول
عزيزة الوكيل بدل جاب الله وشركائه ، وبعد كده قال
ايه . . . قال : اننا نريد شراء هذه الارض فأجابنى غنام
بان البيع غير ميسور ، والطريقة العملية هى استئجار
الارض ، ونحن شركاء فاتصلت بجاب الله واعترض على
التأجير ، وقال : ان التأجير يضيع علينا وضع اليد ،
وقبل النصيحة واستأجر ، والعمدة وقع هو وشركاؤه
عقد الايجار ، هذه الوقائع ياسيدى الرئيس وياحضرات
الاعضاء كلها تؤكد تماما ان هذه المقابلة لم تات اطلاقا
الا بعد ان تم التصرف ، والتأشير على الاوراق يوم ٢٩/١٠
سنة ١٩٥٠ ، والدليل القائم عليه ايه . . .
لم يستطع خليل الجزار ان يدمى ويقول :
انا قدمت طلبا لغنام أو امرنى وقلت له نستأجر . هل
هو تصرف وثبت أنه أجر ؟ ثم قال اللى حصل اننا

عاوزين نشاور غنام وقال شىء مش رسمى يقدر يقول
راح يؤشر لى وقال : خلاص خذ يا عم اللى كان مفروض انه
لما كان غنام اصدر رايه **خضمة لعزيزة الوكيل** كان
على غنام التصرف فى مساحة الـ ٦٠٠ فدان بأكملها
فغنام لم يقصر تصرفه إلا على الأربيع قطع (١٥٢ و ٢٥١)
بالرغم من الاوراق المعروضة والمفتش بيقول وضع يده
على ١٥٢ و ٢٥٣ و ٤٥٥ و ٨٥ مكرر وطلع اللى انا ادبته **لعزيزة**
١٧٥ فدانا .

وكما قلت لحضراتكم ان كلام خليل الجزار يشمر
تماما انه عاوز يحافظ على الحق المدنى للسيدة **عزيزة**
الوكيل فيما اذ اثير هذا النزاع المدنى المسيطر عليه
كل التسيطر العقد الصورى الذى عقده بينه وبين
جواب الله .

ننتقل الى **عزيزة الوكيل** شهادتها قاطعة . **الست**
عزيزة قالت : ان الوزير المختص كان غنام وعرضت عليه
الموضوع ، ووضحت له تظلمى هذا . كلمة وضحت له
تظلمى هذا تقطع بوضوح انها كانت بتكلمنى على حسب
ما تقول ، كانت تتظلم من القرار اللى قررته . هى تقول
ازاى الأرض ترسى على ١٧٥ فدانا وهى يمكن تطلع مافيش
حاجة أبدا وهذا ماثبت فعلا ، وضحت له تظلمى هذا
وطروف المسألة تفصيلا فوعد بدراسة الاوراق وبعد مدة
والله أعلم المدة ايه ، اتصلت به وافهمته بانى انا صاحبة
حق ثابت من الاوراق ، هذه الكلمة التى اقمحت اقحاما
لا يمكن أن تصدر على لسان **عزيزة الوكيل** ، لانها ليست
فى أى ورقة من الاوراق ، وهذا الموضوع لم يشتر أى اشارة
الى اسم **عزيزة الوكيل** ، على الاطلاق ، كما بينت لحضراتكم
قبل ١٩ نوفمبر يوم أن تقدمت بالاقرار ، ولما جه تفتيش
مربوط ينفذ العقد قال الاقرار لمحمد **جواب الله** وشركاه

راحت عملت هى وجاب الله اقرارا وبعد ذلك فى نفس
اليوم كما جاء فى مراغة الادعاء عملت اقرارا آخر .

البكباشى ابراهيم سامى - كشف الايجار موجود أهه (وقلمه
للرئيس) .
المتهم - أنا حاتكلم فيه حالا .

شوفوا حضراتكم بعدين قال لها غنام « أولا لمرکزکم
يجسن أن تأخذوا الأرض بالايجار كسائر الناس ، ويكون
لكم ما لهم من حقوق فى الشراء بالممارسة » وكلمة حضرة
المدعى تركها وهى (طبقا للقوانين) واقطع أنا بأن هذه
السيدة لم تقاتحنى اطلاقا الا ربما حديث فى منزل
الرئيس السابق مصطفى النحاس بعد أن تركت الوزارة
وانما هذا الكلام الذى نقلته عنى وكثر خيرها أنها
استطاعت أن تقول « انكم تؤجرون كسائر الناس ويكون
لكم ما لهم من حقوق فى الشراء بالممارسة طبقا للقوانين »
يعنى حتى لا أكون قلت لها مثل هذا الكلام يبقى مفيش
حاجة خارجة عن القانون .

ثم بعد ذلك الذى يؤكد أن هذا الحديث قانونى أنها
ما كانت تقصد غنام بل تقصد وزيرا آخر . واطلعت على
نص القوانين والاورام ، وتأكدت من هذا ، وراحت
الشركة وأقنعتها ، لما سئلت فى التحقيق قالت الوزير
ولم تقل اسمه . ولكن كل هذا حيبين أن الوزير واحد
ثانى مش غنام . وقالت : « حتى استشير زملاي ومنهم
جاب الله . فقلت له أن هذا هو القانون وهذا كلام
الوزير ولا يمكن أن يعنى حق مع صراحة هذا القول
توافق على ذلك » أظن حضراتكم لما ترجعوا الى ما ذكر
أمامكم فى التحقيق تعرفوا ان جاب الله قرر صراحة أن
هذا كله كان فى مدة حامد زكى .

بعد هذا بقيت كلمة قيلت « رجيت العمدة فى التنازل
عن القضية والصلح فيها على أساس الايجار فطلبنا

الايجار بعد ذلك من المصلحة » وهذا يؤكد تماما أنه بعد ١٩ نوفمبر « عن القطع التي عليها النزاع وهي التي أجرينا فيها اصلاحا فعلياً التي هي ان ٦٠٠ فدان» همه عاوزين يدعوا الملكية ايه الي حصل » ؟ جت المصلحة عرضت علينا القطع ١ و ٢ و ٣ و ٤ وهي في حدود الـ ٢٠٠ فدان تقريبا وكان ذلك بعد الاتفاق مع المصلحة» وهي لم تقل غنام بل قالت المصلحة بعد ما كانت طالبة ٦٠٠ فداناً جت المصلحة وعرضت عليها الاربع قطع التي استقيتها من واقع الأوراق . نيجي لكلام غنام . غنام سئل في ٢١/١٠/١٩٥٢ ، وكنت في ذلك الوقت متشرفا بالمدرسة الثانوية العسكرية ، وجابني رئيس اللجنة كشاهد وسألني « عرض عليك هذا الملف أنا وجدت تحقيقات أجريتها بشأن شكوى هذا العمدة فانا طلبت من حضرة الرئيس فؤاد جبر الدوسيه فقال لي : يا فلان أنا آسف نسينا نجيب الدوسيه أنا وجدت تحقيقات أجرتها النيابة بشأن هذا العمدة ، واعتقد اني أثبت رأيي كتابة على ضوء هذه التحقيقات ، وعلى ما أستطيع أن أذكره أنني لاحظت ان مصلحة الاملاك اقرت وضع يد هذا العمدة وشركائه على قطع معينة وان هناك عربا على ما اذكر يضعون أيديهم على نقطة ، فاشرت تاتسيري على أساس ما استخلصته من تحقيق النيابة .

التحقيق لما أشار اليه صلاح الدين من يوم ١٩/٤ و ٢٠/٤ كلهم يذكروا الاسماء جانب الله في ١٩/٤ ومحمد غراب وشركاه في ٢٠/٤ وسئل أصحاب الاملاك عن وضع يدهم على هذه الارض وجاب تنفيذ التاشيرة حضرة وكيل النيابة في نفس اليوم ٢٢/٤ وسئل أحمد السيد أبو زهرة مآذون الخضراء وغلاب وجاب الله ومحمد مراد حامد وعطية جبر خليفة وعبد السلام الحفناوي ، انما حضرة المدعى فاتته كلمة كان يجب يقولها ضدي ، وانما حاقلوها . سئلت أمام اللجنة بعد سنتين :

س - عند ما عرضت عليكم الاوراق الخاصة بهذا الموضوع هل علمت من هم شركاء العملة ؟
شوفوا حضراتكم قلت ايه :

ج - الاوراق كانت بيدي عند ذكر هؤلاء الشركاء فيما عدا العرب الذين ورد ذكر اسمائهم في الملف والذي كنت فاكره في ذلك الوقت المذكورة بتاعت مفتش مريوط التي اشرت عليها ، هذه المذكورة لم يرد فيها الا اسماء العرب ليس الا كما قلت في اجابتي ، وانما لم افكر ولا جيت اطلعت على التحقيق وجئت اسماء الجماعة العرب الذين كانوا مشتركين مع جاب الله .

س - ألم يتردد عليك خليل الجزائر وعزيزة الوكيل ؟

ج - جاعني على ما اذكر خليل الجزائر وأنا في وزارة التجارة وتكلم معي في شيء من هذا القبيل ولا اذكر شيئاً عن ذلك .

وبعد ذلك حب يعرب النقطة دي بالذات قال قبل التصرف والا بعد التصرف قلت لا أستطيع أن أذكر ذلك .

والذي اذكره علي وجه القطع أن تأشيرتي في مصلحة الاملاك لا اذكر اذا كانت قبلها أو بعدها من الجائز أن تكون هذه التأشيرة نتيجة لدراسة ملف الموضوع بتاع الجزائر ، ومن الجائز أن تكون هذه التأشيرة سابقة . وقد يكون الجزائر جاعني بعدها وطلبت الدوسيه واطلعت عليه .

كل قراءتي للاحوال والمستندات التي في هذا الملف تقطع بلا أدنى شك بأن زيارة خليل الجزائر ما جاءت الا تظلماً من قرار لأنه ثبت أن هذا العقد عمل في ١٩ نوفمبر .
س - ماذا فهمت من صفة خليل الجزائر عندما تحدث اليكم في هذا الموضوع ؟

ج - أنا فهمت أنه شريك العمدة هو وزوجته ولكنني لم أشر الى ذكر الاسماء ومن واقع وضع اليد الفعلي وفقا للتعليمات ولقرارات مجلس الوزراء ... الخ .

والذي أيد هذا في هذا الموضوع أنه لما سئل السبع السبع قال ان **عزيزة الوكيل** لم تظهر الا بعد صدور قرار غنام والحمد لله التقرير يحصر المسؤولية في ثلاثة وزراء يقوم ييجي الادعاء ويذهب بمحمود غنام في ٣١ اكتوبر سنة ١٩٥١ لما ظهرت أرض مزبوط يقول مجلس الوزراء ويفتي أن هذا تحايل وتزوير ... ييجي يقول الادعاء انما كنت في قبضة **عزيزة الوكيل** وطلبت مني في ١٥ يناير سنة ١٩٥١ ...

البكباشي ابراهيم سامي - العبرة بالواقع مش بالتاريخ .
المتهم - الواقع كمان .

الرئيس - الادعاء يحدد زى ما هو عاوز ومفروض أنه يصيب التهم ولا تتمسك على لفظ قاله . تكلم في الشطر الثاني من الادعاء الثاني .

المتهم - يقول **بركات ابراهيم** في خطابه الى وصل للادعاء اني دخلت مزايده ، وطبعاً مش راضى يقول : أنا دخلت بصفة ايه . انما أنا يكفينى فقط مراجعة حضراتكم ، وأطلب قرار اللجنة الى فيها كبار الموظفين ، أولا أنا أحضرت الشاكى والمشكو أمامى **القاضى ورمضان** ودخلت واحدا واحدا فى الحجرة الى كنت قاعد فيها ، وكان هذا أمام اللجنة مش بمفردى . ولما أسستدعيته قلت له : أنت وكيل عن **الشيخ الشاذلى** ، وثبت فى أقواله وابنه كان موجودا وفهمت أن **الشيخ الشاذلى** لم يتقدم بصفته الشخصية ، انما كان وكيل **الشاذلى** ، وأراد أنه يحارب القاضى لخصومة شخصية .

البكباشي ابراهيم سامي - نحن لم نعرض الخطاب وانما هو ورد لنا فقط .

المتهم - الكلام بخصوص الملف هذا الملف هو من بين الملفات وأشكر الدكتور صلاح الدين الى استطاع أن يخوض في هذا الحضم وأطلب من الله أن يعينكم بأن تدلوا بدلوكم في الدلاء .

شسوفوا حضراتكم الادعاء نسبب الى أني أخفيت تقريرين تقرير ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ١٥ يناير سنة ١٩٥١ وأنا طبيباً عقلي مش دفتر ملحقتش أطلع على كل حاجة وانما أشكر المحكمة أنها مكنتني من انقاذ ما يمكن انقاذه .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - نصبح على طول علشان ما ييقاش فيه خلاف . احنا مقلناش ان المتهم أخفى الدوسيهات أو التقارير وانما قلنا أنه أشاد بكفاية تلك الشركة ، في حين انه كانت تحت يده في ذلك الوقت تقارير تنطق بغير ذلك ، فلم نقل أنك أخفيت تقارير .

المتهم - اذن الحمد لله الى ما قيلش اننى أخفيت، والتقرير الثاني طويل وعريض وموجود تحت رقم ٥٧ دوسيه ، ويفهم من عنوانه أنه تقرير مؤقت عن ملاحظات المكس وبلطيم ، وحا اثبت لكم أنه ما كانش تحت يدى ، وهو بامضاء الاستاذ محمد حسين أبو سالم مفتش بالادارة العامة للشركات . وبعد كده امضاء الاستاذ عبد اللطيف ثم امضاء الاستاذ محيي الدين عابدين وتاريخه ١٦ ديسمبر ومكتوب عليه تعد مذكرة لمعالى الوزير بوجوه المخالفات التى ارتكبتها الشركة فى تنفيذ عقد الالتزام الخ ... وبعدين واحد تانى بعناه ادارة الشركات للتنفيذ ، اتنهينا الى أن هذا التقرير لم يكن تحت يدى ، ولم يكن لى به علم ، ولم أعرفه الا بعدين فى ١٥ يناير ثم فيه مذكرة بعد كده بتقرير مطول وعظيم أخذ ٧ صفحات ،

وكان تاريخه ١٢ يناير سنة ١٩٥١ ومقدم من عادل المرافى ومحمد حسين أبو سالم ثم امضاء أحمد عبد اللطيف ثم تأشير « يعرض هذا البحث بعد استيفاء البيانات التى طلبها معالي الوزير عن المخالفات التى تسند الى هذه الشركة وبعدين يعرض على معالي الوزير » وعرض بمذكرة أخرى فى ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ الى أشار اليها الادعاء وقبل ما تجبى التقارير بتعرض على وكيل الوزارة وأدلى برأيه أمام كل فقرة من المذكرة ، فهو يقول أمام احدى الفقرات : يكتب لمراقبة الأسعار عما يجرى عليه العمل ، ذلك لأن هذا التقرير مش نهائى يؤخذ ما به قضية مسلمة . لذلك فهو يعلق على الفقرات ويشرحها وهو يكتب أمام فقرة أخرى : « يكتب للسجل التجارى والتموين عن هذه الحالات » ويكتب على فقرة : « تراجع صادرات الشركة من الملح ويفاد عن الموقف ، وهل تحسن من ذى قبل » . وهكذا أمام باقى الفقرات مع تحديد موعد للإجابة على ألا يتجاوز شهرا ، يقوم ييجى الوزير الى يعلم به ربنا ، والى حفظه الله أعلم به ، فيقول : ما يصحش اننى أتصرف من غير ما أطلع مصلحة المناجم والمهاجر ، فهى المختصة اصلا ، واذا عملت هذا أبقي مقصرا ، فكتبت فى أعلى الصفحة بتاريخ ١٩٥٠/١/٢٤ : « مصلحة المناجم والمهاجر للاطلاع على المذكرة وإبداء ما قد يكون لديها من ملاحظات عليها ، ويستعلم من ادارة السجل التجارى عما تم فى المحاضر ضد موظفى الشركة والاطلاع على نتيجة التفتيش الذى طلبته من محمد ابراهيم ثروت وتحيب نسيم ضد الشركة ، على أن يصل الى فى أسبوعين على الأكثر ، فى الوقت الذى بيقول فيه وكيل الوزارة فى شهر . ولكن هل كان الامر فى الوقت ده مستوى ؟ لا ويكفى للدلالة على هذا تأشيرة وكيل الوزارة . ثم أنا مقتنع

برأى قانونى وهو أن مراقبة الأسعار كانت تابعة لوزارة التجارة قبل أن تضم الى وزارة التموين . ولكن فى يوم ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠ صدر قرار من مجلس الوزراء بإحالة مراقبة الاسعار الى وزارة التموين . وقد كنت أعمل دائما ضد توزيع الاختصاص بين الوزارات ، لأن النتيجة أن وزارة التموين تمشى فى الشرق ، ووزارة التجارة والصناعة تمشى فى الغرب . وأحيلت الشكاوى الى وزارة التموين لأن مراقبة الأسعار كانت تابعة لهذه الوزارة ، والخلاف الذى كان بيننا هو على أننى مقتنع برأى قانونى . وهو أن وزارة التجارة والصناعة ليس لها اختصاص على مراقبة الأسعار ، ولذلك أشرت بأن تحول هذه المخالفات الى مراقبة الأسعار لاجراء السلازم بشأنها . وهذا هو التقرير الذى كان مفروضا أن أؤجل نظر المشروع علشانه بعد سنتين ونصف .

الرئيس - هل كلها مخالفات تموينية ؟

المتهم - نعم والحمد لله الى مكنتونى من أن اطلع على الدوسيه .

الاستاذ عبد الرحمن صالح - ما هو كان عندكم .

الرئيس - المحكمة مكتفية بما قاله الدفاع وبما قلته ، والله

يلهمنا الصواب ، فلا نظلم أحدا .

المتهم - وأنا مفوض أمرى الى الله واليكم . « قل لئن يصيبنا

الا ما كتب الله لنا » .

الرئيس - ترفع الجلسة الآن على أن تعود المحكمة للانعقاد فى

الساعة الرابعة من مساء اليوم للنظر فى الادعاء الاول

فى جلسة سرية بدون حضور الدفاع أو الادعاء .

(دفعت الجلسة فى الساعة الثالثة والرابع مساء)

محضر

الجلسة العشرين لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا في الساعة العاشرة صباحا بمقر مجلس قيادة الثورة في الجزيرة يوم الأحد ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بنه على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمسكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشي أنور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوي مجلس قيادة الثورة .
وبحضور البكباشي ابراهيم سامي جادالحق المدعي والاستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام عضوي مكتب التحقيق والادعاء .

استؤنف نظر القضية الحادية عشرة محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

الرئيس - باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة العشرين من جلسات محكمة الثورة . . .

الحكم في القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام بالنسبة للادعاءات المقامة عليه ما يأتي :

اولا - بالسجن ١٥ عاما مع إيقاف التنفيذ .

ثانيا - بإبطال كامل الاجراءات التي اتبعت في الأراضي

الخاصة بالفقرتين ١ ، ٢ من الادعاء الثاني وهي اراضي
ناحيتي مريوط وطهواى • ومصادرة تلك الاراضى لمصلحة
الشعب ••

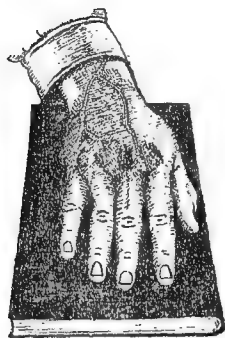
المتهم - انبى اشكرهم ••

(وعلى اثر ذلك انصرف السيد محمود سليمان غنام
برفقة حارسه)

* * *

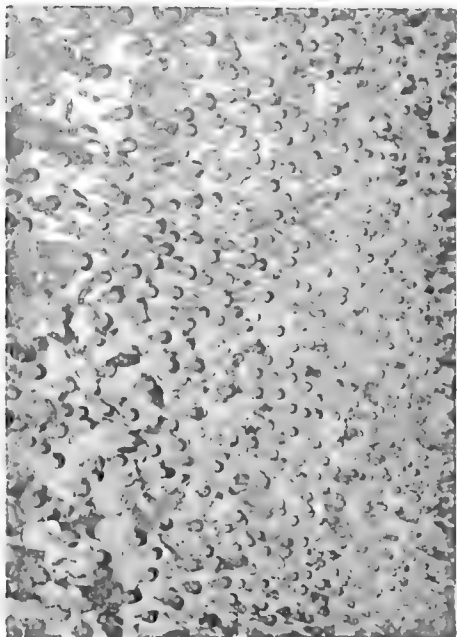
تصديق مجلس قيادة الثورة : -

« طبقا للمادة السابعة من امر تشكيل محكمة الثورة
تعرض الاحكام الصادرة من المحكمة على مجلس قيادة الثورة
للتصديق عليها • وقد عرض الحكم الصادر على المتهم محمود
سليمان غنام على مجلس قيادة الثورة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣
فصلق المجلس على هذا الحكم » •



« قسم التحرير »

اللهم إنك تحب الأقوياء .. وتكره المستضعفين ..
وتنشر رحمتك على الذين يؤثرون الموت العزيز
في سبيل الحرية على الحياة الذليلة في مجال
الاستعباد . اللهم وإليك لقيب ترحم وتسمع
وإياك نقسم بذكائك العلية على أن نعمل ما وسعنا
العمل ، لإرساء قواعد الحياة المقبلة لوطننا
المفدى على أصولٍ محررة من العبودية ، منزهة
عن الهوى ، موصولة بالحق والعادل ،
وأن نبذل في سبيل ذلك كل ما نقضيه
مصلحة أمتنا ، ونبتغيه شرف بلادنا ،
وأن يكون شعارنا دائماً . الاتحاد والنظام والعمل .
اللهم فاشهد وأنت خير الشاهدين



جسوع النصب في القوتير الشنتي بيمان الجمهوريه جيميت
 أعلن تشكيل محكمة الثورة

مقدمة
الفتنة

رئيس
محاكمات
الاستورة
محمد الأول

المتهمون

- ١ - ابراهيم عبد الهادى
- ٢ - احمد محمد عوض
- ٣ - البكباشى سعد الدين السنباوى
- ٤ - البكباشى اسماعيل المليجى
- ٥ - ابراهيم فرج
- ٦ - احمد نصيف
- ٧ - الاميرالاي زكى زهران
- ٨ - مصطفى شاهين
- ٩ - محمود صبرى على
- ١٠ - حسن قدرى
- ١١ - عطية عزيز جندى
- ١٢ - ابراهيم اسماعيل على
- ١٣ - حسن محيى الدين
- ١٤ - محمود شكرى
- ١٥ - ألفريد عوض ميخائيل
- ١٦ - بولس مكسيموس سويحة
- ١٧ - محمد عزت محمد واغب
- ١٨ - كريم ثابت
- ١٩ - محمود سليمان غنام

التأمون



السيد ابراهيم عبد الهادي بقاعة محكمة الثورة
قبل انعقاد الجلسة السرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ، إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ
لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ
لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَالٍ)

صدق الله العظيم



القِصَّةُ الْأُولَى

- المتهم - إبراهيم عبد الهادي
- رئيس الديوان الملكي ورئيس مجلس الوزراء سابقاً ،
- رئيس الحزب السعدي المنحل ،
- الادعاء - خيانة الوطن ، افساد الحكم ، استغلال النفوذ ،

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - بدأت محاكمة السيد ابراهيم عبد الهادي
في الساعة العاشرة من صباح السبت ٢٦ سبتمبر ١٩٥٣
ممثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ مصطفى الهلباوي
نائب احكام البكباشي محمد التابعي *

محامي المتهم - الاستاذ مصطفى مرعى - تنحى عن الدفاع في
الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين من صباح الثلاثاء
٢٩ سبتمبر ١٩٥٣ • وقد قبل تنحيه •

الشهود - وكان شهود الاثبات :

١ - الفريق محمد حيدر

٢ - السيد السيد رجب •

٣ - الدكتور احمد محمد الملق •

٤ - السيد عبد الكريم منصور •

٥ - السيد جرجس عبد الله

٦ - السيد حسين فهمي •

وكان شهود النفي :

١ - الدكتور نجيب اسكندر •

٢ - اللواء احمد عبد الهادي •

٣ - السيد حسين رافت •

منطوق الحكم - في الساعة العاشرة من صباح الخميس أول
اكتوبر ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتي :

حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم عبد الهادي بالنسبة
للاذعاءات المقامة عليه بما يأتي :

١ - اعلامه شنقا •

٢ - مصادرة كل مازاد من امواله وممتلكاته عمدا
ورثه شرعا لصالح الشعب •

التصديق - وفي يوم الاحد ٤ اكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس
قيادة الثورة على الحكم وخففه ليكون :

١ - تخفيف الحكم الصادر عليه بالاعدام شنقا الى
السجن المؤبد •

٢ - مصادرة كل مازاد من امواله وممتلكاته عمدا
ورثه شرعا لصالح الشعب •

التنفيذ - ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم في يوم
الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣ ، ونقل في الساعة الحادية عشرة
من صباح ١٢/١٠/١٩٥٣ في حراسة قوة من البوليس
الحربي برئاسة الصاغ داود عويس من سجن الاجانب
الى سجن مصر •

السيد ابراهيم عبد الهادى

فى العاشرة من صباح السبت ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ دخل السيد ابراهيم عبد الهادى قاعة محكمة الثورة مرتديا بذلة سماوية ووضع على رأسه طربوشا غامقا قليلا ، وكان فى كل ذلك يبدو أنيقا كعادته ، ودخل معه الاستاذ مصطفى مرعى والاستاذ على أيوب المحاميان .
واخذ ابراهيم عبد الهادى منذ هذه اللحظة يحاول ان يمسك اعصابه ويغفى مشاعره ، فكان يجلس معظم الوقت مستندا برأسه بين كفيه مركزا بصره الى اسفل . ولعله كان فى ذلك يستعيد تلك الأحداث التى عاصرتها طوال حياته ويذكر تلك العبارة التى أطلقها لسانه ونشرتها له جريدة الأساس فى عددها الصادر فى ٢٠ مايو سنة ١٩٥٢ :

« أنا مستعد ان اقدم للشعب حسابي عن كل يوم من الايام التى شاركت فيها فى مسئولية الحكم » .

قالها وما كان يعتقد أن القدر قد سطرها له ، وإن الشعب الذى أراد هو أن يخلعه بقوله هذا سينصب من نفسه قاضيا ليحاسبه «عن كل يوم من الايام التى شاركت فيها فى مسئولية الحكم» وقد يتخذه الشعب بالقول الزائف بعض الوقت ولكن الزيف يذهب وتبقى الحقائق ماثلة .. وقد مرت آلايام بالفعل واكتشف دخان الدعاية الباطلة وظهرت الحقائق سافرة فى ارقام معددة .

ولعله وقد اتهم بالعمل على تحقيق رغبات الملك السابق والفوز برضائه قد استعاد تلك الكلمات البليغة التى

فخلل بها الشعب يوم أن كان رئيسا للوزراء في ١١ فبراير سنة ١٩٤٩ في عيد ميلاد الملك المخلوع لينعم برؤسائه السامي وعطفه الكريم !

فقال « إن آمال الفاروق لوطنه وحبه لبلاده ... كل هذا قد ألهم قلبه الكبير أن يرسل نداءه الأول في شعبه وأن ينادى به قلوب المصريين جميعا ... هي كلمة الفاروق الخالدة المأجدة قد لاقت من وعى الأمة أقدس مكان فطوت على حب الفاروق جوانحها وبايعته ملكا على عرش قلوبها . ولم يزل ولاء الأمة للملك وعطف الملك على الأمة مبعث قوة وطنية ومصدر وثبات حاسمات في الوصول إلى الأهداف المقدسة التي هي أهداف الملك والشعب معا »

ولم تزل مآثر الفاروق تتلاحق برا بشعبه واستجابة للتواضع الكريمة في نفسه . فهو يعمل من أجل بنى مصر ينتقل من أطراف البلاد ويتغفل في صميم الحياة المصرية ويعهد حياة الجماعات والأفراد ويوسعهم برا وعظما وحنانا . ويختلط بأبناء الشعب حيث يعمل العامل ويصنع الصانع ويغرس الزارع ، ويدفع عن أبناء أمته العرادي والخطوب . وأنه - حرسه الله - بهذا المنهاج السامي ليبعث في كل نفس كوامن همتها . ويزكى جذوة وطنيتها ويبدل لها نصحه الغالى راجيا لها مستوى ساميا من الحياة الانسانية الكريمة »

فتوجه بالقلوب والأرواح بالدعاء إلى الله أن يحرس الله (الفاروق) وأن يديم عهدنا للوطن . وأن يصون ذاته الكريمة رمزا للإنسانية الكاملة وملهما لمجد مصر »

هذا قول السيد ابراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء السابق واحد زعماء البلاد وقادتها في ذلك الملك الذى طرده الشعب . كان يقوله تضليلا والشعب - كما قلت -

قد يتخدع بالقول الزائف بعض الوقت ولكن الزيف
يذهب حتما وتبقى الحقائق ماثلة •

ولعله أيضا قد استعاد أيام شبابه الثائر عندما كان
يثور من أجل مصر فيسجن ويجلد لأنه كان وطنيا خلصا
لبلاده فكان يقف أمام قضاة الاستعمار رافع الرأس باسم
الشرف ككل. وطني مجاهد •

لعل كل ذلك قد استعاده ابراهيم عبد الهادي وهو في
قاعة محكمة الثورة في انتظار حكم الشعب الذي اراد
أن يفصله بقوله وان يرهبه بظلمه وان يلكه ببطشه وعذوانه •
وعندما جاء يوم النطق بالحكم اقتيد ابراهيم عبد الهادي
ليسمع بنفسه حكم الشعب فيه فازتمى على المقعد وأسند
رأسه الى كفيه ومضى فيما يشبه القيسوية • ومضت
الانفعالات تظهر على وجهه • وعندما سمع الحكم شاعت
في وجهه الاحمر صفرة ممتعة • وأراد عند الانصراف
أن يتجلد فاخذ يتلهى بأشغال سيجارة ، ومد يده في
جيوبه يبحث عن علبة السجائر ولكنه لم يعثر عليها
في ارتباك ، فاخذت أصابعه ترتجف في عصبية
ظاهرة عنيفة •

وخرج ابراهيم عبد الهادي ليتقابل مع الجلاد في غرفة
الاعدام ، ولكن رحمة الثورة أدركته قبل أن يلق عنقه •

السيد ابراهيم عبد الهادي

- السيد ابراهيم عبد الهادي من مواليد ١٦ فبراير سنة ١٨٩٨
بالزرقا مركز فارسكور بمديرية الدقهلية •
- كان زعيما للطلبة سنة ١٩٢٤ وهو طالب بالحقوق ، وكان
خطيبا مشهورا •

● أثناء الثورة المصرية اتهمه الانجليز وزملاءه في قضائية
المؤامرة الكبرى وألقوا القبض عليه وقدموه الى المحاكمة
العسكرية وطلبوا الحكم عليه بالاعدام وحكمت المحكمة
العسكرية الانجليزية بسجنه ٢٠ عاما وجلده علنا * ثم
استبدل بهذا الحكم السجن ١٢ عاما ، وامضى بضعة
سنوات ذاكر خلالها دروسه الى أن نال شهادة الحقوق
عندما استصدر سعد زغلول باشا مرسوما من الملك فؤاد
بالعفو عن جميع المسجونين السياسيين *

● انتخب بعد خروجه من السجن زعيما للطلبة واختير محاميا
في بنك مصر ثم مديرا لقلم قضاياه *

● كان مسجوناً مع توفيق صليب في زنزانة واحدة ودخل
الملتش الانجليزى الزنزانة وكان مع عبد الهادى منشور
ثورى مرسل من أصدقائه فوضعه عبد الهادى في يد
توفيق صليب فبلعه * فحكم الملتش الانجليزى على عبد
الهادى بالنوم على الاسفلت ٣ اسابيع *

● انتخب عضواً في مجلس النواب سنة ١٩٣٠ ، واعيد انتخابه
سنة ١٩٣٦ *

● استقال من الوفد مع النقراشى سنة ١٩٣٧ *
● تولى الوزارة لأول مرة في وزارة الدكتور على ماهر سنة ١٩٣٩ *
● كان وزيرا للتجارة والصناعة في وزارة حسن صبرى باشا
سنة ١٩٤٠ *

● كان وزيرا للدولة والتموين في وزارة على ماهر ، ووزيرا
للتجارة في وزارة حسين صبرى ، ووزيرا للاسغال
في وزارة حسين سري ، ووزيرا للصحة في وزارة احمد
ماهر ، ووزيرا للصحة والعدل والمالية في وزارة النقراشى
ووزيرا للخارجية في وزارة اسماعيل صدقى *

● انتخب نائبا لرئيس حزب السعديين في مارس سنة ١٩٤٥ *

- انعم عليه بالباشوية سنة ١٩٤٥: وكان عمره (٤٣ سنة) .
- اختير اميرا للحج سنة ١٩٤٥ .
- استقال من الهيئة السعدية وعضوية مجلس النواب عندما عين في فبراير سنة ١٩٤٧ رئيسا للديوان الملكي .
- كان عضوا في الوفد المصرى الذى اشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو .
- اشترك فى مفاوضات صدقى - بيفن .
- عند ماكان وزيرا للخارجية فى وزارة اسماعيل صدقى الذى خطاب العرش وهو وزير وذلك بسبب منرضى رئيس الوزراء .
- تولى رئاسة الوزارة فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ . واستقالت وزارته فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٤٩ .
- ورث عن والده المرحوم المليجى على ٤٨ فدانا بزمام الزرقا مركز فارسكور ثم بلغت ثروته ٩٦٠ فدانا بزمام بنى عبيد مركز دكرنس ، وقصرا بالمعادى وبعض عقارات بالزرقا وسيارتين ومواشى كثيرة و ٣٠ ألف جنيه نقدا . وتملك زوجته ٩٠ فدانا .
- ويملك ولداه حسن وابراهيم سندات واسهما قيمتها ٢٨ ألف جنيه «وهذه لايشملها حكم المصادرة» .
- وله ابنة متزوجة من الاستاذ فتح الله عبد الله بركات المنسوب بمجلس الدولة .
- تبين من الوثائق التى قدمت للجنة القضائية عن مصادرة املاك واموال ابراهيم عبد الهادى تطبيقا لحكم محكمة الثورة ان والده قد اختصه دون اخوته بـ ٢٣ فدانا فوق ماورثه من والده . وقد طالب انجاله باخراجها من قرار المصادرة .
- فى ١٠ / ١٢ / ٥٢ نظرت امام الدائرة السابعة بمحكمة المنصورة برئاسة الاستاذ سعيد ناصر قضية ادوار والبير

وجورج صوراتى ضد ابراهيم عبد الهادى ووزارة المالية
وبنك الاراضى وذلك بان ابراهيم عبد الهادى قد اغتصب
من صوراتى اطينانه الزراعية ، وقد حكمت المحكمة بعدم
الاختصاص .

● وبعد صدور حكم محكمة الثورة نظرت محكمة الامور المستعجلة
برئاسة الاستاذ السيد عبد المنعم الصراف وسكرتارية
السيد صلاح رشوان القضية المرفوعة من ادوار صوراتى
ضد ابراهيم عبد الهادى ووزارة المالية وطلب فيها تعيين
خارس قضائى على ٥٥٢ فدانا كان قد اغتصبها المدعى
عليه من المدعى سنة ١٩٤٢ ، وقد قدم الاستاذ سمير
حيدر محامى المدعى اعلانا ارسله لكل من الرئيس محمد
نجيب ووزير المالية باعتبار الاموال خرجت من حوزة
ابراهيم عبد الهادى الى الشعب وتنازل عن الدعوى
بالنسبة لابراهيم عبد الهادى وطلب التاجيل للمرافعة وقد
قرر محامى الحكومة تقديم حكم محكمة الثورة ، واجلت
الجلسة اسبوعين . وقد حكمت المحكمة فى ١٩٥٤/١/٢
بعدم الاختصاص .

● فى ١٩٥٣/١٠/٢٠ تقدم الاستاذ عبد الفتاح المليجى المحامى
بطلب الى نيابة جنوب القاهرة لتعيين الاستاذ على المليجى
على (شقيق ابراهيم عبد الهادى) قيما لادارة املاك واموال
شقيقه نظرا للحكم عليه بالسجن المؤبد .
وانتقل الاستاذ زهير الدمرداش وكيل النائب العام
الى سجن مصر وسأل عبد الهادى فوافق ، ثم عرض الامر
فى ١٩٥٣/١٠/٢١ على محكمة القاهرة الابتدائية برئاسة
الاستاذ توفيق عبد المسيح فقررت قبول الطلب .

● وافقت النيابة العامة فى ١٥ فبراير سنة ١٩٥٤ على الافراج
الصحى عن السيد ابراهيم عبد الهادى وقد نفذ ذلك فى
٦ مارس سنة ١٩٥٤ .

محكمة الثورة تفسر حكمها في

قضية إبراهيم عبد الهادي

الهيئة توريث صوري وامواله مشروعة

اقام السيد علي المليجي باعتباره فيما على شقيقه السيد
ابراهيم عبد الهادي قضية لطلب الافراج عن الاموال التي آلت
اليه بطريق الاوث والهيئة تطبيقا لحكم محكمة الثورة ، وتنظر
هذه القضية في يوم الاربعاء ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ امام اللجنة
القانونية للاموال المصادرة . هذا وكانت اللجنة قد عرضت
الامر على اللجنة العليا فرأت ان تطلب تفسيراً من محكمة الثورة
بشان الحكم الصادر منها والذي جاء فيه مصادرة ما زاد عن
املاكه الموروثة شرعا لصالح الشعب .
وسيعرض على اللجنة التفسير الذي تلقتة من محكمة الثورة
وهذا نصه :

قرار تفسيري

بعد الاطلاع على كتاب ادارة الشؤون القانونية بادارة تصفية
الاموال المصادرة رقم ٢٤/٢٥٥ المؤرخ ٢٤/٨/١٩٥٤ والاوراق
المرفقة به .

وعلى الحكم الصادر في القضية رقم ١ سنة ١٩٥٣ محكمة
الثورة واعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من امر مجلس
قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٦/٩/١٩٥٣ بشأن تشكيل محكمة
الثورة واجراءاتها .

بما ان المحكمة - وقد قضت بادانة المتهم ابراهيم عبد الهادي

في الادعاءات المقامة عليه - نصت في الفقرة الثانية من حكمها على (مصادرة كل مازاد في امواله وممتلكاته عما ورثه شرعا) .
وبما أن هدف المحكمة من ايرادها لتلك الفقرة في حكمها هو أن يصادر لصالح الشعب كل الاموال والممتلكات التي دخلت في ذمة المتهم ابراهيم عبد الهادي عن غير طريق الميراث الشرعي وبهذا حرمت المتهم من الاموال التي آلت اليه عن طريق غير مشروع .

ولما كانت الهبة هي نوع من التوريث الصوري ، فهي بهذا لاتعتبر اموالا آلت للمتهم بطريق غير مشروع .

للدلالة

قررت المحكمة أن يجرى تنفيذ الفقرة الثانية من الحكم على ضوء ما جاء بأسباب هذا القرار وبشرط أن يثبت أن هناك هبة حقيقية آلت للمتهم من والده .

قائد جناح عبد اللطيف البغدادي رئيس المحكمة	قائم مقام انور السادات عضو	قائد جناح حسن ابراهيم عضو
--	----------------------------------	---------------------------------

تحريرا في ١٩٥٤/٩/٤

جاء في مذكرة السيد علي المليجي باعتباره قيما على اموال شقيقه السيد ابراهيم عبد الهادي أن الاملاك التي آلت اليه نحو اربعمائة فدان من طريق الارث والهبة . . . جاءت من ايراد وحصيلة دخل الاطيان الموزونة شرعا والموهوبة وستتناول اللجنة القانونية للاموال المصادرة بحث هذه المسألة .



الخالن أحمد محمد عوض في انتظار محاكمته

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ
وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ)

صلّى الله العظیم



القضية الثانية

- المتهم - احمد محمد عوض *
- عامل بالجيش البريطاني *
- الادعاء - خيانة الوطن *

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - بدأت محاكمة احمد محمد عوض في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح الخميس اول اكتوبر ١٩٥٣ •

ممثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ احمد موافى - نائب احكام البكباشى سيد سيد جاد •

محامى المتهم - دافع المتهم عن نفسه في الجلسة السرية •
الشهود - الصاغ محمود سليمان والى •

منطوق الحكم - فى الساعة الزاحدة والنصف من مساء يوم الخميس اول اكتوبر ١٩٥٣ أعيدت الجلسة علنية واصدرت المحكمة الحكم الآتى :

« حكمت المحكمة على المتهم احمد محمد عوض فى الادعاء المنسوب اليه باعدامه شنقا •

التصديق - وفى يوم الأحد ٤ اكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس قيادة الثورة على الحكم وخلفه ليكون:
«تغليظ الحكم الصادر عليه بالاعدام شنقا الى الاشغال الشاقة المؤبدة» •

التنفيذ - لم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣ •

أحمد محمد عوض

فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والثلاثين من صباح يوم الخميس أول أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبعد النطق بالحكم فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى دخل المتهم الثانى احمد محمد عوض قاعة محكمة الثورة ليحاسب عل اتصاله بأعداء البلاد ومدهم بتقارير وبببانات عن الهيئات والأفراد الذين يقومون بنشاط وطنى • ولم تستغرق محاكمته أكثر من ثلاث ساعات كان خلالها ممتقع الوجه يرتعش خوفا وخجلا ، ورات المحكمة ان يكون جزاؤه حبل المشنقة وتقدم منه حارسه ليقناده الى ساحة الاعدام ، ولكن ادركته رافة الثورة فخفض الحكم الى الاشغال الشاقة المؤبدة •



البكاشى سعد الدين السنباطى يهتف للثورة عقب الحكم
بالبراءة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ

صدق الله العظيم



القضية الثالثة

- المتهم - البكباشي سعد الدين السنباطي *
- ضابط بوليس *
- الادعاء - خيانة الوطن ، افساد أداة الحكم واشاعة الارهاب *

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - بدأت محاكمة البكباشي سعد الدين السنباطي في الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة صباح الاحد ١ أكتوبر

سنة ١٩٥٣ •

ممثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ احمد موالي - نائب

احكام البكباشي سيد سيد جاد •

مخامي المتهم - الاستاذ حماده الناحل •

الشهود - وكان شهود الادعاء :

١ - مسعد حامد البابل •

٢ - محمد علي عمر هدهود •

٣ - عبد المقصود محمد المرحومي •

٤ - السيد احمد راجب دكروري •

منطوق الحكم - في الساعة السادسة من مساء الثلاثاء ١٦ أكتوبر

١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتي :

«حكمت المحكمة ببراءة البكباشي سعد الدين السنباطي

من الادعاء الاول وحالة اوراق الادعاء الثاني الى النائب

العام لاجراء شؤونه فيها » •

التصديق - وفي يوم الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣ صدق مجلس

قيادة الثورة على هذا الحكم •

التنفيذ - ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم في يوم

السبت ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ •

البكباشى سعد الدين السنباطى

كانت القضية الثالثة لمحكمة الثورة هي قضية
البكباشى سعد الدين السنباطى ، وكان اهم ملفى هذه
القضية شهادة السيد واغب دكرورى الذى طلبه المتهم
ليكون شاهدا نفي فقد ذكر سيادته اقوالا كانت كلها فى
غير صالح المتهم وكان اهم هذه الاقوال ما ذكره
بخصوص تعذيب المتهم للابرياء ايام ان كان رئيسا
للقسم المخصوص بمديرية الغربية • وقد حكمت المحكمة
براءة المتهم من تهمة الخيانة واحالت اوراقه بالنسبة
للادعاء الثانى الى النائب العام ليجرى شؤنه فيها •



البكباشى اسماعيل الميجى يغادر قاعة المحكمة
بعد انتهاء الجلسة السرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ
بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ)

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ



القضية الرابعة

- المتهم - البكباشي اسماعيل المليجي
- ضابط بوليس
- الادعاء - خيانة الوطن

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - بدأت محاكمة البكباشي اسماعيل المليجي في
الساعة الحادية والدقيقة السابعة والخمسين صباح

الاحد ٤ أكتوبر ١٩٥٣ •

ممثلا الادعاء - وكيل النائب العام - الاستاذ احمد موافي

نائب احكام البكباشي سيد سيد جاد •

مهامي المتهم - الاستاذ وحيد رافت •

الشهود - لا يوجد شهود لاتهامه بالخيانة ، وقد حوكم في

جلسة سرية •

منطوق الحكم - في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة

والاربعين من مساء يوم الاحد ٤ أكتوبر ١٩٥٣ أعيدت الجلسة

علنية وصدر الحكم الاتي :

«حكمت المحكمة ببراءة المتهم البكباشي اسماعيل

المليجي من الادعاء المقام عليه» •

التصديق - وفي يوم الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣ صنف مجلس

قيادة الثورة على هذا الحكم •

البكباشى إسماعيل المليجى

- ولد السيد إسماعيل المليجى على بالزرقا مركز فارسكور
- مديرية الدقهلية فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٠٩ •
- شقيق السيد ابراهيم عبد الهادى •
- تخرج فى كلية البوليس فى أول يوليو سنة ١٩٣٣ وعين
- بمصلحة السجون ثم نقل الى كلية البوليس سنة ١٩٣٦
- وبقي بها الى سنة ١٩٥١ •
- ظل يعمل بكلية البوليس ١٥ سنة متتالية •
- نقل الى بوليس القاهرة فى سنة ١٩٥١ حيث كان يعمل
- رئيسا للحرس الخاص بشقيقه السيد ابراهيم عبد
- الهادى حتى سنة ١٩٥٣ •
- نقل الى مديرية المتيا فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ •
- أعيد الى بوليس القاهرة فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ •
- يعمل الآن مفتشا بفرقة ج •



ابراهيم فريج يتناول تامة المحكمة بجنب النطق بالحكم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلَا يَحِيقُ الْمَسْكُورُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ

صلق الله العظيم



القضية الخامسة

- المتهم - ابراهيم فرج
- وزير سابق ومخام أمام محكمة النقض
- الادعاء - خيانة الوطن

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - بدأت محاكمة السيد ابراهيم فرج في الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والخمسين من صباح الاثنين

٥ اكتوبر ١٩٥٣ •

ممثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ عبد الرحمن صالح

نائب احكام البكباشي ابراهيم سامي جاد الحق •

مهامي المتهم - الدكتور محمد صلاح الدين •

التشهود - لا يوجد شهود لاتهامه بالخيانة ، وقد حوكم في جلسة

سرية بعد ان استمعت المحكمة الى مرافعة الدفاع •

منطوق الحكم - في الساعة العاشرة والدقيقة السابعة صباح

الثلاثاء ٦ اكتوبر ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الاتي •

«حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم فرج في الادعاءين

المقامين عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة» •

التصديق - وفي يوم الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ صديق مجلس

قيادة الثورة على هذا الحكم وخلفه ليكون :

«يغلف الحكم الصادر عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة

الى السجن لمدة خمسة عشر عاما» •

التنفيذ - ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم في يوم

الاحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ •

السيد إبراهيم فرج

- السيد إبراهيم فرج من مواليد سمود
- كان الرئيس السابق مصطفى النحاس ولي أمره لما كان تلميذا في المدرسة
- كان وكيلا للنائب العام وفصل سنة ١٩٣١
- كان على رأس الاستثناءات التي خرج بسببها مكرم عبيد من وزارة النحاس وفصل بسببها من حزب الوفد
- كان آخر منصب حكومي تولاه قبل أن يل الوزارة في عهد النحاس منصب وكيل إدارة التفتيش بالداخلية
- ضمنه الوفد عضوا في الهيئة الوفدية وانتخب نائبا عن دائرة الشماشجي بشبرا
- قيد نفسه محاميا امام محكمة النقض بعدقالة وزارة الوفد وافتتح له مكتب في شارع سليمان باشا رقم ٢٧
- عقد قران كريمة ايزيس على الاستاذ كمال فهمي المحامي في ١٩٥٢/٢/٢١ واختارت حرم النحاس بنفسها خاتم الخطبة الذي صنع في بروكسل وثمانه ١٢ ألف جنيه
- في فبراير سنة ١٩٥٣ أجرى مجلس الدولة تحقيقا في شأن مآلته ديوان المحاسبة من مخالفات تتعلق بوسائل النقل ببلدية الاسكندرية وقد رفع المجلس الى البلدية تقريراً بنتائج التحقيق ذكر فيه ان المسئول عن هذه المخالفات هو الاستاذ إبراهيم فرج ووزير الشؤون البلدية والقروية في ذلك الحين
- فقد كان يصدق على هذه المخالفات رغم وضوحها



ثالوث الاشاعات والاراجيف شاهين وزهران ونصيف

بسم الله الرحمن الرحيم

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا
أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)

صلوات الله العظيمة

القضية السادسة



مصطفى شاهين



أحمد نصيف



زكى زهران

● المتهمون :

- ١ - أحمد نصيف
- وكيل مكتب خبراء مصر بوزارة العدل
- ٢ - زكى زهران
- اميرالاي بالمعاش
- ٣ - مصطفى شاهين
- مهندس
- الادعاء - خيانة الوطن ، ترويج الاشاعات الكاذبة

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - بدأت محاكمة السيد احمد نصيف والامير الاي
زكي زهران والمهندس مصطفى شاهين في الساعة
السادسة والدقيقة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء ٦
أكتوبر ١٩٥٣ •

مثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ عبد الرحمن صالح
- نائب احكام البكباشي ابراهيم سامي جاد الحق
١ - السيد احمد نصيف •

مهامي المتهم - الدكتور زهير جرانه •
الشبهة - شهود الادعاء :

١ - محمد مصطفى •

٢ - سيد رشدي •

٣ - حسين صفوت •

منطوق الحكم - في الساعة العاشرة من صباح السبت ١٠
أكتوبر ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتي :

«حكمت المحكمة على المتهم احمد نصيف في الادعاءين
المقامين عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة» •

التصديق - وفي يوم الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣ صديق مجلس
قيادة الثورة على هذا الحكم •

التنفيذ - ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم في يوم
الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣ •

ب - الامير الاي زكي زهران •

مهامي المتهم - الدكتور محمد هاشم •

الشهود :

- ١ - محمد مصطفى
- ٢ - سيد رشدي
- ٣ - حسين صفوت

منطوق الحكم - فى الساعة العاشرة من صباح السبت ١٠ أكتوبر ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة على المتهم زكى زهران بالنسبة
للادعاء المقام عليه بالاشتغال الشاقة لمدة ١٥ عاماً»

التصديق - وفى يوم الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣ صديق مجلس
قيادة الثورة على هذا الحكم

التنفيذ - ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم
الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣

- ج - المهندس مصطفى شاهين
- محامى المتهم - الاستاذ يحيى حسنى

الشهود - :

- ١ - محمد مصطفى
- ٢ - سيد رشدي
- ٣ - حسين صفوت

منطوق الحكم - فى الساعة العاشرة من صباح السبت ١٠ أكتوبر ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

«حكمت المحكمة على المتهم مصطفى شاهين بالنسبة
للادعاء المقام عليه بالاشتغال الشاقة لمدة عشر سنوات»

التصديق - وفى يوم الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣ صديق مجلس
قيادة الثورة على هذا الحكم

التنفيذ - ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم
الاحد ١١ أكتوبر ١٩٥٣



الحائق صبرى بتوسط زملائه

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَطِّعْ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأُخَفِّدْ لِلَّهِ
رَبُّ الْعَالَمِينَ)

صدق الله العظيم

القضية السابعة



حسن محيى الدين



حسن قندى



كنج صبرى



عطية عزيز



ابراهيم اسماعيل على

• الادعاء - خيانة الوطن والتعاون مع القوات المعادية للبلاد •

المحاكمة فى سطور

تاريخ المحاكمة - قدمت القضية السابعة المتهم فيها محمود صبرى على وحسن حسن محبى الدين و ابراهيم اسماعيل على وعطيه عزيز جندى وحسن سيد احمد وشهرته حسن قدرى فى صباح السبت ١٠ اكتوبر سنة ١٩٥٣ الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة بعد النطق بالحكم على المتهمين الثلاثة : احمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين .

ممثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ عبد الرحمن صالح -
نائب احكام البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق .

١ - التهم الاول محمود صبرى على

محمى التهم - الاستاذ جلال شاهين .

شهود الادعاء :

١ - عبد الرحمن محمد الطحاوى .

٢ - صبحى عطيه فرج الله .

٣ - عبد العزيز عبد الباقي صالح .

(وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا قررت المحكمة استبعاد شهود الادعاء فى هذه القضية ، ونظر قضية هذا المتهم فى جلسة سرية لايحضرها الدفاع او الادعاء) .

منطوق الحكم - فى الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباح يوم الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ ، أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم محمود صبرى على فى
الادعاء المقام عليه بالاعدام شنقا) وهنا صاح المتهم :
• نموت وتحي مصر •

التصديق - وفى يوم الأحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صديق مجلس
قيادة الثورة على هذا الحكم •

التنفيذ - ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى نفس
اليوم «الأحد ١١ أكتوبر» وقد نفذ فيه الحكم •

ب - المتهم الثانى - حسن حسن محبى الدين •
محامى المتهم - الاستاذ عبد القادر عوده •

شهود الادعاء - فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة
صباحا قررت المحكمة نظر قضيته فى جلسة سرية لا يحضرها
الدفاع أو الادعاء •

منطوق الحكم - فى الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة عشرة
صباح يوم الأحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، أصدرت
المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم حسن حسن محبى الدين
بأنه غير مذنب فى الادعاء المقام عليه - وتحال أوراقه
الى النائب العام لاجراء شؤونه فيها) •

وهنا صاح المتهم : فلتحي المحكمة •

التصديق - وفى يوم الأحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صديق مجلس
قيادة الثورة على هذا الحكم •

التنفيذ - ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم
السبت ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ •

ج - المتهم الثالث ابراهيم اسماعيل على •
محامى المتهم - الاستاذ مصطفى كامل بسيونى •

شهود الادعاء :

١ - الاستاذ فاروق القاضي *

٢ - الاستاذ محمد عبد المؤمن *

« وفي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا
قررت المحكمة نظر قضيته في جلسة علنية في نفس اليوم » *

منطوق الحكم - في الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة عشرة
صباح يوم الاحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة
الحكم الآتي :

(حكمت المحكمة على المتهم ابراهيم اسماعيل على في
الادعاء المقام عليه بالاشغال الشاقة خمسة عشرة سنة » *

التصديق - وفي يوم الأحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صدق مجلس
قيادة الثورة على هذا الحكم *

التنفيذ - ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم في نفس
اليوم « الاحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ » *

د - المتهم الرابع عطية عزيز جندي

محامي المتهم - الاستاذ محمد طاهر الخشاب *

الشهود - في الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا
قررت المحكمة نظر قضيته في جلسة سرية لا يحضرها
الدفاع او الادعاء *

منطوق الحكم - في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشر
صباح يوم الاحد ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة
الحكم الآتي :

(حكمت المحكمة على المتهم عطية عزيز جندي في الادعاء
المقام عليه ببراءته) *

وهنا صاح المتهم : لتجيا المحكمة ولتخيا الثورة
وليعيش رئيس الجمهورية *

التصديق - وفي يوم الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ صديق مجلس
قيادة الثورة على هذا الحكم .

هـ - المتهم الخامس - حسن السيد احمد وشهرته
حسن قلدى .

معاني المتهم - الاستاذ محمود كامل .

الشهود - فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا
قررت المحكمة نظرا لخصيته فى جلسة سرية لا يحضرها
الدفاع او الادعاء .

منطوق الحكم - فى الساعة العاشرة والدقيقة السادسة عشرة
صباح يوم الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ اصدرت المحكمة
الحكم الاتى :

(حكمت المحكمة على المتهم حسن السيد احمد وشهرته
حسن قلدى فى الادعاء المقام عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة) .

التصديق - وفي يوم الاحد ١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣ صديق
مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ - ثم اخطرت الجهات المختصة فى نفس اليوم «الاحد
١١ اكتوبر سنة ١٩٥٣» لتنفيذ الحكم .



الخائن شكرى يفادر قاعة محكمة الثورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)

صَلَّى اللَّهُ الْعَظِيمِ



القضية الثامنة

- المتهم — محمود شكري
- صحفي بجريدة المصري وموظف بمصلحة البريد
- الادعاء — خيانة الوطن

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - بدأت محاكمة السيد محمود شكرى في الساعة العاشرة والربع من صباح الاثنين ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣.

ممثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ احمد موالى -
نائب احكام البكباشى سيد سيد جاد *

معلمى المتهم - الاستاذ ابراهيم طلعت *

الشهود - «قررت المحكمة جعل الجلسة سرية بدون المسعى وبنون الدفاع - ثم سمحت للدفاع بالمرافعة قبل نظر الادعاء في جلسة سرية على الا يتناول في مرافعته وقائع الادعاء المقام على المتهم» *

منطوق الحكم - فى الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم محمود شكرى فى الادعاء

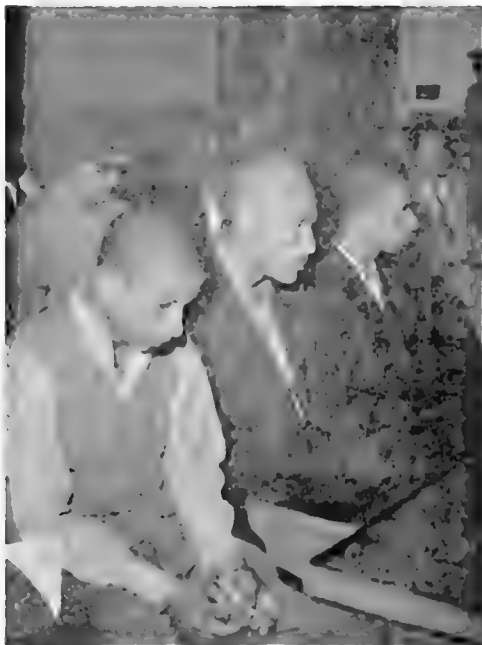
المقام عليه بالسجن عشر سنوات) *

التصديق - وفى يوم الاربعاء ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ معلق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم *

التنفيذ - ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم الخميس ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ *

محمود شكرى

كان أول عمل حكومى زاوله محمود شكرى بمكتب بريد
مرسى مطروح ثم نقل الى مكتب بريد الاسماعيلية ثم الى المركز
الرئيسى بالقاهرة وسعى الى الاتصال باصحاب جريدة المصرى
ليعمل بها بقسم الحوادث وعندما قامت معركة القنال بين
الفدائيين والانجليز فى اواخر سنة ١٩٥١ أرسلته الجريدة
المذكورة مندوبا عنها ليوافيها باخبار المعركة الا ان سلوكه
كان يتنافى مع الوطنية ومع الواجب الملقى على عاتق كل مصرى
فقد تمى الى علم المسئولين بجريدة المصرى انه يتصل بضباط
المخابرات البريطانية لينقل اليهم اسرار الفدائيين واماكن
تحركاتهم مقابل مبالغ معينة فسحبت من المنطقة وفصلته من
عمله بالجريدة الا انه بعد شهرين من تاريخ الفصل اخذ
يتودد الى المسئولين بجريدة المصرى حتى نجح فى انسابهم
بالعودة وظل يعمل بها حتى قامت ثورة ٢٣ يولية فكان مندوب
المصرى بمجلس قيادة الثورة ولكن عاد الى الاتصال بالجهات
الاجنبية للاضرار بالوطن .



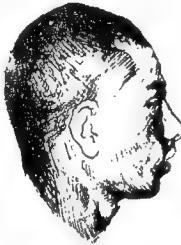
ثلاثة خاونا الوطن
الفريد ، ومكسيموس ، وراغب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتِ
تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ)

صَلَّى اللَّهُ الْعَلِيمِ

القِصَّةُ التَّاسِعَةُ



بولس مكسيموس سويجه



الفريد عوض ميخائيل



محمد عزت محمد راغب

● الادعاء - خيانة الوطن والتجسس لحساب الدولة المعادية
للبلاد *

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - في الساعة العاشرة وسبع دقائق من صباح يوم الثلاثاء ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وبعد النطق بالحكم على المتهم محمود شكرى قمت القضية العاشرة المتهم فيها كل من الفريد عوض ميخائيل ومحمد عزت محمد واغب وبولس مكسيموس سويحه *

ممثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ احمد موافى - نائب احكام البكباشى سيد سيد جاد *
عمامو المتهمين - أ - المتهم الفريد عوض ميخائيل لم يوكل عنه محامى وعندما سئل قال : « انا ارسلت لاهل ولكن لم يرد عليه » *

ب - المتهم محمد عزت محمد واغب : وكل عنه الاستاذ عبد المجيد عامر *

ج - المتهم بولس مكسيموس سويحه : لم يوكل عنه محامى *

الشهود - قررت المحكمة نظر الادعاءات المقامة عليهم فى جلسة سرية *

منطوق الحكم - فى الساعة العاشرة صباح يوم الاربعاء ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :
(بالنسبة للمتهم الاول) حكمت المحكمة على المتهم الفريد عوض ميخائيل بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه .
(بالنسبة للمتهم الثانى) حكمت المحكمة على المتهم الثانى محمد عزت محمد واغب بالاعدام شنقا بالنسبة للادعاء المقام عليه *

(بالنسبة للمتهم الثالث) حكمت المحكمة على المتهم
الثالث بولس مكسيموس سويحه بالاعدام شنقا بالنسبة
للادعاء المقام عليه •

التصديق - وفي نفس اليوم الاربعاء ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣
صدق مجلس قيادة الثورة على الاحكام الثلاثة الصادرة
فى هذه القضية •

التنفيذ - ثم اخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم
الخميس ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٣ • وقد نفذ •



الفاجر كريم ثابت

بسم الله الرحمن الرحيم

(أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ
هُمُ الْخَالِسُونَ)

صدق الله العظيم



القضية العاشرة

- المتهم - كريم ثابت
- مستشار صحفي الملك السابق سابقا .
- الادعاء - خيانة الوطن ، والفساد الحكم والحياة السياسية ،
- واستغلال النفوذ .

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - بدأت محاكمة السيد كريم ثابت في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الثامنة بعد ظهر يوم الاثنين ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، ثم قررت في الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين تأجيل نظر القضية الى جلسة تعقد يوم الخميس ١٥/١٠/١٩٥٣ الساعة العاشرة صباحا .
مثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ مصطفى الهلباوى
نائب أحكام البكباشى محمد التابعى .
محامى المتهم - الاستاذ احمد رشدى .
شهود الادعاء :

- ١ - السيد عبد السلام الشاذلى .
- ٢ - الرئيس السابق حسين سرى .
- ٣ - الدكتور حافظ عفيفى .

منطوق الحكم - فى الساعة العاشرة والدقيقة الثالثة عشرة من صباح يوم الاحد ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتى :

(حكمت المحكمة على المتهم كريم ثابت فى الادعاءات المقامة عليه :

اولا - بالاشغال الشاقة المؤبدة .

ثانيا - برد ماستوى عليه هو وزوجته من اموال الشعب الى الشعب ، وذلك بمصادرة كل ما زاد من اموالهما وممتلكاتهما عما كان يملكانه قبل ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ .

التصديق - وفى نفس اليوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٣ صلت مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ - ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذ الحكم فى يوم الاثنين ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٣

السيد كريم ثابت

- ولد السيد كريم ثابت في ٩ يوليو سنة ١٩٠٣ .
- ألف اول كتاب له عن كليمنصو السياسي الفرنسى وكان عمره ١٦ سنة .
- ألفه وعمره ١٩ سنة كتابا عن مصطفى كامل .
- بدأ فى الاشتغال بالصحافة وسنة ٢١ سنة واصدر مجلة العالم وعمره ٢٣ سنة .
- كان محررا بالمقطع سنة ١٩٢٦ .
- قربه الملك فؤاد اليه واختاره لمرافقته فى رحلاته وعمره ٢٦ سنة ، وكان الصحفى الوحيد الذى صحبه فى رحلته الى الخارج عام ١٩٢٧ .
- اول صحفى فى الشرق قابل هتلر وموسوليني .
- دعاه الملك فيصل لمرافقته فى زيارته لايران ، وسافر معه الى اوروبا سنة ١٩٣٣ .
- كان أحد اصحاب جريدة المصرى عند انشائها وباع نصيبه فيها فى اواخر سنة ١٩٣٨ بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .
- اشتهر بتأريخ حياة الملوك والدعاية لهم .
- متزوج من السيدة هيلانة سركيس كريمة الاستاذ سليم سركيس الصحفى وانجب منها ابنة واحدة اسمها ليلى .
- استطاع ان يكون صاحب المكان الاول فى قلب الملك السابق فاروق .

- انعم عليه بالبكوية وعمره ٤١ سنة وبالباشوية وعمره ٤٥ سنة وبالشاح الاكبر من نيشان النيل وعمره ٤٧ سنة
- يحمل ٢٢ نيشانا من مختلف الدول الاجنبية .
- كان عضوا بمجلس ادارة شركة مصر للحرير الصناعي .
- تطوع في الجيش المربط سنة ١٩٤٠ .
- عين مستشارا للاذاعة سنة ١٩٤٧ .
- عينت زوجته وصيفة للملكة في سنة ١٩٤٨ .
- عين مستشارا صحفيا للملك السابق سنة ١٩٤٩ .
- كتب في مجلة العالم سنة ١٩٣٦ في العدد (٣٠١٤) بحثا عن البقاء .
- قدم الاستاذ مصطفى مرعى استجوابا الى مجلس الشيوخ عن تصرفاته وكتبت المعارضة عريضة الى الملك عن تعدى كريم ثابت بوصفه من الحاشية حدود اختصاصه .
- كانت النية مبيتة في ١٩٥٢ لاختراج حافظ عفيفي من منصب رئيس الديوان الملكي ليشغله كريم ثابت .
- حاول في سنة ١٩٤٩ أن يصبح عضوا بمجلس ادارة شركة قناة السويس ولكن مدير الشركة رفض وعاد الفسط
- ثانية في سنة ١٩٥٠ .
- حاول في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ أن يسافر الى باريس مع الياس اندراوس وقد أخرجوا من المطار قبل سفر الطائرة
- قدم لمحكمة القدر وحكمت بحرمانه من الحقوق السياسية والاجتماعية ١٠ سنوات والزامه برد الخمسة آلاف جنيه التي حصل عليها من مستشفى المواساة بغير حق ، ولكنه استشكل امام محكمة الامور المستعجلة في دفع الـ ٥ آلاف جنيه ورفض استشكله برئاسة الاستاذ محمد

- منيب ، وتولى الدفاع عنه الأستاذ احمد رشدي .
- اجتمع مجلس نقابة الصحفيين في ١٩٥٣/٧/١ وقررومطالبة
لجنة قيد الصحفيين بشطب اسم كريم ثابت من الجدول
تنفيذا لحكم محكمة الغدر .
- قدم لمحكمة الثورة في ١٢/١٠/٥٣ وتم ترحيله الى ليমান
طره في التاسعة من صباح ٣٠/١٠/١٩٥٣ ليقتضى مدة
العقوبة
- عندما تقدم منه احد الضباط ليضع الاصفاذ الحديدية
في يديه اخذ في الصراخ .
- اصدرت الدائرة المدنية السابعة عشرة بمحكمة مصر في
١٧/١/٥٤ برئاسة الاستاذ محمد احمد العريان قرارها
بتعيين السيدة هيلانة سركيس قيماة على زوجها كريم
ثابت كطلبه .



محمود سليمان غنام يستمع الى الادعاءات المقامة عليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى
السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ)

صلى الله العظيم

القِصَّةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةُ



● المتهم - محمود سليمان غنام

• وزير سابق ومعتاق

● الادعاء - خيانة الوطن ، واستغلال النفوذ ، وإفساد الحكم

المحاكمة في سطور

تاريخ المحاكمة - في الساعة العاشرة والدقيقة الثامنة عشرة صباح يوم الاحد ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥٣ وبعد النطق بالحكم على المتهم كريم ثابت قدمت القضية المتهم فيها السيد محمود سليمان غنام .

ممثلا الادعاء - وكيل النائب العام الاستاذ عبد الرحمن صالح
- نائب احكام البكباشي ابراهيم سامي جاد الحق .
مهامي المتهم - الدكتور محمد صلاح الدين .
شهود الادعاء - محمد عبد الله جاب الله .

منطوق الحكم - في الساعة العاشرة صباح يوم الاحد ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣ أصدرت المحكمة الحكم الآتي :

(حكمت المحكمة على السيد محمود سليمان غنام بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بما يأتي :

اولا - بالسجن خمسة عشر عاما مع ايقاف التنفيذ .
ثانيا - بابطال كامل الاجراءات التي اتبعت في الصلقتين موضوع الفقرتين الاولى والثانية من الادعاء الثاني الخاصة باراضي مربوط وارض طهـواى مركز اشمون ومصادرة تلك الاراضي والاموال لمصلحة الشعب .
وهنا قال المتهم - انني اشكركم .

التصديق - وفي نفس اليوم «الاحد ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣» صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم .

التنفيذ - ثم اخطرت الجهات المختصة يوم الاثنين ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٥٣ لتنفيذ الحكم .

السيد محمود سليمان غنام

- ولد السيد محمود سليمان غنام في سنة ١٨٩٢ •
- حائز على ليسانس الحقوق •
- في سنة ١٩٢٦ كان يعمل سكرتيراً خاصاً لمعد زغلول
ثم اشتغل بالمحاماة •
- كانت امنيته وهو نائب أن يلقي الرقابة على الصحف وعندها
عين وكيلاً لوزارة الداخلية كان من اقصى الرقباء الذين
واجهتهم الصحافة •
- اختير وزيراً للتجارة في وزارة الوفد سنة ١٩٤٢ •
- عين سكرتيراً مساعداً للوفد سنة ١٩٤٧ •

المحامون

الأستاذ مصطفى مرعى

- تولى الدفاع فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى وقد تنحى وقبل تنحيه فى الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين من صباح الثلاثاء ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٣ •
- تخرج فى مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٣ •
- اشتغل قاضيا ثم محاميا ، واعاده الدكتور عل ماهر للقضاء وعين محاميا عاما فمستشارا فى الاستئناف ثم مستشارا فى النقض رئيسا لأقلام قضايا الحكومة فوزيرا للدولة •
- شقيق صغير للمرحوم الأستاذ أمين مرعى وقد بدأ حياته العملية محاميا فى مكتب شقيقه بالاسكندرية •
- كشف عن تصرفات الدكتور النقيب باستجوابه عن واقعة اعطاء النقيب ٥ آلاف جنيه لكریم ثابت من أموال المواساة وطالب بتأليف لجنة برلمانية لتحقيق هذا العبث ، ومن الطريف أن شقيقه المرحوم الأستاذ أمين مرعى تناول هذه الواقعة امام محكمة الثورة محاولا تبرير تصرف الدكتور النقيب •
- كان شاهد اثبات ضد الدكتور النقيب امام محكمة الغدر وعندما اعترضه النقيب بأنه يذكر واقعة غير صحيحة ثار صرخ بأعل صوته قائلا للنقيب : « أنا اطرشك الدم » قال امام محكمة الغدر ان حاشية الملك هددته بالقتل بسبب استجوابه المشهور •
- كان وزيرا فى وزارة كل من السيد ابراهيم عبد الهادى سنة ١٩٤٩ والرئيس السابق حسين سرى •

- متزوج •
- مشهور بأنه جرى وشجاع •
- كتب الى الرئيس السابق حسين سرى سنة ١٩٤٩ استقالته
- حيث اتهمه فيها بأنه مسير لامغير وقال فيها بالحرف
- الواحد «لقد رايتك بنفسى ترى الراى للحق وتنقضه
- للباطل ، وتقول الكلمة وتنكرها » •

الاستاذ وحيد رأفت

- تولى الدفاع فى قضية البكباشى اسماعيل المليجى •
- كان مستشارا للراى بوزارة الخارجية واصطدم بالكتور
- محمد صلاح الدين اكثر من مرة وهدد بالاستقالة اكثر
- من مرة •
- له مؤلفات قانونية عديدة وبحوث قيمة • ويعتبر حجة فى
- القانون •
- حصل على الجائزة الاولى لاحسن راقص عام ١٩٢٥ فى كازينو
- سان استفانو بالاسكندرية •
- تزوج بعد حب من اول نظرة •

الدكتور محمد صلاح الدين

- تولى الدفاع في قضية السيد ابراهيم فرج والسيد محمود سليمان غنام .
- ولد في ٢٠ يوليو سنة ١٩٠٢ بطنطا .
- تعلم في بنها الابتدائية والخديوية الثانوية وتخرج من مدرسة الحقوق سنة ١٩٢٤ .
- حصل على دبلومين في الحقوق من باريس سنة ١٩٢٦ ، سنة ١٩٢٧ .
- اشتغل محاميا تحت التمرين سنة ١٩٢٥ بمكتب الرئيس السابق مصطفى النحاس ، واشتغل بالمحاماة من سنة ١٩٢٨ الى سنة ١٩٢٩ ومن سنة ١٩٣٢ - سنة ١٩٣٦ .
- كان عضوا في لجنة الطلبة التنفيذية سنة ١٩١٩ .
- كان يحضر رسالة الدكتوراه في بعثة في فرنسا ولكن في عهد وزارة المرحوم محمد محمود سنة ١٩٢٨ فصل من البعثة لاشتغاله بالسياسة .
- تولى رئاسة تحرير جريدة كوكب الشرق سنة ١٩٣١ . وقد اختاره لذلك احمد حافظ عوض بك .
- كان سكرتيرا خاصا للرئيس السابق مصطفى النحاس .
- من هواة التمثيل وقد مثل في جمعية انصار التمثيل دورا في رواية «ملك وامبراطور» وكان اذ ذاك فتي صغيرا .
- تزوج في سنة ١٩٢٩ وله ولدان وبنت ، ولد اولهما في سنة ٣٣ ، الثاني في سنة ٣٧ ، وابنته في سنة ١٩٤١ .

- كان سكرتيراً برلمانيا لرئيس الوزراء سنة ١٩٣٠ •
- ومديراً لمكتب رئيس الوزراء سنة ١٩٣٦ •
- وسكرتيراً عاماً لمساعد مجلس الوزراء سنة ١٩٣٦ ،
- سنة ١٩٣٧ •
- واشتغل وكيلاً لمصلحة المساحة سنة ١٩٣٨ •
- وسكرتيراً عاماً لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٢ •
- ووكيلاً لوزارة الخارجية سنة ١٩٤٥ •
- رشح سنة ١٩٤٧ لتولى منصب مدير الإذاعة ولكنه فضل البقاء في منصبه كوكيل لشركة المياه •
- حصل على البكوية سنة ١٩٣٦ ووسام الكوميدور من بلجيكا ووسام الاستحقاق من هولندا والصليب الأحمر الألماني •
- كان رئيساً لرابطة خريجي جامعات فرنسا وسويسرا وبلجيكا •
- كان سكرتيراً مساعداً في وفد مصر الذي وقع معاهدة سنة ١٩٣٦ •
- عين وزيراً للخارجية في وزارة الوفد الأخيرة ، وعين عضواً بمجلس الشيوخ في المكان الذي خلا باستقالة الرئيس السابق حسين سري •
- في ٨ فبراير سنة ١٩٥٢ طالب الشباب الوفدي بتعيينه سكرتيراً للوفد •
- قيد اسمه بعد اقالة وزارة الوفد الأخيرة محامياً أمام محكمة النقض •
- مارس كرة القدم والسكواشي ركمت والآن المشي على الاقدام •

الدكتور زهير جرانة

- تولى الدفاع في قضية السيد احمد نصيف .
- ولد في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٨ .
- تخرج في كلية الحقوق سنة ١٩٣٠ واشتغل بالمحاماة ثم عين معيدا بكلية الحقوق .
- حصل على الدكتوراه من جامعة فؤاد الاول سنة ١٩٣٥ .
- اشتغل وكيلا للنيابة المختلطة ثم استاذا للقانون العام بكلية الحقوق سنة ١٩٣٦ .
- استقال من وظائف الحكومة سنة ١٩٤٤ واشتغل بالمحاماة .
- عين وزيرا للشئون القروية في فبراير سنة ١٩٥٢ في وزارة على ماهر الاولى ، ثم اختير في وزارته الثانية للشئون الاجتماعية .

الأستاذ أحمد رشدي

- تولى الدفاع في قضية السيد كريم ثابت .
- عمره الآن ٦٧ سنة .
- حصل على أجازة الحقوق من فرنسا .
- عين وكيلا للنائب العام بمركز فوه لمدة سنتين .
- اعتزل خدمة الحكومة واشتغل بالمحاماة .
- عرض عليه الرئيس السابق على ماهر الوزارة في وزارته سنة ١٩٥٢ فرفض .
- ترفع امام محكمة الغدر في قضية السيد كريم ثابت .

الشهود

الفريق محمد حيدر

- شاهد اثبات في قضية السيد ابراهيم عبد الهادي •
- تخرج من الكلية الحربية وكان اول دفعته وانضم الى سلاح الفرسان •
- تلقى دراسته الثانوية بالمدرسة الخديوية • وكان رئيسا لفريق الملاكمة بها • وكان من امهر لاعبي كرة القدم •
- كان قومندان لبوليس السوارى سنة ١٩١٧ برتبة صاغ •
- كان رئيسا لنادى المختلط سنة ١٩٣٥ •
- عين في سنة ١٩٣٤ مديرا لمصلحة السجون وكان قبل تعيينه وكيلًا لمحافظة مصر •
- عين وكيلًا لوزارة الشؤون الاجتماعية لشئون مصلحة السجون سنة ١٩٤٤ •
- رشح وزيرًا للحربية في وزارة حسنين باشا التي لم تتألف سنة ١٩٤٤ •
- كان اميرا للحج سنة ١٩٤٤ •
- عين وزيرًا لأول مرة في وزارة النقراشي سنة ١٩٤٧ •
- صدر امر ملكي بتعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة في اول مايو سنة ١٩٥١ •
- رفع استقالته من منصب قائد عام القوات المسلحة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ •
- في ١٩٥٤/٤/٢٨ نظرت دعوى له امام محكمة القضاة الاداري برئاسة المستشار عبد الرحمن نصير على وزارة المالية ومدير عام المعاشات مطالبا بوقف القرار الاداري باستقطاع ربع معاشه ، وكان محاميه في هذه الدعوى الاستاذ مصطفى مرعى •
- يشرب ١٥٠ سيجارة في اليوم •

الاستاذ حسين فهمى

- شاهد اثبات فى قضية السيد ابراهيم عبد الهادى •
- ولد فى ٢٠ يناير سنة ١٨٩٣ فى مدينة الاسكندرية وجده لوالده من الشرقية •
- امضى دراسته الثانوية بمدرسة راس التين الثانوية •
- درس الحقوق من منزله وبدا حياته كاتبا فى ارشيف الجمارك ثم تدرج فى مناصبها حتى اصبح مديرا عاما لها •
- فى سنة ١٩٣٩ كان يشغل وظيفة مراقب التعريفات بمصلحة الجمارك •
- سافر فى بعثة الى باريس وتخصص فى شئون الجمارك ووضع التعريفة الجمركية التى احدثت انقلابا فى نظام الجمرك •
- كان عضوا بمجلس ادارة مستشفى المواساة سنة ١٩٣٢ •
- اشتغل ابان الحرب وكيلا للتموين ثم استقال منها سنة ١٩٤٣ واشتغل مديرا لشركة الملح والصودا فمصرها •
- مثل مصر فى عدة مؤتمرات دولية واشترك فى معظم المفاوضات التجارية وله بين الاجانب وفى الخارج مكانة ملحوظة •
- له نشاط كبير فى عالم الشركات •
- كان وزيرا للمالية فى سنة ١٩٤٩ •
- وشح وزيرا للمالية فى وزارة على ماهر فى يناير سنة ١٩٥٢ •
- واعتذر عن قبول المنصب ، وكذلك اعتذر عن قبول

الوزارة في وزارة الهلال ، وكان سبب الرفض ايمانه
بفساد الاداة الحكومية الى درجة لا يستطيع معها أن يؤدي
خدمة عامة •

- عند قيام الثورة قال للرئيس علي ماهر انه على استعداد لتحمل
اية مسئولية في سبيل المصلحة العامة •
- صدر مرسوم بتعيينه حارسا على اموال الملك السابق في
٥ اغسطس سنة ١٩٥٢ وقد قبل لوجود معلومات كثيرة
عنده عن تصرفات الملك المخلوع • ثم اصبح رئيسا
لمجلس الانتاج القومي •
- يرى انه يجب ازالة كل حجاب بين اصحاب الاعمال والعمال
حتى لا يتولد حقد خاطيء في نفوسهم •

اللواء احمد عبد الهادي

- شاهد نفى في قضية السيد ابراهيم عبد الهادي •
- تخرج في مدرسة البوليس سنة ١٩٤٤ وعين ضابطا بمحافظه
مصر •
- اشتغل معاوننا للإدارة ومأمورا ومفتشا للبوليس ووكيلا
للحكمدار ثم حكمدارا لمعظم مديريات مصر • ثم اختاره
النقراشي حكمدارا للعاصمة •
- كان مديرا عاما للبوليس سنة ١٩٥١ •

الدكتور نجيب اسكندر

شاهد نفى في قضية السيد ابراهيم عبد الهادى

- من مواليد ٢ يونيه سنة ١٨٨٧ •
- حصل على دبلوم الطب من القصر العيني سنة ١٩٠٩ وعين مباشرة في مستشفى الامراض العقلية •
- قضى ثلاث سنوات في إنجلترا وفرنسا والنمسا للتخصص في الصحة العامة ، وعندما اختلف مع الدكتور «وارموك» عاد الى مصر وعين بدرجة ممتازة في قسم الابحاث بالمعامل الحكومية سنة ١٩١٤ •
- تزعم في سنة ١٩١٩ حركة اضراب الموظفين في الدوائر الطبية وصدر الامر بنقله الى السويس فقدم استقالته •
- التقى القبض عليه قبل قبول استقالته مع النقراشى وفخرى عبدالنور ونجيب الغرابى والشيخ القاياتى وارسلوا الى القلعة •
- ظل عضوا بالوفد المصرى بعد وفاة سعد زغلول ثم انضم الى النقراشى وماهر واصبح عضوا بارزا في الحزب السعدى •
- عين في سنة ١٩٢٤ في وظيفة بكتريولوجى في مصلحة الصحة بمرتبة ٧٠ جنيها •
- نجح في دائرة شبرا للنواب ١٩٢٥ وسقط عن دائرة روض الفرج سنة ١٩٤٥ •
- امضى ستة شهور مسجوناً في قضية القنابل سنة ١٩٣١ ، وافرغ عنه بعد اعتراف ابراهيم الفلاح وعذوبه عن اقواله •
- حصل من حزب الوفد في نوفمبر سنة ١٩٣٢ •
- اختير وزيرا للصحة في الوزارة السعدية ، وظهر وباء الكوليرا في عهده فبذل جهودا كبيرة في مكافحتها •
- انعم عليه بمرتبة الباشوية في مارس سنة ١٩٤٧ •

الأستاذ عبد السلام الشاذلى

- شاهد اثبات فى قضية السيد كريم ثابت •
- من مواليد سنة ١٨٨٣ •
- نال شهادة الليسانس سنة ١٩٠٩ وكان من المتفوقين وعين بعد تخرجه معاونا للإدارة ثم رقى الى رتبة مأمور مركز وأخذ يتدرج الى أن عين مديرا •
- كان مديرا لمدرسة البوليس والإدارة •
- كان مديرا للبحيرة سنة ١٩٣٠ ولاسيوط سنة ١٩٣٣ •
- ونائب للفرية سنة ١٩٣٤ •
- نادى بالقضاء أنقضاء سنة ١٩٣٢ والقاه بالفعل فى مديريته (البحيرة) •
- رشحه الإنجليز وكيلًا للإدخلة سنة ١٩٣٤ •
- رشحه توفيق نسيم باشا للوزارة سنة ١٩٣٥ •
- قدم لمحكمة التاديب وحكم ببراءته فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٥ وذلك من أجل تصرفات متعلقة بمجلس بلدى دمنهور •
- عين فى عهد وزارة على ماهر باشا الأولى مفتشا عاما لمديريات الوجه البحرى وفى وزارة محمد محمود باشا عين محافظا للعاصمة واختير مديرا لمصلحة وقاية المدنيين من الغارات الجوية •
- كان وزيرا للشئون الاجتماعية ووزيرا للأوقاف فى وزارة على ماهر سنة ١٩٣٩ •
- أحد الأعضاء الذين وقعوا على العريضة التى رفعت للملك السابق بشأن فساد حكم الوفد •
- كان أحد الذين اشتركوا فى استجواب المحرسة والأسلحة الفاسدة •
- كان رئيسا للجنة التحكيم فى العفـسـل التى أقيمت فى الأريزونا لاختيار ملكة الجمال فى مصر سنة ١٩٤٧ •

الدكتور حافظ عفيفي

- شاهد اثبات في قضية السيد كريم ثابت *
- ولد في ٢٨ يولييه سنة ١٨٨٦ *
- تلقى علومه الثانوية في مدرسة التوفيقية *
- اراد والده أن يدخله الأزهر فرفض وهدد بالانتحار *
- عندما التحق بمدرسة الطب سنة ١٩٠٦ تضايق من راحة الجثث فشرّب «البينين» *
- حصل على دكتوراه في طب الأطفال *
- كان من أعضاء الوفد المصري الاول الذي سافر الى باريس سنة ١٩١٩ *
- كان صاحب الامتياز لجريدة السياسة عند نشأتها وكان يشرف على كل كبيرة وصغيرة فيها *
- استقال من الوفد في ٦ مايو سنة ١٩٢١ بعد أن نشر بياناً يعلن فيه مخالفته لسعد زغلول باشا *
- كان نائباً للبرادعة في مجلس النواب سنة ١٩٢٦ *
- رفض الملك فؤاد تعيينه وزيراً في وزارة تروت باشا سنة ١٩٢٧ *
- اختير وزيراً للخارجية في وزارة محمد محمود باشا في ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ ، ثم وزيراً مفوضاً لمصر في إنجلترا واعتزل منصبه الأخير في عهد وزارة عبد الفتاح يحيى *
- هجر مهنة الطب في سنة ١٩٣٤ *
- عين وزيراً مفوضاً لمصر في لندن سنة ١٩٣٠ واستقال سنة ١٩٣٤ وعاد سفيراً بها عندما رفع التمثيل السياسي الى سفارة ثم استقال *

- كان رئيسا للجنة ترقية التمثيل سنة ١٩٣٥ .
- بلغ مرتبه من الشركات التي كان يديرها سنة ١٩٤٠ عشرة آلاف جنيه .
- عرض عليه في سنة ١٩٤١ منصب مدير ديوان المحاسبة فرفض .
- متزوج من كريمة المرحوم امين سامي باشا .
- اشترك مع الاستاذ عبد الحميد بلوى وغيره من المصريين والاجانب في تاليف شركة لانتاج نوع من (الفاوזה) المعروفة في أمريكا في مارس سنة ١٩٤٤ .
- رفض الاشتراك في وزارة النحاس سنة ١٩٣٦ .
- كان ابراهه في سنة ١٩٣٩ من عضوية الشركات ستة آلاف وخمسين جنيها وفي سنة ١٩٤٥ مائة ألف جنيه .
- استقال من شركة مصر للسياحة سنة ١٩٤٧ وكان عضو مجلس الادارة المنتدب بها .
- كان عدد الشركات التي يهتمع بعضويتها في سنة ١٩٤٧ أكثر من ٢٥ شركة .
- قال في سنة ١٩٤٨ «إن أكبر غلطة يرتكبها السياسي أن يشتبك في مناقشة مع جريدة » .
- أدلى بإحديث الى الاهرام نشر في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥١ ذكر فيه أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تكن نكبة ، وتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية "مع إنجلترا وأمريكا ، وطالب بقرار الانتخاب على الرجل المتعلم والمرأة المتعلمة .
- وقد سبب له هذا الحديث متاعب كثيرة .
- أمر الرئيس السابق مصطفى النحاس في سبتمبر سنة ١٩٥١ بإخراجه من رئاسة بنك مصر .
- هتف الطلبة بسقوطه في سنة ١٩٥٢ .
- كان آخر منصب تولاه حتى الثورة منصب رئيس الديوان الملكي .

الرئيس السابق حسين سرى

- شاهد اثبات فى قضية السيد كريم ثابت
- ولد حسين سرى فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٢
- حصل على الابتدائية من مدرسة الناصرية
- كان من اعضاء فرقة تمثيل المدرسة السعيدية سنة ١٩٠٩
- كان اول البكالوريا علمى سنة ١٩١٠
- نال دبلوم الهندسة من لندن سنة ١٩١٥ ودبلوم الهندسة من الستترال بياريس سنة ١٩١٦ بدرجة ممتاز
- عين مساعدا لمدير اعمال فى شئون الرى بالاشغال ثم مفتشا لرى منطقة الاسكندرية
- اختاره المرحوم رفص حنا باشا وزير الاشغال فى وزارة الشعب الاولى ومديرا لمكتبه وسكرتيرا عاما مساعدا للوزارة
- عين فى سنة ١٩٢٥ وكيلا عاما لوزارة الاشغال ثم مديرا عاما لمصلحة المساحة فى سنة ١٩٢٧ فوكيلا لوزارة الاشغال سنة ١٩٢٩
- متزوج من صفوى كريمات محمد سعيد باشا رئيس الوزراء سابقا ولم يتجب ذكورا وكريماته متزوجات
- كان عضوا فى مؤتمر الاحصاء الدولى السابع عشر الذى عقد فى مصر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧
- اشتغل بالادب عندما كان طالبا فترجم دواية (سجين زندا) وائف قصة عنوانها (النور بعد الظلام)
- وكتب مقالا فى سنة ١٩٢٨ بالانجليزية فى مجلة الجمعية الجغرافية الامريكية عن مشروع «منخفض القنطرة» ونال اجرا له ١٠٠ جنيه

- من مؤلفاته العلمية «الرأى العام فى عشرين عاما» .
- عين عضوا بمجلس ادارة الجامعة سنة ١٩٣٥ .
- اقبل من عضوية لجنة الموظفين العليا فى ديسمبر سنة ١٩٣٧ لانه غادر الاجتماع بدون ابداء أى علم شرعى .
- انعم عليه بالباشوية سنة ١٩٣٦ فى وزارة على ماهر .
- انعم عليه بوشاح النيل ونيشان ليوبولد الثانى من بلجيكا .
- ونيشان الجرانداوفسييه لسان موديس والازار من إيطاليا
- ونيشان الجران اوفيسييه لجيوندونير من فرنسا .
- انعم عليه بالوشاح الاكبر من نيشان محمد على سنة ١٩٤١ .
- من هواة وضع الدبابيس الثمينة فى الكرافة .
- يعلق فى سلسلة ساعته الذهبية مصحفا صغيرا داخل علبة من الذهب .
- عين رئيسا للوزارة لأول مرة وعمره ٤٧ سنة وذلك عقب وفاة حسن صبرى باشا سنة ١٩٤٠ وقد استقال فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وقد قرر بعض المهندسين عمل تمثال له من الذهب الخالص لانه اول مهندس يتولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٤١ .
- دخل الوزارة لأول مرة وزيرا للاشغال سنة ١٩٣٨ فى وزارة محمد محمود باشا وتولى الزراعة علاوة على الاشغال بعد استقالة رشوان محفوظ باشا واختاره على ماهر باشا وزيرا للمالية فى اغسطس سنة ١٩٣٩ .
- اول مهندس تولى وزارة الخارجية والداخلية .
- عين عضوا بمجلس ادارة البنك الاهلى سنة ١٩٤٥ .
- اسس شركة اكرونك للنقل والسياحة سنة ١٩٤٥ .
- كان عدد الشركات التى يتمتع بعضويتها سنة ١٩٤٧ أربعون شركة .

- عين عضواً بمجلس إدارة شركة مصر للغزل والنسيج سنة ١٩٥٢ •
 - امن على حياته ضد اخطار الحرب بعشرين ألف جنيه •
 - تولى رئاسة ديوان الملك في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٠ •
 - تولى رئاسة الوزارة في سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٤٩ وفي المرتين
 - جاءت بعده مباشرة وزارة الوفد •
-

السيد محمد عبد الله جاب الله

- شاهد محكمة هي قضية السيد محمود سليمان غنام •
- عمدة الامراء مركز كفر الدوار مديرية البحيرة •
- عمره ٦٠ سنة تقريبا •
- قال عنه الدكتور صلاح الدين محامى المتهم : انه شاهد
- نزل من السماء لصالح المتهم •

بَيَان

بِالثَّرَوَاتِ الْمَصَائِرَةِ

طَبَقَ الْأَحْكَامِ مُحْكِمَةَ الثَّوَةِ

النقود والأوراق المالية المودعة بالبنوك (الأموال)

باسماء المصادرة أموالهم بأحكام محكمة الثروة

٢ - السيد ابراهيم عبد الهادى *

- ١ - النقود ١٩٨ ج و ٩٣٢ م بينك مصر حساب دائن *
- ٩٠ ج و ٢٩٧ م بينك التسليف الزراعى المصرى عن بلده
- ٢ - الأوراق المالية : لا يوجد باسمه - وموجود أوراق مالية بينك مصر باسم نجليه ابراهيم وحسن *

أ - باسم ابراهيم ابراهيم عبد الهادى *

عدد

- ٢٢٢ أسهم شركة مصر للحرير الصناعى ب
- ٥٢٨ أسهم شركة مصر للحرير الصناعى أ
- ٥٥٠ أسهم شركة المستحضرات الطبية أ
- ٤٥٠ أسهم شركة المستحضرات الطبية ب
- ب - باسم حسن ابراهيم عبد الهادى *

عدد

- ٤٠٠ أسهم شركة الاسمدة والصناعات
- ١٩١ أسهم شركة مصر للحرير الصناعى ب
- ٤٣٤ أسهم شركة مصر للحرير الصناعى أ
- ٥٥٠ أسهم شركة المستحضرات الطبية أ
- ٤٥٠ أسهم شركة المستحضرات الطبية ب

ب - كريم ثابت :

- ١ - النقود ١١٥٥ ج و ٥٧٧ م بالبنك البلجيكي والدولى حساب دائن *

٢ - الأوراق المالية :

عدد

- ٢٥٠ أسهم شركة الصناعة والتجارة المصرية سيكو
بالبنك البلجيكي والدولى .
- ٢٥٠ أسهم شركة اسيوط للتعبئة (بالبنك البلجيكي
والدولى) .
- ٢٥٠ أسهم شركة صباغى البيضاء باسمه واسم السيدة
زوجته بنك باركليز .
- ٢٠٦ أسهم شركة مياه الاسكندرية بالبنك الاهلى
المصرى .

ج - السيدة هيلين ثابت (حرم كريم ثابت) :

- ١ - النقود : ٩٦ ج و ٦٣٥ م بالبنك البلجيكي والدولى حساب دائن.
- ٢ - الأوراق المالية :

عدد

- ٢٥٠ أسهم شركة مصر للنقل والمقاولات طرف يوسف
صفديه بخلاف ١٤٨ ج و ٥٠٠ م
- ٧٥٠ أسهم شركة النسيج الوطنية جمليس .
- ٥٠ أسهم شركة صباغى البيضاء (غير معروف مكانها)

الممتلكات الخاصة بالمحكوم عليهم باحكام محكمة الثورة
حسب الوارد بمحاضر التجرّد الواردة لادارة التصفية

١ - السيد ابراهيم عبد الهادى :

عدد

- ١ فيلا مقامة على ٢٥٠ مترا من قطعة أرض ٣١٥٠
مترا بالمعادى رقم ٥ شارع رقم ٣٧، ويقع بها اسرة
المالك السابق ومكونة من دورين وثلاثة حجرات
على السطوح ، وجراج عليه حجر خدم .
- ١ قطعة أرض ٥٢٥٠ مترا فضاء مزروعة ومستعمل
جزء منها حديقة ملحقة بالفلا .
- ١ سيارة ملاكى رقم ٥٢ ماركة كاديلاك .

٢ - السيد كريم ثابت :

عبد
١ منقولات الشقة سكن السيد كريم ثابت وحرمه
رقم ٧ بالدور الثالث بالمنزل رقم ٦ شارع خليل
بجاردن سيتى بالقاهرة .
١ سيارة بويك رقم ٩٦٦ ملاكى مصر موديل ١٩٥٠

٢ - السيدة هيلانة سركيس (حرم كريم ثابت) :

١ عمارة سكنية رقم ٧ شارع دوفر ببولكلى رشلى
باشا بالاسكندرية مكونة من ثلاثة ادوار بكل دور ثلاثة
شقق ، الايجار الشهرى ١٤٨ ج و ٧٤٠ م
١ عمارة سكنية رقم ٧٠ شارع نيجران بسيدى جابر
كليوباتره حمامات بالاسكندرية مكونة من دور ارضى
وثلاثة ادوار كل دور شقتين ، الايجار الشهرى
٣٣٣ ج ٨٩٥ م
١ عمارة سكنية رقم ٧٢ شارع نيجران بجهة كليوباتره
حمامات بالاسكندرية مكونة من دور ارضى وثلاثة ادوار
بكل دور شقتين ، الايجار الشهرى ٤١ ج ٧٩٠ م .
١ فيلا رقم ١٣ شارع فرانسو بابى النواتير مغلقة
وبها منقولات ومحتويات ومكونة من دورين وبثروم لانها
كانت تقطن فيها .

الاطيان الخاصة بالمحكوم عليهم بأحكام محكمة الثورة

١ - السيد ابراهيم عبد الهادى :

س ط فدان
٩٥٨ ١٢ ٥

٢ - السيد كريم ثابت :

جدول ياني

لمحاكمات الثورة

المجلد الاول

جدول یانی محاکم

تقریر (۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰)

ردیف	اسم القیم	موت	جلسات المحاکمة						تاریخ المحاکمة	الحکم	التصدیق من المحکم	أسماء الإعدام		عدد التجهیز	أسماء الفلاح	
			الجلسات البتنية			الجلسات القسرية						مدنی	عسکری			
			عدد	ق	ساعة	عدد	ق	ساعة								
۱	ابراهيم عبد الحامی *	رئيس الديوان الملكي رئيس مجلس الوزراء سابقاً ورئيس الحرب القسري التمثل	۵۷	۵	۱	۵	۱	۵	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ معتضی مرمی (کتبی)	الأستاذ	۶	۳	
۲	أحمد محمد عوفی	عامل بالجیش البریطانی	۲	۱	۱	۵۵	۲	۱	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ	الأستاذ	۱	-	
۳	سید الدین السبانی	پکیانی (ضابط پولیس)	۱۲	۴	۱	۳۰	۱	۱	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ	الأستاذ	۴	-	
۴	اسماعيل الخلیجی	پکیانی (ضابط پولیس)	۱۱	۱	۱	۱۱	۲	۱	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ	الأستاذ	-	-	
۵	ابراهيم فرج	وزير سابق ومقام أمام محنة القسري	۲	۲	۱	۲۸	۲	۱	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ	الأستاذ	-	-	
۶	أحمد نصیف	وكيل مكتب عمراء بمصر بوزارة العدل	۳۶	۵	۱	۲۵	۱	۱	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ	الأستاذ	۳	-	
۷	زکی زهران	امیرالای بالسلطان	۳۶	۵	۱	۲۵	۱	۱	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ	الأستاذ	۳	-	
۸	معتضی شامین	مهندس	۳۶	۵	۱	۲۵	۱	۱	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ	الأستاذ	۳	-	
۹	محمد صبری حل	موظف بالجیش البریطانی	۳۸	۴	۱	۱۰	۲	۱	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ	الأستاذ	۳	-	
۱۰	حسن حسن محمد الدین	لایبر بالاسیاحیة	۳۸	۴	۱	۱۰	۲	۱	۱۰/۳۱	۱۰/۲۱	۱۰/۳۱	الأستاذ	الأستاذ	-	-	

رقم	اسم التهم	مهنة	جلسات للمذاكرة						الوقت بالحكم	التاريخ	المتابع على الحكم	أسماء الاعضاء	عدد الشهود		أسماء الدفاع		
			المجلس العلني			المجلس السري											
			عدد	ق	ساعة	عدد	ق	ساعة					ن	و			
١١	إبراهيم إسحاق علي	موظف بالجنود البريطاني	٢		٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٨	١٠/٨	الأستاذ شافعة ١٥ سنة	الأستاذ إبراهيم سامي	الأستاذ عبد الرحمن صالح	٢	-	الأستاذ مصطفى كامل الهوسوي
١٢	عليه عز الدين	تاجر بهت عمر	٢		٣٨	٤	١	١٠	٢	١٠/٨	١٠/٨	براعة	الأستاذ إبراهيم سامي	الأستاذ عبد الرحمن صالح	-	-	الأستاذ عبد طاهر أكشاش
١٣	حسن السيد أحمد	تاجر بالاسمعية	٢		٣٠	٤	١	١٠	٢	١٠/٨	١٠/٨	أستاذ شافعة مؤلفة	الأستاذ إبراهيم سامي	الأستاذ عبد الرحمن صالح	-	-	الأستاذ عماد كامل
١٤	عماد شكرى	مصحف ويوتلف بمصلحة البرية	٢		٥١	١	١	٤٠	٣	١٠/١٢	١٠/١٢	السجن ١٠ سنوات	الأستاذ سيد سيد جاد	الأستاذ أحمد مؤلف	٥	-	الأستاذ إبراهيم طلعت
١٥	كريم ثابت **	مستشار صحفي للمقات السابق سابقاً	٤	٢٠	٧	٢	١٠	٢	٢	١٠/١١	١٠/١١	الأستاذ شافعة مؤلفة	الأستاذ عبد التائب	الأستاذ مصطفى الخياوي	٣	-	الأستاذ أحمد رشدي
١٦	أكرم يوسف مهنايل	عامل بالجنود البريطاني	٢		٢٠		١	١٠	٢	١٠/١٣	١٠/١١	الإعدام شفاً	الأستاذ إبراهيم سامي	الأستاذ سيد سيد جاد	-	-	
١٧	محمد عزت محمد راتب	موظف بإدارة الأبحاث الفنية	٢		٢٠		١	١٠	٣	١٠/١٣	١٠/١١	الإعدام شفاً	الأستاذ إبراهيم سامي	الأستاذ سيد سيد جاد	-	-	الأستاذ عبد المجيد عامر
١٨	وليد مكسيمون موهبة		٢		٤٠		١	١٠	٣	١٠/١٣	١٠/١١	الإعدام شفاً	الأستاذ إبراهيم سامي	الأستاذ سيد سيد جاد	-	-	
١٩	عماد سليمان فنام	وزير سابق وعام	٥	١٠	١٣				٤	١٠/١١	١٠/١١	١٥ سنة مع إيقاف للتفتيش	الأستاذ إبراهيم سامي	الأستاذ عبد الرحمن صالح	١	-	الدكتور عبد صلاح الكهن

شكر وتقدير

اليوم وقد انتهينا من المجلد الأول فان الواجب يقتضى ان نسجل بكل فخر وتقدير الشكر باسم المواطنين جميعا لكل الذين ساهموا في اخراج تلك المجموعة ، التى هى سجل لأهم أحداث ثورة الشعب . سيتوارثه الأبناء عن الآباء ، فيعتزّون به ، ويفخرون بكل من ساهم في اخراجه .

ويسرنا - ونحن نسجل هذا الشكر باسم المواطنين جميعا - ان نخص به هؤلاء السادة :

- ١ - قائد الجناح وجيه اباطة
مدير الشؤون العامة للقوات المسلحة سابقا .
- ٢ - الدكتور حسن ابو السعود
وكيل وزارة الارشاد القومى سابقا .
- ٣ - الأستاذ على زين العابدين
مدير مصلحة الاستعلامات .
- ٤ - الأستاذ منصور محمد
مراقب عام الاستعلامات سابقا .
- ٥ - الأستاذ مصطفى أمين
صاحب دار اخبار اليوم
- ٦ - الصاغ محمد ابو الفضل الجيزاوى
نائب مدير الشؤون العامة للقوات المسلحة .
- ٧ - مدير وموظفو وعمال مطبعة مصر
- ٨ - شركة النيل للتوزيع

خاتمة

« الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله »

وبعد

فيهذا الكتاب تكون قد انتهينا من المجلد الأول لمحاكمات الثورة ، الذى جمع الوانا مختلفة لقضايا تمعدت فيها صنوف الاتهام ، الموجهة الى اشخاص ... بعضهم تبوا اعلى مناصب الدولة ، في عهد طفت فيه المصلحة الشخصية ، والنزعة الحزبية على كل شيء ، حتى ملكت عليهم قلوبهم . والبعض الآخر لم يحتل مركزا او منصبا ، ولكنه ارتضى لنفسه ان يعيش في هذا الفساد حتى ضلّ وأندفع في ركاب العدو لقاء دراهم قليلة باع بها اعلى ما يعتز به الانسان - وهو وطنه - الذى تتسع له ارضه ، وتظلله سماؤه ، وينعم بما يخرج به من خيرات .

وفي كل هذه القضايا نرى النفوس الضعيفة ، والشخصيات التى كانت تبدو للناس على غير حقيقتها ، ونرى الاقزام كيف كانوا يعيشون عمالة !!

ولعل ابلغ ما يخرج به الانسان من هذه المحاكمات هو ان الشعب قد ينخدع بالقول الزائف بعض الوقت ولكن الزيف يذهب ، وتبقى الحقائق ماثلة .

وسنعرض باذن الله في كتابنا السابع - اول المجلد الثانى - نماذج اخرى لقضايا ... المتهمون فيها لا يختلفون عن اسلافهم ، وان تباينت تهمهم ، وسنبدأ بتقديم الدكتور احمد النقيب الذى ارتضى ان يجعل من مستشفى المواساة ملهى ومرقصا للملك الفاجر ، متجاهلا ما يجب ان يتوافر في هذا المكان من التوقير والرعاية . حتى شادت الاقدار ان ينال جزاءه في عهد ثورة التحرير والتطهير .

فهرس العناوين

صفحة

الكتاب الأول :

محكمة الثورة - محكمة الشعب - بحث في الماضي	
ليسجل التاريخ	١
الأهتاء	١٧
اعلان تشكيل محكمة الثورة	٢٠
أمر تأليف محكمة الثورة	٢٢
مكتب التحقيق والأدعاء	٢٥
فلسفة محاكمات الثورة	٢٨
محكمة الثورة - قائمة الاتهام	٣٢
القضية الأولى المتهم فيها إبراهيم عبد الهادى	٣٥
محضر الجلسة الأولى لمحكمة الثورة	٣٧
محضر الجلسة الثانية لمحكمة الثورة	٥٧
محضر الجلسة الثانية المستمرة لمحكمة الثورة	١٢١
محضر الجلسة الثالثة لمحكمة الثورة	١٥٨
محضر الجلسة الرابعة لمحكمة الثورة	١٩٨
الحكم على المتهم إبراهيم عبد الهادى	٢٠١
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم بعد تخفيفه	٢٠١
القضية الثانية	٢٠٣
تابع الجلسة الرابعة لمحكمة الثورة	٢٠٥
خاتمة	٢٠٧

الكتاب الثانى :

فلسفة محاكمات الثورة	٢١١
----------------------	-----

القضيتان الثالثة والرابعة المتهم فيها البكباشى بسعد الدين السنباطى والبكباشى اسماعيل المليجى .	٢١٩
محضر الجلسة الخامسة لمحكمة الثورة . . .	٢٢٣
الحكم على المتهم البكباشى اسماعيل المليجى . . .	٢٣٨
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم . . .	٢٣٨
محضر الجلسة السابعة لمحكمة الثورة . . .	٢٣٩
الحكم على المتهم البكباشى سعد الدين السنباطى . . .	٢٨٩
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم . . .	٢٨٩
القضية الخامسة المتهم فيها السيد ابراهيم فرج . . .	٢٩١
محضر الجلسة السادسة لمحكمة الثورة . . .	٢٩٥
محضر الجلسة السرية فى قضية المتهم السيد ابراهيم فرج	٣٠٣
محضر الجلسة السابعة لمحكمة الثورة . . .	٣٢٨
الحكم على المتهم ابراهيم فرج	٣٢٩
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم بعد تخفيفه .	٣٢٩
القضية السادسة المتهم فيها احمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين	٣٣١
محضر الجلسة السابعة المستمرة لمحكمة الثورة .	٣٣٥
محضر الجلسة السرية لمحكمة الثورة فى القضية المتهم فيها احمد نصيف	٣٦١
محضر الجلسة الثامنة لمحكمة الثورة . . .	٣٨٣
نص الأحاديث المسجلة بين نصيف صانع الاشاعات وبين بعض المواطنين	٤٣٢
محضر الجلسة التاسعة لمحكمة الثورة . . .	٤٤١
الحكم على المتهمين الثلاثة : احمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين	٤٤١
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم . . .	٤٤٢
خاتمة	٤٤٣
يجب أن تعلم	٤٤٤

٤٤٧	فلسفة محاكمات الثورة
٤٥٠	ايضاح وتنبيه
	القضية السابعة المتهم فيها : محمود صبرى على
	وحسن حسن محيى الدين ، وابراهيم اسماعيل
	على وعطية عزيز جندى وحسن سيد أحمد
٤٥٥	وشهرته « حسن قدرى »
٤٦١	لماذا قدم الخائن صبرى لمحكمة الثورة III
٤٦٦	أدلة الادعاء ضد المتهم محمود صبرى على
٤٧٣	محضر الجلسة التاسعة لمحكمة الثورة
٤٨٧	محضر الجلسة السرية للخونة صبرى وزملائه
٥١٠	محضر الجلسة التاسعة المستمرة لمحكمة الثورة
٥٣١	محضر الجلسة الحادية عشرة لمحكمة الثورة
٥٣٤ - ٥٣٢	الحكم على المتهمين الخمسة
٥٣٦	تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم
٥٣٧	القضية الثامنة المتهم فيها محمود شكرى
٥٤١	محضر الجلسة الحادية عشرة لمحكمة الثورة
	صورة طبق الأصل من أقوال (كنج صبرى) بشأن
٥٦٢	المتهم محمود شكرى
	القضية التاسعة المتهم فيها : الفريد عوض ميخائيل
	ومحمد عزت محمد رافب وبولس مكسيموس
٥٦٩	سويحة
٥٧٣	محضر الجلسة الثانية عشرة لمحكمة الثورة
٥٨١	محضر الجلسة السرية للخونة الثلاثة
٦٢٤	محضر الجلسة الثالثة عشرة لمحكمة الثورة
٦٢٥	الحكم على المتهمين الثلاثة
٦٢٥	تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم

خاتمة	٦٢٦
تنبيه	٦٢٧
استدراك	٦٢٨

الكتاب الرابع :

فلسفة محاكمات الثورة	٦٣١
القضية العاشرة المتهم فيها السيد كريم ثابت	٦٣٩
محضر الجلسة الحادية عشرة لمحكمة الثورة	٦٤٣
محضر الجلسة الرابعة عشرة لمحكمة الثورة	٦٤٧
ضخافة كريم ثابت	٧١٣
تقرير عن تطورات ثروة السيد كريم ثابت وحرمة وكريبتته من ١٩٤٦/٥/٢٧ الى ١٩٥٢/٧/٢٠	٧٢١
الباب الأول لتطور الثروة	٧٢١
الباب الثاني لتطور الثروة	٧٢٥
الباب الثالث - المبالغ المحولة للخارج	٧٣٠
الباب الرابع - المبالغ المودعة بالبنك البلجيكي والدولي بمصر	٧٣١
جدول بالمبالغ المدفوعة للسيد كريم ثابت من الشركات	٧٣٣ - ٧٣٤
النتيجة النهائية لتطور ثروة كريم ثابت	٧٣٥
محضر الجلسة الرابعة عشرة المستمرة لمحكمة الثورة	٧٣٦
محضر الجلسة الخامسة عشرة لمحكمة الثورة	٧٦٩
محضر الجلسة السرية في القضية المتهم فيها كريم ثابت	٧٧٣
محضر الجلسة السادسة عشرة لمحكمة الثورة	٨٠١
الحكم على المتهم كريم ثابت	٨٠١
تصديق مجلس قيادة الثورة على الحكم	٨٠٢

صفحة

خاتمة ٨٠٣

تنبيه ٨٠٤

الكتاب الخامس :

فلسفة محاكمات الثورة ٨٠٥

القضية الحادية عشرة المتهم فيها السيد محمود

سليمان غنام ٨١١

محضر الجلسة السادسة عشرة لمحكمة الثورة . . . ٨١٣

محضر الجلسة السابعة عشرة لمحكمة الثورة . . . ٨٣٤

محضر الجلسة الثامنة عشرة لمحكمة الثورة . . . ٩١٨

خاتمة ٩٨٠

تنبيه ٩٨١

أيها القارئ ٩٨٢

الكتاب السادس :

فلسفة محاكمات الثورة ٩٨٩

محضر الجلسة التاسعة عشرة لمحكمة الثورة . . . ٩٩١

محضر الجلسة العشرين لمحكمة الثورة ١٠٧٣

قسم التحرير ١٠٧٥

المتهمون ١٠٧٨

القضية الأولى ١٠٨١

المحاكمة في سطور ١٠٨٢

السيد ابراهيم عبد الهادي ١٠٨٤

السيد ابراهيم عبد الهادي ١٠٨٦

محكمة الثورة تفسر حكمها في قضية ابراهيم

عبد الهادي ١٠٩٠

القضية الثانية ١٠٩٣

صفحة	
١٠٩٤	المحاكمة في سطور
١٠٩٥	أحمد محمد عوض
١٠٩٧	القضية الثالثة
١٠٩٨	المحاكمة في سطور
١٠٩٩	البكباشي سعد الدين السنباطي
١١٠١	القضية الرابعة
١١٠٢	المحاكمة في سطور
١١٠٣	البكباشي اسماعيل المليجي
١١٠٥	القضية الخامسة
١١٠٦	المحاكمة في سطور
١١٠٧	السيد ابراهيم فرج
١١٠٩	القضية السادسة
١١١٠	المحاكمة في سطور
١١١٣	القضية السابعة
١١١٤	المحاكمة في سطور
١١١٩	القضية الثامنة
١١٢٠	المحاكمة في سطور
١١٢٣	القضية التاسعة
١١٢٤	المحاكمة في سطور
١١٢٧	القضية العاشرة
١١٢٨	المحاكمة في سطور
١١٢٩	السيد كريم ثابت
١١٣٣	القضية الحادية عشرة
١١٣٤	المحاكمة في سطور
١١٣٥	السيد محمود سليمان غنم
١١٣٨	الأستاذ مصطفى مرمي المحامي

صفحة

الاستاذ وحيد رافت المحامى	١١٣٩
الدكتور محمد صلاح الدين المحامى	١١٤٠
الدكتور زهير جرانة المحامى	١١٤٢
الاستاذ احمد رشدى المحامى	١١٤٢
الفريق محمد حيدر	١١٤٤
الاستاذ حسين فهمى	١١٤٥
اللواء احمد عبد الهادى	١١٤٦
الدكتور نجيب اسكندر	١١٤٧
الاستاذ عبد السلام الشاذلى	١١٤٨
الدكتور حافظ عفيفى	١١٤٩
الرئيس السابق حسين سرى	١١٥١
السيد محمد عبد الله جاب الله	١١٥٣
بيان بالثروات المصادرة طبقا لاحكام محكمة الثورة	١١٥٥
النقود والأوراق المالية المودعة بالبنوك	١١٥٦
جدول بياني لمحاكمات الثورة (المجلد الاول)	١١٥٩
شكر وتقدير	١١٦٣
خاتمة	١١٦٤

فهرس الصور

صفحة

الكتاب الأول :

٢	أعضاء مجلس قيادة الثورة
٣	قسم التحرير
٤	المؤتمر الشعبى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٣
٥	الصاغ صلاح سالم يعلن تشكيل محكمة الثورة
٦	رئيس محكمة الثورة وعضو اليمين واليسار
٧	قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى
٨	البكباشى أنو السادات
٩	قائد الأسراب حسين ابراهيم
١٠	رئيس وأعضاء مكتب التحقيق والادعاء
١١	البكباشى أركان حرب زكريا محبى الدين
١٢	وكيل النائب العام الأستاذ عبد الرحمن صالح
١٢	نائب الأحكام البكباشى ابراهيم سامى جاد الحق
١٣	وكيل النائب العام الأستاذ أحمد موافى
١٣	نائب أحكام البكباشى سيد سيد جاد
١٤	وكيل النائب العام الأستاذ مصطفى الهلباوى
١٤	نائب أحكام البكباشى محمد التامى
١٥	أركان حرب مجلس قيادة الثورة
١٥	حاجب المحكمة
١٥	سكرتيرية الادعاء والمحكمة
١٦	هيئة مكتب شئون محكمة الثورة
٣٦	المتهم ابراهيم عبد الهادى فى انتظار محاكمته

المتهم إبراهيم عبد الهادى يحاول أن يدفع عن نفسه	
الاتهام	٥١
الأستاذ مصطفى مرمى المحامى يعدد طلبات الدفاع	٥٢
المتهم إبراهيم عبد الهادى وقد اكتشف ضعفه بعد	
طول ظلمه	١٠١
الفريق محمد حيدر يدلى بشهادته	١٠٢
المتهم إبراهيم عبد الهادى بقاعة محكمة الثورة	١١١
الشاهد السيد رجب يروى وقائع التعذيب	١١٢
المتهم إبراهيم عبد الهادى لحظة النطق بالحكم	١٩٩
الأستاذ مصطفى الهلباوى يلقي كلمة الادعاء	٢٠٠
المتهم أحمد محمد موسى فى انتظار محاكمته	٢٠٤

الكتاب الثانى :

رئيس وأعضاء المحكمة فى غرفة المداولة	٢١٤
الأستاذ أحمد موافى وكيل النائب العام	٢١٥
البكباشى سيد سيد جاد المدعى العام	٢١٦
البكباشى إبراهيم سامى جاد الحق المدعى العام	٢١٧
الأستاذ عبد الرحمن صالح وكيل النائب العام	٢١٨
المتهم البكباشى سعد الدين السنباطى عند خروجه	
من غرفة المداولة	٢٢٠
المتهم سعد الدين السنباطى يدافع عن نفسه	٢٢١
المتهم البكباشى اسماعيل الميجى أثناء محاكمته	٢٢٢
البكباشى سعد الدين السنباطى بعد الحكم ببرأته	٢٩٠
المتهم إبراهيم فرج فى طريقه الى السجن بعد الحكم	٢٩٢
المتهم إبراهيم فرج أثناء محاكمته	٢٩٣
المتهم إبراهيم فرج بصحبة محاميه الدكتور محمد	
صلاح الدين	٢٩٤
المتهم إبراهيم فرج يغادر القاعة منكس الرأس	٣٣٠

صفحة

- المتهمون بترويج الاشاعات : أحمد نصيف وزكي
 ٢٣٤ زهران ومصطفى شاهين
 صورة زنكوغرافية للكات المرسل من (أرباب) الى
 ٤٢٨ المتهم أحمد نصيف
 صورة زنكوغرافية للخطاب المرسل من (قطاس)
 الى المتهم أحمد نصيف
 ٤٢٩ صورة زنكوغرافية للخطاب المرسل من « حننى
 عبده » الى المتهم أحمد نصيف
 ٤٣٠ نص الخطاب المرسل من « محسن » الى المتهم أحمد
 نصيف
 ٤٣١

الكتاب الثالث :

- ٤٥٢ قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي يفادر مبنى المحكمة
 ٤٥٣ قضاة الثورة
 محكمة الثورة : القضاة وممثلو الاتهام والحاجب
 ٤٥٤ وأعضاء السكرتيرية
 الخائن صبرى وهو يفادر غرفة المداولة بعد انتهاء
 ٤٥٦ الجلسة السرية
 ٤٥٧ الخائن صبرى يفكر فى مصيره ١٥١ ١٥١ ١٥١ ١٥٢
 الخائن صبرى يتوسط أصدقائه الانجليز أصدقاء
 ٤٥٨ الوطن
 ٤٥٨ الخائن صبرى بين اثنين من الانجليز
 الخونة : محمود صبرى على ، حسن حسن محبى
 الدين ، عطية عزيز جندى ، وحسن سيد أحمد
 ٤٥٩ الشهير بحسن قلدى
 ٤٦٠ الخونة الأربعة أيضا فى طريقهم الى محكمة الثورة
 ٤٧٢ الخونة الأربعة أنساء محاكمتهم
 ٥٣٣ الخائن محمود صبرى عقب الحكم عليه بالأعدام
 ٥٣٥ المتهم حسن حسن محبى الدين عقب الحكم ببراءته

٥٣٩	الخائن محمود شكرى
٥٤٠	الخائن محمود شكرى أثناء محاكمته
٥٦٥	الخائن محمود شكرى مع أخدمائه من أعداء الوطن مندوب القوات المعادية الذى كان مع الخائن محمود شكرى
٥٦٥	الخونة الثلاثة : بولس مكسيموس سويحة ، محمد عزت محمد راقب ، ألفريد عوض ميخائيل
٥٦٨	الخائن بولس مكسيموس سويحة
٥٧٠	الخائن محمد عزت محمد راقب
٥٧١	الخائن ألفريد عوض ميخائيل

الكتاب الرابع

	« عين الثورة » البكاشى أركان حرب زكريا محبى البدين
٦٣٥	البكاشى محمد التابعى بعد مرافعته فى قضية كريم ثابت
٦٣٦	البكاشى محمد التابعى يصف كريم ثابت بأنه الفساد المدعى الثائر الأستاذ مصطفى الهلباوى
٦٣٨	المتهم كريم ثابت فى طريقه الى محكمة الثورة
٦٤٠	المتهم كريم ثابت فى انتظار محاكمته
٦٤١	المتهم كريم ثابت وبجواره محاميه الأستاذ أحمد رشدى
٦٤٢	البكاشى محمد التابعى يقرأ على المحكمة ما جمعه عن ثروة كريم ثابت وزوجته
٦٨٥	المتهم كريم ثابت أثناء مناقشته
٦٨٦	الأستاذ مصطفى الهلباوى أثناء مرافعته
٦٨٧	المتهم كريم ثابت يتحدث الى المحكمة عن انحلال فأروق الخلقى
٦٨٨	المتهم كريم ثابت أثناء محاكمته

صفحة

- ٧٢٣ هيلين ثابت جرم المتهم كريم ثابت
 صور زكوغرافية لأربعة شيكات بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه
 استولى عليها كريم ثابت من مستشفى المواساة
 بالاسكندرية ٧٦٤ - ٧٦٧
 البكاشى محمد التابعى بعد أن جمع كل ما يدين كريم
 ثابت ٧٦٨
 الأستاذ عبد السلام الشاذلى الشاهد فى قضية المتهم
 كريم ثابت ٧٨١
 هيلانة سركيس أو هيلين ثابت جرم المتهم كريم ثابت ٧٨٥
 المليونيرة الصغيرة لىلى كريم ثابت فى عيد ميلادها . ٧٨٥
 السيد حسين سرى يروى للمحكمة كيف كانت تحكم
 مصر بأمر من كريم ثابت ٧٨٦
 السيد حافظ عفيفى الشاهد فى قضية المتهم كريم
 ثابت ٧٨٧
 السيد عبد السلام الشاذلى يروى قصة الأمير الشرقى
 وصور النساء وازمة مجلس الشيوخ . . ٧٨٨

الكتاب الخامس :

- قائد الجناح عبد اللطيف البغدادى يسجل كلمته
 للتاريخ ٨٠٩
 البكاشى ابراهيم سامى جاد الحق والأستاذ عبيد
 الرحمن صالح
 غنام ٨١٠
 الأستاذ سليمان غنام يستمع الى رئيس المحكمة وهو
 يقرأ الادعاءات المقامة عليه ٨١٢

الكتاب السادس :

- المؤتمر الشعبى حيث أعلن تشكيل محكمة الثورة . ١٥٧٦
 مدخل محكمة الثورة ١٥٧٧

صفحة	
١٠٧٩	حجرة المتهمين
١٠٨٠	السيد ابراهيم عبد الهادى قبل انعقاد الجلسة السرية
١٠٨١	التهمة ابراهيم عبد الهادى
١٠٩٢	الخائن أحمد محمد عوض فى انتظار محاكمته
١٠٩٣	التهمة أحمد محمد عوض
١٠٩٦	البكباشى سعد الدين السنباطى عقب الحكم ببراءته
١٠٩٧	التهمة البكباشى سعد الدين السنباطى
	البكباشى اسماعيل المليجى يفادر قاعة المحكمة بعد
١١٠٠	انتهاء الجلسة السرية
١١٠١	التهمة البكباشى اسماعيل المليجى
١١٠٤	ابراهيم كرج يفادر قاعة المحكمة عقب النطق بالحكم
١١٠٥	التهمة ابراهيم كرج
١١٠٨	الوث الاشاعات والأراجيف
١١٠٩	التهمة زكى زهران ، أحمد نصيف ، مصطفى شاهين
١١١٢	الخائن صبرى يتوسط زملاؤه
	التهمة حسن قدرى - كنج صبرى - حسن
	محبى الدين - ابراهيم اسماعيل على - عطية عزيز
١١١٣	جنلى
١١١٨	الخائن شكرى يفادر قاعة محكمة الثورة
١١١٩	التهمة محمود شكرى
١١٢٢	الخونة الثلاثة
	التهمة نذير بولس مكسيموس سويحة - محمد عزت
١١٢٣	محمد راتب - الفريد عوض ميخائيل
١١٢٦	القاهر كريم ثابت
١١٢٧	التهمة كريم ثابت
١١٢٢	محمود سليمان غنام أثناء محاكمته
١١٢٣	التهمة محمود سليمان غنام
١١٣٧	قاعة المحامون
١١٤٢	قاعة الشهود

الحكمات لشجرة



صَدَرَ عَنْ
مَنْشُور
حِكْمَةِ الشَّجَرَةِ

نُصْبَةُ إِبْرَاهِيمَ لِمَا فِيهِ حِكْمَةُ الشَّجَرَةِ

وزارة الإرشاد القومى

مصلحة الاستعلامات

محكمة الثورة

إعداد
كمال عبد الحميد كبرية
رئيس مكتب شؤون محكمة الثورة

المطبعة الرسمية
لمحاضر جلسات محكمة الثورة

الكتاب السابع
المجلد الثانى

صدر عن

مكتب شؤون محكمة الثورة
القاهرة : ٦٨ شارع قصر العيني

فلسفة محاکمات الثورة

ليست الثورات كما يتبادر الى بعض الاذهان ظواهر عرضية نادرة التكرار ، تنشب بين آونة وأخرى في هذا المكان أو ذاك ، او في هذه الحقبة من تاريخ البشرية أو تلك ، وانما هي ظواهر حيوية تقتضيها ظروف الحياة الانسانية ، التي تنشأ دائما كل جديد ، وتصبو الى كل كمال ، وتتطلع الى حياة سامية ، ولولا تحفز البشرية الى التجديد والتطور ، ولولا استشرافها المثل العليا ، لما انبعثت أنوار دين ، ولا زكت دوحه علم ، ولا امتدت افياء حضارة ، ولا ادل على تجدد هذه الظاهرة وحيويتها وضرورتها الاجتماعية ، من اننا نلمس مع كل جيل ن على الأغلب الأعم - ثورة في المعايير والقيم ، تتجلى في هيئة صراع عارم بين ما نطلق عليه « القديم والحديث » وينقشع هذا الصراع عن مثل جديدة ، تؤثر في تقاليد المجتمع ، ونظام حياته ، فترة قد يطول امدها او يقصر ، ولكنها - لا ريب - متفاعلة مع الملابسات التي انبثقت منها .

وما تاريخ البشرية في مختلف مراحلها الاسلسلة من ثورات مؤشبة العطلات ، والثورات شكول متعددة ، والوان شتى ، فقد تكون ثورات فكرية تنصارع فيها المبادئ والنظريات والمعتقدات ، او ثورات اجتماعية تصطدم فيها تقاليد مجتمع باخرى لباينها ، او ثورات يتصاول فيها نظام للحكم مع نظام مغاير

له ، والثورة - في رأى - هى كل ذلك مجتمعا مندمجا .
فالانتباه الفكرى ، والتطور الاجتماعى ، ونظم الحكم وأساليبه
كلها عناصر متمازجة متفاعلة ، يتأثر كل منها بمقومات الآخر ،
واذن فالثورة ليست صراعا فحسب - لأن هذا الصراع هو
المظهر الخارجى الذى عن طريقه تلد الثورة ذاتها ، وتعلن
وجودها - وإنما الثورة الحق مراحل مترابطة ، أساسها تلك
المثل والقيم الجديدة التى غالبا ما تظهر فى صورة غامضة
لا تلبث أن تستبين معالمها شيئا فشيئا ، أو تبدى طفرة
فتطوح بالمثل القديمة البالية وتقضى عليها .

ولما كانت الثورات ظواهر اجتماعية حيوية كما قدمنا ،
فإنها تتولد فى نفوس الناس ، وتنساب فى مشاعرهم . ولا تفرض
عليهم فرضا ، ولذلك فإنه يسبقها ويصحبها دائما وعى وبصر
وتجاوب فى مختلف الطبقات ، وإذا انعدم هذا الوعى ، ولم
يتمثل هذا التجاوب ، فقلما تقوم ثورة ، أو يحدث انقلاب ،
وبدهى أنه يساير هذا الوعى شعور عام بفساد النظم القائمة
واخفاقها ، ومنافاتها للصلاحيات ، كما تنبع عنه رغبة قوية فى
احلال نظم جديدة محلها تتلاءم والوعى الجديد ، وتواكب المثل
العليا التى يسمى المجتمع الى تحقيقها .

على ضوء هذه الحقائق نريد أن نحدد الى أى مدى نستطيع
فى افطاره أن نعلق كلمة الثورة على حركة الجيش التى قامت
منذ أكثر من عامين . هل هى مجرد انقلاب طوح بنظام للحكم
ليأتى بنظام آخر ؟؟ حتى اذا ما قام هذا النظام ، وبسط سلطانه ،
فقدت الحركة طابعها الثورى ؟؟ واصبحت مجرد انتقال
لمركز السلطة من قوة حاكمة الى قوة أخرى ؟؟ أم هى ثورة
اصيلة ، مهدت لها ظروف جعلت جميع طبقات الشعب ترى
ضرورة قيامها ، وتجاوب معها ، وتدين بمثلها ؟؟ الحقيقة التى

لا يتطرق اليها الشك أن حركة الجيش ثورة ، لأنها قامت في
أونة شعر فيها كل فرد من أبناء البلاد بالفلاس المعابر التي
كانت سائدة ، وأحس بوجوب احلال غيرها محلها ، اذ لولا
هذا الشعور لما هبت مصر كلها مؤيدة مؤازرة بروحها ودمها
هذا الانقلاب ، ولما بارك الناس حركة هؤلاء الأفاضل الذين صاحوا
بها ، فمكنوهم من أن يقضوا على نظام الحكم بين عشية
وضحاها .

والثورات دائما تصحبها محاكمات ، يقدم لها كل من هدد
كيانها ، إلى جانب الذين كانوا حربا على البلاد ، وعائقا دون
نهضتها وتقدمها ، وهذه المحاكمات تكون في صور متنوعة
عديدة بحيث تمشى وروح الثورة ، ومزاج قادتها ، فتارة تبدو
محاكمات شعبية عنيفة في الميادين والطرقات ، وطورا تكون
محاكمات منظمة سريعة ، وإن كان لها منطلقا وقانونها الخاص ،
وقد أخذت محاكمات ثورتنا ذلك الطابع الهاديء الذي لم يسته
الحركة منذ بدايتها ، فالمحاكمات لا تتسم بروح العنف والتحامل
وطريقة تنفيذ احكامها لا تتجاوز حدود المألوف ، فلا تقتصر
تنصب في الميادين والطرقات ولا اراقة للدماء في كل مكان .
ولا استهانة بحق واحد من حقوق الانسان .

ولكن ما هي الفلسفة التي تكمن وراء هذه المحاكمات ؟ لعل
أرى ما لا يراه البعض من أن فلسفة المحاكمات هي أنها
تكشف للناس عن سوءات ماضيهم ، وتبين لهم انحلال عالم
ما قبل الثورة . حقا أنها تجلو تفاصيل تلك الحياة ، وتبرز
ما خفى من أسرارها ، ولكن الناس ليسوا بحاجة جوهرية إلى
عرفان تلك التفاصيل ، لأنهم كانوا على بينة بمضمونها قبل
قيام الثورة ، والا لما اقتنعوا بوجوب هدمها هذا الاقتناع
الذي يجب أن يسبق ويمهد لكل ثورة ، ولما تجاوبوا

أشد التجاوب معها عند قيامها ، ان الفلسفة لا تشغل بالفواجر والعرض ، ولكنها تهتم بالمعايير والقيم والجوهر . وفلسفة محاكمات الثورة تجثم في احكامها ، وان أول حكم نظفته الثورة كان في الايام الأولى من قيامها حينما ثلث عرش الملك السابق ، ولست اعنى بهذه الفلسفة ادانة اناس ، وتبرئة آخرين ، وانما اعنى ادانة المثل الخاطئة - في نظر الثورة على الأقل - التي يدن أولئك الناس بها ، ويقفون رمزا لها ، ولا ادل على صحة مذهبي هذا من ان المحاكمات ضرورة في المراحل الأولى من الثورة - مراحل الهدم والتعطيم - ولقد اصدرت الثورة بعد ذلك حكمها على معيارين ذاتيين قامت لتعطيمهما ، اولهما الفساد الداخلى وثانيهما سلطان المستعمر الاجنبى .

والمفروض ان الثورة الحق تهدم وتعطم ، لتبنى وتدمع ، وليست تسمى ثورة تلك التي تقوم على الهدم وحده . فالهدم ليس غاية الثورة ، بل هو وسيلة لاقامة المجتمع الذى تنشده وتهدف اليه ، وتجاهد ان تزوده بمادة الاستقرار والنمو والرخاء . والى ان تفرغ من خوض هذه المراحل تسير الثورة في مرحلة انتقال من اخطر مراحلها . اقول من اخطر مراحلها لانها ان لم تتقدم للأمام ، فقد تصاب بنكوص يرجع بها القهقري الى الوراء . وقد حدث ذلك في كثير من الثورات كما حدثنا التاريخ .

ومما يزيد الامر تعقيدا ان هذا المجتمع الجديد لا تسهل اقامته ، لان البناء امر عسير ، ولان معالم هذا المجتمع لا تكون واضحة ماثلة أمامنا ، ولان اللزائع التي نتخيل انها توصلنا اليه ، قد تتجه بنا الى عكس ما نريد .

وانى احسب ان ثورتنا المصرية الاخيرة تمر الآن في هذه

الفترة الانتقالية الخطيرة ، فقد انقضت - في رأيي - مراحل
الهدم الكبرى ، وانتهت فترة المحاكمات ، فالمعايير القديمة
شرمت تلالشي ، والمستعمر الأجنبي في طريقه الى خارج
البلاد ، ولكن المثل الجديدة ، ونوع المجتمع الجديد ، قد بدأت
ولا شك تظهر في صورة غامضة يزيدا الزمن وضوحا وثباتا ،
ولا يمتظر عاقل ان يتم تشييد هذا المجتمع بالسرعة ذاتها ، التي
حطمنا بها معايير المجتمع القديم . ذلك لان هذا الخاطر فيه
مصادرة لطبائع الأشياء .

وفي معرض القياس بيني وبين من قدموا لكتب محاكمات
الثورة . اعتقد اني أسعدهم حظا ، واشقاهم حظا في وقت معا .
اشقاهم حظا لأن المقادير شاءت ان اقدم لحققة تناولت رجلا
جمعتني به مراتع الصبا ، وملاعب المدرسة ، كما كان أهله
من جيرة أهلي ، وذوي ودهم ، ومن شان هذا العامل ان يجد
عندي قدرا من الحرج ، حين اعرض للعبرة التي يجب ان
تستخلص ومقدماتها التي يجب ان تطرق .

على ان هناك حقائق ليس الى الخروج عليها من سبيل ،
فكما ان الحق يجب ان تتخضع له الناس ، فالضصف والانحراف
شريزتان في بعض النفوس ، ان لم تكفكفهما يقظة من ضمير ،
او كرامة من خالق ، فما ايسر ان يهوي بمن ركبا فيهم الى
المهوى السحيق .

وبدهى ان حكم القضاء المختص هو دائما دليل الحق ومجلاؤه ،
فاذا دمع من دمع فقد كشف العماية بشعاع من الهداية ، وعلى
الناس بعد ذلك ان يثوبوا الى رشدهم . وان ينحسر عنهم
جهلهم ، وان يتبينوا النجدين ، هذا شأن معيب فعليهم ان
يتقوه ، وهذا كريم صالح فعليهم ان يسلكوه . وان ربك
لبارصاد ، وفي القصاص حياة لاولى الالباب .

وانا اسعد الناس حفا لاني اقدم لهذا الكتاب ، بعد ان وقع
الحدث العظيم الذي ترقبته هذه البلاد ، وهي تحصل على
أيديها قلوبها وكرامتها وآمالها وآلامها ، منذ نيف وسبعين
عاما . فقد وقعت اتفاقية الجلاء ، وردت أمورنا الينا ، والقيت
أعبأنا على كواهلنا ، ومن شان هذا اليوم المشهود ان يكون
فاتحة لعصر مسمود ، ومهادنا لظل ممدود ، ولعل اكرم ظل
عند الله . ذلك الذي يتفيؤه عباده ، حتى وان كان في زمرتهم
من أركسه واشقاه . والله ولي التوفيق .

عزيزا باظه

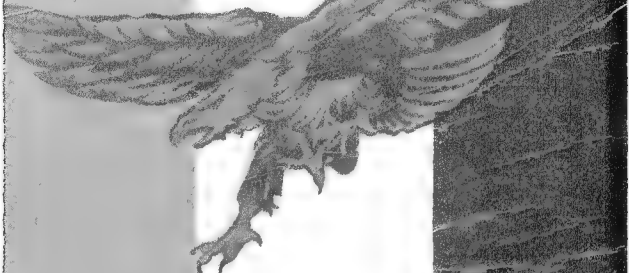


فضيلة النيرة كان صديقهم دانا الكسوف عن الحقائق للتاريخ



البكباشى سيد سيد جاد والامناذ احمد موافى مثلا الادعاء فى
قضية احمد النقيب •

كلمة الثورة



القضية الثانية عشرة



نسوا الله فأنسوا
أنفسهم أولئك
هم الفاسقون



المتهم احمد النقيب في طريقه الى محكمة الثورة •

محضر

الجلسة الثامنة عشرة لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا في الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا
بمقر قيادة الثورة في الجزيرة يوم الخميس ٢٢ أكتوبر سنة
١٩٥٣ (الموافق ١٣ صفر سنة ١٣٧٣) *

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ
١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء
على المادة الثامنة من الدستور المؤقت *

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي
عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشي انور السادات
وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة *

وبحضور البكباشي سيد سيد جاد المدعى ، والاستاذ احمد
موافي وكيل النائب العام ، عضوى مكتب التحقيق والادعاء
قدمت القضية رقم ١٢ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ ، المتهم
فيها الدكتور احمد محمد النقيب *

(حضر المتهم ومعه محاميه الاستاذ أمين مرعى) *

الرئيس - باسم الله وباسم الثورة نفتح الجلسة الثامنة عشرة
من جلسات محكمة الثورة . . . المدعى ، المتهم موجود *

البكباشي سيد جاد - المتهم موجود يافتد *

الاستاذ أمين مرعى (الدفاع) - انا حاضر مع المتهم *

الرئيس - الشهود موجودون ؟

البكباشى سيد جاد - موجودون يافندم *

الرئيس - المتهم الدكتور احمد محمد النقيب *

الادعاء الاول :

«اتى افعالا ساعدت على فساد التحكم فى البلاد ، وذلك
انه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله ، بحكم صلته الوثيقة
بالمملك السابق ، تصرف تصرفات اضررت بمصلحة البلاد
وسمعتها من النواحي الخلقية والمادية والادبية ، وكان
لها أسوأ الاثر فى حياتها السياسية والاجتماعية» *

مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم - غير مذنب *

الرئيس - لو سمحت ترفع صوتك علشان نسمعك *

المتهم - غير مذنب *

الرئيس - الادعاء الثانى :

« اتى افعالا استغل فيها نفوذه دون مراعاة لمصالح
الوطن وذلك انه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله ،
بوصفه مديرا لمستشفى المواساة بالاسكندرية ، تصرف
فى اموال المستشفى لمنفعة الملك السابق وآخرين
تصرفات اضرعت على المستشفى مبلغا يزيد على ٦٠ ألف
جنيه » *

مذنب أم غير مذنب ؟

المتهم - غير مذنب *

البكباشى سيد جاد - القضية جاهزة *

الاستاذ امين مرعى - الدفاع يرجو تأجيل نظر الدعوى الى
الى صباح يوم الأحد لعدة أسباب * . اولاً : لان الدكتور
النقيب أعلن بقاءة الادعاءات فى الساعة الخامسة
والنصف من مساء الثلاثاء وقد ابلغت بهذا النبأ وانا فى

الاسكندرية ، اذ اننى مقيم بها . أبلغت مساء ذات اليوم الساعة الثامنة مساء . وبكرت فى الحضور أمس ، وضاع وقتى بين مقابلته فى سجن الاجانب وبين الاطلاع على ملف القضية فى مكتب الادعاء بمحكمة الثورة ، وقد مكثت فيها حتى الساعة الثانية ، وعند هذا الحد لم يكن فى استطاعتى أن أستمر بعد هذا المجهود الذى بذلته . وأمس ضمت ملفات أخرى ٧ أو ٨ ملفات لم تضم الى ملف القضية ، الا بعد أن غادرت محكمة الثورة ، اى بعد الثانية مساء وقد أبلغت بنيتها صباح اليوم ، وقد ألقيت نظرة عاجلة على ملف أو ملفين من هذه الملفات . ولكنى لم استطع أن أطلع على باقى الملفات ، كما اننى لم استطع أن أطلع على باقى الملفات الاخرى ، وهى عديدة وخصوصاً تقرير مقدم من ديوان المحاسبة ، وهذا وحده يحتاج الى خبراء لدراسته . لهذه الأسباب مجتمعة ، أرجو أن تفضلوا بتأجيل نظر الدعوى الى صباح يوم الاحد ، لانى مضطر الى أن أعود الى الاسكندرية لأمضى فى بيتى وبين عائلتى يوماً أو بعض يوم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فلدى المتهم شهود نفى ، كما انه يرجو ضم أوراق فى الاسكندرية فى مستشفى المواساة ، ومهما بذل مكتب الادعاء من جهد ، فلن يتمكن من ضم هذه الاوراق لان باكر عطلة وانا لم أتمكن من الاطلاع عليها قبل يوم السبت . ولذلك أرجو أن أمكن من أن أودى رسالتى نحو المتهم ، وذلك بتأجيل نظر الدعوى الى يوم الاحد .

الرئيس - وشهود النفى دول مين ؟

الاستاذ أمين مرعى - الدكتور يوسف رشاد والاستاذ حسن يوسف الذى كان رئيساً بالنيابة لديوان الملك السابق . والدكتور على توفيق شوشة ، والدكتور محمد أبو العلا وهو وكيل حالى لوزارة الصحة . والدكتور على قطرى

وهؤلاء الشهود بعضهم من الاسكندرية • أما الأوراق
التي أرجو أن تتفضلوا بإصدار أمركم بطمسها فهي : دفتر
محاضر مجلس ادارة مستشفى الموساسة ، وكذلك ردود
مجلس الادارة على مناقضات ديوان المحاسبة في السنين
المختلفة كما تشامون من سنة ١٩٤٨ الى الآن •

الرئيس - مفيش حاجة غير كده ؟

الاستاذ أمين مرعى - أبدا يا افندم •

الرئيس - أسماء شهود النفي دول متعلقين بآيه ؟ هل كلهم
متعلقين بوقائع الادعاءين ؟

الاستاذ أمين مرعى - الموجه الى المتهم ادعاءان ، بعض هؤلاء
الشهود مطلوبين في خصوص الادعاء الأول ، والبعض
الآخر مطلوب في خصوص الادعاء الثاني • أضرب
لحضراتكم مثلا : الدكاترة الثلاثة على توفيق شوشة
والدكتور أبو العلا والدكتور على قطري دول في خصوص
الادعاء الثاني • والدكتور يوسف رشاد والاستاذ محمد
حسن يوسف دول في خصوص الادعاء الأول •

الرئيس - طيب والمحاضر والأوراق المطلوبة ، هل هي داخلية
في صميم الموضوع •

الاستاذ أمين مرعى - داخلية في صميم الموضوع ولولا ذلك لما
سمحت لنفسى أن أجهدكم في طلبها •

البكباشى سيد جاد - الادعاء يلتبس من هيئة المحكمة الموقرة
طلب استدعاء الشاهد الدكتور انيس الخشن
كشاهد اثبات •

الرئيس - فى أى ادعاء ؟

البكباشى سيد جاد - فى الادعاء الأول •

الرئيس - ترفع الجلسة الآن لتختل هيئة المحكمة للمداولة •

(رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة
العشرين) •

(أعيدت الجلسة في الساعة العاشرة والنصف) •

الرئيس - قررت المحكمة ما يأتي :

١ - ضم الأوراق التي طلبها الدفاع •

٢ - تكليف مكتب الادعاء والتحقيق باستدعاء
شهود النفي الآتية اسماءهم :

١ - الدكتور يوسف رشاد •

٢ - الاستاذ محمد حسن يوسف •

٣ - الدكتور محمد أبو العلا •

٣ - التصريح لمكتب الادعاء ، باستدعاء شاهد
الاثبات الدكتور أنيس الحشن •

٤ - تأجيل نظر القضية الى جلسة يوم الأحد
القادم ٢٥/١٠/٥٣ الساعة العاشرة صباحا •

الاستاذ أمين مرعي - أنا متشكر أولا • وثانيا لي رجاء : أرجو
أن تفضلوا بالامتن بنقل الأوراق الى غرفة المحامين ،
لتمكن من الاطلاع عليها •

الرئيس - ده يرتب مع مكتب الادعاء ، مش مع المحكمة •

الاستاذ أمين مرعي - طيب يا افندم •

محضر

الجلسة العشرين لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا في الساعة العاشرة صباحا بمقر قيادة الثورة
في الجزيرة ، يوم الاحد ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق
٢٦ صفر سنة ١٣٧٣) .

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة ، بتاريخ
١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء
على المادة الثامنة من الدستور المؤقت .

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي ،
عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشي أنور السادات
وقائد الاسراب حسن ابراهيم ، عضوى مجلس قيادة الثورة .
وبحضور البكباشي سيد سيد جاد المدعى والاستاذ احمد
موافي وكيل النائب العام ، عضوى مكتب التحقيق والادعاء .

(عقب النطق بالحكم في القضية المتهم فيها السيد محمود
سليمان غنام انصرف برفقة حارسه واستؤنف نظر القضية
رقم ١٢ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ . (المؤجلة) المتهم فيها
الدكتور احمد محمد النقيب) .

الرئيس - المتهم موجود ؟

البكباشي سيد جاد - موجود يا افنم .

الرئيس - امال الدفاع يتاعك فين ؟

المتهم - موجود بس ما حدش طلبه ، هما طلبوني بس .

الرئيس - هو مش عارف أن المحكمة حتنظر القضية الساعة عشرة ؟

المتهم - هو موجود بس لما طلبوني ما طلبهوش .

الرئيس - الشهود موجودين ؟

البكباشى سيد جاد - أيو يا أفندم موجودين وجاهزين .

الاستاذ أحمد موافى (النائب العام) - الشاهد محمد حسن

يوسف وهو من شهود نفى المتهم اعتلّم لمرضه .

(حضر الاستاذ أمين مرعى الدفاع عن المتهم) .

الرئيس - انت مش عارف أن المحكمة منعقدة من الساعة عشرة ؟

الاستاذ أمين مرعى - أيوه يا أفندم . وأنا هنا موجود من

الساعة التاسعة والثلث . ولكن أنا تصورت أن حضراتكم

حتنطقوا أولا بالحكم فى قضية السيد محمود سليمان

غنام ، ثم بعد ذلك تنظرون قضية أخرى للتأجيل . وأنا

شخصيا كنت قاعد فى أودة المتهمين .

الرئيس - طيب اتفضل - نقرأ الآن الادعاءات المقامة على

المتهم .

الادعاء الأول :

« أتى افعلا ساعلت على فساد الحكم فى البلاد ،

وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٢ وما قبله ، بحكم صلته

الوثيقة بالملك السابق ، تصرفات أخرى أضرت

بمصلحة البلاد وسمعتها من النواحي الأخلاقية والمادية

والأدبية . وكان لها اسوأ الأثر فى حياتها السياسية

والاجتماعية .

المدعى . . الشهود عن الادعاء الأول موجودين ؟

البكباشى سيد جاد - أيو يا أفندم .

الرئيس - انده الشاهد الأول .

(حضر الشاهد الاول الدكتور انيس الخشن)

الرئيس - اسم الشاهد الدكتور انيس الخشن ؟

الشاهد - آيوه يا افتدم *

الرئيس - قل والله العظيم والله العظيم والله العظيم ، اقول الحق

ولا غير الحق ، والله على ما اقول شهيد *

(أقسم الشاهد اليمين) *

الرئيس - المدعى *

البكباشى سيد جاد - متى التحقت بخدمة مستشفى المراساة ،

ومتى فصلت منه ؟

الشاهد - التحقت به فى سنة ١٩٣٥ فى شهر نوفمبر ،

وفصلت فى اول ابريل سنة ١٩٤٥ *

البكباشى سيد جاد - ما هى أسباب فصلك من مستشفى

المراساة ؟

الشاهد - أسباب فصلى ، هو اننى تقدمت وبعض زملائى

الاطباء ، بشكوى لمدير المستشفى وكان وقتئذ الدكتور

النقيب ، نحتاج فيه على سوء معاملة (السسترات) (١) لنا ،

وبخاصة اثنتين منهم وتبين بعدين أنهم كانوا يشندلوا

الاطباء والمرضى ويطرودون المرضى ويفرضون علاجات معينة

عليهم ، فلما حدث أخيراً ، أن ثارت واحدة من (السسترات)

على أحد الاطباء ورفعت يدها بحركة تدل على انها تريد

ضربه ، فطلبت من الاطباء أنهم يجتمعوا ، وتكتب شكوى

للمدير الدكتور النقيب ، مضمونها ما حدث فعلاً . فبعد

زمن طلبنى المدير فى مكتبه ، وقال لى : ان الحالة بينى

وبينك أصبحت لا تسمح بأنك تشتغل معاًيا . تحب اوديك

وزارة الصحة ؟ فقلت له لا . فقال : تحب تستقيل ؟

فقلت له : لا . فقال : تحب الفصلك ؟ فقلت له : الفصلنى

(١) يقصد الممرضات بالمستشفى *

إذا أمكنك أن تفصلني . وقلت هذا لأنني أعلم أنه لا
يمكنه فصل ، إلا بعد إذن مجلس الإدارة ، ولكنني فوجئت
بأنه أخرج ورقة من مكتبه وقال : **اتفضل أنت مفصول .**
وفصل معي ثلاثة من زملائي . فقدمنا شكوى الى
الى السراى ، والى النقابة ، وبعد كده استقال خمسة
اطباء آخرين .

الرئيس - أول ما ابتديت تشغل في المستشفى كان
سنة كام ؟

الشاهد - أنا اشتغلت في المستشفى في سنة ١٩٣٥ . من أول
عهد المستشفى اتعينت أنا والدكتور النقيب .

الرئيس - هل تغير النقيب عما كان في أول عهده أولا ؟
الشاهد - في أول عهده كان مسالما ، لأنه كان فوق منه رقابة
من جمعية المواساة ، وبعدين لما وجد ان جمعية المواساة
استنفدت كل نقودها في بناء المستشفى ، حب انه
يتخلص من هذه الرقابة ، ووجد أسلم طريقة للوصول
الى هذا ، أنه يسند ظهره الى السراى ، لأنه كان يعلم
أن الأحزاب كل يوم على حال ، النهارده الوفديين وبكره
السعديين ، وبعده غيرهم ، والظاهر أنه قال ارتكن على
سلطة تبقى على طول .

الرئيس - قال في نفسه طبعا ؟

الشاهد - أيوه . وعلشان يحقق هذا الغرض ، سافر الى أوروبا
قبل الملك ما يستلم سلطته الدستورية ، ووثق علاقته
به هناك .

الرئيس - وعرفت متين ؟

الشاهد - كنت شفت بعض جوابات المرحوم فهمى عبد المجيد ،
وهو الذى بنى المستشفى وكان يشرف عليه ، والدكتور
النقيب كان يبيع جوابات ان سياسته هي توطيد علاقته
بالمملك السابق ، والجميع يعلمون أن فهمى عبد المجيد ،

الملك السابق ما كانش بيحبه والملك فؤاد كان ضد المشروع . والدكتور النقيب وثق علاقته به عن طريق الفريق عمر فتحي ومراثة ، واصبح معاهم فى الحاشية . ولما وجد فهمى عبد المجيد أن الدكتور النقيب فتح باب المستشفى لموظفى وخدم السراى ، وأى واحد يخش فى السكندو أو البريمو . فقال له : دول اذا حببت حطهم فى القسم المجانى ، ما تحطهمش علينا فى البريمو ، وعقب كده ، جاءت وزارة على ماهر فى الحكم ، وأول ما وليت الحكم الفيت وظيفة فهمى عبد المجيد ، وخرج من خدمة الحكومة ، وطلبوا منه أن يسبب منصبه كرئيس لجمعية المواساة . قبل كده كان فيه حفلة سنوية تقيمها الجمعية وكان مفروضاً أن يطلب اليه بصفته الرئيس أن يلقي خطاباً ، ولكن قيل له بلاش تلقى الخطاب أنت ، فقال طيبه أخى أبو العلا أو ذهنى - وهما الوكيلان - يلقي أحدهما الخطبة . فقالوا لا . واحد موظف وده خطبة بين ايدين الملك مش مقبولة ، والثانى من الاعيان ، وده مش مهم ، خل الدكتور النقيب هو اللى يلقي الخطبة . فقال فهمى عبد المجيد : « اذالقى الدكتور النقيب الخطبة فانا مش حا احضر الحفلة » . وفعلال لم يحضر هذه الحفلة ، والقى الدكتور النقيب الخطاب ، واعتبر فهمى عبد المجيد من يومها عدواً للملك ، وطلعه عقب هذا من شغلته ومن الجمعية .

الرئيس - ايه الخدمات اللى كان بيؤديها للملك ؟
الشاهد - فيه خدمات خاصة ، كان بيؤديها للملك ، وذلك انه وفر له مكانا فى المستشفى يخله فيه الى الراحة .

الرئيس - كان فيه ايه المكان ده ؟

الشاهد - كان فيه شوية مراحيج .

الرئيس - يعنى كانوا بيعملوا ايه . بيتمرجحوا ؟

الشاهد - هو وفر له مكان فيه شوية ٠٠٠٠ وكراسى وقعدة
كويسة •

الرئيس - كان بيقعد فيه لوحده ؟

الشاهد - فى مستهل حياته كان بيعجى مع الملكة السابقة
فريلة ، وكان أحمد حسنين بيعجى مع نازلى • ولم نكن
نرى شيئا وانما كنا نسمع الاصوات •

الرئيس - أصوات ايه ؟

الشاهد - ضحك من الملك السابق ، وكان له ضحكة عالية
ومعروفة •

الرئيس - هل كانت الحكاية قاصرة على المراجع ؟

الشاهد - لا • ولكن هو كان له جناح فى الدور الرابع
البريمو ، وفيه سراير علشان اذا جه أى واحد من
الحاشية فى أى وقت ، يقعد وينام وياكل ويشرب على
كيفة •

الرئيس - الدور الرابع ده كان مكون من كام حجرة ؟

الشاهد - كان يشمل ٥ أود ، وهو كان فى الاصل ١٠ أود
فتحوهم على بعض علشان يبقوا واسمين •

الرئيس - هو كان فى الحقيقة ١٠ أود ؟

الشاهد - أيوه •

الرئيس - ما كانش بتعمل حفلات ساهرة فى المستشفى ؟

الشاهد - أيوه كانت بتعمل فى المستشفى حفلات ، وكانت
حديقة المستشفى بيعمل فيها الحفلات الكبيرة •

الرئيس - أنا أقصد هل كانت بتعمل حفلات خاصة ، أو كانت
بتعمل حفلات عامة ؟

الشاهد - الاثنين كانوا بيتعملوا ، واحنا طنبعا بناخد علم
بالحفلات العامة ، أما الحفلات الخاصة اللى كانت بتعمل

كنا بنسمع أخبارها من البنيتين (السسترات) وكنا
بنسمع أن الملك يجيلهم فى الأودة •

الرئيس - بنتين مين ؟

الشاهد - واحدة اسمها (مارى فيليبيلس) وواحدة تانية
صاحبها اسمها (واشيل) وبالاخص (مارى) •

الرئيس - جنسيتهم ايه ؟

الشاهد - كانت (مارى فيليبيلس) يونانية قبرصية ،
(واشيل) كانت صاحبها • وكانت (واشيل) رئيسة

المرضات (ومارى) وكيلة المرضات •

الرئيس - ازاى اتعرفوا بالملك السابق ؟

الشاهد - الملك السابق كان دائم التردد على المستشفى •

الرئيس - علشان يتمرجح فى المستشفى ؟

الشاهد - هو كان دائم التردد على المستشفى • والاول كان
بيستريحى نظرنا ولكن بقى يتردد كثير للدرجة انه اصبح
ينها لنا انه يشتغل معنا •

الرئيس - تعرف ليه كان يفضل المستشفى على أنه عنده
قصور كثيرة ؟

الشاهد - الى كنا بنسمعه من (مارى فيليبيلس) وهى فتاة ،
كان عندها نوع من الهستريا وكانت فضفاضة • كانت
بتقول : كثيرا أنه دقص معايا وتغيبت مرة عن المستشفى
ثم سألناها عن السبب فقالت : انها كانت فى ضيافة
الملك فى السراى •

الرئيس - كان يياخذها لحساب المستشفى ولا لحسابه هو ؟

الشاهد - ما نعرفش ايه الى بيحصل • ولكن كان يياخذها
بره المستشفى • وكانت البنيت تقول لنا : الملك بيهادينى
بعقود وساعات وحاجات من دى • ولا نعرف عن الصلة

التي بينهم وبين بعض ، إلا ما تقوله هي • وفي مرة
اسمحوا لى هذه الكلمة قالت : النهارده وأنا باغير للملك
على رجله وطى على وباسنى •• لا مؤاخذه البنت دى كانت
مفضوحة ••

الرئيس - كان بيغير على رجله فى المستشفى ؟
الشاهد - أحيانا واحنا على أى حال ما كناش بنمشوف
الحاجات دى •

الرئيس - مش عنده أطباء فى السراى ، وفيه له أجزخانة بييجى
المستشفى يغير ليه وعنده كل ده ؟

الشاهد - مستشفى المواساة كانت بالنسبة اليه كل شىء
وهو كان بييجى يمضى وقت كويس فى المواساة •
الرئيس - يمضى وقت كويس ازاي ؟ دى مستشفى ؟
الشاهد - ما هو كان بييجى فى أى وقت يعجبه ، ويعجب
الأشخاص اللى على كيفه •

الرئيس - ما سمعش انه كان بيعجب سيدات معاه ؟
الشاهد - احنا كنا بنسمع • وكان الجناح الخاص به محرم
علينا دخوله • وكنا نسمع أن الملك حضر ومعاه •••••
وطبعا بعض السيدات فيهم ، ولكن كان دخوله وخروجه
من الباب الكبير المسمى بالباب الملكى ، وفى غير
مواعيد العمل •

الرئيس - مين بيرتب له الحاجات دى ؟
الشاهد - الملك يا افندم ما كناش له علاقة بعد غير المدير ،
وكان الدكتور النقيب بيعتبر من العاشية زى محمد حسن
وكافاض وبوللى • وهو استغل وظيفته كطبيب ومدير
مستشفى وقدر يؤثر على الملك السابق من طريق مهنته •
ونال حظوة كبيرة ، وأصبح الحاكم بأمره لا فى
المستشفى وحدها ، بل فى الاسكندرية كلها •

الرئيس - كان يحضر الحفلات الخاصة واية ، هل كانت هذه الحفلات محترمة ومحترمة ؟ ما هو ممكن إقامة حفلات يحضرها رجال ونساء وما يبقاش فيها حاجة •

الشاهد - والله انا ما افهمش ليه تعمل حفلة خاصة محترمة ومحترمة فى مستشفى ؟

الرئيس - مش فاهم قصدك ايه ؟

الشاهد - هو كان يحب ياتنس ويلعب مغاهم كارت ويرقص معاهم ••

الرئيس - لازم بتدفعوا كويس للممرضات الى بيرقصوا ؟ كنتم بتجيبوهم منين ؟

الشاهد - اذكر ان الملك مرة جه يستعرض طاقم ممرضات جاء من بولندا فى سنة ١٩٤٠ وراحوا جابوه فى عز الحرب من بولندا •

الرئيس - ايه دخل الملك فى استعراض الممرضات •• هو كان بيوقف الواحدة ويقول لها يمين شمال •• وادورى ويشوف وشها وظهرها ؟

الشاهد - هو الاول كان يشوف الصور الفوتوغرافية بتاعتهم فى الباسبورتات وبعدين لما جم استقبلهم علشان يرحب بهم وساعة ما وصل كانوا موجودين ، وسمعنا ان الملك جاي وأنه هو الى راح يستقبلهم •

الرئيس - هو اختار منهم ناس علشان يشتغلوا والباقي رجع •• ؟

الشاهد - الطاقم كله اشتغل • ولكن الظاهر انه لما كان بيستلطف حد كان بيعطي يتعالج •

الرئيس - هي مصر كانت فقيرة من الممرضات حتى انهم يجيوا اجانب يقوموا بالمهمة دي ؟

الشاهد - احنا كنا ماشيين على تفضيل الممرضات الاجنبيات على
المصريات .

الرئيس - ازى ؟ وانت اول ما قلت فى شهادتك اتكلمت عن
سوء معاملة دول للطباء والمرضى .

الشاهد - ما هم دول كانوا وصلوا . . ده احنا شفتنا شوية ايام ،
كانت الممرضات بتخرج المرضى وتقرض أنواع العلاج ،
وتدس الدسائس للدكانرة عند النقيب ، ولما كنا نشتكى
من انهم بيخرجوا المرضى ويبدخلوهم على كيفهم ، كان
الدكتور النقيب يقول : دول وصلوا يا دكتور حاسب
على نفسك . .

الرئيس - وصلوا يعنى ايه ؟

الشاهد - يعنى وصلوا للرأس .

الرئيس - يعنى المدير ؟

الشاهد - لا . . . يعنى وصلوا لأكبر رأس ، لدرجة اننا لما
وقعنا على المدير حبيننا نقدم شكوى ، وبعدين اتضح ان
ما فيش قدامنا غير اننا نخبط رأسنا فى الحيط . . ولما
اشتكيننا للسراى وقلنا فى الشكوى ايه اللى بيجرى فى
المواساة وقدمنا شكوانا لعبه اللطيف طلعت كان ايامها
احمد حسنين مريض فقال لهم : (قلتموها للملك) فلما
عرضت عليه حولها للدكتور النقيب فما بقيناش عارفين
نشتكى لمين . . ولما جينا نثير المسألة فى البرلمان قصدنا
الدكتور طراف ، وكان وقتها نائب فى البرلمان ، وعندما
حب ان يثير الموضوع كسؤال فى مجلس النواب ما امكنش
لان كان دائما السؤال بتاعنا يؤخر ويؤجل ويقدم عليه
أسئلة خاصة . . فتح مدرسة . . بناء جامع وما اشبه
ذلك . . .

الرئيس - سيبنا من الشكوى دى ، لان دى مسألة معروفة

انكتب عنها في الجرائد • مين الى كان يتعالج مجاناً من
رجال الحاشية في المستشفى ؟

الشاهد - كل موظف السراى ورجال الحاشية ، زى (بولى
وكافاس وبتر) وغيرهم •

الرئيس - وكلهم كانوا يتعالجوا فى البريمو ؟

الشاهد - مش كلهم فى البريمو ••• أما رجال الحاشية الى
قلت عليهم فنول ما كانوا عيانيين ، لانهم كانوا يروحوا
وييجوا زى ما هم عاوزين ، ويشربوا وياكلوا وكانوا
عاملينها لوكانة • أما موظف السراى العيانيين الى كانوا
ييجوا للعلاج فنول كانوا يتحطوا فى البريمو او السكنو
حسب مراكزهم بالنسبة للملك • والدكتور النقيب
كان بارومتر السراى •• واذكر مرة أن واحد من خدم
السراى اسمه عم عبده ، وده رجل تركى كبير السن ،
يقال أنه كان مربي الملك • فكان قاعد فى البريمو وكان
فى الاودة الى جنب منه أحمد حسنين ، فجاء مرة الملك
المستشفى وزار عم عبده وما دخلش عند أحمد حسنين
ففهمنا من هذا أن أحمد حسنين كان مضطرباً عليه •

الرئيس - ايه الى تعرفه عن الدكتور النقيب كمان ؟

الشاهد - الى أعرفه عنه ، أنه كطبيب ما اثراش من مهنته •
وقد كان يعمل فى الاسكندرية كمساعد جراح قبل
ما يكون مدير مستشفى • ثم هو كطبيب رجل عادى •

الرئيس - يعنى تقصد أنه أثرى عن طريق غير مشروع ؟

الشاهد - أيوه لأنه مش ممكن يصل الى هذه الثروة الى وصل
اليها كطبيب • والى أعرفه أنه مش كان بس يباخذ
شغل فى الشركات ، وانما كانت تعرض عليه عضوية
مجالس الادارة فى كثير منها •

الرئيس - كطبيب ما كانلوش مستشفى خاص بيقوم بعلاج
مرضاه فيه ؟

الشاهد - لا ٠٠ مستشفى الموساسة هو الي كان يستقبل زبائنه ٠

الرئيس - بعد فهمي عبد المجيد ما كاننى الملك ييجى فى المستشفى ؟

الشاهد - الدكتور النقيب بعد ما انفصل المستشفى عن الجمعية ، اتكون مجلس ادارة للمستشفى واركن الى الاعانة الحكومية ، والحكومة عادة لا تعطى اعانة الا اذا كان لها ممثلين ٠ ولكن الدكتور النقيب كان يحاول يتملص كمان من رقابة الحكومة مستندا فى ذلك الى صلتة بالملك ٠ وفى سبيل الوصول الى هذا الغرض فى يوم من الايام ، تذكر النقيب حاجة مهمة ، وهى أنه عنده قسم للعلاج بالكهرباء والمياه المعدنية، مع أنه كان يشتغل من سنة ، فعمل حجته أن الملك ييجى يفتتح هذا القسم ، فجاء الملك واستقبله أعضاء مجلس الادارة ، برئاسة عبد الفتاح يحيى ، وبعد لفة بسيطة قعد فى الجنيينة وقعدوا حواليه ٠٠ قعدوا حواليه البرنسات وكبار المدعويين وأعضاء مجلس الادارة ، فقال الملك : ان هذا المستشفى يحمل اسم أبى وأنا أشعر وانا جالس هنا ، كائنى موجود فى سراى المنتزه ، والدكتور النقيب موضع ثقتى ٠ وكل من يعترض طريقه فحسابه عندى ٠٠٠

الرئيس - اعتبروه نطق سامى ؟

الشاهد - بعد هذا النطق ، أقبل كبار الموظفين على الدكتور النقيب يهنئونه على رضا الملك ٠ وبعد هذا تشتت أعضاء مجلس الادارة ، واعتبر هذا انتصارا للدكتور النقيب ؟

الرئيس - وماجابوش ممرضات تانية غير البولنديات ؟

الشاهد - هو سافر لبنان علشان يجيب ممرضات بعد ما التحقت البولنديات بالجيش الثامن ٠

الرئيس - ليه هو ما عجبهمش الشغل ؟

الشاهد - بعضهم كانوا صغيرين ، وبعضهم كانوا عواجيز ٠٠

الرئيس - والعواجيز هم الى مشبوا ؟

الشاهد - لا بعضهم قعد ، ودول أصلهم ناس مهاجرين وعاوزين

ياكلوا عيش ، فلما جاء الجيش الثامن ، انضموا اليه ؛

وبعد كده سافر الدكتور النقيب زى ما قلت لبيروت

وجاب طاقم ممرضات أرمنيات ويهوديات وكان منهم

• (راشيل) الى قلت عنها ؟

الرئيس - ما جابش حاجة من قبرص ؟

الشاهد - جاب ٠٠٠ ايوه جاب (ماري فيليبيدس) وغيرها •

الرئيس - (وايليس) ما كانتش معاهم ؟

الشاهد - (ايليس) ماسمعتش عنها الا بعدين •

الرئيس - الملك كان له علاقة ببول ؟

الشاهد - ايوه قطعاً كان له علاقة (بهاري) وهى الى كانت

بتقول لنا وكانت بتقول أنها بتروح معه رحلات وببيديها

هدايا زى ما قلت لكم قبل كده ، والدليل على أن الصلة

كانت وثيقة بين الملك والدكتور النقيب ، أنه فصلنا من

غير الرجوع لمجلس الادارة ، مع أن الواجب كان يقتضى

التحقيق والرجوع اليه ، فكان اذن يتحكم فى المستشفى

على كيفه •

الرئيس - ازاي كان يتحكم ؟ ما كانش فيه رقابة عليه ؟

الشاهد - ايوه ما كانش فيه رقابة •

الرئيس - ومجلس الادارة قبل الوضع ده ؟ ٠٠ ما حدش

استقال ، ما حدش احتج ؟

الشاهد - يستقيلوا ازاي ؟ هو ده معقول ؟

البكباشى سيد جاد - هل سمعت أن بعد حفلة من الحفلات الى اقامها المستشفى باتت رقاصة فى المستشفى ؟

الشاهد - أيوه سمعت أن فيه واحدة رقاصة بعد انتهاء الحفلة الخيرية التى أقيمت لصالح المستشفى فى الحديقة ،
شفنا الملك طلع النور الرابع والرقاصة حصلتة •

الرئيس - حصلتة تعمل له ايه ؟

الشاهد - والله ما كانش معنا فتلة نمرها •

البكباشى سيد جاد - ما عملتوش عمليات اجهاض فى المستشفى
فى النور المخصص لرجال العاشية ؟

الشاهد - أيوه فيه بعض عمليات عملت لنساء جم من بره عن طريق السراى •

الرئيس - اجانب والا مصريات ؟

الشاهد - لا • اجانب ، ودول ما كانوش يقيدوا فى سجل
المستشفى ، كما عرفت فيما بعد من حكيم البنج •

المدعى - هل صدرت اوامر بمنع الصلاة فى جامع المواساة ؟

الشاهد - أيوه صدرت اوامر بمنع الصلاة فى أيام العيد
علشان التهليل والتكبير كان بيزعج المدير وهو ساكن
جنب المستشفى •

الرئيس - هو ساكن فين ؟

الشاهد - فى الفيلا الى جنب المستشفى • والجامع فى الارض
الفضاء الى مجاورة للمستشفى • •

المدعى - هل كانت تستورد حبوب وعجول ومواشى للمستشفى
من عند الدكتور النقيب ؟

الشاهد - كنا نسمع هذا من المتعهد • وكان بيقول : هو ربنا
الى شغل كل الناس برحمته مشن راح يشمل المستشفى
دى ؟ سألناه ليه فقال : الراجل النقيب بله يدينى الميتة

والعيانة علشان نوردها لحوم للمستشفى .. وسمعت
انه كان بواسطة نفوذه يبيع المواشى العيانة بنون مراقبة
من السلخانة *

البكباشى سيد جاد - هل كان فيه ممرضة تبع المستشفى
موجودة فى بيت النقيب ؟

الشاهد - أيوه كان فيه بنت اسمها (عايدة) الحقت بخدمته
الخاصة ، وقيدت على المستشفى وكانت بتبان
ومقيمة هناك *

الرئيس - هل تعرف أن الدكتور النقيب استولى على أموال
المستشفى على غير وجه حق ؟

الشاهد - دى حصلت وذلك أن الدكتور النقيب تمكن بواسطة
أمين عثمان أنه يرفع معاشه من ثمانية جنيه الى خمسين
جنيه ، وهو كان قبل ما يعمل فى المواساة مساعد جراح
فى المستشفى المهرى *

عضو اليسار - كان بياخد أد ايه مرتبه ؟

الشاهد - حوالى ٢٢ جنيه * ومستشفى المواساة فى الواقع
كان مصيدة للناس الكبار الى ييجى يتعالج فيه ييجى
والى ما كانش ييجى يروح يجره جر * والحكاية حصلت
بأن أمين عثمان كان له أخت ولدت فى المستشفى ،
فصربت معرفة مع الدكتور النقيب ، وبعدين طلب منه
رفع معاشه على أساس أنه لو كان يتخدم فى الحكومة كان
وصل لدرجة وكيل وزارة وعدل المعاش على أساس
هذا الطلب *

الرئيس - فى عهد الوفديين ؟

الشاهد - أيوه ... وبعدين هو حب أنه ياخذ فرق المعاش
ولكن اتفاق (الجنتلمان) الى كان بينهم ، أنه ما يخدمش
الفرق من مالية الدولة .. وأنه اذا حب يقدر ياخذهم من

المستشفى • حسب حسبته فوجد أن المبلغ يطلع أربعة
آلاف جنيه ••

الرئيس - والمبلغ ده فرق عن مدة قدايه ؟

الشاهد - هو فرق من سنة ١٩٣٥، لسنة ١٩٤٣. ٠ يبقى يعنى
 $8 \times 12 = 96$ شهرا فى ٤٢ جنيه فرق المعاش القديم من
الجديد يبقوا أربعة آلاف جنيه •• وهو كان عاوز ياخد
من الحكومة ولكن قالوا له اللمة ما تسمحش •

الرئيس - اللمة ما تسمحش ياخد الفرق انما تسمح بانهم
يدولك ٥٠ جنيه معاش •

الشاهد - مش فاهم ازاى مجلس الادارة وافق على هذا • واللى
أعرفه أنه قال لمدير المكتب يا حسن أفندى أعمل لى شيك
بأربعة آلاف جنيه • ولما ذاع الخبر والناس كلها عرفته
قال له هو ما فيش سر أو خبر الا ما يداع ؟

وسكت له شوية وانتهاز اول فرصة بعهد شهر

وطرده ••

الرئيس - ما حدث من قرايبم النقيب كان ييجى يتعالج فى
المستشفى ؟

الشاهد - ما أظنش •• الشهادة لله ما كانش بيحب قرايبه •

الرئيس - ما كانش بيحب ولا أولاده حتى ؟

الشاهد - لا طبعاً • ودول كان كل حاجة مسخرة لهم تهوينهم
وصابونهم ومكوتهم وكل حاجة كانت بتروح لهم من
المستشفى •

الرئيس - حتى وهو (باشا) بيعمل حاجات زى دى ؟

الشاهد - بالعكس دى انفتحت نفسه زيادة •• البشاوات
بيقدروا على الحاجات اللى ما يقدروش عليها وهم
أفندية •

الرئيس - طيب لما كان. بيسافر في الخارج كان بياخد
سكرتيرة معه ؟

الشاهد - أيوه (مس بيلمان) وهي انجليزية •

الرئيس - ما فيش حد ثاني ؟

الشاهد - بعد ما خرجت سمعت أنه اخذ بنته كسكرتيرة له •

الرئيس - بنته كان لها عمل في المستشفى ؟

الشاهد - جايز بعد ما تخرجت • لأن أيام ما كنت موجود كانت
تلميذة • وبعدين اتجوزت واطلقت • وفي أثناء الطلاق
سمعت أنه اخذها معه بره كسكرتيرة •

الرئيس - سافرت على حساب المستشفى طبعا ؟

الشاهد - أيوه طبعا •

الرئيس - هل كان فيه تعاقد بين المستشفى وبين المصالح
الحكومية لعلاج العمال ؟

الشاهد - كان فيه تعاقد بين المستشفى وبين السكة الحديد
لعلاج مرضى المصلحة •

الرئيس - التعاقد تم على أساس ايه ؟ وهل كان فيه تعاقد مع
شركات أخرى ؟

الشاهد - هو لما كبر نفوذه كانت الشركات تيجي له أو كان
يستولى عليها •

الرئيس - هو مش كان التعاقد بين المستشفى والشركات ؟

الشاهد - الكلام ده كان في الأول • وحساب الشركات ده كان
له ادارة قائمة بذاتها ، وكان مفروض ان المستشفى
يستولى عليه • والاتفاق الي كان بيمره النقيب ان الفيار
عشرة قروش والعملية بكلا وكان المستشفى بياخد
ربح الاتعاب •

الرئيس - وال ٤/٣ بروح فين ؟

الشاهد - كان بيروح له • والمفروض أنه كان بيعالج وانما كان هو قاعد على (الكيس) (١) •

الرئيس - المستشفى بيقوم بالعلاج ال ٢٥ ٪ بياخذهم المستشفى وال ٧٥ ٪ بيروحوا فين ؟

الشاهد - كانوا بيروحوا على جنبه هو •

الرئيس - بأى حق ؟ هو مثلا كان ممكن ياخذ ١٠ ٪ عمولة •

الشاهد - اذا كان ممكن ، ولكن مين الى يقول له لا ، ده كان حاكم بأمره ، وما كانش حد فى المستشفى يقدر يقف فى طريقه •

الرئيس - تقدر تحدد لنا شركات كان بينكم وبينهم تعاقد ؟

الشاهد - الشركات كتير ، ولكن هو كان حين يغير العقد يجعله بينه وبين الشركة •

الرئيس - مش بينه وبين المستشفى ؟

الشاهد - لا • هو أولا كان العقد بين الشركات والمستشفى ولكن كان سهل عليه بعد ذلك أنه يغير •

الرئيس - ال ٢٥ ٪ التى تدفع للمستشفى ، كانت بتشمل كل حاجة ؟

الشاهد - هو كان بيدفع ال ٢٥ ٪ للمستشفى ، لان المستشفى بتهاى له مكانا يعالج فيه مرضاه ، وعنده أطباء مساعدين ونواب وغير ذلك •

البكباشى سيد جاد - هل تعرف ظروف سفر ابن الدكتور النقيب بعثة الى انجلترا ؟

الشاهد - سمعت أنه فى عهد الوزارة الوفدية ارسل بعثة ليتعلم الطب ، والى حصل أن ابن الدكتور النقيب تخرج

(١) يقصد الخريجة •

في مدرسة فكتوريا فارسلوه بعثة يتعلم الطب • وهو كان طمعان أنه يحل محله في إدارة المستشفى بعد عمر طويل ، فراح الولد البعثة يتعلم الطب من أول سنة أولى لغاية ما يخلص على حساب الحكومة • والحكومة جرت العادة فيها أنها ما تبعتش إلا واحد خريج جامعة • ولكن احنا شغنا ابن الدكتور النقيب أرسل علشان يدرس من سنة أولى •

الرئيس - على حساب الحكومة مش على حساب المستشفى ؟
الشاهد - أيوه •

الرئيس - تقرر امتي الكلام ده أيام أمين عثمان برضه ؟
الشاهد - مش فاكروا • انما دى حاجة ثابتة وروؤي يوسف ذكرت اسمه هو وشوية من أولاد الذوات و ...
الرئيس - هو أنت تفتكر أن اللى يعمل العمل ده يبقى من أولاد الذوات ؟

الشاهد - كان زمان ده طبعا • وكان أولاد الذوات هما الناس اللى يتخلموا وهما اللى يستغلوا الشعب وتسخر لهم كل موافق الدولة ، والحاجات دى كانت صفات الدواتية عندنا ...

البكباشى سيد جاد - هل سمعت أن الدكتور النقيب ادخل بعض المعتقلين الاسرائيليين المستشفى أثناء الحرب ؟
الشاهد - سمعت وهم اذا كانوا يشوفوا شخص كويس ودم من الاسرائيليين المعتقلين فى ابي قير ، كانوا يمهندوا له السبيل ، فيقبوم يلعبى المرض ويبعتوه مستشفى للمواساة باسم العلاج • ودى حصلت وأنا بره المستشفى ، ولكن أنا اطلعت على الأسماء وشفت اللى قعد ٤ أشهر ، واللى قعد ٦ أشهر ، ودى مدد مش معقولة • واعتقد ان شهر واحد كفاية للعيان يا يخف يا يموت •

الرئيس - طبعاً فى مقابل فلوئس الحاجات دى ؟

الشاهد - الاشاعات كانت بتقول كده •

الرئيس - يعنى مش متأكد ؟

الشاهد - دى ما أقدرش أقولها ••

الرئيس - طيب متشكر اتفضل اقعد هنا •

الرئيس - الشاهد الثانى •

البكباشى سيد جاد - الشاهد الثانى الأستاذ حسين فهمى •

(حضر الشاهد الثانى)

الرئيس - قل والله العظيم •• والله العظيم •• والله العظيم ••

أقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد ••

(أقسم الشاهد اليمين)

الرئيس - المدعى •

البكباشى سيد جاد - متى نشأت صلتك بمستشفى المواساة ؟

الشاهد - من وقت انشائه فى سنة ١٩٣٣ او سنة ١٩٣٢ ،
عند ما فكر فى بنيته •

الرئيس - هل الدكتور النقيبه كان له دور فى بناء المستشفى ؟

الشاهد - أيوه على ما أعتقد هو الى أشار على المرحوم الاستاذ
فهمى عبد المجيد بذلك •

الرئيس - تعرفه من مدة طويلة ؟

الشاهد - من وقت قصير قبل بناء المستشفى •

الرئيس - هل حصل تغيير فى أخلاقه من وقت ما عرفته لغاية

سنة ١٩٥٠ ؟

الشاهد - عرفته فى سنة ١٩٣٣ وكان اسمه كويس •

الرئيس - يعنى دلوقت هو اسمه بقى وحش ؟

الشاهد - أنا أقصد أنهم يأخذوا عليه بعض المآخذ ، ومنها أنه كان يدير المستشفى بطريقة دكتاتورية .

الرئيس - مش فاهم ايه الى تقصده . يعنى كان حازم وشديد ؟

الشاهد - أيوه .

الرئيس - لمصلحة المستشفى ؟

الشاهد - أنا أتكلم عن كلام الناس الى باسمعه .

الرئيس - مش كنت عضو فى مجلس الادارة لمدة وجيزة وبعدين حصل خلاف بين المستشفى والجمعية وفصلت دى عن دى . والى كان بيؤخذ عليه انه كان يدير المستشفى باعتبار أنه مستشفاه شخصيا ؟

اليس من الجائز أن هذا لمصلحة المستشفى ، أنا لما أكون موظف وأقوم بالعمل كأنه لحسابى غير ما أقوم به على أنه لحساب الغير يعنى يبقى قلبى عليه .

الشاهد - يعنى هذا ما أقصده فقط ، ولكن كان يقال أنه يدير بعض مرافق المستشفى لحسابه الخاص .

الرئيس - زى ايه ؟

الشاهد - سمعت انه كان يعالج فيه بعض مرضاه . ولقد سمعت هذا الكلام بعد ما النقيب ساب المستشفى .

الرئيس - كانت البلد كلها تعلم ان المستشفى يدار لمصلحة شخص معين ورجاله وحاشيته .

الشاهد - كان فيه لفظ كثير ، وعرفت أن بعض المؤسسات كانت تقوم بعلاج أعضائها على حساب المستشفى . والدكتور النقيب يستولى على أجر العلاج .

الرئيس - يعنى كانت الشركات تدفع ، والمستشفى يطلع من المولد بلا حمص ؟

الشاهد - المستشفى طبعا له حسابات يقوم بالتفتيش عليها ديوان المحاسبة ، ومراقبى حسابات . .

الرئيس - المستشفى كان يأخذ نصيب قليل ، **والنقيب** يأخذ الجزء الأكبر طبعاً . على أى أساس اتفقت مصلحة السكك الحديدية مع مستشفى المواساة ؟

الشاهد - اتفق على تخصيص عدد معين من الأسرة بأجرة سنوية .

الرئيس - ٥٠٠٠ جنيه مثلاً فى السنة ؟

الشاهد - أبوه زى كده .

الرئيس - ال ٥٠٠٠ جنيه كان يأخذ منهم كام ؟

الشاهد - أنا مش حافظ الأرقام ، ولكن يتبين ان المساولة بيد المستشفى .

الرئيس - وهل يستحق الاتعاب التى يتقاضاها من الشركات ؟ وبصفة ايه ... **متعهد مرضى** ؟

الشاهد - بصفة متعهد علاج وهو يحاسب التعاملين على اعتبار انه صاحب الشأن ، ويأخذ المبلغ الذى يحصله ويدفع ثمن الادوية والأسرة والادوات وفقاً للتعريفه المخفضة .

الرئيس - معنى كان يأخذ الجزء الأكبر ؟

الشاهد - ماكانش يستطيع الانسان أن يضع حدود فاصلة بين ماله ومال المستشفى .

الرئيس - ازاي بقى ؟

الشاهد - شركة البيضاء مثلاً او شركة الإقطان تتفق مع الدكتور

النقيب شوف لنا المرضى ، ويتقاول ويأخذ جزء والمستشفى

جزء ، واحنا ماكانش بنفحص الأوراق بصفة رسمية لأن كان

فيه مراقبين حسابات ومندوبين من ديوان المحاسبة .

وتبين لنا انه كان يحاسب المستشفى بالتعريفه المخفضة

وده بعد ما ترك الدكتور **النقيب** المستشفى .

الرئيس - وترك المستشفى امتى ؟

الشاهد - في أغسطس أو سبتمبر .

الرئيس - سنة ١٩٥٣ ؟

الشاهد - لا سنة ١٩٥٢ .

الرئيس - يعنى بعد يوليو سنة ١٩٥٢ ؟

الشاهد - أيوه .

الرئيس - كنت تعرف فهمى عبد المجيد ؟

الشاهد - أيوه الله يرحمه .

الرئيس - وايه سوء التفاهم الى حصل ؟

الشاهد - سوء التفاهم حصل مباشرة بعد افتتاح المستشفى .

والمرحوم فهمى عبد المجيد علمت - لانى ماكنتش عضو

فى مجلس الادارة فى السوقت ده وكنت باغيب عن

الاسكندرية لانى كنت مشغول بتعديل التعريفه الجمركية

- ن علمت ان فهمى عبد المجيد اصطدم بالدكتور النقيب

بشان علاج مرضى الخاصة الملكية .

الرئيس - يعنى كانت حقيقة واقعة ؟

الشاهد - أيوه .

الرئيس - كان بيعالجهم بفلوس او مجاناً ؟

الشاهد - مجاناً .

الرئيس - لو كان بفلوس كان يزعل ؟

الشاهد - مش معقول انه يزعل لو كانوا بفلوس لان المستشفى

كان لسه فاتح جديد ، وسبب زعله أنه هو مش عاوز

حد من الأترياء يعالج مجاناً . ولذلك قال له ماحدش من

المرضى يدخل بالمجان الا بقرار من مجلس الادارة .

الرئيس - هو مش فيه درجة مجانية ؟

الشاهد - أيوه وهذه لم يكن له اعتراض عليها .

الرئيس - كانوا بينزلوا فى اى درجة ؟

الشاهد - مش عارف . ولكنهم كانوا بينزلوا على اى حال فى اى درجة من الدرجات غير المجانية وفيه اولى وثانية وثالثة .

الرئيس - هى الدرجة الثالثة مش مجانا ؟

الشاهد - ايوه . ولكن فيه درجة تالته بفلوس .

الرئيس - انت كنت متصل بالاثنيين يعنى تعرف الواقعة ؟

الشاهد - ايوه . لانى شفت مكاتبات فى هذا الشأن سنة ١٩٣٧ على ما اذكر ، ودى حاجة من مدة طويلة ما اقدرش افكرها ، ولكن دى حاجة كمان محل أخذ ورد وجميع الناس علموا بيها ، وفهمى عبد المجيد الله يرحمه كان شديد ..

الرئيس - شديد فى الحق ؟

الشاهد - نعم .

الرئيس - وبعدين ؟

الشاهد - انتهى الامر .

الرئيس - ازاي ؟

الشاهد - فهمى عبد المجيد ساب المستشفى والجمعية والنقيب فضل .

الرئيس - كان باين انه محل الغضب ؟

الشاهد - ايوه .

الرئيس - هل كان النقيب متصل ؟

الشاهد - الملك السابق كان بيعتبر المستشفى مسئوليته الضخمة وكان معروفا أن المستشفى تحت رعاية الملك وكان مهتم بها قوى ، وحصل بعد كده الحادث الى جت

سيرته وهو الخلف الى أنا قلته . كانت الجمعية والمستشفى
بتعمل الحفلة السنوية للحصول على شيء من الايراد
لمساعدة المستشفى والجمعية . والمؤسستين كانتا
مندمجتين في بعض وكانت الصلات جارية على ان رئيس
الجمعية يلقي الخطاب في اثناء الرواية أو الحفلة التمثيلية
وبعدئ فهمي عبد المجيد بلغ ان الملك مش عاوز انه يلقي
هو الخطاب .

الرئيس - علشان اعترض على علاج الحاشية بالمجان ؟
الشاهد - أبوه اظن كان اعتراضه قبل كده ، وعبد المجيد
في الوقت ده كان عاوز درجة مدير عام مصلحة الجمارك
فقلت له : يا عبد المجيد أنا علمت ان المرسوم مكون عند
الملك مش عاوز يمضيه .

الرئيس - هل كان يستحق لانه راجل كويس ؟
الشاهد - أبوه . هو ماكانش فيه احسن منه .
الرئيس - يعنى الرجاله أو اللي بيعملوا رجاله في البلد دي كانوا
بيعاملوا معاملة سيئة ؟ اذا كان فهمي عبد المجيد كويس
ليه عومل المعاملة دي ؟
الشاهد - يمكن علشان كده .

الرئيس - بصفتك عضو في مجلس الادارة والدكتور النقيب
مدير المستشفى كنتوا بتراجعوا الاعمال ؟

الشاهد - لما انتخبت رئيسا للجنة كانت الجمعية في سنة ١٩٣٩
في ضائقة مالية والمستشفى في ضائقة وكنا مهتدين بالتوقف
عن العمل وبعدئ عملت تسوية مع الحكومة وعلى اساسها
فصلنا المستشفى عن الجمعية ، وأصبح له شخصية
معنوية مستقلة وانفردنا بالجمعية واخذنا اعانة من البلدية
ومن الحكومة ، وحميت الجمعية من الطلبات التي تقح
على عائق المستشفى . وفي سنة ١٩٤١ أو سنة ١٩٤٠

ما فكرش اتجدد مجلس ادارة المستشفى وكنت عضوا
فيه او ما كنتش مش فاكرو .

الرئيس - الجمعية فصلت في سنة ١٩٤٠ ؟

الشاهد - لا في سنة ١٩٣٩ . وأفكر أنى بصفتى عضوا فى
الجمعية أو المستشفى استدعينا الى السراى أنا
وعبد الفتاح يحيى وقال الملك لنا : « علمت ان بعضكم
يخلق صعوبات للدكتور النقيب واللى يعمل شىء من
هذا حسابه على أنا » . واستغربت أنا وعبد الفتاح يحيى
وسألنى ايه الحكاية ، فكان ردى عليه انى قتلهم
ما امرفش .

الرئيس - معنى الملك كان بيعتبر نفسه مدير المستشفى ؟

الشاهد - قالها مرتين أنه معتبر نفسه صاحب المستشفى .
وكان يقول اسمها مستشفى فؤاد أبويا .

الرئيس - هل كان أبوه فؤاد فى المستشفى ؟

الشاهد - لا أبدا .

الرئيس - امال قال مستشفى أبويا ليه ؟

الشاهد - بالضبط زى ما اعتبر الاملاك الحكومية بتاعت أبوه .

الرئيس - هل كان أبوه بيتبرع ؟

الشاهد - أبدا بالعكس .

الرئيس - أنت بتقول سمعت اشاعات أو سمعت كلام عن
الدكتور النقيب انه كان بيدير المستشفى بطريقة معينة
لخدمة اشخاص معينين الى هم الملك وحاشيته .

الشاهد - سمعت بعد الدكتور النقيب ما ساب المستشفى .

الرئيس - ولكن وقت ما كانت الهيصة ماشية ما سمعتش
حاجة ؟

الشاهد - في الواقع أنا اعتلر عن الجواب لاني كنت مشغول. اما فيما يتعلق بالحسابات فديوان المحاسبة هو الذي كان يشرف على ميزانية المستشفى وعلى كده كلنا كنا فاهمين أن الحسابات بتاعت المستشفى مضبوطة .

الرئيس - الدكتور النقيب كان يشتغل ايه قبل ما يكون مديرا لمستشفى المواساة ؟

الشاهد - كان جراح ثاني او جراح ثالث على ما اظن في المستشفى الامري .

الرئيس - بياخد مرتب كام ؟

الشاهد - حوالي ٢٠ جنيه على الاكثر .

الرئيس - وبعد ما جه المستشفى اخذ مرتب اد ايه ؟

الشاهد - انا اعرف انه كان بياخد ١٠٠٠ جنيه في السنة .

الرئيس - وكان بياخد معاش اد ايه نتيجة خدمته للحكومة ؟

الشاهد - على قدر ما اذكر وكما كنت اعرف من المرحوم فهمي عبد المجيد انه ماكانش له معاش بل كان له مساعدة .

الرئيس - اد ايه المساعدة دي ؟

الشاهد - ٨ جنيه .

الرئيس - ما تعرفش ان معاشه ارتفع ؟

الشاهد - عرفت هذا .

الرئيس - ما تعرفش اد ايه ؟

الشاهد - سمعت ٥ جنيه بقرار من مجلس الوزراء .

الرئيس - ما تعرفش انه اخذ مبلغ متجمد نتيجة لخدمته السابقة ؟

الشاهد - سمعت .

الرئيس - ما تعرفش اد ايه ؟

الشاهد - حوالى اربع آلاف جنيه وكسور .

الرئيس - من اموال المستشفى ؟

الشاهد - نعم .

الرئيس - هل هذا من حقه ؟ مش المفروض ان الحكومة هى
التي تبدله المبلغ موش المستشفى ؟

الشاهد - انا فى غموض . انا اعرف ان المعاملة الخاصة بالاطباء
اللى بيخدموا فى مستشفى المواساة احيانا تكون وفقا
لاوامر وزارة الصحة وتحمل مثل هذه الاعباء ماكانش فيها
راى قاطع .

الرئيس - انت كنت وزير مالية قبل كده هل كنت توافق انك
ترفع معاش من ٨ جنيه الى ٥٠ جنيه بصفة استثنائية
لو عرض عليك امر زى ده وخصوصا المعاش ده بدون
وجه حق ؟

الشاهد - ماكنتش اوافق طبعا . ولكن لو كان له حق افضل
ان المستشفى هو اللى يصرف له مش خزانة الحكومة .
الرئيس - المدمى .

البكباشى سيد جاد - هل يذكر حضرة الشاهد السبب اللى
جعل مجلس الوزراء يوافق على رفع معاشه الى ٥٠ جنيه
بصفة استثنائية ؟

الشاهد - انا عرفت ده بعد كده ، يعنى بعد الثورة .

الرئيس - ما سمعتش ايه السبب ؟

الشاهد - انا حطت اليمين وماش فاكردلوقت .

البكباشى سيد جاد - المتهم معملش خدمة لحد ؟

الشاهد - كان بيعمل خدمات كثيرة للملك وحاشيته وامين
عثمان والدنيا كلها .

الرئيس — والخدمة دى لله .

الشاهد — والله ما كنتش أعرف إيه لانى ما كنتش متداخل .

الرئيس — كان مين وزير المالية وقتها ؟

الشاهد — سمعت انه كان أمين عثمان ؟

الرئيس — متعرفش إيه اللى عمله لأمين عثمان ؟

الشاهد — لا أتذكر .

الرئيس — الجناح اللى كان عامله للملك فى مستشفى المواساة
بالطبع سمعت عنه . . . هو الملك كان بيعيا كثير والا إيه ؟

الشاهد — الملك كان بيلطج فى كل حاجة . وكان بيتردد كثير
على المستشفى هو والخدامين بتوعه . على العموم انا
سمعت ان الجناح اللى كان فوق كان محجوز للملك ولكن
انا مشفتش الجناح ده . .

الرئيس — هو الملك كان بيروح يعمل عمليات فى المستشفى دى ؟

الشاهد — قيل انه كان بيعمل عمليات وقيل انه كان حاجزه
وعامله منتدى .

الرئيس — كان بيعمل حفلات ساهرة فى الجناح ده . هو كان
يعمل عمليات بالليل ؟

الشاهد — الملك ما كانش عنده ليل .

الرئيس — انت قلت ان النقيب كان مدير حازم ، وهو الذى
يعمل المستشفى منتدى يبقى حازما؟ انا أفهم أن المنتدى
يحضر فيه ذكور واثاث .

الشاهد — سمعت كده .

الرئيس — يعنى كباريه داخل مستشفى . فين الحزم وفيين
الإدارة الحازمة اللى بتقول عليها ؟

الشاهد — انا باتكلم عن ادارة المستشفى من حيث الخدمة
ومن حيث النظافة والنظام .

الرئيس - هو الملك السابق كان بيروح يوميا المستشفى ؟

الشاهد - نعم كان بيروح المستشفى يوميا •

الرئيس - كان بيروح يعمل عمليات والا علشان الممرضات البولانديات ؟

الشاهد - اللى موجودين دلوقت ألمانيات •

الرئيس - والبولانديات ؟

الشاهد - لأعرف شىء عن البولانديات الا الاسبوع ده لأنى انا لم أوافق على وجود الألمانية •

الرئيس - سمعت مسألة الدكاترة اللى طردهم النقيب؟ وايه السبب ؟

الشاهد - سمعت ان فيه خلافا بينهم وبين النقيب •

الرئيس - سمعت من مين ؟

الشاهد - سمعت من بره وقتل: أعتقد أن أسهل طريق هو انهم يرفعوا الامر الى القضاء •

الرئيس - ماسمعتش عن الدكتاتورية اللى كانت مفروضة فى المستشفى بوساطة الممرضات الاجنبيات اللى لهم حظوة عند الملك السابق ؟

الشاهد - سمعت أن بعض الموظفين ومنهم الاطباء وبعض الممرضات يجتمعوا اجتماعات يمكن متكونش فى حدود اللياقة ، وسمعت أن بعضهم تصرفات مش كويسة بدرجة انهم تناولوا على بعض الاطباء •

الرئيس - تقصد بعض الممرضات ؟

الشاهد - نعم سمعت أن واحدة منهم هددت واحد بقربه بالقلم •

الرئيس - هى نتيجة الحزم حصلت ان واحدة ممرضة تحاول تضرب واحد من الاطباء ؟

الشاهد - لو تقارنوا مستشفى المواساة بالمستشفيات الثانية من ناحية نظامها والخدمة الفنية فيها تلاحظوا أن مستشفى المواساة فى مستوى كويس جدا •

الرئيس - يعنى طريقة الدكتور النقيب فى مستشفى المواساة تدل على الحزم ؟

يعنى لما نبص نلاقى منتدى فى المستشفى والدكتور النقيب ما بيدخلش فيه الا الاغنياء والمجان بدلا من الفقراء ، دى تدل على الحزم ؟

الشاهد - لاتدل على الحزم طبعا •

الرئيس - ناخذها من الناحية الخلقية ، واحد استعمل المستشفى فى غرض آخر وعمل فيه كباريه وفى نفس الوقت المستشفى مفتوح أبوابه للنوى السلطان بقوا فى الاصل بيتتوه ليه ؟

الشاهد - لمعاونة الفقراء طبعا •

الرئيس - ولما يدخل الاغنياء دول فى الدرجات الاولى والثانية بالمجان طبيعى يبقى الوضع شاذ شوية •

الشاهد - يبقى فيه برضه ايراد بيدخل المستشفى •

الرئيس - هل الناس اللى كانوا بيدخلوا دفعوا تبرعات ؟

الشاهد - أعرف أن فيه ناس منهم بيدفعوا •

الرئيس - مين اللى كان بيدفع: بوللى والا محمد حسن والا كريم والا الياس اندراوس والا ... ؟

الشاهد - انا سمعت ان أخته و ...

البكباشى سيد جاد - هل سمعت أن بعض السيدات كانت بتروح مع الملك فى الجناح الخاص بالمستشفى ؟

الشاهد - سمعت ان بعضهم كان يجتمع هناك •

الرئيس - ممرضات والا سيدات أخريات ؟

الشاهد - سيدات •

الرئيس - مصريات والا أجنبيات ؟

الشاهد - مصريات •

المدعى - هل تفتكر أى اجتماع عمله الملك هناك مع سيدات ؟

الشاهد - سمعت ان الملك كان يتردد على بيت الدكتور النقيب •

الرئيس - يعنى على شكل حفلات وسهرات ؟

الشاهد - زى كده •

الرئيس - بيت الدكتور النقيب كان قريبا ، يعنى فيلا فى نفس

المستشفى خاصة به • هل الممرضات صاحبات الخطوة

من الملك كانوا بيروحوا البيت ؟

الشاهد - لا أعرف •

البكباشى سيد جاد - هل كان مخصص للنقيب بدل انتقال ؟

الشاهد - أيوه

الرئيس - كان عنده عربيات ؟

الشاهد - أيوه

الرئيس - على حساب المستشفى ؟

الشاهد - أيوه

الرئيس - عنده كام عربية ؟

الشاهد - عربيتين

الرئيس - يعنى بيستعمل العربيتين ؟

الشاهد - أيوه •

الرئيس - ماكانش فيه عربية للبيت وعربية له ؟

الشاهد - ماكنتش متصل •

البكباشى سيد جاد - هل تذكر أول مرة اجتمع فيه مجلس
ادارة المستشفى ؟

الشاهد - أى مجلس ؟ المستشفى له خمس او ست مجالس .
الذى أذكره بعد أن انتخبت رئيساً لجمعية المواساة وبعد
ان فصل المستشفى عن جمعية المواساة صدر مرسوم
بقانون سنة ١٩٣٩ يقول : ان الحكومة تقدم مبلغاً
والبلدية تقدم مبلغاً ، اعانة للمستشفى ، يعنى مجلس
الادارة يشمل على أعضاء من الصحة وأعضاء من البلدية .

البكباشى سيد جاد - هل تذكر أن مجلس الادارة
اجتمع من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ ؟

الشاهد - أظن لا . لانى فى هذه المدة كنت بين القاهرة
والسويس وكان لازم القرار يصدر من وزارة الصحة
لتشكيل المجلس ومش عارف صدر والا لا .

الرئيس - كم دكتوروا فصلوا ؟

الشاهد - انا عرفت انهم كانوا خمسة والا ستة مش فاكر
وواحد تانى كان عرض امره على قلت له : ارفع قضية على
المستشفى .

الرئيس - مين اللى فصلهم ؟

الشاهد - الدكتور النقيب .

الرئيس - هل من حقه هذا ؟؟

الشاهد - أظن عرض أمرهم على مجلس الادارة .

الرئيس - ومجلس الادارة وافق ؟ هل كان فيه سبب قوى
يدفع مجلس الادارة انه يفصل خمسة أو ستة من الاطباء
هو المستشفى فيه كام دكتور ؟

الشاهد - فيه كتير .

الرئيس - هل حصلت ثورة فى المستشفى لما فصلوا دول كلهم بسبب ممرضة واحدة ؟

الشاهد - لا •

الرئيس - هل لو كنت مديرا للمستشفى كنت ترضى انك تفصل سبعة أطباء بسبب ممرضة واحدة ؟

الشاهد - لا أسمح •

الرئيس - اذن ما فيش حزم هنا •

الشاهد - مسألة الحزم انا قصدت هنا حسن ادارة المستشفى ونظامها والخيمة فيها ، وهذا بلا شك ناقص فى المستشفيات الاخرى •

الرئيس - مسألة النظافة دى مش شغلة المدير ولكن شغلة الفراشين •

الشاهد - انا باقول انه كان حازما لغاية الحكاية دى •

الاستاذ احمد موافى (وكيل النائب العام) - أفكر الشاهد بأنه فى جلسة ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦ اجتمع مجلس ادارة المستشفى وأبدى احد أعضاء المجلس على الحاضرين أن موضوع الاطباء عرض على المجلس فعلا بحضور الشاهد وانه اشار فى هذا الاجتماع الى خطاب النقيب الاعلى للمهن الطبية بشأن هؤلاء الاطباء وكان القرار كالتالى :

«لقد عرضت مسألة خطاب ورد من حضرة صاحب العزة النقيب الاعلى للمهن الطبية بخصوص الخمسة أطباء الذين فصلوا من خدمة المستشفى وقد تلا سكرتير الجلسة الخطاب وبعد مناقشة الموضوع قرر المجلس أن مدير المستشفى مسئول عن ادارته وعن اعمال المستشفى ولم يترك للمدير حق التصرف فى ادارته ، وقرر المجلس بالاجماع عدم النظر فى امر اعادة هؤلاء الاطباء المذكورين

كما قرر النظر في موضوع حضراتهم من الناحية المالية
وتسوية حالة كل منهم تبعاً لمدّة خدمته وقرّر المجلس اجابة
الدكتور النقيب الاعلى للمهن الطبية « فترك أمر الشكوى
للدكتور النقيب وترك المجلس الامر للدكتور النقيب
ليتولى الرد على النقيب الاعلى للمهن الطبية ، ونحن
نطلب من حضرة الشاهد أن يوضح لنا كيف كان نفوذ
الدكتور النقيب على مجلس الادارة •

الرئيس - الشاهد حلف اليمين ونحن هنا نسجل للتاريخ يعنى
بنسجل كيف كانت تدار سياسة مصر وكيف كان يتدخل
الملك السابق فى كل صغيرة وكبيرة ، وكيف كان الرجال
الذين كانوا يتشبهون بالرجال واصحاب الالقاب
الفخمة يخضعون ويدلون انفسهم للملك السابق •
نحب تبين لنا هذا بوضوح •

الشاهد - يعنى اتكلم عن نفسى ؟

الرئيس - لاتجاهل احدا ، اذكر الحقيقة • تكلم عن الوضع
اللى كان ماشى فى المستشفى • تكلم عن علاقة الملك
السابق بالنقيب • وكيف كان النقيب يعمل منتدئ
خاصا للملك فى المستشفى وعمل هذا المستشفى ليه ؟

الشاهد - أنا قلت •

الرئيس - انت بتقول سمعت • طبعا انت فى مجلس الادارة
ومجلس الادارة لابد أن يقول كل شئ •

الشاهد - أعضاء مجلس الادارة كانوا يجتمعوا كل شهرين
مرة •

الرئيس - ولكن طبعا بيصلهم هذا •

الشاهد - انا كنت باشوف المستشفى على حال أحسن بكثير
من المستشفيات الاخرى •

الرئيس - احنا بنتكلم عن النزاهة ، بنتكلم عن الفساد اللي كان بيدور داخل هذا المستشفى •

الشاهد - على العموم انا كان عندي الشجاعة اني اطلب من الملك فاروق طلبات كثيرة كان هو عاوز يرفضها •

الرئيس - احنا مش بنحاسبك انت احنا عارفينك كويس من الناحية دى وعارفين موقفك • احنا دلوقت بنتكلم عن شخص المتهم •

الشاهد - الكل عارف موقفى بخصوص المحروسة وفخر البحار وغيرها وغيرها •

الرئيس - احنا بنتكلم عن مسألة اخلاقية منسوبة الى المتهم •
الاستاذ أمين مرعى - التهم الموجهة الى المتهم من كلام المدعى •
الرئيس - احنا بنسمع تهم عاوزين نقتنع بها والا لو كنا مقتنعين ماكانش يبقى فيه لزوم للمحاكمة دى •

الشاهد - صحيح كنت باشوف ان الدكتور النقيب كان له نفوذ معروف ، ولكن المسألة اللي اتكلم فيها المدعى بخصوص اجتماع مجلس الادارة ، وقرر فيه هذا الذى قاله المدعى انا مش عاوز أقول مادام المدعى قال ...

الرئيس - متقولش ليه ؟ يمكن موقفك كان معارضا •
الشاهد - مش عاوز أقول أكثر من كده • كنت أقول للدكتور اللي بيشكيلي انه يرفع أمره الى القضاء ، وكنت أقول لهم كلهم ارجو أن القضاء ينصفكم •

الرئيس - الى أى مدى توطدت العلاقة بين الدكتور النقيب والملك السابق؟ هل العلاقة كانت توطدت قوى والانصر؟

الشاهد - انا أعرف ان النقيب باعتراف واحد من السراى كان علاقته وطيدة بالملك قوى لدرجة انه كان دائما موجود فى مآدب الملك •

الرئيس - انت راجل لك خبرتك ، مسمعتش ايه السبب فى كده ؟

الشاهد - انا أعرف انه اتصل بالسراى •

الرئيس - ماتعرفش ازاي اتصل بالسراى ؟

الشاهد - بخبرتي لفاروق. لأستغرب انه يجيب أى واحد ويصطفيه ويعتبره من رجاله •

الرئيس - ماسمعتش ان فيه ممرضات مخصوصين ؟

الشاهد - لم اسمع أن الملك كان له علاقة بنساء ، سمعت أن لما زوجته ناريهان ولدت أخذت واحدة ممرضة من الممرضات ، وكان كمان فيه أعمال تجافى القواعد والاصول لكن سمعت كلام كله لفظ عن حاجات غير كده •

الرئيس - مسألة السكة الحديد. أصل التعاقد بينها وبين المستشفى كان على ايه ؟

الشاهد - انا اعتقد أن السكة الحديد كانت متفقة مع المستشفى على عدد من السراير خاصة بها وتدفع عليها فلوس كل سنة •

الرئيس - اظن كانت بتدفع للمستشفى ٨٠٠ جنيه وبعدين بقوا ٥٠٠٠ جنيه • الـ ٥٠٠٠ جنيه كانت بتدفعهم على أساس ايه ؟

الشاهد - اظن علشان ٣٠ سرير •

الرئيس - كانت بتتوزع ازاي ؟

الشاهد - اذا سمح لى الرئيس فيه مفتش حسابات كان بيقوم بهذه العمليات ويسأل عن هذا •

الرئيس - ماسمعتش. انت حاجة ؟

الشاهد - الحسابات بتجينا عنها تقارير بس •

الرئيس - يعنى الحسابات مقفلة صح وانتم تمشوا الحسابات
على انها مقفلة ؟

الشاهد - أيوه .

الرئيس - متعرفش اذا كانت الفلوس دى بتدخل فى جيب
المستشفى والا فى جيب حد تانى ؟

الشاهد - انا أعرف ان كان فيه شركات أخرى بتتعاقد مع
المستشفى بخصوص موظفيها المرضى .

الرئيس - كانت بتتعامل ازاي ؟

الشاهد - كانت بتتعاقد مع الدكتور النقيب مدير مستشفى
المواساة .

الرئيس - يعنى كانت بتتعاقد معاه شخصيا .

الشاهد - اللى أعرفه أن النقيب مدير المستشفى كان يفسر
التعاقد مع الدكتور النقيب . يعنى هو كان يفسر
التعاقد مع نفسه ، بتتعاقد ضمنيا أو واقعا مع مستشفى
المواساة ويقول لهم انا جيبتلکم مرضى يحتاجوا كذا
سرير والسرير بكذا فى اليوم .

الرئيس - يعنى مقاول عيانيين ؟

الشاهد - ملتزم علاج .

قائد الاسراب حسن ابراهيم (عضو اليسار) - هل هذا يجوز
باعتياره مدير مستشفى ؟

الشاهد - عالجنا هذا بعد كده .

الرئيس - كان بياخذ على العامل أد ايه ؟ كان بياخذ بالشهر
طبعا ؟

الشاهد - لا بالسنة . انا أعرف انه كان الاول بياخذ عن
الواحد جنيه وبعد كده ٢ جنيه لما زاد الارتباط . .

الرئيس - يعنى لما زاد الارتباط مع الملك السابق وبقي صاحب
حظوة ...

الشاهد - وزارة الشؤون كانت تفرض التزامات اكثر من اللى
كانت مفروضة من قبل وتعيد النظر فى الفئة .

الرئيس - لكن هل كانت الشركات بتدفع أكثر ؟

الشاهد - لأعرف هذا . .

الرئيس - يعنى لو عملت رسما بيانيا ابتداء من سنة ١٩٣٧
يطلع أقصى مايمكن مثلا كام ؟

الشاهد - الحكاية دى موجودة من سنة ١٩٣٧ .

الرئيس - الجنيه والا الاثنى جنيه كانوا بيروحوا للمستشفى
والا النقيب نفسه ؟

الشاهد - اللى أعرفه ونعرفه كلنا ان الفلوس كلها تروح
المستشفى والدكتور النقيب يوزع للمستشفى أجر وهو
أجر وهكذا .

الرئيس - بيديها أد ايه ؟

الشاهد - مش فاكر انما يمكن أقول أكثر من النصف .

الرئيس - هل كانت هذه التعاقدات تزيد دخل المستشفى
زيادة نسبية ، والا ماكانش فيه زيادة ؟

الشاهد - أولا احنادا ثما بعد الظروف المالية المتعبة اللى مر
عليها المستشفى اصبح عندنا دائما احتياطي ٩٠ ألف
جنيه ووصل الى ١٠٠ ألف جنيه . ودلوقت عندنا احتياطي
١٢٠ ألف جنيه .

الرئيس - كل ده من أجور الدرجة الثالثة ؟

الشاهد - لا . كان فيه برضه تبرعات من الدرجات الاولى
والثانية . والمستشفى ايراداته باينة .

الاستاذ احمد موافى - فى جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ من
جلسات مجلس ادارة المستشفى أجاز المستشفى
للدكتور النقيب أن يستقبل مرضاه الخصوصيين
بالمستشفى . ومع تسليم الادعاء بهذا هل يجوز فى ضوء
هذا القرار أن يستحق الدكتور النقيب أى مبلغ من
مريض يكون قد تم علاجه بمستشفى المواساة عن غير
طريق النقيب ؟ يعنى عالجه اطباء آخرين ؟
الشاهد - لا .

الاستاذ احمد موافى - هل يستحق الدكتور النقيب اجرا عن
علاج حدث فى المستشفى وهو فى الوقت نفسه فى
امريكا او أوروبا ؟
الشاهد - لا .

الاستاذ احمد موافى - هل يستحق النقيب أجر مريض مترددين
على عيادته فى المستشفى رأى المستشفى من التيسير
أن ينشئ عيادة خارجية يترددوا عليها ؟
الشاهد - أصلا لا ولكن قد عاوز تفسير .

الاستاذ أمين مرعى - المتهم ماكانش بيعمل كده .
الرئيس - الدفاع يتكلم فى الآخر .

الاستاذ أمين مرعى - أريد أن أسأل سؤالا ، هل مستشفى
المواساة أنشأ مصحات خاصة ، ومستوصفات فى مقر
الشركات الكبرى كشركة الملح والصودا وشركة البيضاء
أم أن هذه الشركات هى التى كانت تقوم بإنشاء هذه
المستوصفات الخاصة لموظفيها وعمالها ؟

الرئيس - أنا سألت هذا السؤال فأجاب الشاهد : انه يعرف
حالة واحدة وقال ان كان فيه عيادة خارجية فى الشركة
للعمال ، والدكاترة من مستشفى المواساة يروحوا يكتشفوا
عليهم نتيجة اتفاق مع الدكتور النقيب .

الاستاذ أمين مرعى - هذه العيادة الخارجية الخاصة لم يقسم
بها مستشفى المواساة انما قامت بها الشركة .

الرئيس - دى متفرقش .

الاستاذ أمين مرعى - حتفرق قوى وسأبين هذا فى دفاعى .

الشاهد - كانت عمال الشركة بتاعت الملح والصودا بيتعالجوا
فى المستشفى ، ولكن علشان مايجشموش العمال
الذهاب الى المستشفى . الاطباء كانوا بيروحوالهم هناك
فى الشركة .

الرئيس - ولكن الاطباء من مستشفى المواساة ؟

الشاهد - أيوه .

الرئيس - والدواء مين يتولى صرفه ؟

الشاهد - على المتعهد . اما الدكتور النقيب أو مدير مستشفى
المواساة ايا كان .

الرئيس - يعنى يمضى له الدكتور على الاورنيك بتاعه ؟

الشاهد - انا عرفت أن الدكتور النقيب كان بيدفع ثمن الدواء .

الكبشاشى سيد جاد - الشاهد ماسمعش عن حوادث سرقة
حصلت فى جمرك الاسكندرية ؟

الشاهد - سمعت انما مش فاكرك ، سمعت من مين ٠٠٠ أظن
سمعت أن أودة سفرة أو أودة نوم مش فاكرك طلعت من
الجمرك بدون رسم .

الرئيس - يعنى صاحبها اللي طلعتها ؟

الشاهد - أظن سمعت انها سرقت . الواقع ان الجمرك فى
السينين الاخيرة ماكانش فى حالة اطمئنان .

الرئيس - يعنى ماسرقتش ؟ أخذت ؟

الشاهد - سمعت ان النقيب يمكن اشتراها او حد خدھا مش عارف •

الرئيس - صاحبھا كان يعرف ان الدكتور النقيب اللى أخذھا؟
الشاهد - مش عارف •

الرئيس - طبعا انت معايا بان مش سهل ان واحد يأخذ
أودتين •

الشاهد - أيوه موش سهل ...

الرئيس - يعنى لم تسرق ؟

الشاهد - سمعت انها هربت •

الرئيس - بعلم بمض موظفين كبار ؟

الشاهد - صدقنى مش عارف •

الرئيس - شخص له مكانته أو هو يعتقد فى نفسه ان له مكانته
أو الناس تعتقد أن له مكانته لقي أودتين بتوع تاجر أو
واحد زبون شاريهم وأخذهم فى نظرك العمل ده يبقى ايه؟
الشاهد - يبقى عمل اجرام مفيش شك فى هذا •

الرئيس - طيب ترفع الجلسة الآن للاستراحة •

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة ظهرا) •

(واعيدت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة والدقيقة

العشرين بعد الظهر) •

الرئيس - المدعى : الشاهد الثالث موجود ؟

المدعى - موجود يافندم •

(وعلى أثر ذلك استدعى الشاهد الثالث الرئيس

السابق احمد نجيب الهاللى وحلف اليمين وهذا نصه :

«والله العظيم ... والله العظيم ... والله العظيم ...

اقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد » •

الرئيس - اتفضل ارتاح اذا كنت عاوز *

الشاهد - لما اتعب أبقي أقعد *

الرئيس - المدعى *

البكباشي سيد جاد - هل لديك أى معلومات عن الدكتور احمد النقيب فى مدة توليكم رئاسة الوزارة ؟

الشاهد - ايوه ٠٠٠ فى يوم ٢ مارس أرسل لي ٠٠٠

الرئيس - سنة ايه ؟

الشاهد - سنة ١٩٥٢ أرسل لي الدكتور حافظ عفيفي بأن

الرئيس السابق على ماهر استقال وان حالة البلد

تقتضى أن أقبل تشكيل الوزارة ، ودى ماكانتش فى

الواقع أول مرة كلمنى فيها ٠٠٠ لانه يوم حريق القاهرة

كان جأنى الدكتور حافظ عفيفي هو والغفور له الياس

اندراوس حوالى الساعة العاشرة مساء فى البيت، وقال لي أن

الملك بيكلفك بتشكيل الوزارة ٠٠٠

الرئيس - انت قلت دلوقتى انه كان معاه الياس اندراوس

فاحنا عاوزين نعرف كان الياس اندراوس معاه بصفته

ايه ؟

الشاهد - حافظ عفيفي قال لي ان الراجل ده أقحم نفسه

وركب معاه الاوتومبيل * أهو الدكتور حافظ قال كده

فلما جأنى. وقال لي أن الملك بيكلفك بتشكيل الوزارة

أنا اعتذرت وقلت له : ان الموقف خطير وده عاوز يكلف

ناس كبار فى السن ولهم صفة ، وعلى ذلك فانا يمكن

ماقدرش أقوم بالعيب ده ، وكل ما هنالك أن أشير عليكم

أنكم تسندوا الوزارة الى الرئيس السابق على ماهر ٠٠٠

وبعد مناقشة تيجى ساعة ، قلت له : أنا قابلت الرئيس

السابق على ماهر يوم ١٥ يناير وكان سبب هذه المقابلة انه كان فيه اجتماع عام ضمنا وتحدثنا فيه عن حالة البلد ، وعلى أى حال فأرأونا واحدة ٠٠٠ وفى نهاية المناقشة قال لى : « **يعنى أقول للملك السابق انه مش قابل ؟** » قلت له : « **أيوه** » ٠٠٠ وقلت كمان : ان رأيى هو اسناد الوزارة **لعل ماهر باشا** ٠٠٠ فلما استتقال **الرئيس السابق على ماهر** ٠٠ وده سبب معاودة الكلام معايا ، يعنى مش من الباب للطاق كما يظن بعض الناس فأنا قلت له : انه من الصعب على قبول الوزارة ٠ اعمل معروف بلاش ، دى حالة البلد من الناحية الدولية صعبة والناس اتلموا على وقعدوا يقولوا لى انت مش عارف ايه اللى بيتقال عليك ٠٠٠ دول بيقولوا عليك انك عمال تحط فلوس فى جيبيك والانجليز مستعدين يرضوا البلد ولكن مش تحت عامل الضغط ٠٠٠ قلت : أمرى لله ٠٠ وفى ليلة تشكيل الوزارة رحى انا بيت **الدكتور حافظ عفيفي** حوالى الساعة الرابعة الا الربع وقعدت لفاية الساعة الحادية عشرة الا الربع ٠ واول شىء اتكلمنا فيه هو مسألة الوزراء ٠٠ فيه أسماء الملك مش غاوزهها وهو عاوز أسماء تانية ، وليلتها ماجتش سيرة **الدكتور النقيب اطلاقا** ٠٠٠ وحوالى الساعة العاشرة والنصف اذ بى آفاجا بأنهم يقولوا لى : « **لاؤم تاخذ الاستاذ كامل قاوئيش نائب عهومي** » ، فأنا قلت : لا ٠ وبعدين رحى لابس البالطو بتاعى وهو راح على التليفون واتكلم وقال **خالوا الملك يتنازل عن العطب بتاعه ومكنوا الهالى من تشكيل الوزارة** » ٠

الرئيس - الكلام ده كان بالنسبة لكامل **القاوئيش** ؟

الشاهد - أيوه بالنسبة **للقاوئيش** ٠٠٠ بعد كده أنا رحى على

الرياسة فكرتى فى الاصل انه يكون فى الوزارة رجال
 من كل الاحزاب الا الوفدیین . . . انا حالف اليمين
 ولازم أقول كل حاجة . . الملك ماکانش عاوز دول لانهم
 هم اللى مضوا العريضة . فانا قلت له : احنا فى اشكال
 مع الانجليز ، والوفدیین غضبوا وخرجوا ، والعلاقة مع
 الانجليز سيئة ، ومش لازم يغضب الوزارة اللى جاية
 لانه اذا أغضبها يبقى معناه انه أغضب البلد كلها . . .
 عرضت الامر على السياسیین فتلكأوا . . . فعدلت عن
 فكرتى وقلت أمرى لله . وقعدنا نشكل فى الوزارة على
 حسب الاسماء التى اتفقنا عليها . . . بعضهم اعتذر
 واحب أقول لكم بخصوص وزارة الصحة - ودى تهك
 بالطبع - أن الدكتور عزى باشا لما عرضت عليه الوزارة
 اعتذر والدكتور ابراهيم شوقي اعتذر ، وانا كنت بافكر
 فى الدكتور مورو ، ولكنى فى الحقيقة استخفرت
 الدكتور مورو فى الوزارة ، لانه كان ساعد جزء كبير جدا فى
 الجامعة . وكنت مرشحا لوزارة الشؤون الاجتماعية
 الدكتور احمد حسين وهو كمان اعتذر . ففكرنا فى
 الاستاذ راضى باعتبار انه كان وكيل وزارة الشؤون
 الاجتماعية وعلم بأعمالها فيعمل هو وزير الشؤون . .
 وبعدین قلت له يا راضى احنا مش لاقیین وزير صحة
 اعمل معروف انك تقبل وتعمل وزير صحة . فقال : ده
 كثير على . فقلت له : دى الوزارة دى اقرب الوزارات
 اتصلا بوزارة الشؤون الاجتماعية . . . فقال :
 طب بس على أن يكون ذلك مؤقتا . . وبالشكل ده
 خالصنا على الاسماء ، والدكتور حافظ عفيفى كان موجودا
 وطبيعى بلغ كل الحاجات دى . . وبعد كده انا رحت
 وتانى يوم رحت الرياسة علشان أعد البيان وكنت أنا

الرئيس - يعنى كنتم خايفين احسن كل حاجة تدور فى مجلس الوزراء يروح يبلغها ؟

الشاهد - انا عندى الشبهة دى قطعاً • الامر الثانى •••

الرئيس - قبل مانتهى من الامر الاول احب أسألك : الشبهة دى قامت ليه ؟

الشاهد - لان صلته بالملك كانت كبيرة أوى ••• انا نفسى ماعرفش •

الرئيس - ده المفروض أن رئيس الديوان أكثر واحد له صلة بالملك السابق •

الشاهد - لكن ده اللى كان حاصل •••

الرئيس - وهل صلته بالملك السابق تدفعه ان يبلغ كل شيء ؟

الشاهد - أصل رئيس الديوان كان مقضوباً عليه •

الرئيس - طيب اشمعنى ده بالذات اللى شكيتوا فيه ؟

الشاهد - أصل العلاقة كانت ••• يعنى كان أكثر تدخل من غيره وتقنروا تقولوا عليها تدخل او حظوة •

الرئيس - والحظوة دى جت منين ؟

الشاهد - جاز من اللى كنت باسمعه • الناس كانت بتقول ان النقيب كان من خلطاء الملك •

الرئيس - لكن سمعت منين ؟ وايه هى الطريقة اللى وصلتك الى هذا ؟

الشاهد - فاتنى فى التحقيق ان أقول بعض الحاجات دى

وافتكرت بعدين ••• انا لا اعرف الدكتور النقيب أصلاً

وانا لما أقول لا ••• لازم يكون فيه شيء فى نفسى هو

اللى خلانى أقول لا • انا افتكرت بعد ماخلص الادعاء

من التحقيق افتكرت واقعة حصلت سنة ١٩٤٢ •••

« فى سنة ١٩٤٢ عملت جامعة الاسكندرية واهم كلية فيها هى كلية الطب • والكليه دى كانت عاوزه اختصاصيين ومعامل وليس عندى ملجأ ألجا اليه الا الدكتور على ابراهيم باشا • فرحت وقلت له : نقدر نعمل الكلية ؟ فقال لى : ايوه • قلت له : يعنى اتكل عليك ؟ قال لى : ايوه اتكل على الله وعلى وحنعمل كسل حاجة وحنعمل المعامل وكل حاجة تمشى ، وكانت غابتنا من كده أن الشهادات بتاعت الجامعة دى يعترف بها فى جامعات أوروبا زى مايعترف بكلية طب قصر العيني وقانون انشاء الجامعة كان صدر فى الاسبوع الاول من أغسطس ، وعلشان مايمشيش القانون ويكون حبرا على ورق ، كنا متفقين أننا نفتتح الجامعة فى اكتوبر • وعلشان كده هو رشع لى عددا كبيرا من كلية الطب يمكن أن يكونوا نواة لهذه الكلية • وكان منهم الدكتور عباس حلمى الجراح المشهور ، والدكتور صلاح الدين بتاع اسكندرية وامثالهما ، وقال لى : دول ناس كويسين جدا وعباس ده حبيبقى احسن منى فى المستقبل وصلاح ده مهول اوى ••• يعنى النواة كلها كويسة ، وقال لى : اطمئنوا من الناحية دى لكن انا حاقولك شرطهم جميعا • واياهما كانت الحالة صعبة اوى - وكانت المطامع بتسمع فى الاسكندرية •• هو قال لى : ان كلهم مشترطين انه لو الدكتور النقيب عتب كلية الطب بتاعة اسكندرية فهم اذا كانوا متعشوش مش حيقبلوا وان كانوا اتعينوا حيسستقبلوا •• فقلت له : ليه ؟ فقال لى : ماتسألنيش ليه •• ده حتى الدكتور على ابراهيم لماكان بيعيا ماكانش بينزل فى المواساة ولكن كان بينزل فى المستشفى اليونانى • وعلى اى حال هالدكتور النقيب

لا كان صديقي ولا عدوى ولكن ده اللي كنت باسמעه
 من الناس ومن زملائي .
 الرئيس - ألم تتدخل فى تفاصيل «ليه» دى اللي وجهتها
 للدكتور على ابراهيم ؟
 الشاهد - هو مارضيش يتكلم زيادة عن كده ، ولكن انا قلت له :
 وايه اللي جاب سيرة الدكتور النقيب ؟ فقال لى : بكرة
 تشوف وتعرف . انى كنت سمعت وقتها اشاعات
 ان الملك عاوز يفرضه مديرا للجامعة ولكن دى كانت
 اشاعات ومجلس كلمنى فيها وبعدين اتكلمنا فى
 حكاية العمداء ، وكنت وقتها زى ما بقول لحضراتكم
 سمعت اشاعات ان الملك عايز يفرضه مدير جامعة او
 عميد طب فقلت له : على ايه يا على باشا نعمل احنا
 مجلس فنى للجامعات علشان الحكاية وعلشان انا ما
 استقلش برأى اقترح انت على العمداء فى اقرب وقت .
 فاقترح على اسماء سبعة عمداء واصدرت القرار وعينتهم
 واعطيتهم للجرائد ، وكان الكلام ده فى اغسطس وتانى
 يوم الصبح الساعة الثامنة صباحا كلمنى الاستاذ عبد
 الوهاب طلعت مدير الادارة العربية من السراى وقال لى :
 « ايه الاعلان المنشور فى الجرائد ده . هو ده صحيح ؟ »
 فقلت له : « ايه هو اللي منشور » فقال لى : تعيينات
 العمداء فقلت له : وهل الجرائد كلها تجمع على هذا
 الخبر من غير مايكون ده حصل ؟ فقال : ده انت
 ماقلتش لنا حاجة ، وكانت النعمة دى غير مقبولة
 فقلت له : « قل لجلالة الملك ان التشريع اللي تشرف
 بتوقيعه يعطى لى هذا الحق » خلصنا من كده
 واعتقدت انا ان المسألة انتهت . بعد كده ندهلى
 الرئيس السابق مصطفى النحاس وقال لى : « ياسيدى

السرائى بعثت لى النقيب وهو بيشتكى منك» ٠٠ فقلت له : بيشتكى ليه ؟ فقال : «بيشتكى علشان انت ما اخدتهوش وده بييكى يانجيب» ٠٠٠ ده بيقول انك ظلمته علشان ماتعرفهوش» ٠ فقلت له : صحيح انا معرفهوش لكن انا لم اظلمه وشرحت له المسألة وقلت له : اذا كان يقدر يعمل كلية براسه يتفضل يعملها ٠٠٠ لكن الدكاترة كلهم مشترطين انهم مايحبوش الكلية اذا هو عتبها ٠ وانا قلت ان جميع الاطباء مايحبوش يتعاونوا معاه ٠ وعلى باشا ابراهيم الله يرحمه كنت اثق فيه وهو الى انشا الكلية لم يقتنع ولم يقبل الدكتور النقيب ، فهل انا اقبله وزيرا ؟ ٠٠ دى حاجة صعبة ٠٠ ودى كانت حالة من الحالات اللى انا ماافتكرتهاش فى التحقيق ٠٠ احنا كنا بنقرأ فى الجرائد انه استولى على اطيان من اطيان الحكومة ، وبعدين ننتظر تكذيب ٠٠ مفيش تكذيب مش ده يخلى الواحد يفكر فى حاجات كتير ٠٠٠ أقرأ فى الجرائد ان العريضة جه اسمه فيها يبقى بعد كده لما يقولوا لى الدكتور النقيب خده أقول : لا ٠ حد الله بينى وبينه ٠٠ لان الوزراء زى مايتقول دول سمعة ، وانا كنت جاي بسلامة نية او بعبط فما يصحش انى ابدا هذه البداية ، لان هذا يشكك الناس ولذلك اناقلت : للدكتور حافظ عفيفى : «انا لاسطيع قبوله» ، فقال : «نقول الكلام ده للملك؟» وبعد شوية انا وقفت وقلت لنفسى : يمكن يكون جالك الفرج ٠٠ جانى تانى يوم وقال لى : «الملك بيقول لك معنى ماتجاهلوش فى واحد بعد اللى حصل امبارح؟» فقلت له : انا مستعد اجاهله ٠ عنده دكتور اسمه عباس الكراوى وانا اعرفه من زمن ، من وقت ماكنت بلشستغل فى الأوقاف الاحلية فى سنة ١٩٢٠

وانا أعرف عنه أنه رجل لم يتدخل فى أى شىء ولم يسمع عنه أى شىء وشفايفه مربوطه ، ولا ينقل كلاما من هنا لهننا ٠٠٠ ده راجل انا أعرفه كويس وهو راجل سليم، وانا مستعد أخد ٠٠ قال لى : نقول له يا قندم ٠٠ راح ورجع بعد شوية وكلمنى وقال : « الملك رفض الدكتور الكفراوي » . فقلت له : « وانا ورفض الدكتور النقيب » قال لى : على كيفك ٠٠ فاعتقدت أن المسألة انتهت عند هذا الحد ٠ وبعدين رحنا علشان نحلف اليمين ٠٠ قالوا لنا : تعالوا احلفوا اليمين الساعة كذا ٠٠ فرحنا علشان نحلف اليمين ٠٠ أول ماوصلنا قال لى الدكتور حافظ عفيفى : أنا عاوزك فى كلمة ٠٠ قال لى : «إن الملك مصر على أن تأخذ الدكتور النقيب» ٠٠ ايه المهزلة دى ؟

نيجى لغاية هنا وتقول لنا : الملك مصر ٠٠ ايه ده ؟ ٠ هو ده شرط ضرورى قلت هو يصر وانا أصر ٠ الوضع كان سخيفا ، وكانت الحكاية مهزلة ٠٠ ناس لابسين ردنجهوات ٠٠ انا يمكن أكون عبيط ، لكن ده فى حق البلد كان فصلا باردا ، ولو كان الوضع ده انكشف للبلد كانت بقت مهزلة ٠ فقال لى : على أى حال الملك حيفتح لك الموضوع ده ٠٠ وانا كان لى ٨ سنين تقريبا ماشفتهوش ٠٠ وبعدين لما قابلت الملك قال لى : « انت مش نادم ان ايدك تبقى بعينة عن الشئون العامة وكنت تقدر تغلم البلد » ٠٠ وبعد الثناء المستطاب اللى من ضمنه انا مبسوط وكل الناس مبسوطة قال لى : «انت صريح وانا احب أكون صريحا معك ٠٠ انا لى ملاحظتان : الملاحظة الاولى انك جامع الحرية والداخلية فى يدوزير واحد وده كتير» ٠ فقلت له : انا والله رشحت لك اللواء محمد نجيب وانت مرخصيتش ٠ ثم رشحت

الاستاذ حسين فهمي وانت قبلت ولكنه اعتذر لمرضه
 بعينه . وما دام انا مش لاقى راجل عسكرى يبقى أحسن
 أجيب راجل يفهم فى الصفقات علشان حكاية الاسلحة
 ويعرف فى العطاءات وسلامتها واجراءاتها . ويمكن
 يكون من محاسن الصدف أن الجيش الآن وهو اللى عليه
 الممول فى حفظ الامن ووزير الداخلية مسئول عن الامن ،
 فيمكن من محاسن الصدف أن المسائل دى تجتمع فى يد
 واحدة . فقال لى : بس على شرط أنه ما يطولش . فقلت
 حاضر . قال لى : « كمان فيه ملاحظة ثانية . » قال انت
 اعطيت لراضى الشئون الاجتماعية والصحة ما يقدرش
 يقوم بأعمال الوزيرين » فقلت له : انا مرضتش ومهانس
 على أن أحرم الجامعة من الدكتور مورو وانا كنت باتكلم
 مع الدكتور ابراهيم شوقى ولكنه برضه اعتذر فلم اجد
 الا هذا الحل ، فقال لى : « طيب اسمع ياسيدى باه . »
 انا عندى مرشح هو الدكتور النقيب وانا أشهد له بأنه
 راجل ادرجى ، حازم مستقيم عنده ذمة . تقول ايه فى
 شهادتى دى « دى داهية ايه دى ؟ ولكن انا وجدت انه
 من آداب الدين ، حسن التخلص . » يعنى اذا قدرت
 تخلص من واحد من غير ماتشتمه يكون أحسن وأكرم .
 مثال ذلك انه دخل رهنه من اليهود على النبى صلى الله
 عليه وسلم وقال له : « السام عليكم » . والسام معناه
 فى اللغة العربية الموت والهلاك . وكانت السيدة عائشة
 رضى الله عنها واقفة فقالت « السام عليكم انتم ولعنة الله »
 فالنبى صلى الله عليه وسلم خاطبها وقال لها : « لم قلت هذا ؟ »
 فقالت : « ما سمعتش هما قالوا ايه ؟ » قال : « سمعت
 ولكن هل سمعت ماذا قلت لهم ؟ » فقالت : « وبم رددت ؟ »
 فقال الرسول عليه الصلاة والسلام : « قلت عليكم » .

وقال لها : « ان الله يأمر بالرفق في الامور كلها »
والذهب الذي احفظه يقول : « عجبت ان يطلب الامر
بالجهد وهو يقدر عليه بالرفق » . والله يقول :
« ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك
وبينه عداوة كانه ولي حميم » . واحد من امرين ، اما اني
اقدر اخلص بلطافة ويبقى في الحالة دي خلصنا بدل
الفضيحة ، والا اذا مامكنش والامر حيك نقول له : لا
والسلام عليكم ونمشي . لكن تقولوا ايه في شهادته
دي ؟ انا لما سمعته يقول كده قلت له : « شهادتك على
عيني وراسي ولكن انت يخلصك اني اطلع كل الوزراء
اللي جايين بالتيلة ؟ هل انت ترضي اني اطلع من عنك
يواحد واخسر انا ثلاثة بره ؟ » اقول لكم الحقيقة ، هو
سكت وما تكلمشي ، لان الحجة اللي واجهته بهماقدرش
يرد عليها ، فقال لي : هيه ، وزام ، وكان مهم كده . ؟
آه . . انا حلفت اليمين ولازم اقول لكم اللي حصل : فانا
حببت اني اقطع هذا السكون فقلت له : انا على أي حال
حاقول الحكاية دي لزملائي واشوف وقعها ايه . فقال
ايوه علشان تبجي وتقول غير مقبول . . . ايوه أصل
الراجل السياسي لازم يستعمل المبدأ اللي انا قلت لكم
عليه واللي انا قرأته هو انه في مثل هذه المأزق مفيش أحسن
من حسن التخلص ، وحسن التخلص ده يقتضي انك
تقول انا حاستشبر ، وده أحسن ما تقول انا حاعمل عمل
ولا تعملش ، اذا كنت مش ناوي تعمل فتبقى البعبد
كذاب ، فأحسن حاجة انك تتخلص وتقول : انا
حاستشبر . فانا لما قلت له كده دي ألزمته الحجة ،
وخلصنا من غير ما يتعين . . . وسمعت فيما بعد ان
الدكتور الثقيب كان موجودا في السراي ، يعني يمكن

بعد ماخرجنا ، ويمكن تانى يوم أو يمكن فى ليلتها
الله أعلم •

الرئيس - يمكن كان موجودا فى السراى ومستعد علشان
يحلف اليمين ؟

الشاهد - الله أعلم ••• ولكن اللى سمعته وقتها ان الدكتور
النقيب كان موجودا فى السراى • وفيه حته أنا ترددت
فيها أثناء التحقيق ، وأنا أحب أقول لكم هنا انى تصادف
ان قابلت أحد الوزراء أمس وذكرنى ببعض مسائل
ساسندها اليه واللى قال لى الكلام ده هو الاستاذ
فريد زعلوك •• الحقيقة انا كنت غرقان ودى حاجات
بتحز فى نفسى •• قال لى أمس انه سمع ليلتها ان
الدكتور النقيب كان موجودا فى السراى ، وأنا ماسألتش
فريد هل كان النقيب لابس ردنجوت والا لا لانى ماأحبش
أسأل عن حاجات زى دى الا اذا كان اللى بيحكى لى يحب
يقول لى عليها •• أنا طبعى كده •• ولكن أحب أقول لكم
ان انا سمعت انه كان موجودا ولابس ردنجوت •• فات
ثلاثة أو أربعة أيام •• وأنا كنت أقيتها فى الجو وكنت
عاوِز الحكاية تفسد •• انا باقول لكم الحقيقة ، وبعدين
جانى الاستاذ طه السباعى وقال لى : «هل حقيقة الدكتور
النقيب مرشح لان يكون وزير صحة ؟» فقلت له : أيوه
مرشح • قال لى : « فى الحالة دى انا أخرج» •••

ليه ياطه ؟ قال : «ده اسمه فى العريضة» •• عريضة
ايه ياطه ؟ الحقيقة انى ماكنتش أعرف ان اسمه فى
المريضة فى ذلك الحين •• فقال لى : «العريضة اللى
كتبتها فى كريم ثابت فيها اسم الدكتور النقيب ، وأنا
ماضى على العريضة ، ولا يتفق ، بل ولا يعقل انى اكون
ماضى على العريضة واشتغل معاه فى وزارة واحدة» •

۱۴۳۸

ماردتشى ٠٠ وانا بالطبع ماقلتش لطفه السباعى الكلام
ده الا بعد الثورة ٠٠ وبعد كده رحنا الاسكندرية وحضرت
المأدبة التقليدية ٠٠ وبرضه نقرزه لطفه السباعى ٠٠
وبعد كده ليلة الوزارة الاخيرة اللى ماقعدتش ١٧ ساعة
كان مزنوقا ٠ فانا بعد ماخرجت قعد يشنع على ويلسن
خاشى ويشتم فى الياس اندراوس ٠٠ يوم ٢٣ يوليه
كان يوم اربعاء على ماذكر ، ويوم الاحد الساعة واحدة
ونصف جاني رسول من عند الدكتور حافظ عفيفى ٠

الرئيس - ومن كان الرسول ده ؟

الشاهد - تسنح لى المحكمة ٠٠ انا اقدر أقول ٠٠٠ هو كان

الاستاذ مصطفى أمين كان رسولا من حافظ عفيفى

لنجيب الهاللى ٠٠ فزوج بنتى وابنتى صحونى وقالوا :

فلان جاى من عند الدكتور حافظ ٠ قلت : طيب وانا

أعمل ايه ؟ الساعة واحدة صباحا هاتسوالى هنا فى

السريـر ٠ فلما دخل قال : «انا جايب رسالة» طيب ياأخى

مش كان حافظ عفيفى يتكلم فى التليفون ٠٠٠ فقال

« ده من الساعة العاشرة وهو بيضرب التليفون ومغيش

حد بيرد» ٠ وكان تليفون الحكومة انشال من ١٥ أو ٢٠

يوم فقلت له : حصل خير ايه الحكاية ؟ فقال : « ان

الملك عاوز يسند اليك الوزارة انما بيترجى ان محدش

يعرف الحكاية دى ٠٠٠ وحافظ هو اللى مكلف مصطفى

أمين ٠ أنا قلبتها فى حماى وقلت أنه مايبعتليش الا اذا

كان مزنوقا : واللى خطر فى بالى ان حكاية المليون جنيه

مؤثرة فيه لدرجة انه عاوز يمسخها ٠٠ وانا سنمت من

بعض الوزراء انه كان عاوز يخلينى ١٥ يوم ثم يقيلنى ٠

فقلت : انا فى خدمة البلد ، ولكن كل شرط كان مخالفا

فيه لازم يسلم به ٠٠٠ وبعدها اللى حصل ان كل ما

كان مخالفنى فيه قبله ٠٠ فجانى الصبح الساعة
السادسة وقال لى : الشروط مقبولة ٠

الرئيس - برضه اللي جالك هو مصطفى أمين ؟
الشاهد - اعتقد كده ، وكان من ضمن الشروط الغاء الاحكام
العرفية وكان الملك مش راضى فى الاول على الغائها ولا
الغاء الرقابة ٠٠٠ ولذلك انا كنت باقول : انا مش رضى
على المصريين ٠٠ والمفاوضات اللي كنا بنعملها حصل لها
نكسة ٠ ولذلك فانا عاوز ارد الامانة الى أهلها ٠٠٠ بعد
كده حصلت خناقة كبيرة ، فانا كنت قلت لفريد زعلوك
اعمل بيان بالغاء الاحكام العرفية وليلتها كنا رايحين
نحضر الاحتفال بذكرى محمد على والا بليلة الاسراء مش
فاكر فى الجامع ، وبعد ماخرجنا من الجامع جاني حافظ
بعدها بساعة ونصف وقال لى : فريد ده متسرع ،
ده صرح بان الحكومة قروت الغاء الاحكام العرفية
فقلت له : مش فريد اللي بيقول الكلام ده ، انا اللي
بقوله ٠ المقصود كان فيه عدة خلافات من ضمنها إنه
كان عايز يحل الشيوخ ويبدعى ان سفير أمريكا كان له
دخل فى الموضوع وانا اعتقد ان هذه الدعوى غير
صحيحة ٠ وبعدين انا املتيت على مصطفى أمين بيانا قلت
فيه كل طلباتى : قلت علم تدخل غير المسئولين يعنى
لايقول لى كريم ثابت يروح مستشارا فى الاداعة ولا حاجة
من دى ٠ وبعدين جانى وقال لى : الشروط مقبولة ٠
فانا قلت : هذا لايكفى انا لازم استمع هذا من رئيس
الديوان ، وحصلت اتصالات تليفونية او غيرها لهذا
الغرض وبعدين قلت : انا اروح اقابله فى بيت واحد من
زملاتى ، فرحت فى بيت عبد الخالق حسونة وزير
الخارجية وتقابلنا هناك الساعة الرابعة ، وأطلعته على

شروطي . فقرر لي أن الملك موافق ، وفيما يتعلق بطله
السباعي فاحنا بعد ما انتهينا من استعراض الاسماء
بعتناها ، الملك لم يعترض على اسم طه السباعي اطلاقا ،
وانا كنت قلت أقبله قبل حلف اليمين لاني كنت عاوز
اسمع منه أنه موافق عشان مايتلاعبشى بعد كده زى
ماحصل بعد الاتفاق على الاسماء ويقول لي خد فلان .
فدخلت قابلته قبل حلف اليمين فقال لي : « انت ظلمتني
واستقلت وما كانش ده لازم يحصل أبدا ، وانا سمعت
انك بتقول ان رجائى عملوا حاجات وانا مش مسئول
عنهم » . فقلت له : يعنى انا اللي مسئول عنها . ده
رجالتك ماقدروش يمشوا في تيار يخالف رغباتك .
فقال لي : « اللي فات فات والمرة دي تقعد طويلا ، أيوه لغاية
ما تخلص الانتخابات » . فكلته في الاحكام العرفية وفي
وقتها مجبش سيرة حد ووافق على كل حاجة ومجبوش
سيرة طه السباعي . . . طلعنا نحلف اليمين وده شافه
وزى ما يكون شاف عفريت وقال : « وكم ان فيه وزير منكم
ماضي العريضة اياها ولم يعتذر . . لازم يعتذر » . فطه
السباعي فوجيء ، ولم يكلمه ولم يعترض عليه . .
ايه الحكاية ما حلف اليمين وخلاص الطريقة اياها
ما بقتش أعرف استعمالها ، فقلت له : ما خلاص حلف
اليمين وهو فهم أنه يمين الولاء . قصدى من كده ان وجه
الاعتراض كان يبقى قبل ما يقبل وزيرا . وبرضه فيه
حكاية لطيفة أزويها عن النبي صلى الله عليه وسلم :
« فكان رايح واقعة وكان معه السرية فقابلوا بعض
الاعراب من غير المسلمين فقالوا له : ممن الرجل ؟
فقال : من ماء . . ففقت الرجال الاعراب يفكرون فيما
قاله الرسول صلى الله عليه وسلم وكان الرسول يقصد .

بالله ماجاء هي الآية الكريمة وجعلنا من الماء كل شيء حي»
وده اللي اسمه حسن التلخص • فانا قلت له : وهو
حلف اليمين واذا كان فيه اعتراض كان يبقى قبل حلف
اليمين عند استعراض الاسماء • وبعدين طه السباعي
بعد الثورة قال لي : الراجل ده كان متقصدي ليه ؟ ..
فحكيت له الحكاية وحكيت له كمان حكاية النقيب وهو
ماكانش واخذ باله ، فقلت له : انا بعتك لحافظ علشان
تسد النمرة •

الرئيس - وايه حكاية المليون جنيه اللي فاتت ؟

الشاهد - سبق انني قلت ان راضي تظلم لي بسبب الجمع بين
الوزارتين وقال لي انت ظلمتني بالجمع ده وشفتنه تعبان
من وزارة الصحة ، فمرة كان بيزورني الدكتور شوشه
وانا أعرفه من زمان واتربينا مع بعض في المدرسة
الابتدائية وصديقي من مدة طويلة فقلت له: تعال اشتغل
معانا • فقال : انا احب ماعلي اني اشتغل معاكم لكن
لازم استأذن هيئة الامم • فقلت له : خد الوقت اللي
يعجبك وانا لما أشرح واحد زى ده كنت فاهم انهم
ينكسفوا يقولوا لي خد الدكتور النقيب • وانا كنت قلت
في التحقيق انهم جابوه في السراي وقالوا له اسحب
نفسك ولما قابلني رفض يعلق على ما حدث • فلما سألته
عملت ايه ؟ قال لي : انه يخشى ألا يعين مصرى آخر في
هيئة الامم بدله • وهو ما قالشي لي الحقيقة الا بعد
الثورة • قال لي : انهم جابوه في السراي وقالوا له :
اسحب نفسك وكان الكلام ده بعد الثورة •

الرئيس - حكاية المليون جنيه مرت كله بسلام • احنا عاوزين
نسمع قصتها •

الشاهد - انا لأعلم عن المليون جنيه شيئا فى وقتها • وانا أنا مرة رحت لوكاندة سيسل وكنت بروح هناك علشان أقابل **لطفي السيد** وأنا بينى وبينه معرفة ومودة ، فقال لى : ان «**الدبلى اكسبريس**» نشرت ان فيه مليون جنيه دفعت ، ويظهر ان الحكاية دى كانت مكتوبة على **التبريتو** •

الرئيس - دفعت لمين ؟

الشاهد - للملك •

الرئيس - علشان ايه ؟

الشاهد - علشان يطلعنا من الوزارة ، وده كان أول علمى بالمليون جنيه والله أعلم يمكن فريده أو غيره جاب التلغراف أو صورة التلغراف اللى جه ، وبعدين الناس بقوا يتكلموا ويظهر انها بقت حريقة فى البلد ، فكلمنى واحد انجليزى من القاهرة اسمه «**هستور كوك**» وواحد من الاسكندرية صاحب جريدة سورية أعرفه ، بس ناسى اسمه كلمنى وقال لى ان : «**هستور كوك**» جه مخصوص يقابلنى فجبه «**هستور كوك**» ومعاه زميله الصحفى وهو رئيس تحرير جورنال فى الاسكندرية وقال لى : انا جاي من «**الدبلى اكسبريس**» لانها أسندت اليهم حكاية المليون جنيه وعاوز منك معلومات • فحكيت له ما حكيت له لحضراتكم هنا فقلت له : انا سمعت حكاية المليون جنيه من تلغراف جاي نقلا عنكم انتم ، وبعدين أنا اشتريت «**الدبلى اكسبريس**» وكلده كان بعد الثورة فوجدت انكم ناشرون الخبر وبتقولوا انه من مندوبكم فى «**جنيف**» ، فانتهم اللى تنوروا على • فقال لى : لا • دى حكاية المليون جنيه احنا عندنا أدلة عليها لكن احنا نحب نعرف ايه هو سبب خروجك علشان تقدر نربطه بحكاية المليون جنيه

الى اندفعت ، فقلت له : كان فيه خلافات بينى وبين الملك وآخر معلوماتى انه كان فيه اتفاق : . . . مش اتفاق لا . . . كان فيه توسيط أو مساع عند الملك علشان يخرجنى . . . وانا لما تكررت معاكسات الملك لى راجعت زملائى وقررنا الاستقالة ، **وزكى عبد المتعال كرم حافظ عفيفى** ، ويوم السبت قدمنا الاستقالة، فحاول أن يثنينى فرفضت ، وقال : ان مسألة السودان ما انتهتس ولا المفاوضات . فقلت له : انا ما اقدرش استنى . . . فقال : سيب الاستقالة يوم . فقلت له : وانا جاى قلت للناس انى رايح أستقبل ، طيب اذا ما استقلتس ، هل تضمن انه ما تصلنيش اقالة . . . ده انا لاصاحب حزب ولا معايا الانجليز ، **والملك بيعطل اعمالى ورجاله يعملون ضدى** **عليه انا بقى رايح اعد** . فقال لى **حافظ عفيفى** : ده انت متواضع ، وانت أقوى منه . فقلت له : مغيش فايده أمى ده هى ملابسات الاستقالة وفيه اسباب تانية مش عاوز أقولها لمصلحة البلد ، وكان حصل خمس مرات انى كنت عاوز أخرج ، والظروف هيه اللى كانت بتستوجب انى أبقى . . . لان كان مرة السودانيون عمل فيهم فصل بارد . ومرة تانية علشان **ظفر الله خان** فهذا الرجل حمل حكومته على انها تعترف باللقب وكان المقصود من كله حق مصر . وكلف **الطيب حسين** فى نصف الليل انه يبشرنى ويقول لى : ان **حكومة الباكستان** **قررت الاعتراف باللقب** وارسال سفير لهذا الغرض . وجانى تلغراف من وزيرنا فى **الباكستان والطيب حسين** ثانى يوم جانى وقال لى : وانت مقدر العمل ده نتيجة ايه ؟ قال لى : ان السفير اللى جه أوراق اعتماده اللى يقدمها يجب أن الملكة **اليزابيث** تمضيها لانها ملكة

الباكستان وذلك طبقا لما ينص عليه الدستور الباكستاني حقيقة اني وجدت هذا شيئا نافعا والكلام ده كان يوم العيد وبعدين رحى انا السراى علشان أقيد اسمى فوجدت اخوانى هايجين وبيقولوا لازم نجتمع ونتخذ فى هذا الشأن الاجراءات اللازمة ٠٠٠ انا كنت عرفت الاتجاه لان حسونة كان رايح يحلف واحد اليمين فقالوا له هناك : ان الباكستان دى ناويه تأخذ منا الاسلام . فلما قرأت فى الصباح الخبر ربطت ده بده فقالوا لى : لازم نجتمع . فدخلنا عند **حافظ عفيفى** فوجدناه لايعرف شيئا عن الموضوع وبعدين اخوانى الوزراء مشيوا وانا قلت له : ان الملك هو الذى عمل كده . فقال: ازاي فحكيت له الحكاية ٠٠ طيب الحاجات الداخلية دى باقول امرى لله فيها ، لكن الحاجة الخارجية اللي المفروض فيها انها بتكون خدمة مجدية ازاي تقف فيها بالشكل ده ٠٠ بقى كل مامشي خطوة الى الامام تمشوا انتم خطوة للوراء ٠٠ مرة مع السودان ومرة مع الباكستان ٠٠ وبعد كده جه يكلمنى فقلت له : ان البطريق جاى لى فى البيت ومشيت فجانى هو فى البيت وقال لى : طول بالك ده اللي عمل الحكاية دى واحد اسمه **الشيخ عبد الحميد طاهر** شيخ رواق من اروقة الازهر ، هو ده اللي فهمه هذا فقلت له : ان اللي افهمه ان الحاجات السياسية لازم رئيس الحكومة يكون له رأى فيها ٠٠ وبعدين لما جه يكلمنى بالليل انا كنت ناوى أخرج وبعد شوية بعد ماكلمنى هو خرج وكان بيعتقد اننى اقتنعت باللى قاله ٠٠٠ وده كان يوم السبت ويوم الثلاثاء والاربعاء كان اجازة ويوم الخميس انا قابلت **الدكتور هيكل** خلافا للاوامر وكان موجود من

الوزراء **زكى عبد المتعال** ، فانا كلمتهم وقلت لهم : احنا عاوزين نخرج ، ولما ترجعوا حضراتكم للاستقالة تجددوا اننى قلت فيها (**وبدالى وللفريق من زملائي**) ٠٠٠ فانا اتكلمت فى السراى وكان حوالى الساعة ١٢ وطلبت **الدكتور حافظ عفيفى** علشان كنت عاوز أبعث له الاستقالة فقالوا لى : ده سافر العزبة . فقلت : طيب خليها ليوم السبت . ومش فاكر اذا كان **حسن يوسف** كان موجودا والا لا . وعلى أى حال فاحنا وجدنا انه من اللائق أن ننتظر ٠٠٠

الرئيس .- هل كلمته فى العزبة علشان حكاية المليون جنيه ؟
 ده هوه قالها امام المحكمة ؟

الشاهد .- هوه راجل كان معقول ، قلبه للخير والنفع وانا لم أكلمه يوم الجمعة وانا اللي كلمه هو **زكى عبد المتعال** ، فهو كان قابله فى القطار وهو اللي قال لى : ان **حافظ** كان معايا فى القطار فأخذ منى الاستقالة . فانا قلت له : الحمد لله . فرحت له ولما سألت **زكى عبد المتعال** قال لى : ده جه . قلت له : انا ماقدرشى ، طيب أقابله ماقابلوش ومش مستعد . طيب سيبه عندى الليلة على ما أقابله قلت له : لا . وانا خارج من الديوان قلت للناس أنا رحت السراى وكان عندى «**وايت**» فقعدنا نتكلم قال لى : ناوى تخرج . ؟ انكسفت واحد صحفى يسمع انى استقلت . قلت له : انا عندى زائرين حاروح اعتذر لهم . انا أقدم استقالة ٠٠٠ تضمن انه مايقبلش استقالة ٠٠٠ اقنعنى انت أنا لا لى حزب ولا حاجة ٠٠٠ طيب لما هو بيعطل لى عملى ورجالته . بيشنعوا على ويرجح يعمل رجوات ومساعى علشان أخرج ، أنا اقعد علشان ايه ؟ وصفتى ايه ؟ أقول لكم

اللى حصل ٠٠٠ قال لى : انت راجل متواضع انت اقوى
منه ٠٠٠ قلت له : خليه فى حاله وانا فى حالى مادمت
انت اقتنعت • الخلاف بيننا كبير وبعد كده افاجأ بكده •
هذه هى أسباب الاستقالة منها حاجة سرية لمصلحة البلد
ماقدرش أقولها الا لناس مسئولين وفى ظروف خاصة
لا تتناول اشخاصا ولكن تتناول السياسية الخارجية •
الرئيس - اعتراضك على الدكتور النقيب كان بناء على أن
الجرائد كتبت •

الشاهد - اللى حصل سنة ١٩٤٢ اجماع الاطباء على عدم
التعاون معاه •

الرئيس - طيب ومن سنة ٤٢ الى سنة ٥٢ ماغيرتش فكرتك
عنه ٠٠٠ ؟

الشاهد - والله ترك فى نفسى مرارة لانى قاعد أنشىء فى
الجامعة وهو عاوز يعكر على •

الرئيس - فى مدة العشر سنين دى ماسمعتش حاجة عن
الدكتور النقيب ؟

الشاهد - ياما اتهامات اتقالت عنه انما انا ماأحبش اعمل
على الاشاعات •

الرئيس - ماسمعتش من الناس ؟

الشاهد - الناس كمان بتقول •

الرئيس - ماستغربتش الكلام ده منين ؟

الشاهد - انا عادتى ماأسألش حد عن حاجة الا اذا كان هو
اللى يقولها • هذا خلقى • انما احساسى انا من ناحيته
ماقدرش اتعاون معاه •

الرئيس - المدعى ماقيش حاجة ؟

البكباشى سيد جاد - لا •

وانتهى كلام الشاهد السيد احمد نجيب الهاللى •

ونودى على الشاهد الدكتور يوسف رشاد •

الرئيس - اسم الشاهد ؟

الشاهد - الدكتور يوسف رشاد •

الرئيس - قل والله العظيم ... والله العظيم ... والله العظيم

اقول الحق ولا غير الحق والله على ما أقول شهيد •

(حلف الشاهد اليمين) •

الرئيس - الدفاع •

الاستاذ امين مرعى - هل كانت صلة الدكتور النقيب بالملك

السابق صلة فساد ؟

الشاهد - كانت صلة جراح بمرضى على ما اعلم •

الاستاذ امين مرعى - هل كانت صلة الدكتور النقيب بالملك

السابق تجلب الخير لمستشفى المواساة ؟

الشاهد - ارجو تحديد السؤال •

الاستاذ امين مرعى - هل استغل الدكتور النقيب صلته بالملك

السابق لخير المستشفى ؟

الشاهد - اعتقد ذلك •

الرئيس - المحكمة عاوزه تفهم هل الملك كان يدفع هبات

للمستشفى ؟

الشاهد - الاموال كانت بتتدفق على المستشفى •

الرئيس - هل هذا هو الخير ؟ زى ايه الاموال دى ؟

الاستاذ امين مرعى - حضرتك اجبت على السؤال بأن علاقة

الملك بمستشفى المواساة عادت بالخير على المستشفى

هل تستطيع أن تفسر هذه الفائدة ؟

الشاهد - اللي اذكره لما كان فيه اى شىء يلزم المستشفى من

مال أو أدوات أو توسيع فكان الدكتور النقيب يوطد

علاقته بالملك علشان يساعده فى الحاجات دى ويتوسع
فى المستشفى •

الرئيس - تقدر تدينا واقعة بالذات ؟

الشاهد - انا آسف مش عارف واقعة بالذات فى هذا الموضوع
انما هو ده اللي كنت باشوفه •

الرئيس - يعنى التوسع حصل فى المستشفى فعلا من الدكتور
النقيب ؟

الشاهد - فى وقت من الاوقات كان يحاول يجيب مبالغ علشان
المعهد الملحق بالمستشفى «معهد فاروق» فصلته بالملك
مكنته انه يلم تبرعات •

الرئيس - كان فيه اد ايه ؟

الشاهد - حصلت مناقشة بين الملك والنقيب على «معهد
فاروق» على ان الدكتور النقيب عاوز يعمل زى
المستشفيات الموجودة فى أمريكا من ناحية استعداده
من كل الوجوه ، فيجبيله اخصائيين عالميين ويجيبيله
معدات حديثة وكان النقيب ينقصه المال فأخذ يلم تبرعات •

الرئيس - والملك تبرع ؟

الشاهد - لأعلم ذلك •

الرئيس - يعنى غيره اتبرع انما هو لا ؟

الشاهد - لأعلم ذلك •

الاستاذ أمين مرعى - هو ماكانش بيتبرع أبدا ؟

الرئيس - يعنى الخير بييجى من غيره •

الاستاذ أمين مرعى - حكاية أن الدكتور النقيب جعل الملك
يعمل من المستشفى كإداريه غير صحيح وما قالش
الكلام ده إلا أعداء النقيب •

الرئيس - المحكمة تعرف أن أعداء النقيب مين همه •
الاستاذ امين مرعى - أما من ناحية الاطباء المفصولين فسناتكلم
عنهم فى مرافعتى غدا •

الشاهد - الذى أعلمه ان فى كل المرات التى كنت مرافقاً
فيها الملك بنفسى مشفتش حاجة من دى أبدا •

الاستاذ امين مرعى - ما الذى تعلمه عن ادارة الدكتور النقيب
فى مستشفى المواساة هل كانت هذه الادارة صالحة
أم لا ؟ ••

الشاهد - كانت ادارة حازمة والنقيب مشهور انه اداري
كويس جدا • وكان مدير مستشفى كاحسن ما يكون
من الناحية الادارية •

الاستاذ امين مرعى - اكتفيت •

الرئيس - المدعى يحب حاجة ؟

البكباشى سيد جاد - لا •

الرئيس - من شهادتك تبين أن عندك معلومات كثيرة عن
مستشفى المواساة ، هل تعرف حاجة ؟

الشاهد - أعرف عن المستشفى بقدر زيارتى لها كمريض
فلما صدمت فى الصحراء الغربية كان العلاج بتاعى
فيها كاملاً •

الرئيس - دفعت من حسابك اد ايه ؟

الشاهد - كان فيه شبه تقليد أن بتوع السراى وموظفيها
مايدفعوش حاجة •

الرئيس - هو ده الخير ؟

الشاهد - أنا لا أعلم •

الرئيس - كل موظفى القصر ؟

الشاهد - أيوه •

الرئيس - طبعا كنت من ضمن الحاشية ؟

الشاهد - أيوه كنت فى بحرية الملك السابق •

الرئيس - هو الملك السابق كان دائما يعالج فى مستشفى
المواساة ؟

الشاهد - أيوه •

الرئيس - انت اللى كنت بتشير عليه بكده كدكتور ؟

الشاهد - أحيانا الامر كان يقتضى انه يعالج بالبخار أو

بالاشعة فكان يدخل مستشفى المواساة علشان كده

لان مفيش العلاج ده برة ولا فى السراى •

الرئيس - كدكتور خاص له تعرف المرات اللى راح فيها
المستشفى ؟

الشاهد - ماعرفش بالضبط •

الرئيس - كنت بترافقه ؟

الشاهد - أيوه •

الرئيس - هل كان له جناح خاص بالمستشفى ؟

الشاهد - أيوه •

الرئيس - ماكنتش بتشوف حفلات فى الجناح ده ؟

الشاهد - انا لم أر شيئا غير التمريض •

الرئيس - الحفلات الساهرة ماكنتش بتحضرها ؟

الشاهد - لا

الرئيس - ماظلمتش فوق سطح المستشفى أبدا ؟

الشاهد - لا

الرئيس - كانت علاقتك قوية بالملك ؟

الشاهد - على حد طبيب لمريضه •

الرئيس - ما كنتش بترافقه ؟

الشاهد - أحيانا كان بيحصل كنت ساعات أرافقه اتعشى معاه

زى أى واحد •

الرئيس - يعنى مش كطبيب ؟

الشاهد - لا

الرئيس - تصرفاته فى الحالات العامة كانت ترضيك؟

الشاهد - من أى ناحية ؟

الرئيس - يعنى معاكساته للسيدات •

الشاهد - المرات اللى كنت معاه فيها لم يحصل شىء من هذا

ولو كان بيحصل منه حاجة بتعرف زى كل الناس

ما بتعرف لانى ما كنتش دائما برفقته •

الرئيس - عرفته ازاي ؟ او عرفك هو ازاي ؟

الشاهد - انا كنت طبيب مستشفى الميدان فى الصحراء

الغربية سنة ١٩٤١ فانتدبت فى خدمة بحرية الملك •

وفضلت أحلم لفاية حادث القصاصين سنة ١٩٤٣

فرحت أزوره وعرضونى عليه رجال العاشية فكنت

أمرضه وارتاح لتمريرى ومن وقتها العلاقة بقت أقرب

ما كانت عليه من سنتين •

الرئيس - توطلت العلاقة على مر السنين طبعا ؟

الشاهد - استمرت عادية ولكن أخيرا حصلت بعض خلافات •

الرئيس - بينك وبينه ؟

الشاهد - ما بقدرش أقول بينى وبينه •

الرئيس - من ناحية العلاج امال ؟

الشاهد - ما يقدرش يخالف الطبيب من ناحية العلاج .

الرئيس - ما كنتش تقدر تعالجه فى القصور بتاعته ؟

الشاهد - ماكانش فيها استعدادات كفاية .

الرئيس - يعنى ماكانتش مجهزة ؟

الشاهد - مجهزة انما ماكانتش زى المستشفى .

الرئيس - مفيش ممرضات فى القصر ؟

الشاهد - مرة انتدبت ممرضة عن الملكة السابقة .

الرئيس - يعنى راح مستشفى المواساة علشان فينه اللي

يدلكه واللى يعمل له حمامات بخار ؟

الشاهد - ماكانش بيحصل تدليك كان حمامات بخار واشعة

بس . .

الرئيس - العلاج ده كان يستدعى انه يروح المستشفى

الساعة ٣ بعد نصف الليل ؟

الشاهد - انا رحى معاه فى الاوقات العادية فقط .

الرئيس - ماسمعتش حاجة من الناس عنه ؟

الشاهد - الناس بتتكلم كتير .

الرئيس - ايه اللي سمعته ؟

الشاهد - الواحد ما يقدرش يهتم بالاشاعات .

الرئيس - الناس بتقول اشاعات ايه يعنى . . . بتقول انه

بيلمب طاولة فى المستشفى ؟

الشاهد - ما عرفش .

الرئيس - يعنى بيروح المستشفى ويقعد فى الجناح الخاص

ببتسلى يعنى بيتسلى ازاى ؟

الشاهد - اللي بيرمى اليه حضرة الرئيس هو اللي كان بيقال .

الرئيس - ما شفقتش المراجيح اللي فوق السطوح ؟

الشاهد - انا ما طلعتش السطوح أبدا •

الرئيس - فيه حته خصوصية أقيمت فى المستشفى ؟

الشاهد - سنة كام ؟

الرئيس - سنة ١٩٤٢ •

الشاهد - ما كنتش أروح مع الملك فى هذه السنة فى اى
حته •

الرئيس - لما وحت معاه فى المستشفى الكام مرة اللي وحت
فيهم ماشفتش كده كام ممرضة لهم حظوة خاصة عند
الملك ؟

الشاهد - كان فيه ممرضة اللي هى كانت رئيسة الممرضات
كانت فعلا قديرة فى التمريض وعندها شهادة فى
التمريض والفروض ان هى اللي تقوم بتمريض الملك •

الرئيس - اسمها ايه ؟

الشاهد - ايريس •

الرئيس - سننها كام ؟

الشاهد - ما عرفش

الرئيس - ماتعرفش ازاى سننها ؟

الشاهد - صعب على الحكم على سن سيدة •

الرئيس - عجوزة ولا شابة ؟

الشاهد - شابة •

الرئيس - يعنى ٢٥ سنة ٣٠ سنة ؟

الشاهد - كانت شابة وجميلة جدا •

الرئيس - جنسيتها ايه ؟

الشاهد - قبرصية على مااعلم *

الرئيس - مفيش واحدة ثانية ؟

الشاهد - ماذكرش واحدة ثانية *

الرئيس - ماسافرتش مرة أمريكا ورجعت ثانية ؟

الشاهد - انا أعرف انها سافرت علشان تدرس وتجيّب

شهادة تمرىض *

الرئيس - على حساب المستشفى ؟

الشاهد - ماعرفش المسائل المالية ولا دخل لى بها *

الرئيس - رئيسة الممرضات كانت مبعوثة فى بعثة ؟

الشاهد - أعتقد ذلك *

الرئيس - مافيش واحدة ثانية ؟

الشاهد - ماعرفش *

الرئيس - مافيش وكيلة لها ؟

الشاهد - ماعرفش *

الرئيس - بحكم صلتك بالملك السابق تقدر تدينى فكرة عن

تصرفاته ... هل كانت تصرفات ملك محترم ، أو

تصرفات غير عادية ... يعنى تصرفاته كانت طبيعية

والا غير طبيعية ؟

الشاهد - السؤال ده عالم شوية * حده شوية *

الرئيس - يعنى ملك يروح يسهر فى الكباريهات ويقعد

يتفرج على نهر يبقى ملك كويس ؟

الشاهد - مفيش شك ان هلا تصرف لايلق وبعض الناس

كانوا ينصحوه على كده ومش عاوزه اقول انى انا كنت

منهم لربما يقال انا عاوزه أمجد نفسى *

الرئيس - والولاعات بشكل خاص *

الشاهد - ما عرفهاش •

الرئيس - وقبل ما يروح آخر الليل كان بيمر على المستشفى؟

الشاهد - ما عرفش •

الرئيس - مين تانى من الحاشية اللي دخلوا المستشفى
للعلاج ؟

الشاهد - ربما يكونوا كلهم •

الرئيس - من الخدامين انا أقصد •

الشاهد - حسنين وبوللى وييترو وضباط من البحرية

ماكانش ميسور انى أبعتهم الى المستشفى العسكرى فكنت

أبعثهم مستشفى المواساة وبعض زوجات الضباط كان

يجيلهم الوضع •

الرئيس - كل ده مجانا وضباط البحرية كانوا بيعتبروا من
الحاشية ؟

الشاهد - بحرية الملك غير السلاح البحرى •

الرئيس - كل دول كانوا يعالجوا بالمجان ؟

الشاهد - أيوه •

الرئيس - فى الدرجة الثالثة والا ايه ؟

الشاهد - بعضهم فى الدرجة الثالثة لو كانوا ناس صغيرين

فى المركز ، والدرجات الاولى والثانية للاحسن كل واحد

حسب مركزه •

الرئيس - ومحمد حسن ؟

الشاهد - محمد حسن ده حاجة تانية هو علشان مش متعلم

كان لازم يكون فى الدرجة الثالثة انما كان بيتحط فى

الدرجة الاولى •

الرئيس - ماكانش الملك بيدفع فلوس علكم ؟

الشاهد - لا أعلم ذلك •

الرئيس - هل الملك يصدر أمر انكم تتعالجوا بالمجان ؟ والا
ده من تلقاء نفس مدير المستشفى ؟

الشاهد - ما أظنش انه عمل الحاجات دى مدير المستشفى
من نفسه •

الرئيس - لو كان عمل كده من نفسه يبقى جرىء قوى ،
وهو كويس انه يعالج الناس القادرين بالمجان ؟

الشاهد - أى موظف مش قادر طبعا •

الرئيس - وبوللى ماكانش قادر يدفع أجره علاجه ؟ محمد
حسن ماكانش قادر يدفع أجره علاجه ؟ وكريم ثابت
ماكانش قادر ؟ اذا كانوا دول موظفين فى الدولة يبقى
معلش لان الموظف ماهيته عل اده • انما هو الملك
فقتير ؟

الشاهد - لا •

الرئيس - ماكانش ليه بيدفع مصاريف علاج الحاشية بتاعته؟
نسأل المتهم هل كان الملك بيدفع حساب علاج الناس
بتوعه دول ؟

المتهم - لا ماكانش بيدفع • انا طبعا مش فى موقف الدفاع
هو ماكانش بيدفع وانا ماكنتش أعفيه الا اذا كان هذا
الإعفاء وراه مصلحة كبيرة •

الرئيس - يعنى ايه ؟

المتهم - يعنى لما نحسب التبرعات إالى كان بيتبرعها الملك
والملكة والامراء نحسبهم يطلعوا أد ايه وبعد كده
نشوف كان بيغطي العلاج والا لا •

الرئيس - يعنى بترد له التبرعات ؟

المتهم - أبدا ده مش هو بس اللي بيتبرع دى أمه واخواته
كانوا بيتبرعوا •

الرئيس - سنة كام اتبرع ؟

المتهم - سنة ١٩٤٧ كان هو تبرع بـ ١٠٠٠ جنيه ووالدته
بـ ٥٠٠ جنيه والاميرات كل واحدة بـ ٥٠٠ جنيه •

الرئيس - علشان كده كنتم بتعالجوه وحاشيته مجانا ؟

المتهم - مش علشان كده انما مقابل ده المعهد كله تقريبا من
فلوسه •

الرئيس - دفع حاجة فيه والناس اللي اتبرعوا للمعهد ولميتوا
منهم ٤/٣ مليون جنيه هل واحد منهم لو حب يدخل
المستشفى تدخلوه مجانا برضه ؟

المتهم - لا • والذي أريد أن أصل اليه هو ان الصلة التي كانت
بين الملك والمستشفى كانت لمصلحة المستشفى •

الرئيس - انا بأسأل بالنسبة للتبرع •

المتهم - هم لا ينظرون الا انهم يتبرعون ثم يعالجون مجانا ،
والذي أريد أن أقوله هو ان الحاشية كان لها السيطرة
الكاملة عليه •

الرئيس - ويوسف رشاد كانت له سيطرة عليه ؟

المتهم - أعتقد أن علاقة الدكتور يوسف رشاد كانت علاقة
الطبيب بالمريض وزى ما قال ناس تنصح ونصحته
ومكنتش تقدر تحوشه عن اللي بيعمله والدكتور يوسف
ورشاد أراد أن يسدل ستارا على اسمه وقال ان فيه
ناس كانوا بينصحوه ولا أعتقد أن يوسف رشاد
لوحده هو الذي كان يحاول أن يدرأ الملك عن كونه
يمشى فى هذا التيار •

الاستاذ أمين مرعى - هل رجال الحاشية من موظفين وعمال

كانوا يعالجون فى مستشفيات الحكومة مجانا ؟

الشاهد - افكر اننى ارسلت بعض موظفى القصر الى
مستشفى الملك فعولجوا مجانا •

الاستاذ أمين مرعى - هل كانت هذه السنة متبعة فى
مستشفيات الحكومة ؟

الرئيس - وهل كانوا يعالجون فى الدرجة الاولى ؟

الشاهد - نعم •

الرئيس - محدش طالبهم بالحساب ؟

الشاهد - لا محدش طالبهم بالحساب •

الرئيس - يعنى كانت سنة ؟

الشاهد - انا كطبيب ييجى لى واحد من اللى بيعملوا معانا

ويكون مريض فابعته علشان يعالج فى القاهرة لانى انا

معنديش وسائل العلاج السريعة فابعته مثلا الى مستشفى

الملك وأوصى عليه ويروح يتعالج وأروح أزوره مرة أو

اثنين ويرجع بعد ما يطيب وكان الله يحب المحسنين

ويبقى الاطباء عملوا خيرا •

الاستاذ احمد موافى - اذا راح أى مريض من الحاشية أو غير

الحاشية فى مستشفى من مستشفيات الحكومة فهل

يدفع اجرا عن ذلك أم يعالج مجانا ؟

الشاهد - فى بعض المستشفيات العلاج فى الدرجة الاولى

والثانية يكون بفلوس والدرجة الثالثة يكون

مجانا •

الرئيس - وانت كمواطن تشوف ان الاجراء ده كان سليما والا لا ؟

الشاهد - من ناحية ايه ؟

الرئيس - من ناحية الناس دول يدخلوا المستشفى فى الدرجة

**الاولى والمفروض ان المستشفى ده بيتقاضى اجرا والناس
دول ماكنوش بيدفعوا اجر •**

الشاهد - ماحدش طالبيهم •

الرئيس - القاعدة ان الدرجة الاولى والثانية بالنسبة لكل
الناس يدفع عنها فلوس فهل هذا الاجراء سليم فى انكم
كنتم بترسلوا اناس يتعالجوا بلاش ؟

الشاهد - أنا عاوز أقول انه بالنسبة لمستشفى الملك •

الرئيس - انا باتكلم عن مستشفى المواساة أو مستشفى الملك
أو أى مستشفى •

الشاهد - كان المفروض أن الخاصة تدفع الاجرة يعنى كان
المفروض أن الخاصة أو الجهة المختصة تدفع فلوسا •

الرئيس - طيب وانت كمستول ماكنتش بتبعت تقول الحساب
كام ؟

الشاهد - انا كنت بوحى عليهم وهم يروحوا ويتعالجوا •

الرئيس - ومكنش حد بيتجرأ انه يطلب الحساب طبعاً ؟

الشاهد - الحكاية مش حكاية جراءة انا كنت ببعت الواحد من
دول الى مستشفى قصر العينى والمستشفى ده مكنش
بياخذ منه فلوس للعلاج •

الرئيس - كنت بتبعت لمستشفى القصر العينى أو مستشفى
الملك ؟

الشاهد - أيوه على حسب الفراغ والحالة الموجودة •

الرئيس - يعنى على كده تبقى مستشفى المواساة مش حكومية؟
الشاهد - أنا كنت فاهما ان هذا هو التقليد اللي ماشيين عليه
وانا مش بهرب من المسئولية •

الرئيس - انت ذكرت من ضمن أقوالك دلوقتى ان العلاقة

كانت ساعات بينك وبين الملك أو فيه خلافات بينك وبين
الملك تقدر توضح لنا النقطة دي ؟

الشاهد - دي أغلبها بخصوص الجيش بعض اخوانى من
الضباط جم طلبوا منى انى أرفع بعض مطالب لهم للملك
السابق ، وانا قدمت هذه المطالب لهم ولكن كان فيه
معارضة من ناس آخربين تبين انهم أكبر منى فى
الجيش .

الرئيس - نحب نعرف اسماءهم .

الشاهد - مثلا فى يوم من الايام بعد انسحاب القوات من
أسلود والمجدل المواوى بعث لتلغراف يرجو الاذن له
بالانسحاب قبل الغروب والا لن يكون مستطعا ان يكون
مستولا عن سلامة القوات ، حصل ان اجتمع مجلس
الجيش الاعلى بإدارة الجيش فى العباسية وحضر الاجتماع
النقراشى باشا رئيس الوزراء كما حضر حيدر باشا وزير
الحربية وعثمان المهدي باشا وقعدوا للساعة ٨ مساء
مش قادرين يتخلوا قرار . فواحد من اخوانى قال لى :
مانتصل بالملك علشان ينهى الموضوع ، فانا اتصلت
بالملك السابق وشرحت له الموقف والنجوى كان وقتها
ياور فسأل عثمان المهدي فقال له : الحالة كويسة وعلى
كده الملك قال لى : ان معلوماتك غلط . فقلت له البس
وتعال وادخل فى مكتب المهدي وشوف صورة التلغراف
فلبس ونزل وجه وشاف صورة التلغراف فدخل جوه
واداهم كلام كثير جامد ، وبعد كده اعطى لهم الامر
بانسحاب القوات . بعد كده كان لازم الناس اللي اخفوا
الحقيقة كان يجب ان يؤاخذوا . وانا كنت اناقشه واقول
له ليه ماخذتش الناس دول ده يبقى اسمه ضعف منك
فى الحكم ومناقشتنا طالت وفى الآخر علاقتنا لم تكن
كما كانت فى الاول .

الرئيس - من كلامك تبين ان فيه علاقة قوية بينك وبين الملك
لدرجة انك كنت تقول له ده ضعف فى الحكم .

الشاهد - المسألة مئس مسألة علاقة .

الرئيس - ده ملك فإزاي يسمح لـ دكتور هو طيبه الخاص انه
يكلمه بالشكل ده الا اذا كانت فيه علاقة قوية بينك
وبيته .

الشاهد - يمكن أنا بس كنت بعبر بطريقة ناشفة، اللي حصل
انى أردت أن أفهمه أن يكون التصرف أحسن من كده
يعنى كنت أقول له مولانا عمل ايه لفلان ولفلان، ومثلا
كان وعد مرة انه يتبرع بمال من الاموال اذا جاء له ولى
عهد . . .

الرئيس - مين اللي يتبرع ؟

الشاهد - الملك السابق قال فى جلسة من الجلسات : انه
يعطى للشعب مليون جنيه ، فاحنا اقترحنا وقتها عليه
انه يعطى نصف مليون للشعب ونصف مليون للجامعة
يعنى يعطى للشعب وللجامعة هبة . . . وجه ولى عهده ،
وفات يوم واثنين ولم يظهر حاجة عن التبرع فكلمته فى
هذا ، فبدأ يحتج وبعدين حصلت خناقة وشتمية .

الرئيس - الحاجات دى كانت بتزعله ؟

الشاهد - أحيانا . وهذه أمثلة لبعض الخلافات التى كانت
تنشأ بينى وبين الملك السابق .

الرئيس - هل لاحظت عليه انه كان جشعا ؟

الشاهد - لم يكن كريما وماكنش يحب يصرف كثير .

الرئيس - يعنى كان جشعا ؟

الشاهد - هو كان يحب الفلوس وكان عنده فلوس كفاية .

الرئيس - جابها منين ؟

الشاهد - يسأل في ذلك ناظر الخاصة بتاعه .

الرئيس - يعنى جابها بطريقة جشعة ؟

الشاهد - انا كنت بعيدا عن الناحية المالية . وانا والله الحمد

دخلت السراى فقيرا وطلعت منها فقيرا .

الرئيس - انت كنت راجل محتك به .

الشاهد - فيه حاجات لم آكن أحاط بها ، فكل ما يتعلق
بالمعاملات المالية والتجارية لاعلم لى بها . وكذلك الحال
فيما يتعلق بالمسائل السياسية . الحاجات الوحيدة
اللى كان يسمح لى أن أتدخل فيها هى مسائل الجيش
والاطباء . وبحكم اننى ضابط كنت أوصل له أحيانا
بعض المطالب الخاصة بالضباط وأحيانا كنت أعرض
عليه مطالب الضباط والأفراد فيقوم يرجع لهم حقوقهم
من جراء تدخلى ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاطباء ..
فتدخلى كان منحصرا فى هذه الناحية .

الرئيس - سافرت معاه الى كبرى ؟

الشاهد - أيوه سافرت .

الرئيس - بتضحك ليه ؟

الشاهد - علشان انت بتضحك .

الرئيس - تصرفاته كانت ازاي هناك ؟

الشاهد - واحد رايح فى اجازة المفروض انه ياخذ حرية كاملة

زى أى شخص مش ملك .

الرئيس - واخذ هذه الحرية ؟

الشاهد - زى معظم المصيفين هناك .

الرئيس - كانت تصرفاته مفضوحة هناك ؟

الشاهد - اذا كنت تسمع لى حد أكثر .

الرئيس - كان يعمل حاجة ينتقدها الناس أو كان يعمل
حاجة ماكانش يصح انه يعملها ؟

الشاهد - بالنسبة لنا هنا كانت تبقى منتقدة .

الرئيس - بالنسبة لهنالك مش منتقدة ؟

الشاهد - كل واحد يعمل كده .

الرئيس - أمال الجرائد كانت بتتكلم ليه ؟

الشاهد - ماتنسوش الجرائد اليهودية وهذه كان لها نواح
مغرضة .

الرئيس - ماكانش فيه ناس تانيين غيره ؟

الشاهد - كان معانا ملك يوغوسلافيا .

الرئيس - كان بيعاكس حد ؟

الشاهد - محصلش .

الرئيس - كان يعمل كور ورق ؟

الشاهد - فى البال كل واحد كان يعمل كده ، كان بينسى
نفسه ويتصرف زى أى واحد عادى .

الرئيس - كان يعمل ايه ؟

الشاهد - كان يحذف كور على الناس اللى جانبه . لكن كان
يصح انه مايعملش كده مراعاة لبلده .

الرئيس - كملك شرقى .

الشاهد - أيوه .

الرئيس - كان فيه واحد جابها ونازله فى سميراميس ؟
سمعت عنها ؟

الشاهد - أبدا ، دلوقتى بس .

الرئيس - وقعت نحوال ٢٥ يوما وصرف عليها ستة آلاف جنيه

الشاهد - هنا ؟

الرئيس - أيوه •

الشاهد - لم اسمع عنها الا دلوقتى بس •

الرئيس - مع الشكر •

الشاهد - متشكر • •

(وعمل اثر ذلك انتهت شهادة الشاهد وانصرف) •

الرئيس - آخر شاهد •

الاستاذ احمد موافى - فاضل شاهد نفى واحد •

(وهنا استدعى الشاهد الدكتور محمد حلمي .

ابو العلا وحلف اليمين) •

الرئيس - الدفاع •

الاستاذ امين مرعى - هل كنت عضوا فى مجلس ادارة مستشفى .

المواساة نائبا عن وزارة الصحة ؟

الشاهد - اولاً عن البلدية فى اول اجتماع ثم عن الصحة فى

ثانى اجتماع •

الاستاذ امين مرعى - مارايك فى ادارة الدكتور النقيب

لمستشفى المواساة باعتبار أنك كنت عضوا فى مجلس

الادارة ؟

الشاهد - أشهد بأن الدكتور النقيب كان يهتم كثيرا برفع

مستوى المستشفى اداريا وفنيا •

الرئيس - كان يهتم • ؟

الشاهد - وكان يعمل ٥٠٠ جازى فى الفترة الاخيرة وأسفارم

كانت كثيرة •

الاستاذ امين مرعى - هل كان الدكتور النقيب يستعمل او .

يستغل أى نفوذ أو أخذ قرارات من مجلس الادارة .

بتوجيه الشكر اليه على تصرفاته ؟

الشاهد - لا •

- الاستاذ أمين مرعى - بس يافندم ؟
- الرئيس - خلاص ؟
- الاستاذ أمين مرعى - أيوه .
- الرئيس - كنت عضواً فى مجلس الادارة ؟
- الشاهد - نعم .
- الرئيس - من سنة كام ؟
- الشاهد - من اول ما انشئت فى اواخر سنة ١٩٤٥ لغاية سنة ١٩٥٢ يعنى زى ست سنين ونصف .
- الرئيس - يعنى بصفتك عضواً فى مجلس الادارة لك حق تروح المستشفى ؟
- الشاهد - أيوه دخلت المستشفى .
- الرئيس - ودفعت أجر العلاج ؟
- الشاهد - لا ده انا دخلت زيارة بس .
- الرئيس - شفت الجناح اللى كان فوق ؟
- الشاهد - لا . ولكن دخلت المكتب بتاع الدكتور النقيب وبعض الغرف .
- الرئيس - سمعت ان فيه جناح مخصوص ؟
- الشاهد - أعرف هذا .
- الرئيس - كان مخصوص لايه ؟
- الشاهد - جايز للملك السابق . وده منشأ من زمن ، من اول ما أنشئ المستشفى وانا جيت ووجدت الوضع كده .
- الرئيس - كان بيستعمل فى ايه ؟
- الشاهد - اللى اعرفه انه كان بيستعمل كمستشفى .
- الرئيس - الجناح ده كان بيستعمل فى ايه ؟
- الشاهد - كمستشفى .

الرئيس - كان مفروشا فرش مستشفى ؟

الشاهد - أنا لم أدخله .

الرئيس - هل سألت بصفتك عضو مجلس إدارة ؟

الشاهد - أعرف انه مفروش .

الرئيس - مفروش مستشفى ؟

الشاهد - أنا سمعت . . .

الرئيس - سمعت ايه ؟

الشاهد - سمعت اشاعات انه يستغل في سوء استعمال

خلقى .

الرئيس - زى ايه ؟

الشاهد - أظن واضح كلامى .

الرئيس - هل من سلطة مدير المستشفى انه يستخدم هذا ؟

الشاهد - اذا صحت الاشاعات لا . . .

الرئيس - انت كعضو مجلس إدارة لما سمعت الإشاعة هل

تحققت من هذه المسألة ؟

الشاهد - أنا سمعت أخيرا وأنا قليل الاختلاط .

الرئيس - هل رحت وشفت مراجيع ؟

الشاهد - عمري ماطلعت فوق .

الاستاذ أمين مرعى - يفتنى مفيش مراجيع ؟

الرئيس - أنا استجوب الشاهد فلا تتدخل انت .

الاستاذ أمين مرعى - وهو كذلك . .

الرئيس - أفراد الحاشية لما كانوا يعالجوا فى المستشفى كانوا

يعالجوا بالفلوس أو مجاناً ؟

الشاهد - اللى سمعته انهم كانوا بيتعالجوا مجاناً .

الرئيس - مجلس الادارة كان موافقا على ذلك ؟
الشاهد - هذه المسألة لم تكن من اختصاصنا ، واحنا كانت
بتيجي لنا الميزانيّة ، ولكن المفردات ماكانتش من
اختصاصنا •

الرئيس - من اختصاص مين المفردات ؟
الشاهد - ديوان المحاسبة •

الرئيس - هل سلطة مدير المستشفى انه يعالج الناس بالمجان؟
الشاهد - اللائحة الاولى كانت تنص على اعفاء أعضاء الجمعية
الخيرية وبعدين عدلنا اللائحة فى سنة ١٩٤٨ ووسعنا
اختصاص مدير المستشفى وسمحنا له بادخال من يراه
مستحقا بالمجان ، وعلى ماذكر عمل تخفيض ٢٥٪ لبعض
الافراد •

الرئيس - أى أفراد ؟

الشاهد - لم يحددوا ٠٠٠ وأعطوا ٥٠٪ لبعض الهيئات
والشركات ومجانا للمديرى مدير المستشفى انه يستحق
ذلك بشرط ألا يخل بمصلحة المستشفى •

الرئيس - لما تكون انت مدير المستشفى ، فهل تسمح ان
تعالج أفراد الحاشية القادرين انهم يدفعوا فلوس لمن
علاجهم ، وهل ده يبقى يصح والا لا ؟

الشاهد - الواقع انه لايصح مادام يقدروا يدفعوا •

الرئيس - وهل ده من حسن الادارة ؟

الشاهد - لا •

الرئيس - أمالحكمت عليه انه حسن الادارة ؟

الشاهد - لا أنا حكمت عليه دون هذا القسم ، وانا حلفت
اليمين والمستشفى مستوفى كل حاجة من ممرضات
وأجهزة •

الرئيس - هو القسم ده مش داخل الادارة ؟

الشاهد - أنا أقصد الاقسام اللي دخلتها •

الرئيس - هل لمست ان المرضات كانوا لابسين نظيف في
هذا القسم ؟

الشاهد - المستشفى كان معدا من ناحية الادوات والاجهزة
وانما هذا القسم فلا أعرفه •

الرئيس - هل مجلس الادارة وافق على صرف متجمد معاش
استثنائي للمدير المستشفى ؟

الشاهد - لا أذكر •

الرئيس - ده مجلس الادارة وافق على صرف مبلغ خمسمئة
آلاف جنيه ؟

الشاهد - لا أتذكر ذلك • سنة كام لو سمحت ؟

البكباشي سيد جاد - سنة ١٩٤٣ •

الاستاذ أحمد موافي - في ٦ نوفمبر ١٩٤٣ •

الشاهد - لم أكن موجودا في الوقت ده •

الرئيس - كان فيه تعاقد بين المستشفى وبعض الشركات ؟

الشاهد - أيوه كان منصوص على ٣٠ سرير للسكة الحديد وبعد
ذلك تقدم التماس من الكونستبلات •

الرئيس - طيب والمبلغ اللي كانت بتدفعه السكة الحديد كان
بيدخل المستشفى والا بيدخل جيب شخص معين ؟

الشاهد - هذه مفردات لا أعرفها • احنا كنا بنشوف الحاجات
التي تقدم كل ثلاثة اشهر •

الرئيس - مش تشوف دخل المستشفى ايه ؟

الشاهد - الموضوع نفسه •••

الرئيس - انا بأسألك . انت سمعت والا لا ؟

الشاهد - سمعت أخيرا أن بعض الاجور كان يياخذها مدير
المستشفى واقسم اننى لا اعرف ذلك الا اخيرا .

الرئيس - من غير حق أو بحق ؟

الشاهد - الظروف لا اعرفها .

الرئيس - بحق أو بغير حق منطقيا ؟

الشاهد - منطقيا لا ، الا اذا كان فيه اتفاق انه هو ياخذ اجر اذا
كان منصوص فى الاتفاقية على كده . وجايز يكون النص
ده فى الاتفاقية .

الرئيس - امال ايه الى سمعته ؟

الشاهد - الى سمعته أنه كان يياخذ حتى لما كان فى الاجازة .

الرئيس - ياخذ نسبة معينة ؟

الشاهد - لا اعرف .

الرئيس - وده يبقى من حسن الادارة ؟

الشاهد - طبعا لا .

الرئيس - كنت عضوا فى مجلس الادارة لما حصل سوء تفاهم
بين بعض الاطباء وممرضة ؟

الشاهد - دى الى طلع فيها عشرة اطباء ؟

الرئيس - أيوه . سمعتها ؟

الشاهد - سمعت أنهم تظلموا من تدخل ممرضة تدخل معييا
مع الاطباء ، فتقدموا بمذكرة للمدير كان من نتيجتها
أنهم فصلوا ، والى خلاني اعرفها ، هو الحكم عندما
عرض علينا وكان فيه أن واحد بس خد ألف جنيه .

الرئيس - عشرة اطباء وممرضة . دول فى كلفه ، ودى فى
كلفه . يفصل العشرة اطباء وتفصل الممرضة . هل هذا

وضع ؟ نفرض أن الاطباء مخطئون، والمرضة هي التي
على صواب ، هل يستدعى فصل العشرة أطباء ؟ نفرض
جدلا أن الممرضة على صواب والعشرة أطباء مخطئون ،
فهل يستدعى ذلك أن يفصل عشرة أطباء علشان أخطاوا
فى حق ممرضة ؟

الشاهد - دى مسألة تقدير لنوع الاساءة •

الرئيس - مهما كانت الاساءة ••

الشاهد - هي تبقى شديدة ولكن أنا ما أعرفش نوع الاساءة •

الرئيس - نفرض جدلا أن الممرضة على حق المسألة لازم يكون
فيها تعدى صارخ بشكل يشع يفصل عشرة أطباء ؟!

الشاهد - امال نفصل الممرضة ؟ لو فصلت الممرضة أبقى
راجل ظالم •

الرئيس - أنا بوزان هل تفصل عشرة أطباء أو الممرضة ؟

الشاهد - لو فصلت الممرضة أبقى ظالما •

الرئيس - لكن تقدز تؤاخذ واحدا من الاطباء •

الشاهد - لو كانت الممرضة هي الي حاولت أن تعتدى على

دكتور وأنا بالطبع لا أسلم بهذا المبدأ •••

الرئيس - هل كان يجب فصل هؤلاء الاطباء ؟

الشاهد - لا •

الرئيس - يعنى فصلهم يبقى من حسن الادارة ؟

الشاهد - لا بالطبع • أنا باتكلم عن حسن الادارة من ناحية

النظافة واستيفاء الادوات •

الرئيس - هل لما كان بيسافر الى الخارج كانت تخسر ادارة

المستشفى ، والمستشفى بيبقى وسخ ؟

الشاهد - الي أعرفه أنا ان الناس كانت تخشاه وتعمل حسابه

ان حد يشتكى له ولم يكن هناك من يتهاون في غيابه

الرئيس - علشان بيقلد يفصل ؟

الشاهد - علشان ييمشى المستشفى كما يجب •

الرئيس - تعرفه من زمان ؟

الشاهد - أيوه ••

الرئيس - من امتى ؟

الشاهد - افترقنا من سنة ١٩١٧ ولم نتقابل الا في آخر

سنة ١٩٤٥ •

الرئيس - وكان في سنة ١٩٥٢ اخلاقه زى ما كانت سنة

١٩٤٥ والا طرأ عليها تغيير •

الشاهد - انا احتكيت به في العمل ولم اختلط به اختلاطا

خاصا ابدا وكنت أشوفه في المستشفى وما كانش باين

على اخلاقه حاجة وحشة ابدا •

الرئيس - ما جاش ممرضات جدد في المستشفى وأنت عضو

في مجلس الادارة ؟

الشاهد - لا أعتقد • ومن حوالى سنة ٥٠ - ٥١ جابوا من بره

ولكن ما أذكرهمش لأنى ما شفتهمش وكان مفروض أنهم

ييجوا ولكن كان فيه مفاوضات على المرتب •

الرئيس - ما سمعتش أن فيه ممرضة سافرت أمريكا على

حساب المستشفى ؟

الشاهد - لا أذكر

الرئيس - ماكانش المستشفى يتعاقد مع الشركات علشان

علاج الضال ؟

الشاهد - أنا قلت السكة الحديد حتى منصوص عنهم في

اللائحة والكونستبلات ونقابة المهندسين طلبت •

الرئيس - كنتم مراعيين اللائحة وانتم في مجلس الادارة ؟
الشاهد - كانت تنفذ وكان فيه مناقضات لديوان المحاسبة
بعضها حاجات عادية وبعضها مش عادية • يعنى مثلاً
خرج المدير عن اختصاصه في مشتريات بـ ١٠٠ ج م •
الرئيس - اللائحة كانت تسمح بمكافآت لغاية اذيه ؟
الشاهد - ما فيش مكافآت •

الرئيس - امال اعطى لكريم ثابت المبلغ ده على أساس ايه ؟
الشاهد - على أساس مكافأة للمجهود بتاعه في الدعاية •
الرئيس - هل ده كان من حقه ؟

الشاهد - كان لازم يعرض على المجلس •
الرئيس - وهل هذا من حسن الادارة ، علشان الدفاع
يقتنع ؟

الاستاذ امين مرعي - حضراتكم انتظروا لما اقول دفاعي وشوفوا
اذا كان دفاعي حيقنعكم والا لا •

الرئيس - طيب انت عضو مجلس الادارة وافقت على ان الدكتور
النقيب ياخذ بنته كسكرتيرة له وهو مسافر للخارج •
الشاهد - سنة كام ؟

الرئيس - سنة ٥٠ - ٥١ •
الشاهد - ما عرضش هذا على المجلس ولم اذكره دى اول مره
اسمها ولا أعرفها •

الرئيس - لو كانت عرضت عليكم المسألة دى كنتم وافقتم •
الشاهد - اذا كانت العملية مثلاً تحتاج الى بيانات وتحتاج الى
سكرتيرة تسافر مفيش مانع واذا كان مفيش ما يحتاج
اليها ما فيش داعي تسافر • الوزير ساهات بيسافر من
غير سكرتير وعند اللزوم يأخذ سكرتيه معاه •

الرئيس - هل تعتقد أنه من حسن الإدارة أن المستشفى يسفر
ناس على حسابه بدون وجه حق • ومعرضة تروح كإبرى
وترجع ثانی سنة ١٩٥٠ ؟

الشاهد - هل هذا ثابت فی محضر الجلسة ؟
الرئيس - ما عرضتش عليك الحکاية دى ؟
الشاهد - لا أعرفها •

الرئيس - هل هذا من حسن الإدارة ؟
الشاهد - لا أعرف •

البكباشى سيد جاد - أنا سمعت الدفاع يوجه سؤالاً للشاهد
عما إذا كان مجلس إدارة المستشفى شكر الدكتور النقيب
فأجاب الشاهد بالنفى •

الاستاذ أمين مرعى - لا • السؤال ما كانش كده • • السؤال
هل كان النقيب يستعمل نفوذه ؟ يعنى الشكر المدون
لم يكن تحت تأثير هذا •

الرئيس - (للشاهد) هل شكرتم المتهم الدكتور النقيب ؟
الشاهد - فى بعض المحاضر •

الرئيس - ايه المناسبة ؟

الشاهد - لا أذكر يمكن علشان بعض مشتروات اشترأها من
الخارج علشان المعهد الجديد ووفر مبلغ ١٥ ألف جنيه •

الرئيس - هل قام بهذه العملية بمفرده ؟

الشاهد - أيوه بمفرده •

الرئيس - هل عندكم ثقة فيه بأنكم تتركوه يشتري الحاجات
دى بمفرده ؟

الشاهد - أيوه •

البكباشى سيد جاد - حافكر الشاهد بواقعة شكر أخرى وهى
حدثت فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ •

الشاهد - كان الموضوع ايه ؟

البكباشى سيد جاد - فى نفس محضر الجلسة (اعترض ديوان المحاسبة على تصرف المدير فى اعفاء بعض المرضى) . .
والرد الذى أرسله مجلس الادارة الى الديوان بهذا الخصوص
يقول الدكتور شوشة وكان أحد الاعضاء : انه لا يمكن
أن يكون هناك رد افضل من هذا وشكر الدكتور النقيب
على هذا الرد .

الشاهد - آيه وجه مناقضة ديوان المحاسبة فى هذا ؟

البكباشى سيد جاد - على تصرف المدير فى اعفاء بعض المرضى .
الشاهد - كان بعض المرضى أغنياء وهو دافع عن هذا بأنهم
شخصيات كبيرة كانوا يبدفوا تبرعات للمستشفى
أضعاف أضعاف .

الرئيس - محمد حسن دفع كام . . . وبوللى دفع كام ؟

الشاهد - ما أعرفش .

الرئيس - الروح الى كنت ملاحظها فى مجلس الادارة هل كانت
تقدر توقف النقيب عند حله كمدير للمستشفى والا
ما كنتشى تقدر ؟

الشاهد - المسائل الى كان بتعرض علينا مسائل عادية .

الرئيس - هل تعرف أن الدكتور النقيب كان على صلة وثيقة
بالمملك السابق ؟

الشاهد - أيوه .

الرئيس - تعرف كيف توطدت هذه الصلة ؟

الشاهد - عاوز توضيح .

الرئيس - يعنى الصلة كانت وطيدة جدا ومتينة ما تعرفش
آيه السبب ؟

الشاهد - أعرف أنها وطيدة ولكن على أى أساس لا أعرف .

الرئيس - ما سألتش ازای هی مثلا ؟

الشاهد - لا أعرف وهذه حوادث نوعية من أيام جمعية المواساة
والحكاية بتاعت المرحوم فهمى عبد المجيد. أنا لا أذكرها
لأنى ما كنتش فى اسكندرية ولا أنا اسكندرانى خالص .

الرئيس - طبعا كنت تعرف أن فيه صلة .

الشاهد - أيوه .

الرئيس - هل الصلة دى كانت فى محلها ؟

الشاهد - حسب الأشاعات لا .

الرئيس - ليه ؟

الشاهد - أنا راجل لأملك فى حياتى الا سمعتى وكرامتى .

الاستاذ أمين مرعى - المستشفى عادة بيأخذ أجر لاجراء العلاج
من الذى كان يقبض أجور العمليات والعلاج ؟

المستشفى والا الدكتور النقيب نفسه ؟

الشاهد - حسب الاتفاق .

الرئيس - النظم المتبعة فى المواساة ايه ؟

الشاهد - أول ما أنشئ المستشفى لغاية سنة ١٩٤٨ أو سنة

١٩٥٠ لا أذكر كان يأخذ ٢٥٪ من الطبيب اللي يعمل

العملية والمستشفى يأخذ من الطبيب وأظن سنة ٥٠-٥١

حالة العمل بمقاس زى زمان فقرروا رفع ال ٢٥٪ .

الرئيس - دى بالنسبة لى يعمل عملية .

الشاهد - أيوه وأظن فيه ٢٥٪ أرباح للأمراض البولية .

البكباشى سيد جاد - بعد اطلاق المجلس على القرار- برد مدير

المستشفى عليه وافق المجلس على ما جاء فيها ووافق على

صرف المبلغ ، وعندما قرأ الدكتور النقيب خطابا الى

كريم ثابت بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ شكره على

المجهود الكبير على التبرعات من الخيرين وقال ان هذا
الشكر هو أقل واجب نظير المجهود الكبير المنتج .

الرئيس - مجلس الادارة شكر كريم ثابت لمجوده ؟

الشاهد - لما تقدم لنا بما قام به من دعاية

الرئيس - كانت الدعاية دى سنة كام ؟

البكباشى سيد جاد - الثابت ان ما كانش فيه اى شىء .

الرئيس - التبرعات دى كانت سنة كام ؟

الشاهد - فى ميزانية سنة ٤٨ دفع المبلغ .

الرئيس - والشكر كان سنة ١٩٥٠ ؟

البكباشى سيد جاد - كان فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٠ .

الرئيس - المبلغ ده اندفع بنون علمكم وبذل ما تدينوا المدير

على أنه دفع المبلغ ده بنون علمكم تقوموا تشكروه يعنى

تؤيدوه فى تصرفه هذا بعد سنتين .

الشاهد - هو جاب لنا بيانات وتقارير .

الرئيس - عاوزين الحقيقة أنت جالف اليمين .

أنا اتكلم عن واقعة واحد مدير مستشفى وانا عضو

فى مجلس ادارة المستشفى ده تصرف فى ٥ آلاف جنيه

ولو انها ١٠ آلاف ، كما ظهر بعد كده مش ٥ آلاف بسى

بنون علم مجلس الادارة ولما كشفت اخذ منكم جسواب

شكر فمضيتم على هذا الشكر فى الوقت اللى

ما حاسبتوهوش .

الشاهد - حاسبتاه شغوى ...

الرئيس - حاسبتوه شغوى يعنى ايه .. يعنى لتوه ؟

الشاهد - تقريبا كده ...

الرئيس - اللوم صدر فى اى شكل ؟

الشاهد - قدمنا الشكر حسب ما بان لنا وما دام تبين لنا أن
التصرف سليم خلاص •

الرئيس - هل راجعتم هذا المبلغ فى الميزانية والا لا ؟
الشاهد - لا أذكر •

الرئيس - أمال ديوان المحاسبة جابه ازاى ؟
المدعى - كان غير مدرج •

الرئيس - المغابرات كشفت الورق عنه يعنى جت صدقة ومين
يدرى يمكن فيه ٥٠٠٠ ج م غيرها •

الشاهد - امال انحط ازاى بعد سنتين ؟

الرئيس - سنة بس سنة •• هل التصرفات دى من حسن
الادارة ؟

الشاهد - احنا شكرنا على أساس أن الراجل جمع للمستشفى
مبالغ •

المتهم - أنا غرضى أن أوضح للمحكمة •••

الرئيس - ستسال فى هذا كله تقريبا مرة ثانية • طيب
متشكرين (للشاهد) •

تؤجل الجلسة الى باكر لسماع مرافعة الادعاء
والدفاع واستجواب المتهم •

(رفعت الجلسة فى الساعة الثانية والدقيقة الخامسة
والاربعين بعد الظهر) •

محضر الجلسة الحادية والعشرين لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا في الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة صباحا
بمقر قيادة الثورة في الجزيرة يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣
(الموافق ١٧ صفر سنة ١٣٧٣) •

المؤلفة وفقا للأمر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ
١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ الموافق (٧ محرم سنة ١٣٧٣) بنه
على المادة الثامنة من الدستور المؤقت •

والمشكلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي
عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية البكباشي أنور السادات
وقائد الاسراب حسن إبراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة •

وبحضور البكباشي سيد سيد جاد المدعى والاستاذ احمد
موالى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق الادعاء •
استؤنف نظر القضية المتهم فيها الدكتور احمد النقيب •
(وقد حضر المتهم ومعه محاميه الاستاذ امين مرعى) •

الرئيس - باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الحادية والعشرين
من جلسات محكمة الثورة ... خلصنا من الشهود ؟
البكباشي سيد جاد (المدعى) - ايوه يا افندم من جميع
الشهود •

الرئيس - الدفاع يحب يقول حاجة قبل ما نبتدى مع
المتهم ؟

الاستاذ أمين مرعى - أرجو أن تعطوا المتهم فرصة استثنائية
أثناء استجوابه لكي يعبر عما يختلج في نفسه لأنه فعلا
لم يحقق معه • وأنتم محققوه وقضاته • هذا كل ما يرجوه
الدفاع •

الرئيس - الجزء الى حيثناوله المتهم للدفاع عن نفسه أنت
حتتناوله بعد كده ؟

الاستاذ أمين مرعى - هو مش حيتناول الا بعض النقط وطبيعى
هو يقدر يتكلم فيها بتعبير أدق ولعل تعبيره يؤثر في
نفوسكم أكثر من تعبيرى أنا •

المتهم - اذا سمحت المحكمة لى بالكلام على شرط أنى مش جارج
عن سرد الوقائع •

الرئيس - حسنآل المتهم دلوقت •

المتهم - أنا تحت أمر المحكمة فى اى مناقشة ولاى مدة • فانتهم
اوسعتم صدوركم لكلام الشهود والمتهمين كلهم الى قبل
فارجو أن لا أحرم من هذا • فانا مستعد لآى مناقشة ولاى
مدة بل اسمحوا لى أن أسرد الوقائع التى لم يتمكن من
سردها الدفاع • لأنى امبارح خرجت من هنا ورحت على
المعتقل وهو خرج يحضر دفاعه بموجب الى سمعه امبارح
من الشهود • ومعندوش وقت • فانا حاقول الوقائع لأنى
لامسها كويس وحانور المحكمة بها •

الرئيس - قبل ما تشتمغل فى مستشفى المواساة كنت
بتشتمغل فىين ؟

المتهم - فى المستشفى الاميرى •

الرئيس - ومريك كان كام فى المستشفى الاميرى ؟
المتهم - ٢٧ جنيها •

الرئيس - ومرتبك كان في مستشفى المواساة أد إليه ٠٠ ؟

المتهم - ٨٠ جنيها • وأنا كان عندى مستشفى فى محرم بك •
وكان الاستاذ فى القصر العبنى وقتها بياخذ ماهية ٢٠
جنيها أو ٣٠ جنيها •

الرئيس - أنا لا أتكلم عن المرتبات • المعاش اللى كنت تستحقه
عن مدة خدمتك فى المستشفى الاميرى كام ؟

المتهم - كان ٧ جنيها مش زى ما قالوا ٨ جنيها •

الرئيس - أول مارحت مستشفى المواساة كان معاشك ٧ جنيها
وبعدين رفع الى كام ؟

المتهم - رفع الى ٥٠ جنيها ، وكان قرار مجلس الوزراء اللى
عمل لى المعاش كله • كان قرارا مسيبا •

الرئيس - قرار مجلس الوزراء كان سنة كام ؟

المتهم - أعلن سنة ١٩٣٧ •

الرئيس - مين كان وزير المالية وقتها ؟

المتهم - كانت وزارة الوفد • واعتقد أنه كان امين عثمان •

الرئيس - وهو كان امين عثمان سنة ١٩٣٧ فى وزارة
الوفد ؟

المتهم - لا أذكر •

الرئيس - كان فى سنة ٤٣/٤٢ • يعنى أخذت المعاش
الاستثنائى ده سنة ١٩٤٢ بعد ذلك المستشفى
الاميرى ٠٠

المتهم - سنة ١٩٣٥ كان قرار مجلس الوزراء مسيبا • واذكر
أن المجلس قرر معاشات أخرى فى نفس الجلسة لبعض
أشخاص • وكان القرار نفسه ينص على (لمسا قام به

الدكتور النقيب من الخدمات الجليلة للبلد والتي لم يتم
بها أحد مثله من قبل) . هذا هو نص قرار مجلس
الوزراء *

الرئيس - ايه الخدمات الجليلة التي قدمت بها ؟

المتهم - بنيت مستشفى المواساة *

الرئيس - لوحدك بنيته ؟

المتهم - اذا سمح لي سيدي الرئيس * أنا كنت جراح مساعد
في مستشفى أسبوط ونقلت جراح مساعد بالمستشفى *
الاميرى * أول يوم رحلت المستشفى الاميرى علشان
استلم شغل وجدت مكتوبا على جدران المستشفى
بالطباشير بخط كبير (داخله مفقود وخارجة مولود) *
فسأني ذلك وجبت البواب بتاع المستشفى وأديته شلن
وجاب خيشة ومسح الكلام ده * وبعد كده سمعت
البواب بيقول : وده جالنا متين ده * بعد كده لقيت
برضه نفس العبارة مكتوبة (داخله مفقود وخارجة
مولود) * وما أعرفش اذا كانت اتمسحت بعد
كده والا لا ...

الرئيس - الكلام ده خارج عن الموضوع * عاوزين نعرف المعاش
الاستثنائي اللى ادهولك بسبب الخدمات الجليلة التي
قدمت بها بالنسبة لمستشفى المواساة * مستشفى المواساة
مستشفى خيرى *

المتهم - أصلي كنت عملت مجهود *

الرئيس - فهمي عبد المجيد قام بمجهود ذى مجهودك والا لا ؟

المتهم - أنا لا أنكر فضل فهمي عبد المجيد أبدا في عمل هذا
المشروع ولن أنكره ما حييت * وفضلنا نطرق أبواب

الجمعيات الخيرية علشان نخلي مستشفى المواساة أحسن
من المستشفيات الاجنبية كان •

الرئيس - يعنى فهمى عبد المجيد يستحق نفس المعاملة التى
أنت عوملت بها والا لا ؟

المتهم - كان يستحق أكثر •

الرئيس - عملوا ايه معاه ؟

المتهم - لو سمحت لى المحكمة أقدر أذكر شيئا من التاريخ الذى
وصل الى هذا الحال وتسمحوا لى أن لا أذكر اسماء لانها
اسماء ناس عظام وموجودين فى مراكز معاكم عظيمة
جدا لان هما الى تسببوا فى هذا •

عاوز أقول أن فهمى عبد المجيد كان وكيل الجمارك •
وانا كنت حكيما صغيرا • فضيت وظيفة رئيس الجمر
وكان من الطبيعى أن فهمى عبد المجيد يكون مدير
الجمارك ولا أعلم ولا أريد أن اقول كيف دخل فى ذهن
فاروق أن فهمى عبد المجيد حرامى • فقلت للاروق :
بمناسبة ان فهمى عبد المجيد أحسن واحد يكون مدير
الجمارك • قام بص لى وقال : (ده حرامى) فقلت له : اذا
كان فهمى عبد المجيد حرامى أبقى أنا كمان حرامى • والى
قال لك فهمى عبد المجيد حرامى هو الى حرامى • وأنا
أعرف مركز الى قال له فهمى عبد المجيد حرامى •

الرئيس - هوده السبب المباشر والا السبب المباشر أنك أنت القيت
الكلمة وفهمى عبد المجيد ماضيش يحضر ؟

المتهم - هذه الواقعة سابقة بكثير • أنا لما اتأخر فهمى عن
الحضور رحت له وقلت له : يا فهمى حصل كيت وكيت •
فخرج ومشى على بيته • وعلشان فهمى كان صديقى
الحميم ، ولحتم جسمى من بيته ، وكنت باكل واشرب من

بيته ، رحلت لهم فى البيت وقلت لهم حرام عليكم تحطوا
فى ذهن فهمي كده . وما كانش يخرج من ذهن فهمي
الا أن النقيب هو الى حد ده فى ذهن الملك . وكان
المرحوم فهمي راسه ناشف شوية فقلت له : يا فهمي
أنت وكيل جمارك وأنا لو كنت طمعان فى وظيفتك كنت
أعمل كده . وأنا أطمع فى وظيفتك ليه ؟؟ ده انت لما
تكبر تكبرنى وأنا لو كبرت أشيلك ويأيا . . . اعمل
معروف اخرج ده من دعاغك . وبعد كده جابونى حفلة
(الهمبرا) وكان فى الوقت ده أحمد ماهر رئيس الحكومة
وكان صديق فهمي . فجاب فهمي وقال له : يا فهمي
أحسن رشح نفسك فى مجلس النواب وبلاش تكون مدير
جمارك . وأنا الى كنت قايم بالدعاية لفهمي لما رشح
نفسه لعضوية مجلس النواب . وأنا الى كنت واقف
جنبه الصندوق بتاع الانتخابات علشان ينجح ضد
الوفدى الى قدامه . وهو كان سعدى . جت بعد كده
واقعة حفلة (الهمبرا) الى كانت كل سنة بتتعمل وخطب
فيها ثلاثة : رئيس الجمعية والدكتور النقيب ومدير
الاوبرا ، وكان وقتها سليمان نجيب . فجبه كلمنى
عبد الوهاب طلعت وهو الآن حى يرزق وقال لى : تعال
يا دكتور نقيب . وطبعاً فهمي فى ذاك الوقت بيقول لى
أنت الى منعت عنى مركز مدير الجمارك . وقال لى
عبد الوهاب طلعت : دلوقت الساعة ٨ مساءً والحفلة
الساعة ٩ عمل الخطبة بتاعت الليلة دى . فسألته عن
فهمي ليه ما يلقيهاش . فقال حصل كيت وكيت . وحاولت
أن أفهم فهمي فهو لم يقتنع . فقلت له : انت عارف
شعورى نحو فهمي . فقال لى : اعمل أنت الخطبة دى .

الرئيس - وهو كان عاوز يقتنع فهمي بآيه ؟

المتهم - لابد عن حاجة زى كده • وجيت الحفلة وكان وقتها
ذو الفقار ...

الرئيس - ما علينا من حكاية الحفلة •

المتهم - المهم أنه ما حضرش وكان موجود على ماهر • وبعدين
الحفلة خلصت • وقانى يوم الملك بعث لى • فرحت له
قصر المنتزه وقال لى : صاحبك ما حضرش الحفلة • •
أنا مش زى ابويا • • ابويا كان راجل كبير فى السن
وكان بيطول باله • ولكن أنا لا • قل له ده بيخبط راسه فى
حيطة ناشفة • صاحبك ما كانش عيان زى ما بيقول • انها
كان قاعد فى (التريانو) • قلت له : مش ممكن أبداً أنه
يكون قاعد فى (التريانو) • ده حتى لو ما كانش عيان
يقعد فى بيته مش فى (التريانو) • وقعت ثلاث سنين
بعد كده يقول أهل اسكندرية اتق شر من أحسنت اليه •
ليه ؟ • لأن النقيب هو اللى عمل فى فهمى عبد الجيد
كده وما كنتش أقدر أمشى أو أورى وشى لحد • وبعد
كده بمدة طويلة مات فهمى الى رحمة الله •

الرئيس - سيبنا من قصة فهمى :

المتهم - أنا بدى أذكر قصة فهمى كلها علشان أولاده لما توفى
كان فى وزارة الوفد وكان الدكتور عبد الواحد الوكيل
صديقاً لفهمى جداً وكان أولاده صغار • فقلت له : غاويين
نعلم أولاده مجاناً على حساب الحكومة • فقال : مش
ممكن إلا اذا كان يجينى أمر من الملك • فرحت لحسنين
باشا فقلت : يا حسنين تعتقد أن الملك يقدر يعارض فى
أن أولاد فهمى عبد الجيد يتعلموا على حساب الحكومة
بعد العمل العظيم اللى عمله ؟ فقال لى : يا دكتور نقيب
انت مش عارف مين خرج دلوقت • انت جاي تقول أنى

أنا أقول للملك • قلت له : أنا واثق أنه حيوافق • وفعل
جه ورق من البولوك وحسنين كلم النحاس وقال له : الملك
ما عندوش مانع انهم يتعلموا على حساب الحكومة ...
هذا هو التاريخ بتاع موضوع فهمى عبد المجيد •
الرئيس - رفع المعاش بتاعك من ٧ جنيهاً الى ٥٠ جنيهاً •
المتهم - ايوه :

الرئيس - هل عوئل الناس التانيين الى كانوا موجودين معاك
نفس المعاملة ؟

المتهم - كانت معاشاتهم كبيرة • وجميعهم من الموظفين الى
كانوا موجودين فى الجمارك وظلوا فى وظائفهم الى أن
خرجوا على المعاش •

الرئيس - أخلت مجملد أد ايه ؟

المتهم - اظن ٣٠٠٠ جنيه وكسور لأن لى ٣٥ سنة خدمة •
والموظفين الى كانوا فى المستشفى وراحوا الحكومة
احتسبت لهم مدة خدمة الموساة ومدة خدمة الحكومة •
أنا لم اطلب معاشا ، انا طلبت احتساب مدة خدمتى فى
الموساة • واعتبروها خدمة حكومية علشان تكون منضمة
الى المدة الى خدمتها ١٧ سنة فى الحكومة علشان لما أطلع
زى دلوقت ماليش معاش لان معاشى الاستثنائي الغى •

الرئيس - هل قرار مجلس الوزراء كان له اثر رجعى ؟

المتهم - لا •

الرئيس - القرار كان سنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ وانت أخلت معاشا
من سنة ١٩٣٧ •

المتهم - الى سنة ١٩٤٢ أخذته من مستشفى الموساة •

الرئيس - باى حق ؟ ••

التهم - المكاتبات الى حصلت بين وزارة المالية ووزارة الصحة كانت بالنص ، وقرارات مجلس الوزراء ليس لها اثر رجعى فالقرار الى عمله مجلس الوزراء كان يوم صدوره أما عن مدة خدمة النقيب من أول ماطلع الى هذه اللحظة يجب أن تسوى على حساب الجمعية ، والجوابات دى موجودة • ومش أنا الى وديت الجواب ده • المستشفى له مراقب حسابات •

الرئيس - انت بتشتغل فى مستشفى المواساة من سنة ١٩٣٥ وبتأخذ مرتب عن خدمتك فى مستشفى المواساة • وفى نفس الوقت أخذت معاشا ٥٠ جنيها من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٤٣ الى هو تاريخ موافقة مجلس الوزراء على المعاش الاستثنائى • يعنى كنت بتأخذ مرتب من المستشفى ومعاش من يوم ما سبت المستشفى الاميرى •

التهم - كنت باخد ٧ جنيها معاشا •

الرئيس - لا • انت دلوقت بتأخذ ٥٠ جنيها وبتشتغل فى مستشفى المواساة يعنى معاش ومرتب فى وقت واحد •

التهم - تعليل هذا بسيط جدا • لانى مدة خدمتى فى المستشفى الاميرى لوحدها مش حتطلع لى معاش كويس • ومدة خدمتى فى المواساة مش حتطلع لى معاش • فرتب المعاش الاستثنائى بجمع المدين مع بعض •

الرئيس - هل بيحصل لكل واحد كده والا أنت بس الى لك استثناء ؟

التهم - أنا ما أعرفش حوادث أخرى مماثلة لأن ده أول حادث من نوعه • انا العمل الى عملته يشرف مصر • وانا ما بقولش انى عملته بمفردى وانا كنت فى الصف الاول ومش بس من الناحية المالية ، الناحية الفنية كمان كنت

أنا كل شيء . يعنى مسئولية العمل الفنى كله كانت على عاتقى أنا ، ولذلك كنت أستمر لغاية الساعة اثنين بعد منتصف الليل .

الرئيس - والحكومة ليه ماصرفتش لك هذا المعاش من خزنة الدولة ؟

المتهم - يقولوا قرارات مجلس الوزراء لا تنطبق على المدة الماضية .

الرئيس - تنطبق على المستشفى الخيرى بس . يعنى الحكومة اذا كانت رأت هذا تصرف لك من عتدها مش من المستشفى ا

المتهم - أنا لم أطلب هذا لانه ليس فى مصلحتى .
الرئيس - هل عرض هذا الموضوع على مجلس ادارة المستشفى ؟

المتهم - ما كانش فيه مجلس ادارة فى ذلك الوقت .
الرئيس - يعنى مدير المستشفى اللى قرر ؟
المتهم - لا . لم يقرر مدير المستشفى . هذا قرار مجلس الوزراء والصحة . .

الرئيس - فى اى عهد من العهود ؟ برفضه الوفديين ؟
المتهم - أظن كده . . مراقبين الحسابات هم الى عملوا العملية دى ، هم الى عملوا العملية دى وهم الى قدروها .
الرئيس - يعنى لوحدهم هم تصرفوا هذا التصرف ؟

المتهم - هم الى يعملوا الحسابات الى أشارت بها وزارة المالية . أنا أول انه احسن لى أنى أدفع الثلاث آلاف جنيه وأدوني معاش عن خدمتى . أنا خدمت ٣٥ سنة . وأنا دلوقت لو اخذ معاش آخذ ٩٠ ج .

الرئيس - احنا مش بنتكلم عن ال ٣٠٠٠ ج • المبدأ نفسه صحيح والا مش صحيح ؟

المتهم - حسب اعتقادى فى ذلك الوقت أنا أخذت رفض عليه •
لانى طلبت من الحكومة أن تضم لى مدة ولسم تقبل •
فقبلت هذا •

الرئيس - المستشفى كان بيتعاقد مع بعض الشركات ومنهم السكة الحديد علشان معالجة العمال • تقدر تقول لنا التعاقد كان أساسه ايه ؟

المتهم - تعاقد الشركات نوعان • شركات تبعت للمستشفى وتساله عن شروطه ايه اذا أرسلت عمالها المرضى للمستشفى •

الرئيس - التعاقد بيكون بين الشركة والمستشفى والا بين المدير والشركة ؟

المتهم - أنا يسرنى جدا أن سيادة الرئيس بيتتبعنى خطوة خطوة علشان يرتاح ضميرى • الى بدى أقوله •• ان مفيش مستشفى فى الدنيا ياخذ عرق جبين الحكيم • أنا سمعت امبارح من بعض الشهود أن الثقيب لقط عمولة •• أحب اقرر مفيش مستشفى يستحل على نفسه ولا يستحق أجره عملية يجريها طبيب • على رأى الفرنسيين يقولوا انها لوكانة ربنا (هوتيل ديو) • كل طبيب مش الثقيب بس لوأحده يتقاضى أجرته سواء كان أجره عملية أو علاج أو غيره •

الرئيس - ياخذ اد ايه ؟••

المتهم - دى حاجة أنا أشكر سيادة الرئيس على انه نبهنى اليها لانها بيت القصيد • مثلا فيه حالات ولادة • الطبيب ياخذ فيها ١٠٠ ج ••

الرئيس - يعنى النسبة كام ؟

المتهم - مفيش نسبة •

الرئيس - يعنى اجتهادى •

المتهم - لو سمحت لى المحكمة ••

الرئيس - سيبنا من الحالات الفردية • تكلم فى الشركات

والسكة الحديد مثلا •

المتهم - الشركات نوعان •• والمسألة مش مسألة اتفاق • يعنى

ما فيش اتفاق كتابى أبدا بين الشركة والمستشفى • عدد

الشركات كلها حوالى ٢٠ أو ٣٠ شركة • والمستشفيات

فى الاسكندرية تتنافس كلها على علاج مرضى الشركات

بدرجة أن المستشفى الفرنساوى كان بيعالج المريض

ب ١٥ واحنا كنا بنأخذ ٢٥ فكنا مضطرين علشان نناقس

المستشفيات الاجنبية ••

الرئيس - وشركة البيضاء كنتم متعاقدين معاها ؟

المتهم - أنا حاجى للنقطة دى دلوقت • الشركات تبعت

للمستشفى وتسأله قل لنا شروطك ايه • احنا عندنا

فورمة جاهزة • الشروط دى كذا وكذا ، عمليات الاطباء

كذا ، والعلاج كذا ، ونبتع الاوراق دى ، تقوم الشركة

تبعت جواب وتقول قبلت وحابعت مرضاى فى اليوم

الفلانى • والشركات كلها لما تبعت مرضاها يقوم المستشفى

يكتب الفاتورة بالنيابة عن الاطباء ويقول لهم أجرة

المستشفى كذا واحنا كنا محددين أجور العمليات فكنا

نحمى العمال الصغيرين • فالعملية الكبيرة ب ١٠ ج ،

والعملية الصغيرة ب ٥ ج وأجرة السرير تبعت فاتورة

بكل دم ، والفلوس لما تيجى نقسمها وياخذ الطبيب

الفلوس الى يستحقها ••

الرئيس - يعنى الطبيب نفسه الى قام بالعملية هو الى ياخذ
الفلوس مش مدير المستشفى ؟

المتهم - ايوه الى قام بالعملية هو الى ياخذ . وهذا الكلام
سافسره للمحكمة كويس . اما القول بان الدكتور النقيب
كان يسيطر على آتعااب الاطباء ده كلام ما يعقلش .
الجزء الثانى من الشركات الى هى زى شركة البيضا
وشركة الملح والصودا وشركة مصر للتأمين . . الشركات
دى لها مستوصفات ومستشفيات صغيرة فى المصانع
بتاعتهم . كلفونى انى اجبرى العمليات بتاعتهم .
وسالونى اخذ اد ايه نظير اجراء العمليات دى
لاننى كنت بأعمل عمليات عنين وأسنان واذن بنفسى واخذ
اجرة عليها . قلت لا يمكنى ايت فى هذا قبل ما أشوف
لمدة ٦ شهور أن مرضاكم حياخذوا كام سرير وكام
عملية . وعلى كده أقدر أبنى على أى اساس اقدر لهم
المبلغ الى يدفعوه .

جيت فى المكتب قلت لهم شركة البيضا والملح والصودا
والتأمين يفتحوا حساب خاص لمدة ٦ شهور علشان
نشوف الميزانية بتاعتهم اد ايه . ومش عاوز أقول أن
الكثير من الاطباء - وارجو أن لا يثبت هذا فى المحضر -
ان كل مرضاهم فى المستشفى بيدخلوهم بلاش . .

الرئيس - وتم التعاقد على ايه ؟

المتهم - عملت ترتيب الميزانية .

الرئيس - التعاقد الى تم بين الدكتور النقيب والشركات والا
بين المستشفى والشركات ؟

المتهم - بين النقيب وبين الشركات .

الرئيس - لو عرضت مسألة زى دى على القضاء هل يقدر

القضاء يفسر هذا ٠٠ هل بين الدكتور النقيب شخصيا
والا بين المستشفى ؟

المتهم - أظن أنا غلطان لأنى مش راجل قانونى • أنا لسم أكتب
عقودا • عقد البيضا صريح بين البيضا والدكتور النقيب
وشركة مصر للتأمين ليس بينى وبينها أى عقد بل جاء
المدير وقال لى يا دكتور نقيب احنا كذا وكذا ونقدر ندفع
٢٥٪ أو ٣٠٪ من قيمة تأمين الشركة على العمال عندنا •
الرئيس - ولما تم التعاقد كنت بتأخذ على العامل كام فى
السنة ؟؟

المتهم - شركة مصر للتأمين ٠٠٠
الرئيس - الكل •

المتهم - شركة الملح والصودا كنا بتأخذ ا ج وحسين فهمى كان
مدير شركة الملح والصودا •

الرئيس - كان جنيه بس على العامل فى السنة ؟

المتهم - ما عرفش والله كان جنيه والا أكثر والا أقل •

الرئيس - نفرض جنيه • الدكتور النقيب كان بياخذ من الجنيه
كام ؟

المتهم - المسألة ليست مسألة نسبة • دى مسألة استحقاق •

الرئيس - عاوز أعرف المستشفى كان بياخذ كام والنقيب كان
بياخذ كام ؟

المتهم - المستشفى كان بياخذ اجرة السرير •

الرئيس - يعنى كنت بتأخذ الفلوس الباقية دى كلها ؟

المتهم - الشيك كان بيبجى باسمى •

الرئيس - كنت بتلى الحكيم النصيب بتاعه ؟

المتهم - الحكيم يياخذ ٢٥٪ او ٣٠٪ *

الرئيس - كان بيدفع جنيه على كل عامل ؟

المتهم - كان المبلغ بيحيني أنا *

الرئيس - وبتوزعه كله ؟

المتهم - مش باوزع . أنا كنت أشوف ايه الى يستحقه المستشفى

وأدفعه والاطباء كنت بادفع لهم استحقاقهم * والباقي

بتاعى أنا لأن العمليات أنا الى باعملها تقريبا كلها *

والطبيب ما يقدرش يبت فى أى حاجة لا فى جرح ولا

فى عاهة الا لما أشوفه أنا * أنا ما كنتش قاعد فى المكتب

ويس زى ما يقولوا ...

الرئيس - لما كنت تسافر الى الخارج مش كان فيه عمليات

بيعملوها همه وانت مش موجود ؟

المتهم - الموضوع مش موضوع شكليات *

الرئيس - وانت فى الخارج كنت بتاخذ حسابك برغه ؟

المتهم - لما باكون فى الخارج الى بيقوم بهذا المساعدين بتوعى

... أنا لما كنت فى أسيوط سنة ١٩٢٤ *

الرئيس - رد لى عل سبؤالى المحدد * كنت بتاخذ فلوس والا لا

وانت بره فى الخارج عن العمليات الى كانت بتتعمل فى

عدم وجودك ؟

المتهم - كنت باخذها *

الرئيس - بالرغم من انك ما كنتش بتقوم بها ولا كنت

بتشاور فيها *

المتهم - ده واجب الزميل لزميله * بنى أقبول انى كنت فى

أسيوط . باشتغل فى عيادة الدكتور على عطا الله ، وكان

هو مش موجود مدة وفى المدة حتى العيادة جابت ... (ج)

فلما جه أعطيتهم له ، قال : خذ منها قد كده ٠٠ واداني
وكنت مع ٠٠٠

الرئيس - يعني انت اعتبرت التعاقد بين الدكتور النقيب وبين
الشركة مش بين الشركة والمستشفى ؟

المتهم - هو كده فعلا •

الرئيس - يعني اعتبرت التعاقد شخصيا •

المتهم - الواقع كده ٠٠ مش اعتبرت ٠٠ همه لو كانوا دول
متعاقدين مع المستشفى مش كان يكون في أصل العقد
كده !

الرئيس - ان ماكاش فيه تعاقد بين المستشفى والشركة كان
الوضع مختلف •

المتهم - بس من واجب المستشفى أصلا ولا أى مستشفى أن
يعالج مريضا خارج جذرانه • ولم يحصل اطلاقا ان
مستشفى يتعهد بأن يعمل عمليات بالشكل ده •
عمليات علاج عمال الشركات ٠٠ دى عمليات فردية
سرفة •

الرئيس - نفرض أن دكتورا من دكاترة المستشفى تعاقد •
المتهم - فعلا بعض الاطباء فى مستشفى المواساة كانوا بيتعاقدوا
مع شركات واخذوا فلوسهم •

الرئيس - يعنى يعمل حساب المستشفى كذا ؟

المتهم - أيوه واحد تعاقد ودخل ١٠ مرضى بـ ٥٠٠ ج • المفهوم
فى الوضع المستشفى يستحق كذا والا لا حسب الاتفاق
مع الشركة •

الرئيس - ننقل الى نقطة أخرى • الجناح اللى كان فى
المستشفى كان مخصصا لمين ؟

المتهم - كان مخصصا للعائلة المالكة •

الرئيس - همه الى طلبوا كده ؟

المتهم - أولا المستشفى خمسة أجنحة درجة أولى وثانية وكل جناح فيه ٢٤ سريرا •

الرئيس - يعنى بعثت جوابا للمستشفى وقالت احجزوا لنا جناحا • ؟

المتهم - لم يحصل هذا •

الرئيس - اتعمل من تلقاء نفسه ؟

المتهم - أيوه •

الرئيس - هل كل مستشفى عامل نفس العملية دي ؟

المتهم - ماأطنش أن فيه مستشفى زى مستشفى المواساة فى نظافته ونظامه •

الرئيس - المستشفى اليونانى عمل كده ؟

المتهم - مافيش ملك يونانى فى مصر علشان يعمل كده •

الرئيس - مافيش مستشفى عمل كده غير المواساة ؟

المتهم - مافيش غير المستشفى الحكومى •

الرئيس - كان فيه مستشفى فى القاهرة بيعمل كده ؟

المتهم - أيوه • كان فيه مستشفى الملك ، الملك ماكناش له جناح فى أى مستشفى الا فى مستشفى المواساة •

الرئيس - الجناح كان مجهزا على أساس انه للعلاج والا فيه مراجيح فوق السطوح ؟

المتهم - لو سمحت لى المحكمة اتكلم عن حكاية المراجيح ••

المستشفى كان فى سنة ١٩٣٣ يعنى قبل ما يكون فاروق

ملكا كان فيه فى التصميم حاجة اسمها «رؤف جاردن» •

الرئيس - والرؤف جاردن ده كان للمرضى ؟

المتهم - للمرضى أيوه • وأنا متشكر من سيدى الرئيس انه بيفكرنى •

الرئيس - يعنى كان للمرضى مش للملك ؟
المتهم - أيوه •• ومع الأسف الشديد كان فيه دكك وترايبيزات
وبعض كراسى خاصة للروف علشان المرضى يتشمسوا •

الرئيس - هل المرضى كانوا بيتتمتعوا بها ؟
المتهم - أيوه •• قال الزميل الدكتور الخشن ان فيه مراجيح
وضحك المحكمة والكل ضحكوا ، فعلا كان كلام
يضحك ، فنحن لم يكن عندنا مراجيح ، وانما كان فيه
كراسى بتهتز ، وبعد سنتين وجدنا ان الروف جاردن
ماحدث بيستعمله واحد كان يعرف فائدة الروف جاردن
الحادثة اللى بيقولها الزميل الدكتور الخشن ان الملك
جه بالليل والحمد لله انه ماقالش انه جه لواحد
ولكن قال انه جه مع الملكة فريدة • وبهذه المناسبة كان
فيه فى المستشفى ٢٣ سستر ألمانيات من فضليات
السسترات فى العالم ومافيش حد يقدر يطعن فى
ذمتهم •

الرئيس - الجناح ده كان معمول منتدى للتسلية ؟
المتهم - أؤكد لسيدى الرئيس وللمحكمة أن الخشن جه
مستشفى المواساة •••

الرئيس - انا ماليش دعوة بأقوال الخشن • لان فيه أقوالا
كثيرة بتقول الكلام ده •• يعنى كان الجناح ده مجهز
للتسلية •

المتهم - ابدأ مطلقا • الدكتور الخشن التحق بالمستشفى سنة
١٩٣٥ وخرج سنة ١٩٤٥ عشر سنوات لم تخرج على
المستشفى اشاعات وحشه طول هذه المدة ولم تخرج تلك
الاشاعات التى ملأت الدنيا على المستشفى الا من اللى
خرجوا •• كل ده علشان يهدموا النقيب •• ويعودوا
همه الى المواساة •

يعنى تحالفوا علشان يهدموا النقيب ؟

الرئيس - انا لا تكلم عن الاشاعات .

التهم - ارجو أن لاتأخذوا بالاشاعات التى انتم بتحاربوها .

الرئيس - هل كان فيه منتهى ؟

التهم - أبدا .

الرئيس - هل ماكانش فيه حلات ساهرة ؟

التهم - ماكانش فيه الا حلة واحدة وكانت هى الجنية بتاعت

المستشفى وكان فيها كرام السيدات ولينسا تبرعات

ليتها ٣٣٠٠٠ جنيه .

الرئيس - هل احضرت مهرضات من الخارج سنة ١٩٤٠ ؟

التهم - الحمد لله الرئيس بينبهنى عن حاجات ماكنتش فاكرها

فى سنة ١٩٣٩ قامت الحرب وكنا عاوزين نحتفظ

بالسسترات الالمانيات اللى عندنا .

الرئيس - السؤال محدد . جيت مهرضات من الخارج والا لا

التهم - أيوه .

الرئيس - كانوا كام ؟

التهم - ٢٦ واحدة .

الرئيس - منين ؟

التهم - من بولندا بس عن طريق رومانيا .

الرئيس - هل الملك جه واستعرضهم ؟

التهم - كلامش صحيح . انما الملك كان يعرف كل السيدات .

الرئيس - انا باتكلم عن الطقم الجديد . شاف الباسبورتات

بتاعتهم ؟

التهم - أيوه .

الرئيس - هو الذى طلبهم والا جـه المستشفى وشافهم ؟

المتهم - جـه للرئيسة بتاعتهم •

الرئيس - هل كانت دى حالته دائما ؟

المتهم - هو كان له عوائد غريبة لأظن انى أخرج أو أصل

للمعنى الذى قاله الشاهد انه كان يقصد كذا وكذا •

على كل حال الملك السابق أعماله باينة واحواله فى

الخارج ظاهرة •

الرئيس - انت كنت مختلط بيه كويس ؟

المتهم - يقولوا على النقيب من الحاشية انا لم أكن فى وقت

من الاوقات من الحاشية بتاعت الملك •

الرئيس - انا مش باقول انك من الحاشية انا باسأل كنت

مختلط بيه والا لا ؟

المتهم - أبوه كنت مختلطا بيه فى كل حاجة متعلقة بالطب وهو

كان يمتقد أن حياته معلقة بالنقيب وكثير كان يقول

للى خواليه : خلوا بالك من النقيب احنا ما عندناش

غيره •

الرئيس - انت كطبيب تقدر تحكم لنا على تصرفاته كانت ايه ؟

المتهم - ارجو المحكمة ان تعفينى من هذا فأنا لى من الاقوال

ماقد ترضى المحكمة ولكن انا لاأسمح لنفسى ان أقولها

لانى طبيب ، ولو لم أكن طبيباكنت قلت لكم كل حاجة •

فأرجو أن تعفينى المحكمة •• انا فى حادثة القصاصين

بتاعت الملك لم يكن بينى وبينه صلة وجاله على باشا

ابراهيم وغيره ولم يرض أن يقابل أحدا وطلب النقيب

بنفسه من غير ماكان يعرفنى •

الرئيس - عرفته امتى ؟

المتهم - من ايام افتتاح المستشفى سنة ١٩٣٥ •

الرئيس - معرفتشو قبل كده ؟

المتهم - شففته بس سنة ١٩٣٣ وعمر فتحى حصل له «مستروك» وهو في «كين هاوس» وبعد كده اضطرت حالته نقله الى «لندن كلينيك» وكان الكفر اوى موجودا وكان «باركسون» الاخصائى يقول لفاروق أنا مش ممكن أيدى التقارير الا للنقيب فكان بيعطينى التقارير وما كانش يعطيها لى الا عن طريق عمر فتحى •

وفيما يختص بالثقة اللى كانت عند فاروق من ناحيتى انا كنت الجراح بتاعه •

الرئيس - عملت له كام عملية ؟

المتهم - أظن ٣ عمليات وتسمح لى المحكمة ان لا اذكر نوع العمليات وعملت لفرىال وللملكة الجديدة وللأميرات ، وعملت كثيرا لهم كلهم وعملت كل العمليات دى فى نفس الجناح اللى بيقولوا عليه نفوة •

الرئيس - فيه واحدة ممرضة سافرت «كابرى» على حساب المستشفى ؟

المتهم - جانى تليفون ٠٠٠ وكانوا فى «نيس» وكان الملك والحاشية كلهم موجودون ، وضربوا لى تليفون وقالوا : الملكة بتسقط ابعث سستر ، وفى نفس الوقت مجدى اللى هو المولد بتاع الملكة كلمنى بالتليفون •

الرئيس - سنة كام ؟

المتهم - قريب بس مش فاكر قبل الولادة بكام شهر كده ، وكنا فاهمين أكيد أن الملكة جالها مقص شديد فسافر مجدى وما قابلنيش قبل ما يسافر وكان لنا ٥٠ جنيتها •

الرئيس - وهل طالبتهم بهذا المبلغ بعدين ؟

المتهم - لم اطلبهم •

الرئيس - الحاشية كانت بتدفع أجرة علاجها فى المستشفى ؟

المتهم - لا .

الرئيس - المستشفى ماكانش بيحاسبهم ؟؟

المتهم - لم احاسبهم لان السيد حسين فهمى علمنى مبسداً
لانه رجل اقتصادى ، انا ماكنتش أبدا مقيد بأى روتين
حكومى وتصرف حسين فهمى الاقتصادى ده هو اللي
وصل المستشفى الى هذا ، واحنا بعتنا ناس علشان
ياخدوا اشهاد (ف.ر.س.س.اس) علشان يخلصوا
المستشفى وبعتنا ناس بعثة علشان يدرسوا تكييف
الهواء .

الرئيس - سيبنا من ده ... يعنى كل الحاشية بتتعالج مجانا .
المتهم - أيوه .

الرئيس - فى الدرجة الاولى ؟

المتهم - الحاشية كانت مالية المستشفى والمحكمة طبعا فاحمة
أن كل الاجتحة اللي بالفلوس كانت مليانة .

الرئيس - ايه الفائدة اللي عادت على المستشفى من بوللى
ومغيره ؟

المتهم - اذا سمحت لى المحكمة ان اتكلم بصراحة ، أما الفائدة
اللى كانت بتحصل عليها المستشفى هى الحالة اللي
وصلت اليها . أما فيما يختص بالمادة ...

الرئيس - بوللى كان بيدفع تبرعات للمستشفى ؟

المتهم - لاماحدث من الحاشية كان بيدفع حاجة ، التبرعات
كانت بتيجي بناء على رضاء السراى ، وفاروق كان ملكا
فى ذلك الوقت .

الرئيس - يعنى الملك كان راضيا أن المستشفى يعالجهم
بالمجان ؟

المتهم - أنا عارف اني لو أغضبت واحدا من دول يدورلى ظهره .



الفاجر احمد النقيب يحاول أن يدفع عن نفسه الاتهام ، بمد
أن قال عنه رئيس المحكمة أنه « متعهد عيانين » .



المتهم أحمد النقيب وصاحبه يستمعان الى الدكتور الخشن وهو يدل بمعلوماه
عن الملك والمرضتين، و ماري وراشيسيل :-



أحمد النقيب مدير المستشفى الذي حوله الى مرقص وكباريه
للملك السابق وأصدقائه •



إنشاء الاستراحة جلس إليهم أحمد النقيب يفكر في مصيره بعد أن ظل سنتين
طويلة يعيش بكرامة الرضي والأطباء .

مرة الملك ضرب تليفون وقال فيه واحد اسمه بسيم
أغا حطه فى الدرجة الثانية والمرحوم فهمى عبد المجيد
بعث جواب يقول فيه : «اللعو بسيم أغا» فرحت ...

الرئيس - سبينا من الموضوع ده • هل أخيه ممرضة (نيرس)
سافرت الى امريكا على حساب المستشفى ؟

المتهم - ماسفرتش من هنا •

الرئيس - سافرت من قبرص ؟

المتهم - ولا من قبرص • انا عاوز أبين لك حكاية البولنديات
لما سافروا المستترات الالمان وجسدنا مافيش فى
المستشفى سسترات خالص الا الضغيرين من المصريات
وانا مش بانزل من قيمة الممرضات المصريات انما باقول
اللى عندنا ميصالحوش سسترات • فقلت للملك انا
مسافر وسمعت ان الالمان زحفوا على بولندا وبقوا فى
رومانيا ، قال لى : «انت مجنون فى الحرب دى حتروح
بولاندا أو رومانيا انا مش مسئول عنك» قلت له : انا
مش قادر أقعد وأشوف المستشفى يضيع ، وسافرت
فقابلت واحدة كونتيس هناك وهى رئيسة الهلال
الاحمر ، فلمينا ٢٦ سستر وراح الورق للقومسيير ،
وثانى يوم رحى ملقيتوش لقيته عيان وفى أجازة
والكونتيسة قالت لى : احنا هنا فى المانيا ، وقعدت
هناك فى لوكاندة لحد الساعة ١٢ ليلا ورحى للست
الالمانية وطلع لى واحد قلت له : انا مصرى جى من مصر
لمهمة خاصة • الرجل افترانى جاي لهو أو انا صاحبه
فقلت له : انا **الدكتور النقيب** • فقال لى : انا أعرف
انك هنا • وقالها بالانجليزية • قلت له : احنا عندنا
سسترات المان والانجليز عرضوا علينا سسترات ولكن
احنا ما قبلناش ، وقلت له : حنجيب بولانديات وأخذ
الالمان • فقال لى : انا آسف ده مش شغلى (بالانجليزية)

وفى تانى يوم الساعة ١٠ كانت الباسبورتات معلّم عليها بالموافقة وبعدين ركبنا مركب ...

الرئيس - يعنى عملت مجهودا كبيرا لما جيبتهم *

المتهم - وكنت حائر فى البحر الاسود *

الرئيس - يوم ماوصلوا الملك قابلهم فى المينا والا هى المستشفى؟

المتهم - الكلام ده مش معقول *

الرئيس - امال استعرضهم داخل المستشفى ؟

المتهم - انا ماشفتش انه استعرضهم *

الرئيس - لما كنت تسافر الى الخارج كنت بتاخذ اذن من الملك ؟

المتهم - أيوه لانه كان طرف خاص * يعنى طرف حرب *

الرئيس - ماسافرتش مرة غير دى ؟

المتهم - سافرت وحاقول دلوقت بعد ماجينا دول وجبناهم ..

الرئيس - قعدوا شوية ومشيووا ؟

المتهم - مشيووا واخلوهم الانجليز فرحت سميراميس وتقابلت مع

واحد انجليزى هناك وقلت له احنا عندنا جناح خاص

للعامل الانجليز فقال لى احنا فى حرب ، احنا فى حرب

«وور ، وور ، وور» *

الرئيس - كان متوسط سنهم كام ؟

المتهم - من ٢٥ سنة الى ٥٥ سنة *

الرئيس - الى مشيووا العواجز والا الشباب ؟

المتهم - مشيووا كلهم ... قلت له طيب ادونا الفلوس الى

صرفناها على ماجبناهم ... فرفض *

الرئيس - الممرضة الى سافرت الى امريكا سافرت على حساب

المستشفى ؟

المتهم - اذكر هذه الواقعة * هذه الممرضة وزميلتها الى همه

فيليبس وراشيل *

الرئيس - دى كانت من الطقم التانى ؟

المتهم - انا رحت تانى بيروت وكانوا عندهم مؤهلات . . .

الرئيس - فيليبس وراشيل كان سنهم اديه ؟

المتهم - الجروب بتاع شيكيلي وراشيل لواحد فيليبس دى
وصفها تانى وراشيل وشيكيلي كانوا من احسن الممرضات
لانا كنا دائما ننتقى الواحدة اللى نشاطها احسن .

الرئيس - وزميلتهم فيليبس سنها كام سنة ؟

المتهم - سنها ٢٨ سنة . .

وحادثة السستر دى ليس لها علاقة اطلاقا بطرد
الاطباء من المستشفى مطلقا ، كان هذا فى زمن آخر غير
ده ، ولكن السستر وحدها كانت متخصصة فى امراض
النساء والدكتور كان داخل اودة العمليات والمريضة
مكشوفة على الترابيزة فراح علشان يعقم ايده والسستر
معها الفوطه المعقمة ، ولبس جوانتى معقم وقدمت له
الفوطه المعقمة فرماها وقال لها : ده مش شغلك . بعد
كده جه الدكتور وفتح الباب على محتدا وقال لى : لازم
ترفع السستر دى فقلت له : مش كده الكلام يبقى .
وشوية ودخلت السستر وقالت : معلومة ياسيدي
المدير (وقالت بالفرنسية) Excusez-moi directeur

ووجهت الكلام للطبيب وقالت له : انا مش بكلمك
كممرضة انا دلوقت باكلمك كامراة عادية بتكلم راجل
لابس بدلتة ، فانا لاسمع مطلقا انك تكلمنى بالشكل
ده ولكن الفوطه دى اللى تغير الوضع وتخليك من راجل
عادي الى طبيب ماتخليكش تتصرف كده ، احنا ناس
متعلمين الكفاية ونعرف ازاي نعامل . (وقالتها
بالانجليزية How to treat) وبعدين خرجت
وبعد ماخرجت قلت له : انا حاجتهم ان السستر

تستسمحك • فقال : انا اقبل منها اعتذار • فرحت
للسستر وقلت لها : انت ما عندكيش حق روى اغتدرى
ولكن لاهو قبل الاعتذار ولا هى قبلت أن تعتذر
وخرجا من عندى • واذا بالاشاعات بعد أيام تملا
المستشفى أن السستر اعتلت على الحكيم فى حين أن
المسألة غير ذلك ، وان السستر نهته لواجبه
ازاء هذه المريضة وكان عليه من نفسه أن يدرك هذا
الخطأ •

الرئيس - ولذلك طردت كام دكتور فى الحكاية دى ؟

التهم - مسألة فصل الاطباء لاعلاقة لها بهذا الموضوع ،
والمرضات دول وبالاخص ماري فيليبس وزميلتها
عندهم هوسة دينية وينتمون الى جماعة دينية لها
تعاليم وطقوس غريبة ، منها أنهم يصومون فى بعض
الاقوات شهورا معينة ويأكلون مأكولات معينة • وانا
معرفةش هذا الا بعد ماسافروا وكان لهم مكافاة
أخذوها بعدين ، وفى يوم من الايام سابوا المستشفى من
غير اذن ولا سألوا وسابوا كل اللى لهم وسافروا ،
وحقيقة الامر ان لاعلاقة لهم بهذه الحادثة • والحادثة
كما أتذكرها انه فى يوم دخلت على السكرتيرة تقول : أن
سيدة معها ٣ أولاد تريد أن تقابلك فقلت لها : ما قالتش لك
هى مين أو عاوزانى ليه ؟ فقالت : لا • فقلت لها : طيب
خليها تتفضل • ودخلت وأول ما دخلت قالت : انا فلانة
بنت فلان الفلانى • وهو من اعظم رجبال المهن فى
الاسكندرية وميصحش أن أذكر اسمه • قالت : هسل
يجوز أن فلان اللى عندكم ييتم الاولاد دول ؟ وفلان هذا
طبيب من أطباء المستشفى • فسألته ايه الحكاية؟ فقالت:
انه عاوز يتجوز المريضة الفلانية اليهودية اللى عندك
فقلت لها : ياستى انا أسف ده مش شغل دى مسائل

خصوصية ملناش دعوة بيها • فقالت لى : مش شغلك
 اذى مش انت مدير المستشفى اذى تسمح بان واحد
 من موظفيك يعمل كده ؟ فقلت لها : طيب ياستى اما
 اشوف الحكاية واساعدك ان شاء الله • وخرجت هذه
 السيدة والاولاد ، وأرسلت للطبيب المذكور وقلت له :
 يافلان الحكاية دى صحيح ؟ فقال : ايوه صحيح •
 فقلت له : مش عيب تغرب بيت واحدة مصرية عندك
 منها اولاد علشان واحدة اجنبية يهودية ، ان كان ولا بد
 اتجوزها واخل الثانية وبلاش تغرب بيتك بايدك •
 فقال لى : لامغيش فايذة • فقلت له : طيب انا حديك
 يومين فرصة تفكر فيهم واذا عملت كده انا حفصلك
 وبعد يومين ندهت له وقلت له : انت غيرت فكرك والالا؟؟
 فقال انا مصمم • فقلت له : اذا انت مفصول • فنزل
 وكتب اجازة ١٥ يوما علشان يفكر فى الموضوع واذا بى
 بعد ايام يحضر الى أحد الموظفين ويقوللى : الحكمة كلهم
 مستقيلون، وبيقولوا اذا انت تمسكت بفصل (فلان)
 فهم مستقيلون • فقلت له : ده تهديد لايمكن أن يقبله
 ولا يمكن أن يقبله أى نظام فى الدنيا لانى اذا قبلته اليوم
 معناه اننى مضطر الى قبوله كل يوم بعد ذلك • ولما
 جاءنى الكتاب الذى يستقيلون فيه وكان عددهم ٢٦
 كتبت على الورقة : تقبل الاستقالة •

الرئيس - كان فى المستشفى كام طبيب فى الوقت ده ؟

المتهم - كان فيها ٣٤ طبيباً •

الرئيس - وسبب استقالة الجماعة دول ايه ؟

المتهم - علشان (١) •

(١) اسم الطبيب الذى فصله النقيب بحجة اعتزاه
 الزواج من الممرضة الاجنبية •

الرئيس - يعنى هما موافقينه على اجراءاته ؟
المتهم - دول كانوا شباب زى بعض ومن الجائز انهم بيقروه
على تصرفاته ويمكن قالوا المدير ماله يروح يتجاوز زى
ماهو عاوز • وانا فى الواقع كنت حريصا على ان ماينقلش
بيت مصرى علشان خاطر واحدة يهودية •

الرئيس - وهل لك الحق فى ان تفصل الطيب بنون موافقة
مجلس الادارة ؟

المتهم - انا طبعا سأعرض الامر على مجلس الادارة ولكن كان
الامر يستلزم فصله فى الحال فى حين أن مجلس الادارة
مش بيجمع غير كل شهر أو كل شهرين مرة ونجرب
وراء أعضائه علشان يكتمل العدد القانونى ، ولذلك انا
بعد كده عملت لجنة تنفيذية •

الرئيس - دى بالفبسط زى ما أعطيت كريم ثابت ٥٠٠٠ جنيه
من غير ما تعرض الامر على مجلس الادارة •

المتهم - اسمحو لى فى هذا الموضوع كلمة : لقد قال ديوان
المحاسبة انى أعطيت كريم ثابت ٥٠٠٠ جنيه من مال
المستشفى • وهذا غير صحيح لانه لم يكن فى اختصاص
مجلس الادارة جمع التبرعات •

الرئيس - احنا جنتكم فى موضوع فصل فيه القضاء ؟
المتهم - دا هو جمع تبرعات للمستشفى وأخذ عمولة زيه زى
الآخرين •

الرئيس - بلاش نتكلم فى الموضوع ده •

المتهم - طيب يافندم أنا لسه ما تكلمتش على الجناح الملكى
اللى بيقولوا ان فيه مراجيح ، ولما خرجت من المستشفى
كثرت الاقوال عنه ، وهجم الصحفيون والمصورون عليه
ودخلوا وكانوا بينتظروا أنهم يشوفوا فيه «جأزويسست»
للقص وطاولات للقمار وبار للشرب الخ •• مما صورده

الخيال فلم يجدوا شيئا من هذا ، لقد قال السيد على
ماهر : يادكتور تقيب أعمل معروف سيبب المستشفى .
وكان يصبح ابقاء على السمعة العالمية اللى عملتها لهذا
المستشفى الا تثار حوله الاشاعات .

طلعوا فلم يجدوا أكثر مما هو موجود فى أى مستشفى
آخر ، فجابوا كرسى وصوروه وقالوا ده الكرسى اللى
كان الملك السابق بيقعد عليه وعلى ذلك لم يجسدوا
طاولة أو جاز أو جرامافون .

الرئيس - ماعملتش عمليات اجهاض فى هذا الجناح ؟
المتهم - لم تعمل فيه اطلاقا أى عملية من هذا النوع . وانما
كانت تعمل فيه عمليات عادية للملك وافراد أسرته
ولزوجته وفاطمة طوسون عملت مرة عملية فيه ، وحتى
حماته لما كانت بتيجى كانت بتقعد فى أى أودة ثانية
فى المستشفى .

الرئيس - المدعى عاوز يسأل حاجة ؟
البكباشى سيد جاد - لا يا فلنم .
المتهم - لم يكن هذا الجناح الا كاي جناح آخر بالمستشفى
وبالمستشفى خمسة أجنحة ، وهذا الجناح فاضى ، وهناك
جناح آخر تحت فاضى . دول ١٢٠ سرير وبالمستشفى
سراير أكثر مما فى مستشفيات البلد كلها .

الرئيس - طيب . ترفع الجلسة للاستراحة .
(رفعت الجلسة للاستراحة فى الساعة ١١
والدقيقة الـ ٢٠)

(أعيدت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة
الـ ٥٥) .

الرئيس - المدعى .

البكباشى سيد جاد - بسم الله الرحمن الرحيم •
قضاة الشعب : يقدم الادعاء اليوم اليكم المفسد الاول
للاداة الحكومية التى سادت الحكم فى البلاد لمدة تقرب
من الخمسة عشر عاما • هذا المتهم تقدمه بصفته مديرا
لمستشفى المواساة • تقدمه بصفته عضوا معينا فى مجلس
الشيوخ • تقدمه بصفته مديرا لاكثر من شركة تجارية •
تقدمه بصفته عضوا فى أكثر من عشر شركات • تقدمه
بانه صاحب ثروة تزيد على المائتى ألف جنيه • وسنبين
لعدالتكم ان المتهم لم يكن مديرا لمستشفى المواساة
ولكنه كان بطلا لاكبر مأساة • المتهم كما ناقشتموه الآن
ظهرت فيه الصفة الاولى وهى نباهته ، وهذه النباهة
كانت السلاح أو الموضع الذى يجرى به عملياته ،
والظاهرة التى لاحظناها أخيرا من الاوراق ان شخصيته
مادية ، فهو يدور فى كل عملياته حول محور واحد :
هو المادية الانتفاعية ، أما الشرف وأما الكرامة ، وأما
الفضيلة فلا حساب لها عنده • عندما بدأ حياته كجراح
فى المستشفى الاميرى بالاسكندرية كان مساعد جراح
أو جراح ثالث وعلى حد قوله كان يتقاضى ٢٢ جنيها
وعند ما اشتهر رائحة تكوين مستشفى المواساة
بالاسكندرية استطاع بنشاطه واساليبه أن يسيطر
على فهمى عبد المجيد مدير الجمعية • وبذلك استطاع
أن ينتقل من مساعد جراح الى منصب المدير لهذا
المستشفى المنتظر أن يكون اكبر مستشفى فى الشرق ،
ولم نسمع عنه فى ذلك الوقت ولم يحدثنا التاريخ أو
الصحافة على انه كانت تأتبه المرضى من الاقطار الاوربية
على متن الطائرات للعلاج ، أو انه كان يأتبه المرضى
من الاقطار الشرقية حتى يكون له الضيعة أو الشهرة
التي تجعله فيما بعد يعين مديرا لمستشفى هذه الجمعية
استطاع اذن أن يكون مديرا لمستشفى هذه الجمعية

بهذه الوسيلة مع فهمي عبد المجيد ، وعند مجاء مديرا
لهنا المستشفى هذه تفكيره الى انه لا يستطيع أن يصل
الى مبتغاه ، وانه لن يحقق آماله وأمانيه وأطماعه الجمعة
إذا اعتمد على مهنة الطب وحدها . لأن مهنة الطبيب
لاستطيع أن تجعل منه شخصا يساير الملك ويجالسه
ويقامر معه ويؤانسه ، ومهنة الطب لا يستطيع أن تجعل
منه عضوا معينا للشيوخ أو مديرا لشركات اقتصادية
لاصلة لها بالطب . رأى انه لا يستطيع أن يصل الى كل هذا وهو
طبيب . اذن ماذا يصنع ؟ طرق الباب الذي رأى انه يمكن
أن يصل منه الى قلب الملك . لقد ذكر في أقواله أمام
سيادتك انه زار أوروبا في سنة ٣٣ وكان الملك لا يزال
أميا يتلقى العلم . والطبيب اذا كان طبيبا جراحا فهو
انما يعتمد على علم النفس ففهم نفسية فاروق وبتحليل
مرضه استطاع أن يكشف الثغرة التي يصل منها الى
قلب الملك . وهو في أوروبا أنشأت الجمعية المستشفى
وأصبح مديرها وكان المستشفى خاضعا للجمعية فماذا
يصنع ؟ وجد أول الامر عقبة في طريقه ، هذه العقبة هي
فهمي عبد المجيد لانه رئيس الجمعية الذي له السلطة
والسلطان والحوّل والطول بالنسبة للجمعية ومتفرعاتها ،
وكانت حاجات المستشفى تعرض على مجلس ادارة
الجمعية لأن المستشفى لم يكن له مجلس ادارة ، وأول
ملاحظ فهمي عبد المجيد - وهو رئيس الجمعية - لاحظ
انه يعالج المرضى الاثرياء مجانا فأرسل له خطابا . .
وفهمي عبد المجيد رجل عنيد وخصوصا في الحق ،
وعنده هذا هو الذي جعله يستطيع أن يبني هذا
المستشفى فكتب له يقول : لماذا تعالج المرضى الاثرياء
بالمجان ؟ فرد عليه الدكتور النقيب وفند كل أقواله ،
وأرسل له كشافا فرد عليه فهمي عبد المجيد في جواب آخر
يقول : ان فلان ده دخل المستشفى بأمر من الخاصة

فإذا كان الامر يقتضى أن يعالج هؤلاء داخل المستشفى مجاناً فليكن وليدخلوا بالاقسام المجانية ، ولكن تبين من الكشف المرسل انك حظيت في الدرجة الثانية ، وانتهى الامر على ألا يسمح للاثرياء بالآ يعالجوا مجاناً ، بالفلوس التي تجمع من الاثرياء على ذمة الفقراء ، لانها انما جمعت باسم الفقراء لا الاثرياء . وهذه أول عقبة اصطلم بها ، ماذا يصنع ؟ اذا ليس هناك من قوة تستطيع أن تزحزح هذا العنيد الا الملك ، فيدس له لدية فييجى الملك في الحفلة السنوية العادية للجمعية والمستشفى ، وكانت العادة جرت أن رئيس الجمعية يلقى خطاباً بين يدى الملك ، أهنيه عليه أن الملك لا يريد أن يلقى فهمى عبد المجيد الخطاب وأن الدكتور النقيب هو الذى سيلقيه ، هذه الوقائع ذكرها لنا شاهد عدل هو السيد الأستاذ حسين فهمى . فقال : انه كان فيه خلاف دب بين الاثنين وبصفتى صديق الطرفين حاولت فلم أوفق فى تصفية الخلاف ، وجه الملك وجمع أعضاء مجلس الادارة وقال النطق السامى «وهو أن اللى بيعترض على النقيب يبقى بيعترض عليه » .

الرئيس - لقد قال يبقى حسابه عندى .

البكباشى سيد جاد - نعم قال هذا، وبهذا النطق انتهى كل شىء الى يد النقيب واصبح بعد هذا التصريح هو المالك لهذا المستشفى يتصرف فى كل شىء ، وانتهى الامر ولكن لايكفى أن تزحزح تلك العقبة عن طريقه ، بل يجب أن يعمل عملاً ايجابياً وقف به الجميع عند حده . ولسه ماكنش فيه عمليات عملها للملك ولكنه عرف الداء الدفين للملك ، فأخذ يستهويه ليكون تحت سيطرته ليسخره فى أغراضه ، فجاءت واقعة السطوح التي ذكرها الدكتور الحشن وقال ماسمعتوه عن واقعة المراجيع .

والدكتور النقيب نفسه يقول ان السطح معمول على شكل روف جاردن فيه شجر وترايبيزات وقاعدة كويسة للمرضى ، والواقع أن المرضى لا يمكن أن يلجأوا الى هذا المكان إذا كان الملك موجودا بالمستشفى على الأقل ، لانه اذا كان موجودا تقفل الابواب . اذا واقعة السطح يؤيدها المتهم نفسه ، ولكنه يقول أن فكرة الروف جاردن انتهت الى الاهمال وان الاثاث بلى ، وعدل عن هذه الفكرة لماذا عدل عنها هل يمكن هناك مرضى ؟ لا انهم كانوا موجودين ولكن الملك يبيجي . اذن الغاية اللى كان من أجلها السطح مترتب بالنخل والزرع والجنائن لاتزال الغاية موجودة لكن لانه فيه غاية حلت محلها وهي أن يحول الدور الرابع الى جناح خاص ينزل فيه الملك والملكة واحمد حسين ونازلى ، واى واحد تانى من رجال الحاشية . وهو معقول ينزلوا دول فى أود زيم زى غيرهم قاصرة على سرير وترايبيزة وحنفية ؟ مش معقول . اذا ترفع الاسوار بين الاود لتكون الجلسة مريحة ، ورفعت فعلا الاسوار ...

الرئيس - تقصد الحوايط ؟

البكباشى سيد جاد - نعم الحوايط الحائلة بين كل حجرة واخرى . وفرشت الأود ولكن هذا الفرش والاثاث لا يكفى ولكى تكون الجلسة « رومانتيك » أكثر يسافر الدكتور النقيب الى أوروبا وقت الحرب وفي عزها علشان يروح يجيب ممرضات من أوروبا فى الوقت اللى كانت فيه الغارات بتمسح البلاد مسح . يقول الدكتور النقيب قولا فى هذه الواقعة والمنطق لا يصدقه ، وعلى أى حال هو سافر فى وقت الحرب لاحضار الطاقم المعروف « بالبولنديات » بعد أن استأذن فى السفر من الملك . لنفترض أن صحيح زى مايقول مهتم بالمرضى وان ما يصحش يترك

المرضى بدون ما يكون فيه ممرضات ممتازات ولذلك فهو مهتم وسافر يجيب سسترات ، نفترض هذا ، ولكن يقول انهم عند حضورهم الملك طلب يشوف «البسبورقات» ليه ؟ دول ناس عيانيين جاييين لهم ممرضات ايه دخل الملك فى الحكاية ؟ وعندما سأل عن واقعة استعراض الملك للممرضات يقول : مش متذكر مقلش لا محصلش أبدا ، ولكن الشاهد الذى قلعه الادعاء ذكر هذه الواقعة وقال انه تم الاستعراض وان الملك استقبل الممرضات بنفسه ، واظن العملة دى تكفى للدلالة على الغاية المقصودة . والحقيقة ان هؤلاء الممرضات جيمكملوا الجناح لان الجناح ميقبلش كده : بعضهم يظهر اسماء من الناحية الاخلاقية لانهم ماكانوش جايين لهذه الغاية ، فانتبهزوا اول فرصة وانضموا للجيش الثامن ، وبرضه الدكتور النقيب كلف نفسه العناية والمشقة ويروح لبنان علسان يجيب ممرضات من بيروت ، فربنا يكرمه بطقم كويس برضه فيجيب الطقم اللى كان منه «مارى فيليبس» وراشيل » وهو بيقول : ان مارى فيليبس عمرها ٢٢ او ٢٤ سنة ، وراشيل عمرها حوالى ٣٠ سنة . وعلى العموم دى وقائع مش حنقف عندها ، والشاهد هو طبيب بالمستشفى يقول : ان مارى فيليبس وهى بنت على حد تعبيره عندها هستريا وفضفاضة ، وكانت مستحوذة على قلب الملك ، وكان بيديها هدايا وتترقص معاه وتبات عنده فى السراية . وكان بيجيلها الاودة . والشاهد يقول ان دى كانت بنت مجنونة ، وغرورها كان بيخليها تحكى الحاجات دى كلها . ومن بين الحاجات اللى حكته : «فى يوم بتغير على رجله وطى عليها وباسها» وطبيعى انه يستحوذ على من استحوذت على قلب السلطان ليتمكنه أن ينفذ مآربه ، وعندما جات الحناقة بتاعت الاطباء ، وهنا أقول : ان الدكتور النقيب عندما عرض

لهذا الموضوع لم يكن موقفاً . اذ انه يقول ان موضوع القضية واستقالة الاطباء موضوع آخر لايتعلق بماضى فيليبس ، دى حكاية تتعلق بطبيب او غيره ، ولا اود ان ارد عليها من عندى بشئ ، بل استاذنكم فى ان اقرا بعض حيشيات حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية وهذه الحيشيات تبين الواقعة بالذات ، فهى تذكر ان العداء الذى قام بين الاطباء وبين فئة السسترات وبالاخص مارى فيليبس وراشيل قد انتصر فيها الدكتور النقيب للممرضات والمحكمة حكمت على بعضهم بقرش صاغ تعويض ، وتقول المحكمة : «حيث يتعين بعد ذلك رفع الدعوى فى سبيل الوصول الى هذا الامر طلبت المحكمة من الحاضر عن المدعى عليهم احضار ملف خدمة المدعى وبيان سبب الفصل وازاء عدم قبول احضار ملف خدمة المدعى بالمستشفى وازاء عدم بيان السبب فى هذا الفصل اللهم الا ما قاله المدعى عليه من ان نزاعا قام بين فئتين من موظفى المستشفى هم فئتا الاطباء والممرضات وان حضرات الاطباء ارادوا التعصب بما فيهم المدعى وان مدير المستشفى عالج الامر كما يقول مخاميه بفصل الاطباء ، وهذا يؤيد ما قال به المدعى ان اسباب الفصل انما ترجع الى رغبة مدير المستشفى فى الانتصار للممرضات رغم ما قيل من قيام بعض هؤلاء الممرضات باهانة مصر والمصريين ومحاولة تهن الحظ من قنر البلاد ، وذلك المدعى على ذلك بما نشر فى مجلة «روز اليوسف» والصحف الاخرى التى اخذت حديثا من مارى فيليبس وراشيل ، والاولى لى مارى فيليبس فقد سالها مندوب المجلة فقالت : انها لاتعرف شيئا عن المصريين وان احد الاطباء اعطاها كتابا عن مصر والمصريين باللغة الانجليزية وان هذا الكتاب يصف اخلاق المصريين وعاداتهم وعقائدهم . اما الثانية وهى راشيل فقد قالت : ان الاطباء يشكون منها

لانها كانت تبلغ الدكتور النقيب وتطلعه على كل اهمال
وهذا الحديث لم تنفه المرضتان *

هذا ما اردت أن أرد به على مذكره المتهم بخصوص أن
الواقعة كانت تختلف ، وهاري هذه كانت تركت المستشفى
وسافرت أمريكا وديوان المحاسبة السنة دى وهو يراجع
الحسابات وجنمبلغا مصروفا لشركة طيران لسفر ماري
من أمريكا الى قبرص ومن قبرص الى أمريكا والمرضة
غير موجودة فى مصر *

الرئيسق - بعد ما فصلت ؟

البكباشى سيد جاد - نعم بعد ذلك بمدة ، باى حق يأخذ من
الاموال التى جت للمرضى واى مرضى ٠٠٠ ؟ الفقراء ٠٠
باى حق يصرف لمارى لتسافر من أمريكا الى بلدها ثم
من بلدها الى أمريكا دون أن تمر على مصر ؟ لماذا يتحمل
المستشفى تكاليف سفرها بعد فصلها من الخدمة ؟
هل كانت تقوم بمفاوضات ؟ هل ذهبت لتبرم معاهدة أو
اتفاقا حتى يمكن تحمل مصاريف سفرها ؟ مفيش حاجة
أبدا من دى ٠٠ ولكن المبلغ صرف ٠ وديوان
المحاسبة ماسك فى موضوع «ايريس» بروضه ، وهى
مرضة قبرصية على ما ذكر والحقت كمرضة بعد سفر
طاقم البولنديات ، ويظهر انها كانت سعيدة محظوظة
هى الاخرى كراشيل وزميلتيها فسرعان ما فترت الى
وظيفة رئيسة المرضات ، وإرسلت بعثة الى إنجلترا على
حساب المستشفى لتكمل دراستها ٠ وعندما جاءت نقلت
نفسها الى وزارة الصحة فى مارس سنة ١٩٥٠ ، ليكن
أن هناك ظروفًا جددت فتركت المستشفى للعمل بجهة
أخرى ، انما أديها فلوس بعدما تسبب المستشفى ليه ؟
ومن هنا اعترض ديوان المحاسبة فقد وجد أن المستشفى
صرف لها مبلغ طيران لروما فى سنة ١٩٥١ علما بأنها

فصلت من المستشفى سنة ١٩٥٠ ، قد يكون سفرها لغرض سرى ، والواقع انه قد يكون الغرض سريا خفيا لايعرفه الا الدكتور النقيب اذا كان من سر المهنة ، ولكن لماذا يتحمل المستشفى مصاريف انتقالها بمد ان خرجت ؟ وايريس هذه وجد ان لها حجرة خاصة بالمستشفى ، لقد تركت المستشفى وذهبت الى مصر ، ولكن لها مع هذا اودة جاهزة باسمها ، وليس هذا كلامي ، وانما انا باجيبه من تقرير ديوان المحاسبة . وفيه ممرضة أخرى وهي هذه مصرية اسمها عايدة سعد الله ودى كانت موظفة بالمستشفى بثلاثة جنيهات ولائحة المستشفى تعطيها الحق فى علاوة ٢٥ قرشا كل سنتين ، ولكنها وصلت بسرعة ولحظوتها وصل مرتبها ٢٠ جنيها ، هل وصلت الى ذلك بعملها ونشاطها ؟ لما راجع ديوان المحاسبة عملها ، وفى يدى اقرار منها كتبت فيه انها كانت مشرفة على بيت الدكتور النقيب . فالبيت فيه ٢ تمورجية وسفرجى وطاهى وهي تشرف عليهم . وكل دول ماهيتهم على حساب المستشفى ، على حساب الاموال التى جمعت للفقراء والمساكين من المرضى .

الرئيس - هل يتناولون مرتباتهم من مستشفى المواساة ؟
 البكباشى سيد جاد - كلهم مرتباتهم من المواساة ، ويظهر ان هذه الفتاة كانت مخلصه للدكتور النقيب ، فعند مااستقال الدكتور النقيب استقالت هي الاخرى تضامنا . هذه امثلة على ماكان فى المستشفى من حسن الادارة والحزم الذى كل شاهد ييجى يقول : الادارة ٠٠٠٠٠ الحزم ٠٠ الادارة والحزم ماكانتش فى الواقع الا للتجهيز والاشراف والاستعداد بالسسترات للجناح الملكى وما يتعلق به . كذلك لاحظ ديوان المحاسبة ان بنت بوللى

عولجت فى المستشفى ، ولم يكن يكفى انها عولجت
مجانا ، ولكنها اذا سافرت ماتسافرش على حسابه الى
مصر ، لا ٠٠ تسافر على حساب المستشفى ، وليس
بالقطار ولكن بالطائرة ٠ هذه هى الادارة والحزم اللى
كان بيقوم بيهم ٠

ذكر الدكتور أنيس الخشن انه كانت تقام حفلات
فى المستشفى ، وأيده الدكتور الثقيب فى انه كانت
حقيقة تقام هناك حفلات ، وانما حفلات عظيمة جمع فى
واحدة منها أكثر من ٣٠ ألف جنيه ٠ الدكتور أنيس
الخشن يقول : ان واقصة باتت فى المستشفى وانها
صعدت خلف الملك السابق الى الجناح الملكى ، وهذه
هى الطريقة التى يراها صالحة لجمع المال للفقراء ٠
وهى طريقة اقامة الحفلات التى يجمع فيها الناس الذين
يتهافون على المناظر ، يجمع فيها الرجال والسيدات من
أولاد اللوات كما هو معروف ٠

وفى مولد أحمد فؤاد الامير بهذه المناسبة عزيز
بولس حب يواسى المرضى بتوع مستشفى المواساة فقال:
اهدنى لهم ١٤ راديو وفعلا ارسل ١٤ راديو لسه
ملفوفين بورقهم وفى صناديقهم، وجاله جواب شكر من السراى
على ما قام به من مواساة المرضى بهذه المناسبة ٠ وبسؤال
المستشفى عن هذه الراديوهات قال : لم تهدي الى هذه
الراديوهات ٠ فأين راحت هذه الراديوهات الـ ١٤ ؟
والظاهر انها بيعت ولم تستعمل حتى فى أود أولاد
الذوات ، ولما جاءت الثورة وأجبرت المخابرات بعض
أبحاثها وقدمت تقريراً بما تبين لها - وهذا التقرير
يؤكد أن المستشفى كان يستعمل مكانا لتجارة السوق
السوداء - وتقدم لها شخص ٠٠٠ تاجر فى الاسكندرية
وطلب ألا يذكر اسمه لانه تاجر ولان ذلك قد يؤثر على
اسمه يقول هذا الشاهد : «انه فى سنة ١٩٤٦ أعطى

له الدكتور النقيب دسطة أقلام باركر نظير ٥٠ قرشا».

الرئيس - الثمن ٥٠ قرشا ؟

البكباشي سيد جاد - لا ٥٠ قرش هي العمولة . أما الثمن فقد حددته الدكتور بخمسة جنيهات أو ما يقرب من ذلك ولكنه لم يتمكن من تصريفها فردها . بعد ذلك يقول التاجر : ان البرت ايليا جاله وقال له : فيه صفقة أقلام كويسة . وراح لمستشفى المواساة لمأينة الاقلام وأدخله غرفة المدير وقلم له شحنة فيها ٣٠٠ قلم والراجل يهودي ، والظاهر انه كان حريصا ويخشى أن بعض الاقلام تكون كويسة والباقي وحش فأخذ يفحص كل قلم ، وينظر الى أنبويته وسنه . فشخط فيه الدكتور وقال له : دى مش ثقة . وقال له ايليا : لاتخش شيئا فالراجل معتمد ومضمون . وأعطيت الصفقة للتاجر ، وتصرف فيها . هنا تترك الدكتور من مستشفى المواساة قليلا ونتجه الى الجمارك لنرى نشاطه الاقتصادى وكيف امتد الى الجمارك . فى أواخر سنة ١٩٥١ فيه واحد اسمه توفيق مفرج أستورد نجفة ضخمة وبعد أن وصلت الجمارك أخذ يومين أو ثلاثة للتخليص عليها ، وإذا به يكتشف أنها غير موجودة ، فأجريت تحقيقات فى الموضوع وقامت المباحث الخاصة بالجمارك بتحريرات عن الموضوع فعلموا أن النجفة أهديت كريمة المتهم . . .

الرئيس - من مين ؟

البكباشي سيد جاد - أهديت من الدكتور النقيب الى ابنته ، ولما علم ضابط المباحث أن فيه محضر كتب فى قسم عابدين وأخذت فيه أقوال توفيق مفرج والدكتور يحيى عويس زوج ابنة النقيب ، ولما سأل عن المحضر قيل ده سافر لسماع أقوال الدكتور النقيب لانه لما طلب منه الادلاء بأقواله علق أقواله على ماسيقوله توفيق مفرج ،

ومفتش المباحث سافر الاسكندرية علشان يشسوف المحضر لانه كما قيل سافر الاسكندرية ، ولكنه لم يجد المحضر . طبعا المحضر يجب أن يفنى ويجب أن يضع لان فيه اسم النقيب ، والنيابة حققت ، الجمارك أخذت حسابها ولكن النيابة جت تحقق عن موضوع النجفة فجابت الدكتور يحيى عويس وسئل : انت سبق سئلت فى البوليس بخصوص النجفة ؟ فقال أيوه فسئل : ايه معلوماتك ؟ قال : ماكانش عندى معلومات لانى كنت مسافر ، وانا لما سألت الدكتور النقيب ايه معلوماته فقال لى : اسكت انت ، وحقيقة فكرة اهداء النجفة فكرة قديمة علشان يكون الكلام على وجهه الصحيح ، ولو سمح لى سيادة الرئيس أتلو ماقاله الدكتور يحيى عويس فى التحقيق الذى أجرته معه النيابة . سئل : علمت باسترداد توفيق مفرج للنجفة ؟ فقال : علمت ذلك من صهرى وعنما سألته ان يشرح لى الموضوع ا فقال لى اسكت هذه النجفة موضوعها سرى وان لادخل لى فى هذا الشان بعد ذلك ، وهذا ماقاله الدكتور يحيى فى النيابة والقضية ما انتهت لان توفيق مفرج لم تؤخذ أقواله لانه كان مسافر وأقوال النقيب ما أخذت لان علق أقواله على أقوال توفيق مفرج . برضه واحنا فى الجمرك تلقى حادثا مشابها وطبق الاصل من موضوع النجفة فيه تاجر أثاث بالاسكندرية اسمه كمشك استورد من ايطاليا أودتين سفرة فى صندوق مقل وبرضه يوم والتانى ما وجش الصندوق ، المباحث إرادت أن تتحرى الموضوع فعرفت أن أودة السفرة عند النقيب .

الرئيس - هى أودة والا إثنين ؟

البكباشى سيد جاد - هما آتئين واحدة منهم وجدت عند النقيب وجم وعانوا فى بيت النقيب ووجدوها طبق

الاصل للرسوم • اما المرة دى كانت هناك فرصة للتلاعب ، المحضر دكها ضاع ، اما ده فيمكن التلاعب لان فيه حلول منها انه يتم اتفاق بين التاجر كشك والمتهم وتم هذا الحل على أساس أنه تيجي شهادة بيع وشراء من كشك للتقييب بأودة سفرة بتاريخ سابق لها بمدة قصيرة ، وانتهت التحريات بأن عنده شهادة بأنه اشتراها من كشك فما حدش يقدر يساله ، ولما سألوا التاجر قال : أيوه أنا استوردت أودتين طبق الاصل من أودة السفرة ، وانا بعث واحدة للتقييب فقبل له دول فى يناير سنة ١٩٥٢ ولكن الفاتورة مكتوبة فى نوفمبر فقال : أيوه الاتفاق كان على أوده ثانية غير دى وبعدين ماعجبتهوش فغيرناها بأودة من دول ، وحفظت القضية لما حدث فيها من تلاعب ظاهر •

الرئيس - مارحوش للجمر ك علشان يشوفوا استورد حقيقة أو لا ؟

البكباشى سيد جاد - هو استورد فعلا فى يناير أودتين بتاريخ تانى والتحقيق حفظ عندهذا الحد لان التلاعب أمكنه اخفاء الحقيقة •

وبرضه كان نشاطه فى مثل هذه الامور متعدد وغير قاصر على ناحية واحدة • والمتهم له فى بيت فى الاسكندرية عمارة مشتراة بمبلغ ٣٥ ألف جنيه فتدخل فى البلدية علشان تخفيض تقدير العوائد على هذا الملك • وثابت فى محضر تحقيق لجنة التطهير أن أحد الموظفين واسمه السيد شاهين وهذا الموظف طرد وفصل لمثل هذه الحالة وحالات أخرى زى التقييب ، والذي يقدر العوائد هي لجنة خاصة ، ورئيس هذه اللجنة اسمه على شحاته فراح يعاين ويسأل السكان فلم يجيبوه الى طلبه وهو يقول فى التحقيق : أنا رحمت

للدكتور النقيب فكرشنى وقال روح لرئيسك هو يعرف كل حاجة ، فراح له فقال له : اربط العوائد على هذه العمارة على اساس فربط القيمة على حوالى ٣٠٦٠ جنيه ، فقدم النقيب تقلم من هذا الربط وكان الربط ده لسنة ٤٩ - ٥٠ فاللجنة خففت ال ٣٠٦٠ جنيه الى ٢٠٠٠ وكسور شوية وجسه شاهين فقال لعل شحاته وده ثابت من أقوال بعض الشهود انت كنت ربطت عوائد ٣٠٦٠ جنيه لعام ١٩٥٠ أنا عاوزك تخليها زى سنة ٤٨ وسنة ٤٩ ، واستعان بواحد تانى اسمه زهران ، واخذ سيد شاهين يهدد على شحاته بأنه حيترفد ، فقال طبيب اذا كنت حاغير فأنا أغير بالقلم الاحمر ، فغير الرجل فى الدفتر فحصلت اشاعات ملت البلد بهذه الواقعة فعاد له وقال : غير الرقم الى اصله - فقال اذا كنت حاغيره أغيره بالاحمر ، وتغير الرقم برضه بالاحمر ، والواقعة دى علشان نثبتها نقدر نمسك الدفتر ونشوف منه انه حصل تغير لصالح النقيب ، ولكن هذا الدفتر برضه اتسرق ، وذلك لاسم الشخص ونفوذه وشخصيته وقوته خصوصا فى الاسكندرية ، وكلنا نعرف من هو النقيب وكيف كان نفوذه ، وانتهى الحال بسيد شاهين بفصله لهذه الحالة ، وبالامس فى قضية غنام جت سيرة الدكتور النقيب واحنا بنحدد شخصية الرجل وما هى التصرفات التى أوجدت هذه الشخصية عرضت فى قضية غنام بالامس صفقة أراضى مربوط وجت سيرة الدكتور النقيب ، وجاب الله عمدة الامراء جه يشهد وافر أمام المحكمة بأنه ذهب يستشير الدكتور النقيب استشارة مش طبية وانما استشارة اقتصادية فاعطى له فتوى بالاتجاه الى عزيزة الوكيل و خليل الحزار ، ودخل هو أيضا فى هذه الصفقة كمستاجر هو وابنه وبنته ، ولكن لما

الجرائد بدأت تكتب في الموضوع انسحبوا ، يعنى
الراجل مسكين يعانى الشقاء فى جمع المرضات من
أوروبا ويسافر خصيصا لهذا فى أثناء الحرب ويسافر
الى لبنان وغيرها فى هذا السبيل ، هذا الطبيب الذى
يقضى وقته كله للمرضى ويسهر على راحتهم له ايضا نشاطه
فى الجمارك وفى الاملاك وفى كل حته . فى أوراقه
الخاصة . يحاضرات القضاة وجدت بعض خطابات
مرسلة من شخص اسمه وديع زبال وهو مقيم بالقاهرة
يقول له فى احدى هذه الخطابات : انا جيت من ايطاليا
وجيت لك ٨ كرات حريز وانا هناك قابلت نسيبي
فارسل لى بعض التبيد الجيد فانا بعث لك ٣ صناديق
نميد لعله يعجبك . ولغاية هنا وهذه الواقعة سليمة
وليس فيها أى شىء ، واحد سافر أوروبا ورجع فباع
لواحد صاحبه هدايا وده شىء مفهوش حاجة ولكن هل
يقدم هذا الشخص الهدايا لله أم انه يرسلها لترد له
مضاعفة ؟ فعلا خطاب تانى من وديع زبال للنقيب بيقول
فيه : مراتى بتشتكى وعاوزة تسافر فى ١٠ مايو للخارج
فعاوز منك شهادة ، زبال فى القاهرة والنقيب فى
الاسكندرية - تبين فيها ان مراتى عندها روماتزم ونزلة
شعبية أو صدوية وتحتاج فى العلاج الى الذهاب الى بلد
فيه مياه معدنية زى ايطاليا أو النمسا وتحتاج لمدة أكثر
من ٤٥ يوما . وفى نفس الجواب يكشف عن الغرض
من هذه الشهادة فهو يستطرد قائلا : علشان تروح به
الكامبيو وناخد فلوس أكثر ، شهادة طبية باين الغرض
منها هل فيها صالح وطنى أو خدمة وطنية ؟

الرئيس - تاريخ الجواب ده ايه ؟

البكباشى سيد جاد - فى ١٣ مارس .

الرئيس - بعد ٢٣ يوليو ؟

البكباشى سيد جاد - لا هو فى ١٣ مارس سنة ١٩٥٢ .

الرئيس - والسبت سافرت ؟

البكباشى سيد جاد - ما بحثناش الحكاية دى ٠٠ وفيه جواب
ثالث من زبال هذا يقول له فيه : بنت سنأى عاوزينها
تسافر للخارج وعاوزين شهادة تثبت أن جنسيتها
مصرية واشكرك انك بعث لى أحمد كامل فقال لى على
طلبات منها انهم عاوزين شهادة تثبت انها كانت تقسم
فى مصر قبل سنة ١٩٤٠ فكتبت الشهادة علشان توفعها
بعث الجواب من مصر لاسكندرية علشان الدكتور النقيب
يوقعها . هذه التصرفات جميعا اذا جبنها على خط واحد
نرى انها تحدد لنا الشخصية التى نقدمها اليوم ، هذه
الشخصية التى لا تمتاز بأى شىء الا المادية ، اما الشرف
واما الكرامة واما الضمير الحى فلا وجود لها جميعا .
فهو يبرر الوسيلة لىستطيع أن يكون عضوا فى مجلس
الشيوخ بالتعيين ومعنى التعيين فى مجلس الشيوخ انه
استكمال أو سد للفراغ فى الكفايات التى لاتأتى بها
الانتخابات . استطاع ان يعين مديرا لشركات اقتصادية
لاصلة لها بالطلب . استطاع أن يسخر مجلس ادارة المستشفى
فنرى ان فى كل مجلس شكر له ، وبرضه شكر له فى
مجالس الشركات لانه أبلى أحسن البلاء . والنتيجة
أن المتهم استطاع أن يصل الى غايته . ويكفى للدلالة
على شخصية المتهم ما قاله نجيب الهاللى فى شهادته
من ان الملك السابق كان يلج عليه ويقول له انا عنى
لك مرشح لماذا تبسند وزارتين لى وزير واحد وهاتان
الوزارتان كانتا وزارة الصحة والشئون الاجتماعية
هذا والنقيب قاعد لابس ومجهز نفسه . فمين الكرامة ؟
مافيش . غرضه انه يعمل وزير وبس ، والملك يشهد له

ويكفي شهادة الملك له بأنه ادارجى وحازم وصاحب ذمة
وهذا الكلام فى مارس سنة ١٩٥٢ •

وشاهد النفى الدكتور يوسف وشاد حدد علاقة
المتهم بالملك السابق انها كانت علاقة طبيب بمرضى ولما
سئل هو والمتهم عن نوع المرض قال : المهنة تمنعنى أن
أقول هذا لأن دى حاجة سرية واطن أن الحكاية مفيهاش
سر خصوصا وان المتهم لم يمنعه سر المهنة من أن يقول
أمامكم عن السيدة انها كانت بالشكل الفلانى ، وان
الطبيب لم يلبس الفوطة ، وماذا كان من الممرضة فى
هذا الشأن والنزى سمح له بذكر هذه الواقعة بهـنـه
الصورة يسمح له بالكلام ، والا فهل دى تبقى سر ودى
مش سر •

ولو رجعنا الى محاضر مجلس الادارة فانا نعجب اذ نجد
ان كل مجلس يجتمع يتطوع فيقدم له الشكر! على ماذا ؟
على سفره لاحضار الممرضات وغير ذلك • وأذكر أن فى
جلسة من الجلسات عرض السفر ليذهب لاحضار
ممرضات فقالوا له : الله ما انت لسه جايب من فترة
قصيرة ، فقال : لا دول كبروا فى السن • الممرضات
اللى احضرهم من سنتين كبروا فى السن ، طبعا دول
يكبروا بسرعة ويعجزوا ، لأن ما فيهمش للعمل المقصود
من احضارهم للمستشفى •

ويكفينى أيضا دليل على المتهم ماوصل اليه من ثراه
عريض مديد ، وسأعرض على نظر سيادتكم بعض ثروته
أو القدر الذى استطعنا أن نصل اليه فى هذه المسدة
القصيرة • له فى القاهرة وثابت بعقد رسمى ارض فى
مصر الجديدة قيمتها ١١ ألف جنيه دفع منها ٩٠٠٠ جنيهه
بغلاف فيلا فى شارع هوژى المطيع • وله فى الاسكندرية
عمارة فى شارع احمد يحيى بعقد رسمى بمبلغ ٣٥٠٠٠
جنيه ، وعمارة أخرى اشتراها بفواصل شهر ونصف من

الاولى بمبلغ ٤٣ الف جنيه ، وفيلا فى شارع روفر ثمنها ٦٠٠٠ جنيه ، وفيلا بشارع أمينة فاضل ثمنها ٦٠٠٠ جنيه ، وأرض فضافى سيلى بشر ثمنها ٢٥٠٠٠ جنيه ، وأرض فى المندرة ثمنها ٣٥٠٠ جنيه ، وعزبة ٦٦ هكتار تقدر بثلاثة وثلاثين ألف جنيه ، وله اسهم فى الشركات مقدارها ٢٠٨٦ سهما مقدرة بسعر الاساسى ١٢ ألف جنيه حسب ما هو وارد فى الاقرار المقدم منه ، ولو قدرت بسعر السوق لبلغ ثمنها حوالى ٣٠ ألف جنيه ، وقد اشترى عبارة فى الابراهيمية بعد الحركة بـ ٢١ ألف جنيه ، وكل هذا يعقود مسجلة وهذه هى الاشياء التى قدرنا ان نصل اليها فى هذه المدة وهى مقدرة بمعرفة خبير من وزارة العدل . واترك الآن الموقف لزميلى لاستكمال الدفاع وهذه الاشياء مشتراة يعقود وعدد الاسهم من واقع الاقرار المقدم منه .

الرئيس - وهذه العقود مذكور فيها الاسعار والثلث ؟
البكباشى سيد جاد - ايوه ومشتراة فى تواريخ ثابتة وكان فيه قطعة أرض مش مكتوبة فى الاوراق ودى الخبير قدرها على طبيعة الارض على حسب ما استطاع .

الرئيس - اشترى امتى ٠٠ بعد ما دخل المستشفى ؟
البكباشى سيد جاد - اشترى من بعد سنة ١٩٤٦ فى سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٤٨ ولم يرث شيئا عن والده سوى خصة فى وقف او حاجة زى دى .

الرئيس - مفيش فلوس نقدية فى البنوك ؟
البكباشى سيد جاد - اتصلنا بالبنوك فأحد البنوك وهو البنك العربى أفاد ان عليه دين حوالى ٢٠٠٠٠ واودع نظيرها اسهم وسندات .

الرئيس - والمجوهرات راحت فىن ؟

البكباشي سيد جاد - هو كان له خزانة في أحد البنوك وافاد
البنك ، انه في يناير سنة ١٩٥٣ فتحها واخذ كل
حاجة منها .

الاستاذ احمد مولى (وكيل النائب العام) - قضية الشعب :

خذتكم زميلي عن مجمل الادعاء الاول وعن جزء من
الادعاء الثاني ورأيتم حضراتكم كيف ان هذا المتهم قد تحالف
مع الشيطان وتناجى معه على الائم والعدوان ، تحالف معه
في الواقع على طاعة فاروق ، ومن المؤسف والمؤلم حقا
أن تكون هذه الطاعة في معصية الله . رأينا كيف زين
هذا المتهم - بأساليبه ووسائله لفاروق وعصابة فاروق -
زين لهم المنكر وزينه بكل أسف في مكان تدعو مجرد
زيارته الى العبرة والى الرهبة . وزرته انا وزميلي بصدد
هذا التحقيق فوجدته فعلا مستشفى تدعو زيارته الى
العبرة بل وتحمل على الرهبة . ولست أرى يا حضرات
القضاة أكثر عبرة من المرض ولا أشد رهبة من الموت
وجثث الموتى .

ولكن وقد استحوذ الشيطان على قلوبهم ولكن في هذا
المستشفى وفي هذا المكان الذي تدعو زيارته الى العبرة
وتحمل على الرهبة في هذا المكان . . . في مكان المرض
والموت سخر فاروق وسخرت عصابة فاروق وسخر
الدكتور النقيب من كل معنى كريم ، سخرُوا من هذا
كله ، وارتكب الملك في هذا المكان كباثر الائم والفواحش
فنسوا الله فغشيه وشئت شملهم . أولئك حزب
الشيطان ، ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون .

وقد رأيتم أن هذا المتهم كان مديرا للمستشفى فكان بحكم
وظيفته آمينا . على أموال المستشفى وراعيا للمرضى
النازلين بها ، فكان بذلك مبسولا أمام الله وامام الشعب
عن هذه الامانة . وعن هؤلاء الرعية من المرضى . فهل

أدى المتهم الامانة ؟ كلا . . . لقد خان الامانة التي حملها ولم يشفق منها، ولم يؤدها الى اهلها ومستحقها من الفقراء والمساكين واستغل نفوذه بحكم صلته غير المشروعة بفاروق . وهي صلة قامت على معصية الله فأتى منها ثراء كبيرا كما وضع لكم زميل وقسده بمئات الالوف من الجنيهات ، وكل ذلك بأساليب تأبأها الكرامة ، ويأبأها الخلق الكريم ، ويأبأها الانسان الكريم، حتى ضج الناس من هذه الفوضى واخذوا يتساءلون عن ظلم هذا الرجل أخذوا يتساءلون عما يفعلون . ان مصريتهم وعروبتهم تأبى عليهم جميعا أن يروا هذا المنكر ويسكتوا عليه ، أن يروا هذا المنكر وينكروه بأخف الايمان الى أن كانت ساعة الفصل فحملتم أنتم باسم الشعب مشعل الحرية والحق وظهرتم البلاد والعباد من وجس الشيطان ، وذهب الزبد جفاء وبقي ماينفع الناس في الارض .

واليوم قدمنا لحضراتكم هذا المتهم ، قدمناه بكتاب وجهه منشورا ، وسأعرض انا بعد ماعرض زميل على حضراتكم من صحفه غير المطهرة ونماذج من تصرفاته الشائنة على سبيل المثال لاعلى سبيل الحصر . ليسمع الناس جميعا كيف كان حملة الرتب والالقاب وكيف كان القربون الى فاروق يعيشون في الضلال ويحلون الحرام ويحرمون الحلال ، وليسمع اليوم بنفسه كفى بنفسه اليوم عليه حسيبا .

أولا واقعة فرق المعاش :

تبينتم حضراتكم من واقع أقواله ، وما تحت أيدينا من أوراق مما انتهى اليه فحص ديوان المحاسبة انه كان موظفا بالمستشفى الاميرى سنة ١٩٣٥ يتقاضى مرتبا قدره سبعة وعشرون جنيها ، وأهلته الظروف التي وجد فيها والتعارف الذي تم بينه وبين فاروق الى

ان يكون مديرا لهذا المستشفى ، فاستحق وهو يحال الى المعاش من المستشفى الاميرى للذهاب الى مستشفى المواساة مع مراعاة المرتب الذى تقاضاه مدة خدمته فى الحكومة - معاشا حاللا طيبا قدره ٨ ج و ٣٢٥ م ، ولكنه فى سنة ١٩٤٣ أراد أن يستغل صلته بفاروق وحدد سلطانه عليه ، فسخر مجلس الوزراء كاملا - وليس هذا بمستبعد عليه - حتى قرر له فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٤٣ معاشا استثنائيا حراما قدره خمسون جنيها . فاضاف بهذا النفوذ وزرا جديدا الى أوزاره ، بل واركتب مجلس الوزراء وزرا يضاف الى وزره لان أموال الدولة لا يجب أن تكون مباحة الى هذا الحد ، ولكن الدكتور النقيب مع هذا لم يكتف بان مجلس الوزراء قرر له من أموال الشعب بغير حق خمسين جنيها فى حين ان الذى يستحقه فعلا هو ثمانية جنيهات ، ولكن الدكتور النقيب رأى أن قرار مجلس الوزراء الصادر فى نوفمبر لا ينصرف عن المدة التى اشتملها بالمستشفى ، فطالب بهذا الفرق وعملت الحسبة فكان هذا الفرق ٣٨٨٠ ج و ٤٦٠ م فطالب به وما كان يستحق ولكن نفسه التى استمرت الحرام سمحت أن يأخذ هذا المال من أموال الفقراء ، من أموال المستشفى الذى جمع على ذمة المرضى من الفقراء والمساكين وأمر بنفسه بالصرف لنفسه من مال المستشفى هذا المبلغ الكبير ، واني أسأل الدكتور النقيب باى حق يأخذ هذا المال من أموال المستشفى ، وبأى حق يأخذه من المستشفى وقد كان موظفا بالحكومة ، وقد رفضت الحكومة أن تعطيه هذا المبلغ ، ولكنى قد أجده الجواب على هذا السؤال ، وهو أنه اذاد هذا المستشفى دارا للنعارة ما يستحق اجرا . أستغفر الله فما أقصد الاجر فان كلمة الاجر تحمل معنى الثواب وما أقصد الا الاجرة

لا الاجر . فاكل في بطنه نارا وسيصل سعيرا .

النموذج الثاني هو اغداقه من اموال اليتسامي
والمساكين والفقراء على كريم ثابت بمبلغ خمسة آلاف جنيه .

وقد يظن لأول وهلة أن هذا المبلغ هو الخاص بالقضية
التي نظرت أمام محكمة الغدر ولكنها خمسة آلاف أخرى
فيكون كريم ثابت قد حصل على عشرة آلاف جنيه من
أموال المستشفى ، ومن العجيب أن هذا المبلغ لم يرصد
في دفاتر المستشفى لافي دخوله ولا في خروجه .

وقد ضبطت المخابرات في منزل النقيب أوراقا بينها
خطابات تثبت ارساله هذا المبلغ الى كريم ثابت ، وان
هذا يجعلني أقول انه من المحتمل جدا أن يكون المتهم
تصرف في مبالغ أكثر من ذلك ولم تكشف الايام عنها
بعد ، وقد لفت نظري ماورد في حيثيات الحكم في

محكمة الغدر من أن هذا التصرف يعتبر بعثرة معيبة
لتبرعات خيرية لم يقصد بها الا أن تستخدم في اسعاف
فقراء المرضى وعلاجهم لا أن نهى بهذا الاسراف من
لا يملك اهداها ولن لا يستحقها ، ولكن الذي لم تقله

محكمة الغدر ستقولونه انتم وسنقوله نحن ، ستقولون
أن هذا المتهم لص سخر من أموال الشعب واستغفلها
لنفسه ، وكان ضمن عصابة تجردت من النزاهة والامانة
والشرف . وبالله أين كان القانون وكيف استطاع المتهم
أن يفلت وأن يكون بمنجاة من سلطانه ، ولكن معذرة
يارجال الثورة فمن أجل ذلك جئتم ومن أجل ذلك قامت
الثورة ، وظهر أمر الله وهم له كارهون .

النموذج الثالث - وقد استخلصناه من بين الملفات
وهو اختلاس مبلغ ٥٩٤٧ جنيه .

وهذا المبلغ يا حضرات القضاة قيمة اجور عمليات
مرضى مصلحة السكك الحديدية ، التي تعاقدت معه

المصلحة بصفته مديرا لمستشفى المواساة على علاج عمالها
وتخصيص ٣٠ سرير مقابل ١٨٠٠ جنيه سنويا زيدت
الى ٢٠٠٠ من الجنيهاً ثم ٣٥٠٠ جنيه ثم ٤٥٠٠ جنيه
عند ما وصل المبلغ الى هذا الحد رأى المتهم أنه أصبح
مبلغا جسيما ، وان ما يستحقه المستشفى هو ١٨٠٠ أو
٢٠٠٠ جنيه ويكفى هذا ، فاستباح لنفسه أن يأخذ
الفرق بحجة أنه الطبيب الجراح الذى يقوم بالعمليات
فى المستشفى ويعلم الله ويشهد الاطباء أنه لم يجز من
هذه العمليات الا القليل لا سيما وأنه كان كثير التغيب
فى الخارج للاغراض المعينة التى سمعتم بها . ومع هذا
فانه كان يتقاضى أجرة العمليات التى يجريها المستشفى
وهو فى أوروبا . وأقول لحضراتكم أن هذا المبلغ وهو
مبلغ ال ٥٩٤٧ جنيه الذى دخل جيب النقيب الذى أراد أن
يشترى فلم يملك هواه ولم يرحم رعيته من المرضى ، وظن
أنه يأمر وينهى ونسى عظم ملك فوقه وقدرته عليه فاغتيال
حقوق المساكين وظلمهم فعجل الله نقمته ليكون للناس
آية . ان الله سبحانه وتعالى يمل للظالم حتى اذا اخذه
لم يفلته .

النموذج الرابع اختلاس مبلغ ١٩٣٥٧ جنيه -

وهذا المبلغ من علاج مرضى الشركات المتعاقلة مع
مستشفى المواساة وقد استحل لنفسه هذه المبالغ جميعا
ولكنه فى سنة ١٩٤٨ استمر قليلا وسترون حضراتكم
كيف ان هذا الحياء منه ايمان فى قلة الحياء . رأى أن
المريض من مرضى الشركات عند ما يترددوا على العيادة
الخارجية للمستشفى يدفع عشرة قروش فاستحل لنفسه
أن يعطى منها قرشا واحدا للمستشفى ويأخذ هو الباقي .

فتكون من هذه القروش هذا المبلغ الضخم وهو مبلغ
١٩٣٥٧ جنيهًا التي ذكرتها • الا قاتل الله فاروق الذي
حمل الرذيلة وقربها وناهض الفضيلة وابعدھا •

النموذج الخامس وهو الخاص بجناح فاروق -

ولا أرى محلاً للتعقيب بعد هذا الذي قاله زميلي في
مرافعته ، ولن أعلق الا لأبين لكم انهيار المتهم الخلقى ،
وادارته المستشفى للعارة • وقد احتسب ديوان المحاسبة
هذا الجناح بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه كما ان علاج المرضى مجاناً
كلف المستشفى ١٦٠٠٠ جنيه ، كل ذلك في سبيل مرضى
القصور • ويعلم الله أنهم لم يكونوا مرضى بل كانوا على
دين ملوكهم يستغلون دم الشعب ودم الفقراء والمساكين ،
فوجدنا ممرضة تستدعى من أمريكا الى قبرص ومن
قبرص الى أمريكا ويدفع المستشفى مصاريفها ، وأخرى
تستدعى من مصر الى كبرى ومن كبرى الى مصر •

أما دفاع المتهم فهو دفاع الشخص الذى أسقط في
يده ، ونحن نقدم المتهم بكتاب يلقاه منشورا في الاوراق
والمستندات ، وكل ما تذرعه به شهود النفى قد سمعتموه
ومن بين ما يتذرعه به المتهم دفتر محاضر جلسات مجلس
الادارة ، وقد كشفنا لكم ان الدكاترة النقيب كان كل شيء
في مجلس الادارة حتى ان ديوان المحاسبة عند ما يعترض
على تصرفاته يشكره مجلس الادارة ويفلق على كريم ثابت
فسازع مجلس الادارة الى شكره •

هل كان هذا من حسن الادارة يا حضرات القضاة ؟
ان المتهم اذا قال ان مجلس الادارة قرر ماقرر فما ذلك
الا لان مجلس الادارة كان ضالعا معه ، وواقعا تحت
نفوذه وسلطانه ، ولذلك فان محاضره باطلة لا يعتد بها •

والاستناد عليها باطل لانها كانت سنة ١٩٤٨. فى حين
أن التصرفات التى عرضها كانت قبل ذلك . .

حضرات القضاة -

رأيتم كيف كان المتهم يستغل نفوذه واستغلال
النفوذ من أبشع الجرائم عند الله . وفى عهد النبى
استغل أحد جامعى الضرائب نفوذه وقبل هدايا لنفسه
فعاقبه النبى على ذلك وخطب النبى عليه الصلاة والسلام
يقول : انى أعهد الى الرجل منكم بالعمل بما ولائى الله
فيأتى ويقول هذه هدية لى وهذا لكم ، هلا انتظر فى بيته
حتى تأتية هديته والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه
الا لقي الله يحمله يوم القيامة ومن يفل - أى يستغل
نفوذه - يأتى بما غل يوم القيامة ثم توفى كل نفس بما
كسبت وهم لا يظلمون » .

سمعتم الآن ماأخذ على المتهم ، وهو يصور صحيفة من
العهد الاسود الذى عاشت فيه مصر فى الايام الغابرة
وكيف كان الناس يصلون الى المجد عن طريق الرذيلة ،
ولكن هيئات فعدالة الله مطلقة تمل للظالم حتى اذا أخذه
لم يفلته .

وانى أطالب بعقوبة رادعة لهذا المتهم ليكون عبرة
لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد . كما أطالب
بأن تردوا لهذا الشعب حقوقه التى اغتصبتم بمصادرة
جميع أمواله .

الرئيس - الدفاع .

الاستاذ امين مرعى (محامى المتهم) - الآن وقد بلغت الساعة
الواحدة والنصف فانى أرجو من حضراتكم أن تؤجلوا
الاستماع الى مرافعتى الى جلسة تعقد صباح الغد لأنى

رجل أعيش على رجيم واحتاج الى شيء من الراحة ،
خصوصاً واننى مريض بالضغط وتعلمون حضراتكم
ما يحتاجه الدفاع من مشقة من حيث قواه العصبية
والبدنية •

الرئيس - لقد قررت المحكمة ان تستمع الى مرافعة الدفاع
اليوم • وغدا لدينا قضية أخرى •

والآن لترفع الجلسة للاستراحة •

(رفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة

العشرين) •

(أعيدت الجلسة فى الساعة الثانية بعد الظهر) •

الرئيس - الدفاع •

الاستاذ أمين مرعى - لقد رجوت ولا أزال أرجو ان يسمح لى
بقسط من الراحة ، وقد جاوزت الساعة الثانية بعد
الظهر ، وأنا مريض ، وفى هذا الجيب (مشيراً الى جيب
سفروته) أكثر من عشر مستندات تشهد بانى مريض
بمرض الاجهاد ، والاجهاد معناه الموت ... قلت لكم
اننى لاأزال أرجو ...

الرئيس - المحكمة قررت ...

الاستاذ أمين مرعى - أنا أقول لحضراتكم اننى لا أزال
أرجو ...

الرئيس - المحكمة قررت قرأوا نهائياً ...

الاستاذ أمين مرعى - انكم ان صمتم على استمرار الجلسة
فسأفوض أمرى لله ، وسأطلب منه أن يمنحنى القوة لكى
أؤدى هذ الرسالة ، فماتعدت قطع أن أتخلف عن أداء
الواجب •

حضرات القضاة الاجلاء

فى عهد فاروق والايام الخاليات ، وكان يطبق القانون على هدى الحاكمين فان شاء الطاغية نكايه بانسان سارعت جميع قوى الدولة واستجابت لتلبية دعوته ، واقول جميع قوى الدولة ولا استثنى فى ذلك آسفا حتى بعض السلطات القضائية .. سارعت جميع القوى للنكايه بالمفضوب عليهم ، فشمروا رجال البوليس عن سواعد الجسد لتزييف تحريات وادلة ، وقد اتهمت انا منذ بضعة أعوام بأبشع التهم التى لايمكن أن توجه الى مواطن ... اتهمت بالقذف والقتل فقبض على مع ٥٧ من الاخوان المسلمين فى وقت واحد ، وأظنكم - يا حضرات القضاة - قد اشمازت نفوسكم كما اشمازت نفوس المصريين جميعا من مظاهر العسف التى كانت تشوب اجراءات المحاكمات ايام فاروق ، كما اعتقد انكم تألمت كما تألنا جميعا من المظاهر غير الكريمة التى كان يظهر بها بعض رجال القضاء اثناء محاكمة اعداء فاروق ...

الرئيس - بلاش مقدمات وادخل فى الموضوع احسن ..

الاستاذ أمين مرعى - هذا الكلام فى صميم الموضوع ...

الرئيس - ايش دخل رجال القضاء هنا ؟ مفيش داعى نتعرض للقضاء ..

الاستاذ أمين مرعى - هذا الكلام فى صميم الموضوع ... فلما قمتم انتم بثورتكم التى كانت تعبيراً صادقا عن شعور الشعب المكبوت ، تطلعت أنظارنا الى عهد جديد والى روح جديدة ، وتطلعت أنظارنا الى العدالة التى ظلمت اليها نفوسنا منذ أعوام وأعوام ، وألتي كنا نفتقدها فلا نجدها .. لهذا - يا حضرات القضاة - دهشت حينما

تصفحت الاوراق التي كنسها لكم المدعى العام
في هذه القضية ٠٠ دهشت حقا وصدقا ٠٠ هلا تزال
عقلية فاروق تعمل في هذا البلد ؟ انكم لم تثوروا لاقضاء
فاروق فقط ، وانما ثرتم للقضاء على عهد بمساوئه ٠٠
ثرتم لتخلفوا عهدا جديدا ، وهذا ما اطالبكم به كمواطن
٠٠ وجهت التهمة للدكتور النقيب في يوم ٢٠ أكتوبر .
وكان من الطبيعى قبل أن توجه تهمة ما إلى انسان ما ،
ان يسأل هذا الانسان عما عسى أن يتمخض عنه الاتهام ،
وان تسمع أقواله وأن يتحقق دفاعه بطريقة من
الطرق ٠٠٠

الرئيس - هو يحقق معاه هنا في المحكمة ٠ والمحكمة لها
اجراءات معينة ، كما انها لها الحرية في ان تتخذ من
الاجراءات ما تراه ، فهي ترى أن تحقق مع المتهم أمامنا
هنا ٠٠٠

الاستاذ امين مرعى - وانا قابل هذا التحقيق وراض عنه كل
الرضا ، ولكنى أذكر هذه الواقعة ولا تظنوا اننى سأجادل
في القانون ٠٠٠

الرئيس - فيه ادعاءات مقامة على المتهم ، فبلاش الكلام ده
وادخل في صميم الموضوع ٠٠٠ ادخل في الوقائع ، يعني
مفيش داع للمقدمة الطويلة العريضة دى ، وانت راجل
تعبان وبتقول انك مريض ٠

الاستاذ امين مرعى - سيعطينى الله القوة لكى اؤدى رسالتى
الرئيس - احنا كمان عندنا شغل تانى فترافع في الموضوع
الاستاذ امين مرعى - الموضوع ده شركة بينى وبينكم ٠٠
الرئيس - انت عارف اجراءات المحكمة ؟

الاستاذ أمين مرعى - عارف يا افنم .

الرئيس - انت اخذت الفرصة الكافية للاتصال والاطلاع فادخل
باه فى الموضوع .

الاستاذ أمين مرعى - انا اخذت الفرصة كاملة يا افنم .

الرئيس - خلاص ادخل باه فى الموضوع وما تتكلمش عن
الى فات ٠٠٠

الاستاذ أمين مرعى - حاضر ٠٠٠ الدكتور النقيب أعلن يوم

٢٠ أكتوبر ٠٠ تصوروا أن هناك بعض المحاضر فتحت

فى يوم ٢١ أكتوبر ٠٠ هل يرضيكم هذا ٠٠٠ ؟

هذا ما أريد أن أصل اليه ٠٠ لقد سمعنا جمعية ولم
نر شيئا ، وإن الذى سمعتموه حضراتكم اليوم وقبل
اليوم من بعض الشهود إنما كان مجرد خيالات لا سند
لها من الواقع ولا دليل عليها ٠٠ هذه المحكمة - يا حضرات
القضاة - انشئت لاداء رسالة خاصة ٠٠ هذه الرسالة
كما حددتموها انتم فى اجتماع ١٥ سبتمبر على ما اذكر
هى انكم استشعرتم وبعق - اذ اننى كما قلت لكم بالامس
مواطن قبل أن أكون محاميا - اقول انكم استشعرتم
أن حرب الشائعات التى تعودها هذا البلد المسكين قد
استشرى أمرها ، وأنا الأول انكم كنستم محقين اذ ان
الشائعات لم تقتصر على مدينة القاهرة بل تعدتها الى
جميع النواحي وتراعى لسمى الكثير من هذه الشائعات
الضالة ، ولذلك كنت من أول المرحبين بهذه الخطوة
التي اتخذتموها حضراتكم . كما أنكم انشأتم هذه
المحكمة بعد اذ تأتى اليكم وبعق أن بعض رجال الاحزاب
فى هذا البلد ابتدأوا يجربون وسائلهم الخسيسة التي
جربوها نيفا وثلاثين عاما ٠٠٠ ابتدأوا ينظمون هيئات

للشر ، كما ابتدأوا يتصلون بواسطة سماسرتهم بالدولة
الاجنبية ، وهذا أمر جريئ في الماضي فلم يكن جديدا على
هؤلاء الناس ٠٠٠ لهذه الاسباب - يا حضرات القضاة -
رأيتم انشاء هذه المحكمة لتقضى على الفتنة وهي في
مرقدتها ، قبل أن تسعى وقبل أن تقوض نظاما ، ورغبت
فيه مصر منذ زمن طويل ، وقبل أن يتمكن التآمرون من
اعادة حكم الفوضى وحكم الاثم والجريمة كما كان من قبل
هذان الهدفان أو هاتان الغايتان هما الغايتان اللتان
تبناهما رجال الثورة حينما فكروا في انشاء هذه المحكمة .

الرئيس - فيه غايات أخرى غير ده .

الاستاذ أمين مرعى - أيوه يا افندم أنا جاي في الكلام ٠٠ ومن
ثم لم أدهش حينما قرأت خطبة الصاغ صلاح سالم التي
ألقاها في المحلة الكبرى ٠٠٠ إذ رأى أن يحدث النصب
بعد أن صدرت الاحكام الى من هذه المحكمة . عن الغاية
من انشاء محكمة الثورة فقال : « اننا فرقنا بين عهدين ،
أما الماضي فقد تركناه وطرحناه وراء ظهورنا مادام أن رجال
الماضي قد رضوا بالبقاء في نورهم ولم يتحركوا بشر في
عهد الثورة ٠٠٠ أما اولئك الذين عاملناهم بسماحة
وكرم بعد قيام عهد الثورة فجازونا جزاء سنمار .
وابتدأوا يخرجون من جحورهم ليتصلوا بالدول
الاجنبية ، ويشيعون الفتنة بين الاهليين ،
فاولئك وحدهم هم الذين سيحاكمون امام محكمة الثورة
٠٠ وكانت العبارات صريحة في هذه المعاني صراحة كاملة
الى حد أنه وهو يخاطب طبقات معينة من الشعب ٠٠ أعاد
هذه المعاني مثنى وثلاث ورباع ٠٠ فلما تصفحت هذه
الخطبة اعتقدت صادقا بأن الدكتور النقيب لن يمثل

أمام محكمة الثورة • لا لأنه ارتكب وزرا في الماضي • فانا
 أقرر أن الرجل لم يرتكب وزرا ، ولكن لأننى أعتقد
 صادقا - وجاء الادعاءان مؤيدان لما اعتقدت - أن الدكتور
 النقيب وهو رجل لم يحفل بالسياسة في الماضي ولم يكن
 له فيها نشاط ما طوال حياته ، لأننى أعتقد وأعلم علم
 اليقين ، أنه لم يخرج من داره ولم يمت في الأرض ليفسد
 فيها ، ولم يثر الشائعات ، ولم يتصل بالاجانب الى آخر
 الاوزار التي يقارفها رجال الاحزاب في مصر ، اعتقدت
 - يا حضرات القضاة - هذا الراى لا لأننى أخشى ان
 يحاكم هذا الرجل أمامكم ، كلا ، ولا تعتبروا الكلمات
 الآتية مجاملة لكم ••• لا ••• فانا لا أجاهل الا الله
 سبحانه وتعالى ولا أخشى الا الله سبحانه وتعالى •••
 ولكنى انبكم ذات نفسى وأقرر ما اعتقد انه الحق •• لقد
 قلت له : اننى افضل محكمة الثورة عن اية محكمة أخرى
 •• وقلت له : لا تظن اننى اهدى من أعصابك أو اننى
 اطمئنك ، ولكنى أعبر عن عقيدة وإيمان ، فهولاء الشبان
 لهم رسالة ولا يخشى مظلوم أمام رجل له رسالة •••
 ومما قد يعتبر تعريضا بهيئات أخرى وهذه العقيدة
 لا تظنوا انها ضعفت •• كلا •• فقد عشت مؤمنا وساطل
 كذلك ، وهذه العقيدة لا تزال راسخة فى نفسى • لأننى
 لم أبن عقيدتى على واقعة ، وانما على دراسة
 نفسية جربتها زمنا طويلا •• ولكننى - يا حضرات
 القضاة الاجبال - اذا اعتقدت انه لن يحاكم
 أمامكم بناء على هذه التصريحات فاننى ارحب اليوم غاية
 الترحيب بهذه المحاكمة ، ولن أسرد لكم قصصا من نسج
 الخيال لما فعل المدعى العام ، وانما سأسرد لكم الحق
 مدعما بدليله ، وأنا مؤمن بعد ذلك بأن صوتى سينفذ
 الى قلوبكم •

صوروا لكم خيالا وأفكارا عن الدكتور النقيب ...
صوروا عجبا واستعملوا فى التصوير عبارات نابية ...
و ٠٠ و ٠٠ وببيت الدعارة الى آخر ما صوِّروا وقالوا ،
والى آخر ما سمعتموه حضراتكم ٠٠ وحز فى نفسى أن
تصدر هذه العبارات من الزميل الفاضل ، فأنا أعرف فيه
الفضل وأعرف فيه الحق . أما أنا فسادف هذا الاتهام
الباطل بالحق ولا شئ غير الحق ٠٠ قال لكم انه كان
من حاشية فاروق ، وانه كان يرافقه فى مبادله ، وانه
أعد المستشفى فيما أعده له لهذه الغاية ، وسارد على
هذا الوهم - يا حضرات القضاة الاجلاء - بأن أرجع
بذاكرتكم الى الماضى القريب ٠٠ لقد كان فاروق يقوم
برحلات فى البحر الابيض والبحر الاحمر والى الجزر
فهل قرأتم وهل علمتم أن هذا الرجل اشترك فى رحلة
من هذه الرحلات المأجنة التى كان يقوم بها الطاغية ؟
كلا ٠٠ قرأتكم وبسمعتكم وعلمتم انه قام برحلات فعلا الى
« كابرى » و « هونت كارلو » و « دوفيل » الى اخره
المصاييف المعدة كموخير للعالم ، فهل اشترك الدكتور
النقيب فى رحلة من هذه الرحلات ؟ ٠٠ كلا ٠٠ سمعتم
فى قضية سابقة أن هذا الطاغية كان يفشى الكباريهات
وكان يختار صحبة خاصة ، فهل سمعتم أو علمتم أن
الدكتور النقيب ذهب معه ولو مرة واحدة الى مكان من
هذه الامكنة ؟ ٠٠ كلا ٠٠ كان له العديد من الاماكن
التي أعدت لترويج النفس على الصورة التى كان يفهمها
هذا الطاغية ، فهل علمتم أو سمعتم أن هذا الرجل ذهب
ولو مرة واحدة الى مكان من هذه الامكنة ؟ ٠٠ كلا ٠٠
نادى السيارات الملكى الذى كان يؤر من يؤر الفساد
فى هذا العهد - وهو فى الظاهر مكان محترم ، ومن

يجلس فيه لا يمكن أن يسرع الناس بتأيمه لأنه كان مفتوحا للجميع - فحتى نادى السيارات لم يفشه الدكتور النقيب فلم يقل انسان انه وجد معه فى ليلة من الليالى الحمراء التى كان يقضيها هذا الفاسق ... اذن ما هذا الزهم .. وما هذه العبارات الجوفاء التى تقال للتشجيع والتشهير ! .. أفهم أن تقال للناس .. ولكن لا أفهم أبدا ان تقال فى ساحتنا هذه سواى ساحة ... ! ساحة المحكمة وأكرر كاخ وكمواطن .. ساحة المحكمة .. التى تطلعت اليها نفوسنا منذ سنين عديدة ، ولكى تكون فى مظهرها وجوهرها محققة لأمانينا التى ضاعت فى الماضى والتى نرجو أن تتحقق الآن . حضرة الرئيس فى جلسة الامس وهو يستمع الى خيالات الدكتور أنيس الحشمن وجه اليه اعتراضين يحافظ من الفطرة البريئة قال ان مستشفى المواساة ده مستشفى فيه عيائين وموقعه مقبض .. أنا ساكمل من عندى الباقي .. يعنى معناه ، أنه لا يستقيم أن يكون مستشفى كهذا وفيه مئات المرضى ويسمع الانسان فيه فى جوف الليل أنة مريض أو صراخ مجروح وبعدين يصبح أن يكون معمول فيه حاجة لاشباع شهوة هذا الانسان الطاغية .. وثمة اعتراض آخر .. قال له ده حتى موقعه مقبض .. ده جنبه قبور وموتى .. وكان عنده الاركان والبيخوت أكثر من أن تعد الخ .. أرجو أن تصدقونى ان قلت لكم ان هذين الاعتراضين هما جوهر هذه الدعوى .. فاذا كان من الثابت يقينا ان الدكتور النقيب كان مختفيا تمام الاختفاء من سماء الفجور والمبازل التى كان يلحق فيها فاروق ، فاذا كان من الثابت ان المكان بطبيعته لا يصلح لهذا ، والرجل كان لديه متسع من الامكنة التى نثرها فى شتى انحاء المملكة المصرية

وهذا هو منطق الفطرة السليمة فطنكم بها الله بالامس
 - وهو فى رأى جوهر هذه الدعوى - والحججة التى
 لا تدانيها حجة فى دفع هذه الاوهام موضوعات انشاء
 .. كلام قيل .. ولكن لم تقرن واقعة بدليلها .. هل
 تعرفون لماذا عتبت فى صدر مرافعتى على المدعى العام فى
 انه لم يحقق مع الدكتور النقيب .. لحكمة سأذكرها
 الآن .. لان الرجلين كلاهما حسن النية مافى ذلك شك
 لم يسمحا لنفسيهما بالوقوف على الحقيقة فخانهما التوفيق
 وسأضرب لكم الامثلة من الوقائع ذاتها التى سمعتموها
 الآن وبالامس . قالوا لكم .. الممرضة (ايريس
 برترىديس) .. هذه الممرضة حاكروا حولها قصصا
 كالقصص الخرافية التى كنا نسمعها من العجائز فى
 الصغر ، قالوا انها تسافر الى روما ثم تعود ويدفع لها
 هذا الرجل اجرة سفرها ذهابا وايابا .. ثم كانت مدللة
 فى المستشفى .. الى آخر ما قالوا ..

البكباشى سيد جاد (المدعى العام) - « مارى » هى التى طارت .
 الاستاذ امين مرعى - هل تعلمون من هى هذه الممرضة ؟ واين
 هى الآن ؟ .. انها تعد من كبيرات الممرضات فى العالم
 .. سمعتم انها طارت وولت الأدبار لان حضرة المدعى العام
 لم يسمح لنفسه بأن يتحرى ...

البكباشى نسيه جاد - فيه مارى وفيه ايريس ، وفيه فرق بين
 الاثنين .

الاستاذ امين مرعى - قال انها طارت .. انها موجودة الآن فى
 خدمة الحكومة المصرية وفى مستشفى الجامعة ..

الاستاذ احمد موائى (وكيل النائب العام) - استأذن فى حاجة ..
 الاستاذ امين مرعى - أرجوك لا تقاطعنى ..

الاستاذ احمد موافى. - أنا عاوز أقسول حاجة علشان تمشى
المرافعة فى ضوء واحد *

الاستاذ امين مرعى - لقد سمعت أقسى العبارات وأناهاها فلم
أفتح فمى وسكت فأرجو الا تقاطعنى *
الرئيس - بلاش مقاطعة والدفاع يستمر *

الاستاذ امين مرعى - هذه الممرضة كان بيدفع لها الدكنور
التقيب مرتبا قدره ٢٥ جنيها وتدفع لها الحكومة المصرية
الآن ٦٠ جنيها فى الشهر *

الرئيس - من امتى بتأخذ ٦٠ جنيها ؟

الاستاذ امين مرعى - الآن *

الرئيس - من امتى وهى بتأخذ ٦٠ جنيها يعنى قللنا التاريخ
الاستاذ امين مرعى - من وقت ما طلعت من المستشفى *

المتهم - هى بقى لها سنتين ونصف أو ثلاث سنوات فى وزارة
الصحة بتشتغل رئيسة ممرضات *

الرئيس - بعد البعثة ؟

المتهم - أيوه *

الرئيس - قدروا لها ٦٠ جنيها على طول ؟

الاستاذ امين مرعى - هى بدأت بأربعين جنيها ، وعلشان
ما كانش فيه وظيفة رئيسة ممرضات فاضية فخلوها
رئيسة مساعدة وهى تأخذ الآن مرتب رئيسة
ممرضات *

الرئيس - وزارة الصحة هى الى كانت طلبتها والا المستشفى *

المتهم - أول ما جت بعد البعثة كنا بنفكر فيها علشان تشتغل
فى المعهد - والمعهد ما كانش كمل - فالصحة لما شافت

أخذت درجة (ف . ر . س . ن) المقابلة لدرجة (ف .
ر . س . ن) في الجراحة . ومفیش واحدة ممرضة
انجليزية في تاريخ مصر أخذت ال (ف . ر . س . ن)
فلما جت من البعثة الوزارة اضطرت انها تأخذها . . ولما
أخذوها عملوها رئيسة مساعدة .

الاستاذ أمين مرعى - أنا تحت يدى شهادة من استاذ امراض
القلب بكلية طب القاهرة يقول فيها انه لم ير مثل كفاءة
هذه الممرضة فى ادارة الناحية التمريضية فى المستشفى
خلال العشرين سنة الماضية ، وأنه يأمل أن يؤخذ برأيها
فى جميع الخطوات المزمع اتخاذها للنهوض بمستوى
التمريض فى مصر . ومثل هذه الشهادة ايضا - يحاضرات
القضاة - من الدكتور . . .

الرئيس - وما هو تاريخ الشهادة دى ؟

الاستاذ أمين مرعى - فى يناير سنة ١٩٥٣ .

الرئيس - مين كان طلب الشهادة دى ؟

الاستاذ أمين مرعى - العناية الالهية هى اللى جابت لى هذه
الشهادة .

الرئيس - معنى الدكتور ده كان متبرعا يكتب هذه الشهادة ؟
الاستاذ أمين مرعى - هذه الشهادة موقع عليها من جميع الهيئة
بتاع كلية الطب . . وشهادة اخرى من الدكتور محمد
ابراهيم . وكلكم عارفينه . . وشهادة تانية من الدكتور
برادة . . ويظهر أن هذه الشهادات طلبتها الحكومة من
الممرضة لتحديد مركز هذه الممرضة والا لا يكون بهذا
الاجماع . . .

الرئيس - وده بعد ما نقلت الى وزارة الصحة ؟

الاستاذ أمين مرعى - أيوه ما فيش شك قطعا •

المتهم - أريد أن أنور المحكمة في هذه النقطة ، حضرة الرئيس

سأل • ايه المناسبة ومن الذى طلب هبذم الشهادة ••
الذى اعتقده أن هذه الشهادات صدرت من الاستاف
بتاع الجامعة هنا ، لأنه فى الوقت ده كان فيه فكرة
لاخراج الانجليز من الحكومة •• كانوا ينسحبوا
الضرورى خالص (من السسترز) فوجدت أنها لازمة هذه
الشهادات وهى الى طلبت الشهادات •

الاستاذ أمين مرعى - يعنى هى الى طلبت الشهادات •

المتهم - هى طلبت علشان الحكومة •

الاستاذ أمين مرعى - وأذن - يا حضرات القضاة الاجلاء - فانه

من نافلة القول أن أعلق على شهادات يوقع عليها أئمة
الطب فى المملكة المصرية وهيئة كلية الطب بأجمعها ثم
نذكر هذه العبارات •• وأذن انقشعت سحب الظلام
فى خصوص هذه الواقعة ، وهذا هو الحق قد أسفر ، وإن
ماسمعناه ، فانما كان مجرد رجم بالغيب •• قالوا فيه
واحدة اسمها (واشميل) وواحدة أخرى أيضا •• الدكتور
النقيب أعطاها فلوس •• وإن ديوان المحاسبة اكتشف
الامر •• وبالح حضرتا المدعين ••

الرئيس - فسر لنا الحجة دى ••

الاستاذ أمين مرعى - قالوا ديوان المحاسبة اكتشف أن الدكتور

النقيب بعث لهم فلوس فى قبرص ••

الاستاذ أحمد موافى (وكيل النائب العام) - لم نقل هذا بل

قلنا أنها وهى منقطة الصلة بالمستشفى سافرت بالطيارة
من أمريكا الى قبرص على حساب المستشفى وهى منقطة
الصلة بالمستشفى • هذا هو ما قلناه •

الاستاذ أمين مرعى - هاتان المرصتان من جمعية دينية فى
أمريكا يطلق عليها ...

الرئيس - هل كان الانفصال نهائيا عن المستشفى ؟
الاستاذ أمين مرعى - الدلع كان بعد الفصل .. وكان هذا
فى موضعه أنا محام محترف ولا أحاول أن أقول لكم
على شئ الا والدليل فى يدى ... هما فى جمعية دينية
أمريكية ... والمتنسين لهذه الجمعية لهم
طقوس - وقى الله المؤمنين شرها - ومنها انهم لا يأكلون
انواعا معينة من الاكل ما عدا ...

الرئيس - ما علينا ...

الاستاذ أمين مرعى - جت لهم نوبة دينية ، فاخذوا الشنط
بتوعهم وسافروا .. وكان فى الاتفاق المبرم بينهما وبين
المستشفى ..

الرئيس - الدكتور الثقيب قال فى أقواله انهم بصوا فلم
يجدوهم وكان ده بعد خناقة بينهم وبين الدكاترة .

الاستاذ أمين مرعى - أيوه وكانت كل منهما تتقاضى مرتبا
قدره ٢٥ جنيها فى الشهر .. وسافرتا الى أمريكا قبل
أن تنالا حقوقهما من المستشفى .. وبعد أن سافرتا ..
احداهما كانت أمها تحتضر فى قبرص فذهبت فى زيارة
أمها .. كما أن الحكومة الامريكية طالبت المستشفى
بحقوقها وقالت ان على المستشفى أن يدفع لدول الفلوس
طبقا للاتفاق .. الفلوس المتأخرة من وقت أن غادرتا
المستشفى .. والاثنين دول حينما غادرتا المستشفى
غادرتاها فجأة ...

الرئيس - يعنى ما كانوا يشهدوا بيلغوا مدير المستشفى انهم
عاوزين يسافروا ؟

الاستاذ أمين مرعى - الذى حصل كده • وواقعة المال هى المهمة •
وطولب الدكتور النقيب أن يؤدى لهاتين المرستين
حقهما طبقا للاتفاق المعقود بينهما وبين المستشفى ••
وكانت هذه الحقوق هى : مرتب ثلاثة أشهر لكل منهما
••• ثم مكافأة شهر •

الرئيس - المبلغ ده كان متأخرا ؟

المتهم - كل واحدة سسترت تترك الخدمة لها حق قبل أن تترك
الخدمة أن تأخذ ٣ أشهر أجازة بمرتب ••• وشهر
مكافأة عن كل سنة ، وتنازلت واحدة للآخرين عن
مبلغها •

الرئيس - ده حسب الوضع الطبيعى والا يسيبوا المستشفى
ويمشوا من غير انذار ولا اخطار فهل انت تكون مقيدا
بالعقد ••

المتهم - دى حقوق متفق عليها •

الرئيس - هذه الحقوق تنالها فى حالة ما تترك المستشفى بدون
انذار ؟

المتهم - الوضع الطبيعى انها تأخذ طبقا للعقد أى حالة ما تقول
أنا عاوزة امشى وتكون مدة العقد انتهت •

الرئيس - لكن لو جت فى نصف المدة ومشيت ، هل أكون مقيدا
بنصوص العقد ؟

المتهم - بالطبع لا • والمال ده لم يصرف من مال المستشفى •

الرئيس - تركتم سنة كام ؟

المتهم - لا أذكر •

الرئيس - فرق المدة بين هذه الواقعة والواقعة الاخرى كان
أدأيه ؟

البكباشى سيد جاد - عشر سنين .

المتهم - لا اظن انها عشر سنين لانهما تركانا بعد سنة ١٩٤٠ .
الرئيس - الواقعة دى كانت سنة كام . لما راحت قبرص
وزجعت تانى ؟

المتهم - يمكن بعد ٣ سنين . وكان فى ذلك الوقت هناك مبلغ
واحنا صرفنا منه .

الرئيس - لو كانت دى ممرضة مصرية كنتم عملتم كده ؟
المتهم - كنا عملنا اكثر من هذا .

الاستاذ امين مرعى - كانت لهاتين الممرضتين حقوق قبل
المستشفى ..

الرئيس - قانونا ليس لهما الحق طبقا لما قاله مدير المستشفى .
الاستاذ امين مرعى - ومع ذلك فالمال لم يدفع من مال المستشفى
.. طالبا بهذا .. ولا تنسوا انهما من طائفة دينية .
وكان عند الدكتور النقيب فى المستشفى صندوق
للممرضات .. وكان فى صندوق الممرضات مال ، فدفع
لهما من هذا الصندوق وليس من مال المستشفى .

الرئيس - والفرض من جمع الفلوس فى هذا الصندوق ايه ؟
الاستاذ امين مرعى - مساعدة الممرضات .

الرئيس - طبعا الموجودين فى الخدمة مش الى سابوها .

الاستاذ امين مرعى - هذه هى الواقعة فى صورتها الحالية .

الرئيس - الفرض الذى من اجله انشئ الصندوق ده ايه ..
مش علشان الممرضات الى قاعدين فى الخدمة ؟

الاستاذ امين مرعى - مفيش شك ان التصرفات الى بيكون
فيها دفع ولا غبار عليها انتم بتستسيغوها لان ربنا نفسه
يستسيغها لما يكون لا غبار عليها . ولما طالبوا بهذه

الحقوق فدفع لهم الدكتور النقيب من صندوق
المستشفى بعض حقهم الذى طلبوه . . هذه هى واقعة
المرضتين .

الرئيس - دفع لهم أدايه يعنى ؟
البكباشى سيد جاد - حوالى ٣٩٠ جنيها .
الاستاذ أمين مرعى - كآقل من حقهم على أى حال .
الرئيس - قانونا احنا قلنا ليس لهم حق وده يبقى هبة من
الصندوق .

الاستاذ أمين مرعى - المبلغ دفع من ذات الصندوق اللى هم
انشأوه .

الرئيس - منين الفلوس دى يا دكتور ؟
المتهم - الأموال دى بتتجمع لصالح المرضات من التبرعات
مش من أموالهم وهذه الأموال بيسموها : أموال لصالح
مرضات المستشفى .

الرئيس - يعنى الفلوس بتتجمع لصالح المرضات ؟
المتهم - نعم .
الرئيس - وهل الفلوس دى تنصرف من غير رقابة ؟ يعنى هل
للمدير أن يصرف منها ؟
المتهم - نعم .

الرئيس - هل يرجع الى مجلس الادارة ؟
المتهم - لا .

الرئيس - يعنى ما فيش رقابة ؟
المتهم - فيه دفاتر خصوصية لهذه المبالغ .
الرئيس - فيه فلوس عندنا فى الصندوق ، وبتيجى هبات

علشان صالح المرضات فهل يتصرف فيها شخص كيفما
شاء ؟

التهتم - دى مكتوبة فى دفاتر .

الرئيس - الفلوس دى بتيجى بشيكات ؟

التهتم - بتيجى ومكتوب عليها لصالح مرضات المستشفى .

الرئيس - من الذى يصرف الشيك ؟

التهتم - المكتب . . . انا يعنى بأضع فى صندوق المرضات
كذا ويمسك لهذا المبلغ دفاتر خاصة بالمبلغ التى تصرف
منه .

الرئيس - هل يمكن أننا نعرف واقعة صرفت فيها من الصندوق
لصالح المرضات ؟

الأستاذ أمين مرعى - اننى سأطلب من حضراتكم هذا .

التهتم - نقطة الرئيس هامة جدا . . هو يقول ان دول صرف
لهم المبلغ بعدما تركوا خدمة المستشفى . . هذا صحيح
ولكن هناك نقطة أخرى . ذاتية وانسانية . . والصندوق
ده علشان المرضات . . فهناك واقعة أخرى حصلت .
رئيسة المرضات ولا احسبن أن هذا يذكر ولا هى
تسمح به . . نفس الحادث حصل لها . . والدها مات . .

الرئيس - الى هى موجودة حاليا ؟

التهتم - أيوه الالمانية . . والدها مات . . وجات تبكى وعاوزه
تسافر وتأخذ فلوس من الصندوق ده . . فأنا صرفت
لها مصاريف الطائرة من الأموال الموجودة بالصندوق .

الرئيس - دى موجودة حاليا فى الخدمة ، وعلى ذلك فالوضع
يختلف . .

الأستاذ أمين مرعى - يبين لحضراتكم مما تقدم ان هذا المبلغ

لم يدفع من مال المستشفى وهذه هي اول حقيقة ...
الحقيقة الثانية انه دفع من الصندوق المخصص
للممرضات ، وأن مال هذا الصندوق انما هو من تبرعات
المحسنين .. الحقيقة الثالثة - وهي في نظري بالغة
الاهمية - لانها قاطعة الدلالة على حسن نية الدكتور
النقيب حينما أدى هذا المبلغ . ان هاتين المرستين
كانتا قد غادرتا مصر من زمن طويل فلا دافع ولا حافز
للدفع الا مجرد العمل الانساني .. لا الاوهام التي
سمعتها طوال أمس واليوم . وفي المستشفى دفاتر
خاصة لهذه الصناديق . فان ساوركُم ادنى شك ، أرجو
أن تتفضلوا بتكليف المدعى العام باحضار هذه الدفاتر
حتى تتحققوا من صدق كل ما ذكرته لكم .

المتهم - فيه نقطة تخالف ده بالرة ... فيه رسالة جت بتقول
خلوا « ايريس بريكيليس » تسافر « كابرى » علشان
الملكة يقولوا انها رايعة تسقط ، فالخمسین جنبه الى
صرفت كانت من خزانة المستشفى مش من مال
الصندوق .

الرئيس - الم يطالب الملك السابق بهذا المبلغ ؟

المتهم - هي رجعت معاهم في الحروسة .

الاستاذ أمين مرعى - وحضراتكم تعرفوا عنه انه كان بيدفع؟؟

الرئيس - من جانبنا احنا نطالبه ، دفع دفع ، ما دفعش ييقى
احنا عملنا الى علينا .

الاستاذ أمين مرعى - لى حديث فى هذا الموضوع سالتحدث
فيه الى قلوبكم بعد قليل .. اذن علام قام هذا الاتهام
فى هذا الادعاء ؟

حضرات القضاة الأجلة:

في الماضي كنا نشكو من الزيف ومن التلفيق ، ومن ثم فمن حقنا عليكم أن نطلب اليكم ألا تستعينوا بأذيان الأفعى ، لا يكفي أن تقطعوا رأس الأفعى ، وإنما يجب أيضا ألا نتعاون مع مصدر السيئات ، ومن باب أولى ألا يحضر هؤلاء الى ساحة المحكمة الا كمتهمين ، أما أن يحضروا شهداء فهذا أمر عجيب ! هذا أمر عجيب !

الرئيس - في الحالة دى نجيب شهد منين ؟

الأستاذ أمين مرعى - أنا عندي ما تجيبوش شهد أحسن ماتجبوا دول .

الرئيس - هل ترضى أنت كدفاع عن هذا الوضع ؟ كنا نجيب « ابريس أو واشيل » ... نرجو الدفاع أنه ما يتعرضش للشهود .

الأستاذ أمين مرعى - لا يافندم أنا مش بتعرض للشهود .. ده بس شاهد اثبات وعازب أجرحه والآن أبدا كلامي فيما يتعلق بأقوال الشاهد الدكتور أنيس الخشن .. وهذا الدكتور هو الدمامة الأولى للاتهام ، بل هو في نظري شاهد الاثبات الوحيد في الدعوى ، وقد كفى الدكتور النقيب شر ما ذكره الدكتور أنيس الخشن . لان الثابت يقينا أن هذا الدكتور خصم مبین للدكتور النقيب .

الرئيس - ليه هو كان فيه نزاع على ميراث بينهما ؟

الأستاذ أمين مرعى - يعنى هي الخصومة لا تكون الا على ميراث ... سأقول لحضراتكم حالا ... الدكتور أنيس الخشن باعترافه هو كان من ضمن الأطباء الذين فصلهم الدكتور النقيب ، وباعترافه هو أمس قال : ان هذا

الفصل أساء اليه فعهد هو وباقي الأطباء المفصولين إلى محاربة الدكتور النقيب بكافة سبل التشهير في الصحف تارة ، والالتجاء الى الوزارات تارة أخرى .. وسمعت بالأمس انه قال ضمن ما قال انه التجأ الى عبد اللطيف طلعت ولكنه لم يقل لم التجأ الى هذا الرجل بالذات ولماذا اهتم عبد اللطيف طلعت بشأته هذا الاهتمام الذي وصفه الشاهد نفسه .. اما السبب فاعلمه انا ويعلمه الدكتور النقيب ولكن ليس في استطاعتي أن اذكره لكم ، ويكفيني أن ادعو الله أن يلهكم وأن يوحى اليكم بأنى صادق فيما أقول ، لأن هذا السبب لا يشرف كليهما لاعبد اللطيف طلعت ولا الدكتور أنيس الخشن *

الرئيس - المحكمة علشان تقتنع لازم تعرف السبب .

الأستاذ أمين مرعى - الدين ينهى عن ذلك .. أنا ادعو الله أن يلهكم بأننى صادق ..

الرئيس - في عرفنا احنا ومنطقيا انه لجأ الى عبد اللطيف طلعت لان عبد اللطيف طلعت يشتغل في السراى ، وانه راح له علشان ينصفه من ظلم وقع عليه من شخص مسنود من السراى .

الأستاذ أمين مرعى - أنا افضل انكم تفهموا هذا المعنى من أن اذكر السبب .. لأن انا عندى دليل آخر ...

المتهم - الملك السابق تانى يوم ما راحت المريضة بنساعت الخشن في السراى وقدمت له بواسطة أحد رجال التشريفات .. وجدت في عز اوقات عملى الساعة ١٢ ظهرا .. وجدته داخل على ولايس بنطلون زى عادته .. وعريان من فوق ... يعنى ما كانش لابس حاجة من فوق .

الرئيس - ده فاروق الى دخل عليك ؟

المتهم - أيوه ... وكان لابس بنطلون والجزء الى فوق عريان .
وبابن على وشه الفضب .

الرئيس - كان مقيم وقتها في المستشفى ؟

المتهم - لا ... ده كان جاي من السراى .

الاستاذ أمين مرعى - ده كان بيمشى كده فى الشوارع ، يعنى
انتم حضراتكم ما شفتوش ؟

المتهم - فقال لى : ايه حكاية الحكماء دول .. فانا اندهشت .
فقال : الحكماء الى انت فصلتهم .. فقلت له : انا
ما فصلتهمش : دول هم الى قدموا احتجاج واستقالة
.. فأصل الحكاية ان الدكتور الخشن راح واشتكى
لعبد اللطيف طلعت وعبد اللطيف طلعت كان صديقا
لا أكثر ولا أقل . فاستعان به باعتباره كبير الأمناء
وتقدم له بالمريضة .. وهو تقدم بالمظلمة ورفعها للملك
بسرعة فجانى الملك فى المستشفى وقال لى ... ايه حكاية
الحكماء دول .. فانا اندهشت .. فقال لى .. الحكماء
الى انت فصلتهم .. فقلت له أنا لم أفصلهم ده قدم
عريضة من ٢٦ حكيم وصفيت على أربعة أو خمسة
والباقي قدموا اعتذار .. فقال لى .. لازم ترجعهم
تانى .. أدى الملك السابق الى يقولوا اننى استعملت
نفوذى وصلنى به علشان أفصلهم جالى يقول لى الكلام
ده .. وبعدين أنا قلت له : ده امر ورايح أعيدهم تانى .
فقال : أنا مش بالكلم علشانهم ده أنا بالكلم علشان
المستشفى فقلت له : انا أقدر ابتدى من الاول واشتغل
بنفسى وأخلع أسنان و ... و ... الفخ ... يعنى أقدر
أعمل بنفسى كل الى كانوا بيعملوه ..

الرئيس - معنى النطق السامى لم ينفع ؟

المتهم - هذه هى الحادثة بالذات ... وانا ما اعرفش ازاي هو جه .. ولكن على اى حال انا باقول لحضراتكم انه هو اللى طلب اعادتهم فانا قلت يرجعوا . ما فيش مانع ، ولكن انا اخرج ...

الأستاذ أمين مرعى - قلت لحضراتكم ان هناك خصومة معترف بها بين الدكتور النقيب والدكتور أنيس الخشن ، وان هذه الخصومة لم تقف عند حد .. اذ ظلت تتفاعل فى نفس الخشن وظلت توجه تصرفاته من لدن عام ١٩٤٥ ، وظلت هكذا فى تفاعلها وتطورها ، وكانت تزداد حدة ، حتى رفع الأطباء الثمانية دعاوى امام القضاء ، وبعد أن شبعوا كتابة فى الصحف وفى المجلات ، وبعد أن شبعوا من الاتصال بالشيوخ والنواب فى جميع العهود والهيئات .. وحضرة المدعى العام الفاضل ذكر لكم اليوم فقرة أو فقرتين من حكم محكمة الدرجة الاولى . وقد عاوننى الله أن اطلع على ملفات القضايا جملتها .. ملفات الدرجة الاولى والدرجة الثانية .. فهل تدرون ماذا كان مصير هذه القضايا ؟ ... لقد قضت محكمة الاستئناف فى جميع القضايا ما عدا قضية واحدة - ليست قضية الدكتور أنيس الخشن - قضت محكمة الاستئناف فى جميع هذه القضايا لصالح الدكتور النقيب وقد جاء فى حيثيات حكم محكمة الاستئناف فى خصوص الدكتور أنيس الخشن ما يأتى : وحيث أن طلبات المدعى جميعها تهدف الى طلب التعويض لأسباب مختلفة وهى : أولا - المطالبة بمرتب المدة الباقية . ثانيا - المطالبة بمكافأة عن مدة خدمته : ثالثا - المطالبة بتعويض عن الضرر الأدبى ... ترى المحكمة ان كل

ما يحق للمدعى المطالبة به إنما هو تعويض الضرر الناشئ
عن انفصال في وقت غير مناسب طبقا للمادة ٤٠٤ من
القانون القضائي وهو ما تقرره المحكمة بمرتب ثلاثة
شهور أى مبلغ ١٠٠ جنيه و ٥٠٠ مليم .. وهو عين
ما اظهرت ادارة المستشفى استعدادها لدفعه ..

الرئيس - زى « مارى » يعنى ثلاثة شهور ؟

الأستاذ أمين مرعى - أبوه .. هل تعرفون هو كان رافع
الدوى ويطالب بكام ؟ كان رافع الدوى ويطالب
بمبلغ ٢٠٣٩ جنيها فصدر حكم الدرجة الاولى بمبلغ
٧٠٠٠ جنيه على ما اذكر أو أكثر من ذلك قليلا. فاستأنفت
الحكم كما استأنفته ادارة المستشفى ،
فجاءت محكمة الاستئناف وقضت
برفض الاستئناف كما قضت بتعديل الحكم الى مائة
جنيه ... وكانت هذه صفقة قاسية للدكتور أنيس
الخشن ، لأن هذا المبلغ لا يعادل المصاريف القضائية
وحدها التى دفعها هذا الرجل ٠٠٠ ومن ثم كان من
شأن هذا الحكم أن يشعل نار الحقد فى صدر الدكتور
أنيس الخشن .. خلدوا مثلا آخر - يا حضرات القضاة
الأجلاء - أحد هؤلاء الدكاترة وهو الدكتور لوقا رافع
دعوى يطالب فيها بمبلغ ٢٠٣٩ جنيها أيضا كما فعل
الدكتور أنيس الخشن ، فقضى له بمحكمة الاستئناف
بمبلغ ٢١ جنيه و ٢٢٠ مليما ، وصدر الحكم من هيئة
أخرى غير الهيئة التى صدر منها حكم الدكتور أنيس
الخشن ولذات السبب ولذات الحيات . وكذلك
الدكتور عبد السلام يونس ، فقد أقام دعوى مطالبا
بمبلغ ١١٩٨ جنيها و ٦٠٠ مليم فقضى له بغير ما أراد
وقالت محكمة الاستئناف أيضا : ان هذا المبلغ هو ذات

البلغ الذى سبق ان عرضه الدكتور النقيب على هذا الدكتور وكذلك الدكتور عبد اللطيف الخ . . . الخ . . . هذه هى قصة الاطباء المفصولين . . لا كما نصورها نحن ، وانما كما نطق بها احكام عدة دوائر من دوائر محاكم الاستئناف ، وهى احكام نهائية قضت بأن هؤلاء الاطباء كانوا متجنين فى هذه الخصومة على ادارة المستشفى ، كما انها اقرت ادارة المستشفى بصراحة فى حيثيات حكمها .

وبعد - يا حضرات القضاة الاجلاء - هذا هو الدكتور انيس الخشن ، شاهد الاثبات الاول ، بل شاهد الاثبات الوحيد . . . وفى هذا المقام ترد على خاطرى قصة على كرم الله وجهه . . . « اذ نازع أحد اليهود الى القاضى مطالباً برد درعه الذى سرقه اليهودى . تقدم الى القاضى واقسم اليمين وقرر ما يؤيد دعواه ، واشهد ابنه الحسين فجاء الرجل واقسم اليمين وادى الشهادة بما يؤيد دعوى والده . فهل تدرون ماذا قال الرجل . . نحن نطالبكم ان تكونوا مثله وأن تنصرفوا تصرفه . . . قال يا على . . ان الله يعلم انك صادق وان ابنك صادق ، ولكنى لا أستطيع ان اقضى لك بقولك أو بقول ابنك . . » هذه هى العدالة - يا حضرات القضاة الاجلاء - التى نريد منكم ان تكونوا على مثلها وأن تسيروا على نهجها فاذا كان القاضى المسلم فى العصر الاول لم يستطع ان يقضى للامام على بقوله ولا بقول ابنه الحسين ، فكيف يسمح المسمى العام لنفسه بأن يطلب من قادة الثورة أى قضاة المثل الاعلى فى هذا الزمن الذى كنا ننتظره من اجيال . . . وكيف سولت لحضرة المسمى العام نفسه

ان يطلب اليكم ان تدينوا **الدكتور النقيب** بناء على شهادة خصم مبين ... الخصومة في حقه ثابتة ، باعترافه وثابتة بأحكام القضاة .. ومع ذلك — **يا حضرات القضاة الاجلاء** — فساناقش ما اشتملت عليه شهادته واقعة واقعة حتى تعلموا ان هذا الرجل لم يكن شاهدا ، وان ما سمعناه بالأمس لم يكن شهادة ، وانما كان يتنزى حقدا وان شهادته انما كانت بمثابة نجوى شيطان الحق والرضا في الانتقام .. انتم علماء النفس .. والشاهد الصادق ثم عليه عباراته عن الصدق في قوله وفي مظهره والشاهد الذي يغني كيدا يتم مظهره وينم قوله عن هذا الكيد وهذه الخبيثة في نفسه ... يقول **الدكتور أنيس الخشن** تشهيرا وهو عايت بالقسم العظيم الذي اقسمه امامكم . ان **الدكتور النقيب** منع صلاة العيد في جامع المستشفى ، وهذه الواقعة بالذات كاذبة وأنا أشهد على كذبه وعلى استعداد لان أقسم اليمن على صحة قولي .. فلقد كنت رئيسا للاخوان المسلمين في مدينة الاسكندرية وفي المناطق التابعة لها طبقا لتقسيم الاخوان المسلمين لمناطقهم .. وتعودت وتعود الاخوان اداء صلاة العيد دائما في هذا المسجد .. هل تعرفون لماذا ؟ لانه يحيط به فضاء كبير من جميع الجهات وكان هذا الفضاء هو المكان الوحيد الذي يتسع لحشود الاخوان المسلمين من مدينة الاسكندرية ، اذ انني كنت حريصا على أن يحتشد في صلاة العيد أكبر عدد من الاخوان المسلمين طبقا للسنة النبوية البشيرة .. فالآن — **يا حضرات القضاة الاجلاء** — يوجد في مدينة الاسكندرية عشرات الألوف من الاخوان المسلمين الذين قرأوا شهادة هذا الرجل بالأمس في صحف اليوم ويعتقدون صادقين ان هذا الشاهد حنث يمينه أمامكم بالأمس .

المتهم - يسمح لى سيدى الرئيس ..
الاستاذ امين مرعى - والنبي يادكتور أرجوك بلاش مقاطعة .
فان لم تصدقوا ما أقول فسبيل الاثبات ميسور لكم .
ومن رأى انه كان على المدعى العام أن يتحقق من واقعة
منع الصلاة فى الجامع فلو انه ذهب وتحقق بنفسه لوجد
الآلاف ممن يدلونه على الحقيقة ...
لذلك فانا أرجو ان ساورك شك فيما أقول ، أن
تتحققوا مما قررته .

المتهم - تسمح يا سيدى الرئيس ..
الاستاذ امين مرعى - أرجو يادكتور الا تقاطعنى .. وانا
أستشهد بجميع الاخوان فى الاسكندرية بل أستشهد
بسكان حى الحدة بالذات .. فهؤلاء ، يشهدون بكلب
ما قرره **الدكتور انيس الخشن** بالامس .. مثل ثان ..
قال لكم فى عبارة هازئة لا تليق بشاهد جد ولا تليق
بشاهد يمارس مهنة الطب .. بنات الذوات وأبناء
الذوات وقصور الدوائية .. وكان فاكرا ان المحكمة
بتاكل من الكلام ده .. احلروا هؤلاء المنافقين .. لقد
كانوا فى الماضى منافقين وهم فى الحاضر منافقون ...
احلروهم .. انى أقولها كاخ .. لم يكن لى غرض فى
الماضى وليس لى غرض الآن ولن يكون لى غرض فى
المستقبل الا مصلحة هذا البلد .. قال .. ان النقيب
بعث ابنه الى بيتعلم فى كلية فيكتوريا الى لندن ليدرس
الطب على نفقة الدولة .. وقد كذب الرجل وكذب
الرجل ييقين .. لقد سافر **الدكتور ادهم ابن الدكتور**
النقيب الى انجلترا فى أول يناير سنة ١٩٤٥ وعلى نفقة
والده وقد كان طوال الفترة التى قضاها هناك مثالا
فى التهذيب والأدب ... وجاءت تقارير جامعة كمبردج

تشيد بمثابرة هذا الشاب مثابرة عجيبة على الدرس .
 فطلبت ادارة البعثات في لندن في صيف سنة ١٩٥٠ ان
 يكمل تعليمه في الفترة الباقية .. وسترونها عاما وشهرا
 على نفقة الحكومة . بشرط أن يتخصص في الجراحة ..
 فقبل الرجل .. وشاءت ارادة الله - لدكائه ومثابرته -
 الا يبقى على نفقة الحكومة الا عاما وشهرا .. تخصص
 في الجراحة فعلا كما اشترطت ادارة البعثات .. وانا
 اقرر هذه الواقعة واطلب الى حضراتكم أن تتحققوا من
 صدقها . والامر ميسور عليكم فلا ابسر على المدعى العام
 من أن يتصل بادارة البعثات حتى تسرد له الحقائق
 التي تشرفت بذكرها لكم وذلك لكي تقتنعوا بأن هذا
 الشاهد كان حائثا يمينية . عابثا بقوله أمام حضراتكم
 - مرجعا وفعلًا - وان عباراته كانت هازلة عابثة في
 مكان لا يحتمل العبث بمثل هذه العبارات .. وأظن أنه
 قد تبين لكم كذب قوله في هذه الواقعة باعتراف المدعى
 العام نفسه .. وهل ذمة الشاهد تقبل التجزئة .. وعلى
 سبيل التشفي أيضا ، قال لكم ان الحفلة الخيرية التي
 اقامها الدكتور النقيب في حديقة المستشفى وفنائها كان
 فيها الملك . وكانت فيها راقصة . ولكن الشاهد المتزمت
 بالدين قال .. اسمحوا لي الا اذكر أسماء الراقصات ..
 ليه يا أخى ؟ .. ما هي أسماء الراقصات معروفة ..
 يعنى الرجل يقول الحق ويخاف من ربنا .. يا سلام ..
 انا كنت أحد الذين شهدوا هذه الحفلة . ولقد كانت من
 أنجح الحفلات الخيرية في مدينة الاسكندرية . وكان الملك
 السابق فيها حقا . ولكنه لم يطل البقاء . اذ هو لا يطيق
 أن يبقى وقورا في مكان تحت أنظار الناس .. لقد ترك
 الحفلة قبل الساعة الحادية عشرة وانصرف .. ولا كان
 في الحفلة راقصات ولا سهر مع راقصات ولا كان فيه

حاجة من دى أبدا .. الى آخر الخرافات التى تخيلها
الشاهد أمس .. وأنا أشهد على صحة قولى مئات من
افاضل الناس فى الاسكندرية الذين حضروا الحفلة .
فقد كان فيها عدد كبير من الاطباء والمحامين وشهدوا
الحفلة .. أشهد هؤلاء جميعا وأشهد كل من أسهم فى
هذه الحفلة بما يستطيع على صدق قولى وكذب دعوى
الشاهد .. ولكن الشاهد العاقد لا بد من أن يتخيل ،
فيتخيل هذا الخيال البغيض .. ومع ذلك .. هل جراً
الدكتور أنيس الغشن على أن يقول انه رأى الملك وهو
يصعد مع الراقصة . وهل جراً على أن يقول انه رأى
الراقصة تتبع الملك ؟ كلا .. ولكنه قال .. انا سمعت .
وسمعت من من؟! .. يقول هو .. سمعت من المرضات
اللى يقال عنهم انهم كانوا مظهر البلاء ، فهو حتى فى
هذا الذى تخيله لم يذكر واقعة رآها بعينه حتى تعتبر
أقواله شهادة ، او سمعها بأذنه من المشهود لهم بالصدق
والأمانة حتى يمكن أن ينطوى هذا القول على دليل ..
ولكنه يلوذ بالشائعات .. وعليه فيجب أن يؤخذ
بشهادته .. خذوا - يا حضرات القضاة الأجلاء -
أعانتكم الله وأعانتى مثلاً جديداً على أن هذا الشاهد
يجب ألا تأخذوا بشهادته ... قال من ضمن ما قال ..
قال : وأنا كمان تحريت فوجدت أن بعض أثرياء اليهود
الذين قبض عليهم بعد حرب فلسطين .. وحرب
فلسطين دى كانت فى سنة ١٩٤٥ وما بعدها - وحضرته
ترك المستشفى فى سنة ١٩٥٠ ...

البكباشى سيد جاد - لم يقل الشاهد عن حرب فلسطين
شيئاً ، ولكنه تكلم عن أيام الحرب العامة ..
الأستاذ أمين مرعى - الحرب العامة يا راجل كانت حرب

اليهود .. هو قبض على اليهود الا في حرب فلسطين ؟

الرئيس - أيوه .. أيوه ..

الأستاذ أمين مرعي - قال .. ان بعض أثرياء اليهود الذين

قبض عليهم أبان حرب فلسطين كان فيهم ناس ،

النقيب جابهم المستشفى ، وكانوا يقيمون بالمستشفى

ويدفعون أجرا لذلك بدلا من الاعتقال .. الكلام ده

افهم أن يقال في قهوة .. اما ان يقال هنا امامكم فغير

لائق . أرجو ألا تتركوه .. يعنى ايه ده ؟! يعنى النقيب

وزير الداخلية والا ايه ؟! .. من أين له سلطة احضارهم

من السجن وجعلهم يقيمون في مستشفى المواساة ؟ !

يبقى النقيب جابهم المستشفى ازاى ؟! .. وقد ثبت

من بعض الأوراق ان الذين أرسلوا الى المستشفى ..

مش النقيب الى جابهم ، انما الذين قبضوا عليهم هم

الذين أرسلوهم الى المستشفى .. وأرجوكم اغفائي

من الأسماء ؟ واذا اردتم الحقيقة فلكم أن تعرفوها من

الداخلية .. ثم ثبت أن من دخل المستشفى هو مريض

يهودى واحد .

الرئيس - من الى بعثهم ؟ .. وزارة الداخلية ؟

الأستاذ أمين مرعي - اذا كنتم عاوزين تعرفوا الحقيقة ،

تقدروا تجدوها في وزارة الداخلية .

الرئيس - طيب قل لنا مين الى بعثهم ؟

المتهم - الى كان متولى أمر المعتقلين اليهود الداخلية طبعا ،

وكانوا يبودوهم في معتقل أبى قير .. واللى دخل في

المستشفى واحد يهودى بس .. واحد بس ، واللى

جابه هو حكمدار البوليس ، وأترجى المستشفى انه

يجى بحرس وكانت حالته حالة واحد مريض بعرض

خطر خالص .. كان عنده جيب بالبلعوم .. واحنا
لم نعالجه في المستشفى . وفضل لغاية ما سافر انجلترا ،
واحنا رفضنا قبوله في المستشفى ، لانه يزعج المرضى ،
لانهم طلبوا منا اننا نخلى معاه الحراس في المستشفى .
الاستاذ امين مرعى - اذن لقد تمخض الامر عن يهودى واحد
وقد نقل الى المستشفى بأمر الحكمدار ولا دخل للدكتور
النقيب بهذا الموضوع .. لقد قال **الدكتور الخشن** ..
الواحد ازاي يقعد في المستشفى دى خمسة شهور .
ده يا يتعالج اوام يا يروح يموت احسن .. اذن ومن
اقواله هو يثبت ان هذا المريض اليهودى لم يمكث في
المستشفى خمسة شهور .. ولو ان مثل هذا القول صدر
من رجل من رجال الشارع لاستنكرناه ، فما بالكم وهو
يصدر من طبيب .. لا يخجل ان يصرح به في المستشفى
.. ده انا على كده كان زمانى مت .. ده انا عيان من
ديسمبر سنة ١٩٥٢ .. هل هذا كلام يصدر عن طبيب؟
واذا أضفنا الى هذه الحقائق التى تشرفت بعرضها على
حضراتكم أكاذيبه في خصوص البولنديات ، لتبين لكم
مدى ما وصل اليه هذا الرجل من حقد .. نحن نريد
أن تكون مرضاتنا ممتازات .. ولكننا لم نصل بعد الى
هذا الفن .. التمريض فن .. ولكننا لم نصل بعد الى
الدرجة المطلوبة .. الراجل ده كان جيموت .. ده كان
ييضطر انه يسافر الى الخارج ويتعرض للاخطار علشان
يجيب الممرضات .. واذا أضفتم تعبيراته وتخيلاته في
خصوص هذه الوقائع جميعا ، ليصور لكم أقصوصة
خيالية ، سداها ولحمتها الكلب وهدفها الافتراء والتيل
من هذا الرجل ، خرجت بنتيجة لا أشك فيها لحظة بأن
شهادة هذا الشاهد لا تصلح سندا لاي اتهام في الوجود

مهما تفه هذا الاتهام .. واظنكم لاحظتم كما لاحظت انا
 .. ان الشاهد لم يقل انه رأى منكرا بعينه .. بل قال
 انه كان يسمع عن حكاية استعراض البولنديات ..
 ولقد سأله سيادة الرئيس .. انت شفتهم . فرد
 بالنفى .. وقال انه يسمع هذا من الممرضات . أى ان
 واقعة واحدة لم يرها الرجل بعينه ولم يسمعها مباشرة
 عن الشهود عليه .. واذن فكل ذلك لا يعدو شائعات
 ورجم بالغيب ، وكما قلت لكم .. نحن الآن ضحايا
 الاشاعات ، فيجب ان نكون أشد الناس كراهية
 للاشاعات . والغريب فى الامر .. ان الأمة دى زى الى
 ربنا خلقها لكى تكون معمل تفريخ للشائعات . القصة
 بعد خمس دقائق تبقى حدوده طويلة لها وقائع واذيال
 واطراف .. اننا الآن نحارب الاشاعات ، وبناء عليه
 فيجب الان ننصت الى ما قاله هذا الشاهد .. هذه هى
 شهادة الدكتور آيسن الغشن .. وانا الآن سأستعرض
 أقوال الشاهدين الآخرين ... ولابد بشهادة الأستاذ
نجيب الهلالى لقد سمعنا وسمعتم حضراتكم
 شهادة الأستاذ **نجيب الهلالى** .. والذي سمعناه لم
 يكن فى الواقع شهادة فى القضية بل كان دفاعا عن **نجيب**
الهلالى وعن بعض تصرفاته .. انا بأشعر ان من ضمن
 مميزاتهم ، انكم لستم قضاة محترفين . ولذلك أحسن
 باننى اخاطب أخوة مش ناس لابسين أوسمة .. هل
 ما سمعناه بالأمس وما ذكره حضرته فى التحقيق يعتبر
 شهادة ؟ .. وهل يمكن ان تدعى هذه الشهادة - ان
 كانت هى شهادة - الدكتور **انقبيب** ؟ .. أم هى دفاع
 عن تصرفات حضرته حين ولى الحكم وما فعله اثنساء
 توليه الحكم .. ايه أقواله .. ؟! قصة مملة مكتوبة فى

سنة سطور فى ملفات التحقيق .. حافظ عفيفى اتصل به فى التليفون ثم قابله .. ثم حدثه وقال له ان الملك عاوزك تعين الدكتور النقيب وزيراً للصحة .. ثم يقول أن الدكتور حافظ عفيفى أعاد عليه الحديث مثنى وثلاث ورباع .. ومن صفحة الى صفحة .. فى هذه القصة المملة .. طيب .. وبعد أيها المحامى القديم الذى يعرف معنى الشهادة !! .. وبعد .. لقد رفض هذا الطلب ولم يعين النقيب وزيراً .. اذن ما ذنب النقيب ؟! هل سعى اليك الدكتور النقيب فى أن يعين وزيراً ؟ .. لا .. وهو لم يعين بالفعل .. اذن ما جدوى هذه الشهادة وما دلالتها ؟! حضرة المدعى العام لم يعجبه الحال .. لقد وجد ست صفحات فقط ولم يخرج بنتيجة ، فقال له . بس قل لنا انت مرشئتس تأخذه ليه ؟ فقال : لسببين . « السبب الأول - اننى قرأت فى الصحف انه كان اشترى أرضاً من أراضى الحكومة . والسبب الثانى - السمعة العامة . ووظائف الوزراء يجب الا يتولاها الا الاشخاص الذين لم يتعلق بسمعتهم العامة ريبة او مظنة » هذا هو ما انتهى اليه رجل .. كان رئيس الحكومة فى هذا البلد .. اما السبب الاول ، فقد ثبت انه غير صحيح . فالدكتور النقيب لم يشتر فى حياته سهماً من أطيان الحكومة .. اما السبب الثانى وهو السمعة العامة ..

الرئيس - ألم يشتر أرضاً فى مريوط ؟

الاستاذ أمين مرقى - أبداً .. ولا سهم .. اما السبب الثانى وهو السمعة العامة . فردى عليه أن عبارة السمعة العامة لا يمكن أن تكون دليلاً .. والاستاذ نجيب الهلالى كمحام قديم يعلم ذلك ويعلم .. ودعونى أجهر بهذا ..

اننا لو حكمنا عليه بالسمة العامة • لما كان نائبا ولا
شيخا ولا وزيرا ولا رئيسا للحكومة •

الرئيس - أرجو للدفاع للمرة الثانية ألا يتعرض للشهود والا
يجرحهم •

الاستاذ أمين مرعى - أنا أرح شهادة شاهد اثبات •

الرئيس - لا بلاش تتعرض للشهود •

الاستاذ أمين مرعى - أنا متنازل عنها •

الرئيس - يمكن انت زعلت علشان كلمة لص ؟

الاستاذ أمين مرعى - هذه تعبيرات لا يفهما •• والا بلاش •
أريد أن أقول أن السمة العامة لا تكون - خصوصا اذا
ما صدرت من محام •••

الرئيس - بلاش مقدمات وامسك فى الوقائع على طول :

الاستاذ أمين مرعى - وهو كذلك ••• لقد قال لنا بالامس أن
الاستاذ فريد زعلوك ذكرنى بواقعة حصلت فى سنة
١٩٤٢ •• وجه رئيس حكومتنا السابق يقول لنا
الحدوث الطويلة •• وأنا فى الواقع أرى أنه من تضييع
الوقت أن أتمشى مع أقواله لأنها لا تستاهل ذلك ••
لقد جاء الرجل بالامس ليدافع عن نفسه ، لالكي يشهد
ومع ذلك قال •• ان الاشاعات لا أبني عليها حكمي ••

طبيب كويس • اذا كنت تقرر أن الشائعات لا تبني عليها
حكيمك فما بالك قد كبنت نفسك مشقة الحضور لكى
تحدثنا عن شائعات ١٩ •• لقد تكلم عن سمعة الوزراء ••
وأنا أرد على ذلك فأقول أن أحد الوزراء كان مشهورا
عنه أنه «دون جوان» الملكة المصرية •• وده كان من
مساوى العهد الماضى •• انا لازم أتكلم معاكم بشكل
صراحة • ده كان مبسوط من هذه التسمية ، وكان
مسمى نفسه «دون جوان» الملكة المصرية •• وهذه

السمعة التي كان يحافظ عليها **الهلالى** .. وغيره
وغيره .. انا لاأريد أن أتزيد .. فأنتم فيكم فطنة .
وانا أعتد عليكم .. وأصارحكم أن ماأدلى به الاستاذ
الهلالى لم يكن شهادة .. هل نحن نسينا الوثيقة .. ده
عمل فيها فاروق اله .. وطبعاً انا باقصد وثيقة
تشكيل الوزارة .

الرئيس - لترفع الجلسة الآن للاستراحة .

(رفعت الجلسة فى الساعة اثالثة والدقيقة الاربعين

بعد الظهر) .

(أعيدت الجلسة فى الساعة الرابعة والدقيقة

الخامسة عشرة بعد الظهر) .

الاستاذ أمين مرعى - كدت أكتفى من مناقشة أقوال الشاهد
الثانى السيد أحمد نجيب **الهلالى** ولا أرى مبرراً
- يا حضرات القضاة الاجلاء - أن أضيع وقتكم فى سماع
أقوال لايمكن أن ترتفع امام ضمائركم النيرة .

أنتقل بعد ذلك الى أقوال الاستاذ **حسين فهمى**
أسألكم واسأل حضرتى المدعين هل أقوال **الاستاذ حسين فهمى**
فى الجوهر وفى الحقائق التى قررها بصفة يقينية
وتلك أساسها قائم على الشائعات ؟ اذ أن الاشاعات هى
عدو لنا جميعا ، ولا يجوز أن يكون لها وزن فى ميزان
هذه المحكمة بنوع خاص . فماذا قرر هذا الشاهد من
شهود الاثبات ؟ قال : انه عرف **الدكتور النقيب**
من عام ١٩٣٢ ، كما قال فى أقواله فى التحقيق .
ولا أدرى أن كان ذكر ذلك بالامس أم لا . ولكنه ذكرها
يقينا فى التحقيق وانه كان يزوره فى المستشفى وفى
عيادته الخاصة من لدن هذا التاريخ . كما قال ان
الدكتور النقيب على الرغم من أنه لم يمكث فى مدينة
الاسكندرية حتى هذا التاريخ الا أعواما قليلة كانت له

سمعة ومكانة مرموقة كطبيب • هذه هي الحقيقة الاولى
أحب أن أقف بكم هنيهة في دلالة هذه الوقائع التي
صدرت عن الشاهد ، وعن يقينه ، وعن اقتناعه الخاص
ومن ثم فهي تدخل في مدلول الشهادة الصحيحة •

دكتور له عيادة وله مستشفى يتردد عليه كبار
القوم مثل الاستاذ حسين فهمي ، رجل مثل هذا يقرر
أما محكمة الثورة أن الدكتور النقيب كان دكتورا ممتازا
ذامر كزممتاز في مدينة كبرى كمدينة الاسكندرية هذه هي دلالة
الواقعة الاولى - يا حضرات القضاة الاجلاء - أنتقل
بكم بعد ذلك الى واقعة ثانية قررها ايضا على سبيل
اليقين والجزم ، قال : انه مر بجمعية المواساة زمن
عصيب وقد كان حقا زمن عصيب في الاعوام ٣٢ ، ٣٣ ،
٣٤ ، ٣٥ • الى ما قبل الحرب الثانية كانت تمر بمصر
في هذه الآونة أزمة طاحنة لأخالكم قد نسيتم أثرها •
اذ اشتدت الازمة وأثرت على المؤسسات الخيرية التي
تعيش من استئداء أكف المحسنين ، والمحسنون اذا قل
مالهم قل عطاؤهم • فقال : ان الدكتور النقيب انضم
الى الجمعية كمجاهد في سبيل رسالتها القومية ، ثم
قرر حقيقة كبرى - يا حضرات القضاة الاجلاء - وهي في
نظري كفيلة بأن تغفر كل شيء ان وجدتم في سلوك
الدكتور النقيب شائبة ما • قال : ان أول من فكر
في انشاء هذا المستشفى هو الدكتور النقيب • وقال :
انه قارن الفكرة بالعمل ، فبالرغم من أن التفكير في
هذا الوقت كان تفكيرا خياليا • فجمعية تكاد تتضور
جوعا لقلة المال الذي في يدها ، دأب الرجل ، وظل
يرسم الخطط • ثم رأى أن ينشئ مستشفى على أحدث
النظم • فقال : اننى أسافر الى الخارج وأحضر رسما
لمستشفى على أجمل ما تكون المستشفيات الحديثة •
فانتقل الى الخارج • وفي هذا الخصوص يسرني أن

أذكر لكم ان الدكتور انيس الغشن قال فى أقواله فى التحقيق لا فى أقواله أمامكم ويظهر منهم أن هذه غلطة تفيد الدكتور النقيب • فتعمد أن لا يذكرها •
قال : ان الدكتور النقيب جاء برسم على نهج مستشفى «مارتن لوثر» فى ألمانيا وفعلًا جاء الرجل بهذا النظام الموجود الآن على الطبيعة الذى يشهد ماديا بأنه مثل مستشفى من أرقى مستشفيات العالم •

الواقعة الثالثة - يحدثنا بعد ذلك الاستاذ حسين فهمي بأن الدكتور النقيب بعد أن عاد من أوروبا اختير مديرا للمستشفى. بالاجماع ، ولم يكن الرجل فى هذا الوقت أى فى عام ٣٥ أو قبل ذلك بقليل من اصحاب الجاه ولا اصحاب النفوذ بل لم تكن له عائلة ، مجرد عائلة فى مدينة الاسكندرية ، كما كان الملك السابق الطاغية يعيث فى انجلترا ويقرر الاستاذ حسين فهمي انه اختير فى هذا الوقت بالاجماع •• بالاجماع من أفاضل القوم فى مدينة الاسكندرية من أمثال الاستاذ حسين فهمي فكان هذا الرجل - وارجحوا شيخوخته - يعلم ان المتهم أمامكم ليس - يا حضرات القضاة الاجلاء - مجرد تحقيق • هذه حياة بشرية تولد وتنشأ •• وأولاد يسر الله لها الامر لكى تقضى الحياة كما قرر لها الله •
لارجحوا هذه الشيخوخة • كان هذا الرجل هو كل شيء فى المستشفى • اذ كان المستشفى مفلسا • كان مديرا وتمورجيا ودكتور عيون وجراح اذن وأمراض جلدية • كان مجموعة أطباء فى طبيب واحد •• كان دائما فى المستشفى يحرك كل شيء ، فالذى جاهد فى وقت العسرة •• ده ربنا فضلهم وقال بعض الحكماء « الذين يجاهدون فى وقت العسرة يفضلون على من يجاهدون فى وقت الرخاء » والرجل جاهد فى وقت العسرة ، جاهد أعواما طويلة حتى استقر هذا الصرح الشامخ على أساس سليم •••

وفى هذا المقام - **يا حضرات القضاة الاجلاء** - اذكر لكم واقعة اعلمها انا كما يعلمها رجل عادل تتصلون به وهو **الاستاذ سليمان حافظ** ، بعد أن بدأ العمل فى المستشفى فرغ المال من أيدي الجمعية وكان الاقبال على المستشفى لا يزال قليلا . وكانت الدنيا فى أزمة طاحنة كما قلت ، فهل تعلمون انه حجز على جميع اجهزة وأدوات المستشفى ؟ فهل تعلمون انه حجز على جميع متعلقات جمعية المواساة الاسلامية فى مدينة الاسكندرية هل تعلمون أنه رفعت دعوى واشهر أفلاسها ؟ **صحيح** ان الجمعيات الخيرية لا يشهر افلاسها احسن الادعاء **يزعل** . وانما القصد تصفيتها . . وزميلي الفاضل **الاستاذ سليمان حافظ** رفعت احدى قضايا الحجز من مكتبه . وأنا كمحام فى هذا الوقت فى مدينة الاسكندرية ووثيق الصلة الى أبعد حد **بالاستاذ سليمان حافظ** كنت أعلم هذه الحقيقة . مرت هذه الكارثة واحتملها **الدكتور النقيب** كالمؤمنين الصابرين ، حتى اجتازت الجمعية واجتاز المستشفى هذه المحنة . وهذه حقيقة **ثالثة** فى أقوال **الاستاذ حسين فهمي** .

الحقيقة الرابعة - قال لكم : ان **الدكتور النقيب** كان مثالا للمدير الحازم فى ادارة المستشفى من الناحية الفنية والناحية الادارية . وقد رأى حضرة الرئيس الفاضل أن يستوضحه فى هذه المسألة . اذ لم يكن قد سمع بعد حقيقة الواقع الا ما شهد به الشهود السابقون ولا فيما تضمنه ادعاء المدعين ، فأصر على أن ادارة **الدكتور النقيب** كانت مثال الحزم وكان مخلصا فى ادارته المستشفى الى أبعد حد .

حضرات القضاة الاجلاء : هذه هى الحقائق المادية التى انطوت عليها شهادة الشهود . ماعدا ذلك مما ذكره فى التحقيق ، أو مما ذكره أمام حضراتكم لا يعدو أن

تكون شائعات • قال : انه بعد أن ترك الدكتور النقيب المستشفى فى أواخر سنة ١٩٥٣ تآدى اليه نبا بعض الشائعات من انه كان هناك جناح للملك السابق وقال : انه سمع • وانا أقول لكم : نحن فى ازمة عالجهوا وانا عارف انكم حتعالجوها منتضرين ان شاء الله • قال لكم انه سمع بعد أن ترك النقيب المستشفى بأنه كان هناك جناح للملك وانه سمع بعض ماكان يتردد على السنة الناس والاطباء • سمع باشاعات واشاعات وكما قلت لكم لايمكن ان يبني عليها شئ • وهى فى أقوال الشاهد جاءت غابرة وجاءت بعد ان ذكرت هذه الحقائق جميعا • فضعوا فى ميزانكم الدقيق الحقائق التى ذكرها فى كفة والشائعات فى كفة أخرى ، ولا شك ان كفة الحقائق سترجح مرات كفة هذه الشائعات • ومن ثم - يا حضرات القضاة الاجلاء - لا أعدو الحقيقة منقال ذرة ، ان قلت لكم أن شهادة الاستاذ حسين فهمى كانت برمتها لصالح الدكتور النقيب ، وتؤيد دفاعه تمام التأييد • اما ماشاع وذاع كما قلت لكم حتى المظاهر تنقصها •

اضيف الى ما ذكره الاستاذ حسين فهمى امام المحكمة الى ما ذكره فى التحقيق حقائق أخرى تجدونها فى الكتاب هنا • مشيرا الى كتاب مع الادعاء • - أطلب اليكم كقضاة - وكامل لهذه الامة - أن تطلبوا الى المدعين بالحق المدني أن يكونا منطقيين مع انفسهما • أما ان تكون العبارات المدونة فى مجلس ادارة المستشفى صحيحة فهمى حجة الدكتور النقيب ، وبالتالي تنقض هذه الادعاءات ، واما ان تكون غير صحيحة كان يجب على حضرتيهما أن يقلما لكم أعضاء مجلس الادارة اذ لا فهم هذه التفرقة ، ثم هذه تدخل فى ادعائهما فالادعاء موضوع انشاء «افساد الحكم» ، كلام التلميذ فى المدرسة

يكتب فيه طول السنة الدراسية ولا يشبع ، وإذا كانت هذه الادعاءات بهذا المدى من الاتساع فكان يجب على حضرتيهما أن يقدموا أعضاء مجلس الإدارة ، فإن كانا يعتقدان أن ما اشتمل عليه هذا الكتاب صدقاً وهو صدق حقاً مآجاز لهم أن يطعنا فيما اشتمل عليه هذا الكتاب .

ومع ذلك ممن يتكون مجلس إدارة مستشفى المواساة؟ هذا المجلس - **يا حضرات القضاة الإجلال** - مكون تكويناً حكومياً ، فمثلت الحكومة المصرية في ثلاثة من وكلاء الوزارات . ثلاثة لا واحد ، **الدكتور شوشة والدكتور محمد أبو العلا والدكتور نقيف** ، دائماً يشغل على ثلاثة من وكلاء الوزارات ، يمثلون الحكومة ، غير نفر من أفاضل الناس في مدينة الإسكندرية كالاستاذ **حسّين فهمي** ، فهل هؤلاء جميعاً لأضمار لهم ؟ ان كانوا كذلك فلماذا قدمتم **الدكتور النقيب وحده** ؟ فهذا المجلس بحكم تشكيله ، هو مجلس كان يصدر قرارات صحيحة طبقاً للثابت في هذا الكتاب .

ومع ذلك ايه الخلاف اللي بين **الدكتور النقيب** وبين ديوان المحاسبة ؟ صدقوني كمواطن - وكرجل خابر الحياة القانونية على الأقل - ديوان المحاسبة بدأ كما بدأت مصلحة الضرائب . انا كان عندي قضية رجل بائع لب . تصوروا أن مصلحة الضرائب تقبول ان إيراده في السنة كام ؟ قالت أن إيراده ١٠ آلاف جنيه تصوروا أن المحكمة استساعت هذا القول ولم يبلغ الحكم في الاستئناف إلا بعد أن ذقت الأمرين : ديوان المحاسبة ناس معاهم شهادات ودبلومات في كلية التجارة يعرفوا يجمعوا ويضربوا ويطرحوا . . وماشين على روتين الحكومة . وما جاوزوا هذا الروتين أو

ابتعدوا عنه فهو في نظرهم الحياة • ولحسن الحظان
 قيادتكم أعلنت المرة تلو المرة بأنكم ستحاربون الروتين
 الحكومي • بل اعلنتم بأنكم لن تتبعوا هذا الروتين في
 خصوص مديرية التحرير • ولاشك أن هذه التصريحات
 أبلغ رد على مناقضات ديوان المحاسبة التي سأحدث
 عنها بعد قليل • **انتهينا من الشاهد** ، وأثبت لكم أن
 أن قرارات مجلس الادارة كانت صحيحة وسأضرب
 لكم مثلا عن قرار في ٢٢ فبراير سنة ١٩٥١ كان
 الدكتور النقيب انتهى من تأسيس المعهد الطبي الذي
 هو أعجوبة الشرق وثاني معهد في العالم كله • فطلب
 من مجلس الادارة الدكتور شوشه نفسه - طبقا للثابت
 في المحضر - منح الدكتور النقيب ٥٠ ج في الشهر
 كمرتب له على ادارة المعهد الجديد ثم ذكر مجهود
 الدكتور النقيب بما يستحقه من الشكر والتقدير فهل
 تدرون حضراتكم ماذا كان رأى الاستاذ حسين فهمي
 طبقا للثابت في المحضر • قال ٥٠ ج ، ٥٠ ج ايه •
 ده احنا لو أعطيناه الـ ٥٠ ج فوق مرتبه من أجل
 ادارة مستشفى المؤسسة وحده لكان أقل مما يستحق ، وأيدوه
 في ذلك باقي الاعضاء ، فخجل هذا الرجل وسكت ولم
 يقدر أن يقول اعطوني ٦٠ ج ولا ١٠٠ ج دارت الأيام
 دورتها ودار الفلك دورته • وترك الرجل المستشفى ، هل
 تعلمون ماهو حادث الآن • عين الدكتور محمد أبو العلا
 لادارة المعهد بـ ١٠٠ ج في الشهر • هذه صورة أشرف
 بتقدمها اليه للدلالة على أن هذه القرارات لم تكن تحت
 تأثير ما • الا تحت تأثير الدافع الذي أحسه رجال
 الادارة في اخلاص هذا الرجل وتفانيه تفانيا عجيبا في
 ادارة المستشفى وفي انشاء هذا الصرح العالمي •
 أنقل بكم بعد ذلك الى شاهد وهو الدكتور يوسف
 وشاد ، وصندوقني ان قلت لكم اننى لاأعرف هذا

الرجل من قبل كما اعرف الدكتور النقيب ، اذ اننى بحكم حياتى التى اخترتها لنفسى كنت بعيدا عن الناس وانا أعتقد أن الدكتور يوسف وشاد نطق بلسان الحقيقة اذ أكد الصفات الطيبة للدكتور النقيب فى ادارة المستشفى ، كما نفى عنه كل سوء فيما زعمه الدكتور أنيس الحشن واخوانه . وانا أمثل الدكتور أنيس الحشن وأخوانه باخوة سيدنا يوسف . جاءوا أباهم بأشاعات عن أخيهيم يوسف وهم له ظالمون ، قال يوسف وشاد انه كان وثيق الصلة بالملك ، وما فى ذلك نزاع ، وقال انه لم ير سوءا فى ادارة المستشفى وفى جميع المرات التى ذهب فيها مع الملك السابق الى هذا المستشفى لم ير سوءا ، وفى كل مظنة سوء وكل ريبة فيما زعمه شاهد الاثبات الاول فى خصوص هذا الرجل ، كما قرر الرجل صدقا بأن علاقة الدكتور النقيب بفاروق لم تتعد أن تكون علاقة رجل بطبيبه ، وهذا الرجل كان مملوا بعقد نفسية ، فاذا قال لكم الدكتور النقيب أن هذا الرجل توهم أنه جراح لا يشق له غبار ، وكانت حوادثه التى تستدعى الجراحة أكثر من أن تعد . والدكتور النقيب لم يقلها لى ، والما نستطيع أن نستنتج وفى استطاعتنا لو تصورنا هذا الذى كان يحدث تحت سمعنا وبصرنا ، ان الدكتور النقيب علامة فى هذا الفن .

والشاهد الثانى الدكتور أبو العلا ، هذا الرجل وكيل وزارة الصحة الآن وليس من المستساغ عقلا أن يحابى الدكتور النقيب ، فهو بحسب ثقافته وبحكم المنزلة الكبيرة التى يشغلها كوكيل وزارة فى وزارة الصحة تنتفى أقواله عن الريبة والشك ، وقرر هذا الشاهد أيضا حقائق يقينية عن حسن الادارة فى أجمل صورها ، ومن ناحية الفن ومن ناحية الادارة ومن ناحية الحزم ، كما قرر أن القرارات التى كان يصدرها مجلس الادارة كانت

تصدر بعد بحث ومناقشة ، وأيده في ذلك الاستاذ حسين فهمي بأن قرر هو ايضا بأنه لم يقع علينا أى تأثير وانهم ماكانوا يقبلون أن يؤثر عليهم في اصدار هذه القرارات .

شاهدان ذكر احقائق تأيدت بأقوال الاستاذ حسين فهمي ، وهو شاهد الاثبات ، كما تأيدت بالحقائق الاخرى مما تشرفت بذكرها لحضراتكم .

في الجلسة الاولى ، كنت طلبت اليكم استدعاء الدكتور على قطري مدير مستشفى المواساة الحالي فلما سألني حضرة الرئيس عن الواقعة التي أشهد عليها هذا الشاهد والآخرين ، قلت له انني أشهد الثلاثة على واقعة واحدة . فرأيتهم مادامت الواقعة واحدة الاكتفاء بشهادة الدكتور ابو العلا ، وقد شاء حسن الطالع ان أجد أقوال الدكتور على قطري في قضية الغدر ، فقد سئل أمام محكمة الغدر في جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٥٣ - فقرر هذا الرجل - واسمحوا لي أقرأ عليكم سطورا أو بعض سطور «أنا اشتغل في المستشفى من سنة ١٩٣٩ ، والى الغدر أقوله أن ادارة الدكتور النقيب ادارة حكيمة وكان العمل في مدتها ماشيا بكل نظام ، ولكن في المدة التي كان المستشفى فيه بنون مدير بعد خروج النقيب تدهور الحال في المستشفى مع ان الاطباء كانوا همه بلذاتهم الذين كانوا يعملون مع الدكتور النقيب» .

هذه شهادة المدير الحالي - يا حضرات القضاة الاجلام ولا اظن أن انسانا يمكن ان تمتدح ادارته على أكمل من هذه الصورة التي نطق بها الدكتور على قطري .

سئل أمام المحكمة بأن الدكتور النقيب حينما ترك المستشفى كان رصيده ١٤٠ ألف جنيه ، وقد سدد الرجل من قبل ١٨ ألف جنيه كان المستشفى مدينا بها طبقا للثابت في دفاتر المستشفى . فيكون الدكتور

النقيب جينما ترك المستشفى كان رصيده ١٥٨ ألف جنيه
فما مقدار الرصيد الآن وكان ذلك بعد عام وشهر أو
أكثر منذ ترك **الدكتور النقيب** المستشفى . فكان الجواب
أن الرصيد الآن - وهذا الكلام كان في ٣٠ أبريل سنة
١٩٥٣ - ٤٧٢ ر ١٣٢٦ ج و ٩٢٦ م أى أن الـ ١٤٠ ألف جنيه
النقدية التي تركها **الدكتور النقيب** بخلاف الـ ١٨ ألف
جنيه التي سدد منها في خلال عام حوالى ٨ آلاف جنيه .
يقول مدير المستشفى أنه على الرغم من أن الأطباء هم هم .
ساعات إدارة المستشفى ، وتدهورت حالته ، وسئل هل
لاحظت أن إدارة المستشفى كانت تحترم اللائحة أم كانت
إدارة خبط عشواء . . فأجاب : أعتقد انها كانت تحترم
اللائحة . واللائحة كان فيها اختصاصات واسعة . هذا
غير اللائحة الموجودة الآن بعد خروج **الدكتور النقيب**
وضعت لائحة جديدة .

س - هل كان هناك عبث بأموال المستشفى ؟

ج - ما فتكرش .

أظن يا حضرات **القضاة الإجلال** - في هذا القدر من
أقوال **الدكتور على قطري** الكفاية كل الكفاية ، فإذا
ضممنا هذه الأقوال إلى أقوال شهود الإثبات والنفي ،
خرجنا بحقيقة لا يرتقى إليها الشك في حزم إدارة هذا
الرجل ، وفي أنه ارتفع بالمستشفى إلى السماء الأعلى .

حضرات القضاة الإجلال - جميع رؤساء الحكومات
والملوك ، ولا سيما في دائرة الشرق الأوسط ، كانوا
يعالجون في المستشفى ، والأمراء آل سعود والأمير فيصل
ونوري السعيد والجابري والمرحوم رياض الصلح وسليمان
الحج والسودانيون كلهم جميعا كانوا يعالجون في مستشفى
المواساة ، في مؤتمر الجراحين العالميين الذي عقد في
مصر سنة ١٩٣٨ قال رئيس المؤتمر وهو دكتور بلجيكي

اسمه «سويكي» قال مخاطبا المؤتمرين في هذا المؤتمر
«ان قال لكم أحد ان في أوروبا مستشفى كمبستشفى
المواساة فلا تصدقوه» الدكتور البلجيكي يقول هذا في
حق المستشفى وأسمع هنا في حزن وأسى من حضرتي
الفاضلين أن المستشفى مكان دعاية • لماذا وما جدوى
هذا الكلام ؟ وای نفع يعود على البلد في أن يقال هذا
الكلام ؟ هم يقولون أنه لا يوجد له مثيل في أوروبا ،
ونحن ننزل به الى هذا الحضيض ••• لمصلحة من هذا ؟
••• قبل أن أحضر اليكم من مدينة الاسكندرية ،

راودتنى ••

المتهم - أرجو أن تتكلم عن رصيد المستشفى الآن •

الاستاذ أمين مرعى - هذه الفكرة التي ذكرها الدكتور النقيب
الآن ياترى ، ماعسى ان يكون رصيد هذا المستشفى الآن
وقد انقضى عام ونصف عام ؟ فاتصلت بالدكتور عدلى
قطرى • وقلت انا محامى الدكتور النقيب • هل استطع
أن أعرف مقدار رصيد المستشفى الآن • فأخبرنى بأن
الرصيد الآن ١٤٠ ألف جنيه • يبقى بعد عام ونصف •

الرئيس - من مارس لغاية النهارده زاد كام ؟

الاستاذ أمين مرعى - انا مش عاوز أقول كل الكلام فيه موارد
أخرى زودت المبلغ •

الرئيس - كان إياها ماكانش بيعجى موارد أخرى ؟

الاستاذ أمين مرعى - لا دى كانت موارد استثنائية •

المتهم - دى موضوع غير موضوع المعهد • ليس له علاقة
بالمستشفى •

الاستاذ أمين مرعى - ١٤٠ ألف جنيه يبقى في خلال عام ونصف
لم يزد رصيد المستشفى قرشاً واحداً • ولا شك أننا
حتى في هذه الحدود نخرج من هذه المقارنة بأن ادارة

الدكتور النقيب كانت فائقة وكانت خيرا الى أبعد الحدود
وإذا أضفتم لهذا الرقم أن **الدكتور النقيب** سدد مبلغ ١٨
ألف جنيه كان المستشفى مدينا بها ، فخرجتم بأن الرصيد
الفردى الذى تركه **الدكتور النقيب** ١٥٨ ألف جنيه •

المتهم - أنا كنت بازود رصيد المستشفى سنويا ١٠ آلاف جنيه •
الاستاذ أمين مرعى - تفتكر ان هذه العقول الاخرى متعرفش
الكلام اللى بتقوله ده •

الرئيس - من ابريل لاکتوبر عمل ٨ آلاف •
الاستاذ أمين مرعى - بس هو قال لى على سياق الحقيقة وأنا
مش عاوز أقول •

الرئيس - هو مفروض مستشفى زى ده بيكسب من المرضى ؟
الاستاذ أمين مرعى - بيكسب من العمال ومن كافة المصادر •
الرئيس - هو مهمته انه يكسب ؟

الاستاذ أمين مرعى - كلما كان رصيده مليون كلما كان أحسن
وكلما كان أقدر على الاحتمال كلما كان أحسن •

الرئيس - بيجيله منين ؟

الاستاذ أمين مرعى - طيبى من موارد الايراد المختلفة والتبرعات
وايراد المستشفى نفسه عن طريق المرضى • انما أردت
بالمقارنة المالية الحسابية أن أخرج •• حتى هذه الماديات
البريئة هي في صالح **الدكتور النقيب** وتشهد بأن الرجل
كانت ادارته تنتج ربحا وايرادا مدخرا وفائضا
للمستشفى لا يقل عن ١٠ آلاف جنيه فى العام •

ننتقل بكم بعد ذلك لمسألة أخرى فى كلمة موجزة •
قلت لكم أن **الدكتور النقيب** كما كان هو فكر بمفرده ،
وأنشأ مستشفى المواساة ، فكر بمفرده ايضا وأنشأ
المعهد الصحى ، وهو ثانى معهد فى العالم اجمع ، وكما

كان تفكيره فى انشاء مستشفى المواساة تفكيراً خياليا
فى نظر الناس فى الوقت الذى فكر فيه فى انشائه كذلك
كان تفكيره فى اقامة هذا الصرح الشامخ •

الرئيس - بىعمل ايه المعهد ؟

الاستاذ أمين مرعى - بىعمل ابحاث •• ويقوم بالابحاث الفنية
البحثة • واسمحوا للمتهم أن يقول هذا لانه يفهمها
أكثر منى •

الرئيس - هل فيه باحثين قائمين بالعملية دى ؟

المتهم - لسه لم يبتدئوا •• انما الفكرة أن المريض يدخل من
ناحية ويطلع من ناحية ، وكل حاجة فيه مفحوصة من
الاشعة الى التحليل •• ثم يروح للحكيم يقوم الحكيم
يعد كل الدوسيه جاهزا فى نفس الجلسة وبدل مايكشف
عليه وبعدين يروح يحلل وبعدين يروح فى حته علشان
يعمل اشعة •• كل الحاجات اللى لازمة تمشى على طول
فى المعهد ده الى أن ينتهى عند الطبيب • والطبيب يشوف
ايه اللى لازمه على طول مفيش حته فى الدنيا على هذا
النمط ألا مستشفى « مايكلينيك » •• الى راحت له
الملكة السابقة علشان يعالجها • وأوروبا كلها مفياهاش
مثل هذا •

الاستاذ أمين مرعى - حضرات القضاة الاجلاء - انشاء هذا
الصرح الذى أخشى الآن على عدده أن يكون قد لحقها
الصدأ تكلف أكثر من ٧٠٠ الف جنيه •

الرئيس - ولحقه الصدأ ليه ؟

الاستاذ أمين مرعى - لانى أسمع ان ماحدش ابتدا يحرك هذا
المعهد • تكلف نيفا وسبعمائة ألف من الجنيهات • تدبر
هذا المبلغ فى الوقت الماضى الذى ماكان يتحرك فيه
انسان للخير الا لمصلحة يقتضيها مقدما • أما رتبة أو

وظيفة أو ٠٠ أو ٠٠ الخ مما تعلمون ، لاشك انها كانت
مأمورية عسيرة تثير الشفقة على الرجل الذى نهض بهذا
الغيب • قارجو أن تضعوا فى كفة حسنات الدكتور النقيب
اقامة هذا المعهد والمجهود المضى الذى انفقه وهذا المبلغ
الضخم فى بيئة وصلت حالة الفساد فيها الى أقصى حدود
الانحلال والفساد • هذه حقيقة •

انتقل بعد ذلك الى كلمة عن ثروة الدكتور النقيب •
قالوا لقد أثرى الرجل ٠٠ كان الثراء فى ذاته عيب أو
جريمة • كما قالوا أن ثروته تجاوزت ٢٠٠ ألف من
الجنهات • لقد بالغوا فى تصوير هذه الثروة وتصوير
مصادرها •

اذن اسمعوا لى أن اقتطع من وقتكم بضغ دقائق
لاثبت لكم حقيقة هذه الثروة ومصادرها • فهذا الرجل
وهو لايزال شابا وكان طبيب امتياز فى القصر العيني
أجرى عملية جراحية فى الليل لاحد الاثرياء فأعطاه
هذا الرجل واسمه «الجباحانجى» مبلغ ٤٠٠٠ ج اجرا على
هذه العملية • ويشهد على صحة هذه الواقعة رجل
لايزال حيا وشاهد عدل هو الدكتور هورو وقبض هذا
المبلغ استثناء من القاعدة المتبعة وهى ان أطباء الامتياز
لايتقاضون أجور العمليات التى يقومون بها • بعد ذلك
انتقل هذا الرجل الى اسبوط وكان جراحا مساعدا فيها
وله عيادة وله مستشفى بها وهذه المدينة تخر بالاقطاعيين
وانا رحى هذه البلدة مرة او مرتين وتبت ولكن أعلم ،
ويعلم جميع ابناء المهنة ، سواء آكانوا من الاطباء أو
المحاميين أن أطباء ومحاسبى اسبوط هم أغنى أفراد
الطائفة •

الرئيسى - وتبت تروح ليه ؟

الاستاذ أمين موعى - والله انا رحى لظروف خاصة ٠٠ ولاشك

أن موكلى كسب الكثير من المال من عمله فى هذه البلدة .
 ونقل بعد ذلك الى الاسكندرية ، وفى هذا يتحدث شاهد
 الاثبات الاستاذ حسين فهمى الى حضراتكم فيقول انه
 كان جراحا ممتازا فى المدينة ، وكان له مستشفى وعيادة
 خاصة ، وحضراتكم تعرفون أن مرتبات الاطباء ان هذه
 الا مرتبات رمزية لاتقاس بما يجنونه من وراء فتح
 العيادات والمستشفيات ، ولذلك فان من رأى عدم
 التصريح للاطباء بفتح العيادات واعطوهم مرتبات زى
 ماهم عاوزين ، ولا شك ان هذا الرجل كسب كثيرا من
 عيادته ومستشفاه وهو رجل كما يقول الاستاذ حسين
 فهمى كان ذا مركز ممتاز فى المهنة . فبدأ أملاكه
 بالاسكندرية بأن اشترى قطعة معدة للبناء مساحتها
 ١٧٠٠ ذراع بسعر الذراع جنيه فبلغ ثمنها ١٧٠٠
 جنيه واقام عليها فيلا متواضعة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيهه
 وكان ذلك فى سنة ١٩٢٧ ، وبعد بضع سنوات من
 اقامته فى الاسكندرية باع هذه الفيلا بمبلغ ٨٥٠٠
 جنيه وكان هذا المبلغ أول ثروته وحاولت أن أحصل
 على عقد البيع وهو يحفظ طبعاً عند المشتري وذقت
 الأمرين فى سبيل الحصول على هذا العقد فلم استطع
 وكل الذى أمكننى الحصول عليه بعد أن وسطت محاميه
 فى الأمر هو اقرار منه بهذه الصفقة . وبعد ذلك
 اشترى فيلا رشدى وستجدون ان شرائها معاصر لبيع
 الفيلا القيمة أو بعدها بقليل . وقبل الحرب أو فى
 أولها ابتدا يشتري أطيانا ، فاشترى ٣٦ فدانا من
 أراضي كفر الدوار المجاورة للاسكندرية بثمن هو ١٢٠
 جنيه للفدان وجملة الثمن كله هو ٣٠٠٠ جنيهه ،
 ثم بدأ يشتري قطعاً صغيرة من الأرض مرة ٤ أفدنة
 و مرة ٦ أفدنة وهكذا الى أن تكون فى ملكه ٦٦ فدانا ،
 وهو القدر الذى تحدث عنه حضرة المدعى ، وستجدون

من العقود أن ثمن الفدان في هذه الأرض لم يزد مطلقاً
عن ٢٠٠ جنيه وهى الأرض التى يقدرها حضرة خير
وزارة العدل بستة وثلاثين ألفاً من الجنيهات .
انظروا حضراتكم الى هذا التقدير والى الحقيقة الثابتة
وهى ان الدكتور النقيب دفع فيها حوالى ١١٠٠٠ جنيه
لثروا كيف بالغ خير وزارة العدل فى تقدير الثمن
بـ ٣٦٠٠٠ ج وقد نسى حضرة الخير انكم أصدرتم
قانون الإصلاح الزراعى وهو من مفاخر هذا العهد
وقد اشتمل هذا القانون فيما اشتمل عليه من نصوص
تحديد الاراضى الزراعية وجعلها مرتبطة بضريبة الاطيان
الزراعية وضريبة الأرض فى هذه المنطقة لاتزيد بحال
عن ثلاثة جنيهات للفدان .

الرئيس - يعنى ٣ جنيه فى ٧ أمثال الضريبة فى عشرة أمثال
الإيجار اذن يكون ثمن الفدان ٢١٠ جنيهات .

الاستاذ أمين مرعى - نعم ، وهذا يصل بثمن الأرض الى حوالى
١٣ ألف أو ١٤ ألف جنيه لاستة وثلاثين ألفاً كما
يقدرها حضرة الخير ، وتعلمون حضراتكم انه كلما
نمت ثروة الرجل ازداد دخله . وكلما زاد دخله كلما
نمت ثروته خصوصاً اذا كان يتمتعها كما كان هذا
الرجل يتمتع ثروته . واناشدكم الواقع أن تقدروا
ذلك وان تقدروا أن هذا الرجل لا يشرب الخمر ولا
يسخن ولا يلعب القمار ومن الناس مع ذلك من لا تذهب
أمواله فى تلك النواحي المحرمة ولكنه ينفق منها على
مظهره أو مأكله . ولكن هذا الرجل كان مقتصداً وكانت
حياته الخاصة تدعو الى ذلك . ومن الناس من يزد
المال ويربو فى أيديهم لأنهم يفهمون الاقتصاد ويدركون
معناه فى كل صغيرة وكبيرة . ومن مجموع هؤلاء
المخترات تتكون الثروات الكبيرة فى الغالب ، والنقيب

فى حياته الخاصة لم يكن هناك مجال للانفاق
أو الصرف وكلما اشترى شيئا زاد دخله وزاد
ايراده ولذلك كان مركزه ينمو فتنام ثروته نصوا
طبيعيا . ولكن الذى أثار حسد الناس وغيرتهم
وأطلق الإشاعات وراءه هو العمارتان اللتان يملكهما
فى زينيا . فقالوا ان النقيب اشترى عمارتين الأولى
بـ ٣٣ ألف جنيه والأخرى بـ ٤٣ فمنا ربح هذا المال حتى
يشترى هاتين العمارتين ؟ ولكن الناس لا ينصفون
ولو أنصف الناس لاستراح القاضى . اشترى النقيب
هاتين العمارتين ولكنه لم يدفع كل الثمن بل ولم يدفع
من ثمنهما الا القليل ولا يزال الباقي يقسط عليه ولا
يزال باقيا فى ذمته ٢٥٠٠٠ جنيه ، وهذه حافطة من
البنك العربى يقرر فيها بان الدكتور النقيب مدين بمبلغ
٢٠١٣١ ج ٥٦٦ م وتجدون وثيقة ثانية تثبت أنه
مدين لبنك مصر بـ ٢٠٠٠ ج وتجدون أيضا انه مدين
لمجلس بلدى مدينة الاسكندرية بمبلغ من المال من
حساب العوائد المربوطة على أملاكه وحجز عليه وفاء
لهذا الدين . والرجل من وقت ان كان معتقلا فى
المدرسة الثانوية العسكرية لم يسند اليه عمل جديد ،
وهو كان يعمل مستشفى خاص جديد ولذلك لم يعد
لديه من المال ما يمكنه أن يدفع العوائد المطلوبة من
البلدية ، والسيارة التى يركبها الدكتور النقيب مدين
بـ ٧٠٠ جنيه من ثمنها والشركة لم تصبر ولم تمهله
اذ تأخر فى الدفع فرفعت دعوى ضده وهذه صورتها .

الرئيس - اشترى امتى السيارة دى ؟ بعد المستشفى طبعاً ؟

الاستاذ أمين مرعى - نعم بعد أن خرج من المستشفى .

الرئيس - طبعاً لان الاول سيارة المستشفى كانت موجودة .

الاستاذ أمين مرعى - لقد عجز الرجل عن دفع باقى ثمنها كما

قلت لكم حتي ان الشركة رفعت دعوى عليه • وأرض مصر الجديدة دفع جزء من الثمن ولكنه عجز بعد ذلك •

الرئيس - وكان يشتري ليه امال ؟

الاستاذ امين مرعى - كان عنده امل انه يجيب ايراد يسد منه ولذلك عجز عن دفع باقى ثمن أرض مصر الجديدة • ولقد حاول الرجل مع الشركة أن تأخذ الأرض ثانية وتمطيه ولو جزأ مما دفعه فلم تقبل الشركة ذلك • هذه هى ثروة الدكتور النقيب ، لو قدرت على حقيقتها لوجدتم انه مدين بمبلغ ٣٥ ألف جنيه ، وأنا قدمت ما يثبت ٣٦ ألف جنيه منها وسيادتكم فى استطاعتكم التحقق من الباقي ، ومن هذه الديون ما هو خاص بأجور العمال والكهربائيين الذين يعملون فى اقامة المستشفى الخاص • فاذا خصصتم هذا الدين ورجعتم الى التقديرات الحقيقية الواردة فى العقود لا الى التقدير الذى قام به خبير وزارة العدل ، وقد ضربت لحضراتكم مثلا على هذا التقدير لوجدتم أن ثروة الدكتور النقيب لا تزيد على الستين ألفا من الجنيهات وليست هذه الثروة بكثيرة على رجل فى الستين من عمره وفى المرحلة الاخيرة من الحياة ، خصوصا وقد شهد شاهد اثبات بأنه كان جراحا ممتازا وليست هذه الثروة بالكبيرة بالنسبة الى جراح ممتاز يعمل فى مدينة كبيرة •

حضرات القضاة : فى مدينة القاهرة مجموعة من الجراحين بعضهم من زملاء الدكتور النقيب ولست أريد المقارنة الكاملة ، وانما أقول ان مظهرهم وطريقتهم معيشتهم تدل على انهم يملكون ثروات ضخمة هذا فضلا عن ان الكثير منهم يملك من المستشفيات الخاصة ما يقدر باكبر من مجموع ثروة الدكتور النقيب بأكملها بقيت بعد ذلك كلمة واحدة •

الرئيس - تعب تستريح شوية ؟

الاستاذ أمين مرعى - أنا متشكر جدا أنا مش عاوز ، واعمل ايه بعد كده فى المحاكم العادية اذا قدر لى الترافع امامها وعلى أى حال أنا قربت أخلص ، قالوا ان الدكتور النقيب اختلس كذا وكذا ، فظننت انكم تريدون الكلام عن صفقة الحديد وحقيقة هذه الواقعة ...

البكباشى سيد جاد - نريد أن نريح الدفاع فنقول أننا لم نشر الى هذه الواقعة • فليرح نفسه من هذه الناحية •

الاستاذ أمين مرعى - وقالوا انه اختلس •• وصدقونى اذا قلت لكم اننى جرعت عند ماقرأت هذه العبارة فى الادعاء فنحن لانستعمل فى القانون كلمة الاختلاس الا للتعبير عن السرقة • قالوا انه اختلس ١٩٠٠٠ جنيه من أجور علاج موظفى السرايات • فهل أخذ الدكتور النقيب هذا المبلغ حقا ؟ انكم تقولون انهم كانوا يعالجون بالمجان ، اذن فما الذى اختلسه ؟ ان كل ذنبه هو انه لم يستطع أن يطالب بأجر علاج هؤلاء الموظفين ، وهل كان يستطيع ذلك ؟ •• ولكن النيابة تريد أن تجعل من الحبة قبة • ان النظام الذى نعرفه جميعا هو ان المستشفيات تعتبر كفنادر علاجية ولا أكثر من ذلك • ولقد عملت لابنى عملية فى المستشفى الفرنساوى وبقي يومين هناك • فكلفنى ذلك ستين جنيها أخذها الدكتور جوربليك كلها الا حوالى ٦ جنيهات وهى أجرة الادوة وثمن ابرة أو ابرتين بنسلين أو شيء من هذا •

الرئيس - وليه مارحتش المواساة ؟

الاستاذ أمين مرعى - أنا واثق فى هذا الطبيب شخصيا ، وقد لا يكون أmeer من غيره من الموجودين بمستشفى المواساة ولكنها مسألة ثقة كما يقول الدكتور النقيب •

الرئيس - أنت رحت للدكتور بنفسك والا عن طريق المستشفى ؟

الاستاذ امين مرعى - رحت للدكتور وذهبت الى هذا المستشفى لانه يعمل معه ، وهذا النظام - يا حضرات القضاة - متبع فى جميع المستشفيات وهو ان اجر المستشفى قاصر على أجرة البقاء فيه ، والاسعافات والادوية التى يصرفها المستشفى كالبنسلين والكافايين والحبوب وغيرها ، أما الممرضات فلهن فئات مخصوصة ، وفيما عدا ذلك فهى اتعاب الطبيب ومن حقه أن يأخذها ، وانى أحتكم فى هذا الذى أقول الى جميع المستشفيات الخيرية بل والحكومية التى بها درجات • والاتعاب يأخذها الطبيب ولا يأخذ المستشفى سوى أجرة الإقامة به والادوية التى يصرفها ويستوى فى ذلك المستشفى الحكومى والمستشفى الخيرى • ومستشفى المواساة أخذ حقوقه كاملة وليس له أن يأخذ أكثر منها ، وجميع العقود الخاصة بينه وبين الشركات باسمه شخصيا فيما عدا شركة الملح والصودا فهى باسمه كمدير لمستشفى المواساة ، أما الاتعاب التى قيل انه تقاضاها مع غيابه فى أوروبا وصورت النسيابة الامر على أن التقييب يَمْضى معظم أوقاته خارج البلاد مع ان الحقيقة هى على العكس تماما • وانه اذا جمعتم كل الفترات التى تغيب فيها فى أوروبا فانكم تجدونها لا تزيد على الستة أشهر ، وهناك اتفاق بين الاطباء والمحامين وهذا تقليد متبع - انه اذا غاب احد الاطباء أو أحد المحامين ، فانه يترك عيادته أو مكتبه لزميله يشرف عليه ، ويباشر عمله فى غيابه دون مقابل • وهذه مجاملة متبادلة بين ابناء المهنة الواحدة لا أظنكم تجهلونها •

بقيت لى كلمة اخيرة ، أختتم بها مرافعتى ، وهى

الخاصة بموضوع حاشية الملك السابق وموظفى السراى
وعلاجهم بالمجان • وقبل أن أحدثكم فى هذا الشأن
أذكركم بالحكمة الخالدة الا وهى «ان الله يزغ بالسلطان
مالا يزغ بالقرآن» حقا لم يتقاض الدكتور النقيب
من فاروق وحاشيته مالا • وهو معترف بذلك ، ولكن
كان ذلك لحكمة ، وهو لم يقبض منهم مالا • ولكنه
قبض اضعاف مايمكن أن يدفعه هذا الملك وحاشيته عن
طريق استغلال نفوذ هذا الرجل وحاشيته وهذا هو
ماحدث •

الرئيس - لمصلحته •••

الاستاذ أمين مرعى - لا •• وانما لمصلحة المستشفى وجمع
بسبب تنفيذ هذه الخطة مالا وفيرا ، ولولا ذلك لما
وجد رجلا يدفع فى هذا البلد ، وأنتم منه ، فهل
تصورون أنه كان يجمع كل هذا المال •••

الرئيس - لما اتعمل مستشفى المواساة كان فاروق موجودا ؟
الاستاذ أمين مرعى - لا •• ماكانش موجود •• ولكن هو
حيفضل طول عمره يجرى وراء الناس فى الشارع •

الرئيس - طيب خلاص •• لكن المال الذى جمع لبناء مستشفى
المواساة جمع سنة كام ؟

الاستاذ أمين مرعى - المستشفى عمل سنة ١٩٣٣ •

الرئيس - يعنى المال جمع أثناء الازمة الطاحنة ؟

الاستاذ أمين مرعى - تماما ، وقد استطلع المتهم بالمجهود
المضنى الشاق أن يجمع هذا المال ، وقد وصل بهم
الامر الى انهم كانوا يسيرون فى الشوارع الى أن جمع
المال وبنوا المستشفى ، وبعد ذلك عجزوا عن الانفاق
عليه لولا المتهم •

على كل حال - فالشيء الذى لانزاع فيه ، والسذى

أرجو أن يكون في تقديركم وفي حسابكم - أن الدكتور
النقيب مقابل هذا العلاج المجاني الذي كان مجبرا عليه
استغل الحاشية ونفوذها .

الرئيس - إمال كريم ثابت خذ العشرة آلاف جنيهه ليه .
يعنى هو خدّها علشان الدعاية ؟

الاستاذ أمين مرعى - فى القانون عندنا نسميه «سوى جنيس»
وكريم ثابت ده نوع خاص فى الحاشية من اللى يظهر
فلته . فلته من فلتات الزمن ، وده كان مقابل .

الرئيس - انت قلت ان المقابل ده كانوا بياخدوه .

الاستاذ أمين مرعى - كان علاجهم مجانا بس .

الرئيس - ومحمد حسن من الشلة دى برضه ؟

الاستاذ أمين مرعى - لم يأخذ شيئا ، ولم يمد انسان يده
لاموال المستشفى غير كريم ثابت .

الرئيس - هو اللى مد ايده ، والا هم اللى بعتوا له ؟

الاستاذ أمين مرعى - لا . هو اللى مد ايده بس ، واضطر
الدكتور النقيب انه يدفع حتى لايفضب كريم ثابت ؟
لان كريم ثابت اذا غضب ، غضب الباقون وغضب
الملك .

حضرات القضاة - ان الماديات تثبت ان الدكتور
النقيب أفاد المستشفى ، وأقام هذا المعهد عن هذا
الطريق ، وكما قلت فبعض الحكماء يقول :

«ان الله يزع بالسلطان مالايزع بالقرآن» . لقد
انزع هذا المال من أنياب هذا الوحش ، وهذه هي
الحقيقة المادية .

الرئيس - انزعها ازاي ، وأنياب وحش مين ؟

الاستاذ أمين مرعى - عاوز أقول أن النقيب استغل الوحش
قاروق .

الرئيس - وهو كان يياخذ من فاروق حاجة ؟

الاستاذ أمين مرعى - كان يياخذ للمستشفى من التبرعات .

الرئيس - التبرعات دى من الشعب مش منه هو .

الاستاذ أمين مرعى - انا لم أقل ان فاروق تبرع أبداً ٠٠ انا

أريد أن أقول انه استغل هذا الوحش فى ارغام اصحاب

الإموال فى هذا البلد الذين لا يدفعون الاوهم خائفون .

الرئيس - وهو فاروق كان يبتز او حتى بيدعو الى التبرع ؟

الاستاذ أمين مرعى - هو لا يدعو ولم يدع ٠٠ ولكنه كان

يتصل بهؤلاء الاجانب ، فكان المال يأتى عن هذا

الطريق ٠٠ الفكرة ذاتها كانت مجدية من الناحية المالية

بقى على بعد ذلك ان أتحدث عن الناحية الادبية لانهاهى

التي تهكم فى هذا الصدد .

حضرات القضاة الاجلاء :

نحن لم ننس هذا العهد ، ولم ننس مساوئه ، ولم

ننس الانحلال الذى استشرى ، ولم ننس كيف كان

الناس على تفاوت القدارهم يسировون فى طريق هذا

الانحلال ، حتى كانوا طابورا طويلا ، لا يرى الانسان

له أولا ولا آخر ٠٠ فهل يطلب من الدكتور النقيب

أن يكون وحده عمر بن الخطاب فى مصر ، وان يقول

لملك : لا تدخل المستشفى ، ولن أعالج زوجاتك ولا

أشقائك ولا حاشيتك الا اذا دفعوا مالا ؟ كان يجب أن

يقول هذا ٠٠ اذا أردنا من الدكتور النقيب أن يكون

شاذا فى هذه البيئة التي تعلمونها .

الرئيس - هل كان ببيعت فاتورة للخاصة ؟

الاستاذ أمين مرعى - ان فعل هذا كانوا حبسوه ٠٠ وانا اتكلم

جد ٠٠ أنتم بشر ٠٠ وانتم تحاكمون الناس ٠٠ ومفيش

شيك أن القاضى يمه وهو يقدر المسئولية أن يلم

بالظروف التى تحيط بكل انسان .. فمن فى هذا
 البلد استطاع أن يقول لا ؟ ! رئيس الاغلبية .. الذى
 نال الاغلبية البرلمانية فى الانتخابات الاخيرة لم
 يستطع أن يقول لا .. يا حضرات القضاة الاجلاء ...
 ورجال السياسة جميعا - وقد سمعت بعض هذه الاشياء
 ورأيت بعضها - كانوا يزورون سترتهم امام محمد
 حسن .. كانوا كبارا ، ولكنهم كانوا يفعلون هكذا ..
 فحاكموا هؤلاء ، والا فاطلقوا سراح هذا الرجل ..
 ان شئتم أن تحاكموه على هذه الاشياء .. انا لا أجادلکم
 فقد كان يجب أن يطلب المال من الملك .. واتفق معكم
 فى هذا .. وانما لاتحاكموا هذا الرجل وحده .. فاما
 ان يساوى بهم فتحاكموهم هم ايضا ، واما أن تطلقوا
 سراح هذا الرجل .. اذا كانت مغفرتکم وسعت
 ورجال الاحزاب والسياسة الذين قتلوا كل ما هو كريم
 فى اخلاق هذه الامة ، واذا كان المفسدون يفسدون
 بمئات الالوف فلماذا لاتشملوا هذا الرجل برحمتکم
 هذه هى البيئة التى كان يعيش فيها الدكتور النقيب ،
 وهذه هى الظروف التى كان يدير فيها المستشفى ..
 فلا أطمع فى كثير ان استدرت عطفکم وطلبت اليکم
 أن تقدروا هذه المعانى .. وكما قلت فى صدر مرافعتى
 اننى اعتبرکم ، واعتبرکم عن عقيدة وايمان ، انکم مثل
 عليا ، كانت تهفو اليها نفوسنا منذ زمن طويل ،
 فحققوا لنا هذه المثل فى عدالتکم وانصافکم .. ان الله
 سبحانه يرحم مثنى وثلاث ورباع .. والرحمة فى
 كتاب الله قد ذكرت .. اننى أتلو كتاب الله ، وقد
 تلوته حتى الآن أكثر من خمسين مرة .. وسأظل أتلوه
 الى أن أموت ، سأظل أقرأه ، ولا بد أنکم تتلونه ...
 ان الرحمة فى كتاب الله .. لايمكن ان تمد ولا تحصى ..
 انکم تجدونها فى كل صفحة ، وفى كل آية من آیات هذا

الكتاب الكريم .. والرجل لم يشذ عن البيئة التي كان فيها .. وإذا كان من يسعون انهم الامة ، كانت تطاهم الافدام ، وكانوا يركعون للصغار قبل الكبار . فلماذا نطلب من الدكتور النقيب ؟ •

واختتم مرافعتي بأن أقول : انني لقيت منكم اليوم من كريم المعاملة وكريم الانصات ما لم ألقه في حياتي كمحام ذاول مهنة المحاماة خلال خمسة وعشرين عاما •

البكباشي سيد جاد - لي تعقيب ...

الاستاذ أمين فرعي - سكتوهم أرجوكم رحمة بي •

البكباشي سيد جاد - لي تعقيب بسيط أريد أن أصحح به بعض الوقائع •

الاستاذ أمين فرعي - حرام ياناس .. انت تعقب وانا أرد على تعقيبك ، وبعدين انت تتكلم ثاني ، وبعدين ... يبقى احنا مش خالصين ..

الرئيس - الحكم في جلسة باكر الساعة العاشرة صباحا •
والآن لترفع الجلسة •

(وفعت الجلسة في الساعة السادسة الا ربعا مساء) •

محضر

الجلسة الثانية والعشرين لمحكمة الثورة

المنعقدة علنا في الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا بمقر قيادة الثورة في الجزيرة يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ١٨ صفر سنة ١٣٧٣) *

المؤلفة وفقا للامر الصادر من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ (الموافق ٧ محرم سنة ١٣٧٣) بناء على المادة الثامنة من الدستور المؤقت *

والمسجلة تحت رئاسة قائد الجناح عبد اللطيف البغدادي عضو مجلس قيادة الثورة ، وعضوية البكباشي انور السادات وقائد الاسراب حسن ابراهيم عضوى مجلس قيادة الثورة *

وبحضور البكباشي سيد سيد جاد المنسى والاستاذ احمد موافى وكيل النائب العام عضوى مكتب التحقيق والادعاء *

استؤنف نظر القضية المتهم فيها الدكتور احمد محمد النقيب *

الرئيس - باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثسانية والعشرين من جلسات محكمة الثورة *

الحكم فى القضية المتهم فيها الدكتور احمد محمد النقيب *

حكمت المحكمة على المتهم احمد محمد النقيب بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بالآتى :

اولا - بالسجن لمدة خمسة عشر عاما .

ثانيا - مصادرة كل ما زاد من امواله وممتلكاته التي باسمه أو باسم ابنائه ، عما كان لديه في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ لمصلحة الشعب .

ثالثا - والمحكمة تسجل بالفخر الموقف الذي وقفه
الرحوم محمد فهمي عبد المجيد رئيس جمعية المواساة
بالاسكنورية سابقا ازاء الطاغية الملك السابق .
«وعلى اثر ذلك انصرف المتهم وبصحبته حارسه » .

تصديق مجلس قيادة الثورة :

« طبقا للمادة السابعة من امر تشكيل محكمة الثورة
تعرض الاحكام الصادرة من المحكمة على مجلس قيادة الثورة
للتصديق عليها ، وقد عرض الحكم الصادر على المتهم الدكتور
احمد محمد النقيب على مجلس قيادة الثورة في ٢٧/١٠ سنة ١٩٥٣
فصلق المجلس على الحكم » •

خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

« الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا ان
هدانا الله » •

صلق الله العظيم

وبعد :

فاننا اذ نتقدم بالكتاب السابع - وهو اول المجلد الثانى
لمجموعة محاكمات الثورة - نرجو الله تعالى ان يوفقنا ويهدينا
لنضع بقية المصبعة الرسمية لتلك المحاكمات بين يدى كل
مواطن •

ونحن اذ بدأنا المجلد الثانى بقضية لا يختلف التهم فيها
عن سبقه من المتهمين - وان تباينت التهم - فانما نعرض على
المواطنين لونا جديدا من طرق الفساد الذى استشرى وملا كل
مرافق الدولة حتى ذلك المستشفى الذى بنى بأموال الشعب
لقائمة الفقراء والمعوزين • فقد أبى مديره الدكتور النقيب -
عضو حاشية الملك المخلوع - الا أن يتناسى رسالته الانسانية
ويجعل ملهى ومرقعا لذلك الملك الفاجر • متجاهلا ما يجب
أن يتوافر فى هذا المكان من التوقيير والرعاية •

وفى كتابنا القادم نرجو الله ان يوفقنا لنقدم لونا جديدا
من ذلك الفساد الذى وصل الى اهم هيئات الدولة - وهو
الجيش - وكيف كان يستهتر المفسدون بكل شيء حتى
بسلامة الوطن ، وحياة أبنائه •

أكتوبر ١٩٥٤

تتلييه

● يسرنا أن نؤكد أنه سيتم مع الكتاب الثانى عشر غلاف جلدى يحتفظ فيه بالمجموعة الثانية لتلك المحاكمات ، أسوة بالمجموعة الأولى منها ، كذلك سيتضمن الكتاب الأخير من تلك المجموعة - الثانى عشر - سيتضمن بياناً كاملاً لشخصيات المتهمين والشهود ، والدفاع ، به أدق المعلومات التى لم يتيسر لكثير الإحاطة بها ، وكذلك فهرس شامل للمجلد الثانى من هذا السجل .

● كل مواطن لم يتيسر له الحصول على المجموعة الأولى أو على أى نسخة منها يمكنه الحصول عليها بنفسه أو بواسطة خطاب مرفق به اذن بريد أو طوابع بوستة بقيمة المطلوب ، على أساس السعر المخفض بمناسبة توقيع اتفاق الجلاء ، وهو ثلاثة قروش للجزء الواحد .

● حافظ على اقتناء مجموعاتك كاملة من هذا السجل .
فهى فرصة تاريخية نادرة .

اتصل بمقر المكتب ٦٨ شارع قصر العيني بالقاهرة

